جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الافريقية
قسم الجغرافيا

التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية

(دراسة في الجغرافيا الاقتصادية)

إعداد
يوسف أبو الفضل محمد مصطفي
لنيل درجة الماجستير في الجغرافيا

إشراف

الاستاذ الدكتور
السعيد إبراهيم البدوي
استاذ الجغرافيا البشرية
معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

الدكتور
صلاح الدين صميده
مدرس الجغرافيا البشرية
معهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة القاهرة

1428هـ - 2007 م

فهرس المحتويات

الصفحة	العنـــــــــوان
أ	**المقدمة**
1	**تمهيد**
1	أولاً : الموقع وأثره علي التجارة الخارجية الليبية
3	ثانياً : الاقتصاد الليبي قبل و بعد النفط.
4	1- مرحلة ما قبل النفط.
5	2- مرحلة ما بعد النفط.
9	**الفصل الأول** **هيكل الاقتصاد الليبي**
10	**المبحث الأول** : هيكل الاقتصاد الليبي.
10	**أولا : قطاع النفط :**
10	1- اكتشاف النفط.
10	2- المقومات الجغرافية للنفط الليبي.
15	3- التوزيع الجغرافي للحقول النفطية في ليبيا.
20	4- الإنتاج.
24	**ثانياً : قطاع التجارة الخارجية**
33	**ثالثاً : قطاع الزراعة والثروة الحيوانية :**
33	1- المقومات الجغرافية للزراعة في ليبيا.
40	2- الأنماط الزراعية.
42	3- أهم المحاصيل الزراعية.
48	4- الإنتاج الحيواني.

الصفحة	العنــــــــوان
50	5 – أهم معوقات القطاع الزراعي.
51	**رابعاً : قطاع الصناعة :**
51	1- أهم الصناعات الليبية :
51	أ. الصناعات الاستهلاكية.
55	ب. الصناعات الوسيطة.
57	ج. الصناعات الرأسمالية.
58	2- التوزيع الجغرافي للمنشات الصناعية.
59	**المبحث الثاني** : الناتج المحلى الإجمالي.
67	**أولا : مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلى :**
68	1- قطاع النفط.
77	2- مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلى الاجمالى :
77	ا- إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى.
79	ب- الواردات إلى الناتج المحلى.
80	جـ- الصادرات إلى الناتج المحلي.
69	3- القطاعات الأخرى.
84	**ثانيا : نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي .**
	ثالثا : نصيب الفرد من التجارة الخارجية .
84	**المبحث الثالث : الخصائص الجغرافية للاقتصاد الليبي :**
84	أولا : الخصائص الطبيعية.
85	ثانيا : الخصائص الديمغرافية.

العنـــــــوان	الصفحة
ثالثا : الخصائص الاقتصادية.	85
الخلاصة	**88**
الفصل الثاني : **قيمة التجارة الخارجية والهيكل السلعي**	**90**
المبحث الأول: التجارة الخارجية والميزان التجاري :	**91**
أولا : التجارة الخارجية :	**91**
1- تطور قيمة التجارة الخارجية.	91
2- تطور الصادرات.	95
3- تطور الواردات.	102
ثانيا : الميزان التجاري :	**107**
1- الميزان التجاري بما فيه عوائد النفط	108
2- الميزان التجاري بدون عوائد النفط.	110
3- أثر الميزان التجاري على ميزان المدفوعات .	112
ثالثا : شروط التجارة :	**114**
المبحث الثاني : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية :	**117**
أولا : الهيكل السلعي للصادرات :	**118**
1 - الصادرات النفطية :	**120**
أ- النفط الخام.	125
ب- المشتقات النفطية.	126
ج- الغاز الطبيعي.	127

العنـــــوان	الصفحة
2 - الصادرات غير النفطية :	**128**
أ- صادرات المواد الكيماوية.	132
ب- صادرات المواد الخام.	135
ج- صادرات السلع الزراعية و المواد الغذائية.	137
د- صادرات الآلات و المصنوعات :	139
ثانيا : الهيكل السلعي للواردات :	**144**
1- الواردات الرأسمالية :	**146**
أ- الآلات.	150
ب- معدات النقل .	152
2- الواردات الوسيطة :	**154**
أ- مصنوعات صنعت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها.	157
ب- المواد الكيماوية.	160
ج- زيوت و شحوم حيوانية و نباتية.	163
د- المواد الخام.	165
هـ- مواد الوقود المعدنية.	167
3- الواردات الاستهلاكية :	**169**
أ- المواد الغذائية والحيوانات الحية.	171
ب- مشروبات و تبع.	174
ج- مصنوعات مختلفة.	175
الخلاصة.	**179**

الصفحة	العنـــــــوان
181	**الفصل الثالث** **التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية**
182	**المبحث الأول : التوزيع الجغرافي للصادرات :**
182	أولا : التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الجغرافية في العالم.
194	ثانيا : التوزيع الجغرافي للصادرات حسب أهم الدول .
208	**المبحث الثاني : التوزيع الجغرافي للواردات :**
208	أولا : التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الجغرافية فى العالم .
217	ثانيا : التوزيع الجغرافي للواردات حسب أهم الدول .
250	ثالثاً – الميزان التجاري حسب المناطق الجغرافية.
254	**الخلاصة.**
255	**الفصل الرابع** **العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية الليبية.**
256	**– المبحث الأول : العوامل الجغرافية :**
269	**أولاً : السكان.**
274	**ثانيا : الإنتاج بأنواعه المختلفة.**
278	**ثالثاً :الاستهلاك .**
	رابعاً : النقل
281	**– المبحث الثاني : العوامل الاقتصادية :**
281	**أولاً : النظم الاقتصادية والسياسيات التجارية :**
281	1- النظم الاقتصادية.
284	2- السياسيات التجارية :

العنـــــــوان	الصفحة
ثانيا : منظمة التجارة العالمية وأثرها :	**287**
1- أثر الاتفاقية على الصادرات	288
2- أثر الاتفاقية على الواردات	289
ثالثا : الأحداث العالمية :	**290**
1- حرب أكتوبر 1973.	290
2- حرب الخليج الأولي بين العراق و إيران .	290
3- الثورة الإيرانية.	291
4- حرب الخليج الثانية 1991 (غزو الكويت).	292
5 – الحظر الاقتصادى 1992 – 1999.	**293**
رابعا : أسعار النفط.	**297**
خامسا : التكتلات الاقتصادية :	**302**
1- التكتلات العربية.	319
2- التكتلات الأفريقية.	321
الفصل الخامس **مشكلات التجارة الخارجية الليبية ومستقبلها**	**324**
المبحث الأول : مشكلات التجارة الخارجية :	**324**
أولا : مشاكل الإنتاج.	324
ثانيا : مشاكل الصادرات .	326
ثالثا : ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج.	339
رابعا : تبعية التجارة الخارجية للدول المتقدمة.	340

الصفحة	العنـــــــوان
341	خامسا : ضعف التبادل التجاري مع الدول العربية و الأفريقية.
342	سادسا : مشاكل الأسواق الخارجية.
344	سابعا : مشاكل النقل.
346	**المبحث الثاني** : مستقبل التجارة الخارجية.
364	الخاتمة.
364	**أولاً : النتائج :**
370	**ثانياً : التوصيات :**
375	الملاحق.
380	المراجع والمصادر.

فهرس الجدول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	إنتاج وصادرات النقط بالمليون برميل	19
2	التوزيع الجترا في للأسواق ومساحتها عام 1988	24
3	التوزيع الجغرافي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية العامة 1997	27
4	مكونات التجارة الخارجية (1970ــ 2001)	30
5	أجمالي الموارد المائية في ليبيا	33
6	مساحه الأراضي المطربة	35
7	تطور الإنتاج الزراعي والحيواني خلال الفترة 1970ــ2000	43
8	تطور فيه الإنتاج الصناعي موزعه علي أهم الصناعات الليبية خلال الفترة (1970ــ2001)	52
9	تطور الإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970ــ2001	60
10	ناتج قطاع التقط والقطاعات الأخرى خلال الفترة 1970ــ2001	67
11	التوزيع القطاع للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970ــ2001	71
12	مكونات التجارة الخارجية إلي الناتج المحلي الإجمالي	78
13	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن مكونات التجارة الخارجية	82
14	تطور مكونات التجارة الخارجية الليبية خلال الفترة 1970ــ2001	92
15	الميزان التجاري بدون عائدات النفط خلال الفترة 1970ــ2001	111
16	أثر الميزان التجاري علي ميزات المدفوعات	113
17	تطور شروط التجارة (1990ــ2001)	115
18	الصادرات النقطية وغير النقطة 1970ــ2001	119

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
124	الصادرات النفطية خلال الفترة 1972ـــ2001	19
131	الصادرات غير النفطية خلال الفترة 1970ـــ2001	20
134	الصادرات الكيماوية البترو كيماوية عام 2001	21
136	صادرات المواد الخام عام 2001	22
138	صادرات السلع الزراعية والمواد الغذائية عام 2001	23
140	صادات السلع من الآلات والمصنوعات (1990ـــ2001)	24
142	أهم الصادرات الصناعية عام 2001	25
145	الواردات السلعية الليبية 1970ـــ 2001	26
149	الواردات الرأسمالية (1970ـــ 2001)	27
150	الواردات الليبية من الآلات عام 2001	28
153	الواردات الليبية من معدات النقل عام 2001	29
155	الواردات الوسيطة (1970ـــ 2001)	30
158	مصنوعات صنعت في الغالب علي أساس الموادالت صنعت فيها عام 2001	31
161	الواردات من المواد الكيماوية عام 2001	32
164	واردات ليبيا من زيوت وشحوم حيوانية ونباتيه عام 2001	33
166	الواردات من الواردات الخام عام 2001	34
168	الواردات من مواد الوقود المعدنية عام 2001	35
170	الواردات الاستهلاكية	36
172	الواردات من المواد الغذائية عام 2001	37
175	الواردات من مشروبات وتبغ عام 2001	38

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
39	الواردات الليبية من المصنوعات المختلفة عام 2001	176
40	التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 1971ـ 2001	183
41	التوزيع الجغرافي للصادرات حسب أهم الدول خلال الفترة 1990ـ2001	195
42	التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الجغرافية (1970ـ2001)	209
43	التوزيع الجغرافي للواردات حسب أهم الدول (1990ـ2001)	218
44	الميزان التجاري حسب المناطقة الجغرافية	251
45	التوزيع الجغرافي للسكان عام 1995	271
46	تطور الإنتاج مقارنه بتطور مكونات التجارة الخارجية (1970ـ2001)	274
47	استهلاك الطاقة في ليبيا (1990ـ2001)	279
48	حجم الخسائر المالية الناجم عن الحظر الإقتصادى	293
49	تطور أسعار النقط خلال الفترة (1970ـ2001)	299
50	تطور أطوال الطرق الرئيسية والزراعية خلال الفترة (1970ـ1997)	303
51	مؤشرات التجارة الخارجية للسلع الصناعية (1970ـ2001)	328
52	الميزان التجاري للسلع الصناعية (1970ـ2001)	330
53	الفجوة الغذائية في ليبيا	334
54	مؤشرات التجارة الخارجية للسلع الزراعية (1970ـ2001)	335
55	الميزان التجاري للسلع الزراعية (1970ـ2001)	336
56	التوقعات المستقبلية لمكونات التجارة الخارجية	346

فهرس الملاحق

رقـــم الجـدو ل	عنوان الجدول	الصفحة
1	التوزيع الجغرافي لأهم المحاصيل	368-370
2	أعداد أهم الحيوانات خلال تعدادي 1978ــ2001	371
3	الإنتاج المحلي من البتروكيماويات بالآلف الأطنان المترية	372
4	الصادرات من السلع كل سلعه علي حده حسب بلد المقصد خلال عام 2001	373-382
5	قيمة الواردات حسب أقسام السلع وبلد المنشأ خلال عام 2001	383-387
6	عدد المركبات المسجلة والعاملة في ليبيا (1994ــ1997)	388
7	النسب التوزيعية للواردات والصادرات من البضائع العامة (1993) وصادرات النقط الخام (1986) في الموانى الليبية .	389
8	عدد البواخر التجارية التي دخلت الموانى الليبية (1991ــ1997)	390
9	وزن البضائع حسب الموانى الليبية	391
10	الإنتاج الكمي لأهم السلع الصناعية	392
11	جدول معادله الاتجاه العام	393-394
12	الإنتاج المحلي للمشتقات النفطية	395

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	موقع ليبيا الجغرافي	2
2	جيولوجية ليبيا	12
3	حقول البترول ومعامل التكرير	16
4	عدد الأسواق الليبية لكل بلدية	25
5	التوزيع الجغرافي للأسواق لليبية	26
6	عدد الجمعيات الاستهلاكية لكل بلدية	28
7	التوزيع الجغرافي للجمعيات الاستهلاكية	29
8	إجمالي الموارد المائية في ليبيا (نسب فئوية)	34
9	الأراضي المروية والمطرية وفقه تعدادي (1987ـــ1995)	35
10	توزيع التربة في ليبيا	36
11	مشروع النهر الصناعي	38
12	الأنماط العامة لاستخدام الأرضي	41
13	الإنتاج الزراعي والحيواني خلال عام 2000 بآلاف الاطنان	45
14	أهم الصناعات الليبية خلال عام (1990ـــ2000) مليون دينار	53
15	أهم الصناعات الليبية خلال عام (1970ـــ2000) نسب تنموية	53
16	تطور الناتج المحلي الإجمالي	61
17	تطور ناتج قطاع النقط والقطاعات الأخرى (1970ـــ2001)	69
18	التوزيع القطاعي لناتج المحلي الإجمالي بالمليون دينار	72
19	التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي نسب فئوية	73

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
79	تطور مكونات التجارة مقارنه بالناتج المحلي الإجمالي	20
83	تصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومكونات التجارة الخارجية	21
93	تطور مكونات التجارة الخارجية الليبية (1970ــ2001)	22
111	تطور الميزان التجاري بدون عائدات النقط (1970ــ2001)	23
114	أثر الميزان التجاري علي ميزان المدفوعات	24
116	تطور شروط التجارة خلال الفترة (1990ــ2001)	25
121	تطور الصادرات النقطية وغير النقطة (1970ــ2001)	26
123	تطور الصادرات النقطة خلال الفترة (1972ــ2001)	27
125	تطور صادرات النقط الخام مقارنه بالصادرات النقطة .	28
126	تطور الصادرات من المشتقات النقطة مقارنه بالصادرات النقطية وأجمالي الصادرات	29
127	تطور صادرات الغاز الطبيعي مقارن بالصادرات النقطية	30
130	الصادرات غير النقطية (1970ــ2001)	31
133	تطور صادرات المواد الكيماوية مقارن بالصادرات غير النقطية	32
135	تطور صادرات المواد الخام مقارن بالصادرات غير النقطية	33
137	تطور صادرات السلع الزراعية والمواد الغذائية مقارنة بالصادرات غير النفطية وإجمالي الصادرات	34
139	الصادرات من الآلات والمصنوعات مقارنة بالصادرات غير النفطية	35
146	تطور أقسام الواردات الليبية خلال الفترة (1970ــ2001)	36
156	تطور الواردات الوسيطة خلال الفترة 1970ــ2001	37

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
38	**تطور الواردات من المصنوعات التي صنفت علي أساس المواد مقارنة بالواردات الوسـيطة وأجمالي الواردات**	157
39	تطور الواردات من المواد الكيماوية مقارنة بالواردات الوسيطة وأجمـالي الواردات	160
40	تطور الواردات من زيوت وشحوم مقارنة بالواردات الوسـيطة وأجمـالي الواردات	163
41	تطور الواردات من المواد الخام مقارنة بـالواردات الوسـيطة وإجمـالي الواردات	165
42	تطور الواردات من مواد الوقود المعدنية مقارنة بالواردات الوسـيطة وإجمـالي الواردات	168
43	تطور الواردات الاستهلاكية (1970ــ2001)	171
44	تطور الواردات من المواد الغذائية مقارنة بالواردات الاستهلاكية وأجمـالي الواردات	171
45	تطور الواردات من مشروبات وتبغ مقارنة بالواردات الاستهلاكية وأجمالي الواردات	174
46	تطور الواردات من المصنوعات مقارنة بالواردات الاستهلاكية وأجمـالي الواردات	176
47	التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الجغرافية عام 2001	184
48	الصادرات الليبية حسب المناطقة الجغرافية	184
49	التوزيع الجغرافي للصادرات الليبيـة حـسب ألمناطقـه الجغرافيـة متوسـط الفتـرة (1990ــ2001) نسب منوية	186

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
50	تطور التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الجغرافية	188
51	الصادرات الليبية حسب الدول الرئيسية	197
52	تطور التوزيع الجغرافي للصادرات حسب الدول	199
53	التوزيع الجغرافي للواردات اللينة حسب المناطق الجغرافية 2001	210
54	الواردات الليبية حسب المناطق الجغرافية في العالم نسب مئوية	210
55	الواردات الليبية حسب المناطق الجغرافية في العالم نسب مئوية	212
56	الواردات الليبية حسب المناطق الجغرافية في العالم	214
57	التوزيع الجغرافي للواردات حسب أهم الدول متوسط الفترة 1990 –2001	220
58	تطور التوزيع الجغرافي للواردات حسب أهم البلدان	222
59	الميزان التجاري حسب المناطق الجغرافية	251
60	خريطة الميزان التجاري حسب المناطق الجغرافية	252
61	خريطة مظاهر السطح	260
62	التيارات البحرية	267
63	تطور إجمالي الإنتاج مقارنة بتطور مكونات التجارة الخارجية	275
64	تطور الإنتاج النفطي مقارنة بتطور مكونات التجارة الخارجية	276
65	تطور الإنتاج الزراعي مقارنة بتطور مكونات التجارة الخارجية	277
66	تطور الإنتاج الصناعي مقارنة مكونات التجارة	277
67	تطور الاستهلاك	279
68	قيمة الخسائر المالية الناجمة عن الحظر الاقتصادي	294
69	شبكة الطرق البرية في ليبيا	304

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
70	تصنيف الموانى الليبية حسب الوظيفة	307
71	الشكل العام لميناء طرابلس	309
72	الشكل العام لميناء بنغازي البحري	311
73	موقع الجماهيرية الليبية بالنسبة للخطوط الملاحية	314
74	الشبكة الدولية للخطوط الجوية البرية الليبية	318
75	الميزان التجاري الصناعي	330
76	الميزان التجاري للسلع الزراعية	336
77	التوقعات المستقبلية لمكونات التجارة الخارجية	347

المقدمة

المقدمة

أولاً – أسباب اختيار الموضوع.

ثانياً – أسباب اختيار الفترة.

ثالثاً – مناهج البحث.

رابعاً – أهداف الدراسة.

خامساً – الدراسات السابقة.

سادساً – مراحل البحث.

سابعاً – مكونات الدراسة.

المقدمة

أسباب اختيار الموضوع:

تعد دراسة التجارة الخارجية من أهم الدراسات التي يجب على الباحثين أن يضعوها نصب أعينهم كمعيار لمدى النمو الاقتصادي للدولة، حيث أن اتجاه العولمة الحالي، واتفاقيات منظمة التجارة العالمية قد فتح العالم اقتصادياً على مصراعيه أمام التوجهات الاقتصادية والثقافية والسياسية العالمية، فأصبحت التجارة الخارجية المقياس الحقيقي للحكم على الإنتاج، والمستوى الاقتصادي للدول، وعن طريق دراسة التجارة الخارجية لدولة ما يتضح مدى الاستقلال أو التبعية الاقتصادية لغيرها من الدول، كما يتضح مدى التنوع أو التخصص في الإنتاج، فكلما كانت الدولة ذات استقلال اقتصادي وتنوع إنتاجي كانت ذات استقلال سياسي، وتعد التجارة الخارجية الدافع الحقيقي للتنمية الاقتصادية حيث أن الواردات تمد خطط التنمية بكل مستلزمات الإنتاج من آلات ومعدات وخدمات وغيرها، كما تعد الصادرات مصدراً مهماً من مصادر الدخل القومي، كما تعد مصدر من مصادر الحصول على العملة الأجنبية، كما تساهم في زيادة دخل الفرد وزيادة القوة الشرائية، وبالتالي زيادة القدرة على الاستيراد، وتعتمد ليبيا اعتماداً – يكاد يكون كلياً – على التجارة الخارجية في تمويل خطط التنمية المختلفة، وذلك من خلال العوائد النفطية حيث تمثل العوائد النفطية عصب التنمية في ليبيا، وتعتمد على الواردات في توفير مدخلات الإنتاج، حيث تفتقر ليبيا إلى السلع الرأسمالية اللازمة للمشاريع التنموية سواء الزراعية أو الصناعية أو الحيوانية، وتفتقر ليبيا أيضاً إلى العديد من المواد الخام اللازمة للصناعة، ويعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً منفتحاً على العالم الخارجي من خلال التجارة الخارجية، والتي تعد بحق عصب التنمية الاقتصادية في ليبيا، فالتجارة الخارجية تعد بالنسبة لليبيا النافذة التي تطل من خلالها على الاقتصاد العالمي فبدون التجارة الخارجية ما كان لليبيا أي دور اقتصادي يذكر، وتعد ليبيا من البلدان التي تعتمد في صادراتها على سلعة واحدة غير متجددة ألا وهي النفط، فتلك السلعة طال الأجل أو قصر فهي معرضة للنضوب ناهيك عن تلك الأخطار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمكن أن تتعرض لها الدولة من جراء الاعتماد على سلعة واحدة وتتمثل أهم هذه الأخطار في التقلبات التي يمكن أن تحدث في أسعار هذه السلعة نتيجة لانخفاض الطلب عليها أو تحول الأسواق إلى مصدر آخر أو اكتشاف بديل آخر كل ذلك يمكن أن يعرض الدولة لأزمة اقتصادية في أي وقت، مما يستلزم دراسة معوقات وإمكانيات تنويع الهيكل الإنتاجي، وبالتالي تنويع الهيكل السلعي للصادرات، والخروج من دائرة الاعتماد على سلعة واحدة للتصدير، ويمكن تحقيق ذلك من خلال قطاعين هامين يمكن تنميتهما في ليبيا ألا وهما الصناعة وخاصة الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.

أسباب اختيار الفترة :

تركزت الدراسة حول الفترة من 1970 – 2001 ويعود اختيار تلك الفترة إلى العديد من الأسـباب منها :

- أن هذه الفترة قد شهدت العديد من خطط التنمية وبرامج التنمية فقد شهدت هـذه الفتـرة الخطط التالية .
- الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973 – 1975).
- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976 – 1980).
- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981 – 1985).
- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1986 – 1990).
- خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1991 – 1995).
- البرنامج الثلاثي (1994 – 1996).

- كما شهدت هذه الفترة العديد من المشروعات العملاقة مثل مشروع النهر الصناعي العظـيم، ومشاريع الجبل الأخضر، ومشاريع سهل الجفارة، ومشاريع منطقة الكفرة والسرير، ومشاريع منطقة فزان.
- كما شهدت هذه الفترة العديد من الاكتشافات النفطية، وزيادة الإنتاج النفطي، والـدخول فـي مجال الصناعات النفطية سواء في مجال تكرير النفط أو في مجال تـصنيع الغـاز الطبيعـي وتصنيع النفط.
- كما شهدت هذه الفترة التطور الواضح في الـصناعات الكيماويـة، والـصناعات المعدنيـة والهندسية والكهربائية، وإنشاء مجمع الحديد والصلب 0000 الخ، والعديد مـن الـصناعات التحويلية.
- وتتميز هذه الفترة بالاهتمام من قبل الحكومة بتطوير البنية الأساسية من نقل وخدمات، ففـي هذه الفترة تم إنجاز العديد من الطرق والمطارات والمرافق والتطور الواضح فـي الخـدمات الصحية والتعليمية والمصرفية.
- شهدت هذه الفترة الكثير من الأحداث العالمية، فقد شهدت العديد من الحروب المـؤثرة علـى الاقتصاد الليبي مثل الحرب العراقية الإيرانية، وحرب أكتوبر 1973، وحرب الخليج 1991، والأحداث الجارية في فلسطين، وختمت بتفجير برجي التجارة العالمي 11 سبتمبر 2001 .
- كما شهدت هذه الفترة التوتر الليبي – الأمريكي والذي نجم عنه الحظر الاقتصادي من جانب الولايات المتحدة منذ عام 1982، والحظر الاقتصادي من قبل الأمم المتحدة منذ عام 1992 حتى عام 1999 وما لذلك الحظر من آثار مباشرة على التجارة الخارجية خاصة والاقتـصاد الليبي بشكل عام.

- شهدت هذه الفترة العديد من القرارات والتغييرات في النظم الاقتصادية والتجارية العالمية، وشهدت التحول من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي وما لذلك من آثار واضحة على التجارة الخارجية.
- كل تلك المتغيرات السياسية والاقتصادية في الخارج والداخل أدت إلى وجود مجال خصب للربط والتعليل والمقارنة بين الفترات المتغيرة.

مناهج البحث :

تناول الطالب في الدراسة المناهج التي تخدمها ومن أهمها :

- المنهج الموضوعي : حيث استخدم هذا المنهج في دراسة الهيكل الاقتصادي الليبي، كما استخدم في دراسة السلع المنتجة، وقياس مدى الفائض أو العجز في سلعة معينة، كما يدرس مسائل إعداد السلعة للتجارة، وطرق تسويقها، وسوف استخدمه في ترتيب الدول المنتجة والمستهلكة، ولتوضيح التبادل التجاري بين الجماهيرية الليبية وغيرها من الدول، ولتوضيح الاتفاقيات الدولية .
- المنهج الوصفي التحليلي : واستخدم هذا المنهج في دراسة العوامل المؤثرة في تجارة ليبيا الخارجية، وكيفية التحكم في هذه العوامل في المستقبل .
- المنهج الإقليمي : واستخدم هذا المنهج لتوضيح أوجه النشاط الاقتصادي الليبي، وإظهار العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ليبيا وغيرها من الدول والأقاليم .

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى معالجة المشكلات المتعلقة بالتجارة الخارجية الليبية، وذلك من خلال دراسة الهيكل الإنتاجي الليبي، والوقوف على الاختلالات الرئيسية في الهيكل الإنتاجي والتي أهمها التخصص في إنتاج سلعة أولية غير متجددة ألا وهي النفط الخام.

كما تهدف الدراسة دراسة تطور التجارة الخارجية، والعوامل المؤثرة فيها خلال فترة الدراسة، ودراسة الهيكل السلعي للصادرات والواردات، والوقوف على الاختلالات الهيكلية في الصادرات، والتخصص في تصدير سلعة واحدة، وعدم تنويع الهيكل السلعي للصادرات برغم التنويع السلعي والتطور الواضح في قيمة الواردات، وارتفاع نسبة انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج.

كما يدرس البحث العجز الواضح في الميزان التجاري بدون العوائد النفطية، مما يدل على عدم أهمية القطاعات الاقتصادية الأخرى في تجارة ليبيا الخارجية، وهنا تبرز أهم المشكلات التي تعاني منها التجارة الخارجية الليبية.

- كما يدرس البحث التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات، والاعتماد في ذلك على السوق الأوروبية والدول الصناعية، وضعف التبادل التجاري مع الدول العربية والأفريقية.
- كما تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم هذه المشكلات وفرض تصورات وحلول لها من خلال استقراء مستقبل التجارة الخارجية.

الدراسات السابقة :

الدراسات المتعلقة بموضوع التجارة الخارجية الليبية قليلة إلا أن هنـــاك بعــض الدراســـات تتمثل فيما يلي:

– خالد عبد الرحمن عوض بعنوان " تحليل الصادرات الليبية مع رؤية مستقبلية (1982 – 1998)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربيـــة، القـــاهرة، 2002. وهي دراسة اقتصادية بحتة.

أما الدراسات الأخرى فإنها تدور حول نواحي التنمية والنقل والمواصلات مثل :

– حسين مسعود أبو مدينة بعنوان " الموانئ الليبية، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية "، الطبعة الأولى، منشورات الشركة الاشتراكية للمواني، مصراتة – ليبيا، 2000، وتناول في هذه الدراســـة الملامــح الجغرافية الطبيعية للساحل الليبي، ودراسة المجال الأرضي (الظهير) والمجـــال البحـــري (النظيـــر) للموانئ الليبية والنقل، كما تتناول دراسة النشاط الاقتصادي في الموانئ الليبية.

– علي لاشين علي حلاوة بعنوان " البترول والتنمية الاقتصادية في ليبيا " رســـالة ماجـــستير غيـــر منشورة، شعبة اقتصاد، قسم النظم السياسية والاقتصادية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعـــة القاهرة، القاهرة، يناير 1978. حيث تناول الباحث في هذه الدراسة إنتاج واحتياطي البترول في ليبيا وإنتاج واحتياطي الغاز الطبيعي، كما تناول بالدراسة تكرير البتـــرول والبتروكيماويـــات، والتنميـــة الاقتصادية من خلال قطاع البترول.

- Gurney, Judith : Libya : the political economy of oil, oxford university press, London, 1996.

وتناول بالدراسة تسعير وتسويق النفط، والعوامل السياسية المؤثرة، والخطـــط التنمويـــة فـــي ليبيـــا، والعقوبات الاقتصادية وأثرها على إنتاج وتسويق وتسعير النفط في ليبيا.

– أبو القاسم محمد العزابي وآخرون " مترجم "، بعنوان " الطرق والنقل البري والتغيـــر الاجتمـــاعي والاقتصادي في الجماهيرية الليبية (تحليل جغرافي) "، الطبعة الأولى، منشورات المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس – ليبيا، 1981. حيث تناولت هذه الدراسة العوامل الجغرافية المؤثرة في النقـــل، وتناول أيضاً شبكات الطرق وتطورها وأثرها على القطاعات الاقتـــصادية المختلفـــة، مـــع معالجـــة لمشكلات النقل وتوصيات ووسائل معالجتها.

مراحل البحث :

جاء هذا البحث بعد أربع مراحل متتالية :

المرحلة الأولى : وفي هذه المرحلة تم جمع المادة الإحصائية من مصادرها المختلفة، وجمع المراجع والأبحاث الخاصة بالموضوع، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الطالب اعتمد في بحثه على المصادر الإحصائية بالدرجة الأولى .

المرحلة الثانية : تم خلالها تحضير وإعداد البيانات والجداول الرئيسية بالإضافة إلى إنشاء وتصميم وحساب نسب معظم الجداول .

المرحلة الثالثة : تم فيها تمثيل المادة الإحصائية من خلال الأشكال البيانية والخرائط .

المرحلة الرابعة : تم فيها معالجة وتحليل المادة الإحصائية وكتابة البحث والذي جاء في خمسة فصول.

مكونات الدراسة:

تتكون الدراسة من مقدمة وتمهيد وخمسة فصول بالإضافة إلى الخاتمة التي تحتوي على أهم النتائج والتوصيات، حيث تناول الفصل الأول هيكل الاقتصاد الليبي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث اختص الأول منهما بدراسة هيكل الاقتصاد الليبي، أما المبحث الثاني فقد أختص بدراسة الناتج المحلى الإجمالي ومساهمة التجارة الخارجية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، أما المبحث الثالث فقد خصص لدراسة الخصائص الجغرافية للاقتصاد الليبي.

أما الفصل الثاني فإنه يعالج قيمة التجارة الخارجية والهيكل السلعي لها حيث تم تقسيمه إلى مبحثين المبحث الأول يدرس حجم التجارة الخارجية والميزان التجاري، وشروط التجارة، وتناول المبحث الثاني الهيكل السلعي للصادرات والواردات.

أما الفصل الثالث فهو خاص بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية وقد تناول المبحث الأول التوزيع الجغرافي للصادرات، وتناول المبحث الثاني التوزيع الجغرافي للواردات وذلك حسب المناطق الجغرافية في العالم وأهم البلدان.

أما الفصل الرابع اختص بدراسة العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية، وتم تقسيمه إلى مبحثين رئيسيين حيث تناول المبحث الأول العوامل التي تدفع إلى التبادل التجاري وتناول المبحث الثاني العوامل التي تشكل التبادل التجاري.

أما الفصل الخامس فقد درس مشكلات التجارة الخارجية ومستقبلها حيث تناول المبحث الأول مشكلات التجارة الخارجية، وتناول المبحث الثاني مستقبل التجارة الخارجية والتوصيات.

وأخيراً تتضمن الدراسة خاتمة تشتمل على أهم النتائج والتوصيات التي توصل إليها الطالب من الدراسة في الفصول السابقة.

التمهيد

أولاً : الموقع الجغرافي والفلكي :

تنفرد ليبيا بموقع جغرافي ذي سمة تجارية من الدرجة الأولى حيث تتوسط ليبيا الشمال الأفريقي وبذلك تقع في الجزء الأوسط لساحل البحر المتوسط الجنوبي، كما تتوسط أيضاً البحر المتوسط ومن خلفه أوروبا شمالاً والصحراء الكبرى ومن ورائها السودان الأفريقي وأفريقيا المدارية جنوباً (1).

فهي تقع على حافة الصحراء الكبرى، والتي تعد قطعة من الأرض الصحراوية الحارة الشديدة القارية، ورغم ذلك كانت وما زالت حلقة الوصل بين المحيط الأطلنطي في الغرب، والبحر الأحمر في الشرق، وبين ساحل البحر المتوسط في ليبيا، وإقليمي وسط وغرب أفريقيا (2). كما تتوسط العالم العربي بشقيه الأفريقي والآسيوي، وتمتد تحديداً من البحر المتوسط شمالاً إلى حدود كل من النيجر وتشاد في الجنوب، وتمتد من الحدود المصرية والحدود السودانية في الشرق إلى حدود كلا من تونس والجزائر في الغرب، وبذلك تمتد فوق مساحة تبلغ 679000 ميل مربع أو ما يعادل 1.760.000 كيلومتر مربع(3).

أما عن الموقع الفلكي فهي تمتد بين دائرتي عرض 18.45 5 شمالاً و33 5 شمالاً وتمتد بين خطي طول 9 5 شرقاً و 25 5 شرقاً شكل رقم (1).

ومن استعراض الموقع الجغرافي والفلكي للجماهيرية الليبية يمكن أن نلخص أهم المميزات التي حبا الله بها ليبيا من خلال ذلك الموقع.

– أن موقع البلاد بجبهة ساحلية طولية على البحر المتوسط، والذي يعتبر مركز الحضارات القديمة قد جعلها حلقة الوصل بين تجارة أوربا ومدن وسط القارة الأفريقية في عهد طرق القوافل، إذ كانت هناك خطوط قوافل قديمة بين دول جنوب أوربا والمدن التي أنشئت على الأطراف الشمالية لنطاق السفانا جنوب الصحراء، وقد كانت المدن الليبية على الساحل بمثابة الموانئ التجارية وأن بعض الواحات اعتبرت محطات رئيسية لطرق القوافل للتزود بالمؤن واحتياجات السفر.

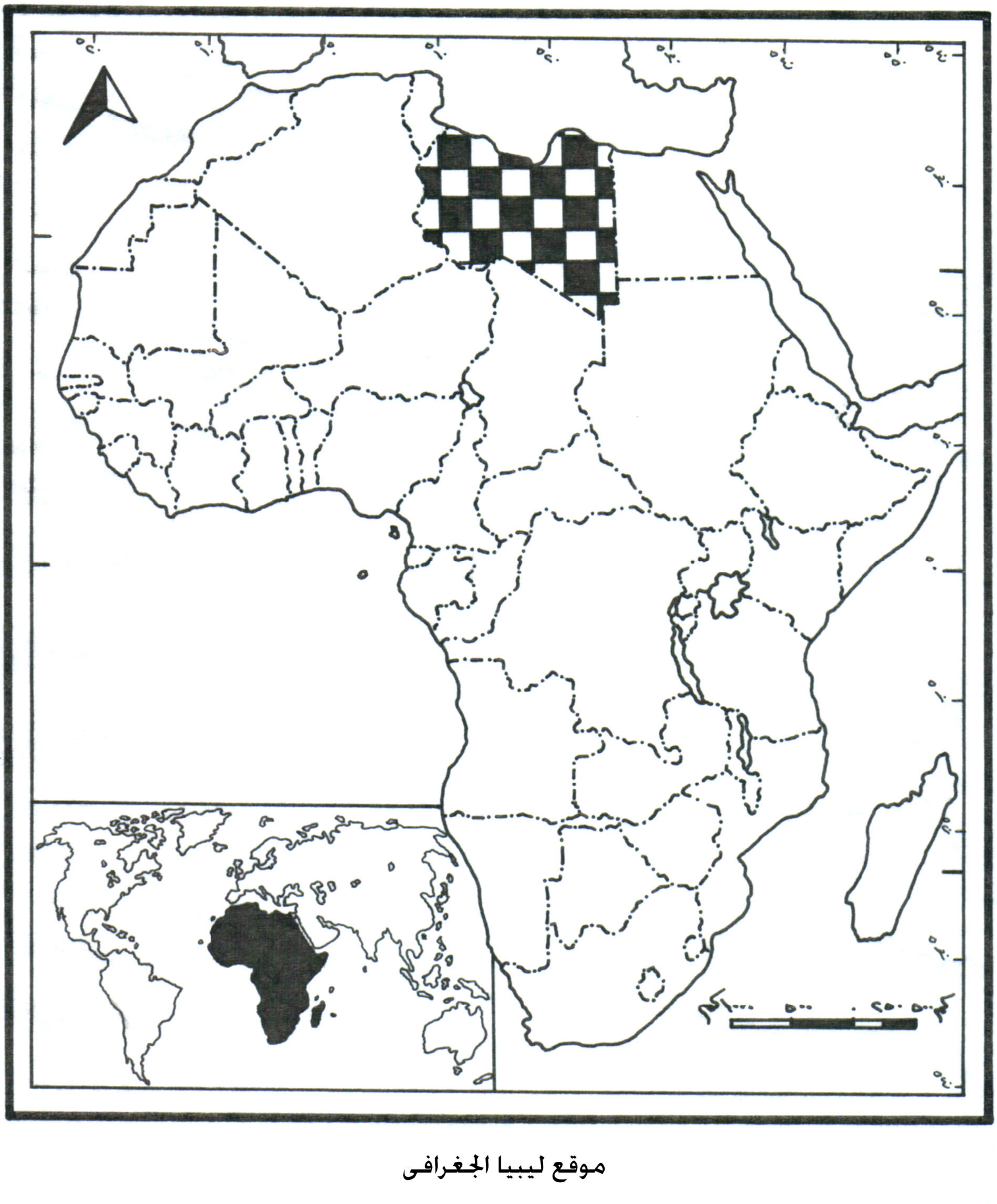
---

(1) جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية " دراسة في الجغرافيا السياسية "، عالم الكتب، القاهرة، 1973، ص 94.

(2) Wright, John, Libya–Chad and the central Sahara, Hurst and company, London, 1989, P. 100

(3) Bescir, Mohammed, the Libyan Jamahiriya, Dar Al Fergiani, Tripoli, 1976, P.300

شكل رقم 1



موقع ليبيا الجغرافى

– كما تعتبر حلقة وصل بين المغرب العربي والمشرق العربي وذلك مما سهل حركـــة المواصـــلات البرية والجوية والبحرية [1].

– كما كانت قديماً مركزاً ومحطة هامة لطرق القوافل، أصبحت حديثاً مركـــز طيـــران هـــام ســـهل الاتصال بالدول الأوروبية والعربية والأفريقية وساعد على ذلك انتظام سطحها واعتدال مناخها.

– كما أن موقعها في الحوض الأوسط للبحر المتوسط مقابل للساحل الأوربي ساعدها على الارتبـــاط بالدول الأوروبية مباشرة مما سهل عملية نقل النفط الخام للدول الصناعية الأوروبية بأقل تكلفـــة وفي أقصر وقت [2] مما جعله يتفوق على نفط الخليج العربي والذي يقع على لسان بحـــري مـــن المحـــيط الهندي ثم ينتقل عبر مضيق باب المندب فالبحر الأحمر فقناة السويس، فالبحر المتوســـط أو الـــدوران حول رأس الرجاء الصالح، وهذا مما أعطى ليبيـــا مميـــزات علـــى الـــصعيد التجـــاري والـــسياسي والاقتصادي[3].

ثانياً : الاقتصاد الليبي قبل وبعد النفط :

(البترول خط تقسيم تاريخي وطاغ في تطور ليبيا الاقتصادي بحيث لا يصح حديث عن قوتها الاقتصادية ما لم يميز بين عصرين : ما قبل البترول، وما بعده[4]). حيث يعد اكتشاف الـــنفط وبـــدء تصديره عام 1961 نقطة تحول للاقتصاد الليبي، فقد تحول من اقتصاد عجز بكل معانيه إلى اقتصاد فائض حيث أدى اكتشاف النفط إلى تغير الهيكل الاقتصادي وتغير هيكل كلا من الصادرات والواردات الليبية.

---

(1) محمد عبد السلام زغوان، التجمع الأفريقي لدول الساحل والصحراء أبعاد وآفاق، الجديد للعلوم الإنسانية، المركـــز القومي للبحوث والدراسات العلمية، دورية سنوية، العدد الخامس، طرابلس – ليبيا، 2000، ص ص 208–209.

(2) مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي، إعادة هيكلة الصناعات النفطية لخدمة المجالات التنموية الأخرى، القائم 36، أخبار الجماهيرية، عدد 6 مجلة شهرية، تصدر عن مكتب العلاقات العربي الليبي، القاهرة، 2005، ص 42.

(3) راجع كلا من : عبد العزيز طريح شرف : جغرافية ليبيا، مطبعة المصري، الإسكندرية، 1963، ص 13.

محمود على الغدامسى، النفط الليبي " دراسة في الجغرافيا الاقتصادية وإنتاجية النفط والغـــاز العربـــي "، الطبعـــة الأولى، دار الجيل، بيروت – لبنان، 1998، ص ص 15–16 .

(4) جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية " دراسة في الجغرافيا السياسية، مرجع سابق، ص 150 .

1- مرحلة ما قبل النفط :

لقد كان الاقتصاد الليبي قبل اكتشاف النفط اقتصاداً يتسم بالعجز والانهيار بأسمى مظاهره وذلك لما كانت تعانيه البلاد من تخلف اقتصادي، فقد أشار الاقتصادي (B.Higgigns) في زيارته الأولى لليبيا سنة 1959 إلى القول بأن الاقتصاد الليبي يضمن بين حدوده كل معوقات التنمية الاقتصادية التي يمكن وجودها في أي بلد متخلف، وأشار إليها على أنها معوقات جغرافية اقتصادية سياسية اجتماعية تكنولوجية [1] ، فقد كانت المعونات والمساعدات الخارجية الممول الرئيسي لخطط التنمية وضحت ليبيا في مقابل هذه المساعدات فإن ليبيا لم يكن لديها سوى المركز الجغرافي الاستراتيجي الذي استغلته الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة لمصالحها العسكرية فكان المقابل أن أبقت ليبيا على القواعد العسكرية الأمريكية والبريطانية في ليبيا للحصول على أموال لتخفيف أعباء الميزانية، وتحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

- كما اقتصر النشاط الاقتصادي على الزراعة البعلية والبدائية والرعي والصيد فكانت الزراعة الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني حيث تعمل معظم القوى العاملة حوالي (200 ألف) عامل، كما ساهمت بأكثر من ربع الناتج المحلي الإجمالي [2].
- وكان الناتج الزراعي يتوقف على كمية سقوط الأمطار ففي المواسم الممطرة ينتعش محصول أشجار الزيتون، وتنمو الأعشاب الصالحة للرعي، وتزدهر زراعة القمح والشعير، ويتكاثر النبات الصحراوي المعروف بالحلفاء، والذي كان له قيمة تجارية عالية، حيث اعتمدت عليه لفترة طويلة صناعة الورق في بريطانيا، وكان يعد من أهم الصادرات الليبية[3].
- أما عن الصناعة فقد استمرت عاجزة عن التوسع الكبير وذلك بسبب المشاكل الهيكلية للاقتصاد الليبي من حيث صغر السوق، وعدم توفر العمالة الماهرة، والمواد الأولية، والوقود لذلك بقيت الصناعة صغيرة مركزة على المواد الغذائية، والمشروبات، والتبغ، والنسيج التقليدي، ودباغة الجلود، وتعليب السردين.
- وفي أواخر الخمسينات زاد الإنتاج الصناعي عما كان عليه بنسبة أكثر من 50 % وحدثت الزيادة الكبيرة في صناعة تعليب الطماطم، وعصر الزيتون والأحذية، وقد زاد عدد العاملين في القطاع

---

[1] Gurney, Judith, Libya the political economy of oil, London : oxford university press, 1996, P.2

[2] شكري غانم، الاقتصاد الليبي قبل النفط، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس – ليبيا، ص36.

[3] مصطفى عمر، العوامل الطبيعية والاستعمار والفقر، صفحات من التاريخ الاجتماعي الليبي "، مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، دورية سنوية، العدد الخامس، مطابع الوحدة العربية، الزاوية – ليبيا، 2000، ص ص 45 – 46.

الصناعي سنة 1958 بحوالي 20 ألف شخص وقدرت مساهمة هذا القطاع بحـــوالي 12 % مـــن الناتج المحلي الإجمالي [1].

- **أما عن التجارة الخارجية فقد اتسمت بعدة خصائص وذلك عشية اكتشاف النفط وأهمها :**

1- ارتفاع حجم الواردات نتيجة للمشاريع الإنمائية من جهة، ونتيجة لمصروفات شركات النفط مـــن جهة أخرى، وما صاحبها من زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والرأسمالية، والتي لا يمكـــن توفيرها محلياً، كما احتلت المعدات والآلات والمصنوعات مركز الصدارة ثـــم المـــواد الغذائيـــة والكيماوية [2].

2- انخفاض حجم الصادرات واقتصارها على بعض المنتجات الزراعية مثل نبات الحلفـــاء وبعـــض الحيوانات الحية والصوف والجلود.

- استمرار العجز التجاري بل تزايد بشكل كبير بعد عام 1956 حيث كان 7 مليـــون جنيـــه عـــام 1952 ارتفع إلى 56 مليون عام 1960 وبطبيعة الحال فإن هـــذا العجـــز كـــان يغطـــي مـــن مصروفات القواعد الأجنبية والمساعدات الأجنبية ومصروفات شركات النفط [3].
- كما اتسم الوضع الاقتصادي قبل النفط بوجود قطاع خدمات متواضع وانخفاض حاد في مـــستوى دخل الفرد وارتفاع معدل الأمية بين أفراد الشعب [4].

2- مرحلة ما بعد النفط :

بدأ الاقتصاد الليبي ينتعش انتعاشاً كبيراً بعد ظهور النفط وينقلب من اقتصاد يتسم بالعجز إلى اقتصاد يحقق فائضاً في ميزانه التجاري، وميزان المدفوعات، ومع بداية الستينات بدأ يحقـــق أعلـــى معدلات للنمو في العالم إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بتكلفة عوامـــل الإنتـــاج لـــسنة 1964 بمعدل سنوي مركب 14 % في الفترة من 1964 – 1971 [5].

ومنذ ذلك الحين تحولت الحياة الاجتماعية والاقتصادية تحولاً جذرياً في ليبيا وبذلك أصـــبحت ليبيا تمتلك قوة اقتصادية ومورداً اقتصادياً يمكنها من مواصلة التنمية الاقتصادية بخطى ثابتة [6].

---

(1) شكري غانم، المرجع السابق، ص 58.

(2) مبارك حجير، الاقتصاد الليبي " دراسة عربية مقارنة "، دار مكتبة الأندلس، الطبعة الأولـــى، بنغـــازي – ليبيـــا، 1973، ص 59.

(3) شكري غانم، مرجع سابق، ص 61.

(4) فؤاد شاكر، الاقتصاد الليبي " الماضي – الحاضر – آفاق المستقبل "، مجلة اتحاد المصارف العربية، تصدر عـــن اتحاد المصارف العربية، دورية شهرية، عدد 253، بيروت، 2002، ص 20.

(5) وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية " 1973 – 1975 "، طرابلس – ليبيا، ص 17.

(6) Allan, J-A, Libya : The Experience of Oil , London : Croon Helm, 1981, P.19.

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث فترات :

الفترة الأولى من 1961 – 1969.

الفترة الثانية من 1969 – 1988.

الفترة الثالثة من 1988 – 2001.

أ- الفترة الأولى من 1961 – 1969 :

حيث بدأ تصدير النفط مع بدء هذه الفترة ونتيجة لعائدات النفط المصدر بدأ الاقتصاد الوطني في الانتعاش، وتحول من اقتصاد عاجز إلى اقتصاد فائض، غير أن هذا الفائض لم يحقق الفائدة المرجوة منه، حيث اتسمت هذه الفترة وهي فترة الستينات بالتالي :

1- التنمية غير المتوازنة مما أدى إلى سيطرة قطاع النفط على الاقتصاد دون الاهتمام بتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة.
2- تحقيق أول فائض في الميزان التجاري الليبي سنة 1963.
3- أخذت القطاعات الاقتصادية الأخرى تعتمد على النفط كمصدر أساسي للتمويل.
4- تزايد اعتماد الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي.
5- النمو المطرد لقطاع التجارة الخارجية وخاصة الواردات.
6- محدودية الإنتاج المحلي لعدم قدرته على منافسة الواردات وانتقال العاملين منه إلى العمل في قطاع الخدمات[1].
7- انعكس تصدير البترول على تركيب التجارة الخارجية فكان وقعه كاملاً فأصبح الاقتصاد تبادلياً في المحل الأول والتجارة الخارجية هي عصب الاقتصاد فأصبح البترول يؤلف 99 % و 90 % من الصادرات في بعض السنوات وبأرباح البترول يتم استيراد كل شيء تقريباً[2].

ب- الفترة الثانية : 1969 – 1988 :

تم خلال هذه الفترة وضع استراتيجية إنمائية جديدة تهدف إلى تحديد إنتاج النفط الخام حفاظاً على عدم تبديد ثروة البلاد النفطية، والحصول على أكبر عائد منها، وتوجيهها إلى الأنشطة الإنتاجية بحيث يتحرر الاقتصاد الوطني من اعتماده الكبير على نشاط استخراج النفط، ويقوم على أساس مبدأ الاقتصاد المتنوع، وعلى الإنتاج الزراعي والصناعي، وقد تم خلال عامي 1970، 1971 اتفاقيتين بين الحكومة الليبية وشركات النفط العاملة في ليبيا تم من خلالها رفع أسعار النفط الليبي، حيث روعي فيهما جودة النفط الليبي، وتميزه، والموقع الجغرافي الممتاز، وقلة تكاليف نقله[3].

---

(1) فؤاد شاكر، الاقتصاد الليبي " الماضي – الحاضر – آفاق المستقبل "، مرجع سابق، ص 21 .

(2) جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية " دراسة في الجغرافيا السياسية "، مرجع سابق، ص159 .

(3) وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية " 1973 – 1975 "، طرابلس – ليبيا، ص 28 .

ويمكن إيجاز أهم خصائص الاقتصاد الليبي في هذه الفترة في النقاط التالية :

1- تخليص الاقتصاد الليبي من السيطرة الأجنبية، وجعله اقتصاداً وطنياً.
2- تنفيذ مجموعة من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي استهدفت الاهتمام بالبنية التحتية، وخاصة في مجال الكهرباء، والمواصلات، والإسكان، والتعليم، والصحة.
3- التركيز على المشاريع الاقتصادية الإنتاجية في قطاعي الزراعة، والصناعة .
4- السعي من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على النفط، وتنويع مصادر الدخل القومي.
5- العمل على زيادة دخل الفرد ورفع مستوى معيشته.
6- تنفيذ أكبر مشروع لنقل المياه في المنطقة، وذلك للتغلب على ندرة الموارد المائية[1].

ج- الفترة الثالثة 1988 – 2001 :

وفي هذه الفترة صدرت العديد من التشريعات المنظمة، والتي أثرت في خصائص الاقتصاد الليبي، والتي كان من أهم أهدافها الاهتمام بالمشاركة الشعبية في إدارة وتسيير النشاط الاقتصادي.

فقد أجازت التشريعات الصادرة للأفراد ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مجالات الزراعة، والرعي، والصناعة، والحرف، والمهن، وتوزيع السلع، وأداء الخدمات أو أي نشاط اقتصادي آخر يحتاجه المجتمع، وذلك بقصد زيادة القدرة الإنتاجية للمجتمع دون استغلال الغير، كما سمحت الدولة بتأسيس المصارف التجارية، وشجعت رؤوس الأموال الأجنبية[2].

وقد اتسمت هذه الفترة بالتالي :

1- ما زال قطاع النفط يلعب الدور الرئيسي والمؤثر في النشاط الاقتصادي في ليبيا، فقد بلغت نسبة مساهمته 34.1 % في الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت صادرات النفط حوالي 95.3 % من جملة الصادرات الليبية وذلك عام 2001 [3].
2- ولتقليل الاعتماد على النفط، وتنويع القاعدة الإنتاجية، ومصادر الدخل زاد الاهتمام بالزراعة، وقد حظى هذا القطاع بجانب كبير من الاستثمارات، وذلك بهدف استصلاح وتعمير أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الصالحة للزراعة لتوفير الاحتياجات اللازمة للمواطن من المنتجات الزراعية، وتحقيق معدل أكبر من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من جانب آخر[4].

---

[1] فؤاد شاكر، المرجع السابق، ص 20 .

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 1992، ص ص 400–402

[3] مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السادس والأربعون، طرابلس – ليبيا، 2002، ص ص 31 – 94.

[4] محمد عبد الجليل أبو سنينة، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا " محاولة في استشراق المستقبل "، الهيئة القومية للبحث العلمي، الطبعة الأولى، طرابلس – ليبيا، 1993، ص 17.

3- كما أولت الدولة اهتماماً خاصاً بالتنمية الصناعية لتحويل الاقتصاد الليبي إلى اقتصاد إنتاجي، حيث ركزت خطط التنمية على المشروعات الصناعية الحيوية الكبرى من ناحية، والعمل على الاكتفاء الذاتي من منتجات هذه الصناعات وغيرها من الصناعات من ناحية أخرى.

4- تعد التجارة الخارجية الممول الرئيسي لخطط التنمية بما تشمله من مشروعات سواء صناعية أو زراعية، حيث تعتمد ليبيا على الواردات في توفير السلع الإنتاجية خاصة الآلات ومعدات النقل اللازمة لتنفيذ المشروعات الاستثمارية التي تتضمنها خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي.

وقد روعي في سياسة نمو الواردات عند رسم خطط التنمية أن تنمو الواردات بمعدلات محدودة لتعكس سياسة الإحلال الجزئي للإنتاج المحلي محل الواردات، وعلى الأخص بالنسبة لبعض المنتجات الغذائية، مواد البناء، وقد تطلب تنفيذ هذه السياسة تحديد معدلات نمو معينة للواردات [1].

وقد ارتفعت قيمة تجارة ليبيا الخارجية (صادرات وواردات) عام 2001 بنسبة 27.1 % لتبلغ 7133 مليون دينار مقابل 5611 مليون دينار عام 1999، وبتحليل التركيب السلعي للصادرات الليبية يلاحظ أن مواد الوقود المعدنية والمحروقات، والمواد المتصلة بها تمثل 95 % من إجمالي الصادرات لعام 2000، مما يعكس مدى اعتماد الصادرات الليبية على النفط الخام، والغاز الطبيعي، وتعتبر دول الاتحاد الأوروبي أكبر عميل تجاري مع ليبيا[2].

---

[1] الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي " 1981 – 1985 "، الجزء الأول، ص 113.

[2] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس – ليبيا، 2001، ص و .

الفصل الأول

هيكل الاقتصاد الليبي

الفصل الأول

هيكل الاقتصاد الليبي

❖ المبحث الأول : هيكل الاقتصاد الليبي :

أولا : قطاع النفط.

ثانياً : قطاع التجارة.

ثالثا : قطاع الزراعة والثروة الحيوانية.

رابعاً : قطاع الصناعة.

❖ المبحث الثاني : الناتج المحلى الإجمالي :

أولا : تطور الناتج المحلى الإجمالي.

ثانيا : مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلى.

ثالثا : التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالي.

رابعاً : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومكونات التجارة الخارجية.

❖ المبحث الثالث : الخصائص الجغرافية للاقتصاد الليبي :

أولا : الخصائص الطبيعية.

ثانيا : الخصائص الديمغرافية.

ثالثا : الخصائص الاقتصادية.

الفصل الأول

هيكل الاقتصاد الليبي

مقدمة :

تعد التجارة الخارجية الطابق العلوي للبناء الاقتصادي أو بمعنى آخر قمة البنيان الاقتصادي لأي دولة فتعد التجارة الخارجية خلاصة ذلك البنيان الاقتصادي بدعائمه الزراعية والصناعية والتعدينية وكافة جوانبه الاقتصادية.

كما تعد التجارة الخارجية نتاجًا للتفاعل بين الإنتاج والاستهلاك فالتجارة هي المرآة العاكسة لأنماط الإنتاج وأنماط الاستهلاك في أي دولة.

وكما لا يمكن بناء الطابق العلوي دون بناء الطوابق السفلي فلا يمكن أيضا دراسة التجارة الخارجية بدون إلقاء الضوء علي القاعدة الاقتصادية للدولة وأساس البنيان الاقتصادي.

لذلك سوف نتناول بالدراسة في هذا الفصل ما يلي :

- **المبحث الأول :** هيكل الاقتصاد الليبي، وسوف ندرس أهم القطاعات الاقتصادية (النفط – التجارة – الزراعة – الصناعة).
- **المبحث الثاني :** الناتج المحلي الإجمالي وتطوره وإجمالي التجارة الخارجية للناتج المحلي الإجمالي.
- **المبحث الثالث :** الخصائص الجغرافية لهيكل الاقتصاد الليبي وتشمل الخصائص الطبيعية – الديمغرافية – الاقتصادية.

المبحث الأول
هيكل الاقتصاد الليبي

يتعذر دراسة التجارة الخارجية لأي دولة بعيداً عن دائرة الإنتاج، إذ تنظر الجغرافيا الاقتصادية إلى التجارة على أنها تشكل محوراً من محاور النشاط الاقتصادي، وليست عاملاً رئيسياً من عوامل الإنتاج، ومن هنا كانت أهميتها ودورها الكبير في هياكل الأنشطة الاقتصادية لأي دولة، وتسهم دراسة إنتاج أية سلعة أو منتج في تسليط الأضواء على ظروف الإنتاج وطبيعته وحجمه في هذه الدولة وتوزيعه، ودراسة مستوى الوفرة – وإن كان هذا الموضوع يتطلب في حالات كثيرة رصد مستوى الاستهلاك المرتبط بكل من طبيعة المجتمع المنتج، وحجم السكان، وأنماط الاستهلاك وطبيعتها – ومعنى ما تقدم أن دراسة الإنتاج ضرورية لتتبع توزيعه المكاني وحجمه ومدى كفايته، وكلها متغيرات تنعكس بشكل مباشر على هياكل التجارة الخارجية ومكوناتها ومحاور اتجاهاتها [1].

أولا : قطاع النفط والغاز الطبيعي :

1- اكتشاف النفط :

أدت الظروف القاسية التي مر بها الاقتصاد الليبي في الأربعينات والخمسينات، بالإضافة إلى جفاف عامي 1948–1949 إلى تأخر استخراج النفط في ليبيا حتى عام 1959، وأدى ذلك التأخر في الاكتشاف إلى خروج ليبيا من نطاق الاستغلال الجائر لثرواتها النفطية من قبل الاستعمار في الثلاثينات والأربعينات [2]، وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت شركة أسو في البحث والتنقيب عن النفط في ليبيا، واستطاعت هذه الشركة اكتشاف بئر زلطن، والذي تدفق فيه البترول عام 1959 وبمعدل 17.500 برميل/ يوم، وتوالت بعد ذلك الاكتشافات [3]، ويمثل عام 1961 مرحلة جديدة دخلها النفط الليبي، والتي تمثلت في مرحلة التصدير، والدخول في مجال تجارة النفط الدولية حيث تم تصدير أول شحنة بترولية من ليبيا من ميناء البريقة في 12-9-1961[4].

2- المقومات الجغرافية للنفط الليبي :

أ- الموقع والمساحة :

تقع ليبيا في موقع يتوسط الساحل الشمالي للبحر المتوسط، كما تتوسط إقليم شمال أفريقيا، وتمتد نحو الجنوب لتصل حدود ليبيا الجنوبية إلى إقليم وسط أفريقيا، وتمتد نحو الجنوب لتصل حدود ليبيا الجنوبية إلى إقليم وسط أفريقيا، حيث جمهورية تشاد، كما تشترك ليبيا مع حدود إقليم غرب أفريقيا حيث النيجر في جنوب غرب ليبيا، كما تقع ليبيا في مواجهة دول جنوب أوروبا، وتتصل عبر البحر والمحيط بدول أمريكا الشمالية والجنوبية [5] شكل رقم (1).

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس – ليبيا، 2001، ص و .

[2] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس – ليبيا، 2001، ص و .

[3] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس – ليبيا، 2001، ص و .

[4] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس – ليبيا، 2001، ص و .

[5] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس – ليبيا، 2001، ص و .

وقد أعطى ذلك الموقع ميزة اقتصادية للنفط الليبي، حيث منح البحر المتوسط النفط الليبي سهولة الاتصال بأكبر أسواق استهلاك النفط في العالم حيث أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، كما تعد إيطاليا من أكبر الدول المستهلكة للنفط الليبي، وذلك لوقوع إيطاليا على الساحل الجنبي للبحر المتوسط في مواجهة ليبيا.

كما ساهم ذلك الموقع في تفوق النفط الليبي على نفط الخليج العربي، والذي يقع على لسان بحري من المحيط الهندي، ثم ينتقل عبر مضيق باب المندب، فالبحر الأحمر ثم قناة السويس فالبحر المتوسط أو الدوران حول رأس الرجاء الصالح عند إغلاق قناة السويس، وبالتالي يمر نفط الخليج العربي على دول عديدة [1].

كما تقع ليبيا غرب قناة السويس، ومنحها ذلك ميزة اقتصادية أخرى بالنسبة للنفط، وتعد ميزة تجارية تفتقدها دول الخليج العربي، فقد أخرجها ذلك الموقع من نطاق نفوذ قناة السويس المصرية، والتي تعتبر عرضة للإغلاق بين لحظة وأخرى لأسباب سياسية.

ومما سبق يتضح أن الموقع الجغرافي لليبيا قد منح النفط الليبي ميزات عديدة على الصعيد التجاري والسياسي والاقتصادي.

كما تعد كبر مساحة ليبيا والتي تبلغ (1.759.450 كيلومتر مربع) من أهم العوامل التي أدت إلى تنوع التركيب الجيولوجي، والذي احتوى ذلك التركيب على الصخور الرملية والجيرية الحاوية للنفط، كما أدى إلى تنوع السطح.

ب- التركيب الجيولوجي :

ما يهمنا هنا من دراسة التاريخ الجيولوجي لليبيا هو علاقته بتكوين النفط الليبي، فقد تعرض نطاق واسع في شمال ووسط ليبيا لغمر مياه البحر خلال أزمنة جيولوجية مختلفة، وقد تكونت في هذا النطاق طبقات عظيمة السمك من الرواسب البحرية التي تختلط بها في بعض المواضع تكوينات من أصل قاري، ولا شك في أن الامتداد العظيم لطبقات الصخور الجيرية في شمال ليبيا ووسطها ليدلنا على مدى اتساع المناطق التي كانت تغمرها مياه البحر في العصور الجيولوجية المختلفة، وقد تكونت هذه الصخور ابتداء من عصور الزمن الثاني الأسفل حتى أوائل الزمن الرابع، وتعتبر تكوينات العصر الكريناسي بصفة خاصة من أهم التكوينات التي لها علاقة بنشأة البترول وتجمعه في طبقات القشرة الأرضية، فقد اختلطت الرواسب البحرية في هذا العصر بكثير من بقايا النباتات والأسماك وغيرها من الكائنات الحية التي كانت تعيش في هذه البحار أو على شواطئها، وقد انطمرت كل هذه الكائنات تحت رواسب سميكة حديثة نسبياً فتحللت بمرور الزمن إلى النفط [2] شكل رقم (2).

---

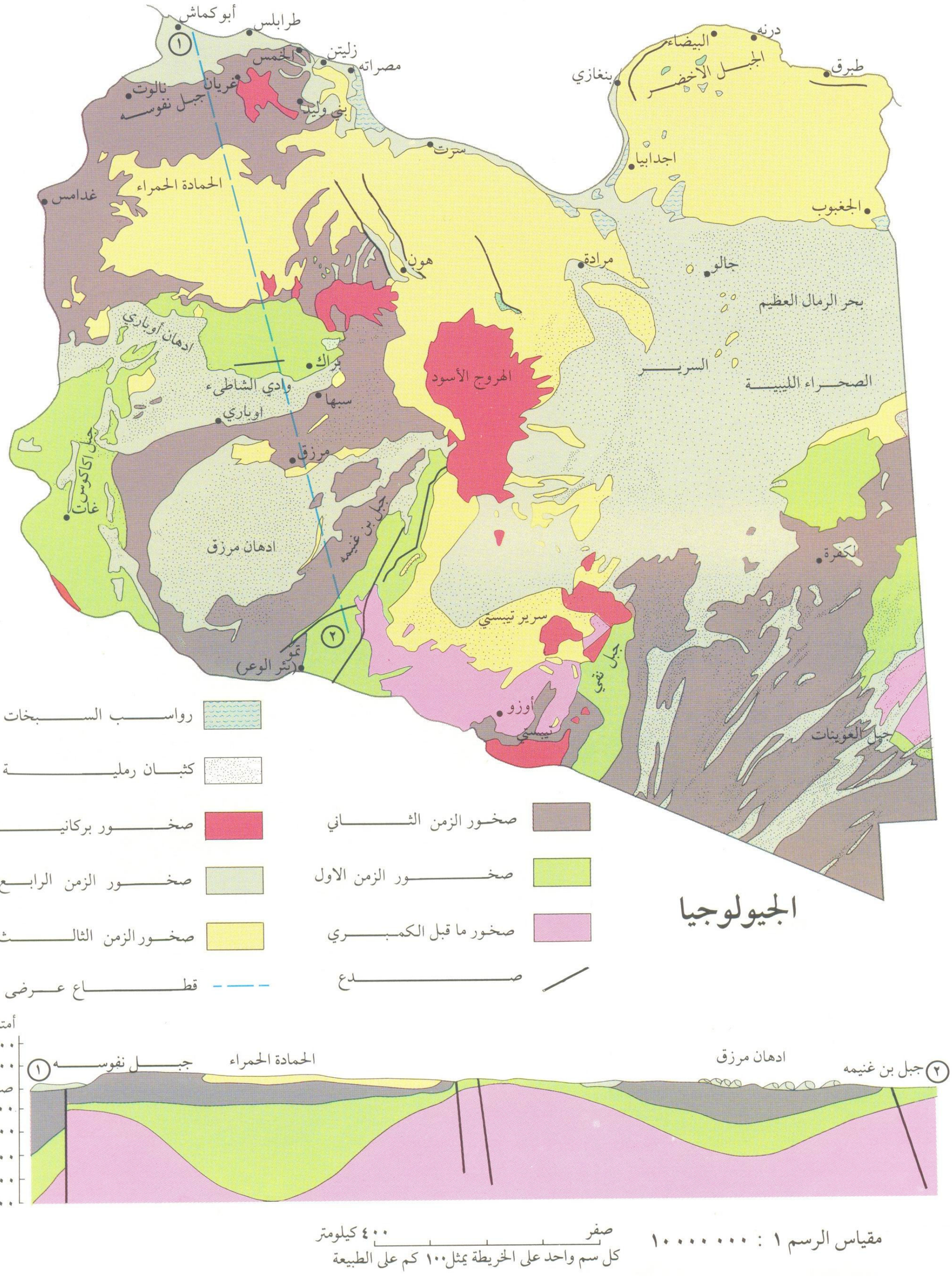
[1] راجع كلا من : محمود علي الغدامس، النفط الليبي "دراسة في الجغرافيا الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي"، مرجع سابق، ص 16.

جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية " دراسة في الجغرافيا السياسية "، مرجع سابق، ص 169.

[2] راجع كلا من :- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص 603.

جمال الدين الديناصوري، بحوث في جغرافيا العالم العربي في أفريقيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1968، ص 11.

شكل (2) خريطة ليبيا الجيولوجية



ج- السطح :

بالنسبة للسطح فما يهمنا هنا هو مدى ملائمة السطح أو مدى إعاقة السطح للاستغلال الأمثل للنفط الليبي، وأهم الأقسام التضاريسية في ليبيا تتمثل في :

- **نطاق السهول الساحلية ويشمل** : سهل الجفارة وسهول سرت، سهل بنغازي، المنطقة الممتدة بين رأس المسن في الغرب، ومصرانة في الشرق – السهول الضيقة التي تظهر في مواضع متفرقة على طول الساحل ما بين توكرة في الغرب، والحدود المصرية في الشرق.
- نطاق الجبال الشمالية، ويشمل جبال طرابلس، الجبل الأخضر، هضبة البطنان والدفنة.
- **الصحراء وأهم المظاهر بها** :- الجبال ومنها جبال أركنو والعوينات وجبال الهروج وجبل السوداء.
- **نطاق المنخفضات الشمالية:** والتي توجد فيها واحات جغبوب وجالو والجفرة وغدامس ومرادة وأوجلة وجخرة.
- **نطاق المنخفضات الجنوبية** : التي تشغلها واحات الكفرة وفزان وغات.
- **المناطق ذات التكوينات السطحية الخاصة:** ومن أهمها منطقة بحر الرمال العظيم، ومنطقة سرير كالانشو ثم الحمادا الحمراء[1].

وأهم الظاهرات التضاريسية، والتي لها علاقة مباشرة بالنفط في ليبيا هي حوض خليج سرت – الحمادا الحمراء – العرق والسرير.

– سهول سرت :

ويوجد بها أكبر الحقول النفطية في الجماهيرية الليبية، كما أن أكثر من 600 كيلومتر من الطريق الساحلي تمر عبر هذه السهول، وتمتد سهول سرت من ميناء مصراتة غرباً إلى الزويتينية شرقاً، وتشغل منطقة واسعة من الخليج، ويشكل خليج سرت قوساً طوله حوالي 270 كم من الغرب إلى الشرق، وعرضه 165 كم من الشمال إلى الجنوب، ويفتقر هذا الشريط الساحلي الطويل إلى التعاريج الطبيعية، مما جعله غير صالح لوجود موانئ طبيعية باستثناء المرافئ الصغيرة عند سرت والعقيلة، مما أدى إلى إنشاء موانئ نفطية صناعية في المنطقة الواقعة بين الزويتية، والعقيلة [2]. وتوجد في منطقة حقول سرت أكبر الحقول إنتاجاً للنفط في ليبيا شكل رقم (61) .

---

[1] عبد العزيز طريح شرف، المرجع سابق، ص ص 84 – 85.

[2] أبو القاسم محمد العزابي : الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية " تحليل جغرافي "، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع الإعلام، الطبعة الأولى، طرابلس – ليبيا، 1981، ص ص 31- 32.

- **الحمادا الحمراء :**

تظهر الهضبة الليبية الصخرية أو الحمادا إلى الجنوب من جبال أطلس، وتتميز الحمادا الحمراء بكبر المساحة، والتي تبلغ حوالي 100000 كم2، ويحدها من الغرب الحدود الليبية المتاخمة للجزائر على طول الخط الحدودي بين الدولتين. أما من الجنوب فيحدها حوض فزان، ومن الشمال مرتفعات طرابلس المطلة على سهل الجفارة، ومن الشرق سهل سرت، ويوجد بالحمادة الحمراء مجموعة من الحقول تتبع لشركة الخليج العربي للنفط، ومنها حقل الغزيل وكبير وثمين، هذا وتتصل حقول الحمادة بمصفاة الزاوية لتكرير النفط الواقعة بالقرب من مدينة الزاوية على الساحل الليبي بخط من الأنابيب يبلغ طوله حوالي 123 كم، ولا تشكل المظاهر التضاريسية لهذه المنطقة أي عائق أمام خط سير النفط من الحمادة الحمراء إلى مصفاة الزاوية [1]. شكل رقم (61).

- **العرق والسرير :**

وهي عبارة عن كثبان رملية ناعمة على شكل تلال، وتغطي مساحات شاسعة من الصحراء الليبية مثل بحر الرمال العظيم الواقع إلى الجنوب من واحة الجغبوب ما بين الحدود المصرية الليبية في منطقة السرير، كما يوجد في هذه المنطقة حقل السرير وهو من أكبر الحقول النفطية في ليبيا، وحقل مسلة حيث يمتد خط من الأنابيب الواصلة من حقل مسلة إلى حقل السرير ومنها إلى ميناء الحريقة النفطي عند مدينة طبرق على ساحل البحر في الشمال.

ويمتد هذا الخط لمسافة 513 كم عبر بحر الرمال العظيم، ولا تشكل المظاهر التضاريسية أي عائق أمام سير النفط إلى الساحل، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى ارتفاع السطح عند حقل السرير تدريجياً ناحية الجنوب، وينحدر في اتجاه الساحل، وهذا مما سهل سير النفط بطريقة انسيابية[2].

أما عن طبيعة ونوعية البترول فإن البترول الليبي كالجزائري، وعلى عكس بترول المشرق، فهو من النوع الخفيف الذي تقل فيه نسبة زيوت الوقود، وترتفع نسبة المقطرات الخفيفة، وهو بذلك يلائم أغراض الصناعة والمواصلات كل الملاءمة، وفضلاً عن ذلك فهو زيت غني بنسبة الشمع في الوقت الذي يكاد يخلو عملياً من الكبريت، آفة بترول الكويت مثلاً وأداة التلوث الخطيرة عند الاستعمال لذلك يتمتع البترول الليبي بصدارة مطلقة في غرب أوربا [3]، مما يجعله متوافقاً وآخر التشريعات البيئية العالمية، كما يتمتع بميزة أخرى وهي الموقع الجغرافي القريب من أهم أسواق الاستهلاك الرئيسية في العالم ألا وهو السوق الأوروبي الذي يستوعب غالبية صادرات ليبيا النفطية [4]. شكل رقم (61).

---

(1) محمود علي الغدامسي، مرجع سابق، ص 20.

(2) محمود علي الغدامسي : مرجع سابق، ص 21.

(3) جمال حمدان : الجمهورية العربية الليبية " دراسة في الجغرافيا السياسية "، مرجع سابق، ص ص 169 – 170.

(4) مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي، إعادة هيكلة الصناعات النفطية لخدمة المجالات الحيوية الأخرى : أخبار الجمارية، مجلة شهرية، عدد 6، تصدر عن مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي، القاهرة، 2005، ص 43.

3- التوزيع الجغرافي للحقول النفطية في ليبيا :

قسمت ليبيا إلى أربعة نطاقات بترولية وهي كالتالي :

أ- النطاق الأول ويشمل الجزء الشمالي الغربي شمال دائرة عرض 28، وغرب خط طــول 30َ 18[5].

ب- النطاق الثاني ويشمل الأجزاء الشمالية الشرقية شمال دائرة عرض 28 وشرقي خط طول 30َ 18 [5].

ج - النطاق الثالث ويشمل كل الأجزاء الجنوبية الشرقية جنوبي دائرة عرض 28، وشــرقي خــط طول 30َ 18 [5].

د- النطاق الرابع ويشمل الجزء الجنوبي الغربي.

وتتوزع الحقول المنتجة للبترول على أربع مناطق تبعاً لموقعها الجغرافي وهي كما يلي :

أ- منطقة السرير. ب- منطقة حقول سيرت الجنوبية الشرقية.

ج - منطقة حقول سيرت الوسطى. د- منطقة حقول سيرت الشمالية الغربية[1].

أ- منطقة السرير :

وتعد هذه المنطقة من أكثر المناطق تطرفاً نحو الشرق مقتربة من الحدود المصرية، ويوجد بها حقل السرير.

- حقل السرير :

ويعد من أهم الحقول البترولية في ليبيا، وقد اكتشف في عام 1961، ويقع في الطرف الشمالي للقسم البترولي الثالث في عقد امتياز 65 وبالتحديد بين خط طول 22-23 شرقاً، وبين دائرتي عرض 27-28 شمالاً، ويوجد أغلب نفط هذا الحقل في الصخور الرملية التي يرجع أصــلها إلــى العــصر الكريتاسي بعمق يبلغ حوالي 9000 قدم، وتبلغ الكثافة القياسية للبترول حوالي 37.8 درجة[2].

ويصله خط من الأنابيب بميناء مرسي الحريقة، والذي يبعد عنه بحوالي 513 كم، وينتج هذا الحقل حوالي 150 ألف برميل يومياً، أي ما يعادل 15% من مجموع الآبار الليبية، ويضم 68 بئــراً طبيعيةً[3] شكل رقم (3).

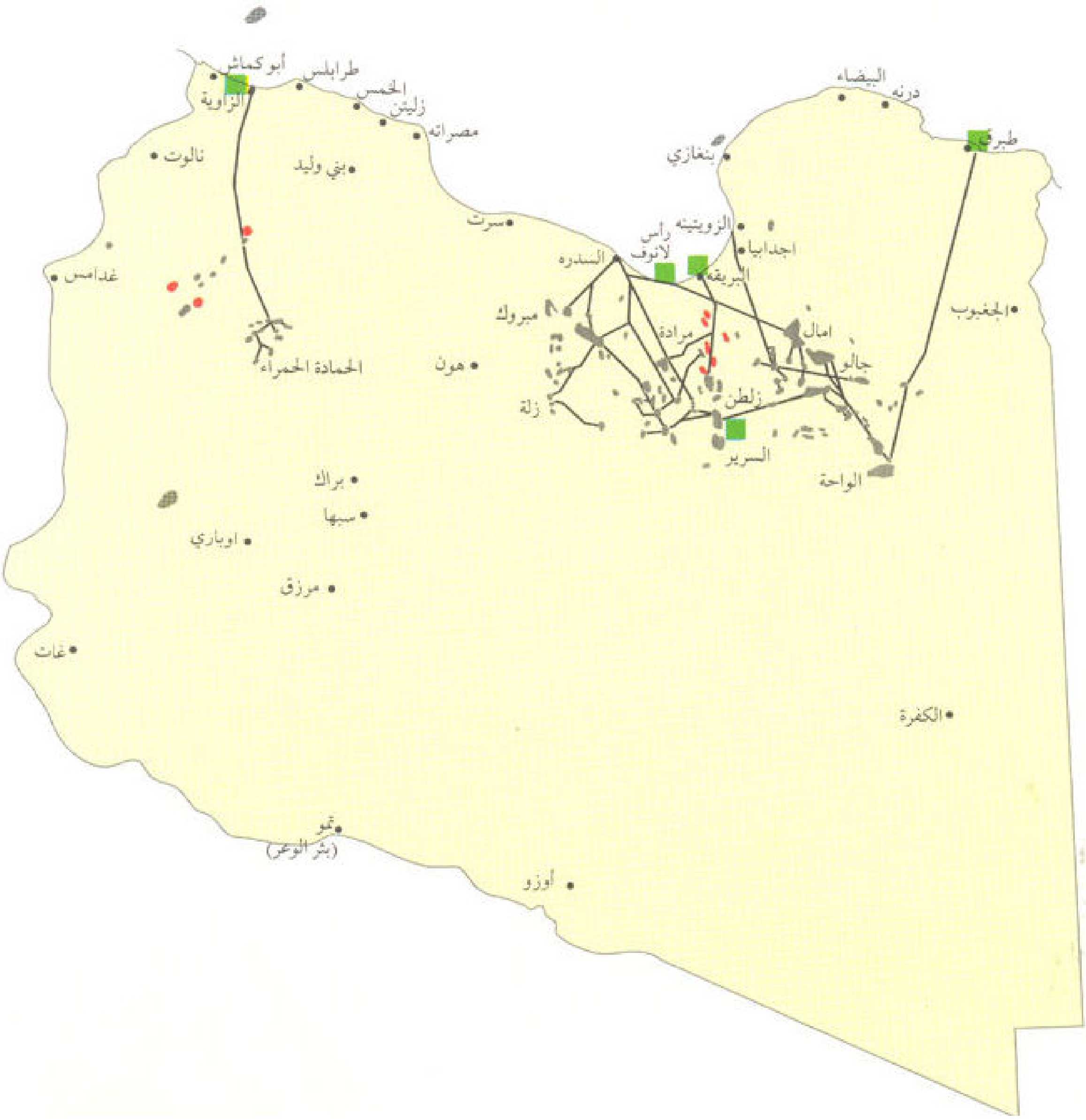
---

(1) - Waddans, Frnkc, the Libyan Oil industry, Baltimore, Johns Hopkins university press, 1980, P.3.

(2) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص 283 .

(3) محمد صبحي عبد الحكيم، وآخرون، الوطن العربي " أرضه. سكانه. موارده "، مكتبة الأنجلو المصرية، القــاهرة، 1995، ص 467 .

شكل (3) حقول النفط وخطوط الأنابيب في ليبيا



ب- منطقة حقول سرت الجنوبية الشرقية :

تقع في جنوب شرق خليج سيرت، وتبعد عن ساحل الخليج بنحو 140 كم، وهي بيضاوية الشكل، وتمتد من الشرق إلى الغرب حوالي 140 كم، ومن الشمال إلى الجنوب قرابة 190 كم، وتنتج هذه الحقول حوالي نصف إنتاج ليبيا من النفط، وينقل النفط عن طريق خطوط من الأنابيب إلى ثلاث مواني هي من الشرق إلى الغرب رأس لانوف – الزويتية – السدرة، وتتراوح أقطار الخطوط بين 30-40 بوصة، وأطوالها بين 212 – 465 كم، وأهمها في الشرق حقول أمال – وأبو طفل – وماجد، وفي الغرب حقول الصحابي، وفي الوسط حقول انتصار [1] شكل رقم (3).

- حقل آمال :

ويقع حقل أمال على مسافة 160 كم جنوب شرق مدينة أجدابيا، ويقع بين خط طول 10َ 21 شرقاً، وخط عرض 30َ 29 شمالاً، وقد أكتشف في عام 1959 ويحوي 94 بئراً، ويبلغ معدل الإنتاج اليومي ما بين 42 – 45 ألف برميل في اليوم سنة 1988، وذلك وفق خطة تخفيض الإنتاج المعمول بها في ليبيا [2].

- حقل أبو طفل :

يقع حقل أبو طفل بين خطي طول 8 – 22 شرقاً، ودائرة عرض 52-28 شمالاً ويبلغ مجموع الآبار بالحقل 36 بئراً، ويقع الحقل في منطقة تعتبر من أصعب الأجزاء الليبية إذ تتخللها الكثبان الرملية، وتعرف باسم بحر الرمال العظيم، والذي يمتد حتى الحدود المصرية الليبية، ويبلغ ارتفاع الكتل الرملية أحياناً حوالي 100م، وتمتد في صفوف طويلة في اتجاه من الشمال إلى الجنوب، ويبلغ معدل إنتاجه حوالي 154 ألف برميل في اليوم لسنة 1988 [3].

- حقل انتصار :

ويضم ثلاثة أقسام (أ – ب – ج) وكلها تقع بحوض خليج سيرت في المنطقة المحصورة ما بين 20.46 درجة شرقاً دائرة عرض 29.2 درجة شمالاً، وتم إنتاج أول بئر في عام 1967، كما يوجد البترول في صخور العصر الكربوني على عمق يتراوح بين 9400 و 975 م، وتعتبر درجة كثافة النفط من النوع الجيد، ويتصل به حقل أبو طفل، وحقل الكاتب، وحقل الرمال المتصلين معه بخط من الأنابيب، والذي يقوم حقل انتصار بضخه إلى ميناء الزويتينة، كما يوجد خط للغاز الطبيعي من الأنابيب بمحاذاته إلى الميناء، ويصل معدل إنتاجه إلى 16 ألف برميل يومياً [4] شكل رقم (3).

---

[1] جودة حسنين جودة، جغرافية أفريقيا الإقليمية، منشأة المعارف الإسكندرية، الطبعة 9، 1996، ص 310 .

[2] محمود على الغدامسي ، النفط الليبي " دراسة في الجغرافيا الاقتصادية وإنتاج النفط والغاز العربي " مرجع سابق ، طرابلس – ليبيا، الطبعة الأولى، 1998.

[3] محمد المبروك المهدوي ، مرجع سابق، ص 285.

[4] أنظر : محمود علي الغدامسي ، مرجع سابق، ص 96.
محمد صبحي عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 467.

ج- منطقة حقول سرت الوسطى :

وتقع هذه المنطقة جنوبي خليج سيرت الواقعة على ساحل الخليج بنحو 140 كم، وتمتد هي الأخرى في هيئة نطاق بيضاوي طوله من الشمال إلى الجنوب 2000 كم، وأقصى عرض له 150 كم، وبالمنطقة 15 حقلاً معظمها في الشرق.

ويأتي ترتيب هذه المنطقة الثاني، فهي تسهم بنسبة الثلث من الإنتاج الكلي، وتمتاز المنطقة بإنتاج الغاز المصاحب للبترول على نطاق تجاري، وينتقل البترول في ثلاثة خطوط من الأنابيب الرئيسية إلى موانى البريقة، ورأس لانوف، والسدرة، ويتراوح أقطارها بين 30، 36 بوصة، وأطوالها بين 172 و450 كم، وأهم حقولها : حقل ناصر زلطن، الواحة، الرقوبة، الدفا[(1)].

- حقل ناصر زلطن :

يقع حقل زلطن على بعد 170 كم جنوبي البريقة على الساحل الجنوبي لخليج سيرت، وقد اكتشف هذا الحقل سنة 1959 [2]، أما عن الإنتاج السنوي فقد وصل إلى 6.378 مليون برميل سنة 1961، وقد وصل عدد الآبار المنتجة للنفط سنة 1988 حوالي 61 بئراً منتجة تعمل عن طريق التدفق الإنسيابي، ويقدر عمق الطبقة الحاوية للنفط ما بين 70-90 متراً، أما بعدها عن السطح فيبلغ حوالي 2316 م، ويعود أصلها إلى العصر الكيرناسي، ويبلغ الكثافة النوعية للنفط 39 درجة طبقاً للمقاييس الأمريكية، ويعتبر النفط الخام بهذه الكثافة من النوع الجيد.

ويوصل الحقل بخط من الأنابيب متصلة بميناء ومرسى البريقة أول ميناء تصدير في ليبيا، ويبلغ طولها حوالي 172 كم [(3)]. شكل رقم (3).

- حقل الواحة :

يقع حقل الواحة بحوض خليج سيرت في منطقة المحور ما بين خط طول 19.45 درجة شرقاً، ودائرة عرض 28.18 درجة شمالاً، وقد اكتشف في عام 1962 ويحوي 46 بئراً تعطي إنتاج يومياً قدره نحو ألف برميل، وتبلغ درجة الكثافة 28.7 درجة (مقياس أمريكي)، وهو ليس من النوع الجيد [(4)].

- حقل الراقوبة :

اكتشف حقل الراقوبة عام 1959، ويقع بين خط طول 7.17 درجة شرقاً، وخط عرض 17.29 درجة شمالاً، ويبلغ جودة النفط به 36.2 درجة طبقاً للقياس الأمريكي، ويبلغ معدل إنتاج الحقل اليومي 39 ألف برميل، ويتصل بخط من الأنابيب بطول 90 كم تقريباً، وبقطر 90 كم بحقل زلطن إلى ميناء مرسى البريقة [5] شكل رقم (3).

---

(1) جودة حسنين جودة، مرجع سابق، ص 311.

(2) جمال الدين الديناصوري ، بحوث في جغرافيا العالم العربي في أفريقيا، الإنجلو مصرية، القاهرة، 1968، ص 27.

(3) أنظر : محمود مبروك المهدي ، مرجع سابق، ص 280.

محمود علي الغرامي ، مرجع سابق، ص 76، 78.

(4) أنظر محمود علي الغرامي، مرجع سابق، ص 77، 78.

(5) محمود علي الغدامسي، المرجع السابق، ص78.

جدول (1)

إنتاج وصادرات النفط بالمليون برميل خلال الفترة من 1970-2001 *

السنة	الإنتاج بالمليون برميل			الصادرات بالمليون برميل		
	متوسط الإنتاج اليومي	الإنتاج السنوي	معدل النمو	متوسط التصدير اليومي	مجموع الصادرات السنوية	معدل النمو
1970	3.3	1204.5				
1980	1.827	666.8				
1990	1.387	494.7		1.265	461.5	
1991	1.649	601.9	21.66	1.41	514.5	11.48
1992	1.545	565.3	6.1 -	1.302	476.3	7.4 -
1993	1.389	518.4	8.3 -	1.227	447.9	6 -
1994	1.39	508.8	1.09 -	1.086	397.5	11.3 -
1995	1.399	510.6	0.4	1.105	403.2	1.4
1996	1.407	513.5	0.56	1.072	391.1	3 -
1997	1.395	509.2	0.38 -	1.226	447.5	14.4
1998	1.509	550.9	8.18	1.154	421.3	5.8 -
1999	1.445	527.7	4.2 -	1.069	390.3	7.3 -
2000	1.42	519.8	1.5 -	1.036	379.2	2.8 -
2001	1.416	516.8	6 -	1.055	384.3	1.3

* المصدر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك، تقرير الأمين العام السنوي، التاسع والعشرون، الكويت، 2002.
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير الخامس والأربعون، دار الازدهار للطباعة، مصراتة- ليبيا، 2001، ص ص 40-41.
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2002، ص29.
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الجماهيرية (كتيب الجيب الإحصائى)، 1999، ص27.

4- إنتاج النفط الخام :

يعد إنتاج النفط في ليبيا عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فكان وما زال إنتاج النفط دعامة خطط التنمية على مر العصور في ليبيا، فالنفط هو الممول الرئيسي لهذه الخطط، وأي خلل كان يحدث في إنتاج أو أسعار النفط أو صادراته كان يؤثر بالتأكيد على سير هذه الخطط التنموية. فبناءاً على عائدات الإنتاج النفطي تحدد جوانب الخطط الاقتصادية أو البرامج الاقتصادية والميزانية التسييرية.

فمن الجدول رقم (1) والذي يوضح تطور إنتاج النفط الخام نجد أن أعلى معدل حققه إنتاج النفط السنوي خلال الفترة 90–2001 كانت عام 1991، حيث بلغت 601.9 مليون برميل / سنة، وبمتوسط إنتاج يومي 1.649 مليون برميل / يوم، وبمعدل تغير بلغ 21.66%.

كما حقق إنتاج النفط في ذلك العام عائداً قدر بـ 3429.6 مليون دينار ليبي، وذلك تبعاً للسعر الحقيقي بدولارات عام 1995 (الملحق الإحصائي جدول رقم 2).

وأقل معدل إنتاج كان في عام 1990، حيث كان متوسط الإنتاج السنوي 494.7 مليون برميل/سنوياً، وانخفض متوسط الإنتاج اليومي إلى 1.387 مليون برميل وقدر الإنتاج في ذلك العام بحوالي 3346.5 مليون دينار.

وبعد عام 1991 والذي حقق أعلى قيمة لإنتاج النفط خلال الفترة يتجه الإنتاج النفطي نحو الانخفاض، حيث انخفض الإنتاج عام 1992 بمقدار 36.6 مليون برميل عن العام السابق له، وبمعدل تغير انخفض إلى (–6.1%) ليصل إلى 565.3 مليون برميل، وانخفض تبعاً لذلك الإنتاج اليومي إلى 1.545 مليون برميل بعد أن كان 1.649 مليون برميل عام 1991 [(1)]. محققاً بذلك عائداً قدر بحوالي 3273.67 مليون دينار ليبي، وأثر ذلك الانخفاض في كمية الإنتاج على الصادرات النفطية، حيث انخفضت كمية الصادرات من 514.5 مليون برميل عام 1991 إلى 476.3 مليون برميل عام 1992، وبمعدل تغير انخفض إلى (–7.4) كما انخفض التصدير اليومي من 1.410 مليون برميل عام 1991 إلى 1.302 مليون برميل عام 1992[(2)].

كما واصل إنتاج النفط انخفاضه خلال الأعوام 1993، 1994، حيث انخفض إلى 518.4 مليون برميل و 508.8 مليون برميل، وبمعدل تغير انخفض إلى (–8.3) و (–1.9) على التوالي، وانخفض متوسط الإنتاج اليومي إلى 1.389 مليون برميل و 1.390 مليون برميل على التوالي أيضاً.

---

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) : تقرير الأمين العام السنوي، الكويت، 1992.

(2) مصرف ليبيا المركزي : النشرة الاقتصادية، طرابلس – ليبيا، سنوات مختلفة.

وكان لانخفاض كمية الإنتاج هنا أثره على العوائد النفطية بالدينار الليبي، فانخفضت القيمة تبعاً لذلك إلى 3024.8 مليون دينار 3073.1 مليون دينار عامي 1993، 1994 على التوالي، كما أدى ذلك إلى انخفاض كمية الصادرات النفطية إلى 447.9 مليون برميل، وبمعدل تغير انخفض إلى –6% عام 1993، كما انخفض معدل التصدير اليومي إلى 1.227 مليون برميل، وفي عام 1994 ونتيجة لانخفاض كمية الإنتاج شهدت كمية الصادرات النفطية انخفاضاً أيضاً بلغ 50.4 مليون برميل لتصل إلى 397.5 مليون برميل، وبمعدل تغير انخفض إلى –11.3%، كما انخفض تبعاً لذلك المتوسط اليومي للتصدير إلى 1.086 مليون برميل.

وفي عام 1995 سجل إنتاج النفط الخام ارتفاعاً بنسبة ضئيلة قدرها 0.4% مقابل انخفاض قدره –1.9% خلال عام 1994، حيث ارتفع الإنتاج من 508.8 مليون برميل عام 1994 إلى 510.6 مليون برميل عام 1995، وارتفع متوسط الإنتاج اليومي إلى 1.399 مليون برميل خلال عام 1995 مقابل 1.390 مليون برميل عام 1994، ورغم الارتفاع في كمية الإنتاج في ذلك العام إلا أن قيمة الإنتاج قد انخفضت عن العام السابق بمقدار 53 مليون دينار، حيث انخفضت إلى 3020.3 مليون دينار عام 1995، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط الحقيقية إلى 16.9 دولار للبرميل (جدول رقم 49).

ولقد كان للارتفاع المسجل في الكمية المنتجة عام 1995 أثره على صادرات النفط الخام، والتي ارتفعت بمعدل 1.4%، حيث بلغت 403.2 مليون برميل مقابل 397.5 مليون برميل عام 1994، وارتفع تبعاً لذلك المعدل اليومي لصادرات النفط الخام من 1.086 مليون برميل في اليوم عام 1994 إلى حوالي 1.105 مليون برميل في اليوم عام 1995.

وفي عام 1996 ارتفعت كمية الإنتاج ارتفاعاً طفيفاً قدر بحوالي 3 ملايين برميل لتصل إلى 513.5 مليوناً برميل، وبنسبة تغير 0.56% بالنسبة للعام السابق، ورغم ذلك انخفضت كمية الصادرات إلى 391.1 مليون برميل بعد أن كان 403.2 مليون برميل عام 1995.

أما عن قيمة الإنتاج، فقد ارتفعت بمقدار 896.5 مليون دينار عن العام السابق لتصل إلى 3916.8 مليون دينار، وفي عام 1997 انخفضت كمية الإنتاج بمقدار 4.3 مليون برميل لتصل إلى 509.2 مليون برميل، وبمعدل تغير انخفض إلى –0.83%، وبمتوسط إنتاج يومي بلغ 1.395 مليون برميل يومياً.

أما عن قيمة الإنتاج في ذلك العام، فقد ارتفعت بمقدار 288.6 مليون دينار لتصل إلى 4205.4 مليون دينار، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط العالمي إلى 21.3 دولاراً للبرميل (جدول رقم 49).

ورغم انخفاض كمية الإنتاج النفطي، فقد ارتفعت كمية التصدير بمقدار 56.4 مليون برميل لتصل إلى 447.5 مليون برميل، وبمعدل تغير ارتفع إلى 14.4%.

أما في عام 1998 فقد حدث العكس، حيث ارتفعت كمية الإنتاج بمقدار 41.7 مليون برميل لتصل إلى 550.9 مليون برميل، وبمعدل تغير ارتفع إلى 8.18%، وانخفضت كمية الصادرات بمقدار 26.2 مليون برميل لتصل إلى 421.3 مليون برميل، وبمعدل تغير انخفض إلى (–5.8%).

أما عن قيمة الإنتاج، فقد عادت للانخفاض مرة أخرى لتصل إلى 349.8، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في ذلك العام إلى 14 دولاراً للبرميل بعد أن كانت 21 دولاراً للبرميل عام 1997 (جدول رقم 49).

أما عن عام 1999 فقد كان هناك انخفاض عن العام السابق له بمقدار 23.2 مليون برميل ليصل إلى 527.7 مليون برميل سنوياً، وبمتوسط إنتاج يومي 1.445 مليون برميل، وبمعدل تغير انخفض إلى –4.2%.

أما عن قيمة الإنتاج فقد ارتفعت بمقدار 1311 مليون دينار لتصل إلى 4801.7 مليون دينار، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط عن العام السابق بمقدار 6 دولار للبرميل لتصل إلى 19.7 دولار للبرميل.

وقد أثر انخفاض كمية الإنتاج على كمية الصادرات النفطية، فقد انخفضت هي أيضاً بمقدار 31 مليون برميل، حيث انخفضت إلى 390.3 مليون برميل بعد أن كانت 421.3 مليون برميل العام السابق، وبمعدل إنتاج يومي بلغ 1.069 مليون برميل، وانخفض معدل التغير إلى –7.3%.

سجل إنتاج النفط الخام خلال عام 2000 انخفاضاً بنحو 7.9 مليون برميل ليبلغ 519.8 مليون برميل مقابل 527.7 مليون برميل خلال العام السابق، وانخفض متوسط الإنتاج اليومي من 1.445 مليون برميل خلال عام 1999 إلى 1.420 مليون برميل في ذلك العام عام 2000.

وقد انعكس انخفاض كمية الإنتاج النفطي على الصادرات النفطية، حيث شهدت صادرات النفط الخام الليبي انخفاضاً خلال عام 2000 مقارنة بما كانت عليه خلال العام السابق، حيث تراجعت من نحو 390.3 مليون برميل خلال عام 1999 إلى حوالي 379.2 مليون برميل خلال عام 2000 مظهرة بذلك نسبة انخفاض قدرها –2.8%، وما مقداره 11.1 مليون برميل، وانخفض تبعاً لذلك المعدل اليومي لصادرات النفط الخام من 1.069 مليون برميل عام 2000.

وقد حدث العكس بالنسبة لقيمة الإنتاج، فقد سجل عام 2000 ارتفاعاً قدره 3437 مليون دينار عن العام السابق ليصل إلى 8238.6 مليون دينار مقابل 4801.7 عام 1999، ويعود ذلك لارتفاع أسعار النفط الخام بمقدار 10 دولارات للبرميل لتصل إلى 29.1 دولاراً للبرميل (   ).

كما سجل إنتاج النفط الليبي خلال عام 2001 انخفاضاً قدره 3 ملايين برميل ليبلغ 516.8 مليون برميل، مقابل 519.8 مليون برميل عام 2000، كما انخفض متوسط الإنتاج اليومي من 1.420 مليوناً برميل عام 2000 إلى 1.416 مليون برميل خلال عام 2001، وبالرغم من التراجع في إنتاج النفط إلا أن صادرات النفط الخام شهدت ارتفاعاً خلال عام 2001، مقارنة بما كانت عليه العام السابق.

حيث ارتفعت من 379.2 مليون برميل خلال عام 2000 إلى حوالي 384.3 مليون برميل خلال عام 2001، مظهرة بذلك نسبة تغير قدرها 1.3%، وما مقداره 5.1 مليون برميل، وارتفع المعدل اليومي لصادرات النفط الخام من 1.036 مليون برميل إلى 1.055 مليون برميل خلال عام 2001.

من الاستعراض السابق لجغرافيا النفط الليبي :

نجد أن النفط الليبي يمتاز بعدة عوامل جغرافية جعلته ذات أهمية اقتصادية وميزة تجارية ومنها :

1- التركز : حيث تتركز معظم الآبار النفطية في ليبيا في أربع مناطق قريبة ومتصلة بعضها ببعض.

2- قرب حقول النفط في ليبيا من موانى التصدير، حيث تم ربط هذه الحقول بالموانئ عن طريق أنابيب نفطية، مما قلل تكلفة نقل النفط إلى الموانئ المطلة على البحر المتوسط، والذي يعد حلقة وصل بين ثلاث قارات (أسيا وأوروبا وأفريقيا)، وبين ثلاث محيطات (المحيط الهندي في الشرق والمحيط الأطلنطي الشمالي والمحيط الأطلنطي الجنوبي في الغرب) ومنه إلى باقي قارات العالم.

3- تأخر اكتشاف النفط الليبي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، مما فوت الفرصة على الاستعمار الغربي من استغلال واستنزاف النفط، وبالتالي أتاح للشعب الليبي استغلال ميراث الطبيعة له.

4- جودة النفط الليبي، والذي يعد من أجود أنواع النفط في العالم، والتي غالباً ما تتراوح درجة كثافته بين 37 – 43 درجة، وهو بذلك يعد من النوع الجيد، وخلوه من الكبريت.

5- قرب الطبقات الحاوية للنفط من السطح، مما سهل أعمال التنقيب والاستخراج، وتقليل تكاليف الاستخراج، بالإضافة إلى وجود آبار منتجة عن طريق التدفق الطبيعي كبعض آبار حقل زلطن.

6- بعد النفط الليبي عن نفوذ قناة السويس، والتي تعد عرضة للإغلاق من حين لآخر، وذلك عكس نفط الخليج، والذي يمر عبر قناة السويس مقابل رسوم تعد إضافة لتكاليف النفط.

7- قرب النفط الليبي من أكبر أسواق استهلاك النفط في العالم، حيث وجود أوروبا على الجانب المقابل للسواحل الليبية، وتعد إيطاليا أكبر مستورد للنفط الليبي.

8- ضآلة الكميات المستهلكة من الإنتاج محلياً، والذي يعود في جزء كبير منه إلى ضآلة حجم السكان، وعدم تطور الصناعات المحلية بدرجة كبيرة، مما أدى إلى اتجاه نسبة كبيرة من النفط الخام إلى الأسواق العالمية.

ثانياً : التجارة :

تنقسم التجارة إلى داخلية وخارجية، وتشير الأولى إلى تبادل السلع بين سكان الدولة بالبيع والشراء، ويختلف حجم التجارة الداخلية من دولة لأخرى ويتوقف على عوامل منها مساحة الدولة وعدد سكانها وتنوع مواردها، ومستوى معيشة الشعب، وشبكة النقل والمواصلات، ويهتم الجغرافي بدراسة التجارة الدولية بينما يهمل الداخلية هذا مع العلم بأن الأخيرة قد تكون أعظم، إلا أن الجغرافية بدأت تهتم مؤخراً بدراسة الأسواق الداخلية، وتوزيعها الجغرافي والسلع والخدمات التي يتم تبادلها فيها وسلوك التاجر والمستهلك، والعوامل المؤثرة في كل ذلك.

1- التجارة الداخلية :

تمارس التجارة الداخلية في ليبيا من خلال منشآت اشتراكية، وخاصة تقوم بعضها بالاستيراد والتسويق، وتقوم بعضها الآخر بالإنتاج والتسويق مباشرة، بينما تتخصص بعض القنوات في التسويق فقط، وعلى هذا الأساس توجد ثلاث أنواع من الشركات والمنشآت وذلك كما يلي :

- شركات صناعية.
- مؤسسات وشركات استيراد وتصدير.

- قنوات توزيع تتمثل فيما يلي :

- الأسواق الشعبية.
- الجمعيات التعاونية الاستهلاكية.
- الموزعين الأفراد.

جدول رقم (2) التوزيع الجغرافي للأسواق ومساحتها عام 1988 *

البلدية	عدد الأسواق	مساحة السوق بالمتر المربع	التوزيع النسبي للأسواق%
البطنان	27	22350	3.95
الجبل الأخضر	95	70279	13.86
بنغازي	49	141259	7.15
خليج سرت	61	79515	8.9
المرقب	56	48.897	8.17
طرابلس	112	249436	16.35
الزاوية	58	43606	8.46
النقاط الخمس	57	61170	8.35
الجبل الغربي	73	97865	10.65
سبها	35	45998	5.13
وادي الحياة	31	8204	4.52
مرزق	24	9595	3.5
الكفرة	7	8135	1.01
الإجمالي	685	886309	100

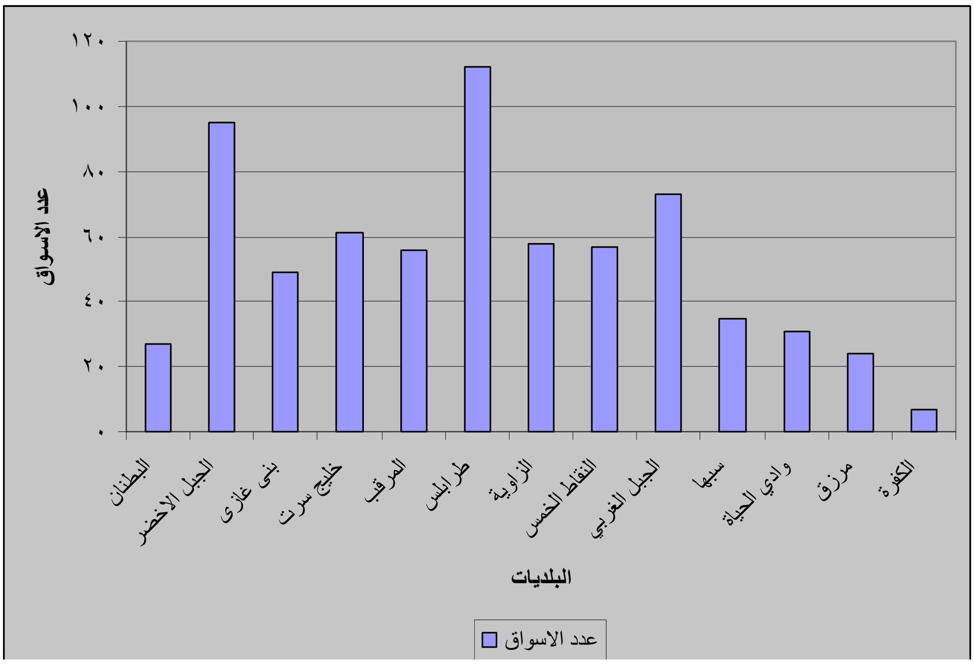
* **المصدر** : صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 25 عاماً " التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969 – 1994) "، ص 334 .

ومن خلال الجدول رقم (2) والذي يوضح التوزيـــع الجغرافـــي للأســـواق علـــى مـــستوى الجماهيرية نجد أن هذه الأسواق منتشرة في معظم أنحاء الجماهيرية، حيث بلغ عدد هـــذه الأســـواق مجتمعة 685 سوقاً، وتراوحت مساحة السوق بين 249436 متر مربع في طرابلس و 8135 متـــر مربع في الكفرة، وجاءت طرابلس في مقدمة الشعبيات الليبية من حيث عدد الأسواق بها، والتي بلغت 112 سوقاً، وبنسبة 16.35% من إجمالي عدد الأسواق في الجماهيرية، كما أن مساحة الأسواق بها تعد من أكبر مساحات الأسواق في الجماهيرية، حيث بلغ مساحة السوق حوالي 249436 متر مربع. ثم تأتي بعد ذلك شعبية الجبل الأخضر في الترتيب الثاني من حيث نسبة الاستحواذ علـــى الأســـواق الليبية بنسبة 13.86% من إجمالي الأسواق في الجماهيرية، حيث يوجد بها 95 سوقاً إلا أن مـــساحة السوق بها جاءت قليلة بالمقارنة بطرابلس وبنغازي، فلم تتعدى مساحة السوق بها 70279 متر مربع.

ثم تأتي بعد ذلك شعبية الجبل الغربي بنسبة 10.65% مـــن إجمـــالي عـــدد الأســـواق فـــي الجماهيرية، فقد بلغ عدد الأسواق بها حوالي 73 سوقاً بلغت مساحة السوق حـــوالي 97865 متـــر مربع.

شكل رقم (4)

التوزيع الجغرافى للأسواق فى ليبيا *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم 2

شكل 5

التوزيع الجغرافي للأسواق

وجاءت في المركز الرابع شعبية خليج سرت بنسبة 8.9% من إجمالي عـــدد الأســـواق فـــي الجماهيرية وبعدد أسواق بلغ 61 سوقاً .وبإضافة شعبية الزاوية – والتي بلغت نسبتها 8.46% – إلى الشعبيات السابقة نجد أن الشعبيات الخمس السابقة استحوذت وحدها على 399 سوقاً من إجمالي 685 سوقاً وبنسبة 58.22% من إجمالي الأسواق في الجماهيرية.

وتوزعت النسبة الباقية على باقي الشعبيات بالجماهيرية، واحتلت شعبية الكفرة المركز الأخير من حيث عدد الأسواق، والذي بلغ 7 أسواق فقط وبنسبة 1.01%مما سبق يتــضح التركـــز الـــشديد للتجارة الداخلية، والذي يعكسه تركز عدد الأسواق التجارية في عدد قليل من الشعبيات الليبية.

جدول رقم (3)

التوزيع الجغرافي للجمعيات التعاونية الاستهلاكية العامة عام 1997

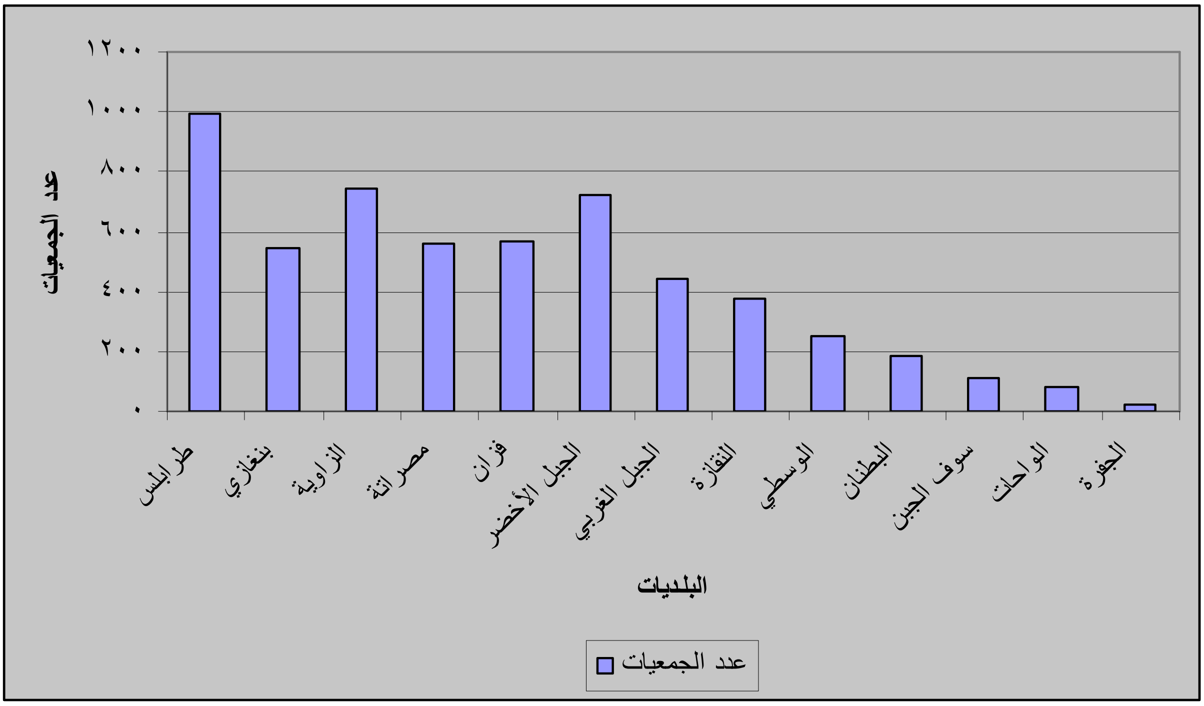
المنطقة	عدد الجمعيات	%	عدد المساهمين	عدد الأسر
طرابلـــــس	995	17.77	1214703	187558
بنغـــــازي	547	9.8	725323	115690
الزاويـــــة	742	13.25	651140	93060
مصراتـــة	559	10	495260	74723
فـــــزان	564	10.1	391329	47687
الجبل الأخضر	720	12.86	378996	57956
الجبل الغربي	445	7.94	309278	50294
النقـــازة	379	6.77	246060	36487
الوسطـــى	251	4.36	327580	34051
البطنـــان	182	3.25	132648	27031
سوق الجبن	107	2	74475	10522
الواحـــات	83	1.48	66761	9226
الجفـــــرة	24	0.42	40534	6060
الإجمالـــــي	5598	100	4964087	750345

* **المصـــدر** : صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة فـــي ثلاثـــين عامـــاً " التحـــولات الـــسياسية والاقتـــصـــادية والاجتماعيـــة "، مرجع سابق، ص 350 .

من الجدول السابق نجد أن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية منتشرة في جميع أنحاء البلاد، وتقدم خدماتها لجميع المواطنين، فقد بلغ عدد المساهمين فيها حوالي 4964087 نسمة عام 1997، حيث بلغ عدد الجمعيات التعاونية العامة حوالي 5598 جمعية استأثرت طرابلس بـــ 995 جمعية، وبنسبة 17.77% من إجمالي عدد الجمعيات التعاونية في ليبيا، وتخدم هذه الجمعيات حوالي 1214703 نسمة كما استأثرت الزاوية بـــ 742 جمعية بنسبة 13.25% من إجمالي عدد الجمعيات التعاونية، وجاءت شعبية الجبل الأخضر في المركز الثالث بنسبة 12.86%، حيث بلغ عدد الجمعيات بها حوالي 720 جمعية تعاونية .

شكل رقم 6

التوزيع الجغرافي للجمعيات الاستهلاكية فى ليبيا



*** المصدر : من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم 3**

خريطة 7

التوزيع الجغرافي للجمعيات

وجاءت الجفرة في المؤخرة بنسبة 0.42% فلم يزد عدد الجمعيات بها عن 24 جمعية تعاونية. ولقد ساهمت هذه الأسواق والجمعيات في توفير السلع للمواطنين في مواقعهم بيسر وسهولة، وهناك إلى جانب هذا عدد كبير من الموزعين الأفراد الذين يقومون بتوزيع السلع الغذائية والملابس، والمواد المنزلية، والخردوات، وقطع غيار، وطلاء، ومستلزمات السيارات، والأحذية، والمصنوعات الجلدية، وغيرها من السلع التي تهم المواطن.

2- التجارة الخارجية :

تعتبر التجارة الخارجية من أهم عناصر الدخل القومي في البلاد، إذ يتم عن طريقها استيراد الاحتياجات المختلفة من الخامات، ومستلزمات الإنتاج، كما يتم تصدير فائض إنتاجها، فهي تمثل حلقة الوصل بين الاقتصاد القومي للدولة والاقتصاد العالمي، وبالتالي فهي أكثر عناصر هيكل الاقتصاد حساسية بالمتغيرات الداخلية والخارجية.

جدول رقم (4)

مكونات التجارة الخارجية الليبية خلال الفترة من 1970 – 2001

القيمة بالمليون جنيه *

السنة	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	إجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري
1970	841.8	198	1039.8	643.8
1980	6489	2006.2	8495	4482.8
1990	3745	1510.9	5255.9	2234
2000	5221.5	1911.4	7132.8	3310

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس ، ليبيا ، سنوات مختلفة.

أ- إجمالي التجارة الخارجية :

من الجدول رقم (4) نجد أن إجمالي التجارة الخارجية ارتفع من 1039.8 مليون دينار عام 1970 إلى 8492.6 مليون دينار عام 1980، ثم تتجه بعد ذلك نحو الانخفاض خلال فترة الثمانينات إلى أن يصل إلى 5255.9 مليون دينار عام 1990، ثم يعاود ارتفاعه مرة أخرى إلى أن يصل إلى 8054.3 مليون دينار عام 2001 .

ب – الصـــــادرات :

الصادرات الليبية في زيادة مستمرة منذ عام 1970، فقد ارتفعت من 841.8 مليون دينار في ذلك العام إلى 6486.4 مليون دينار عام 1980، ومنذ ذلك العام يتجه نحو الانخفاض إلى أن تـــصل إلى 3745 مليون دينار عام 1990، ثم تعاود ارتفاعها مرة أخرى لتصل إلى 5393.9 مليون دينار عام 2001.

وتمثلت الصادرات الليبية من الصادرات النفطية، والتي استحوذت على 95.3% من إجمالي الصادرات الليبية، حيث بلغت قيمتها 5142.2 مليون دينار عام 2001.

ثم تأتي صادرات المواد الكيماوية في الترتيب الثاني بنسبة 3.2% من إجمالي الصادرات بما يعادل 174 مليون دينار عام 2001، وبالتالي تكون السلعتين السابقتين استحوذتا على 98.5% مـــن إجمالي الصادرات، وتوزعت النسبة الباقية على صادرات الآلات والمعــدات والمــصنوعات بنــسبة 1.4%، والمواد الخام بنسبة 0.1% من إجمالي الصادرات عام 2001 جدول رقم (2).

ومن حيث التوزيع الجغرافي للصادرات جاءت إيطاليا في مقدمة الــدول المــستوردة للــسلع الليبية، فقد استحوذت إيطاليا على 41.7% من إجمالي الصادرات الليبية، وبما قيمته 2246.4 مليون دينار عام 2001.

وتمثلت الصادرات الليبية إلى إيطاليا في النفط الخام ومشتقاته، وبعض السلع الكيماوية.

وجاءت أسبانيا في المركز الثاني بنسبة 15.5% من إجمـــالي الــصادرات الليبيـــة، حيــث استوردت أسبانيا من ليبيا سلعاً تعادل 835.3 مليون دينار عام 2001.

ثم جاءت بعد ذلك ألمانيا بنسبة 14.1% ثم تركيا بنسبة 6.2% ثــم تــونس بنــسبة 5.1%، وتوزعت النسبة الباقية على كلاً من فرنسا ومصر وإنجلترا وسويسرا ومالطا.

ج – الواردات :

تطورت الواردات الليبية من 198 مليون دينار عام 1970 إلى 2006.2 مليون دينار عـــام 1980، ثم انخفضت إلى 1510.9 مليون دينار عام 1990، وأخيراً ارتفعت إلى 2660.4 مليـــون دينار عام 2001.

وتمثلت أهم الواردات الليبية في الآلات ومعدات النقل، حيث استوردت ليبيا من هذه السلع بما يعادل 1126.4 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 42.3% من إجمالي الواردات، ثم تــأتي واردات ليبيا من المواد الغذائية والحيوانات الحية في الترتيب الثاني بنسبة 17.1% وبما يعادل 456 مليـــون دينار عام 2001، وتأتي بعد ذلك المصنوعات المصنفة على أساس المواد التي صنعت منها بنــسبة 15.9% من إجمالي الواردات، فقد استوردت ليبيا من هذا البند بحوالي 423.5 مليون دينـــار عـــام

2001، وتوزعت النسبة الباقية على المصنوعات المختلفة بنسبة 13.6%، والمواد الكيماوية بنسبة 6.5% من إجمالي الواردات عام 2001.

أما عن التوزيع الجغرافي للواردات الليبية فقد جاءت إيطاليا أيضاً في مقدمة الدول المصدرة إلى ليبيا بنسبة 24.3% من إجمالي الواردات الليبية، وبما يعادل 647.2 مليون دينار عام 2001، وتمثلت أهم الواردات الليبية من إيطاليا في الآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة.

ثم تأتي ألمانيا في الترتيب الثاني بنسبة 13% من إجمالي الواردات وبما يعادل 347.2 مليون دينار عام 2001 وتوزعت النسبة الباقية على كوريا الجنوبية بنسبة 6.7% وبلجيكا بنسبة 5.9% وألمانيا بنسبة 5.7% واليابان بنسبة 3.5% بالإضافة إلي المغرب ومصر وتونس وفرنسا وذلك عام 2001.

د – الميزان التجاري :

جاء الميزان التجاري في صالح ليبيا ويرجع الفضل في ذلك إلى العوائد النفطية فقد تطور الميزان التجاري الليبي من 643.8 مليون دينار عام 1970 إلي 4480.2 مليون دينار عام 1980 ثم يعود لينخفض تبعا لانخفاض قيمة الصادرات إلي 2234 مليون دينار عام 19990 وأخيرا ارتفع مرة أخري إلي 2733.5 مليون دينار عام 2001 ومما يؤكد أهمية وسيطرة الصادرات النفطية أن الميزان التجاري الليبي بدون عوائد النفط كان في غير صالح لبيبا فقد حقق الميزان التجاري بدون عوائد النفط عجزا قدره (2408.7).

ثالثاً : قطاع الزراعة :

1- المقومات الجغرافية للزراعة الليبية :

الإنتاج الزراعي هو محصلة لمجموعة من العوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية المتداخلة، وتمثل المياه والأراضي الزراعية والتربة والأيدي العاملة والتمويل بالإضافة إلى برامج الإنتاج النباتي المتمثلة في اختيار وتوزيع البذور المحسنة، والسياسات المتعلقة بإنشاء المخازن والثلاجات، ومكافحة الآفات والأمراض الزراعية والتدريب واستخدام الميكنة والتقنية الزراعية، تلك هي أهم العوامل التي تنعكس بشكل مباشر على التنمية الزراعية وإنتاجها، وأهمها الموارد المائية – التربة – الموارد البشرية (الأيدي العاملة – حجم الاستثمار – السياسة الزراعية).

أ- الموارد المائية :

يتوقف الإنتاج الزراعي في ليبيا على مقدار ما يوجد من موارد مائية، سواء في ذلك مياه الأمطار التي تنحدر على السطح، أو المياه المتسربة في طبقات القشرة الأرضية، فالمناطق التي يمكن أن تعتمد الزراعة فيها على المطر لا تزيد عن 1% من مساحة البلاد، أما المياه الجوفية فهي موجودة بكثرة في معظم أجزاء السهول الساحلية، وفي نطاق الجبال، وفي كل منخفضات الواحات المنتشرة في الصحراء[1]، وتتسم كميات الأمطار الساقطة بالتذبذب، وعدم انتظامها، ويعد ذلك من أهم سمات المناطق الجافة وشبه الجافة وشبه الرطبة، والتي تتأثر بالتصحر فعادة ما تتميز هذه المناطق بقلة عدد السنوات التي تزيد عن متوسط المجموع السنوي للأمطار، وتمثل مشكلة تذبذب كمية الأمطار، والتغير في كمياتها السنوية عن المعدل العام من سنة لأخرى أحد العوامل المسببة للتصحر بجميع أشكاله وحالاته[2].

جدول رقم (5) إجمالي الموارد المائية في ليبيا *

الموارد المائية	المساهمة بالمليون متر مكعب	النسبة المئوية
المياه الجوفية	4670	95.6
المياه السطحية	110	2.3
المياه المحلاة	70.1	1.4
المياه المعاد استخدامها	36.05	0.7
المجموع	4886.15	100

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية، 1999، طرابلس – ليبيا، ص49.

---

(1) عبد العزيز طريح شرف، جغرافيا ليبيا، مطبعة المصري، الإسكندرية، 1963، ص 623.

(2) محمد لامة ، اتجاهات التغير في كمية الأمطار وأثرها في التصحر في منطقة سهل بنغازي، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية، سنوية، العدد الثاني، مطابع الوحدة العربية، الزاوية – ليبيا، 1997، ص 22 .

من الجدول السابق رقم (5) نجد أن مجموع الموارد المائية في ليبيا حوالي 4886.15 مليون متر مكعب تستأثر المياه الجوفية منها 95.6%، حيث تساهم المياه الجوفية بـــ 4670 مليـــون متـــر مكعب.

يأتي بعد ذلك المياه السطحية، وهي مياه الأمطار التي تتجمع في مجـــاري ســـطحية بنـــسبة 2.3%، حيث تساهم بـــ 110 مليوناً متر مكعب.

أما المياه المحلاه، والتي يعد مصدرها مياه البحر المتوسط تأتي في الترتيب الثالـــث بنـــسبة 1.4%، حيث تساهم بـــ 70.1 مليون متر مكعب.

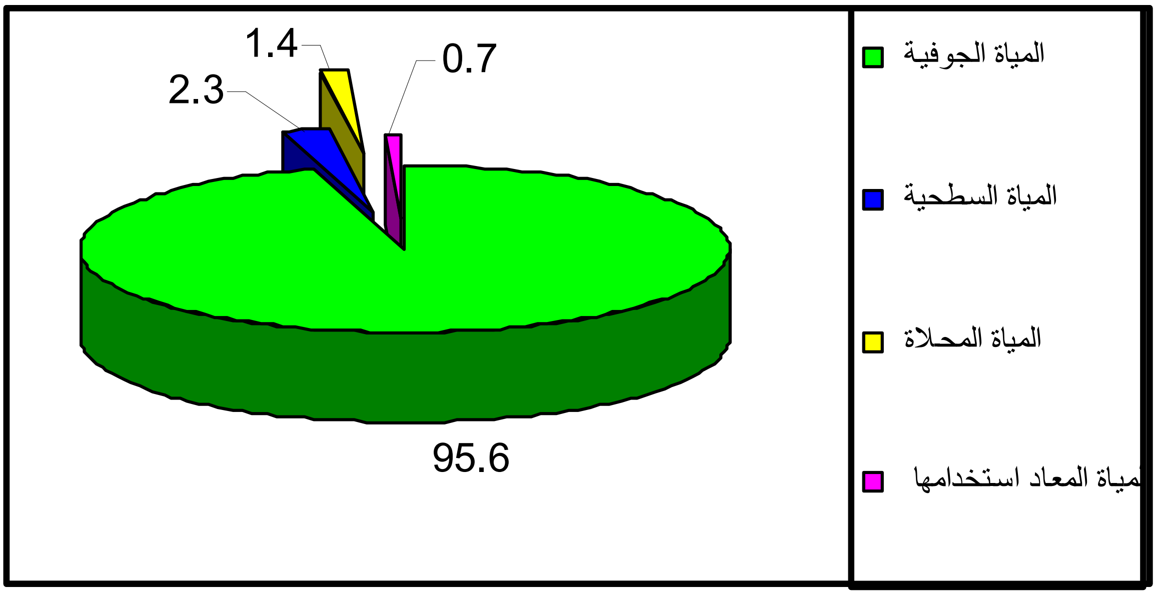
وأخيراً المياه المعاد استخدامها تساهم بنسبة 0.7% من إجمالي الموارد المائية في ليبيا، حيث تساهم بـــ 36.05 مليون متر مكعب (شكل رقم (8)).

ويستحوذ قطاع الزراعة على أكثر من 80% من جملة استهلاك المياه الجوفيـــة، وتـــستهلك النسبة الباقية لأغراض الاستعمال البشري والصناعي.

غير أن مدى توفر المياه للأغراض الزراعية يختلف من منطقة إلى أخرى، بالإضـــافة إلـــى اختلاف معدلات استهلاكها من منطقة إلى أخرى[1].

شكل رقم (8)

إجمالي الموارد المائية في ليبيا نسب مئوية *



* المصدر : إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (5).

---

(1) محمد عبد الجليل أبو سنينة، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا، مرجع سابق، ص ص 14 – 16.

جدول رقم (6)

مساحة الأراضي المروية والأراضي المطرية وفق التعداد الزراعي (1987-1995) *

الأراضي الزراعية	1987		1995		النسبة المئوية للزيادة والنقصان
	المساحة بالهكتار	% من مجموع المساحة	المساحة بالهكتار	% من مجموع المساحة	
مساحات مروية	363666	19	482303	26	33 +
مساحات مطرية	1570648	81	1337966	74	12.3 −
جملة المساحة القابلة للزراعة	1934314	100	1840269	100	3.8 −

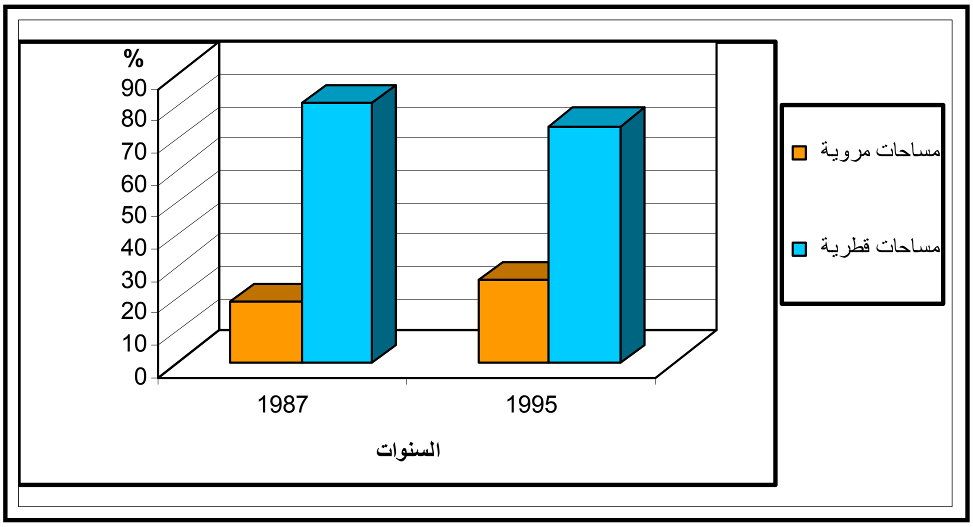
* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية، 1999، طرابلس – ليبيا، ص49.

من الجدول السابق نجد أن جملة المساحة القابلة للزراعة قد انخفضت من 1934314 هكتار عام 1987 إلى 1840269 هكتار عام 1995، وبنسبة تغير بلغت – 3.8%.

وهذا الانخفاض في المساحة القابلة للزراعة يعود للانخفاض في مساحة الأراضي المطرية، والذي انخفض من 1570648 هكتار عام 1987 إلى 1337966 هكتار عام 1995، وبنسبة تغير انخفضت إلى – 12.3%، وذلك على عكس مساحة الأراضي المروية، والتي ارتفعت من 363666 هكتار عام 1987 إلى 482303 هكتار عام 1995، وذلك بسبب إنشاء العديد من المشروعات الزراعية. كما ارتفعت نسبة الأراضي الزراعية المروية من 19% من إجمالي الأراضي الزراعية عام 1987 إلى 26% من جملة الأراضي الزراعية عام 1995.

شكل رقم (9)

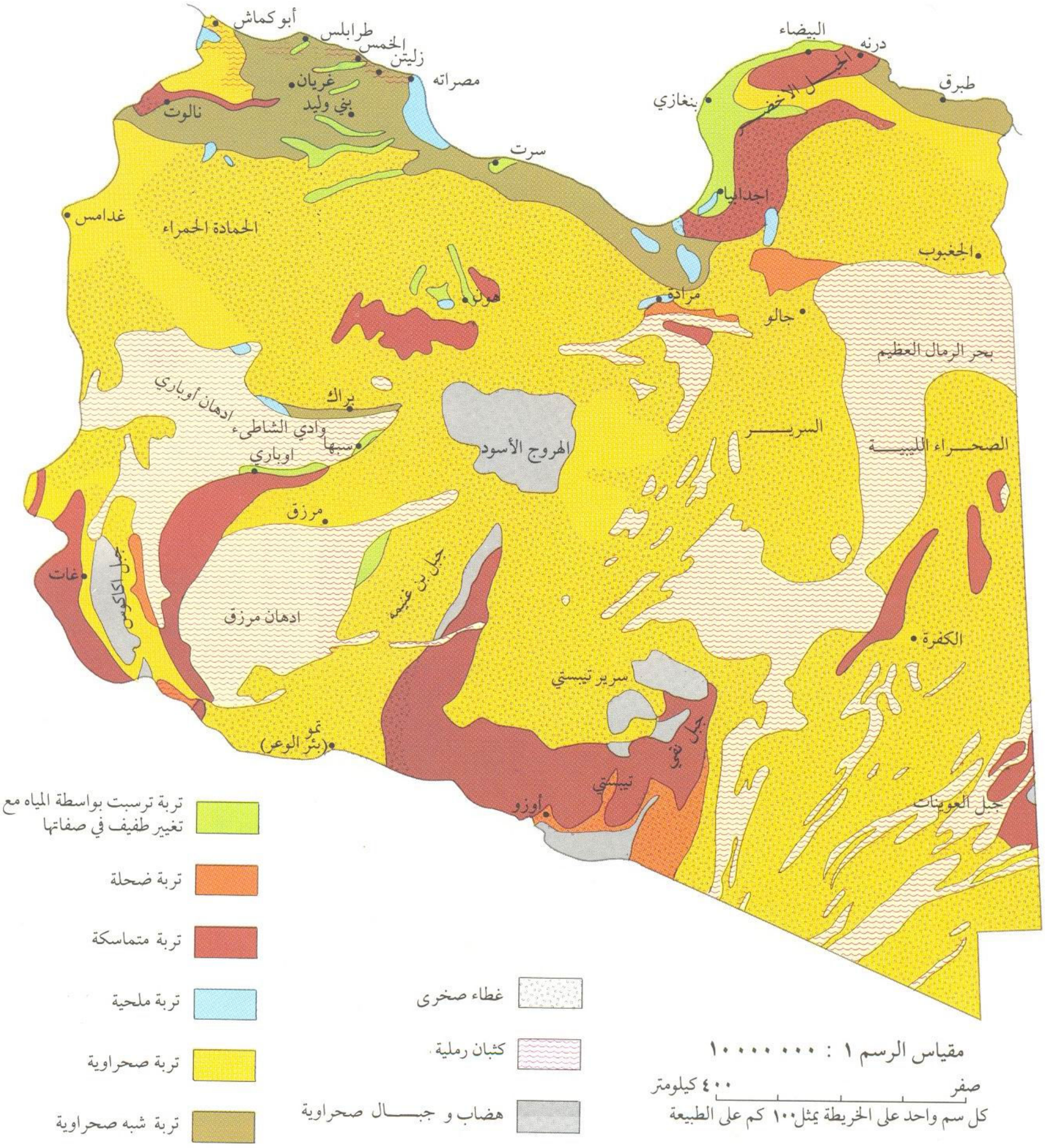
مساحة الأراضي المروية والمطرية وفق تعديلي 1987 ، 1995 نسب مئوية*



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (6).

شكل رقم (10)

توزيع التربة في ليبيا



وتعد هذه النسبة منخفضة بالمقارنة بنسبة الأراضي المطرية، والتي بلغت عام 1987 حوالي 81% من جملة الأراضي الزراعية، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 74% من جملة الأراضي الزراعية (شكل رقم 9)، وذلك بسبب عدم استقرار الزراعة في الأراضي المطرية بسبب تذبذب كمية الأمطار من عام لآخر.

وإن دل ذلك فإنه يدل على أن نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية الليبية تعتمد على الأمطار، والذي يعد مصدر من مصادر المياه المتذبذبة من عام لآخر، مما يعرض الإنتاج الزراعي إلى التقلب وعدم الاستقرار.

ب- التربة :

تقع غالية الترب الليبية ضمن الترب الخفيفة (الرملية) كما تتسم بقلة احتوائها على المادة العضوية، والتي تعمل على تجهيز العناصر الغذائية للنبات بصورة تدريجية، بالإضافة إلى قابليتها للاحتفاظ بالماء، وتقلل من عملية غسل عنصر النيتروجين المضاف على شكل أسمدة نيتروجينية[1].

وللتربة تأثير مباشر على النبات، ويمكن تقسيم التربة في ليبيا من حيث علاقاتها بتوزيع النباتات إلى:

- أراضي لا تساعد تكويناتها على نمو النبات، وهي تشمل مناطق الرمال، والكثبان الرملية، ومناطق السرير، ومناطق الحمادة.
- أراضي تصلح لنمو النباتات إذا توافر لها المياه، وهي أراضي التربة الطينية الحمراء، والأراضي التي تغطيها تربة سبخة، والأراضي التي تغطيها تربة رملية ناعمة مختلطة بالطين أو بالمواد الجيرية[2] (شكل رقم 10).

ج- الموارد البشرية :

تلعب الموارد البشرية دوراً رئيسياً في التنمية الزراعية، وأهم العوامل المؤثرة بطريقة مباشرة في قطاع الزراعة. فالأيدي العاملة في ذلك المجال، وحجم الاستثمارات الموجه، والسياسات الزراعية المتبعة، كل ذلك يحدد مدى التوسع الرأسي والأفقي في ذلك المجال.

- الأيدي العاملة :

تعد ليبيا من الدول الفقيرة للأيدي العاملة، وخاصة في قطاع الزراعة، حيث تعتمد في ذلك على العمالة الخارجية، وخاصة المصرية والسودانية.

---

(1) كريم البكري، استعمالات الأسمدة النيتروجينية في الترب الليبية، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية، سنوية، العدد الثاني، مطابع الوحدة العربية، الزاوية – ليبيا ، 1997، ص 43.

(2) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص ص 623 – 624.

شكل (11)

خريطة النهر الصناعي العظيم



ونلاحظ بشكل عام انخفاضاً في الأهمية النسبية للعاملين بالزراعة، حيث يرتبط نمط الاستخدام في قطاع الزراعة بنمط التنمية الزراعية في حد ذاتها، حيث تشير تقديرات خطط التنمية إلى انخفاض نسبة العاملين في الزراعة إلى مجموع العاملين في الأنشطة الاقتصادية، وقد يعني ذلك اتجاه التنمية الزراعية وتركيزها على زيادة إنتاجية القطاع الزراعي، والأراضي الزراعية، والاتجاه نحو استخدام التقنية الزراعية الحديثة، بالإضافة إلى ذلك ارتفاع النسبة المئوية للعمالة غير الليبية في إجمالي العاملين بالزراعة، والمنشآت الزراعية، حيث بلغت هذه النسبة في بعض السنوات حوالي 86%، مما يجعل أمر التوسع في الإنتاج الزراعي أفقياً، يرتبط إلى حد كبير بمدى توفر العمالة الأجنبية، والظروف التي تحكم العمالة الأجنبية بشكل عام [(1)].

– حجم الاستثمار الموجه لقطاع الزراعة والمشاريع الزراعية :

لتقليل الاعتماد على النفط، وتقليل تأثير العوامل الخارجية على الاقتصاد الليبي سعت الحكومة الليبية إلى سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل، فكان لابد من الاهتمام بالزراعة والثروة الحيوانية، فقد حظى هذا القطاع بجانب كبير من الاستثمار، وذلك بهدف استصلاح وتعمير أكبر مساحة ممكنة من الأراضي الصالحة للزراعة لتوفير احتياجات المواطنين من المنتجات الزراعية من جانب، وتحقيق معدل أكبر من الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من جانب آخر[(2)].

ففي خلال الفترة من عام 1970 وحتى عام 2000 بلغت الاستثمارات المالية في قطاع الزراعة حوالي 5.3 مليار دينار، وبنسبة 17.8% من إجمالي الاستثمارات المنفذة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية[(3)].

ومن المشاريع الاقتصادية الهامة في مجال الزراعة، والتي دعمت الإنتاج الزراعي منها : مشروع سهل الجفارة، وتم من خلاله استصلاح حوالي 400.000 هكتار، ومشروع الجبل الأخضر، ومشروع مرزوق، وقد تم على مساحة 2916 هكتار، ومشروع الكفرة والسرير، ومشروع الصلول الخضر، ومشروع النهر الصناعي العظيم (شكل رقم (1))، ومشروع فزان، ويحتوي على ستة مشاريع على مساحة 24000 هكتار[(4)].

---

(1) محمد عبد الجليل أبو سنينة، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا، مرجع سابق، ص ص 18 – 19.

(2) راجع كلاً من : Allan, J.A, Agricultural Development in Libya after Oil, Op-cit, P.333.

محمد عبد الجليل أبو سنينة، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا، مرجع سابق، ص ص 9 – 11.

(3) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية، طرابلس – ليبيا، 1999، ص 76.

(4) Bescir, Mohamed the Libyan Jamahiriya, Dar Alfergiani, Tripoli, 1976, P.17.

– السياسة الزراعية الليبية :

سعت خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي الثلاث إلى تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مجال الزراعة ومنها :

- تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم المنتجات الزراعية.
- رفع مستوى القدرة الإنتاجية للأيدي العاملة ورأس المال والأراضي الزراعية.
- خلق تجمعات بشرية مستقرة في المناطق الزراعية الجديدة، وإقامة القرى الزراعية المتكاملة للحد من الهجرة من الريف إلى المدن[1].
- العمل على تحقيق نوع من التكامل بين القطاع الزراعي وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وخاصة القطاع الصناعي.
- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والتربة والمياه واستخدام أفضل الطرق في الحصول على المياه واستعمالاتها[2].

2- أنماط الزراعة :

يمكن تقسيم أنماط الزراعة في ليبيا إلى زراعة مستقرة، وزراعة بعلية غير مستقرة.

أ- الزراعة البعلية المتنقلة :

وهي تعتمد اعتماداً كلياً على المطر، ولا تكفي أمطارها لقيام زراعة مستقرة، وينتشر هذا النوع في مناطق الاستبس، فينتشر في أماكن متفرقة من برقة في هضبة البطنان، والدفنة، وفي الأجزاء الوسطى من الجبل الأخضر، وعلى منحدراته الجنوبية، وفي إقليم البلط، وفي برقة الحمراء وبرقة البيضاء، وفي ولاية طرابلس نجد أن هذا النوع من الزراعة هو النوع السائد في السهول الممتدة جنوب خليج سيرت، وفي إقليم القبلة، وفوق سطح النطاق الجبلي، وفي سهل الجفارة (شكل رقم 12). وأهم المحاصيل التي تزرع زراعة بعلية متنقلة هي القمح والشعير[3].

ب- الزراعة المستقرة :

وهي توجد في المناطق التي تتوفر فيها المياه بدرجة تسمح بقيام مزارع ثابتة، ويستوي في ذلك أن تكون هذه المياه هي مياه المطر مباشرة أو مياه العيون والآبار.

---

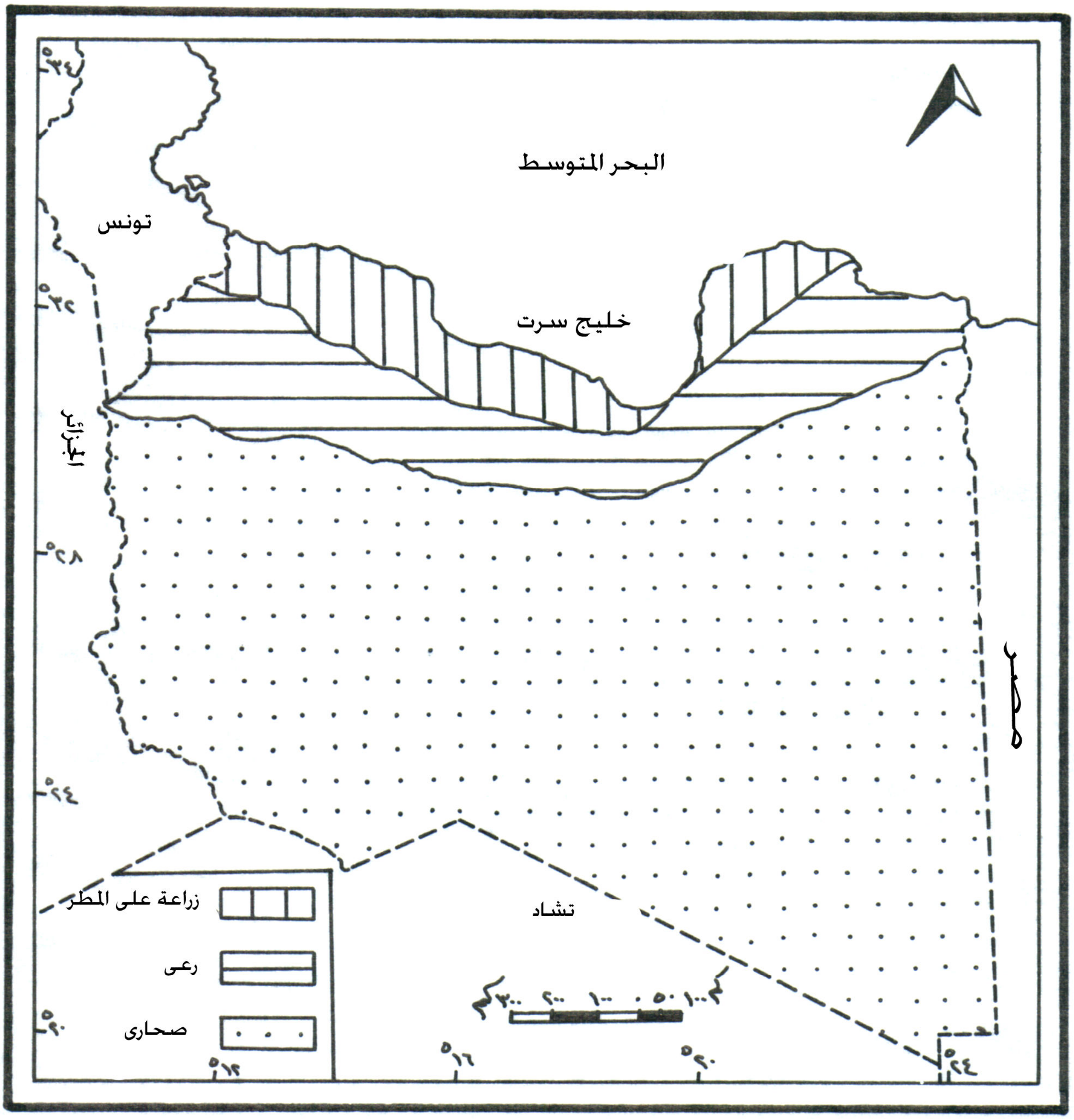
[1] فضل الأيوبي ، التحولات الحديثة في البيئة الصحراوية – السكان والتنمية الزراعية في مناطق (أم الأرانب – الحميرة – زويلة)، دراسة ميدانية جغرافية، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، تصدرها الجمعية الجغرافية الليبية، سنوية، العدد الثاني، مطابع الوحدة العربية، الزاوية – ليبيا، 1997، ص 69.

[2] الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981 – 1985)، المطبعة العصرية، طرابلس، ص 11.

[3] عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص ص 624 – 625.

شكل 12

الأنماط العامة لاستخدام الأرض في ليبيا



المصدر: محمد سالم, الوطن العربى (دراسة فى الواقع والمشكلات), دار الفكر العربى, القاهرة, 2002, ص238

ويمكن تقسيم الزراعة المستقرة إلى ثلاثة أنواع :

- زراعة مستقرة تعتمد اعتماداً كلياً على الري بمياه العيون والآبار، وهي تشمل كل حقول الواحات بلا استثناء، وأهمها واحات فزان والكفرة .
- زراعة مستقرة تعتمد على الري وعلى المطر معاً، وهي تشمل معظم مزارع الخضروات، وبساتين الفاكهة الموجودة في الشريط الساحلي .
- زراعة مستقرة تعتمد اعتماداً كلياً على المطر، وتوجد في الأجزاء الشمالية والغربية من الجبل الأخضر[1].

3- أهم المحاصيل الزراعية :

سوف نتناول بالدراسة أهم المحاصيل الزراعية، والإنتاج الحيواني في ليبيا وأهمها :

القمح– الشعير– البقوليات – الخضروات – الفاكهة – الزيتون – اللحوم – الحليب – العسل – البيض.

أ- القمح :

من دراسة الجدول رقم (7) والذي يوضح تطور الإنتاج الزراعي والحيواني في ليبيا نجد أن إنتاج القمح قد ارتفع من 27.2 ألف طن عام 1970 ليصل إلى 240.5 ألف طن، 210 ألف طن، 195 ألف طن، وذلك خلال الأعوام 1980، 1985، 1990 على التوالي، وذلك قبل أن ينخفض ليعود إلى نفس المعدل عام 1970، حيث نجده ينخفض إلى 23 ألف طن، 47 ألف طن، 15.4 ألف طن، وذلك خلال الأعوام الأخيرة عام 1995، 1998، 2000 على التوالي شكل رقم (12).

ويعود ذلك التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في محصول القمح وعدم استقراره إلى اعتماده في مناطق عديدة على الأمطار في نطاقات الزراعة البعلية، حيث تتسم كمية الأمطار بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض من عام لآخر.

وبتوزيع إنتاج القمح على مستوى الجماهيرية الليبية خلال عام 2001 نجد أن شعبية الكفرة أنتجت لوحدها حوالي 40.3% من هذا المحصول تليها شعبية المرج بنسبة إنتاج في حدود 17%، وتأتي في المرتبة الثالثة شعبية الجبل الأخضر، حيث شكل الإنتاج منها ما نسبته 9.7% من إجمالي إنتاج القمح في ليبيا، ثم شعبية أوباري التي شكلت نسبة الإنتاج بها حوالي 6.1%، وتعادلت في النسبة مع شعبية أجدابيا 6.1%، ثم شعبية ترهونة مسلاتة، وشكلت نسبة الإنتاج بها حوالي 4.6%، أي أن حوالي 83.8% من الكميات المنتجة من القمح كان مصدرها الشعبيات الستة المشار إليها أعلاه[2] (جدول رقم1) مما يوحي بتركز محصول القمح وعدم انتشاره في ليبيا.

---

[1] حسن محمد الحديدي ، الزراعة المروية وأثرها على استنزاف المياه الجوفية في شمال غرب سهل الجفارة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، طرابلس – ليبيا، 1986.

[2] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الإدارة العامة للإحصاء والتعداد، نتائج التعداد الزراعي لعام 2001 م على مستوى الجماهيرية، طرابلس – ليبيا، ص 20 .

جدول (7)

تطور الإنتاج الزراعي والحيواني خلال الفترة من 1970– 2000 بآلاف الأطنان *

قطاعات الإنتاج	1970	1975	1980	1985	1990	1995	1997	1998	1999	2000
القمح	27.2	75.1	240.5	210	195	23	27.3	47	69	15.6
الشعير	52.8	191.8	71	105	134	117	118.7	217	305	60.4
البقوليات	13.7	21.1	12.6	12	18	10	17.3	-	60	1
الخضروات	205.2	562.3	667.5	827.5	982	1183	1042.7	1204	1071	1070
الفواكه	90.3	130.4	187.5	280	300	477	450.2	453.6	383	385
الزيتون	69.2	150.4	161	145	150	168	183	201.9	150	150
اللحوم	42.3	57.7	58	94	144.5	150	160	133	213	34.4
الحليب (مليون لتر)	52.4	86.6	99.1	150.5	210	215	237	224	270	12.7
العسل (طن)	30	235	360	500	600	837	1200	1285	1400	1400
البيض (مليون بيضة)	45.5	160	258.4	554.5	840	660	968	102.5	1140	30.6

* المصدر: مصرف ليبيا المركز ، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

وتعتبر ليبيا مستورداً للقمح، والذي يستخدم في صناعة الخبز والمكرونة، وبعض العجائن الأخرى، ومن غير المحتمل زيادة قدرة ليبيا لإنتاج الحبوب عامة لأنها تعتمد على مياه الأمطار غالباً، وقد لا يكون اقتصادياً ري الحبوب بمياه النهر العظيم [1].

ب- الشعير :

يعتبر محصول الشعير كغيره من محاصيل الحبوب والتي تتأثر في ليبيا بكمية سقوط الأمطار والمتذبذبة من عام لآخر، لذلك جاء إنتاج الشعير متذبذباً أيضاً من عام لآخر، ففي حين أنه انخفض إلى 52.8 ألف طن، 71 ألف طن، 60.4 ألف طن عام 1970، 1980، 2000 على التوالي نجد أنه ارتفع إلى 191.8 ألف طن، 134 ألف طن، 305 ألف طن في الأعوام 1975، 1990، 1999 على التوالي (شكل رقم 13) جدول رقم (7).

ومن حيث التوزيع الجغرافي للمحصول نجد أن شعبية الجفارة تأتي في المرتبة الأولى من حيث الإنتاج، فقد استحوذت على 25.4% من مجموع الإنتاج تليها شعبية المرج بنسبة إنتاج 10.3%، ثم شعبية ترهونة مسلاتة التي يشكل الإنتاج فيها ما نسبته 7.6%، ثم شعبية أجدابيا بما نسبته 6.1%، ثم شعبية المرقب بنسبة إنتاج حوالي 5.6% من الكميات المنتجة، ثم شعبية تاجوراء بنسبة تصل إلى 5.5% تقريباً، ثم شعبية الزاوية بنسبة 5.5%، ومن هذه النسب يتبين أن 66% من الكميات المنتجة من محصول الشعير تم إنتاجه في الشعبيات المشار إليها[2] (جدول رقم1).

ويعد الشعير من المحاصيل المطرية التي تزرع في ليبيا، وتحقق ليبيا اكتفاء ذاتياً فيها لأغراض الاستهلاك البشري، وتحول الفوائض إلى صناعة الأعلاف أو للاستهلاك المباشر في تربية الأغنام، والتذبذب الملحوظ في معدلات الإنتاج والاكتفاء الذاتي في هذا المحصول ناتج من تذبذب سقوط الأمطار، فقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي بهذا المحصول 100% [3].

---

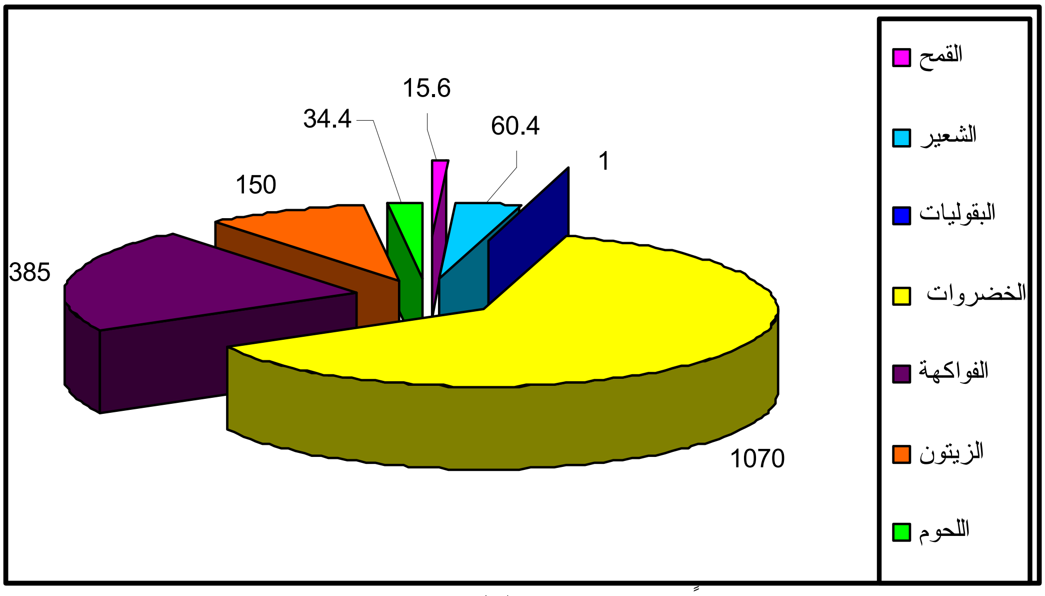
(1) عطية المهدي الفيتوري، التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية، مجلة دراسات، يصدرها المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، العدد 12، دورية فصلية، طرابلس-ليبيا، صيف2003، ص182.

(2) الإدارة العامة للإحصاء والتعداد، نتائج التعداد الزراعي لعام 2001، مرجع سابق، ص20.

(3) جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات " الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى "، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 1994، ص 24.

شكل رقم (13)

الإنتاج الزراعي والحيواني خلال عام 2000 بآلاف الأطنان



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على جدول رقم (7).

ج- الخضروات :

من الجدول رقم (7) نجد أن تطور إنتاج الخضروات في زيادة مستمرة، فنجده يرتفع من 205.2 ألف طن عام 1970 ليصل إلى 667.5 ألف طن عام 1980، ثم يرتفع ليبلغ 982 ألف طن عام 1990، ثم يواصل ارتفاعه ليصل إلى 1183 ألف طن، 1070 ألف طن خلال عامي 1995، 2000 على التوالي (شكل رقم 13)، ويعود هذا الارتفاع إلى أن محاصيل الخضروات توجد في نطاق الزراعة المستقرة، والتي تعتمد على الري وعلى المطر معاً، والموجودة في الشريط الساحلي، مما قلل تأثير ذبذبات المطر على المحصول.

وأدت الزيادة المستمرة في الكمية المنتجة من الخضروات إلى تحقيق مستويات تزيد عن الاحتياجات منها، وذلك نظراً لسهولة زراعته، وصعوبة استيرادها، وهي في كثير من الأحيان تحقق أرباحاً مناسبة، خاصة وأن الفترة ما بين الاستزراع والجني قصيرة جداً بالمقارنة مع الفواكه، وبعض المنتجات الزراعية الأخرى، بالإضافة إلى ثبات مساحات مروية، ووجود ميزة نسبية في الأسعار والتوسع الرأسي فيها، وقد بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في الخضروات 100%[1].

ولا يتوقع أن تقوم ليبيا بتصدير الخضروات نظراً لحساسيتها، وعدم تحملها للبقاء فترة أطول بعد جنيها[2]..

---

(1) نفس المرجع السابق، ص 24 .

(2) عيسى حمد الفارسي، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها : الشراكة مع القطاع الخاص، مرجع سابق، ص 26 .

ومن دراسة التوزيع الجغرافي لأهم محاصيل الخضروات لعام 2001 نجد أن إنتاج الجماهيرية من محصول الطماطم بلغ جملته 421885 قنطاراً أنتجت شعبية الواحات لوحدها حوالي 45.8%، ثم تأتي شعبية الجفارة في المرتبة الثانية بنسبة 16.3%، يليها شعبية سبها والتي أنتجت ما يشكل نسبة 6.4% من إجمالي إنتاج الطماطم، ثم شعبية الجبل الأخضر والتي أنتجت نسبة قدرها 6.2% من إجمالي الإنتاج لهذا المحصول، أي أن هذه الشعبيات الأربعة أنتجت مجتمعة حوالي 75% من إجمالي إنتاج الطماطم عام 2001(1) (الملحق الإحصائي جدول رقم 1).

كما أن هناك دراسة أجريت حول العوامل المؤثرة على هذا المحصول من حيث الأهمية النسبية توصلت إلى أن مياه الري أكثر المتغيرات تأثيراً على إنتاجية المحصول ويشكل 30% من إجمالي العوامل المؤثرة، يليه الأسمدة الكيماوية، ويمثل 24%، ثم متغير العمل 22%، ومتغير المساحة 13%، بينما تمثلت باقي المتغيرات 11%، وتدل هذه النتائج على أنه هناك فرصة حقيقية لزيادة الإنتاج وزيادة قيمة العائد(2).

د- الفواكه :

تنتج ليبيا أنواعاً معينة من الفواكه، وهي تلك الأنواع التي تنتجها دول حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي تتطلب جواً معتدلاً، حيث تنتج العنب والتين والرمان والزيتون والبرتقال.

من دراسة تطور الإنتاج لمحاصيل الفاكهة منذ عام 1970 حتى عام 2000 والمبين بجدول رقم (7) نجد أنها في ارتفاع مستمر، فقد ارتفعت من 90.23 ألف طن عام 1970 لتصل إلى 300 ألف طن عام 1990، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى 453.6 ألف طن و 385 ألف طن عامي 1998، 2000 على التوالي (شكل رقم 13).

ومن دراسة التوزيع الجغرافي لأهم المحاصيل المدرجة تحت الفاكهة.

- العنب :

بلغ إنتاج ليبيا من العنب عام 2001 حوالي 209060 قنطار أنتجت منه شعبية الجبل الأخضر ما نسبته 15.7%، ثم تأتي شعبية طرابلس في المرتبة الثانية، حيث أنتجت حوالي 11.6%، ثم شعبية أجدابيا التي تأتي في المرتبة الثالثة من حيث إنتاج العنب خلال تلك السنة، فقد أنتجت ما نسبته 9.3%، ثم شعبية النقاط الخمس فقد أنتجت ما نسبته 7.9%، ثم شعبية أوباري والتي أنتجت حوالي 6%، أما شعبية الجفارة فقد أنتجت ما نسبته 5.1%، وهذه الشعبيات المشار إليها مجتمعة أنتجت حوالي 55.1% من محصول العنب سنة 2001 (الملحق الإحصائي جدول رقم1).

---

(1) الإدارة العامة للإحصاء ، نتائج التعداد الزراعي لعام 2001، طرابلس – ليبيا، ص22.

(2) عثمان حسين السعيدي ، القياس الكمي للعوامل المؤثرة على إنتاجية محصول الطماطم في شعبية الجبل الأخضر، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، المجلد 15، العدد الأول، نصف سنوية، صيف 2004، ص121.

- التين :

وكانت أهم الشعبيات المنتجة له هي البطنان والتي أنتجت حوالي 14.4%، وطرابلس 11%، وأجدابيا 10.4%، ثم شعبية النقاط الخمس 9.8%، ثم شعبية ترهونة مسلاتة فقد كان إنتاجها من التين 8.8% من جملة الإنتاج .

أما بالنسبة لإنتاج الجماهيرية من محصول الرمان والبلح الرطب نجد أن إنتاج هذين المحصولين على التوالي بلغ 39395 قنطاراً و 415224 قنطاراً عام 2001 [1] (الملحق الإحصائي جدول رقم1).

ويمكن في مواسم هذه الفواكه أن يتم تصدير كمية منها إذا ما تم استزراع مساحات مناسبة تخصص للفواكه عند استكمال منظومة النهر الصناعي العظيم، وقد حقق الاقتصاد الليبي نسبة مرتفعة من الاكتفاء الذاتي في الفاكهة بلغت 95% [2].

هـ - الزيتون :

من الجدول رقم (7) يتضح أن إنتاج الزيتون في تطور مستمر منذ عام 1970، فقد ارتفع الإنتاج من 69.2 ألف طن في ذلك العام ليصل إلى 161 ألف طن عام 1980، ثم 150 ألف طن عام 1990، ويواصل ارتفاعه حتى يصل إلى 201.9 ألف طن عام 1998، ثم ينخفض قليلاً ليصل إلى 150 ألف طن عام 2001 (شكل رقم 13).

من دراسة التوزيع الجغرافي لمحصول الزيتون نجد أنه يتركز في شعبية النقاط الخمس، والتي تنتج منه ما نسبته 12%، ثم تأتي في المرتبة الثانية شعبية صبراتة وصدمان بنسبة 11.7%، يليها شعبية ترهونة مسلاتة والتي سجل ما أنتج منها حوالي 10.4%، وشعبية طرابلس والتي احتلت المرتبة الرابعة من إنتاج الزيتون، حيث شكلت نسبتها حوالي 10.2%، تليها شعبية تاجوراء، حيث كانت نسبة إنتاجها من إجمالي إنتاج الزيتون حوالي 9.9%، ثم شعبية الجفارة التي سجل ما أنتج منها حوالي 9.5%، وشعبية المرقب حيث أن إنتاجها شكل نسبة 9.2%، ثم شعبية المرج بنسبة 8.7% وذلك عام 2001، حيث أنتجت الشعبيات السابقة مجتمعة 81.6% من إجمالي إنتاج الزيتون في ليبيا[3] (الملحق الإحصائي جدول رقم1).

مما سبق يتضح أن إنتاج الزيتون واسع الانتشار في ليبيا، وارتفاع درجة التذبذب من عام لآخر، ويعود ذلك لتأثره بمعدلات الأمطار، ومستوى الخدمة الزراعية المتوفرة له من تسميد وتقليم وجمع وغيره [4].

---

[1] الإدارة العامة للإحصاء والتعداد : نتائج التعداد الزراعي لعام 2001 على مستوى الجماهيرية، طرابلس – ليبيا، ص25.

[2] عيسى حمد الفارسي، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها : الشراكة مع القطاع الخاص، مرجع سابق، ص33.

[3] الإدارة العامة للتعداد والإحصاء، نتائج التعداد الزراعي لعام 2001، مرجع سابق، ص24.

[4] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص25.

4- الإنتاج الحيواني :

أ- اللحوم :

إنتاج ليبيا من اللحوم ضعيف إذا ما قورن بالزيادة المضطردة لاستهلاك اللحوم في ليبيا، وذلك رغم زيادة الإنتاج المحلي من اللحوم وخاصة الضأن.

ومن الجدول رقم (7) نجد أن إنتاج اللحوم قد تطور من 42.3 ألف طن عام 1970 إلى 58 ألف طن عام 1980، ثم 144.5 ألف طن عام 1990، ثم قفز إلى 213 ألف طن عام 1999، وذلك بسبب تنفيذ مشروعات الدواجن والأبقار المجمعة وغيرها من مشروعات الإنتاج الحيواني، وقد سبب دخول هذه المشروعات مرحلة الإنتاج – وذلك في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات – زيادة معدلات الإنتاج، ومعدلات الاكتفاء الذاتي من اللحوم، والتي من أهمها : لحوم الدواجن حيث ازدادت من 45.3% في عام 1980 إلى 73.9% عام 1990، وانخفضت هذه النسبة إلى 68.6% عام 1992، ثم واصلت انخفاضها، ويعود ذلك إلى زيادة الطلب بسبب زيادة السكان، ووصول المشروعات إلى طاقتها القصوى، وعدم تنفيذ طاقات جديدة أو توسعات في فترة التسعينات[1].

كما أدى ارتفاع عدد الحيوانات بين التعدادين 1987، 2001 إلى ارتفاع إنتاج اللحوم، وأن هذه الزيادة قد تفاوتت من حيث أنواع الحيوانات، حيث زاد عدد رؤوس الضأن من 4364546 رأس في عام 1987 إلى 5642895 رأساً عام 2001، أي بنسبة زيادة بلغت 29.3%.

أما عن رؤوس الماعز فقد انخفضت عما كانت عليه في تعداد 1987 بمقدار 25839 رأساً من الماعز، وبنسبة انخفاض تصل إلى 2.2%.

أما بالنسبة للإبل فقد زاد عددها من 81418 رأساً عام 1987 إلى 132363 رأساً عام 2001، أي نسبة الزيادة فيها بلغت حوالي 62.6% بالمقارنة بين التعدادين.

وفيما يخص الأبقار من السلالات الأجنبية، فقد نقص عددها خلال الفترة بما نسبته 19% بالمقارنة بعددها عام 1987. أما الأبقار من السلالات المحلية، فقد زاد عددها من 23272 رأساً عام 1987 إلى 69342 رأساً عام 2001، وبنسبة زيادة قدرها 197.9% (الملحق الإحصائي جدول رقم).

وبالنسبة للتوزيع الجغرافي لحيوانات الضأن حسب الأهمية النسبية للشعبيات نجد أن أكبر عدد من الحيوانات توجد بشعبية الحزام الأخضر، حيث تستحوذ هذه الشعبية على حوالي 9.1% من إجمالي عدد حيوانات الضأن في ليبيا، ثم تأتي في المرتبة الثانية شعبية سيرت إذ تستحوذ على 8.5% من إجمالي عدد حيوانات الضأن، وتأتي في المرتبة الثالثة شعبية المرقب والتي بها حوالي 7.5%، وشعبية ترهونة مسلاتة وتستحوذ على 7%، وتمثل شعبية أجدابيا المرتبة الخامسة وبها ما يشكل حوالي 6% من إجمالي عدد حيوانات الضأن، ثم تأتي في المرتبة السادسة شعبية المرج، والتي بها

[1] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص25.

حوالي 5.1%، ثم تليها شعبية البطنان وبها ما نسبته 4.3%، ويليها شعبية عزبان، ثم شعبية الزاوية اللتان يوجد بكل منهما نسبة 3.8%، 3.5% من إجمالي عدد حيوانات الضأن في ليبيا، وذلك خلال عام 2001، وبالتالي تستحوذ الشعبيات السابقة على 54.8% من إجمالي عدد حيوانات الضأن [1] (الملحق الإحصائي جدول رقم2).

وتعتبر ليبيا مستورداً صافياً للحوم خاصة لحوم الأبقار والضأن بالرغم من زيادة الإنتاج المحلي للحوم الضأن والأبقار، إلا أن الطلب المحلي زاد بمعدل أكبر من الزيادة في عرض هذه السلع، أما لحوم الدواجن فهناك شبه اكتفاء ذاتي منها.

ويمكن زيادة الطاقات الإنتاجية من اللحوم إذا ما تم تخصيص جزء من مياه النهر الصناعي العظيم لاستزراع التركيبة المحصولية التي تعتمد عليها تربية الأبقار والأغنام والدواجن.

أما فيما يتعلق بالأسماك فما زال قطاع صيد الأسماك ضعيفاً وغير منظم، ويحتاج إلى الدعم والتنظيم، بالرغم من أن ليبيا تصدر بعض الأنواع من الأسماك عن طريق شركات الصيد البحري المشتركة[2].

ب- البيض :

ومن الجدول رقم (7) نجد أن إنتاج البيض ارتفع من 45.5 مليون بيضة عام 1970 ليصل إلى 258.4 مليون بيضة عام 1980، ثم 840 مليون بيضة عام 1990، ثم ارتفع ارتفاعاً حاداً إلى أن بلغ حوالي 1140 مليون بيضة عام 1999، ثم يعود لينخفض انخفاضاً حاداً عام 2000 ليصل إلى 30.6 مليون بيضة.

ونتيجة للارتفاع المستمر في إنتاج البيض رغم التذبذب أحياناً، والانخفاض الحاد كما حدث في عام 2000، إلا أن الاقتصاد الليبي يحقق الآن اكتفاءاً ذاتياً كاملاً من البيض، بل إنه في بعض الفترات قامت ليبيا بتصديره، ولأهمية البيض في الوجبة الغذائية (خاصة الإفطار) ولدخوله في بعض الاستخدامات للصناعات الغذائية وغيرها، فإنه من الممكن تصدير كميات من البيض إذا ما توفرت الظروف المناسبة، حيث حقق إنتاج البيض نسبة 100% من حيث الاكتفاء الذاتي[3].

ج- العسل :

من الجدول رقم (7) نجد أن إنتاج العسل في ليبيا في ارتفاع مستمر بلغ 600 ألف طن 1990، وذلك بعد أن كان 30 ألف طن، 360 ألف طن عامي 1970، 1980 على التوالي، ثم

---

(1) الإدارة العامة للإحصاء والتعداد، نتائج التعداد الزراعي لعام 2001، طرابلس – ليبيا، ص18.

(2) عطية المهدي الفيتوري، التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 182.

(3) عيسى حمد الفارسي ، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها، الشراكة مع القطاع الخاص، مرجع سابق، ص33.

يواصل بعد ذلك ارتفاعه إلى أن يصل إلى 837 ألف طن عام 1995 ثم يرتفع ليستقر عند 1400 ألف طن عامي 1999، 2000، وقد حقق إنتاج العسل ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة رغم انخفاض كميات الأمطار خلال السنوات السابقة لعام 2000، وارتفاع درجة الحرارة في فصل الصيف.

وهناك منتجات أخرى ذات الأصل الزراعي لا تستطيع ليبيا إنتاجها لظروف متعلقة بالطقس، وظروف التربة والمياه، وغيرها مثل السكر والأرز والبن والشاي والموز 00 الخ، وهذه السلع لا تتناسب مع طبيعة الأرض الليبية من حيث التربة والمياه والطقس، لذلك ستظل ليبيا مستوردة لهذه السلع.

ومن السلع التي لا تنتج محلياً في ليبيا بسبب الظروف السابقة السكر والأرز والشاي، لذلك تقوم ليبيا باستيراد كل احتياجاتها من هذه السلع[1].

5 – أهم معوقات القطاع الزراعي :

يواجه القطاع الزراعي في ليبيا عدداً من المعوقات، ويتمثل أهمها في قلة الموارد المائية، وندرة الأراضي الصالحة للزراعة، فالأراضي التي يمكن استصلاحها لا تزيد على 1%، كما أن الموارد المائية محدودة على الرغم من التطور الذي حققه النهر الصناعي من توفير كميات كبيرة من المياه للأغراض المنزلية والزراعية والصناعية، لذا فإن نمو القطاع الزراعي مرتبط بالتغلب على هذه الصعوبات بصورة أساسية، خصوصاً بعد أن أقدمت الدولة منذ سنوات على وضع السياسات الكفيلة بإعادة التوازن بين العرض والطلب على الموارد المائية المحدودة .

[1] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، مرجع سابق، ص25 .

رابعاً : قطاع الصناعة :

تعاني ليبيا من الاختلالات الهيكلية في اقتصادها لذلك يتعين أن تقوم عملية التنمية بإصلاح وتصحيح هذه الاختلالات، ويعتقد البعض أن التصنيع قادر على تصحيح هذه الاختلالات.

وحتى يمكن تحقيق ذلك لا بد من زيادة حجم الاستثمارات لتوسيع قاعدة الصناعة، ومن ثم زيادة الدخل الصناعي، والذي ينعكس على ارتفاع معدل نمو الدخل القومي، كما يترتب على التصنيع تنويع الهيكل الإنتاجي، وهيكل الصادرات، وبدلا من أن تعتمد الدولة على منتج أولي واحد يتعرض لتقلبات مستمرة في أسعاره وإنتاجه وحصيلة صادراته، وتعاني من اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالحها تقوم بإنتاج مئات السلع، وبذلك تقلل من وارداتها في الوقت الذي تتنوع فيه من صادراتها[1].

وسوف نستعرض لأهم الصناعات الليبية والمندرجة تحت الصناعات الاستهلاكية والصناعات الوسيطة والصناعات الرأسمالية.

1 – أهم الصناعات الليبية :

أ- الصناعات الاستهلاكية :

تشمل هذه الصناعات كلاً من : الصناعات الغذائية والنسيجية، وتأتي الصناعات الاستهلاكية في مقدمة الصناعات الليبية من حيث قيمة الإنتاج، ونسبة المساهمة في الإنتاج الصناعي. فقد أولت الحكومة الليبية اهتماماً كبير بتوفير الحاجات الأساسية للمواطن وفي مقدمتها المأكل والملبس[2].

فقد ارتفعت قيمة إنتاج الصناعات الاستهلاكية من 17.3 مليون دينار عام 1970 لتصل إلى 102 مليون دينار عام 1980، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى 241 مليون دينار عام 1990، ثم تنخفض قليلاً إلى 197 مليون دينار عام 2000 (جدول رقم 8).

– الصناعات الغذائية :

وتشتمل على صناعة تعليب الخضروات والفواكه والمشروبات الغازية والحلويات والتبغ وتعليب الأسماك والمطاحن والأعلاف والألبان.

وقد ارتفعت من 8.9 مليون دينار عام 1970 لتصل إلى 79 مليون دينار عام 1980، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى 164 مليون دينار عام 1990، ثم تنخفض قليلاً عام 2000 لتبلغ 92 مليون دينار (جدول رقم 8).

---

[1] محمد علي الليثي وآخرون، التنمية الاقتصادية " مفهومها – نظرياتها – سياساتها "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص ص 263 – 264 .

[2] معمر القذافي، الكتاب الأخضر، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس – ليبيا، الطبعة الأولى، 1990، ص 107 .

جدول (8) أهم الصناعات الليبية خلال الفترة من 1970 –2000 *

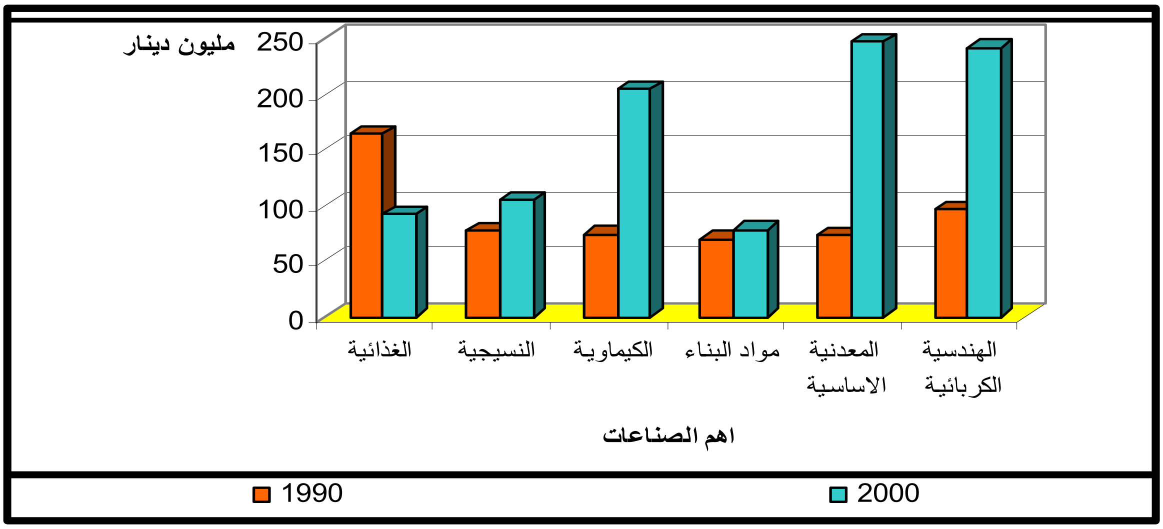
السنة	الصناعات الاستهلاكية				الصناعات الوسيطة				الصناعات الرأسمالية				إجمالي
	الغذائية		النسيجية		الكيماوية		مواد البناء		المعدنية الأساسية		الهندسية الكهربائية		
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
1970	8.9	39.54	8.4	**37.33**	0.81	3.61	3.4	15.1	0.09	0.41	0.9	4	22.5
1975	25.7	39.1	24.7	**37.6**	2.4	4.63	10	15.25	0.7	1.16	2.5	2.51	66
1980	79	42.71	23	**12.43**	21	11.35	38	20.54	3	1.63	21	11.35	185
1985	141	38	57	**15.33**	47	12.62	54	14.6	6	1.63	66	17.83	370
1990	164	29.6	77	**13.87**	74	13.4	70	12.62	73	13.25	96	17.39	555
1995	112	15.34	103	**14.12**	106	14.53	66	9.06	212	29.05	131	17.94	730
2000	92	9.52	105	**10.84**	204	21.07	78	8.08	247	25.52	242	25	968

* المصدر: الهادي حسن أبو شاريب ، دور التنمية الصناعية في تغيير هيكل الصادرات الليبية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم الدراسات الاقتصادية ، معهد الدراسات و البحوث العربية، القاهرة، 2004 ، ص 44.

أما بالنسبة لمساهمة الصناعات الغذائية إلى إجمالي الإنتاج الصناعي، فقد انخفضت مــن 39.5% و 42.7% عامي 1970 و 1980 على التوالي إلى 15.34% و 9.5% خلال عامي 1995، 2000 على التوالي (جدول رقم 8) (شكل رقم 14 و 15).

شكلي رقم 14

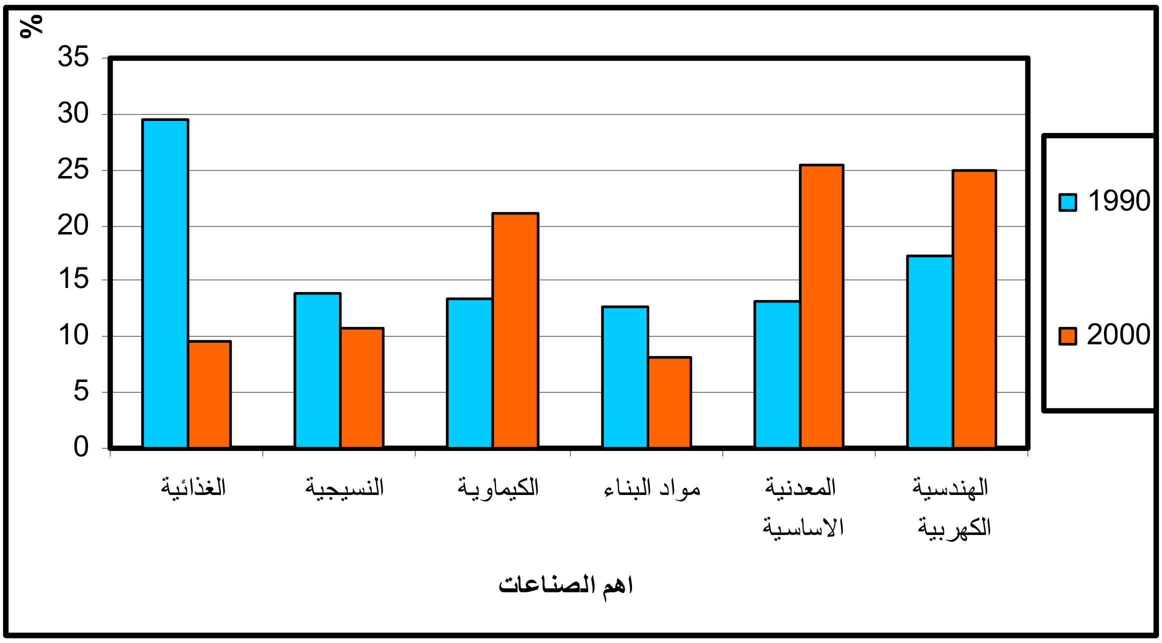
أهم الصناعات الليبية خلال عامي (1990 – 2000) مليون دينار *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (8).

شكل رقم (15)

أهم الصناعات الليبية خلال عامي 1970 – 2000 نسب مئوية *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (8)

ويعود ذلك الانخفاض إلى عدة عوامل منها :

أ- ارتفاع قيمة الناتج الصناعي بصفة عامة، فقد ارتفع إلى 968 مليون دينار عام 2000، وذلك بعد أن كان 22.5 مليون دينار عام 1970.

ب- ارتفاع عدد السكان، والذي أدى إلى زيادة الاستهلاك، وبالتالي أدى إلى قلة المنتجات الزراعية الموجه نحو قطاع الصناعة، بالإضافة إلى هجرة الأيدي العاملة إلى المدن، كما أن نقص الأمطار في السنوات السابقة لعام 2000 أثر على الإنتاج الزراعي.

كل هذه العوامل أدت إلى تقليل المنتجات الزراعية الموجه نحو قطاع الصناعة[1].

ج- تراجع الاهتمام بالصناعات الاستهلاكية، حيث اتجهت الدولة إلى التركيز على الصناعات الوسيطة والرأسمالية ابتداء من خطة التحول الثانية (1981-1985)[2].

د- إتباع الدولة لسياسة تقشفية بهدف التقليل من الواردات، وقد شملت هذه السياسات التقليل من استيراد المواد الخام أيضاً، والتي تدخل في صناعة السلع الغذائية.

أما عن الإنتاج الكمي لأهم السلع الغذائية فقد ارتفع إنتاج طحن الغلال من 183 ألف طن عام 1970 ليصل إلى 399 ألف طن عام 1980، ثم 393 ألف طن عام 1990، ثم انخفض قليلاً عام 2000 إلى 343 ألف طن، ويعود ذلك الارتفاع إلى أهمية الدقيق بالنسبة للاستهلاك المحلي، بالإضافة إلى الألبان ومنتجاتها وصناعة الخبز والخبيز والحلويات. كما تم إنشاء العديد من مصانع تعليب الأسماك، ومصانع التبغ والكبريت .

- صناعة الغزل والنسيج :

وتتضمن هذه الصناعة صناعة الملابس والأقمشة والأحذية والأثاث المنزلي والمكتبي، والضمادات، والقطن الطبي، وقد ارتفعت قيمة الإنتاج من صناعة النسيج إلى 77 مليون دينار عام 1990، وذلك بعد أن كانت 8.4 مليون دينار و 23 مليون دينار عامي 1970، 1980 على التوالي، وبعد عام 1990 وصالت قيمة الإنتاج ارتفاعها إلى أن بلغت 103 مليون دينار و 105 مليون دينار عام 1995، 2000 على التوالي، وانخفضت نسبة مساهمتها بالنسبة للإنتاج الصناعي من 37.33% و37.32% عامي 1970، 1975 إلى 13.8% عام 1990، ثم 10.8% عام 2000 (جدول رقم 8) (شكل رقم 14 و 15).

---

(1) أحمد علي محمود، السكان والموارد بالجماهيرية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الهيئة القومية للبحث العلمي، العدد الأول، طرابلس – ليبيا، 1995، ص ص 137 – 138.

(2) الهادي حسن بوشارب، دور التنمية الصناعية في تغير هيكل الصادرات الليبية، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الدراسات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص 45.

ويعود ذلك الارتفاع في الإنتاج إلى إنشاء العشرات من المصانع المختلفة، وذلك لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الكساء، ومن ضمن هذه المصانع مصنع جنزور الذي تمكن من تغطية الطلب المحلي بأكثر من 85% من إنتاجه إضافة إلى مصنع غزل الصوف بالمرج الذي ينتج 900 ألف وحدة سنوياً، ومجمع بني وليد لصناعة السجاد، والذي تبلغ طاقته الإنتاجية 2.1 مليون متر مربع في السنة، ومجموعة من مصانع إنتاج الملابس الجاهزة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية 10 ملايين قدم مربع في السنة و 12.2 مليون زوج من الأحذية سنوياً [1]، وتعد هذه الصناعة من الصناعات التي تواجه منافسة قوية من جانب السلع الاستهلاكية المستوردة.

ب- الصناعات الوسيطة :

وتشمل هذه الصناعة الصناعات الكيماوية والأسمنت ومواد البناء، وقد تطور إنتاج هذا النوع من الصناعات من 4.2 مليون دينار و 59 مليون دينار خلال عامي 1970، 1980، وبنسبة 18.7% و31.8% من جملة الإنتاج الصناعي خلال نفس العامين على التوالي، وقد تطورت قيمتها إلى أن وصلت إلى 172 مليون دينار و 282 مليون دينار خلال عامي 1995، 2000، وبنسبة 23.5% و29% من جملة الإنتاج الصناعي خلال نفس العامين على التوالي (جدول رقم 8).

وأهم الصناعات الوسيطة تتمثل في :

- الصناعات الكيماوية :

تعد الصناعات الكيماوية من الصناعات الهامة في الاقتصاد الليبي، حيث بلغت قيمة الإنتاج من الصناعات الكيماوية 74 مليون دينار عام 1990، وذلك بعد أن كانت 0.81 مليون دينار و 21 مليون دينار عامي 1970، 1980، وقد واصلت قيمة الإنتاج ارتفاعها بعد عام 1990 لتصل إلى 106 مليون دينار و 204 مليون دينار عامي 1995 و 2000، وتبعاً لذلك فقد زادت نسبة مساهمتها في جملة الإنتاج الصناعي من 3.6% و 11.3% عامي 1970 و 1980 لتصل إلى 14.5% و 21.07% عامي 1995، 2000 على التوالي (جدول رقم 8) (شكل 14 و 15).

وتقوم الصناعة الكيماوية في ليبيا على الثروات الطبيعية الموجودة في ليبيا، حيث تم إنشاء العشرات من المجمعات الصناعية المتخصصة في هذا المجال شملت المجمع الكيماوي بأبي كماش الذي يضم مصنعي الملح، والتحليل الكهربائي الذي ينتج الصودا الكاوية، وهيبوكلوريد الصوديوم، وحامض هيدروكلوريد، وكلور سائل، كما تضم الصناعات الكيماوية أيضاً مصنع إنتاج الـ (في – سي أم) وهي المادة الخام الرئيسية لتصنيع مادة (بي – في – سي) التي تستخدم في صناعة اللدائن بأنواعها المرنة والصلبة، ومصانع الصابون، ومواد التنظيف، والإطارات، والنضائد، واللدائن،

---

[1] مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي، قلاع صناعية في كل مكان من أرض الجماهيرية : أخبار الجماهيرية، مجلة شهرية، العدد السادس، مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي، القاهرة، 2005، ص 54 .

ومنتجات الإسفنج التي تشمل ستة عشر مصنعاً، ومصانع الطلاء ومستلزماته، ومصانع الغازات الصناعية والطبية التي تشمل خمسة مصانع[1].

ومن أهم المنتجات البتروكيماوية في ليبيا الإيثلين والبروبلين، وخليط رباعي الكربون، والجازولين، والميثانول، واليوريا، والأمونيا.

وقد بدأ إنتاج الأمونيا في ليبيا منذ عام 1980، حيث أنتجت منه 660 ألف طن، وبلغ إنتاجها 671.7 ألف طن، 610.5 ألف طن عامي 2000، 2001 على التوالي.

وبدأ إنتاج اليوريا عام 1980، حيث أنتجت ليبيا منه حوالي 907.5 ألف طن، وبلغت هذه القيمة 884.2 ألف طن عام 2000.

أما الميثانول فقد بلغ إنتاجه عام 2000 حوالي 685 ألف، وذلك بعد أن كان 660 ألف طن عام 1980، ويعد هذا العام هو بداية إنتاج الميثانول في ليبيا.

وبلغ الإنتاج من الإيثلين حوالي 344.5 ألف طن، ومن البروبلين 200.5 ألف طن، وبلغ الإنتاج من رباعي الكربون حوالي 137.8 ألف طن وذلك عام 2000 (الملحق الإحصائي جدول رقم (3)).

– مواد البناء :

وقد أخذت قيمتها تتطور منذ عام 1970، حيث كانت 3.4 مليون دينار في ذلك العام إلى أن وصلت 38 مليون دينار و 70 مليون دينار عامي 1980 و 1990 على التوالي، وبلغت أخيراً 78 مليون دينار عام 2000، أما عن نسبتها في الإنتاج الصناعي فقد انخفضت إلى 8% عام 2000، وذلك بعد أن كانت 15.11% عام 1970 و 20.5% عام 1980 و 12.6% عام 1990، (جدول رقم 8) (شكل رقم 14 و 15)، ويعود ذلك الانخفاض في نسبتها إلى ارتفاع قيمة الإنتاج الصناعي، وليس إلى انخفاض قيمة إنتاج مواد البناء والتي شهدت تطور وارتفاع.

وقد ارتفع إنتاج ليبيا من الأسمنت من 0.1 مليون طن عام 1970 إلى 6.2 مليون طن عام 1980، ثم 4 مليون طن و 9.6 مليون طن عامي 1990، 1999 على التوالي (ملحق إحصائي رقم9).

وتعد صناعة الأسمنت ومواد البناء من الصناعات الإستراتيجية التي شهدت تطوراً كبيراً خلال السنوات الماضية، وأصبحت كافية لسد احتياجات البلاد من الأسمنت وتفوق حاجاتها.

ويعود ذلك التطور والارتفاع في الصناعات الوسيطة عامة إلى الاهتمام الكبير الذي أولته الدولة بالتوسع والتطور في صناعة النفط بدلاً من تصديره كمادة خام، كما يعود أيضاً إلى ما أولته خطط التنمية في تخصيص استثمارات كبيرة في ذلك المجال للتوسع في مجال تصنيع النفط، ووجود المواد الخام اللازمة لإنتاج مواد البناء بوفرة في ليبيا.

---

[1] مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي، قلاع صناعية في كل مكان من أرض الجماهيرية، مرجع سابق، ص 54.

ج – الصناعات الرأسمالية :

والتي تتضمن الصناعات المعدنية والأساسية، والصناعات الهندسية والكهربائية، ومن الجدول يتضح أن الصناعات الرأسمالية في تطور مستمر منذ عام 1970، حيث ارتفعت من 0.99 مليون دينار في ذلك العام لتصل إلى 24 مليون دينار عام 1980، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى 169 مليون دينار عام 1990، وترتفع أخيراً لتصل إلى 343 مليون دينار و 489 مليون دينار عامي 1995، 2000 على التوالي.

أما عن نسبة مساهمة الصناعات الرأسمالية إلى الناتج الصناعي فقد وصلت إلى 46.98%، 50.51% عامي 1995، 2000 على التوالي، وذلك بعد أن كانت 4.4%، 13% عامي 1970، 1980 على التوالي، (جدول رقم 8) وأهمها :

– الصناعات المعدنية الأساسية :

بلغت قيمة الصناعات المعدنية الأساسية 73 مليون دينار عام 1990، وذلك بعد أن كانت 0.09 مليون دينار عام 1970، وكانت 3 مليون دينار عام 1980، وتواصل ارتفاعها بعد عام 1990 لتصل إلى 247 مليون دينار عام 2000، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في جملة الإنتاج الصناعي لتصل إلى 29.04% و 25.5% عامي 1995، 2000 م وذلك بعد أن كانت 0.4% و 1.6% عام 1970 و1980 (جدول رقم 8) (شكل 14، 15).

– الصناعات الهندسية والكهربائية :

والتي بلغت هي الأخرى عام 1990 حوالي 96 مليوناً دينار، وذلك بعد أن كانت 0.9 مليون دينار و21 مليون دينار عامي 1970، 1980 على التوالي.

وبعد ذلك واصلت ارتفاعها إلى أن بلغت 131 مليون دينار و 242 مليون دينار عامي 1995، 2000 على التوالي، كما ارتفعت نسبة مساهمتها من 4% و 11.35% عامي 1970، 1980 إلى 17.29% و 25% عامي 1999، 2000 على التوالي، (جدول رقم 8) (شكل 14، 15).

ويعود ذلك الارتفاع في ناتج الصناعات الرأسمالية إلى دخول مجمع مصراتة للحديد والصلب في الإنتاج، ويعد مجمع الحديد والصلب من أضخم المجمعات الصناعية في ليبيا.

كما شهدت الصناعات الهندسية والكهربائية قفزة نوعية متميزة، حيث تم إقامة العديد من المصانع التي دخلت مرحلة الإنتاج الفعلي مثل : الجرارات والشاحنات والحافلات والثلاجات والأفران والغسالات وأجهزة الاستقبال المرئي والمسموع بمختلف أحجامها[1].

[1] مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي، قلاع صناعية في كل مكان من أرض الجماهيرية، مرجع سابق، ص 54 .

2 – التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية :

يتسم التوزيع الجغرافي للمنشآت الصناعية في ليبيا بالتركز الشديد في شعبتي طرابلس وبنغازي، فقد بلغ عدد المنشآت الصناعية في ليبيا حوالي 29492 منشأة، منها 2846 منشآت كبيرة، والباقي عدده 26646 منشأة صغيرة وذلك عام 2001، أما على مستوى الشعبيات فقد استأثرت شعبية طرابلس بـــ (6794) منشأة، وبنسبة 23% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية في ليبيا، وبلغ عدد المنشآت الكبيرة منها 610 منشأة، والباقي كان من المنشآت الصغيرة.

ثم تأتي بعد ذلك شعبية بنغازي، والتي استأثرت بنسبة 12.9% من إجمالي عدد المنشآت في ليبيا، حيث بلغ عدد المنشآت بها حوالي 3800 منشأة، منها 371 منشأة كبيرة.

ثم تأتي بعد ذلك شعبية المرقب بنسبة 6.7% من إجمالي المنشآت الصناعية في ليبيا، حيث بلغ عدد المنشآت الصناعية بها حوالي 1966 منشأة، منها 244 منشأة كبيرة[1].

وبذلك يكون الشعبيات الثلاث مجتمعة استأثرت بـــ 12560 منشأة، وبنسبة 42.6% من إجمالي المنشآت الصناعية الليبية، والنسبة الباقية موزعة على باقي الشعبيات، ويرجع سبب تركز الصناعة في هذه الشعبيات وخاصة طرابلس وبنغازي إلى التركز السكاني بهما، مما أدى إلى اتساع السوق في هذه الشعبيات، بالإضافة إلى وجود أعداد كبيرة من الأجانب، وارتفاع القوة الشرائية بهذه المدن بالمقارنة بالمدن الأخرى، وسهولة استيراد المواد الخام، وإمكانيات توفر الخدمات العامة، وتركز الأيدي العاملة المدربة، والتسهيلات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة التي تقدم في مجال المعاملات التجارية في المدينتين[2].

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق : النتائج النهائية للتعداد الصناعي 2001، طرابلس – ليبيا، 2001، ص (ج).

[2] يسري الجوهري : شمال أفريقية، مرجع سابق، ص 212.

المبحث الثاني

الناتج المحلي الإجمالي

يمثل الناتج المحلي حصيلة النشاط الاقتصادي ويعبر عن مستوى الرفاه الاقتصادي للمواطنين، وهو الناتج النهائي لمزج عناصر الإنتاج المحلية [1]. وفي ليبيا مر تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاث عقود الماضية بمرحلتين أساسيتين.

المرحلة الأولى :

وهي مرحلة النمو العالي في الناتج المحلي الإجمالي وتمثلت في فترة السبعينيات والتي شهدت تطبيق الخطتين الأولى والثانية ففي الأولى وهي الخطة الثلاثية للتنمية (1973 – 1975) بلغ معدل النمو حوالي 32% جدول رقم (9) وفي الثانية وهما خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976 – 1980) بلغ معدل النمو 23.8 % وبلغ معد النمو خلال فترة السبعينيات 24.6 % ويعود ذلك لاستقرار أسعار النفط وارتفاعها جدول رقم (49).

المرحلة الثانية : وتعد هذه المرحلة مرحلة النمو غير المستقر : والتي تضم فترتي الثمانينات والتسعينيات حيث بلغ انخفاض معدل النمو 2.4% خلال خطة التحول (1980 – 1985)، وذلك بعد أن كان 24.6 % خلال فترة السبعينيات وواصل معدل النمو انخفاضه إلي أن انخفض إلي 4.2% خلال خطة التحول 1986 – 1990 أما عن الفترة من (91–1996) والتي شهدت البرنامج الثلاثي (1994 – 1996) فقد ارتفع معدل النمو إلي 4.2 % وبلغ معدل النمو خلال الفترة 1996–2001 نفس المعدل تقريبًا فقد بلغ 6.1 % جدول رقم (9) ويرجع التذبذب وعدم الاستقرار خلال فترتي الثمانينات والتسعينيات دون الاحتفاظ بصفات التواصل والاستدامة والتي اتسمت بها فترة السبعينيات إلي عدة عوامل أهمها :

1- الأزمة النفطية التي ظهرت مع السنوات الأولى في الثمانينات وبدأت آثارها واضحة علي الاقتصاد الليبي أثناء خطة التحول الثالثة التي انتهت عام 1985 حيث أصبحت ليبيا كما البلدان النفطية الأخرى تواجه مشاكل تمويلية حدت من قدرتها علي استكمال برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المصحوبة بتدني إيرادات الخزانة العامة من المصادر المحلية مما كان له آثار عكسية علي المشروعات الإنتاجية والخدمية العامة ومن ثم تدني العائد في غالبية المشروعات الاستثمارية [2].

---

[1] صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في 25 عام (1969 – 1994) " التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة – ليبيا، الطبعة الأولى، 1994، ص 234.

[2] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية، طرابلس – ليبيا، 1999، ص 57.

جدول (9)

تطور الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة 1970–2001 بملايين الدنانير الجارية *

السنوات	الناتج المحلى	مقدار التغير	معدل النمو%
1970	1288		
1971	1587	123	23
1972	1753	136	10
1973	2183	169	25
1974	3796	295	74
1975	3674	285	3-
1976	4768	370	30
1977	5613	436	18
1978	5496	427	2-
1979	7603	590	38
1980	10553.8	798	35
1981	8869	689	14-
1982	8781	682	1-
1983	8481	658	4-
1984	7681	596	9-
1985	8050	625	5
1986	6577	511	18-
1987	6594	512	0.25
1988	6547	508	0
1989	7224	561	10
1990	9284.5	607	28.5
1991	10613	1328	14.3
1992	10789	176.5	1.6
1993	11354	564.5	5.2
1994	11701	347	3
1995	12474	773.5	6.6
1996	11783	691.5-	5.5-
1997	12976	1193	10.12
1998	12611	364.9-	2.8-
1999	14075	1464.6	11.6
2000	17620	3545	25
2001	17605	15.7 -	0.08-

*** المصدر :**

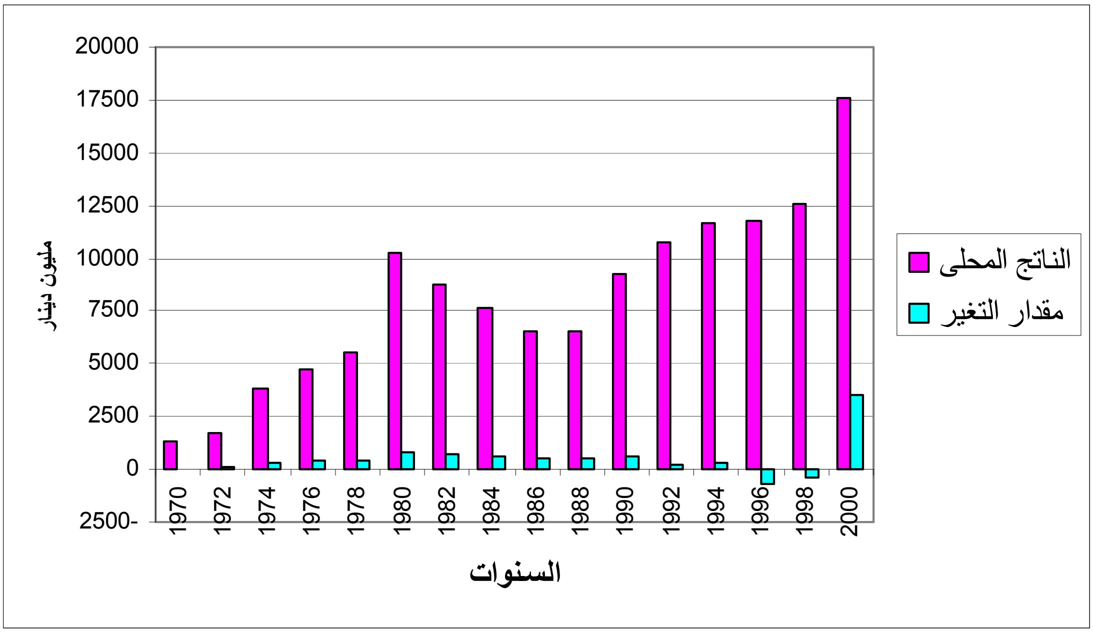
- صبحى قنوص ، ليبيا الثورة فى ثلاثين عاماً، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969–1996) ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة – ليبيا ، الطبعة الثانية ، 1999 ، ص 257 (البيانات خلال الفترة من 1970– 1996).
- مصرف ليبيا المركزى ، التقرير السنوى ،الخامس والاربعون، طرابلس– ليبيا ، 2001 ، ص30 (البيانات خلال الفترة 1997–2001).

2- وفي منتصف الثمانينات تعرضت البلاد لحظر اقتصادي فرض عليها من قبل الولايات المتحدة والدول الموالية لها ثم صدر قرار من مجلس الأمن بفرض عقوبات اقتصادية علي ليبيا مما حرم ليبيا من الحصول علي التكنولوجيا الحديثة في مجال التنقيب علي النفط والصناعة التحويلية[1].

3- وفي عام 1998 أدت المشاكل المالية والمصرفية والنقدية والتي ظهرت في اليابان والشرق الأقصى وحنوب شرقي آسيا إلي ركود اقتصادي جديد في تلك المناطق آثر علي انخفاض الطلب علي النفط والذي آثر بدوره علي انخفاض حاد في الأسعار حيث انخفضت أسعار النفط في ذلك العام إلي حوالي 15 دولارًا للبرميل الواحد أي بنسبة تبلغ قرابة النصف وأثر هذا الأنخفاض كثيرًا في خطط الأستثمار كما أثر في نسب الانفاق علي الخدمات العامة وبخاصة الخدمات التعليمية والصحية[2].

شكل رقم (16)

تطور الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة 1970 – 2000 *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على جدول رقم (9).

---

(1) مجموعة من الخبراء والباحثين، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي " الأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية "، مركز دراسات العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، 1992، ص.

(2) محمد عزيز، فتحي أبو سدرة " ترجمة "، جوديث غورني " تأليفاً "، ليبيا " الاقتصاد السياسي للنفط "، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي – ليبيا، الطبعة الأولى، 2003، ص ص 5 – 12.

وسوف نتناول الفترة من 1990 إلي 2001 بشيء من التفصيل في هذه الفترة نجد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر منذ 1990 إلي 2001 باستثناء عامي 1996 و 1998 فقد ارتفعت قيمة الناتج المحلي من 9284.5 مليون دينار عام 1990 لتصل إلي 17604.5 مليون دينار عام 2001 وبمعدل نمو بلغ 6.7 % وكانت أعلى قيمة حققها الناتج المحلي الإجمالي عام 2000 إذ بلغت 1762 مليون دينار وبمعدل نمو ارتفع إلي 25 % وكانت أقل قيمة عام1990 فقد كانت 9284.5 مليون دينار.

ومن دراسة الجدول رقم (9، والشكل رقم 16) نجد أنه في بداية التسعينيات حقق معدل النمو الاقتصادي معدلاً مرتفعًا عام 1990، 1991 بلغ نحو 12% و14.3 % خلال نفس العامين علي الترتيب ليصل إلي 9284.5 مليون دينار و 1613 مليون دينار علي التوالي ويعود ذلك الارتفاع في معدلات النمو إلي الارتفاع الذي شهده نمو ناتج قطاع النفط والذي بلغ 39 % و36.6 % عامي 1990 ،1991 علي التوالي ليصل إلي 2235.8 مليون دينار و3054 مليون دينار خلال نفس العامين علي التوالي جدول رقم (10) والذي يعود إلي ارتفاع أسعار النفط الخام كنتيجة مباشرة لازمة الخليج (حرب الخليج عام 1991)[1].

ولا يقتصر تأثير التطورات الإيجابية والسلبية التي تحدث في قطاع النفط علي آثارها المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي بل تمتد آثارها وانعكاسها إلي القطاعات غير النفطية وذلك علي اعتبار أن قطاع النفط يعتبر ممولاً رئيسيًا للنشاط الاقتصادي وللتجارة الخارجية [2]، حيث نمي قطاع التشييد والبناء بمعدل 0.66 %، 9.5 % وارتفع نمو قطاع الزراعة والغابات ليصل إلي (7.8 %)، (10.6) وقطاع الصناعة التمويلية بلغ (9.9 % و 9.4%) عام 1990 ،1991، وذلك في نفس العاملين علي التوالي[3]، وقد ساهم في ارتفاع معدلات النمو خلال العامان المذكوران عدة عوامل أخرى منها :

1- تم استكمال وتنفيذ المرحلة الأولى من مشروع النهر الصناعي العظيم مما أتاح فرصًا واسعة للأستثمار الزراعي.
2- تشجيع مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والعمل على إعادة هيكلة الاقتصاد من قبل الحكومة.
3- الجهود التي بذلتها الجماهيرية الليبية في مجال إزالة الحدود التي تفصلها مع الدول العربية.

---

(1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السابع والثلاثون، طرابلس – ليبيا، 1992 – 1993، ص 76.

(2) عيسى حمد محمد الفارسي، القطاع النفطي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي " 1970 – 1995 "، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، العدد الأول، دورية نصف سنوية، بنغازي – ليبيا، 2001، ص ص 1- 7.

(3) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السابع والثلاثون، طرابلس – ليبيا ، 1993، ص 77.

4- تقديم كافة التسهيلات اللازمة لاستيراد الآلات والمعدات وكافة المستلزمات اللازمة للمشاريع الاستثمارية[1].

وفي عام 1992 انخفض معدل النمو ليصل إلي 1.6 % لينخفض الناتج المحلي لذلك العام إلي10789 مليون دينار ويرجع السبب الرئيسي في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي عام 1992 إلي انخفاض ناتج قطاع النفط من 3054 مليون دينار عام 1991 إلي 2582 مليون دينار عام 1992 أي بمعدل نمو قدره نحو – 15.5 % مقارنة بمعدل نمو موجب عام 1991 بلغ نحو 36.6 % وعام 1990 بلغ نحو 39 % جدول رقم (10) ورغم انخفاض معدل نمو قطاع النفط والاقتصاد ككل إلا أن معدل نمو القطاعات غير النفطية واصل ارتفاعه عام 1992 حيث بلغ 8.6 % ويعود ذلك لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في كل من قطاع الصناعات التمويلية بنحو 12.6 % والتجارة بنحو 13.5 % والنقل بنحو 13.9 % والتشييد والبناء بنحو 8 % [2] كما يعود الانخفاض في معدل الناتج المحلي عامة إلي تصاعد المشكلة المتعلقة بحادث سقوط طائرة أمريكية عام 1988 وأخرى فرنسية عام 1989 حيث فرض مجلس الأمن حظرًا اقتصاديًا علي ليبيا عام 1992[3].

– وبعد الانخفاض الذي شهده عام 1992 في الناتج المحلي الإجمالي يعاود معدل النمو أرتفاعه مرة أخرى خلال الأعوام 1993، 1994، 1995 والذي ارتفع إلي 5.2 % و 3% و 6.6 % ليصل قيمة الناتج المحلي إلي 11354 مليون دينار و 11701 مليون دينار 12474 مليون دينار علي الترتيب ويرجع ذلك الأرتفاع في النمو إلي معدل النمو المرتفع الذي حققه ناتج القطاعات غير النفطية مجتمعة والذي بلغ 9.3 % و 3.8 % خلال عامي 1993، 1994 علي التوالي كما ارتفع معدل نمو ناتج قطاع النفط إلي 1.5 % عام 1995 [4]، كما أتخذت الدولة عدة إجراءات كان من شأنها العمل علي ارتفاع معدل نمو الناتج امحلي الإجمالي وأهمها :

1- أنشاء الشركة الدولية للتجارة والاستثمار بهدف استثمار أموالها في الداخل والخارج والقيام بكافة الأعمال التجارية والمالية والاستثمارية والصناعية والخدمية.
2- السماح بمباشرة نشاط تجارة الجملة ومزاولة الأنشطة الاقتصادية من قبل الأفراد.
3- تم البدء عام 1993 في استغلال واستثمار مياة المرحلة الثانية من مشروع النهر الصناعي العظيم[5].

---

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية المؤسسة العربية، الكويت، 1991 ص 415.

(2) مصرف ليبيا المركزي : التقرر السنوي السابع والثلاثون، طرابلس، ليبيا، 92- 1993، ص 77.

(3) رفعت سيد أحمد : الطريق إلي طرابلس (العلاقات الليبية – الأمريكية)، الطبعة الأولى، مركز القادة للكتاب والنشر، القاهرة، 1992 ، ص 124.

(4) مصرف ليبيا المركزي التقرير السنوي، 1995، طرابلس ، ليبيا 1995، ص37.

(5) جهاز تنفيذ مشروع النهر الصناعي العظيم، النهر الصناعي العظيم، 1994.

كما تم السماح بتأسيس مصارف تجارية كما سمح للمصارف غير الوطنية أن تفتح لها فروعاً داخل البلاد[1].

- وفي عام 1996 انخفض معدل النمو إلي – 5.5 % ليصل الناتج المحلي الإجمالي إلي 11783 مليون دينار بانخفاض قدره 691.5 مليون دينار عن العام السابق.
- ويرجع ذلك الانخفاض إلي انخفاض ناتج القطاعات غير النفطية بمقدار 1087 مليون دينار لتصل إلي 8960.5 دينار بعد أن كانت 10047.5 مليون دينار العام السابق وانخفض معدل نموها نتيجة لذلك إلي –10.8 % أما قطاع النفط فلم يرتفع إلا بمقدار 395.5 مليون دينار.
- ويعاود معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعه مرة أخرى في عام 1997 ليصل إلي 10.1 % حيث بلغ الناتج المحلي 12976 مليون دينار بارتفاع قدره 1193 مليون دينار عن العام السابق، ويعود ذلك الارتفاع إلي ارتفاع ناتج كل من قطاع النفط والغاز والأنشطة الاقتصادية غير النفطية حيث بلغ معدل النمو في الأولى 5.5% والثانية 11.5 % جدول رقم (10).

كما يعود ذلك الارتفاع ايضًا إلي الجهود التي بذلتها الدولة في توجيه السياسة الاقتصادية لمعالجة المشاكل والسلبيات المترتبة علي الظروف الدولية غير الملائمة وتقلبات اسعار النفط واستطاعت الدولة التكيف اقتصاديًا في ظل الحظر الاقتصادي وأسفرت تلك الجهود عن تحقيق قدر من النجاح والتخفيف من الزيادة في معدلات التضخم وزيادة القدرة الانتاجية.

– كما صدر قانون جديد لتشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية كما عملت ليبيا في ذلك العام علي تنمية علاقتها الخارجية، حيث تم عقد العديد من الاتفاقيات الاقتصادية مع كل من مصر وتونس والمغرب [2] في عام 1998 انخفض الناتج المحلي بمقدار 364.9 مليون دينار لينخفض إلي 12611 مليون دينار بعد أن كان 12976 مليون دينار وانخفض تبعًا لذلك معدل النمو إلي –2.8 % ويرجع ذلك إلي انخفاض معدل نمو ناتج قطاع النفط إلي 6.4 % لينخفض إلي 2786 مليون دينار ويعزى ذلك اساسًا إلي الهبوط الحاد في اسعار النفط العالمية حيث انخفض سعر النفط الليبي الخام بحوالي 33% عن مستواه في 1997 وكرد فعل لأنخفاض سعر النفط بدأت الحكومة في ضبط المصروفات تمشيًا مع انخفاض مستوى الإيرادات النفطية كما تم تقليل نفقات التنمية والتي انخفضت بنسبة 525 مليون دينار عام 1997 وكان لذلك مردوده السلبي علي باقي القطاعات الغير نفطية [3]، فانخفض ناتج القطاعات الغير نفطية والتي انخفض معدل نموها إلي 1.7 % جدول رقم (10)

---

[1] فؤاد شاكر، الاقتصاد الليبي (الماضي – الحاضر – آفاق المستقبل) اتحاد المصارف العربية، عدد 253، دورية سنوية، بيروت ؟، 2002، ص 20.

[2] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية، الكويت، 1991، ص 450.

[3] صندوق النقد الدولي : الجماهرية العربية الشعبية الاشتراكية، تقرير خبراء الصندوق " 1998–1999 "، ص 16.

وخاصة قطاعي الصناعة والخدمات وكان آثر هذا الانكماش والهبوط أكبر من الأثــر النــاتج عــن الانتعاش المتواضع في قطاع الزراعة والنمو المتواصل في قطاع الإنشاءات .[1]

ومنذ عام 1999 –2001 سجل الناتج المحلي ارتفاعًا ملحوظًا ليصل إلي 14075 مليــون دينار عام 1999 مقابل 12611 مليون دينار العام السابق وبمعدل نمو ارتفــاع إلــي 11.6 % [2] ويأتي هذا النمو بعد الانخفاض الذي شهده خلال عام 1998 إلي التحسن الذي طرأ علي أسعار النفط خلال عام 1999 والذي كان له أثر علي ارتفاع ناتج قطاع النفط وبالتالي علي ارتفاع معــدل نمــو الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل سعر البرميل إلي 17.5 دولاراً للبرميل[3].

فقد ارتفع ناتج قطاع النفط من 2786 مليون دينار عام 1998 ليصل إلي 3995.9 مليــون دينار عام 1999 وبمعدل نمو بلغ 43.4 % ومن جهة أخرى فقد كان لمعدلات النمو التي شــهدتها باقي الانشطة الاقتصادية أثرة علي نمو الناتج المحلي الاجمالي حيث نمى قطاع التعــدين والمحــاجر والتشييد والبناء بنحو 12.66 % و 12.7 % علي التوالي[4].

وفي عام 2000 بلغ معدل النمو 25% ليصل الناتج المحلي الاجمالي إلي 17620 مليــون دينار بعد أن كان 14075 مليون دينار العام السابق وذلك بارتفاع قدره 3545 مليون دينار ويعــود ذلك إلي ارتفاع النفط بمقدار (2665.1) مليون دينار ليصل إلي 6661 مليون دينــار وبمعدل نمــو بلغ 66.7% جدول رقم (10).

بالإضافة إلي ارتفاع الأنشطة الاقتصادية غير النفطية لتصل إلي 10959.4 مليــون دينــار وبمعدل نمو بلغ 8.7% والذي يعود في الاساس إلي ارتفاع معدلات نمو كلاً من التعدين والمحــاجر والصناعة التحويلية والتشييد والبناء بمقدار 40.4 %، 12.7 %، 35.3 % (على الترتيــب) أمــا التجارة فلم تتعدى في ذلك العام 0.41% أما عن عام 2001 فقد ظلت قيمة الناتج المحلــي مرتفعــة حيث بلغت 17605 مليون دينار ولم تنخفض إلا بمقدار –15.7 مليون دينار سببه انخفــاض نــاتج قطاع النفط من 6661 مليون دينار عام 2000 إلي نحو 6009 مليون دينار عام 2001 في حــين سجلت الانشطة الاقتصادية غير النفطية معدل نمو قدره 5.8 % ليبلغ 11595.5 مليون دينار خلال عام 2001 مقابل 10959.2 مليون دينار عام 2000 [5].

---

(1) صندوق النقد الدولى، المرجع السابق ص 16

(2) WWW. CBL. Com ، مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي السابع والثلاثون ،2001.

(3) الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، القاهرة ،2002، ص 281.

(4) WWW. CBL. Com ، مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي السابع والثلاثون، 2001.

(5) مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الخامس والاربعون، طرابلس، ليبيا، 2001، ص 27.

ويعود ذلك الارتفاع في السنوات الأخيرة إلي عدة عوامل منها :

1- ففي عام 1999 واصل الاقتصاد الليبي جهوده في التقليل من الآثار السلبية التي ألحقتها إجراءات الحصار التي فرضت علي ليبيا علي مدى السنوات السبع السابقة علي بعض أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذ حقق الاقتصاد الليبي نمواً موجباً

2- التحسن الملحوظ في سعر صرف الدينار في السوق الموازية. حيث بلغ سعر الدينار الليبي 2.165 دولار كما بلغ 4146.3 ليرة إيطالية عام 1999م [(1)].

3- وعلى الصعيد السياسي تم التوصل إلي حل لما عرف بقضية لوكيربي إذ تم في ذلك العام مثول الليبيين المشتبه فيهما أمام المحكمة الاسكتلندية الخاصة لمحاكمتهما عن حادثة سقوط الطائرة الأمريكية فوق قرية لوكربي، وأعقب ذلك مباشرة صدور قرار من مجلس الأمن بتعليق العقوبات التي كانت مفروضة علي ليبيا، وترتب علي ذلك إلغاء الإجراءات الخاصة بتجميد الأرصدة الليبية في الخارج، وحظر تصدير بعض المعدات النفطية إلي ليبيا واستئناف الرحلات الجوية من ليبيا وأليها.

4- كما تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا وبريطانيا والتي ظلت مقطوعة منذ عام 1984 مما زاد من حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين البلدين[(2)].

5- وقد تم من جانب ليبيا دعم التعاون الاقتصادي وتنشيط التبادل التجاري بين ليبيا والدول الأفريقية وتم الاتفاق علي إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة مع العديد من الدول الأفريقية والعربية وتم إنشاء الغرفة الاقتصادية المشتركة بين جهاز التصدير والاستيراد بليبيا والمركز المغربي لإنعاش الصادرات[(3)].

6- شهد عام 2000 استمرار الانفراج الذي بدأً عام 1999 بتعليق العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن علي ليبيا وما ترتب علي ذلك من إلغاء لتجميد الأرصدة الليبية في الخارج.

7- تحسن علاقات ليبيا الدولية بشكل عام وعلاقاتها مع دول الاتحاد الأوربي بشكل خاص فقد استكملت معظم شركات الطيران في تلك الدول إعادة وتسيير رحلاتها الجوية من وإلي ليبيا، كما شاركت ليبيا في العديد من الملتقيات مع تلك الدول ومن أبرزها مؤتمر القمة الأوربية الأفريقية الذي انعقد بالقاهرة خلال 2000.

---

(1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الخامس والأربعون، مرجع سابق، 2001، ص 76.

(2) رجب ضو لمريض، جامعة الدول العربية وقضية لوكربي، رسالة ماجيستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، قسم العلوم السياسية، ليبيا، ص ص 134 – 136.

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية، تقرير سنوي، الكويت، 1999، ص ص 255 – 256.

8- استمرت المطالبات علي المستويات العربية والإقليمية والدولية بالرفع النهائي للعقوبات الاقتصادية المفروضة علي ليبيا.
9- تم التوقيع مع تونس علي البرنامج التنفيذي لتطوير المبادلات التجارية خلال العام لتصل إلي 70 مليون دينار وتم الاتفاق علي تنظيم معارض مشتركة وتعزيز التعاون في مجالات الجمارك والصناعة والمالية والاستثمار والزراعة والثروة والحيوانية والبحرية والطاقة والمعادن والنفط والكهرباء والسياحة[1].

وانعكست هذه التطورات علي الاقتصاد الوطني إذ حقق الناتج المحلي الإجمالي نمو حقيقي موجب، كما سجل كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات فائضًا.

ثانيًا : مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي :

ارتبط تطور الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الليبي وبالتطور الذي يحدث في القطاع النفطي بشكل ظاهر فمن الشكل رقم (17) والذي يوضح العلاقة التطورية بين ناتج قطاع النفط والناتج المحلي الإجمالي نجد أن هناك علاقة طردية وثيقة بينهما وكان النفط هو العامل المؤثر فكان الناتج المحلي الإجمالي يرتفع مع ارتفاعه وينخفض تبعًا لانخفاضه.

جدول (10)

ناتج قطاع النفط والقطاعات الأخرى خلال الفترة 1970- 2001 بملايين الدنانير *

السنة	الناتج المحلى	ناتج قطاع النفط	معدل النمو %	القطاعات الاخرة
1970	1288.2	812.6		475.7
1980	10553.8	6525.7		4028.1
1990	9284.5	2235.8	39	7048.7
1991	10612.5	3054	36.6	7558.5
1992	10789	2582	-15.4	8207
1993	11353.5	2385.5	-7.6	8968
1994	11700.5	2390.5	21	9309.5
1995	12474	2426.5	1.5	10047.5
1996	11782.5	2822	16.3	8960.5
1997	12975.5	2977.5	5.5	9998
1998	12610.6	2786	-6.4	9824.6
1999	14075.2	3995.9	43.4	10079.3
2000	17620.2	6661	66.7	10959.2
2001	17604.5	6009	-9.7	11595.5

* **المصدر:** مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، سنوات مختلفة.

---

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية، التقرير السنوي، الكويت، 2000، ص ص 257 – 258.

1- قطاع النفط :

فمن الجدول رقم (11) والذي يوضح توزيع الناتج المحلي الإجمالي علي مختلف القطاعات الاقتصادية نجد هيمنة قطاع النفط علي مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

فقد ارتفعت نسبة قطاع النفط إلى إجمالي الناتج المحلي خلال فترة السبعينيات حيث بلغت 63.1 % سنة 1970 واتسمت بالاستقرار فقد بلغت هذه النسبة في نهاية فترة السبعينيات وبداية الثمانينات حوالي 61.8 % ويعود ذلك إلي ارتفاع أسعار النفط واستقرارها خاصة خلال الطفرتين واللتين حدثتا خلال عام 1973، 1979 وكانت الأولى ناتجة عن حرب أكتوبر 73 والثانية ناتجة عن زيادة الطلب العالمي علي النفط.

ومنذ منتصف الثمانينات حتى منتصف التسعينيات اتسمت هذه النسبة بالانخفاض عن الفترة السابقة فقد انخفضت إلي 24.1 % عام 1990 وواصلت انخفاضها حتى وصلت إلي أدنى مستوى لها منذ بداية السبعينات لتصل إلي 19.5% عام 1995، كما أن هذا الانخفاض لا يعود لارتفاع مساهمة باقي الأنشطة الاقتصادية ولكن يعود في الأساس إلي انخفاض أسعار النفط منذ منتصف الثمانينيات والذي انخفض إلي 19.5 دولاراً للبرميل عام 1995 والحظر الاقتصادي علي ليبيا منذ بداية التسعينيات [1].

وعلي الرغم من هذا الانخفاض مازال قطاع النفط يساهم بالنصيب الأوفر من الناتج المحلي الإجمالي والانخفاض الملاحظ في نسبة مساهمته لم يكن يسبب نمو نشاطات إنتاجية أخرى بقدر ما كان ناتجًا عن انخفاض الأسعار وكميات الإنتاج وفي نهاية الفترة تعود هذه النسبة للارتفاع لتصل إلي 37.8% و34% خلال عامي 2000، 2001 علي التوالي ويرجع ذلك إلى الارتفاع الذي طرأ علي سعر صرف الدينار الليبي بالنسبة للدولار والعملات الأجنبية الأخرى بالإضافة إلي ارتفاع واستقرار أسعار النفط نسبيًا فقد بلغ السعر الحقيقي للبرميل 29.1 دولاراً عام 2000[2].

ويؤكد ما سبق نتائج بعض الدراسات بأن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط بمعدل 10% سوف تؤدي إلي زيادة أو انخفاض الدخل القومي بمعدل 3% [3].

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق : تقرير التنمية البشرية 1999، مرجع سابق، ص 79 .

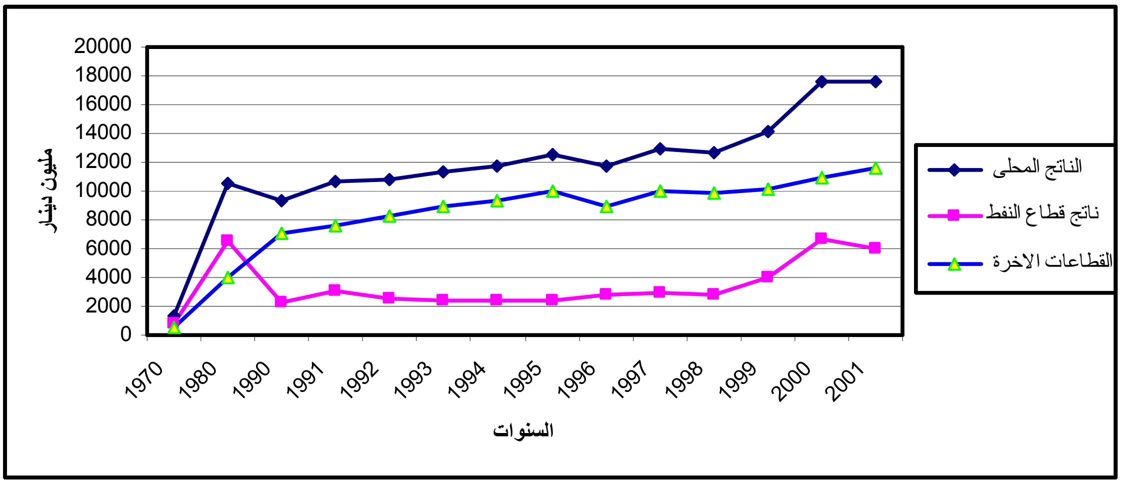
(2) الأمانة العامة بجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مطابع جامعة الدول العربية، القاهرة، 2002، ص 281.

(3) عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي " دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي "، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الأولى، الثورة للطابعة والنشر، بنغازي – ليبيا، 1992، ص 17.

ويوضح الوضع السابق مدى تأثير العائدات النفطية علي طبيعة الناتج المحلي الإجمالي وهيكله، ويبرز مدى أهمية الإسراع في تنفيذ سياسة تنويع مصادر الدخل للتقليل تدريجيًا من مخاطر الاعتماد علي مادة وحيدة ناضبة هي النفط في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية.

شكل 17

تطور ناتج قطاع النفط والقطاعات الأخرى مقارنة بإجمالي الناتج المحلي *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على جدول رقم (10).

2- القطاعات الأخرى :

أما عن القطاعات غير النفطية فقد ارتفعت نسبة مساهمتها من 36.9 % عام 1970 إلي 38.2 % عام 1980 لتصل إلي 75.9% وبقيمة مضافة بلغت 7048.7 مليون دينار عام 1990، ثم نصل بعد ذلك إلي أقصى ارتفاع لها عام 1995 فقد بلغت حوالي 80.5 % مما سبق يتضح أن المساهمات النسبية للقطاعات غير النفطية مجتمعة قد زادت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي ويعود ذلك نتيجة لما حققته خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي الثلاث (1973 -1975)، (1976 - 1980) (1981-1985).

وقد ركزت الخطط السابقة وكان من أهم أهدافها تنويع هيكل الاقتصاد الليبي وتغيره لصالح الأنشطة الاقتصادية غير النفطية [1] بالإضافة إلي انخفاض نسبة مساهمة قطاع النفط منذ عام 1985-1995 نتيجة لانخفاض أسعاره وتقلب أسعاره. واتسمت الفترة من 1996 حتى 2001 بالاتجاه نحو الانخفاض في هذه النسبة فمن 80.5 عام 1995 إلي 71.5 % عام 1999، ثم 65.9 % عام 2001 حيث بلغت القيمة المضافة للقطاعات غير النفطية 10079.3 مليون دينار و

[1] اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981 – 1985)، طرابلس – ليبيا، الجزء الأول، ص 117 .

11595.5 مليون دينار عام 1999، 2001 علي التوالي. ويعود ذلك التذبذب والركود ومنذ منتصف التسعينيات إلي عوامل عارضة ومحددات قد تضافرت ومن بين أهم تلك العوامل.

1- عدم نمو العوائد النفطية بمعدلات كافية في الوقت الذي لا تتوافر فيه موارد بديلة للصرف الأجنبي، مما أدى إلي قلة المتوفر من مستلزمات تشغيل الأنشطة الإنتاجية والتي تحتوي بطبيعتها علي مكون استيرادي عال من آلات ومعدات نقل.

2- التبعات السلبية التي أفرزتها العقوبات الاقتصادية التي بدأت في النصف الثاني من الثمانينيات والحظر الجوي في بداية التسعينيات حيث عمل كلا العاملين على إحداث ضرر بالغ في أداء النشاط الاقتصادي في القطاعات المختلفة[1].

ونستنتج مما سبق أن التباطؤ في نمو العوائد النفطية يسهم في تباطؤ نمو عوائد الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويزيد من نسبة مساهمة هذه الأنشطة في الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعود إلى انخفاض مساهمة ناتج قطاع النفط.

ومن الجدول رقم (11) والشكل رقم (18، 19) يتضح التالي :

– يأتي قطاع الخدمات في المرتبة الأولى في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت نسبة مساهمة ذلك القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من 21.5% عام 1970 ليصل إلى 38.7% عام 1990 محققاً بذلك قيمة مضافة قدرها 3593.5 مليون دينار، ثم يواصل بعد ذلك ارتفاعه محتلاً المرتبة الأولى في تكوين الناتج المحلي ليصل إلى أقصى نسبة مساهمة له حوالي 40.2% عام 1997 محققاً بذلك قيمة مضافة قدرها 5214 مليون دينار، ويعود ذلك إلى أن قطاع الخدمات حظي بنصيب الأسد من حيث الاستثمارات الموجهة نحو الأنشطة الاقتصادية وذلك من خلال خطط التحول التنموية، ويرجع ذلك التميز والترجيح لقطاع الخدمات إلى حالة الحرمان البشري، وتخلف البنية التحتية الاجتماعية بعد الثورة، والطلب الاجتماعي المتصاعد آنذاك، فقد بلغت القيمة النسبية لقطاع الخدمات في خطة التحول الاقتصادي (1976–1980) حوالي 52.9%، وخطة التحول الاقتصادي (1981–1985) حوالي 48.6%، وفي فترة البرامج الاستثمارية السنوية (1992–1996) حوالي 54.2%[2].

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية، طرابلس – ليبيا، 1999، ص 81 .

[2] راجع كلاً من :

الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي " 1976 – 1980 "، المطبعة العصرية، طرابلس – ليبيا.

الهيئة الوطنية في المعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية، 1999، مرجع سابق، ص 76.

جدول (11)

التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة من 1970- 2001 بملايين الدنانير والنسب المئوية

السنة	قطاع الزراعة		قطاع النفط والغاز		قطاع التعدين		قطاع الصناعات		قطاع البناء		قطاع الخدمات	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
1970	33.1	2.6	812.5	63	1.7	0.6	28.7	2.2	87.8	6.6	324	25
1980	236.9	2.2	6525.7	61.8	48.7	0.24	210.4	2	1102.3	10.5	2429.8	23.26
1990	612.8	6.6	2235.8	24.1	66.5	0.7	645	6.9	1205.5	13	4519.2	48.7
1991	678.2	6.4	3054	28.8	72.5	0.7	706	6.6	1319.5	12.4	4782.1	45.1
1992	755.5	7	2582	23.9	78.5	0.7	795.5	7.4	1425.5	13.2	5152	47.8
1993	851	7.5	2385.5	21	84.5	0.7	896	7.9	1451.5	12.8	5685	50.1
1994	910.5	7.8	2392.5	20.4	85	0.7	806.5	6.9	1410	12.1	6098	52.1
1995	974.5	7.8	2426.5	19.5	81.1	0.7	862.5	6.9	1480.5	11.9	6649	53.2
1996	782.5	6.6	2822	23.9	214.5	1.9	1107	9.39	797	6.71	6059.5	51.5
1997	899.5	6.93	2977.5	22.94	243.5	1.87	1260.5	9.71	870	6.73	6724	51.82
1998	1394.3	11	278.6	22.1	198.2	1.6	779.3	6.2	713	5.6	6739.8	53.5
1999	1449.9	10.3	3995.9	28.4	223.3	1.6	863.1	6.1	803.6	5.7	6739.4	47.9
2000	1439.7	8.2	6661	37.6	313.5	1.5	972.9	5.5	1087.1	6.2	7146	41.0
2001	1512.5	8.6	6009	34.1	340	1.9	1040	5.9	1185	6.7	7518	42.8

المصدر: - مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي، التاسع والثلاثون، طـرابلس- ليبيا، 1995 ، ص 37.

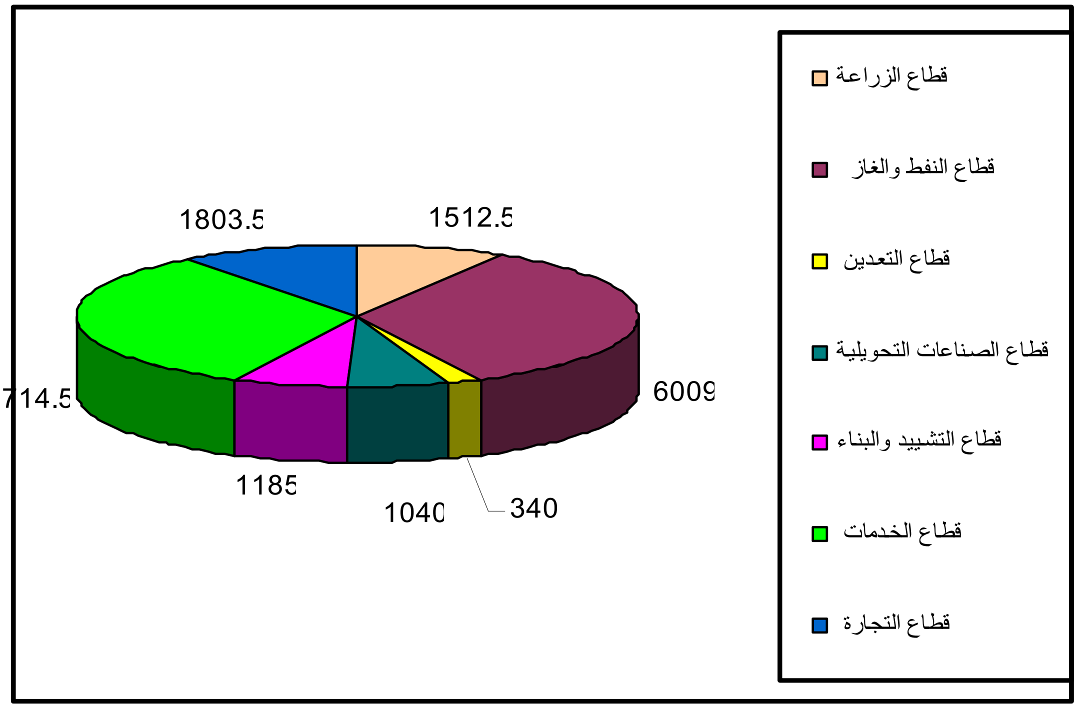
- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الجماهيرية (كتيب الجيب الاحصائى، طرابلس- ليبيا، 1999، ص50).
- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي الخامس والأربعون، طـرابلس- ليبيا، 2001، ص30.

- وبعد عام 1997 تميل هذه النسبة إلى الانخفاض مع الاحتفاظ بالمرتبة الأولى بين القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفضت من 40.2% عام 1997 لتصل إلى 35.9% و 32.5% عامي 1999 و2001 على التوالي، ويفسر ذلك التراجع إلى تزايد مساهمة القطاع النفطي.

1- يأتي قطاع التجارة في الترتيب الثالث بعد كل من قطاع الخدمات وقطاع النفط، فقد حقق قطاع التجارة العديد من الإنجازات التي أدت إلى ارتفاع القيمة المضافة، والتي ارتفعت من 47 مليون دينار عام 1970 لتصل إلى 516.9 مليون دينار عام 1980، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى 925.7 مليون دينار عام 1990 لترتفع في نهاية الفترة عام 2001 إلى 1803.5 مليون دينار، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 3.7% عام 1970 إلى 4.9% عام 1980، ثم 10% عام 1990، وأخيراً 10.3% عام 2001. ويعود ذلك الارتفاع في القيمة المضافة لقطاع التجارة خلال فترة التسعينات إلى ارتفاع قيمة حجم مخصصات الميزانية التيسيرية لهذا القطاع، فقد ارتفعت هذه القيمة من 3.5 مليون دينار عام

شكل (18)

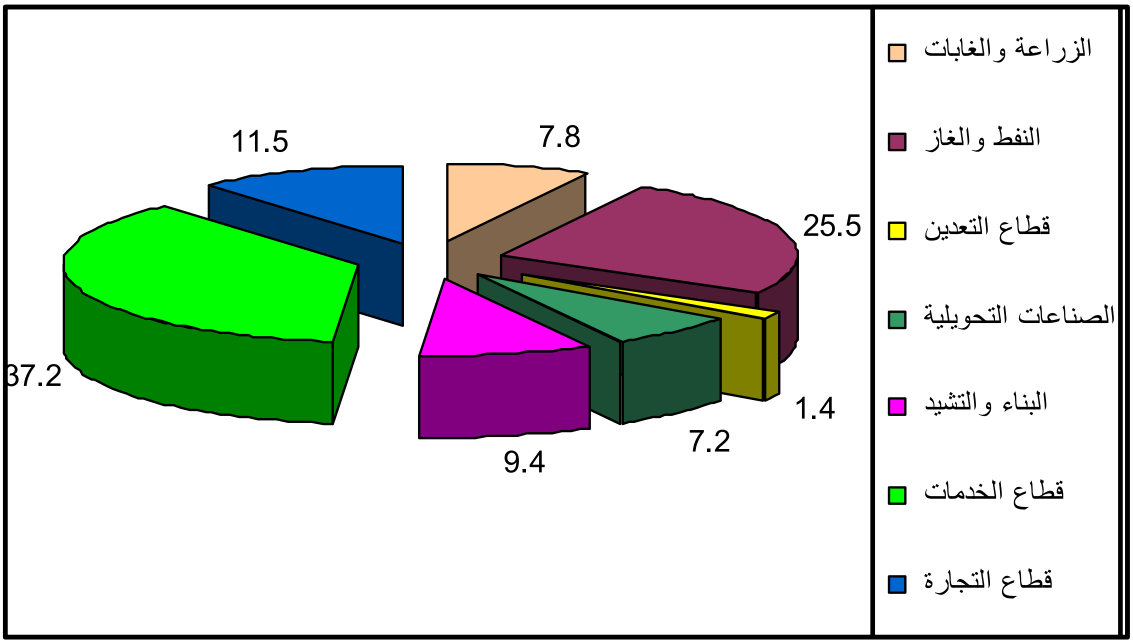
التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي عام 2001 بالمليون دينار *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (11).

شكل 19

التوزيع القطاعي الناتج المحلى الإجمالي نسب مئوية *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على جدول رقم (11).

1990 لتصل إلى 19.1 مليون دينار عام 1997 [(1)]، ويلعب قطاع التجارة دوراً هاماً في تنمية مصادر الدخل الوطني، وتوفير احتياجات الأفراد في مختلف المناطق من السلع والخدمات، ولقد تولى القطاع الخاص خلال فترة السبعينات نشاطات قطاع التجارة تقريباً وذلك تمشياً مع سياسة الاقتصاد الحر التي انتهجتها الدولة آنذاك، ومع مطلع الثمانينات بدأ تطبيق الاشتراكية، وتغيرت الظروف الاقتصادية والنظام الاقتصادي السائد، حيث أسند إلى القطاع العام الدور الريادي في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، وتراجع دور القطاع الخاص، فقد سيطر القطاع العام على كل النشاط الاقتصادي تقريباً، وأسند إليه توفير السلع والخدمات [(2)]، أما فترة التسعينات فنتيجة للحظر الاقتصادي، وعدم مقدرة الدولة على تغطية السلع الرئيسية للمستهلك سمحت الدولة للقطاع الخاص ممارسة النشاط التجاري خلال الفترة .

---

(1) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، إدارة البحوث والإحصاء، مجلد 38، عدد 1 – 2، نشرة فصلية، طرابلس – ليبيا، 2002، ص 30 .

(2) عيسى حمد الفارسي، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها " الشراكة مع القطاع الخاص "، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، نصف سنوية، المجلد 15، العدد الأول، بنغازي – ليبيا، 2004، ص 35.

2- يأتي قطاع التشييد والبناء في المركز الرابع من حيث نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فقد ارتفعت نسبته من 6.8% عام 1970 لتصل إلى 10.5% عام 1980 و13% عام 1990 ومحققاً بذلك قيمة مضافة بلغت 1205.5 مليون دينار، ثم تتجه هذه النسبة نحو الانخفاض التدريجي حتى تصل إلى 11.9% عام 1995، ثم تنخفض بصورة حادة عام 1996 لتصل إلى 6.71%، وتظل عند ذلك المستوى تقريباً حتى نهاية الفترة 2001، والتي بلغت 6.7% من إجمالي الناتج المحلي – ويعود الانخفاض في نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لانخفاض القيمة المضافة لذلك القطاع من 1205.5 مليون دينار عام 1990 لتصل إلى 797 مليون دينار عام 1996 لتصل أخيراً إلى 1185 مليون دينار عام 2001.

3- أما عن الصناعة التحويلية فقد ارتفعت نسبة مساهمتها من 1.7%، وبقيمة مضافة بلغت 28.7 مليون دينار عام 1970 لتصل إلى 6.9% عام 1990، ثم ترتفع بعد ذلك تدريجياً لتصل إلى أعلى مستوى لها عام 1997، والذي بلغ 9.71%، ويعود ذلك إلى ارتفاع القيمة المضافة للصناعة التحويلية، والتي ارتفعت هي الأخرى من 645 مليون دينار عام 1990 لتصل إلى 1260.5 مليون دينار عام 1997، ثم تتجه بعد ذلك نحو الانخفاض إلى أن تصل إلى 5.9% عام 2001، وبقيمة مضافة بلغت 1040 مليون دينار، ورغم ذلك التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في نصيب الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه ما زال منخفضاً بشكل كبير، كما يغلب عليه الاتجاه نحو الانخفاض، ويعكس ذلك الاختلالات الهيكلية التي تسود الاقتصاد، والمتمثلة في هيمنة قطاع النفط، وضآلة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

4- بقيت الأهمية النسبية لقطاع الزراعة منخفضة، فقد تطورت من 2.6% عام 1970، ثم 2.2% عام 1980، وارتفعت إلى 6.6% عام 1990، وأخيراً وصلت إلى 8.6% عام 2001، ويعود ذلك إلى الزيادات في الناتج المحلي الإجمالي الناجم عن ارتفاع قطاع النفط. أما عن القيمة المضافة لقطاع الزراعة، فقد ارتفعت من 33.1 مليون دينار عام 1970 إلى 236.9 مليون دينار عام 1980، ثم 612.8 مليون دينار عام 1990، وتواصل بعد ذلك العام ارتفاعها لتصل في النهاية إلى 1512.5 مليون دينار عام 2001، ويعود ذلك الارتفاع الذي حققه ناتج قطاع الزراعة إلى عدة أسباب من أهمها :

أ- ضخامة حجم الاستثمارات المنفذة في قطاع الزراعة، والذي بلغ خلال الفترة من (1970-2000) حوالي 3.72 مليار دينار، وبنسبة 12.2% من إجمالي الاستثمارات المنفذة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية [1].

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية، طرابلس – ليبيا، 1999، ص 75 .

ب- قامت الدولة بدعم المزارعين والمشروعات الزراعية، وذلك بتقديم المستلزمات الزراعية مثل البذور والأسمدة والمياه والكهرباء والوقود والمبيدات، بالإضافة إلى ذلك تقديم القروض الزراعية بدون فوائد وبآجال مختلفة، فقد تجاوزت القروض الزراعية الممنوحة من المصرف الزراعي 885.7 مليون دينار خلال الفترة من 1970-1999 لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وقروض لشراء الآلات والمعدات الزراعية، وإنشاء المزارع الجديدة، وتطوير القائم منها [1]. عملت هذه القروض على توفير رأس المال لدى المزارع، مما أدى إلى زيادة الاستهلاك، وزيادة الطلب على السلع الزراعية من أسمدة وبذور وأعلاف وآلات ومعدات زراعية، مما أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات وتطورها خلال تلك الفترة لتغطية ذلك الطلب المتزايد.

6- ويأتي قطاع التعدين والمحاجر بدون النفط في مؤخرة القطاعات الاقتصادية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، والتي بلغت لهذا القطاع حوالي 1.2% كقيمة متوسطة للفترة من 1990 حتى 2001.

من التحليل السابق يتضح الآتي :

1- هيمنة قطاع النفط على باقي القطاعات الأخرى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت نسبة مساهمته إلى 37.1% و 34% عامي 2000، 2001 على التوالي.

2- ارتفاع مساهمة القطاعات الخدمية بالمقارنة بمساهمة القطاعات الإنتاجية في تكوين الناتج المحلي، فقد ساهم قطاع الخدمات بأكبر نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والذي لم ينخفض عن 32.5% عام 2001، وقد ارتفعت لتصل إلى 40.2% عام 1997، ويدل ذلك على ضعف القاعدة الإنتاجية السلعية، بالرغم مما حظيت به قطاعات الإنتاج السلعي الرئيسية الثلاث من استثمارات ضخمة خلال العقود الثلاث الماضية وصلت إلى حدود 12220.6 مليون دينار [2].

3- انخفاض النصيب النسبي للقطاعات السلعية غير النفطية، وتدني مستويات مساهمتها في كل من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي غير النفطي، وعلى سبيل المثال فلم تتجاوز مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي سوى 9.4%.

---

(1) عيسى حمد الفارسي، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها " الشراكة مع القطاع الخاص "، مرجع سابق، ص ص 32 – 33 .

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، تقرير التنمية البشرية، طرابلس – ليبيا، 1999، ص 82.

4- شهد تصحيح هيكلة الاقتصاد عدة تغيرات خلال العقود الثلاثة الماضية، فالعقد الأول للتنمية في ليبيا (1970–1980) حقق أعلى معدلات مطلوبة للتصحيح الهيكلي، وبصورة متقاربة لجميع القطاعات الأساسية، أما العقدين الثاني والثالث في العقود الثلاث المنصرمة فإن مساهمة القطاعات غير النفطة في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الليبي تناسبت عكسياً مع مساهمة القطاع النفطي[1].

- مما سبق يتضح أن سياسة تصحيح الهيكل الاقتصادي في ليبيا لم تتوصل إلى هدف تنويع الاقتصاد الليبي، والوصول إلى التوازن القطاعي، والخروج من دائرة الاعتماد على سلعة واحدة للدخل، فما زال قطاع النفط رغم الجهود المبذولة يسيطر على باقي القطاعات الاقتصادية.

5- وعلى الرغم من نمو الأنشطة غير النفطية، إلا أن عوائد النفط الخام ما زالت المحرك الرئيسي للاقتصاد الليبي، فنمو هذه الأنشطة لم يساهم بشكل جذري في تنمية مصادر الدخل وتنويعها، الأمر الذي يعرض هذا الدخل للتقلبات شبه المستمرة التي تحدث في أسواق النفط العالمية، وبالتالي التأثير السلبي على أداء الاقتصاد الليبي، مما يستدعي الأمر ضرورة تكثيف العمل لتنويع قاعدة الإنتاج للاقتصاد الليبي لتنمية مصادر دخله وتنويعها بما يحمي الاقتصاد من خطورة الاعتماد على المورد القابل للنضوب كمصدر أساسي للدخل.

---

[1] نفس المرجع، ص 83.

ثالثاً : مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي :

لعل أهم ما يلاحظ على التجارة الخارجية الليبية أنها تمثل وزن كبير في الاقتصاد الليبي، وبالتالي لها أهمية كبيرة لهذا الاقتصاد من ملاحظة أن قطاع النفط هو الذي يبرر هذا الوزن وتلك الأهمية، فالصادرات تكاد تكون معظمها صادرات نفطية، والواردات تغطى من الموارد النفطية.

من الجدول رقم (12، والشكل رقم 20) يتضح أن إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي تمثل نسبة مرتفعة، ويدل ذلك على زيادة اعتماد الاقتصاد الليبي على الخارج، وارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج.

كما أن تدفق رؤوس الأموال الخارجية لا تمثل أي نسبة في درجة الانفتاح والاعتماد على الخارج، حيث تتمثل هذه النسبة كلياً في التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والواردات.

وذلك لأن ليبيا تقوم بتصدير معظم إنتاجها المتمثل في النفط الخام ومشتقاته، وبعض المنتجات الكيماوية، والتي تمثل مجتمعة في بعض السنوات أكثر من 90% من إجمالي حجم الصادرات، كما أنها تعتمد على الواردات اعتماداً يكاد يكون كلياً على سد الطلب الداخلي من السلع الاستهلاكية والإنتاجية، والتي تصل في بعض الأحيان إلى 70% من الاحتياجات المحلية عام 1988 [1]، كما تعد الصادرات المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية والممول الرئيسي للواردات. ومن دراسة الجدول، والذي يوضح إجمالي التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي يتضح أن هذه النسبة قد تغيرت خلال الثلاث عقود المنصرمة.

- في عقد السبعينات ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 80.71% عام 1970، ثم 83.6% عام 1975، حيث بلغت قيمة التجارة الخارجية في ذلك العام 3071.9 مليون دينار، حيث اتسمت هذه الفترة بارتفاع هذه النسبة، والتي تعود إلى الارتفاع الحاد في أسعار النفط، والمتمثل في الصدمة النفطية الأولى عام 1973، والتي شهدت ارتفاعاً حاداً في أسعار النفط عقب حرب 1973، والصدمة النفطية الثانية في عام 1979، والتي أدت بدورها إلى ارتفاع عوائد النفط، والتي دعمت زيادة قيمة الواردات، مما أدى أيضاً إلى عدم إتباع الدولة سياسة تقشفية وانكماشية من جانب الواردات، وأدى ذلك إلى ارتفاع ذلك المؤشر في تلك الفترة.
- أما الفترة الثانية والمتمثلة في فترة الثمانينات، فقد اتسمت هذه النسبة بالتراجع، فقد انخفضت إلى 60.3% عام 1985، ويعود ذلك لانخفاض قيمة التجارة الخارجية، والذي يعود في الأساس إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية، حيث أدى الركود الاقتصادي الذي أصاب الدول الصناعية إلى قلة الطلب العالمي على النفط، وبالتالي انخفضت أسعاره، مما كان له تأثيرات سلبية على عوائد النفط الليبي[2]، ومن جانب آخر ونتيجة لما سبق اتبعت الدول سياسة تقشفية للحد من الواردات السلعية والخدمية بسبب قلة عوائد النفط الممول الرئيسي للواردات.

---

(1) عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، مرجع سابق، ص 19.

(2) علي أحمد عتيقة وآخرون، العرب 000 والأزمة الاقتصادية العالمية " النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي"، الحلقة النقاشية السنوية الثامنة ديسمبر 1984 – إبريل 1985، المعهد العربي للتخطيط، كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، الكويت، 1985، ص ص 7 – 8.

جدول (12)

تطور مكونات التجارة الخارجية الليبية خلال الفترة من 1970– 2001

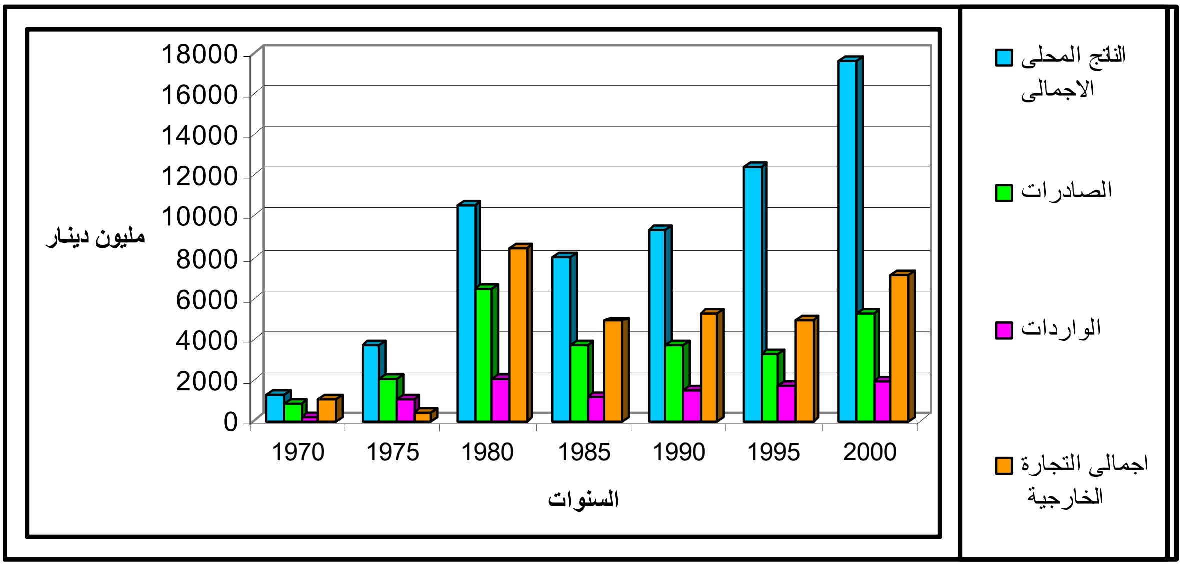
القيمة بالمليون دينار *

السنة	إجمالي الصادرات	معدل النمو	إجمالي الواردات	معدل النمو	إجمالي التجارة	معدل النمو	الميزان التجاري	معدل النمو
1970	841.8	8.9	198	17.9 -	1039.8		643.8	21.1
1971	959.9	14	250.4	26.5	1210.3	16.4	709.5	10.2
1972	966.3	0.7	343.2	37.1	1309.5	8.19	623.1	12.2 -
1973	1196.4	23.8	539.9	57.3	1736.3	32.6	656.5	5.4
1974	2445.2	104.4	817.8	51.5	3263	87.9	1627.4	147.9
1975	2023.2	17.3 -	1048.7	28.2	3071.9	5.8 -	974.5	40.1 -
1976	2828.5	39.8	950.8	9.3 -	3779.3	23	1877.7	92.7
1977	3378.2	19.8	1117.1	17.5	4495.3	18.9	2261.1	20.4
1978	2929.3	13.3 -	1362.6	22	4291.9	4.5 -	1566.7	30.7 -
1979	4759.3	62.5	15.72.4	15.4	6331.7	47.5	3186.9	103.4
1980	6489	36.3	2006.2	27.6	8495	34.1	4482.8	40.6
1981	4609.8	28.9 -	2481.4	23.7	7091.2	16.5 -	2128.4	52.5 -
1982	3908.8	15.2 -	2124.3	14.4 -	6033.1	14.9 -	1784.5	16.2 -
1983	3616.6	7.5 -	1784.8	16 -	5401.4	10.4 -	1831.8	2.7
1984	3300.4	8.7 -	1841.7	3.2	5142.1	4.8 -	1458.7	20.4 -
1985	3645.6	10.5	1214.4	34.1 -	4860	5.48 -	2431.2	66.7
1986	2431.5	33.3 -	1315.6	8.3	3747.1	22.9 -	1115.9	54.1 -
1987	2372.3	2.4 -	1278	2.9 -	3650.3	2.58 -	1094.3	1.9 -
1988	1906.7	19.6 -	1685.4	31.9	3592.1	1.6 -	221.3	79.77 -
1989	2407.4	26.3	1475	12.5 -	3882.4	8	932.4	321.3
1990	3745	55.6	1510.9	2.4	5255.9	35.3	2234	139.5
1991	3153.7	15.9 -	1505.4	0.4 -	4659.1	11.3 -	1648.3	26.2 -
1992	3038.8	3.6 -	1422.1	5.5 -	4460.9	4.2 -	1616.7	1.9 -
1993	2477.6	18.4 -	1711.3	20.3	4188.9	6.1 -	766.3	52.6 -
1994	3117.2	25.8	1487.9	13.1 -	4605.1	9.9	1629.3	112.6
1995	3222.1	3.4	1728.5	16.1	4950.5	7.5	1493.6	8.32 -
1996	3578.7	11.1	1914.8	10.8	5493.5	10.9	1663.9	11.4
1997	3455.5	3.4 -	2138.6	11.7	5594.1	1.8	1316.9	20.8 -
1998	2374	13.3 -	2203.7	3	4577.7	18.1 -	170.3	87 -
1999	3682.1	55.1	1928.5	12.5	5610.6	22.5	1753.6	929.7
2000	5221.5	41.8	1911.4	0.89 -	7132.8	27.1	3310	88.7
2001	5393.9	3.3	2660.4	39.2	8054.3	12.9	2733.5	17.4

* **المصدر**: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، احصائيات التجارة الخارجية ، طرابلس– ليبيا، سنوات مختلفة.

الشكل (20)

تطور مكونات الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1970-2001 *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على جدول رقم (12).

- أما عن فترة التسعينات، فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 42.2%، فقد تراوحت هذه النسبة بين 56.6% عام 1990، وبين 36.3% عام 1998، ويعد ذلك تمشياً مع استقرار أسعار النفط عند مستويات منخفضة نسبياً في التسعينات، فقد ارتبطت هذه النسبة من حيث الزيادة أو النقصان بما يطرأ من تغير نسبي في أسعار النفط الخام، وبما يحدث من تطورات في حجم الطلب العالمي على هذه السلعة .

2- الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي :

تعد الصادرات وخاصة الصادرات النفطية هي المؤثر الفعال في قيمة الواردات، ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وقد اتسمت فترة السبعينات بارتفاع ذلك المؤثر، فقد ارتفعت هذه النسبة من 15.3% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 1970 لتصل إلى 28.5% عام 1975، ويعود هذا الارتفاع في هذه الفترة إلى :

أ- جاء ذلك الارتفاع في هذه النسبة في تلك الفترة كرد فعل طبيعي لارتفاع أسعار وكميات النفط الخام المصدر إلى الخارج، والذي أدى بدوره إلى زيادة الدخل القومي، وبالتالي ارتفاع دخل الفرد والقوة الشرائية له، وزيادة الطلب، وعجز العرض المحلي على تغطيته، مما أدى إلى زيادة كمية الواردات، وارتفاع نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي.

ب- كما أدى تطبيق خطتي التحول الاقتصادي (1973-1975)، (1976-1980) في تلك الفترة إلى زيادة الواردات من السلع الإنتاجية (السلع الاستثمارية) والتي تدخل في منظومة الإنتاج القومي، والمشاريع القومية.

ج- ارتفاع قيمة الدينار الليبي مقارنة بالعملات الأجنبية، وأدى ذلك إلى تحقيق فوائض كبيرة من النقد الأجنبي، مما أدى إلى زيادة الطلب على الواردات.

د- وجود سلع لا تنتج محلياً، وليس لها بديل محلي، بالإضافة إلى أن هناك سلعاً يعد استيرادها أجدى اقتصادياً وأرخص من تكلفة إنتاجها محلياً، كل هذه العوامل السابقة أسهمت في ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي في فترة السبعينات.

- ومنذ بداية الثمانينات اتجهت هذه النسبة نحو الانخفاض، فقد انخفضت من 19% عام 1980 لتصل إلى 16.2% عام 1990، ويعود ذلك لانخفاض عوائد النفط، مما أدى بالدولة لإتباع سياسة تقشفية للحد من الواردات.
- أما عن الفترة من (1990-2001) فكان متوسط هذه النسبة 14.5% من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تراوحت هذه النسبة بين 17.5% عام 1998 كحد أقصى، وبين 10.8% عام 2000 كحد أدنى، وبلغت في نهاية الفترة عام 2001 حوالي 15%، فقد بلغت قيمة الواردات حوالي 2660 مليون دينار. جدول رقم (12) والشكل رقم (20).

3- الصادرات ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي :

ومن الجدول رقم (12) والشكل رقم (20) نجد أن نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي اتسمت بالارتفاع خلال فترة السبعينات بالمقارنة بالفترة التالية فترة الثمانينات، فقد بلغت في بداية السبعينات عام 1970 حوالي 65.3%، ثم 55% عام 1975، وأخيراً عام 1980 كانت 61.5% من إجمالي الناتج المحلي. ويعود ذلك لارتفاع أسعار النفط، وارتفاع كمية إنتاجه.

- أما عن فترة الثمانينات، فقد انخفضت هذه النسبة من 61.5% عام 1980 لتصل إلى 45.3% عام 1985، ثم 40% عام 1990، ويعود ذلك لانخفاض أسعار النفط الناتج عن انخفاض الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي خلال فترة الثمانينات.
- واتسمت فترة التسعينات بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض في ذلك المؤشر، وذلك تبعاً لارتفاع وانخفاض أسعار وكميات النفط الخام، فقد تراوحت هذه النسبة بين 40% عام 1990 و 18.8% عام 1998، ونسبة متوسطة بلغت 27.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وتميل هذه النسبة خلال تلك الفترة إلى الانخفاض، ويرجع السبب إلى سياسة الدولة في ترشيد الاستهلاك والإنتاج من النفط الخام وتنظيمه وترشيد عملية التصدير.

مما سبق يتضح الارتفاع الواضح في درجة الانكشاف التجاري، مما يدل على اعتماد الاقتصاد الليبي على التجارة الخارجية بدرجة كبيرة، ومما يدل على أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لليبيا، ولذلك الوضع العديد من السلبيات والتي أهمها ارتباط ليبيا بالاقتصاديات الخارجية، مما يجعلها عرضة للتأثر بهذه الاقتصاديات، ويزيد ذلك الوضع خطورة هو اعتماد ليبيا على سلعة واحدة وهي النفط، مما يجعلها أكثر تأثراً بالأسواق الخارجية.

أما إيجابيات ذلك الوضع تتمثل في أن العالم أصبح حالياً يتجه نحو الانفتاح الاقتصادي والعولمة مما يلغي فكرة الاكتفاء الذاتي ويدعم فكرة التخصص في الإنتاج، فعلى ليبيا أن تواكب ذلك الوضع وتتجه نحو الانفتاح التجاري والاشتراك في منظمة التجارة العالمية.

ثالثاً : دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالي ومكونات التجارة :

1- دخل الفرد من الناتج المحلي :

يعد دخل الفرد من المؤشرات المهمة لتحديد المستوى الاقتصادي للدولة ومستوى تطور الدول، كما يعد مقياس لمعرفة مدى القوى الشرائية للسكان، حيث يؤثر مستوى القوى الشرائية على حركة التجارة الخارجية وخاصة على الواردات، فكلما ارتفع دخل الفرد كلما أثر ذلك على ارتفاع قيمة الواردات وتنوعها، وعدم قصورها على الأساسيات بل تشتمل العديد من الكماليات التي لا تنتج محلياً.
ومن دراسة الجدول رقم (13) والشكل رقم (21) نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي ارتفع من 656 دينار عام 1970 إلى 3251 دينار عام 1980، حيث أدى الارتفاع الواضح في الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، والناجم عن ارتفاع العائد النفطي إلى هذا الارتفاع في دخل الفرد .
ثم يعود لينخفض إلى 2429 دينار عام 1990، وذلك لانخفاض أسعار النفط في فترة الثمانينات، مما أثر على انخفاض العائد النفطي وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي.

وخلال فترة التسعينات اتسم دخل الفرد بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلا أن الاتجاه العام كان نحو الارتفاع، حيث ارتفع إلى 2838.4 دينار عام 1995، ويرتفع أخيراً ليصل إلى 3168 دينار عام 2001.

ويعود ذلك إلى ما حققه الناتج المحلي الإجمالي من تطور، والذي يعود إلى العائد النفطي، وإلى ارتفاع الناتج المحلي للقطاعات الغير نفطية كقطاع الزراعة والصناعة.

2- نصيب الفرد من مكونات التجارة الخارجية :

يعد دخل الفرد من مكونات التجارة الخارجية من المؤشرات الهامة التي تحدد أهمية التجارة الخارجية بالنسبة لاقتصاديات الدول، ومن الجدول نجد أن نصيب الفرد من التجارة الخارجية ارتفع من 530 دينار عام 1970 إلى 2617 دينار عام 1980، ويعود ذلك لارتفاع نصيب الفرد من كل من الصادرات والواردات، والذي ارتفع من 429 دينار و 101 دينار عام 1970 إلى 1999 دينار و 618 دينار عام 1980 على الترتيب.

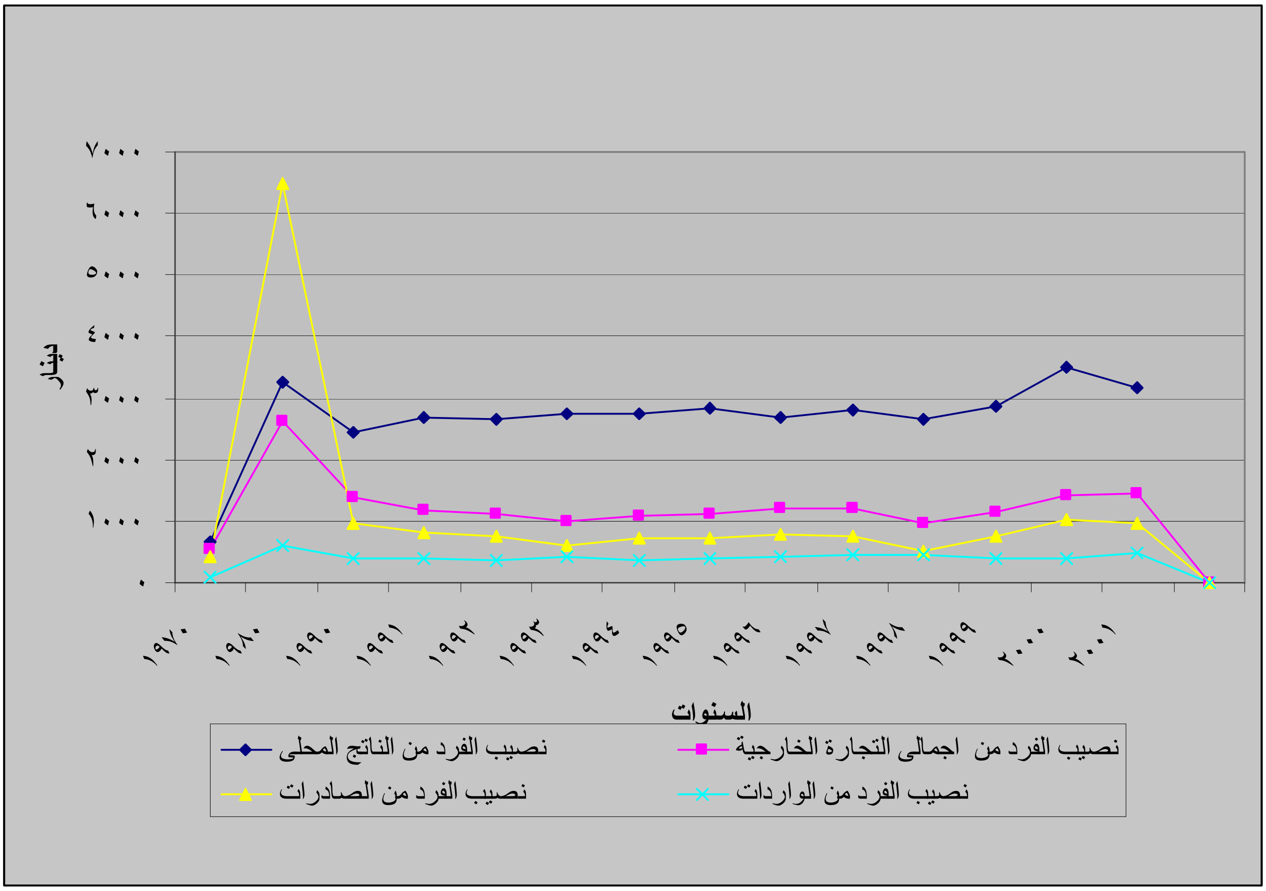
جدول رقم (13)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من التجارة الخارجية خلال الفترة من (1970 – 2001) *

السنة	عدد السكان	الناتج المحلي الإجمالي م . د	نصيب الفرد من الناتج المحلي دينار	إجمالي التجارة الخارجية	نصيب الفرد من إجمالي التجارة الخارجية	إجمالي الصادرات	نصيب الفرد من الصادرات	إجمالي الواردات	نصيب الفرد من الواردات
1970	1963	1288	656	1039.8	530	841.8	429	198	101
1980	3245.8	10277	3166	8495	2617	6489	1999	2006	618
1990	3821.2	9284.5	2429	5255.7	1375.5	3744.9	980	1510.8	395
1991	3929.6	10612.5	2700	4659.1	1186	3153.7	802	1505.4	383
1992	4041	10789	2669	4460.8	1103	3038.8	752	1422	352
1993	4155.6	11353.5	2732	4188.3	1008	2477	596	1711.3	412
1994	4273.5	11700.5	2738	4604.9	1077	3117	729	1487.9	348
1995	4394.7	12474	2838.4	4950	1126	3222	733	1728	393
1996	4389.7	11782.5	2684	5493.5	1215.6	3578.7	792	1914.8	424
1997	4647.5	12975.5	2792	5594.1	1204	3455.5	743	2138.6	460
1998	4769.1	12610.6	2644	4577.7	960	2374	498	2203.7	462
1999	4902.7	14075.2	2871	5610.5	1144.5	3682	751	1928.5	393
2000	5040.16	17620.2	3496	7132	1415	5221	1035	1911.4	379
2001	5557	17604.5	3168	8053.9	1449	5393.9	970	2660	478

شكل رقم 21

تطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ومن التجارة الخارجية *



* **المصدر** : من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم 13

ثم يتجه بعد ذلك نصيب الفرد من إجمالي التجارة الخارجية نحو الانخفاض إلى أن يصل إلى 960 دينار عام 1998، ويعود ذلك لانخفاض دخل الفرد من الصادرات والواردات خلال نفس العام، حيث شهد ذلك العام ركوداً اقتصادياً في دول جنوب شرق أسيا أدى إلى انخفاض أسعار النفط.

ثم يعود بعد ذلك العام إلى الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 1449 دينار عام 2001 حيث ارتفع نصيب الفرد من كل من الصادرات والواردات إلى 970 دينار و 478 دينار على الترتيب خلال نفس العام.

مما سبق يتضح التطور الواضح والارتفاع في دخل الفرد من مكونات التجارة الخارجية مما يدل ذلك على أهمية التجارة الخارجية في الناتج المحلي وفي الاقتصاد الليبي.

المبحث الثالث

الخصائص الجغرافية لهيكل الاقتصاد الليبي

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات النامية، صغيرة الحجم [1]، كما يصنف ضمن الاقتصاديات النفطية والتي تنقسم إلى :

1- الاقتصاديات النفطية ذات الطبيعة الريعية البحتة، والتي تضم دولاً كالكويت، وقطر، والإمارات، والتي تتميز بأساس سكاني ضعيف للغاية، وقطاع زراعي ضئيل يتسم بعدم الاستقرار، والاعتماد شبه التام على عائدات الصادرات النفطية.

2- اقتصاديات نفطية ذات هيكل اقتصادي أكثر تنوعاً وتعقيداً، وأكثر تماثلاً مع دول العالم الثاني، وتضم دولاً كالعراق، والجزائر، وإيران، ونيجيريا.

وتعتبر ليبيا مركزاً وسطاً بين المجموعتين، حيث يجمع الاقتصاد الليبي بين بعض الخصائص والملامح التي تميز اقتصاد كل منهما، وفي الحالات السابقة تلعب عائدات النفط دوراً حاسماً في تشكيل الملامح الرئيسية للاقتصاد ، ويمكن تقسيم خصائص الاقتصاد الليبي إلى :

- خصائص طبيعية، وديمغرافية، اقتصادية :

أولاً : الخصائص الطبيعية.

تقع ليبيا في موقع متوسط في الشمال الأفريقي وعلى ساحل البحر المتوسط بشاطئ يبلغ طوله حوالي 2000 كم، ولها امتداد جغرافي ينتهي في عمق الصحراء الكبرى[2]، ومكنها هذا الموقع من أن جعلها حلقة وصل بين مصر، والجناح العربي الآسيوي من جهة، والجناح العربي الأفريقي من جهة أخرى، كما مكنها هذا الموقع من أن جعلها تصل بين الشمال الأفريقي، والدول الأوروبية من جهة، والدول الأفريقية جنوب الصحراء من جهة أخرى.

كما أسهم موقعها على البحر المتوسط أن جعلها تقع على أهم الطرق الملاحية، والتي تربط بين أقصى الشرق وأقصى الغرب [3]. مما جعل لها ميزة تجارية على مر العصور.

وأدى كبر مساحتها والتي تبلغ 1775500 كم2 إلى تنوع خصائص السطح بين سهول وجبال وهضاب، كما أدى التنوع في خصائصها الجيولوجية إلى تنوع الموارد المعدنية، وأهمها النفط[4].

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق : تقرير التنمية البشرية، طرابلس – ليبيا، 1999، ص47 .

[2] - Nelson, Harold D, Libya : A Country Study, Washington : American university press, 1979, P.Xi.

[3] - Afrique, J, The Atlas of Africa, OP-Cit, P.100.

[4] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الإحصاءات الحيوية، 2000، طرابلس – ليبيا، 2000، ص2.

ثانياً : الخصائص الديمغرافية :

أما عن عدد السكان فقد ارتفع من 3821276 نسمة عام 1990 ليصل إلى 5040160 نسمة عام 2000، ويبلغ معدل النمو المركب السنوي 4% سنوياً، ويعد من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم، كما تتميز ليبيا بانخفاض الكثافة السكانية، والناتجة عن قلة عدد السكان مع اتساع الرقعة الجغرافية.

ومن حيث التركيب العمري فإن نصف السكان تقريباً هو دون سن الخامسة عشر، وهذه التركيبة لها تأثير سلبي على كل من حجم القوى العاملة، ومستوى معيشة السكان، خصوصاً وأن نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة تعتبر متدنية نسبياً، إذ يؤدي ذلك إلى رفع نسبة الإعالة في المجتمع[1].

وإذا صنفنا السكان الليبيين اقتصادياً نجد أن ليبيا تحولت من مجموعة الاقتصاديات النفطية ذات الأحجام السكانية الصغيرة – والتي يزيد فيها إنتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد على نصف برميل يومياً، حيث كان عدد السكان 2939 ألف نسمة، فبلغ إنتاج النفط لكل فرد حوالي 0.70 برميلاً من النفط في اليوم، وذلك عام 1977 – إلى مجموعة الاقتصاديات النفطية ذات الأحجام السكانية الكبيرة، والتي يقل فيها إنتاج النفط الخام بالنسبة للفرد الواحد على نصف برميل نفط يومياً، والذي بلغ عام 2001 حوالي 0.26 برميل من النفط للفرد يومياً، حيث بلغ عدد السكان 5557 ألف نسمة.

ثالثاً : الخصائص الاقتصادية :

منذ اكتشاف النفط في ليبيا عام 1959، وبدء تصديره عام 1961 بدأ الميزان التجاري الليبي يحقق فائضاً كبيراً منذ بداية السبعينات، وبسبب العوائد النفطية المرتفعة تحقق لدى ليبيا فائضاً مادياً استطاعت من خلاله دعم الخطط التنموية التي تبنتها خلال الفترات السابقة، كما دعمت القطاعات الاقتصادية الأخرى كالزراعة والصناعة، ومنذ ذلك الحين بدأت معالم الاقتصاد الليبي تتغير، وذلك تحت تأثير التجارة الدولية، فقد اعتمدت ليبيا على عائدات الصادرات النفطية في تغطية الطلب المحلي من السلع، وذلك من خلال الواردات، وأدى هذا الوضع إلى زيادة انفتاحها على العالم الخارجي، وربط اقتصادها باقتصاد دول خارجية سواء مصدرة لها أو مستوردة منها، مما زاد من درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج، وبناء على ذلك اتسم الاقتصاد الليبي بعدة خصائص نوجزها فيما يلي :

1 – هيمنة قطاع واحد هو النفط :

يعد الاقتصاد الليبي مثله مثل اقتصاديات الدول النفطية، والتي يهيمن فيها قطاع واحد وهو النفط على باقي القطاعات الاقتصادية.

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق : المسح الاقتصادي والاجتماعي " الخصائص الديمغرافية "، الجزء الأول، 2002–2003، طرابلس – ليبيا، 2003، ص55.

ومما سبق توضيحه نجد أن قطاع النفط أسهم في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 63.1% و 61.8% عامي 1970، 1980 على التوالي.

ثم بدأت هذه النسبة في الانخفاض منذ عام 1986 حيث انخفضت إلى 27.1%، ويعود ذلك الانخفاض إلى انخفاض أسعار النفط، والذي انخفض سعر البرميل فيه إلى أقل من 8 دولارات للبرميل، وانخفض تبعاً لذلك قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 8869 مليون دينار عام 1981 إلى 6577 مليون دينار عام 1986.

وفي الغالب تعود انخفاض نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي إلى انخفاض أسعار وكميات إنتاج النفط الخام، وليس إلى ارتفاع مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية، ثم ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 37.1% و 34.1% عامي 2000، 2001 على التوالي.

ويعد النفط هو مصدر رأس المال اللازم لعمليات الإنتاج والتنمية، فانخفاض إيرادات النفط أدى إلى إلغاء الكثير من المشاريع في خطة التنمية الخمسية (1981–1985) وما بعدها من خطط سنوية، كما أثر في انخفاض ناتج باقي القطاعات الأخرى[(1)].

ومن ذلك يتضح أن القطاع النفطي لا زال المسيطر على الاقتصاد، وبالرغم من أن خطط التنمية قد استهدفت تخفيض مساهمة هذا القطاع، وزيادة مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة.

وتعد هذه الخاصية الاقتصادية من أحد جوانب السلب في الاقتصاد الليبي لأن اعتماد الاقتصاد على سلعة واحدة يجعله عرضة للمؤثرات الخارجية، والمتمثلة في العوامل السياسية، وأقرب مثال على ذلك الحظر الاقتصادي الذي تعرضت له ليبيا في فترة التسعينات، العوامل الاقتصادية والمتمثلة في تقلبات الأسعار، والتي تتدخل في تحديدها عوامل خارجية كالعرض والطلب الخارجي للسلعة، وأقرب مثال على ذلك ما حدث عام 1998 من انخفاض في أسعار النفط، مما يجعل الحكومة غير قادرة في التحكم في هذه المؤثرات الخارجية.

2- اعتماد الاقتصاد على تصدير سلعة واحدة :

ترتكز القاعدة الإنتاجية التي تقوم عليها الصادرات الليبية على الصناعات الاستخراجية، وبالذات في قطاعي النفط والغاز، حيث تعتمد ليبيا في صادراتها على الصادرات النفطية ومشتقاتها، والتي بلغت نسبة مساهمتها في قيمة الصادرات حوالي 94% من جملة الصادرات كنسبة متوسطة للفترة من 1990–2001، وبالتالي لم تشكل باقي الصادرات سوى 6% من جملة الصادرات لنفس الفترة[(2)].

---

(1) عطية المهدي الفيتوري ، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي " دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي "، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي – ليبيا، ص 17.

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس – ليبيا، 2001، ص7.

وأدى اعتماد ليبيـا على تصدير سلعة واحدة إلى أن جعله تحت تأثير الطلب العالمي، وأسعار النفط الخام، مما يضعه أمام مشكلة تذبذب وانخفاض إيرادات الصرف الأجنبي – كما حدث في الثمانينات – وبالتالي يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مرهوناً بعوامل خارجة عن إرادة الاقتصاد المحلي، وخارجة عن المتغيرات التي يمكن التحكم أو التأثير فيها.

فعلى سبيل المثال تم تخصيص مبلغ 18500 مليون دينار لتنفيذ الخطة الخمسية الاقتصادية (1981–1985) عندما كانت أسعار النفط عند مستواها الأعلى، ولكن نتيجة لانخفاض الأسعار العالمية للنفط، حيث انخفضت إيرادات النفط من الصرف الأجنبي دون المستوى المتوقع لها بكثير، ولذلك فقد أنفق مبلغ 10693 مليون دينار فقط خلال سنوات الخطة، وهذا يعني أنه لم ينفذ سوى 57.8% من مشاريع الخطة، مما أثر بالتالي في معدل نمو القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي [1]، لذلك يجب على الاقتصاد الليبي العمل على تنويع الهيكل السلعي للصادرات للخروج من دائرة التأثيرات الخارجية على الاقتصاد المحلي.

3- وجود فائض مادي :

يعد عنصر رأس المال في ليبيا داعماً للتنمية، ولا يمثل عائقاً في سبيل التنمية الاقتصادية، فاستطاعت ليبيا عن طريق عائد النفط من تحقيق وفرة في الموارد المالية استطاعت من خلالها تمويل ميزانيات التنمية المختلفة، فقد بلغ ما أنفق على ميزانية التنمية عام 1970 حوالي 146 مليون دينار، وعام 1980 حوالي 2551.6 مليون دينار، وكانت هذه الزيادة في الإنفاق الاستثماري ناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، وخاصة خلال الطفرتين اللتين شهدتهما السبعينات (1973–1974) و (1979–1980)، مما أدى إلى ظهور فوائض سنوية في الميزان التجاري، وانعكس ذلك على ميزان المدفوعات والاحتياطات النقدية، ومنذ عام 1981 بدأت الاحتياطات النقدية في الانخفاض بسبب انخفاض إيرادات الصادرات من الصرف الأجنبي، وانخفض تبعاً لذلك الإنفاق على التنمية إلى 900 مليون دينار عام 1989 [(2)]، ثم أخذت قيمة الإنفاق الاستثماري في الارتفاع إلى أن بلغت 3153.2 مليون دينار و3596.6 مليون دينار وذلك عامي 2000، 2001 على التوالي[(3)].

---

(1) اللجنة الشعبية العامة للتخطيط : خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981 – 1985) الجزء الأول، طرابلس – ليبيا، ص 97.

(2) عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، مرجع سابق، ص ص 12–13.

(3) مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، عدد 44، الربع الأول، نشرة دورية فصلية تصدر كل ثلاث شهور، طرابلس – ليبيا، 2004، ص32.

4- ارتفاع درجة الانفتاح على الخارج :

يعتمد الاقتصاد الليبي اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية، فهو يصدر معظم إنتاجه من النفط ومشتقاته، ويستورد معظم احتياجاته المادية سواء لغرض الاستهلاك أو لغرض الإنتاج من الخارج.
فقد ارتفعت نسبة مساهمة التجارة الخارجية (صادرات + واردات) في الناتج المحلي الإجمالي إلى 45.7% عام 2001، ويعكس هذا الوضع درجة الاعتماد المتزايد على العالم الخارجي، ومحدودية وضيق القاعدة الاقتصادية، وعجز الإنتاج المحلي عن تلبية الاحتياجات المحلية من السلع.
كما تعد تجارتها الخارجية مع الدول النامية والعربية والإسلامية ضئيلة، أما تجارتها مع الدول الصناعية فتمثل نسبة تزيد عن ثلاثة أرباع التجارة الخارجية لليبيا، وهذا يعني أن الاقتصاد الليبي يعتمد اعتماداً كبيراً على الدول الصناعية سواء في تأمين الأسواق لصادراتها أو في تأمين احتياجاته من مختلف السلع المستوردة[1].

5- نقص الأيدي العاملة :

منذ اكتشاف النفط وبدء تصديره في بداية الستينات سعت الدولة إلى وضع خطط إنمائية لاستغلال العوائد النفطية والفائض المادي مثل الخطط الإنمائية الثلاثية والخماسية، ولقد تطلب تنفيذ هذه الخطط زيادة في الطلب على الأيدي العاملة، وبشكل كبير لدرجة أن الزيادة في عرض الأيدي العاملة المحلية لم تكن تتساوي مع الزيادة في الطلب، الأمر الذي أدى إلى زيادة الاعتماد على العمالة غير الليبية[2].

فقد ارتفعت القوى المنتجة من (1012.5) ألف منتج عام 1991 لتصل إلى (1185.5) ألف منتج عام 1995، ثم (1445) ألف منتج عام 2000، حيث بلغت القوى المنتجة غير الليبية حوالي 85.3 ألف منتج، وبنسبة 8% من إجمالي العمالة المنتجة عام 1991.

ونتيجة إلى تنفيذ الكثير من المشاريع الاقتصادية والاجتماعية في مختلف مدن وقرى الجماهيرية ازداد الطلب على الأيدي العاملة غير الليبية، حيث ارتفع عددها إلى 161 ألف منتج عام 1995، وبلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي 13.6%، ثم ارتفعت قيمة القوى المنتجة غير الوطنية لتصل إلى 187.9 ألف منتج عام 2000، وبلغت نسبتها 13% من إجمالي القوى العاملة، وتمثل القوى الوطنية النسبة الباقية[3].

---

(1) عيسى حمد محمد الفارسي، القطاع النفطي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص31.

(2) الجمهورية العربية الليبية : وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980)، المطبعة العصرية، طرابلس – ليبيا، ص ص 105-106.

(3) مصرف ليبيا المركزي : التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

أما بالنسبة لتوزيع القوى المنتجة حسب الأنشطة الاقتصادية فإنه يلاحظ أن عدد المنتجين قــد ازداد في الأنشطة الاقتصادية، إلا أن هيكل الاستخدام يتفاوت من نشاط إلى آخر، حيــث اســتوعبت الأنشطة الاقتصادية التالية الزراعة، النفط، التعدين، الصناعة، الكهرباء، التشييد ما نسبته 50.1% من إجمالي القوى المنتجة، في حين استوعبت بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى النسبة الباقيــة وقــدرها 49.9% من الإجمالي[1].

* * * * *

انعكس التخصص في إنتاج سلعة واحدة وهي النفط والاختلال الهيكلي الواضح في الاقتــصاد الليبي على الهيكل السلعي للتجارة الخارجية، حيث أدى ذلك إلى وجود خلل واضح في هذا الهيكل.

---

[1] مصرف ليبيا المركزي : التقرير السنوي لعام 2000، مرجع سابق، ص 36 .

الفصل الثاني

قيمة التجارة الخارجية والهيكل السلعي

الفصل الثاني

التجارة الخارجية والهيكل السلعي

- **المبحث الأول : التجارة الخارجية والميزان التجاري :**
  - **أولا : التجارة الخارجية.**
  - **ثانيا : الميزان التجاري.**
  - **ثالثا : شروط التجارة.**
- **المبحث الثاني : الهيكل السلعي للتجارة الخارجية :**
  - **أولا : الهيكل السلعي للصادرات.**
  - **ثانيا : الهيكل السلعي للواردات.**

الفصل الثاني

التجارة الخارجية والهيكل السلعي

مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم عناصر الدخل القومي في البلاد، إذ يتم عن طريقها استيراد الاحتياجات المختلفة من الخامات ومستلزمات الإنتاج، كما يتم تصدير فائض إنتاجها، فهي تمثل حلقة الوصل بين الاقتصاد القومي للدولة، والاقتصاد العالمي، وبالتالي فهي أكثر عناصر هيكل الاقتصاد حساسية بالمتغيرات الداخلية والخارجية، كما أن للتجارة الخارجية دوراً في رسم إطارات التنمية الاقتصادية، ومواءمة العرض والطلب، وإحداث نوع من التوازن المرغوب فيه عن طريق تبادل الفائض من عدد محدود من السلع المحلية بمجموعة من السلع التي تعاني من نقص فيها، كما تتيح التجارة الاتصال بتكنولوجيا الصناعة المتطورة.

وهنا تبدو الأهمية القصوى للتجارة الخارجية في علاج نتائج اختلال هيكل الإنتاج المحلي في صورة طلب إضافي على السلع المستوردة، إذ تحقق التجارة الخارجية أسواقاً خارجية تستوعب كافة صادراتها من السلع التقليدية وغيرها من الصادرات التي تساعدها على سداد قيمة وارداتها من السلع الرأسمالية التي تؤدي إلى دفع عجلة التنمية فيها أو تحقيق زيادة في قيمة الصادرات عن الواردات تساهم في تكوين مستويات أعلى من الدخل القومي [(1)]، ويهدف هذا الفصل إلى دراسة قيمة التجارة الخارجية والهيكل السلعي لها، وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول قيمة التجارة الخارجية، والميزان التجاري بما فيه عائد النفط وبدون عائد النفط، أما المبحث الثاني تناول بالدراسة الهيكل السلعي للتجارة الخارجية (الصادرات – الواردات).

---

(1) **راجع كل من** : – قدري الشرقاوي، التجارة الخارجية " استيراداً وتصديراً "، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة، 1991، ص ص 5–7 .

- Stein, Leslie, Developing Countries and international trade, the Journal of Modern African studies, Vol. 8, N. 4, London : Combridge university press, Decem. 1970. P

المبحث الأول

قيمة التجارة الخارجية

أولاً :- قيمة التجارة الخارجية :

1- تطور قيمة التجارة الخارجية :

كان بدء تصدير البترول الليبي إلى الدول الأوروبية بكميات ضخمة منذ أن تم إنشاء أول ميناء لشحنه في مرسى البريقة في سنة 1961 نقطة تحول في قيمة التجارة الخارجية الليبية، حيث بدأ في هذا العام تصدير البترول الليبي إلى الدول الأوروبية بكميات ضخمة منذ أن تم إنشاء أول ميناء لشحنه في مرسى البريقة لهذا العام . حيث كانت كميات البضائع المصدرة والمستوردة متدنية للغاية نظراً لندرة العملات الأجنبية التي تمول حركة التبادل التجاري، وذلك لضعف الموارد الاقتصادية والبشرية للدولة، وبالتالي ضعف القوة الشرائية للأفراد(1).

فقد كانت قيمة التجارة قبل هذا العام لا يتعدى 28.7 مليون جنيه عام 1958 في حين بلغ حجم التجارة عام 1970 حوالي 1039.8 مليون دينار.

أما عن تطور قيمة التجارة الخارجية فبالرجوع إلى الجدول (14) والشكل (22) نجد أن قيمة التجارة الخارجية تتأثر بقيمة الصادرات أكثر من تأثرها بقيمة الواردات، ففي الفترة من 1970 – 2001 يمكن أن نقسم تطور قيمة التجارة تبعاً لتطور قيمة الصادرات فنجدها ترتفع لارتفاعها، وتنخفض لانخفاضها.

ففي الفترة من 1970 – 1980 تأثرت قيمة التجارة الخارجية بالمعدلات المرتفعة في تطور قيمة كلا من الصادرات والواردات، فنجد أن قيمة التجارة الخارجية ارتفعت من 1039.8 مليون دينار عام 1970 لتصل إلى 3071.9 مليون دينار عام 1975 لتستقر في نهاية الفترة عند 6331.7 مليون دينار و8495 مليون دينار خلال الأعوام 1979 و 1980 على التوالي، وبلغ متوسط الفترة حوالي 3547.4 مليون دينار، أما عن معدل النمو خلال تلك الفترة فهو مساو تقريباً لمعدل نمو الصادرات خلال نفس الفترة، والذي بلغ 25.8 % حيث تراوح بين أعلى معدل له عام 1974، والذي ارتفع إلى 87.9 %، وأدنى مستوى له عام 1975، والذي انخفض إلى -5.8 % (جدول رقم 14) وتزامن ذلك مع معدل نمو الصادرات مما يؤكد تأثر معدل نمو التجارة الخارجية بمعدل نمو الصادرات، ويعود ذلك إلى الرواج والانتعاش الاقتصادي الذي عاشته البلاد خلال هذه الفترة، والناجم عن ارتفاع عائد الصادرات النفطية التي أدت إلى ارتفاع قيمة الصادرات، وأثر ذلك على ارتفاع قيمة الواردات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية اللازمة لبرامج التنمية في تلك الفترة.

---

(1) عزيز محمد حبيب، ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ؟ ؟، ص169.

جدول (14)

تطور مكونات التجارة الخارجية الليبية خلال الفترة من 1970– 2001

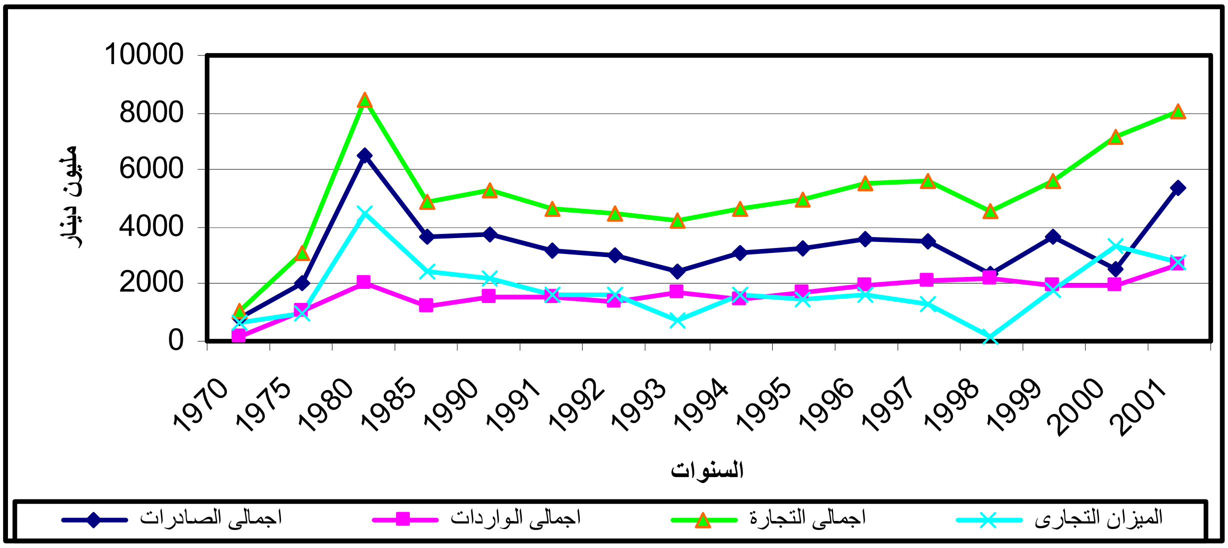
القيمة بالمليون دينار *

السنة	اجمالى الصادرات	معدل النمو	اجمالى الواردات	معدل النمو	اجمالى التجارة	معدل النمو	الميزان التجارى	معدل النمو
1970	841.8	8.9	198	17.9 -	1039.8		643.8	21.1
1971	959.9	14	250.4	26.5	1210.3	16.4	709.5	10.2
1972	966.3	0.7	343.2	37.1	1309.5	8.19	623.1	12.2 -
1973	1196.4	23.8	539.9	57.3	1736.3	32.6	656.5	5.4
1974	2445.2	104.4	817.8	51.5	3263	87.9	1627.4	147.9
1975	2023.2	17.3 -	1048.7	28.2	3071.9	5.8 -	974.5	40.1 -
1976	2828.5	39.8	950.8	9.3 -	3779.3	23	1877.7	92.7
1977	3378.2	19.8	1117.1	17.5	4495.3	18.9	2261.1	20.4
1978	2929.3	13.3 -	1362.6	22	4291.9	4.5 -	1566.7	30.7 -
1979	4759.3	62.5	15.72.4	15.4	6331.7	47.5	3186.9	103.4
1980	6489	36.3	2006.2	27.6	8495	34.1	4482.8	40.6
1981	4609.8	28.9 -	2481.4	23.7	7091.2	16.5 -	2128.4	52.5 -
1982	3908.8	15.2 -	2124.3	14.4 -	6033.1	14.9 -	1784.5	16.2 -
1983	3616.6	7.5 -	1784.8	16 -	5401.4	10.4 -	1831.8	2.7
1984	3300.4	8.7 -	1841.7	3.2	5142.1	4.8 -	1458.7	20.4 -
1985	3645.6	10.5	1214.4	34.1 -	4860	5.48 -	2431.2	66.7
1986	2431.5	33.3 -	1315.6	8.3	3747.1	22.9 -	1115.9	54.1 -
1987	2372.3	2.4 -	1278	2.9 -	3650.3	2.58 -	1094.3	1.9 -
1988	1906.7	19.6 -	1685.4	31.9	3592.1	1.6 -	221.3	79.77 -
1989	2407.4	26.3	1475	12.5 -	3882.4	8	932.4	321.3
1990	3745	55.6	1510.9	2.4	5255.9	35.3	2234	139.5
1991	3153.7	15.9 -	1505.4	0.4 -	4659.1	11.3 -	1648.3	26.2 -
1992	3038.8	3.6 -	1422.1	5.5 -	4460.9	4.2 -	1616.7	1.9 -
1993	2477.6	18.4 -	1711.3	20.3	4188.9	6.1 -	766.3	52.6 -
1994	3117.2	25.8	1487.9	13.1 -	4605.1	9.9	1629.3	112.6
1995	3222.1	3.4	1728.5	16.1	4950.5	7.5	1493.6	8.32 -
1996	3578.7	11.1	1914.8	10.8	5493.5	10.9	1663.9	11.4
1997	3455.5	3.4 -	2138.6	11.7	5594.1	1.8	1316.9	20.8 -
1998	2374	13.3 -	2203.7	3	4577.7	18.1 -	170.3	87 -
1999	3682.1	55.1	1928.5	12.5	5610.6	22.5	1753.6	929.7
2000	5221.5	41.8	1911.4	0.89 -	7132.8	27.1	3310	88.7
2001	5393.9	3.3	2660.4	39.2	8054.3	12.9	2733.5	17.4

* **المصدر**: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، احصائيات التجارة الخارجية ، طرابلس– ليبيا، سنوات مختلفة.

شكل (22)

تطور مكونات التجارة الخارجية الليبية (1970 – 2001) *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (14).

الفترة من 1981 إلى 1988 :

كان عقد الثمانينات مليئاً بالاضطرابات الاقتصادية العالمية التي تركزت آثارها السلبية على البلاد النامية، وقد وصف البعض هذا العقد بأنه العقد الضائع بالنسبة للبلاد النامية، ويرجع ذلك إلى تراكم المديونية الخارجية مع ارتفاع شديد في أسعار الفائدة الدولية، وتدهور لم يسبق له مثيل في معدلات التبادل التجاري، كما أدى التقدم التكنولوجي للبلاد الصناعية إلى تدهور الطلب على المواد الأولية بسبب اكتشاف المواد المصنعة التي تتنافس مع المواد الطبيعية، وكذلك بسبب الاقتصاد في استخدام المواد الأولية، وإعادة تدويرها، ولكل ذلك شهدت تلك الفترة انخفاضاً في معدلات النمو للتجارة الخارجية كرد فعل لانخفاض معدل نمو قيمة الصادرات والواردات، فقد انخفضت قيمة التجارة الخارجية من 7091.2 مليون دينار عام 1981 إلى 4860 مليون دينار عام 1985، وتواصل انخفاضها إلى 3592.1 مليون دينار عام 1988، وبلغ متوسط تلك الفترة 4939.66 مليون دينار، أما عن معدل نمو التجارة الخارجية خلال تلك الفترة انخفض إلى −9.89 % . جدول رقم (14).

ففي هذه الفترة انخفضت قيمة التجارة الخارجية في كل عام عن العام السابق له، فقد بلغ معدل النمو عام 1981 حوالي − 16.5 % ثم − 5.48 % و − 1.6 % خلال الأعوام 1985، 1988 على التوالي، ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات الناجم عن انخفاض أسعار النفط الناجم عن الأزمة

الاقتصادية العالمية، ونتيجة لهذه الأزمة الاقتصادية اتبعت الدول ما عرف بسياسة التقشف [1]، حيث أثرت هذه السياسة على قيمة الواردات، فقد فرضت الدولة قيوداً وشروطاً وتحجيماً للواردات، كل تلك العوامل أثرت بالسلب على قيمة التجارة الخارجية ومعدل نموها خلال تلك الفترة.

أما عن الفترة من (1989 – 1998) كرد فعل للتذبذب الواضح خلال تلك الفترة في قيمة الصادرات والواردات نجد قيمة التجارة الخارجية متذبذبة، ورغم ذلك التذبذب إلا أن الاتجاه العام لقيمة التجارة الخارجية نحو الارتفاع، ففي حين ارتفع إلى 5255.9 مليون دينار عام 1990، وذلك بعد أن كان 3882.4 مليون دينار عام 1989 نجده ينخفض إلى 4659.1 مليون دينار عام 1991، ثم يواصل بعد ذلك تذبذبه بين ارتفاع وانخفاض حول متوسط يعد مرتفعاً بلغ 4766.81 مليون دينار، لينتهي عند 4577.7 مليون دينار عام 1998 (جدول رقم 14) ،(شكل رقم (22) ويعود ذلك التذبذب إلى عدم استقرار الأوضاع الخارجية والداخلية سواء السياسية أو الاقتصادية، والناجمة عن الحظر الاقتصادي، والذي فرض على ليبيا خلال تلك الفترة، ودخول القطاع الخاص في المجالات الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى أسباب أخرى ذكرت في موضع سابق.

أما عن الفترة من (1999 إلى 2001) :

فقد حدث تطوراً كبيراً في قيمة التجارة الخارجية الليبية لتزامن بداية تلك الفترة مع تعليق العقوبات الاقتصادية المفروضة على ليبيا مما أدى إلى انتعاش كلا من الصادرات والواردات، حيث حققت الصادرات خلال تلك الفترة معدلات مرتفعة في النمو بلغت 33.4 %، كما حققت الواردات معدل نمو بلغ 8.6 % أدى ذلك إلى ارتفاع معدل النمو الإجمالي قيمة التجارة الخارجية خلال تلك الفترة إلى 20.8% حيث تراوح ذلك المعدل بين 22.5% و 27.1% و 12.9% خلال الأعوام 1999، 2000، 2001 على التوالي، حيث ارتفعت قيمة التجارة الخارجية من 5610.6 مليون دينار عام 1999 إلى 7132.8 مليون دينار عام 2000، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى 8054.3 مليون دينار عام 2001، (جدول رقم 14، شكل رقم 22) ويعود ذلك الارتفاع إلى :

1- ارتفاع قيمة كلا من الصادرات والواردات، والناجم عن تعليق العقوبات الاقتصادية .
2- سعي ليبيا نحو تحسين علاقاتها الدولية، ومحاولة الخروج من الانعزال عن العالم، وإظهار حسن النوايا الليبية لتحسين العلاقات الليبية الأمريكية.
3- الاتجاه الليبي نحو القارة الأفريقية، وتبني ليبيا تأسيس الاتحاد الأفريقي، والدعم المادي والمعنوي من جانب ليبيا للدول الأفريقية، مما حسن من العلاقات الليبية الأفريقية على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وبالتالي التجاري.
4- ارتفاع أسعار النفط واستقرارها في الفترة الأخيرة.

(1) حسين مسعود أبو مدينة، الموانئ الليبية " دراسة في الجغرافية الاقتصادية، مرجع سابق، ص242 .

2- تطور قيمة الصادرات :

الصادرات هي تلك المجموعة من السلع والخدمات التي تفيض من الإنتاج المحلي بعد مواجهة احتياجات كافة متطلبات السوق المحلي لإشباع رغبات المستهلكين، فإن وفرة الإنتاج من سلعة معينة بما يغطي حاجة السوق المحلي مع تحقيق فائض، فإن الحكمة تقضي في هذه الحالة بوضع سياسة لتصدير هذا الفائض، بل وإيجاد أسواق دائمة له طالما أن احتمالات استمراره قائمة.

وتعتبر الصادرات من أهم الوسائل الهامة في تمويل التنمية الصناعية، إذ تكون بمثابة الاستثمار، وللتجارة الخارجية أدواراً عديدة تلعبها في الوزن الاقتصادي والسياسي للدولة، حيث تعمل على توسيع القاعدة الاقتصادية، ولها دور في تخفيف أثر التقلبات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد القومي، كما أنها تعمل على تدعيم قوة مساومة الدولة في المجال الدولي، وتعمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، وتدعيم مركز العملة المحلية بين العملات الأجنبية، وكما أنها وسيلة لتصريف الفائض من الإنتاج [1].

عند دراسة تطور الصادرات الليبية خلال الفترة من 1970 – 2001 نستطيع أن نقسم تلك الفترة إلى أربعة مراحل من حيث معدلات نمو قيمة الصادرات وهي كالتالي:

- المرحلة الأولى من 1970 – 1980 مرحلة النمو المرتفع.
- المرحلة الثانية من 1981 – 1988 مرحلة النمو المنخفض.
- المرحلة الثالثة من 1989 – 1998 مرحلة النمو المتذبذب.
- المرحلة الرابعة من 1999 – 2001 مرحلة النمو المرتفع.

المرحلة الأولى من 1970 – 1980 :

شهدت الصادرات خلال تلك الفترة ارتفاعاً حاداً في قيمتها بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو السنوي للصادرات، فقد ارتفعت قيمة الصادرات من 841.8 مليون دينار عام 1970لتصل إلى 2023.2 مليون دينار عام 1975، ثم تواصل ارتفاعها بعد ذلك لتصل إلى أعلى معدل لها خلال الثلاث قرون المنصرمة، فقد بلغت 6489 مليون دينار عام 1980، فقد ارتفعت قيمة الصادرات في ذلك العام بحوالي 770.5% بالمقارنة بسنة الأساس عام 1970، كما بلغ متوسط قيمة الصادرات الليبية خلال تلك الفترة حوالي 2619.5 مليون دينار.

أما عن معدل النمو، فقد اتسم بالارتفاع خلال تلك الفترة باستثناء بعض السنوات، والتي كان فيها معدل النمو بالسالب، فقد تراوح معدل النمو بين أقل مستوى له وهو -17.3% عام 1975، وأعلى مستوى له، والذي ارتفع إلى 104.4% عام 1974، ويبلغ متوسط معدل النمو للفترة حوالي 25.4% (جدول رقم 14، شكل 22) ويعود الارتفاع في قيمة الصادرات الليبية خلال تلك الفترة إلى عدة عوامل منها:

---

(1) قدري الشرقاوي، التجارة الخارجية "استيراداً وتصديراً"، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة، 1991، ص ص8- 9.

- ارتفاع الكمية المنتجة من النفط الخام، والتي بلغت حوالي 3300 ألف برميلاً في اليوم عام 1970، وحوالي 1827 ألف برميلاً في اليوم عام 1980[1].
- ارتفاع الكمية المصدرة من النفط الخام، والتي بلغت في عام 1979 حوالي 1854 ألف برميل في اليوم، حيث كان يتم تصدير كل الكمية المنتجة تقريباً.
- الارتفاع الحاد في أسعار النفط، فقد شهدت الفترة من 1970–1980 طفرتين لأسعار النفط، الطفرة الأولى كانت في أواخر عام 1973 وأوائل عام 1974، فقد ارتفعت أسعار النفط إلى أربعة أضعاف السعر في منتصف عام 1973 (فقد ارتفعت من 10 دولارات للبرميل وذلك بالسعر الحقيقي بدولارات عام 1995 عام 1973 لتصل إلى 24.6 دولار للبرميل عام 1974)، وارتفعت من 2.8 دولار للبرميل بالسعر الاسمي عام 1973 لتصل إلى 10.4 دولار للبرميل عام 1974 وذلك بالسعر الاسمي للبرميل [2]، ويعود ذلك الارتفاع إلى حرب السادس من أكتوبر عام 1973 والتي نشبت بين مصر وسوريا من ناحية والكيان الصهيوني من ناحية أخرى، وامتناع الدول العربية المصدرة للنفط عن ضخ النفط العربي إلى الدول المتعاونة مع الكيان الصهيوني وعلى رأسهم الولايات المتحدة [3]، مما أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، وكان لذلك الارتفاع أثره الفعال على ارتفاع عوائد الصادرات النفطية، وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات الليبية.
- أما الطفرة الثانية والتي حدثت خلال تلك الفترة كانت عام 1979 فقد ارتفعت أسعار النفط الخام من 22.8 دولار للبرميل عام 1978 لتصل إلى 44.6 دولار للبرميل عام 1979، ثم ارتفعت إلى 48.1 دولار للبرميل عام 1981 [4]، ويعود ذلك الارتفاع إلى نشوب الحرب العراقية الإيرانية، وانخفاض ضخ النفط من هاتين الدولتين، وبالتالي ارتفعت أسعار النفط بصورة حادة [5].

---

(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي، التاسع والعشرون، الكويت، 2002، ص.

(2) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 1990، ص281.

(3) راجع كل من :

- عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي " دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الثورة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بنغازي – ليبيا، 1992.
- Allan ,J,A,Agricultural Developnent in Libya After Oil,Op Cit,P.332

(4) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 1997.

(5) عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، مرجع سابق، ص39.

- ويعد ما تبنته الخطة الثلاثية للتنمية (1973 – 1975) وهو رسم سياسة لنمو الصادرات النفطية بمعدل 15.8%، وبمعدل سنوي يصل إلى 5% خلال سنوات الخطة عاملاً أساسياً في ارتفاع قيمة الصادرات(1).
- تبنت خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976 – 1980) تطوير جهاز ونظام التصدير، بما يكفل إيجاد منافذ لتصريف فائض الإنتاج الزراعي والصناعي المستهدف في الخطة في الأسواق الخارجية(2).
- عدم اتباع الدولة سياسة ترشيد إنتاج وتصدير النفط الخام في تلك الفترة.

المرحلة الثانية من (1981 – 1988) :

اتسمت هذه الفترة بالاتجاه العام نحو الانخفاض في قيمة الصادرات ومعدل نموها، فقد انخفضت قيمة الصادرات من 4609.8 مليون دينار عام 1981 إلى 2431.5 مليون دينار عام 1986، ثم تواصل انخفاضها لتصل إلى 1906.7 مليون دينار عام 1988، حيث انخفضت بمقدار 2703.1 مليون دينار بالمقارنة بعام 1981، وبلغ متوسط قيمة الفترة حوالي 3223.9 مليون دينار.

أما عن معدل النمو فقد انخفض في تلك الفترة إلى–28.9% و–33.3% و–19.6% خلال الأعوام 1981، 1986، 1988 على التوالي، فكان معدل النمو خلال تلك الفترة بالسالب باستثناء عام واحد وهو عام 1985، والذي حقق فيه معدل النمو ارتفاعاً بلغ 10.5%، وكان متوسط معدل النمو خلال الفترة حوالي –13.13% (جدول رقم 14، شكل 22).

وفي هذه الفترة رغم تبني خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981 – 1985) سياسة تنويع السلع الموجهة للتصدير، والدخول في مجال تصدير المنتجات النفطية (منتجات تكرير البترول) ومنتجات الصناعات البتروكيماوية، والاتجاه إلى أسواق جديدة بهدف التقليل من الاعتماد على الأسواق التقليدية، وربط علاقات تجارية جديدة مع دول العالم الثالث والدول الصديقة(3).

---

(1) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، (1973–1975)، ص109

(2) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976–1980)، المطبعة العصرية، طرابلس، ص80 .

(3) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981–1985)، طرابلس، الجزء الثاني، ص ص 283–285 .

إلا أن قيمة الصادرات اتجهت إلى الانخفاض في هذه الفترة ويرجع ذلك إلى :

- الظروف التي مرت بها سوق النفط العالمي، وانسجاماً مع متطلبات سياسة منظمة الأوبك، والتي تحدد سقف الإنتاج، وكمية الإنتاج من النفط الخام للدول الأعضاء في المنظمة خفضت ليبيا كميات الإنتاج من النفط [1].
- انخفاض كمية الصادرات من النفط الخام .
- تعرض أسعار النفط إلى هزة عكسية في أواخر تلك الفترة، فقد انخفضت أسعار النفط عام 1986 إلى 17.8 دولار للبرميل، وذلك بعد أن كانت 44.6 دولار للبرميل عام 1979 (الملحق الإحصائي جدول رقم)، ويعود ذلك الانخفاض في أسعار النفط إلى الظروف السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية، والتي سادت أرجاء العالم بعد عام 1980 ومنها السياسات الخاصة بتحديد الاستهلاك من قبل الدول الصناعية، إيقاف أمريكا لاستيراد النفط الليبي، والتي كانت تعتبر حتى عام 1980 أكبر مستورد للنفط الخام الليبي، وكذلك إيقاف بعض بلدان أوربا الغربية وارداتها من النفط الليبي، وما صاحب ذلك من انخفاض تدريجي في أسعار النفط [2].
- الركود الاقتصادي الذي تعرضت له بعض البلدان الصناعية في أوائل الثمانينات مما دعى هذه الدول إلى ترشيد استخدام الطاقة، وتشجيع البحث العلمي في إيجاد مصادر بديلة للطاقة، واللجوء إلى المصادر البديلة في كثير من الاستخدامات، فضلاً عن السياسات الضريبية على استهلاك الطاقة، والتي أدت إلى تأثر سعر البرميل من النفط الخام بالكمية المطلوبة للاستهلاك في الدول الصناعية فقط [3]. كل ذلك أثر في خفض أسعار النفط، وبالتالي كان له أثر في خفض العوائد النفطية الليبية، مما أثر على انخفاض قيمة الصادرات الليبية.

---

(1) صبحي قنوص، وآخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً (1969-1999) – التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي، 1999، ص357 .

(2) عيسى حمد محمد الفارسي، القطاع النفطي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز البحوث الاقتصادية، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، بنغازي – ليبيا، 2001، ص28.

(3) علي أحمد عتيقة، وآخرون، النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي "العرب 00 والأزمة الاقتصادية العالمية"، الحلقة النقاشية الثامنة، سنوية، المعهد العربي للتخطيط، كاظمة للنشر، الكويت، 1985، ص ص 11-13.

- تعرضت ليبيا خلال تلك الفترة لمشكلات مع الولايات المتحدة، ففي مارس 1982 صدر القرار الأمريكي بحظر استيراد النفط الخام من ليبيا، وفي عام 1985 فرضـــت الولايـــات المتحـــدة الأمريكية من جانبها حظراً شاملاً على ليبيا، وفرضت قيوداً على الأرصدة والودائع الماليـــة، والتحويلات الليبية من وإلى الولايات المتحدة، وفي عام 1986 أصدر قرار بتطبيـــق قيـــوداً تجارية ومالية شاملة ضد ليبيا (1)، وبالتالي فقدت ليبيا أهم أسواق النفط وهو السوق الأمريكي.
- وكان التأثير الفعال والأكبر على الصادرات الليبية في هذه الفترة من جانب منظمـــة أوبـــك، وليس صعوبة الإنتاج، فقد سببت التباينات في حصص أوبك التغيرات الرئيـــسية فـــي إنتـــاج النفط، وبالتالي في قيمة الصادرات، فقد حددت أوبك حصة ليبيا بـــ 1.1 مليون برميل يوميـــاً عام 1983، وبقيت هذه الحصة سارية حتى عام 1993(2).

---

(1) محمود حسن حسني، العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، شهرية، عدد 79، القاهرة، 1999، ص23 .

(2) تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (العراق – ليبيا – السودان) مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة، ؟ ؟، ص190.

المرحلة الثالثة من 1989 – 1998 :

من خلال الجدول رقم (14) والشكل رقم (22) يمكن أن نطلق على هــذه المرحلــة مرحلــة التذبذب وعدم الاستقرار، فقد تضافرت عوامل عدة أدت إلى ذلــك التذبــذب، والــذي يغلــب عليــه الانخفاض، ففي حين انخفضت القيمة إلى 2407.4 مليون دينار و2477.6 مليــون دينــار و 2374 مليون دينار خلال الأعوام 1989، 1993، 1998 على التوالي نجدها ترتفع إلى 3745 مليون دينار و 3578.7 مليون دينار، 3455.5 مليون دينار خلال الأعوام 1990، 1996، 1997 على التوالي، وبلغ متوسط تلك الفترة حوالي 3057 مليون دينار.

أما عن معدل النمو لتلك الفترة فقد بلغ حوالي 6.7% كنسبة متوسطة، وهــذا المعــدل يعــد منخفض إذا ما قورن بالمرحلة الأولى، والذي بلغ معدل النمو خلالها حوالي 25.4%، ويعد مرتفعاً إذا ما قورن بالمرحلة الثانية، والذي بلغ معدل النمو خلالها حوالي –13.13%.

وقد تراوح معدل النمو بين –18.4% عام 1993 و 55.6% عام 1990 (جدول رقم 14) من التحليل السابق نجد أن تلك الفترة اتسمت بالتذبذب، وعدم الاستقرار، ويعود ذلك إلى :

- **الحظر الاقتصادي :** استطاعت الولايات المتحدة أن تستصدر قراراً من مجلس الأمن الــدولي بتشديد العقوبات الاقتصادية ضد ليبيا، فجاء قراري مجلس الأمن (748) عام 1992 و (883) عام 1993 بفرض عقوبات اقتصادية على ليبيا، أدت إلى تدني ملحوظ في معدلات عائــدات التصدير لتدني حجم الإنتاج الصناعي والزراعي والصيد البحري لانخفاض معدلات التشغيل، مما أدى إلى ارتفاع التكلفة، وبالتالي فقدت المنتجات الليبية المنافسة الــسعرية، وذلــك لعــدم إمكانية التصدير جوا بسبب استمرار الحظر الجوي [1].
- منع الصادرات الليبية من غير النفط والغاز والمنتجات الزراعية مما حرم ليبيا مــن فــرص تطوير وتنمية صناعاتها الأخرى خاصة تلك التي كانت مهيأة لنشاط التصدير، والتي حظيــت باستثمارات كبيرة خلال السنوات السابقة.
- بلغ حجم الخسائر نتيجة لتدني حجم الصادرات للإنتاج الزراعي والثروة البحرية من ليبيا إلى الأسواق الخارجية بسبب استمرار الحظر الجوي إلى حوالي 794 مليون دولار [2].
- انخفاض أسعار النفط فقد حدد اجتماع أوبك في 1990 سعر النفط بــــ 21 دولاراً للبرميــل الواحد، ثم انخفض في يونيو 1993 إلى أقل من 18 دولاراً للبرميل (الملحق الإحصائي جدول رقم 1) .

---

(1) يوسف أبو الفضل محمد، ليبيا ومواجهة الحظر الاقتصادي، رسالة الجنوب، جريدة شهرية، العدد التاسع، ســوهاج – مصر، 2004، ص4.

(2) تقرير الأمم المتحدة، سنوات الحظر على ليبيا، مجلة المؤتمر، يصدرها المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتــاب الأخضر، العدد الأول، نصف شهرية، طرابلس، 2002، ص ص 37–38.

- وكان من أهم أسباب انخفاض الصادرات الليبية عام 1998 إلى 2374 مليون دينار هو انخفاض وتدهور سعر النفط في ذلك العام إلى 15 دولاراً للبرميل أي بنسبة تبلغ قرابة النصف نتيجة لهبوط الطلب العالمي على النفط، والناتج عن المشاكل المالية والمصرفية التي ظهرت في اليابان والشرق الأقصى، وجنوب شرقي أسيا أدى إلى نكسه وركود جديد.
- ومن الاقتراحات التي قدمت في هذا الخصوص لمقاومة التدهور في أسعار النفط، الاقتراح الليبي الذي رفع إلى رؤساء الدول النفطية، والذي يدعو إلى إيقاف ضخ النفط خلال فصل الشتاء(1)، كل هذه العوامل السابقة أدت إلى تذبذب وعدم استقرار الصادرات الليبية خلال تلك الفترة.
- كما أدى التقلب في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى إلى حدوث تقلبات في عوائد الصادرات الليبية التي تعتمد بشكل متطرف على حصيلة تصدير سلعة واحدة (2).

المرحلة الرابعة من 1999 – 2001 :

تزامن بداية هذه الفترة بتعليق العقوبات المفروضة على ليبيا من قبل الأمم المتحدة منذ عام 1993، ويمكن أن توصف هذه الفترة بالارتفاع الحاد في قيمة الصادرات ومعدلات نموها، فقد ارتفعت قيمة الصادرات الليبية إلى 3682.1 مليون دينار عام 1999، وذلك بعد أن كانت 2374 مليون دينار عام 1998، ثم ترتفع لتصل إلى 5221.4 مليون دينار عام 2000، ثم تواصل ارتفاعها إلى أن تصل إلى 5393.9 مليون دينار عام 2001، فقد ارتفعت في ذلك العام بمقدار 3019.9 مليون دينار بالنسبة لعام 1998، وارتفع متوسط الفترة إلى 4765.8 مليون دينار، كما ارتفع متوسط نمو الصادرات خلال تلك الفترة إلى 33.4%، ويعد بذلك معدلاً مرتفعاً إذا ما قورن بمعدل النمو خلال الفترات السابقة، فقد بلغ معدل النمو 55.1%، 41.8%، 3.3% خلال الأعوام 1999، 2000، 2001 على التوالي (جدول رقم 14، شكل 22).

ويعود ذلك الارتفاع في قيمة الصادرات الليبية ومعدل نموها خلال الفترة 1999–2001 إلى :

1- تعليق العقوبات المفروضة على ليبيا في 5 أبريل 1999.
2- السعي من جانب ليبيا إلى تحسين علاقاتها الخارجية خاصة مع الدول الغربية.
3- قامت اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة بإلغاء رخص الاستيراد والتصدير، مما سهل عملية التصدير في هذه الفترة.
4- تشجيع القطاع الخاص، ودخوله مجال التصدير (3).

---

(1) محمد عزيز، فتحي أبو سدرة (ترجمة)، جوديت غورني (تأليف)، ليبيا، الاقتصاد السياسي للنفط، مرجع سابق، ص12 .

(2) عبد الناصر عز الدين بوخشيم، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي " دراسة تحليلية قياسية للفترة من 1973–1998، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2003، ص75 .

(3) شكري غانم، كلمة ألقاها في المؤتمر الوطني الأول حول مزاولة الأنشطة الاقتصادية بالجماهيرية، مجلة المؤتمر، تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، شهرية، العدد الثامن عشر، طرابلس – ليبيا، 2003، ص13 .

3- تطور قيمة الواردات :

يمكن تعريف الواردات بأنها مجموعة السلع أو الخدمات التي يتم الحصول عليها من البلاد الأجنبية نظير مقابل نقدي لتحقيق الأغراض الآتية :

1- تغطية احتياجات المستهلكين في البلد المستورد نظراً لعدم إنتاج مثل السلع المستوردة.
2- سد أوجه النقص في الاستهلاك الناتجة عن عدم كفاية الإنتاج المحلي.
3- سد احتياجات الإنتاج من المستلزمات المختلفة والتي لا تنتج محلياً.
4- إضافة بعض عمليات صناعية على السلع المستوردة ثم إعادة تصديرها.

وعموماً فإنه يمكن القول بأن الواردات تتم بهدف تحقيق إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات التي لا تنتج محلياً أو لا يكفي ما ينتج منها لسد هذه الحاجات[1].

يمكن تقسيم تطور قيمة الواردات خلال الفترة من 1970 – 2001 إلى أربع مراحل تعد هذه المراحل انعكاساً لتطور قيمة الصادرات، فمن الجدول نجد أن قيمة الواردات الليبية تتأثر بشكل مباشر بقيمة الصادرات لأن عوائد الصادرات تعد الممول الرئيسي للواردات الليبية.

فمن الجدول رقم (14) والشكل رقم (22) يمكن تبعاً لذلك تقسيم الفترة إلى أربع مراحل من حيث تطور ونمو قيمة الواردات:

- المرحلة الأولى من 1970 – 1981 مرحلة النمو المرتفع.
- المرحلة الثانية من 1982 – 1987 مرحلة النمو المنخفض.
- المرحلة الثالثة من 1988 – 1994 مرحلة النمو المتذبذب.
- المرحلة الرابعة من 1995 – 2001 مرحلة النمو المرتفع.

أولاً – المرحلة الأولى (1970 – 1981) :

من الجدول والشكل يمكن أن نطلق على هذه المرحلة بمرحلة النمو المرتفع للواردات، فقد ارتفعت قيمة الواردات من 198 مليون دينار عام 1970 لتصل إلى 1048.7 مليون دينار عام 1975، ثم تواصل ارتفاعها إلى أن تصل إلى 2006.2 مليون دينار و 2481.4 مليون دينار عامي 1980، 1981 فقد زادت قيمة الواردات خلال الفترة من 1970 – 1981 بحوالي 1153% حيث بلغ متوسط قيمة الواردات خلال الفترة حوالي 1057.3 مليون دينار ليبي، أما عن معدل النمو فيعد من المعدلات المرتفعة، فقد ارتفع من –17.9% عام 1970 إلى 28.2% عام 1975، وبلغ أخيراً 27.6%، 23.7% عامي 1980، 1981 على التوالي، وبلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة حوالي 23.3% (جدول رقم 14، شكل رقم 22).

---

(1) قدري الشرقاوي، التجارة الخارجية " استيراداً وتصديراً "، مرجع سابق، ص ص 189–190.

ويعود الارتفاع في قيمة الواردات خلال تلك الفترة إلى عدة عوامل منها :

ارتفاع قيمة الصادرات، والتي بلغت حوالي 2619.5 مليون دينار كقيمة متوسطة للفترة من 1970–1980، ويرجع ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، وانعكس ذلك إيجابياً على زيادة قيمة الواردات.

ضخامة البرامج الاستثمارية التي تضمنتها خطة التنمية الاقتصادية الثلاثية 1973–1975، وقد تمثلت معظم الواردات في السلع والمعدات الرأسمالية والمواد الخام، بالإضافة إلى السلع الاستهلاكية الضرورية من مواد غذائية وزيوت نباتية وغيرها من المنتجات التي لا تنتج محلياً، وكانت معظم الواردات من المعدات والآلات اللازمة لتغطية متطلبات البرامج الاستثمارية (1).

تبني الخطة الثلاثية للتنمية (1973–1975) سياسة لنمو الواردات بمعدل 51.6% أثناء الخطة، وبمعدل نمو سنوي مركب 14.9% أدى ذلك إلى زيادة قيمة الواردات خلال هذه الفترة[2].

تبني خطة التحول الاقتصادي عام 1976–1980 تحقيق المزيد من الإشراف والتوجيه لنشاط الاستيراد، وإعادة تنظيم أجهزة الاستيراد، والتنسيق بين أجهزة الاستيراد والجهاز المصرفي لتوجيه نشاط التجارة وتوجيه نشاط الاستيراد لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية (3).

المرحلة الثانية 1982 – 1987 :

تمثل هذه المرحلة مرحلة النمو المنخفض في قيمة الواردات، فقد انخفضت قيمة الواردات من 2124.3 مليون دينار عام 1982 إلى 1214.4 مليون دينار عام 1985 لتصل في نهاية الفترة إلى 1278 مليون دينار عام 1987، وفيما بين عامي 1982–1987 انخفضت قيمة الواردات بنسبة (–39.8%) تقريباً.

أما عن معدل النمو فقد انخفض من –14.4% عام 1982 إلى –34.1% عام 1985 ليصل في النهاية إلى –2.9% عام 1987، وانخفض متوسط معدل النمو إلى –9.3% خلال الفترة المذكورة (جدول رقم 14).

وتضافرت عدة عوامل أدت إلى هذا التدهور الملحوظ في قيمة الواردات وأهمها :

1- تراجع قيمة الصادرات الليبية في هذه الفترة، وخاصة عوائد الصادرات النفطية نتيجة لانخفاض أسعاره، وانعكس ذلك على انخفاض قيمة الواردات.

---

(1) صبحي قنوص، وآخرون، ليبيا الثورة في 25 عاماً (التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية 1969 – 1994)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة – ليبيا، 1994، ص ص 340–341.

(2) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973–1975)، ص112.

(3) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976 – 1980)، المطبعة العصرية، طرابلس، ص ص 79–80.

2- الإجراءات الإدارية والتي اتخذت كرد فعل لانخفاض عائدات النفط وأهم هذه الإجراءات ما يلي :

أ- إجراءات تقييدية على الواردات.

ب- منع استيراد العديد من السلع سواء الإستهلاكية أو الاستثمارية.

ج- اقتصرت الواردات على مستلزمات الإنتاج والسلع الضرورية والأدوية.

د- وضعت قيوداً على السفر الخارجي إلى جانب تشجيع الإنتاج لتحل السلع المحلية محل الواردات وارتفاع التعاريف الجمركية على عدد من السلع (1).

هـ- تقليص العمالة الأجنبية أو إلغاء عقود البعض منها مما أدى إلى انكماش السوق وقلة الاستهلاك.

3- تطبيق الموازنة الاستيرادية، وهي عمل ميزانية تحدد الاستيراد، وتحدد السلع حسب الأولوية.

4- إجراء موازنة النقد الأجنبي وهي الأخذ بمبدأ توزيع موارد النقد الأجنبي على مختلف الأغراض حسب الأولويات ومنها الواردات.

5- ارتفاع قيمة التعريفة الجمركية مع بداية الثمانينات.

6- الأخذ بسياسة الاعتماد على الذات وترشيد الاستهلاك.

وعلى الرغم من أن هذه القيود الإدارية على الواردات نجحت في تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات إلى حد كبير إلا أن آثارها على الأسعار الداخلية وعلى التنمية كان كبير أيضاً حيث دفعت هذه الإجراءات بمعدلات التضخم إلى مستويات لم تكن معروفة من قبل، ونتج عنها تدهور ملحوظ في مستويات معيشة السكان، وخصوصاً أصحاب الدخول الثابتة (2).

7- العقوبات الأمريكية ضد ليبيا : بدأت هذه العقوبات منذ عام 1978 بسبب اتهام الولايات المتحدة ليبيا بدعم الجماعات الإرهابية، حيث توالت القرارات الأمريكية التي تدين ليبيا، وتفرض عليها عقوبات تجارية واقتصادية شاملة، ففي عام 1983 صدر قراراً أمريكياً بحظر تصدير أي منتجات أمريكية يمكن أن تسهم بشكل رئيسي في تنمية الاقتصاد الليبي (3).

8- التحولات الاشتراكية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال تلك الفترة، والتي تمثلت في الحد من دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي (4).

9- إلغاء أو تأجيل بعض مشروعات الخطة الخمسية (1981-1985).

---

(1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي التاسع والثلاثون، دار الازدهار للطباعة، مصراتة- ليبيا، 1995، ص66.

(2) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي االسابع والثلاثون، دار الازدهار للطباعة، مصراتة - ليبيا، 1993، ص103.

(3) محمود حسن حسني، العقوبات الأقتصادية الدولية والعالم العربى مرجع سابق، ص23.

(4) عبد الناصر عز الدين بوخشيم، تطور هيكل التجارة الخارجية فى الأقتصاد الليبيى وعلاقته بالنمو الأقتصادى، مرجع سابق، ص87.

المرحلة الثالثة : (1988-1994) :

تمثل هذه المرحلة مرحلة تذبذب في قيمة الواردات، وفي معدل نموها، ولكن رغم ذلك التذبذب وعدم الاستقرار إلا أن قيمة الواردات بصفة عامة ظلت مرتفعة حيث بلغ متوسط الفترة حوالي 1542.5 مليون دينار، ففي حين ارتفاع قيمة الواردات إلى 1685.4 مليون دينار و 1510.9 مليون دينار و1711.3 مليون دينار خلال الأعوام 1988، 1990، 1993 نجدها تنخفض إلى 1475 مليون دينار و1422.1 مليون دينار و 1487.9 مليون دينار خلال الأعوام 1989، 1992، 1994 على التوالي، وبلغ متوسط معدل النمو خلال الفترة حوالي 3.3% فقد تراوح معدل النمو بين -13.1% عام 1994 و31.9% عام 1988، ويدل ذلك على مدى التذبذب في معدل نمو الواردات خلال تلك الفترة، ويؤكد ذلك انخفاض معدل النمو في العام التالي مباشرة لعام 1988 إلى -12.5% وذلك عام 1989 (جدول رقم 14) .

أما عن الأسباب المباشرة لذلك التذبذب وعدم الاستقرار فترجع إلى :

1. الآثار الناجمة عن العقوبات الأمريكية في أواخر الثمانينات، والحظر الاقتصادي من قبل الأمم المتحدة عام 1992، فقد حصلت ليبيا على السلع الخاضعة للعقوبات (مثل تلك المواد التي تحتاجها عمليات صناعة النفط، والتكنولوجيا المتقدمة في مجال الصناعة عامة) بطرق غير مباشرة انطوت على دفع مبالغ كبيرة إلى أطراف ثالثة، فارتفعت نتيجة لذلك أسعار السلع المستوردة بسبب العقوبات، وبسبب توقف الرحلات الجوية مع العالم الخارجي، فقد تم تحذير الشركات والمؤسسات الدولية بشأن التجارة مع ليبيا، فقبل العقوبات كان يصل إلى ليبيا 30% من استيرادها جواً [(1)]، فأدى ذلك إلى عدم استقرار أسعار السلع المستوردة، وعدم ثباتها عند معدل معين لدخول متغيرات أخرى في تحديد أسعار السلع المستوردة مثل الأطراف الوسيطة، وزيادة تكلفة نقل هذه السلع (والخلاصة وصول هذه السلع بطرق غير شرعية إلى ليبيا وذلك في نظر الأمم المتحدة).
2. كما أن استحالة الحصول بطرق الجو على قطع الغيار للمكائن الصناعية عند حدوث حالات تعطل أدت إلى تدهور في إنتاج السلع الرئيسية الضرورية للسوق الداخلي، وأدى ذلك إلى انخفاض الإنتاج في صناعتي الأغذية التمويلية والأسمنت في السنوات الأربع، والتي أعقبت فرض العقوبات[2]، مما أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات من هذه السلع لتغطية الطلب المحلي.

---

(1) تيم بنلوم، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (العراق – ليبيا – السودان)، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة شهرية، بيروت – لبنان، ص ص 194-195.

(2) تيم نبلوك، مرجع سابق، ص ص 195، 196.

3. ومن عوامل التذبذب وعدم الاستقرار أن هذه الفترة شهدت بدايات تحرير الاقتصاد، والذي طبق على أثر العقوبات، ولتأمين الحصول على المواد الاستهلاكية، ففي عام 1992 تم وضع قانون لخصخصة المشروعات الحكومية العاملة في مجالات الإنتاج والتوزيع والتجارة والخدمات والزراعة والصناعة والتعليم والصحة والسياحة التجارية والنقل والعقارات والمالية، كما أدى السماح بالاستيراد دون تحويل العملة إلى تقلب قيمة الواردات.

وكان في هذه الفترة تحسن ملحوظ في معدلات النمو بالنسبة للفترة السابقة فبلغ معدل النمو حوالي 3.3%، ويعد معدلا مرتفعا بالمقارنة بالفترة السابقة، والذي انخفض معدل النمو خلالها إلى – 9.3%، ويعود ذلك إلى عدة أسباب أدت إلى ارتفاع معدلات نمو الواردات خلال تلك الفترة رغم التذبذب المذكور، حيث سجلت قيمة الواردات ارتفاعاً أيضاً رغم التذبذب ومنها :

1- مع بداية التحسن في أوضاع الصادرات منذ عام 1987 بدأت الدولة في رفع قيود السفر الخارجي، وتخفيف حدة الضغط على الواردات المذكورة في الفترة السابقة [1].

2- البدء في مشروع النهر الصناعي العظيم، وما تطلبه هذا المشروع من آلات ومعدات نقل ومواد لازمة لصناعة الأنابيب الخراسانية (أسمنت – حديد صلب – مواد بناء).

3- ارتفاع قيمة الواردات من بند الآلات ومعدات النقل، حيث بلغت قيمتها عام 1988 حوالي 652.4 مليون دينار، وارتفاع الواردات من المواد الكيماوية إلى 132.3 مليون دينار، والمواد الغذائية والحيوانات الحية 223.3 مليون دينار[2]، ويدل ذلك على ارتفاع معدلات التنمية والاستهلاك من السلع الرأسمالية والاستهلاكية.

4- افتتاح مجمع الحديد والصلب بمصراتة عام 1989، والذي يعتمد على المواد الخام المستوردة، والتي تصل إلى حوالي مليون طن سنوياً [3]، بالإضافة إلى إقامة الكثير من المشاريع الكبرى مثل مشروع مدينة البريقة الجديدة 000 وغيرها، كل تلك المشاريع كانت في حاجة إلى آلات ومعدات – مواد خام والعديد من السلع الأخرى التي لا تنتج محلياً، مما أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات في هذه الفترة رغم التذبذب بين الارتفاع والانخفاض.

---

(1) خالد عبد الرحمن عوض، أثر تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الليبي على الميزان التجاري، دبلوم، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1997، ص65 .

(2) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، دار الازدهار للطباعة، مصراتة – ليبيا، 1990، ص51 .

(3) حسين مسعود أبو مدينة، الموانئ الليبية " دراسة في الجغرافية الاقتصادية "، مرجع سابق، ص242 .

المرحلة الرابعة (1995-2001) :

تمثل هذه المرحلة مرحلة نمو مرتفع لقيمة الواردات، فقد ارتفعت في عام 1995 بمقدار 240.6 مليون دينار لتصل إلى 1728.5 مليون دينار، وذلك بعد أن كانت 1487.9 مليون دينار عام 1994، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى 2203.7 مليون دينار عام 1998، وتصل أخيراً إلى 2660.4 مليون دينار عام 2001، حيث بلغ متوسط قيمة الواردات حوالي 2069.4 مليون دينار، وحققت الواردات خلال تلك الفترة أعلى قيمة بالمقارنة بالفترات الثلاث السابقة، كما ارتفع متوسط معدل النمو ليبلغ حوالي 9.63% حيث تراوح بين -12.5 عام 1999 و 39.2% عام 2001 ، (جدول رقم 14، شكل 22) ويعود ذلك الارتفاع خلال الفترة الأخيرة إلى عدة عوامل منها :

انتعاش الصادرات الليبية خلال هذه الفترة، والذي يعود جزء منه إلى ارتفاع أسعار النفط، وجزء آخر إلى تحسن الأداء، أدى كل ذلك إلى زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة الطلب على الواردات، وهذا مما جعل نمو الواردات مرتفعاً في هذه الفترة.

مستلزمات المشاريع الاستثمارية من آلات ومعدات نقل.

إجراءات التخفيف من بعض القيود المحددة للاستيراد، وكذلك التوسع في المبيعات النقدية، وفتح الاعتمادات بالسعر الخاص(1).

التخفيض الذي أجرته السلطات الليبية في سعر صرف الدينار الليبي مقابل الدولار في إطار الإجراءات التي اتخذتها لتوحيد سعر الصرف المعمول به.

تعليق العقوبات الاقتصادية عام 1999.

ويعود ذلك الارتفاع في معدلات النمو في قيمة الواردات بصفة عامة إلى زيادة الطلب على الاستيراد لأغراض التنمية والمشروعات الكبرى، ومواجهة الاستهلاك المتزايد، وعجز قطاع الإنتاج عن الوفاء، ودخول السوق قوة شرائية تميل إلى الاستهلاك نتيجة لارتفاع الدخل والتطور الاقتصادي، وسد متطلبات القطاع الصناعي من آلات ومعدات نقل، بالإضافة إلى عجز العرض المحلي عن تغطية الزيادات في الطلب المحلي، والناجم عن جمود عناصر الإنتاج وتخلفها.

ثانياً : الميزان التجاري :

يعد الميزان التجاري من المؤشرات المهمة في قياس قوة الدولة، حيث يلقي الضوء على أوضاعها الاقتصادية الرئيسية (2)، فلقد سجل الميزان التجاري فائض مستمر خلال الفترة من 1970-2001، أي أن قيمة إجمالي الصادرات المختلفة هي دائماً أكبر من قيمة إجمالي الواردات لجميع الأغراض في ليبيا سواء كانت لسد احتياجات برامج التنمية أم لأغراض الاستهلاك ومواد الإنتاج الأخرى.

---

(1) مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الخامس والأربعون، دار الازدهار للطباعة، مصراتة – ليبيا، 2001، ص ص 53-54 .

(2) محمد عبد العزيز، التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، عدد 41، دار طيبة للطباعة، القاهرة، 2003، ص33.

1- الميزان التجاري بما فيه عوائد النفط :

يعد الميزان التجاري انعكاساً لتطور قيمة الصادرات والواردات، فهو يمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات، ويعد بداية تصدير النفط عام 1961 نقطة تحول في قيمة الميزان التجاري، فبدخول الصادرات النفطية ضمن الصادرات الليبية حول الميزان التجاري الليبي من ميزان عجز إلى ميزان فائض، فخلال الفترة من 1970-2001 لم يحقق الميزان التجاري عجزاً في أي عام من أعوام تلك الفترة، ويعود ذلك لارتفاع قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فاستطاعت الصادرات الليبية تغطية الإنفاق على الواردات.

الفترة من 1970-1980 :

حقق فائض الميزان التجاري معدلات نمو مرتفعة، فقد ارتفع من 643.8 مليون دينار عام 1970 ليصل إلى 1627.4 مليون دينار عام 1974، ثم يرتفع في نهاية الفترة ليصل إلى أعلى قيمة له خلال الثلاث عقود المنصرمة ليبلغ 4482.8 مليون دينار عام 1980 نتيجة لارتفاع أسعار النفط في ذلك العام، وبلغ متوسط قيمة الفائض التجاري لتلك الفترة حوالي 1691.5 مليون دينار، وارتفع معدل النمو لتلك الفترة أيضاً إلى 32.6%، وقد تراوحت هذه النسبة بين أقل معدل لها عام 1975، والذي انخفض إلى -40.1% وأعلى معدل لها، والذي ارتفع إلى147.9% عام1974(جدول رقم 14، شكل رقم 22).

ويعود ذلك النمو المرتفع في تطور قيمة الفائض التجاري لارتفاع عوائد الصادرات النفطية، والناجم عن ارتفاع الكمية المنتجة والمصدرة منه، بالإضافة إلى الارتفاع الحاد في أسعار النفط، والذي شهدته هذه الفترة، مما أدى إلى التطور الملحوظ في قيمة الفائض التجاري.

الفترة من (1981-1988) :

شهدت هذه الفترة انخفاضاً في قيمة الفائض التجاري كرد فعل لانخفاض قيمة الصادرات، فقد انخفض الفائض التجاري من 2128.4 مليون دينار عام 1981 إلى 1458.7 مليون دينار عام 1984، ثم ينخفض في نهاية الفترة انخفاضاً حاداً ليصل إلى 221.3 مليون دينار عام 1988، والذي يعود إلى انخفاض الصادرات في ذلك العام بنسبة -19.6% وارتفاع الواردات بنسبة 31.9% في نفس العام، وبلغ متوسط قيمة الفائض التجاري خلال تلك الفترة حوالي 1508.26 مليون دينار، كما انخفض معدل النمو خلال تلك الفترة إلى -19.4%، فقد انخفض من -52.5% عام 1981 إلى -79.77% عام 1988 (جدول رقم 14، شكل 22)، ويعود ذلك الانخفاض إلى انخفاض عوائد صادرات النفط، والناجم عن انخفاض أسعار النفط، والذي تتحكم فيه عوامل خارجية، فالعرض والطلب العالمي على النفط، ومنظمة الأوبك، وخاصة الانخفاض الحاد الذي شهده عام 1986، 1979، والناجم عن الركود الاقتصادي الذي شهدته بعض البلدان الصناعية.

الفترة من (1989 – 1998) :

تمثل هذه المرحلة مرحلة تذبذب في قيمة الفائض التجاري بين الارتفاع والانخفاض، والناجم أساساً عن التذبذب الواضح في قيمة الصادرات الليبية بين الارتفاع والانخفاض في هذه الفترة، فقد انخفضت فيه قيمة الفائض التجاري من 2234 مليون دينار عام 1990 – وذلك بعد أن كان 932.4 مليون دينار عام 1989 – إلى 1648.3 مليون دينار عام 1991، ويدل على ذلك التذبذب أيضاً انخفاضه إلى 766.3 مليون دينار و 170.3 مليون دينار خلال الأعوام 1993 و 1998 على التوالي، وارتفاعه إلى 1629.3 مليون دينار و 1663.9 مليون دينار خلال الأعوام 1994، 1996 على التوالي، وبلغ معدل النمو لتلك الفترة حوالي 38.8%، حيث تراوح ذلك المعدل بين أعلى معدل له، والذي بلغ 321.3% عام 1989، وأدنى معدل له، والذي انخفض إلى –87% عام 1998، ويدل ذلك على مدى التذبذب في النمو بين الارتفاع والانخفاض (جدول رقم 14، شكل 22).

ويعود ذلك التذبذب في قيمة الفائض التجاري إلى عدم استقرار الأوضاع الخارجية والداخلية، والتي أثرت على كل من الصادرات والواردات معاً، وقد تم ذكر ذلك في موضع سابق.

أما عن الانخفاض الذي شهده عام 1993 في قيمة الفائض التجاري، والذي انخفض بمقدار 850.4 مليون دينار عن العام السابق لينخفض إلى 766.3 مليون دينار، وبمعدل نمو انخفض إلى –52.6%، ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات بمقدار 561.2 مليون دينار عن العام السابق لتنخفض إلى 2477.6 مليون دينار نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية بمقدار 534 مليون دينار عن العام السابق، وارتفاع قيمة الواردات بمقدار 289.2 مليون دينار عن العام السابق، والناجم عن ارتفاع قيمة الواردات النفطية بمقدار الضعف عن العام السابق، حيث بلغت 10.2 مليون دينار بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الواردات من السلع غير النفطية بـ 285.1 مليون دينار عن العام السابق.

- أما في عام 1998 فما حدث في هذا العام يعد تغيراً ملحوظاً في قيمة الفائض التجاري، حيث كان الاتجاه العام نحو الزيادة الطفيفة مع التذبذب الواضح بين الارتفاع والانخفاض حتى ذلك العام الذي شهد انخفاضاً حاداً في قيمة الفائض التجاري، فقد انخفضت قيمة الميزان التجاري من 1316.9 عام 1997 إلى 170.4 مليون دينار عام 1998، وبانخفاض قدره 1146.5 مليون دينار، وبمعدل انخفض إلى –87.8% عن العام السابق، ويعود ذلك إلى :
- انخفاض قيمة الصادرات من 3455.6 مليون دينار عام 1997 إلى 2374.1 مليون دينار عام 1998، وبانخفاض قدره 1081.5 مليون دينار، ويعود ذلك لانخفاض قيمة الصادرات من النفط من 3275.2 مليون دينار عام 1997 إلى 2198.7 مليون دينار عام 1998 بانخفاض مقداره 1076.5 مليون دينار.
- كما انخفضت قيمة الصادرات الغير نفطية من 180.4 مليون دينار عام 1997 إلى 175.4 مليون دينار عام 1998 بانخفاض قدره 5 مليون دينار.
- ارتفاع قيمة الواردات حيث ارتفعت من 2138.6 مليون دينار عام 1997 إلى 2203.7 مليون دينار عام 1998 بزيادة قدرها 65.1 مليون دينار، ويعود ذلك لارتفاع الواردات الغير نفطية من 2133.4 مليون دينار عام 1997 إلى 2198.3 مليون دينار عام 1998.

الفترة من (1999 – 2001) :

نتيجة للنمو المطرد في قيمة الصادرات والواردات خلال تلك الفترة، والناجم عن تعليق العقوبات المفروضة على ليبيا عام 1999 حدث استقرار ونمو مرتفع في قيمة الفائض التجاري، والناجم عن ارتفاع أسعار النفط واستقرارها، فقد ارتفع الفائض التجاري من 1753.6 مليون دينار عام 1999 إلى 3310 مليون دينار و 2733.5 مليون دينار عامي 2000، 2001 على التوالي، وبلغ متوسط تلك الفترة حوالي 2599 مليون دينار، كما بلغ معدل النمو لتلك الفترة حوالي 345.2%، والذي تراوح بين 17.2% عام 2001، 929.7% عام 1999 (جدول رقم 14، شكل 22)، ويعود ذلك إلى التطور الهائل الذي صاحب قيمة الصادرات، والناجم عن ارتفاع واستقرار أسعار النفط.

وقد حقق عام 2000 أعلى قيمة للفائض التجاري خلال الفترة من (1970–2001) فقد ارتفعت قيمة الفائض التجاري من 1753.7 مليون دينار عام 1999 إلى 3310 مليون دينار عام 2000، وبارتفاع قدره 1556.3 مليون دينار، ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات بحوالي 1539.2 مليون دينار عن العام السابق لتصل إلى 5221.4 مليون دينار، وذلك بعد أن كانت 3682.1 مليون دينار عام 1999 (جدول رقم 14)، وعلى النقيض من ذلك انخفضت قيمة الواردات بمقدار 17 مليون دينار عن العام السابق.

2- الميزان التجاري بدون عائدات النفط :

عند دراسة الجدول رقم (15، شكل رقم 23)، والذي يوضح قيمة الميزان التجاري بدون عوائد النفط نجد أن هذا الميزان يتسم بالعجز المستمر، فلم يحقق فائضاً على مدار الفترة من 1970–2001.

ويعود ذلك العجز إلى ارتفاع قيمة الواردات بالمقارنة بقيمة الصادرات بدون النفط، فبعد اكتشاف النفط وتصديره أدت العوائد النفطية إلى ارتفاع قيمة الواردات، والناجم عن ارتفاع الدخل القومي، ودخل الفرد، وبالتالي ارتفاع مستوى المعيشة، وزيادة الاستهلاك، بالإضافة إلى المشاريع الاستثمارية، وخطط التنمية الاقتصادية، والتي أدت إلى زيادة الواردات من بند الآلات ومعدات النقل اللازمة لمشروعات التنمية المحلية، والتي لا تنتج محلياً.

على عكس ذلك أدت العوائد النفطية الكبيرة إلى انقطاع وإهمال بعض الصادرات الزراعية، والتي كانت تحتل مركز الصدارة بين الصادرات الليبية مثل زيت الزيتون، وبذور الخروع، والاسفنج[1].

كما أدى ارتفاع عدد السكان، وارتفاع القوة الشرائية لهم إلى زيادة الاستهلاك للسلع الزراعية، والسلع الصناعية المحلية، مما أدى إلى قلة الفائض المصدر من هذه السلع.

(1) عزيز محمد حبيب، ليبيا، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ؟ ؟، ص172 .

جدول (15)

الميزان التجاري بدون صادرات النفط خلال الفترة 1970– 2001

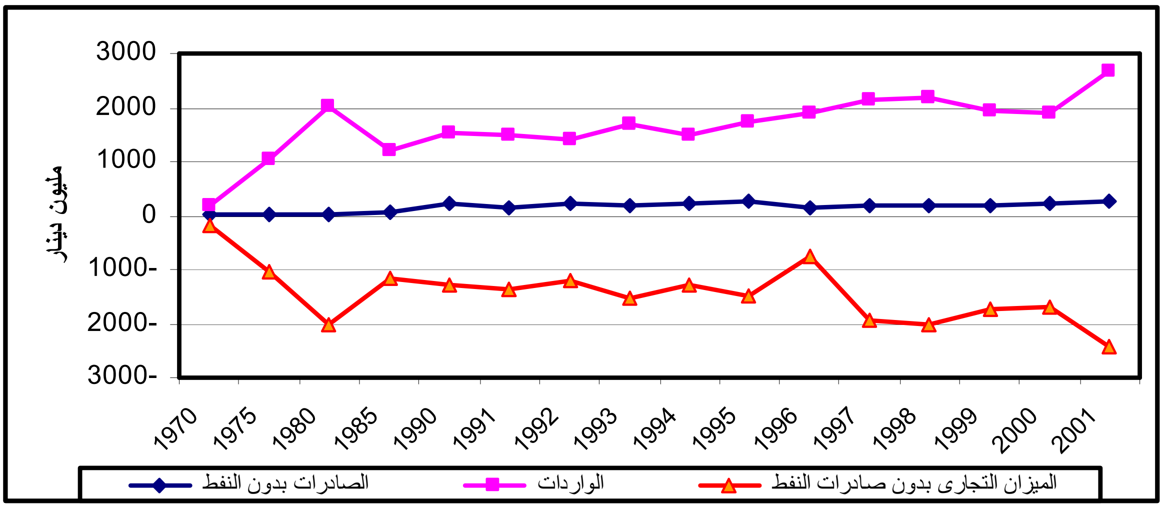
القيمة بالمليون دينار *

السنوات	الصادرات بدون النفط	الواردات	الميزان التجارى بدون صادرات النفط
1970	0.67	198	(-197.33)
1975	1.73	1048.7	-1046.97
1980	3.2	2006.2	-2003.0
1985	53.5	1214.4	-1160.9
1990	210.2	1510.9	-1300.7
1991	144.5	1505.4	-1360.9
1992	227.82	1422.1	-1194.28
1993	200.79	1711.3	-1510.51
1994	216.81	1487.9	-1271.9
1995	256.2	1728.5	-1472.3
1996	145.36	1914.8	-1769.44
1997	180.4	2138.6	-1958.2
1998	175.1	2203.7	-2028.6
1999	193.31	1928.5	-1735.19
2000	229.4	1911.4	-.1682
2001	251.7	2660.4	-2408.7

* **المصدر**: من إعداد الطالب اعتماداً على جدول رقم (14) ، (18).

شكل رقم (23)

الميزان التجاري بدون صادرات النفط (1970 – 2001) *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (15).

ومن دراسة تطور العجز في الميزان التجاري بدون النفط نجـد أنه ارتفع مـن (−197.33) مليون دينار عام 1970 إلى (−2003.0) مليون دينار عام 1980 ويعود ذلك إلى ارتفاع الـواردات خلال هذه الفترة كرد فعل لزيادة قيمة العوائد النفطية، ثم ينخفض ذلك العجز بعد ذلـك ليـصل إلـى (−1300.7) مليون دينار عام 1990 بسبب انخفاض قيمة الواردات خلال فترة الثمانينات، والناجم عن انخفاض العوائد النفطية بسبب انخفاض أسعار النفط خلال فترة الثمانينات.

ثم يعود ليرتفع مرة أخرى خلال فترة التسعينات رغم التذبذب بين الارتفاع والانخفاض مـن عام لآخر ليصل إلى (−1472.3) مليون دينار عام 1995 ثم يواصل ارتفاعه ليصل العجـز فـي الميزان التجاري بدون عـوائد النفط إلـى (−2408.7) مليون دينار عام 2001، (شـكل 23) والناجم عن ارتفاع قيمة الواردات بالمقارنة بالصادرات غير النفطية بسبب استقرار أسعار النفط.

وبلغ متوسط العجز خلال الفترة من 1990−2001 حوالي(− 1640.99) مليون دينار، وقد تتـراوح بين (−1194.28) مليون دينار عام 1992، وبين (−2408.7) مليون دينار عام 2001.

3 − أثر الميزان التجاري على ميزان المدفوعات :

يتأثر ميزان المدفوعات الليبي إلى حد كبير بالأوضاع السائدة في الأسواق العالمية للنفط، كذلك بما يتم اتخاذه من سياسات مالية من قبل الدولة، ولكن الأثر الأكبر يعود للصادرات النفطية وأثرها على الميزان التجاري، حيث أن للارتفاع أو الانخفاض في فائض الميزان التجاري تأثير مباشر على ميزان المدفوعات الليبي.

وإن كان لميزان العمليات غير المنظورة تأثيراً على ميزان المدفوعات، إلا أن تأثيرهـا يعـد ضعيفاً بالنسبة لآثار الميزان التجاري.

وبتحليل الجدول السابق يتضح الأثر المباشر للميزان التجاري على ميزان المدفوعات، فنتيجة لانخفاض الميزان التجاري من 2234 مليون دينار عام 1990 إلى 766.3 مليون دينار عـام 1993 انخفض ميزان المدفوعات من 397.7 مليون دينار عام 1990 إلى − 526.5 مليـون دينـار عـام 1993.

ثم يعود ميزان المدفوعات ليرتفع مرة أخرى ليصل إلى 580.3 مليون دينـار عـام 1996، وذلك توافقاً مع الارتفاع الذي حققه الميزان التجاري، والذي ارتفع إلى 1663.9 لنفس العام.

جدول رقم (16)

أثر الميزان التجاري على ميزان المدفوعات *

السنـــــوات	الميـــزان التجـــاري	مـــيزان المدفوعـــات
1990	2234	397.7
1991	1648.3	60.7
1992	1616.7	464.1
1993	766.3	526.5 -
1994	1629.3	137.3
1995	1493.6	709.5
1996	1663.9	580.3
1997	1316.9	468.3
1998	170.3	63 -
1999	1753.6	194.7
2000	3310	2940.9
2001	2733.5	1051.8

* **المصـــدر** : - مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي السابع والثلاثون، طرابلس - ليبيا، 1993، ص123 - للسنوات من 1990 - 1992.

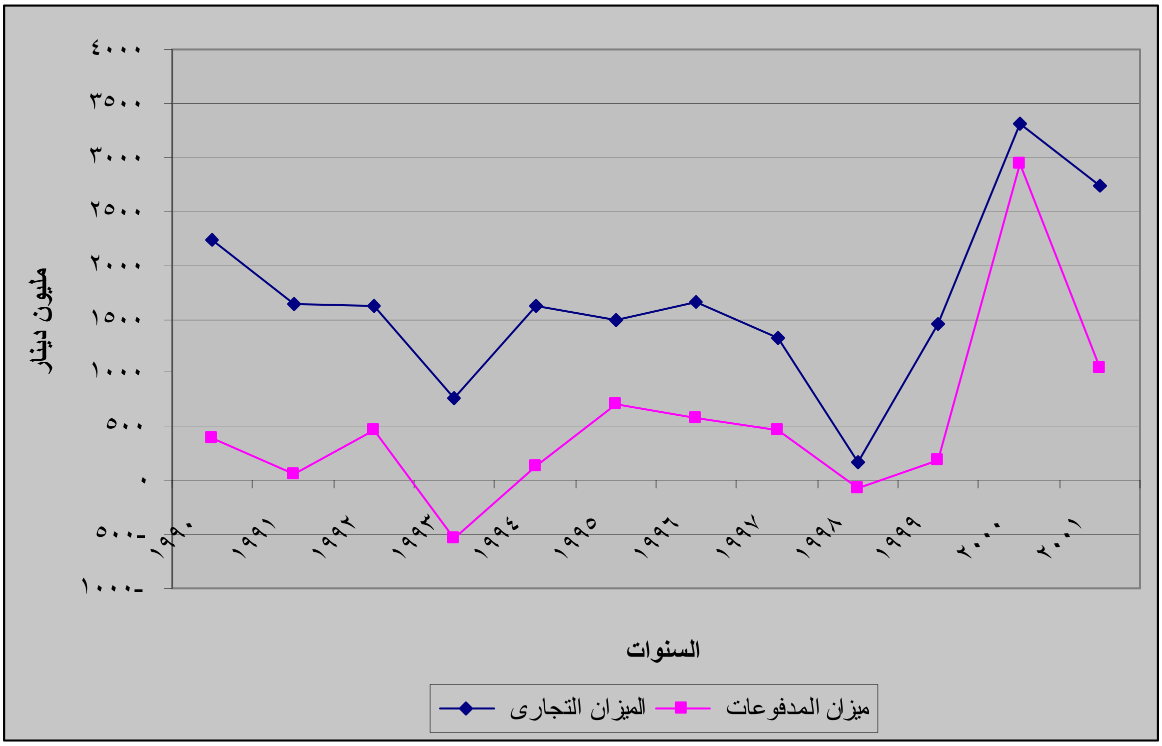
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، تصدر عن إدارة البحوث والإحصاء، فصلية، مجلـد 38، عدد 301، ربيع 1998.

جـــدول رقم 27 - للسنوات 1993 - 1998.

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، طرابلس - ليبيا، 2001، ص59

شكل رقم (24)

أثر الميزان التجاري على ميزان المدفوعات *



* المصدر : من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم 16

ثم ينخفض الميزان التجاري إلى 170.3 مليون دينار عام 1998 نتيجة لانخفاض أسعار النفط في ذلك العام، وكرد فعل مباشر لذلك الانخفاض انخفض ميزان المدفوعات إلى (– 63) مليون دينار.

وأخيراً يرتفع ميزان المدفوعات ليصل إلى 2940.9 مليون دينار 1051.8 مليون دينار خلال عامي 2000 و 2001 على التوالي، وذلك لارتفاع الميزان التجاري، والذي ارتفع إلى 3310 مليون دينار و 2733.5 مليون دينار خلال نفس العامين.

ثالثاً – شروط التجارة :

لشروط التجارة أهمية في معرفة ما إذا كان البلد حقق كسب أو خسارة في معاملاته التجارية مع العالم الخارجي أو شروط التجارة عبارة عن مقياس إحصائي يعطى بقسمة الرقم القياسي لقيمة الصادرات على الرقم القياسي لقيمة الواردات مع التعبير عن خارج القسمة بنسبة مئوية ويدل الارتفاع في هذه النسبة خلال فترة معينة على تحسن شروط التجارة حيث أنه يعنى إمكان مبادلة حجم معين من الصادرات بحجم اكبر من الواردات عن ذي قبل بالنسبة لسنة الأساس.

جدول رقم (17)

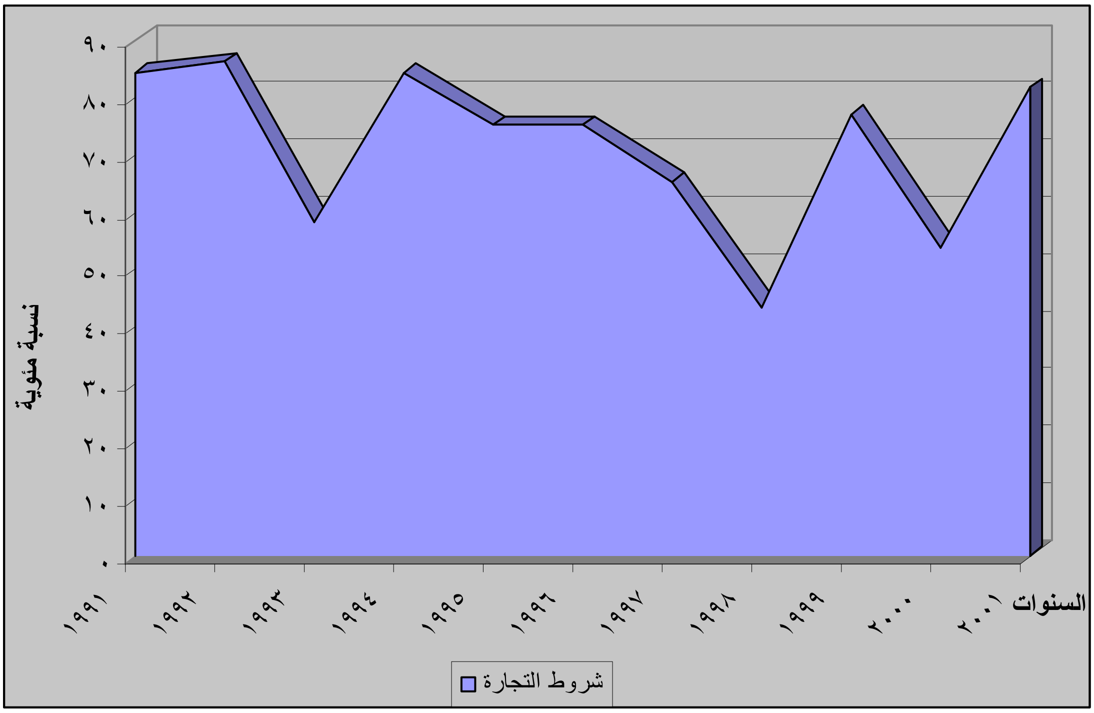
تطور شروط التجارة (1990 – 2001) *

السنـــــــة	الرقم القياســـي لقيمة الصادرات	الرقم القياســـي لقيمة للواردات	شـــروط التجـــارة
1991	84.2	99.6	84.5
1992	81.1	94.0	86.3
1993	66.1	113.2	58.4
1994	83.2	98.5	84.5
1995	86	114.4	75.2
1996	95.5	126.7	75.2
1997	92.3	141.5	65.2
1998	63.4	145.8	43.5
1999	98.3	127.6	77
2000	68.1	126.5	53.8
2001	144.0	176.1	81.8

* **المصدر** :– الجدول من حساب الطالب اعتماداً على قيمة الصادرات والواردات بجدول رقم (14).

شكل رقم 25

تطور شروط التجارة الليبية 1991-2001 *



* المصدر : من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم 17

فمن تحليل الجدول نجد أن شروط تجارة لبييا خلال الفترة من 1991 إلى 1998 أخذت في الانخفاض حيث انخفضت من 84.5% عام 1991 إلي 43.5% عام 1998 ويعود ذلك التدهور الحاد في شروط التجارة إلي الانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط وخاصة في عام 1998 بالإضافة إلي الزيادة المستمرة في أسعار الواردات من السلع الرأسمالية والسلع المصنعة أهم الواردات الليبية.

وهذا يعنى أن ليبيا أصبحت تحصل على نسبة اقل من الواردات مقابل كل واحدة من الصادرات تبيعها في الخارج .

ثم تعود لترتفع إلي 81.8% عام 2001 وذلك للتحسن الذي طرأ في أسعار النفط.

المبحث الثاني

الهيكل السلعي للتجارة الخارجية

يعتبر تحليل هيكل التجارة الخارجية بصادراتها ووارداتها أحد الوسائل التي يمكن من خلالها التعرف على نمط التركيب الاقتصادي ونواحي القصور والخلل فيه، كما عن طريق هذا التحليل يمكن ربط الخطط الاقتصادية والسياسات التي تشكل ترشيد صادرات الدولة ووارداتها [1]، كما يعكس التركيب السلعي مدى تنوع السلع الداخلة في مجال التجارة الدولية أو مدى تركزها، والتي توضح بدورها مستوى النشاط الاقتصادي، وعن طريق دراسة التركيب السلعي للواردات، وتحديد كمياتها يمكن معرفة أنماط الاستهلاك المختلفة، والتي يمكن اتخاذها مؤشراً لتحديد مستويات المعيشة، وتوضح دراسة الهيكل السلعي مدى مساهمة كل سلعة من إجمالي حركة الصادرات والواردات [2].

وتعد ليبيا من الدول النامية حيث تعتمد الصادرات على المواد الأولية أو المنتجات الزراعية حيث تعتمد ليبيا على مصدر وحيد تقريباً للدخل ألا وهو النفط الخام، حيث يعاني الاقتصاد الليبي من محدودية قدراته الإنتاجية، وارتفاع مستويات الاستهلاك [3]. كل ذلك كان له أكبر الأثر في تشكيل هيكل الصادرات الليبية، والواردات الليبية، ومن هنا يمكن أن نقول أن الذي شكل هيكل التجارة الليبية عاملان هما :

1- **الإنتاج** : والذي يكاد يقتصر في ليبيا على النفط والغاز الطبيعي وبعض المنتجات الزراعية والمواد الخام والمنتجات الكيماوية والبتروكيماوية.

2- **الاستهلاك** : حيث أدى ارتفاع معدلات الاستهلاك وتنوعه – والناتج عن ارتفاع مستوى الدخل وارتفاع القوى الشرائية للمستهلك – إلى تنوع وارتفاع قيمة الواردات، وذلك عكس التركز الذي سوف نراه في الهيكل السلعي للصادرات.

---

(1) أبو بكر طاهر حامد، التجارة الخارجية لجمهورية السودان الديمقراطية، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 1984، ص.

(2) محمد عبد العزيز، التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي، المجلة الجغرافية العربية، تصدر عن الجمعية الجغرافية المصرية، الجزء الأول، عدد 41، القاهرة، 2003، ص41.

(3) خالد عبد الرحمن عوض الفيتوري، تحليل الصادرات الليبية مع رؤية مستقبلية (1982–1998)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص64.

أولاً :- الهيكل السلعي للصادرات :

تعد دراسة التركيب السلعي للصادرات من المؤشرات الهامة لدراسة أوضاع الاقتصاد لأي دولة.

وقد تم تقسيم السلع حسب ما جاء بإحصائيات التجارة الخارجية الليبية، والصادرة عن الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات بليبيا، والتي تتبع التصنيف النموذجي للتجارة الدولية الذي أعدته الأمم المتحدة وهو كالتالي :

1- مواد غذائية وحيوانات حية (صفر)
2- مشروبات وتبغ (1)
3- مواد خام غير صالحة للأكل (2)
4- مواد الوقود المعدنية (3)
5- زيوت وشحوم حيوانية ونباتية (4)
6- مواد كيماوية (5)
7- مصنوعات صنفت في الغالب حسب المواد المصنوعة فيها (6)
8- آلات ومعدات نقل (7)
9- مصنوعات مختلفة (8)
10- سلع وصفقات غير مصنفة على أساس النوع [1] (9)

وقد تم دمج البند (صفر)، (1)، (4) تحت صادرات السلع الزراعية والمواد الغذائية، وكما تم دمج البند (6)، (7)، (8)، (9) تحت صادرات الآلات والمصنوعات كما هو واضح بجدول رقم (12).

ويمكن تقسيم الصادرات الليبية إلى :

1- صادرات نفطية وتشمل (النفط الخام، ومشتقات النفط – والغاز الطبيعي).
2- صادرات غير نفطية وتشمل :
   أ- المواد الكيماوية والبتروكيماوية.
   ب- المواد الخام.
   ج- السلع الزراعية والمواد الغذائية.
   د- الآلات والمصنوعات.

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، 1999، ص – و – .

جدول (18)

الصادرات النفطية والغير نفطية خلال الفترة من 1970- 2001

القيمة بالمليون دينار *

السنوات	صادرات النفط	%	الصادرات الغير النفطية	%
1970	841.1	99.9	0.67	0.1
1975	2023.1	99.9	1.73	0.1
1980	6483.2	99.95	3.2	0.05
1985	3592.1	99	53.5	1
1990	3534.7	94.5	210.2	5.5
1991	3009.2	95.4	144.5	4.6
1992	2510.9	92.5	227.82	7.5
1993	2276.9	91.9	200.79	8.1
1994	2900.4	93	216.81	7
1995	2966	92	256.2	8
1996	3433.3	96	145.36	4
1997	3275.2	94.7	180.4	5.3
1998	2198.7	92.7	175.1	7.3
1999	3488.9	94.7	193.31	5.3
2000	4992.1	95.6	229.4	4.4
2001	5142.2	95.3	251.7	4.7

*** المصدر:**

- الصادرات النفطية من الجدول رقم (   ).
- الصادرات الغير نفطية والنسب المئوية من حساب الطالب.

أولاً : الصادرات النفطية :

تحتل الصادرات النفطية مركز الصدارة بين الصادرات الليبية، فقد ارتفعت هذه الصادرات من 841.1 مليون دينار عام 1970 لتصل إلى 2023.1 مليون دينار عام 1975، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى أعلى معدل لها خلال الثلاثة عقود المنصرفة لتصل إلى 6483.2 مليون دينار عام 1980. أما عن نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات فبلغت 99.9% من إجمالي الصادرات خلال عامي 1970، 1975، ثم ارتفعت لتصل إلى أعلى نسبة لها عام 1980، حيث بلغت حوالي 99.95% من إجمالي الصادرات (جدول رقم 18)، ويعود ذلك الارتفاع إلى عدة اعتبارات من أهمها:

1- ارتفاع أسعار النفط الخام، وارتفاع معدلات الطلب العالمي عليه (جدول رقم 49).

2- كان من أهداف خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976–1980) تنمية الصادرات من النفط الخام والغاز الطبيعي ومشتقات النفط بمعدل نمو سنوي مركب قدره 5.00 % [1].

3- ضعف القاعدة الإنتاجية للسلع الأخرى : حيث أدى كل ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، ونسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات الليبية.

4- دخول ليبيا في مفاوضات مع شركات النفط وذلك بهدف تحقيق أسعار عادلة للنفط المستخرج من الأرض الليبية، فقد أدت اتفاقية سبتمبر 1970 إلى تصحيح أسعار النفط الخام الليبي، ثم بعد ذلك جاءت اتفاقية طرابلس عام 1971 لترفع بموجبها الأسعار المعلنة للنفط الليبي، وكذلك رفع نسبة الضريبة التي روعي فيها الموقع الجغرافي، والنوعية الممتازة للنفط الليبي، ثم جاءت بعد ذلك تسوية مايو عام 1972 التي تمت على أثر انخفاض قيمة الدولار، وأدت إلى زيادة الأسعار المعلنة بنسبة 8.41% هذا بالإضافة إلى تعديل أسعار الغاز المصدر[2]. ونتيجة لهذه الاتفاقيات، فقد ارتفعت أسعار النفط الخام الليبي من نحو 2.5 دولار للبرميل في سنة 1970 إلى نحو 16.06 دولار للبرميل عام 1975، ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى 47 دولار للبرميل سنة 1980 [3].

5- ارتفاع معدلات الإنتاج، والتي بلغت 160 مليون طن عام 1970، ويرجع هذا التطور الكبير في الإنتاج إلى عاملين هما قانون البترول الليبي الذي ينص على ضرورة قيام الشركة صاحبة الامتياز بالتنازل عن ربع المساحة المقررة لها، وذلك في نهاية مدة قدرها خمس سنوات على أن تتنازل عن ربع آخر بعد مضي ثماني سنوات من تاريخ منح الامتياز، كذلك نص القانون على أن تكتفي الشركة في المناطق الشمالية بثلث المساحة المصرح بها بالبحث فيها، وذلك بعد مضي ثماني سنوات منذ توقيع عقد الامتياز، أما في المناطق الجنوبية فتكتفي الشركة بربع المساحة فقط بعد مضي المدة ذاتها [4] مما أدى ذلك إلى سعي هذه الشركات نحو استنزاف الحقول وزيادة الإنتاج.

---

(1) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976–1980)، المطبعة العصرية، طرابلس، ص109.

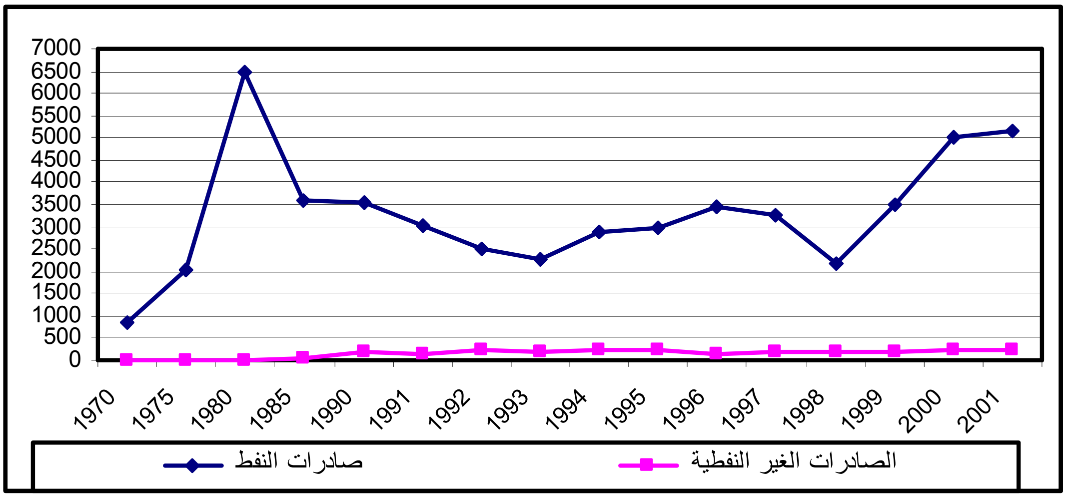
(2) صبحي قنوص، وآخرون، ليبيا في 25 عاماً، مرجع سابق، ص316.

(3) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سابق، 2001، ص281.

(4) محمد عبد الغني سعودي، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1973، ص ص 260–261 .

شكل رقم (26)

تطور الصادرات النفطية وغير النفطية (1970 – 2001) *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على جدول رقم (18).

الفترة من (1981 – 1993) :

فقد شهدت هذه الفترة اتجاهاً نحو انخفاض قيمة الصادرات النفطية، ونسبة مساهمتها في الصادرات بالمقارنة بالفترة السابقة، فقد انخفضت قيمة الصادرات النفطية من 6483.2 مليون دينار عام 1980 إلى 3592.1 مليون دينار عام 1985، ثم تواصل بعد ذلك انخفاضها لتصل إلى 3534.7 مليون دينار عام 1990، ولتنخفض أخيراً إلى 2276.9 مليون دينار عام 1993، كما انخفضت نتيجة لذلك نسبة مساهمة الصادرات النفطية في إجمالي الصادرات من 99.95% في نهاية الفترة السابقة عام 1980 إلى 94.5% عام 1990، ثم تواصل بعد ذلك انخفاضها لتصل إلى أقل نسبة مساهمة حققتها صادرات النفط خلال الثلاث عقود المنصرمة لتنخفض إلى 91.9% عام 1993 (جدول رقم 18)، ويعود ذلك الانخفاض :

1- الركود الاقتصادي العالمي، والذي أثر على انخفاض الطلب على النفط وترشيد استهلاكه من قبل الدول الصناعية، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط خلال تلك الفترة [1].
2- فقدان ليبيا لأكبر سوق نفطي لها وهو الولايات المتحدة الأمريكية منذ منتصف الثمانينات بسبب أزمة لوكربي.

(1) علي أحمد عتيقة وآخرون، النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي (العرب 00 والأزمة الاقتصادية العالمية)، مرجع سابق، ص13 .

3- انخفاض حصة ليبيا من إنتاج النفط إلى 1.1 مليون برميل يومياً عام 1983، وبقيت هذه الحصة سارية حتى عام 1993[1].

4- اتباع الدولة سياسة تحديد إنتاج النفط الخام عند المستوى المقبول فنياً واقتصادياً، وذلك لعدم تبديد ثروة البلاد النفطية، مما أدى كل ذلك إلى انخفاض الإنتاج من النفط [2].

5- ارتفاع عوائد الصادرات غير النفطية خلال هذه الفترة بالمقارنة بالفترة السابقة، حيث بدأت خطط التنمية في فترة السبعينات تأتي ثمارها خلال هذه الفترة.

كما تم خفض الإنتاج من 1827 ألف برميل في اليوم عام 1980 إلى 1034 ألف برميل في اليوم عام 1986، ثم إلى 973 ألف برميل في اليوم عام 1987، (جدول رقم 1)، ويعود ذلك الانخفاض كما ذكرنا سابقاً إلى التزام ليبيا باستراتيجية ترشيد الإنتاج، وكذلك التزامها بسقف الإنتاج المحدد لها من قبل منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) بخصوص الإنتاج والتصدير.

أما الفترة من 1994 – 2001 :

فقد شهدت هذه الفترة ارتفاعاً مرة أخرى في قيمة الصادرات النفطية، ونسبة مساهمتها في الصادرات الليبية باستثناء عام 1998، فقد ارتفعت قيمتها من 2900.4 مليون دينار عام 1994 لتصل إلى 3433.3 مليون دينار عام 1996، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات من 93% عام 1994 إلى 96% عام 1996، ويعود ذلك إلى أن تأثير الحظر الاقتصادي لم يكن مباشراً على النفط، فالحظر الاقتصادي لم يكن شاملاً صادرات ليبيا من النفط، واستطاعت ليبيا أن تجد أسواقاً بديلة للنفط بعيداً عن الولايات المتحدة، والتي أغلقت أسواقها أمام النفط الليبي في الفترة السابقة [3]، إلا أن عام 1998 مثل انخفاضاً ملحوظاً في الصادرات النفطية، والتي انخفضت إلى 2198.7 مليون دينار، وانخفضت نسبتها إلى إجمالي الصادرات إلى 92.7%، ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط في ذلك العام، والناجمة عن انخفاض الطلب العالمي على النفط بسبب الركود الاقتصادي الذي أصاب اليابان ودول الشرق الأقصى وجنوب شرق أسيا.

وبعد ذلك العام تستأنف الصادرات النفطية ارتفاعها مرة أخرى لترتفع إلى 3488.9 مليون دينار عام 1999، وأخيراً تصل إلى 5142.2 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 95.3% من إجمالي الصادرات خلال نفس العام (شكل رقم 26) ويعود ذلك الارتفاع إلى تعليق العقوبات المفروضة على ليبيا في عام 1999، وتحسين العلاقات الليبية الأوروبية.

---

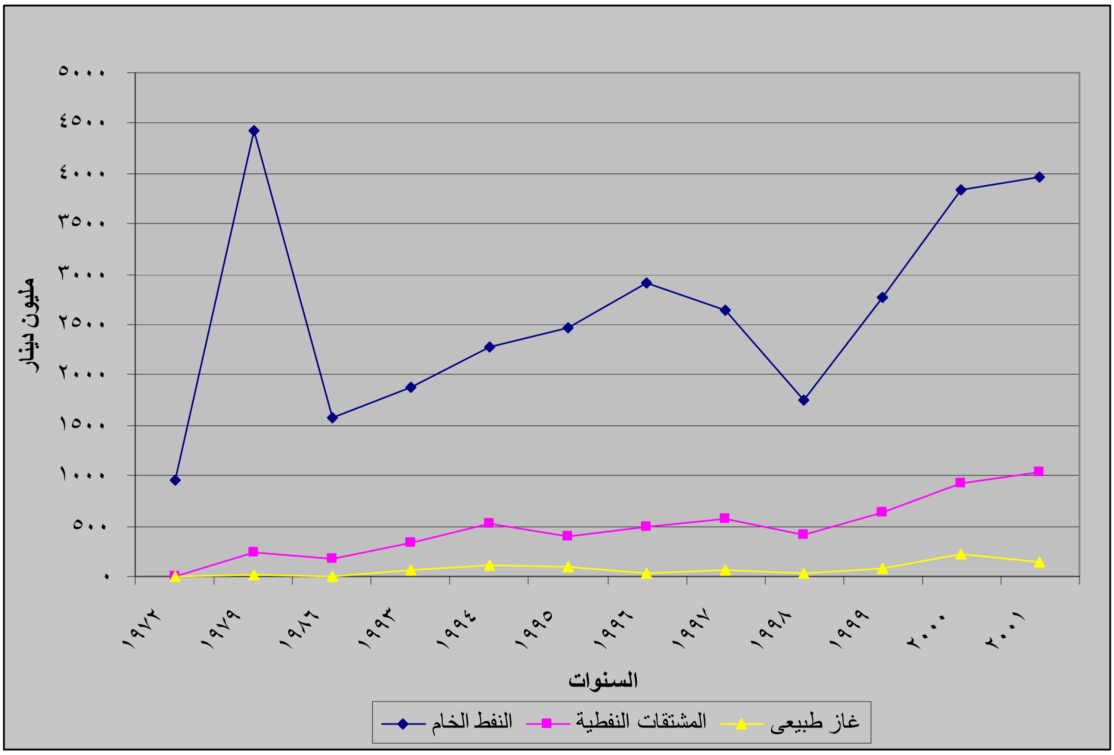
(1) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام، دورية سنوية، العدد 20، الكويت، 1993، ص108.

(2) الجماهيرية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981 – 1985)، الجزء الأول، ص77.

(3) إبراهيم نور، الحصار والتنمية (تأثير العقوبات الاقتصادية على التنمية في ليبيا والعراق والسودان)، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، دورية شهرية، عدد 60، الأهرام، القاهرة، 1997، ص14.

شكل رقم (27)

تطور الصادرات النفطية خلال الفترة 1972 – 2001 *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 19

جدول (19)

الصادرات النفطية خلال الفترة 1972 – 2001 القيمة بالمليون دينار *

السنوات	النفط الخام	% من إجمالي الصادرات النفطية	% من إجمالي الصادرات	المشتقات النفطية	% من إجمالي الصادرات النفطية	% من إجمالي الصادرات	غاز طبيعي	%من إجمالي الصادرات النفطية	% من جمالي الصادرات	إجمالي الصادرات النفطية	إجمالي الصادرات
1972	949.2	99.54	98.23	2.5	0.26	0.25	1.8	0.2	0.186	953.5	966.3
1979	4419.2	94.6	92.85	234.9	5.00	4.93	17.2	0.4	0.361	4671.3	4759.3
1986	1572	90.14	64.65	172	9.86	7.0	–	–		1744	2431.5
1993	1886.2	82.84	76.13	333	14.3	13.44	57.7	2.53	2.32	2276.9	2477.6
1994	2271.4	78.31	72.86	518	17.86	16.61	111	3.83	3.56	2900.4	3117.2
1995	2470.4	83.3	76.67	394.1	13.28	12.23	101.4	3.42	3.14	2966	3222.1
1996	2910.9	84.78	81.33	490.3	14.28	13.7	32.1	0.94	0.89	3433.3	3578.7
1997	2639.9	80.6	76.39	570	17.4	16.49	65.3	2	1.88	3275.2	3455.5
1998	1752	79.68	73.79	411.5	18.72	17.33	35.2	1.6	1.48	2198.7	2374
1999	2778.5	79.64	75.45	636.3	18.23	17.28	74.1	2.13	2.01	3488.9	3682.1
2000	3841.9	76.95	73.57	927.6	18.6	17.76	222.6	4.45	4.26	4992.1	5221.4
2001	3972.1	77.24	73.64	1029.5	20.03	19.08	140.6	2.73	2.6	5142.4	5393.9

* المصدر:

– صبحي قنوص وآخرون ، ليبيا الثورة خمسة وعشرون عاماً، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلام، مصراتة ليبيا،1994، ص 346.

وأهم الصادرات النفطية تتمثل في النفط الخام، والمشتقات النفطية، والغاز الطبيعي.

أ- النفط الخام :

يمثل النفط الخام سلعة التصدير الرئيسية في الاقتصاد الليبي فمن الجدول رقم (19) والشكل رقم (27) نجد أن قيمة صادرات النفط الخام ارتفعت من 949.2 مليون دينار عام 1972 لتصل إلى 4419.2 مليون دينار عام 1979، أي بنسبة زيادة تقدر بحوالي 365.5%، ثم ترتفع بعد ذلك لتصل إلى 6287.3 مليون دينار عام 1980، وترجع هذه الزيادة في قيمة الصادرات من النفط الخام إلى ارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة على المستوى العالمي، كما شهدت هذه الفترة على المستوى المحلي مفاوضات تعديل النفط، وسيطرة الاقتصاد الوطني على صناعة استخراج النفط، وتأميم الشركات النفطية الأجنبية.

وبعد عام 1980 تتجه صادرات النفط الخام نحو الانخفاض، فقد انخفضت من 6287.3 مليون دينار عام 1980 لتصل إلى 1572 مليون دينار عام 1986، أي بنسبة نقص بلغت (-75%)، ويعود ذلك للظروف التي مرت بها سوق النفط العالمية.

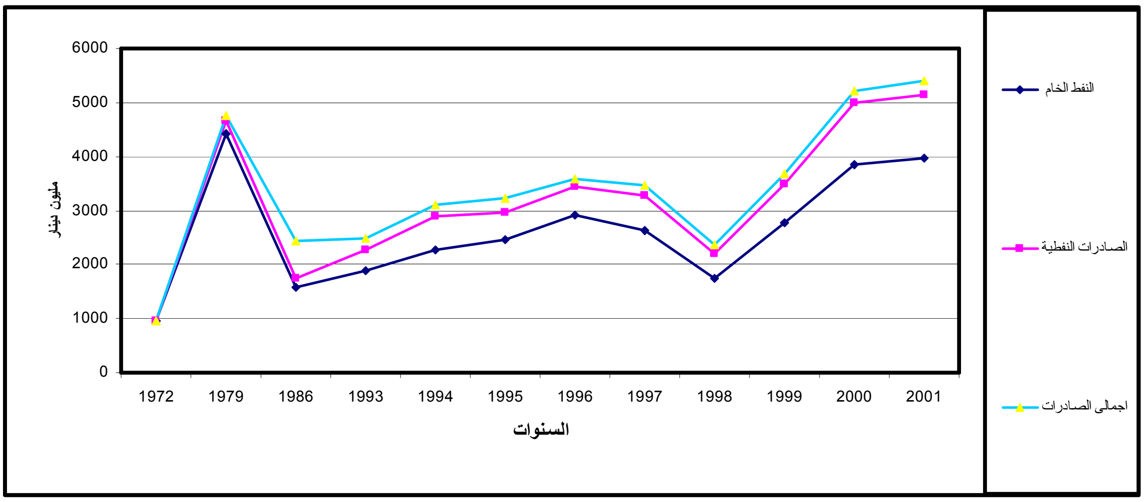
ثم ترتفع قيمتها بعد ذلك لتصل إلى 1886.2 مليون دينار عام 1993، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى 2910.9 مليون دينار عام 1996، ويعود ذلك إلى الاهتمام بإنتاج الغاز ليحل محل النفط محلياً، مما زاد من كمية النفط الخام محلياً [1]، والتحسن الذي طرأ على أسعار النفط الخام.

ثم تنخفض قيمتها انخفاضاً حاداً عام 1998 لتصل إلى 1752 مليون دينار، وذلك بسبب الركود الاقتصادي الذي أصاب اليابان ودول الشرق الأقصى، وجنوب شرقي أسيا كما ذكرنا سابقاً.

ثم تعود للارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 3841.9 مليون دينار، 3972.1 مليون دينار عامي 2000، 2001.

شكل 28

تطور صادرات النفط الخام مقارنة بالصادرات النفطية *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (19).

(1) صندوق النقد الدولي، تقرير بعثة الصندوق لعام 1998، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، 1999، ص8.

أما بالنسبة لمساهمة النفط الخام في الصادرات النفطية، فقد بلغت عام 1972 حوالي 99.54%، وبلغت نسبتها من إجمالي الصادرات 98.23%، وبقيت هذه النسبة عند ذلك المستوى تقريباً خلال فترة السبعينات حيث بلغت عام 1979 حوالي 94.5% من إجمالي الصادرات النفطية و 92.85% من إجمالي الصادرات، ويدل ذلك على :

- أن معظم النفط الليبي يصدر مادة خام، ولا يصنع منه إلا نسبة ضئيلة لا تتعدى 6%.
- انخفاض مستوى الصناعة النفطية في ليبيا خلال تلك الفترة، مما أدى بليبيا إلى تصدير النفط خاماً، واستيراد مشتقاته.

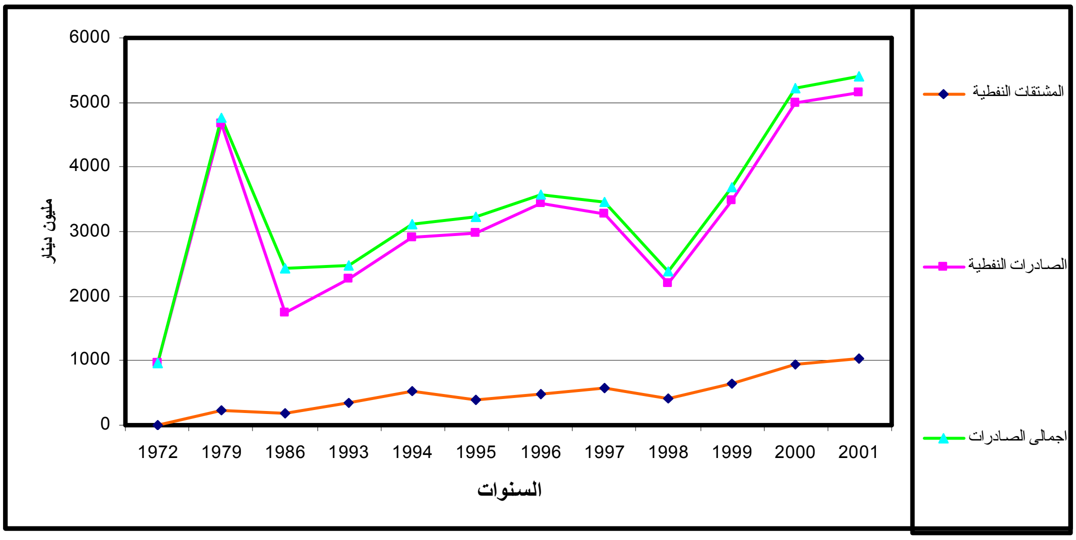
ومنذ منتصف الثمانينات تقريباً بدأت هذه النسبة في الانخفاض، فقد انخفضت من 90.13% عام 1986 من إجمالي الصادرات النفطية إلى 77.24% من إجمالي الصادرات النفطية عام 2001، كما انخفضت نسبتها من إجمالي الصادرات إلى 73.6% عام 2001 (شكل رقم 28).
ويعود ذلك الانخفاض في نسبة مساهمتها إلى زيادة الصادرات من المشتقات النفطية، وارتفاع نسبتها في إجمالي الصادرات النفطية، مما أثر على انخفاض مساهمة النفط الخام في إجمالي الصادرات النفطية.

ب- المشتقات النفطية :

بمراجعة الجدول رقم (19) والشكل رقم (27) نجد أنه منذ عام 1972 تم البدء في تصدير المشتقات النفطية، وتأتي صادرات المشتقات النفطية في الترتيب الثاني بعد صادرات النفط الخام، حيث ارتفعت قيمة صادراتها من 2.5 مليون دينار عام 1972 لتصل إلى 234.9 مليون دينار عام 1979، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى 333 مليون دينار عام 1993، وأخيراً بلغت 1029.5 مليون دينار عام 2001 .

شكل رقم (29)

تطور الصادرات من المشتقات النفطية مقارنة بالصادرات النفطية وإجمالي الصادرات *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (19).

ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة مساهمتها في الصادرات النفطية من 0.26% عام 1972 إلى 14.62% عام 1993، وأخيراً بلغت 20.02% عام 2001، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات من 0.25% عام 1972 إلى 13.44% عام 1993، وأخيراً 19.08% عام 2001، (شكل رقم 29) مما يدل على أن صادرات ليبيا من المشتقات النفطية في زيادة مستمرة، ويعود ذلك إلى اهتمام الحكومة الليبية بصناعة تكرير النفط، والتوسع في الصناعات النفطية.

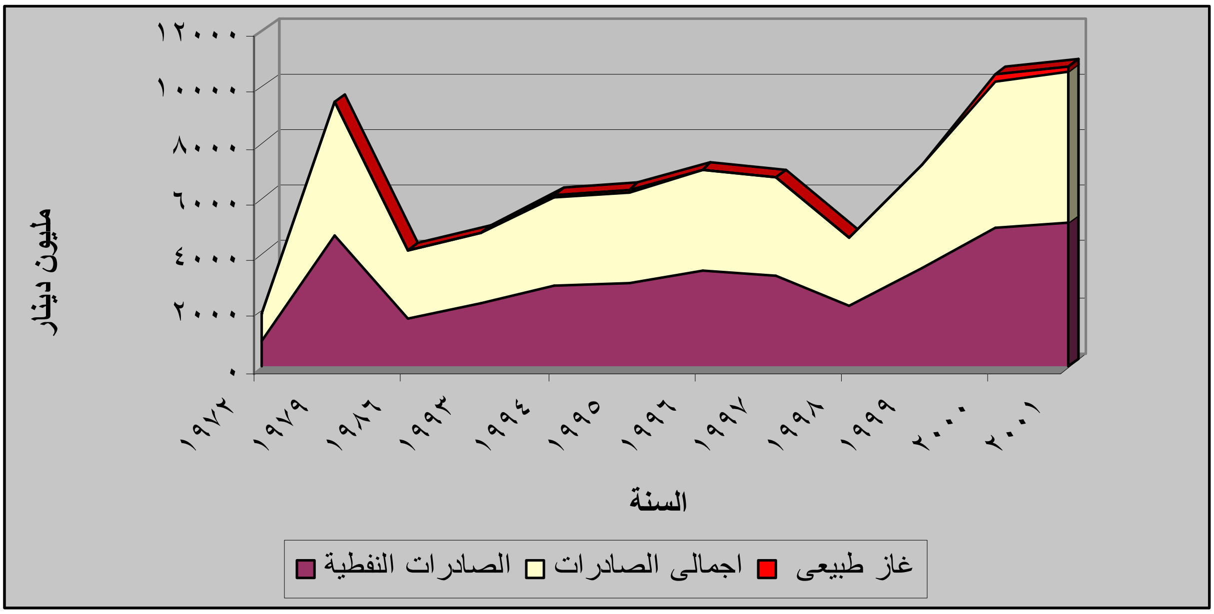
ج- الغاز الطبيعي :

تأتي صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي في الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية في إجمالي الصادرات النفطية، حيث ارتفعت قيمتها من 1.8 مليون دينار عام 1972 لتصل إلى 57.7 مليون دينار عام 1993، ولتصل أخيراً إلى 222.6 مليون دينار، 140.6 مليون دينار عامي 2000، 2001 (جدول رقم 19، شكل رقم 27).

وتذبذبت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات النفطية بين الارتفاع والانخفاض إلا أن الاتجاه العام كان نحو الارتفاع فمن 0.18% عام 1972 إلى 4.45% عام 2000، ثم تنخفض في العام التالي مباشرة إلى 2.73% عام 2001، كما ارتفعت من 0.18% من إجمالي الصادرات عام 1972 لتصل إلى 4.26% من إجمالي الصادرات عام 2000، ثم تنخفض إلى 2.6% عام 2001.

شكل رقم 30

تطور صادرات الغاز الطبيعي مقارنة بالصادرات النفطية وأجمالي الصادرات



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (19).

ويعود ذلك الارتفاع في قيمة صادرات كلاً من المشتقات النفطية والغاز الطبيعي إلى التوجهات التي قامت بها الدولة في الفترة الأخيرة لتشجيع المستثمرين المحليين والأجانب للاستثمار في هذين القطاعين، وذلك في إطار سعي الاقتصاد لزيادة استثمارات القطاع الخاص، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في مجال صناعة تكرير النفط والغاز الطبيعي(1).

2- الصادرات غير النفطية :

تتمثل الصادرات غير النفطية في صادرات (المواد الكيماوية والبتروكيماوية – المواد الخام – السلع الزراعية والمواد الغذائية – الآلات والمصنوعات) وتمثل مجتمعة نسبة متدنية في إجمالي قيمة الصادرات الليبية، وذلك بالمقارنة بنسبة الصادرات النفطية.

فمن الجدول رقم (18) والشكل رقم (26) نجد أن خلال الفترة من 1970-1980 تكاد تكون الصادرات غير النفطية منعدمة، فهي لم تمثل مجتمعة سوى 0.1% من إجمالي الصادرات عام 1970، وبقيمة 0.67 مليون دينار خلال ذلك العام، كما أنها لم تتعدى 1.73 مليون دينار عام 1975، وبنسبة 0.1% من إجمالي الصادرات، ثم ارتفعت ارتفاعاً طفيفاً عام 1980 لتصل إلى 3.2 مليون دينار، وانخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات إلى 0.05%، ويعود ذلك الانخفاض في الأساس إلى عاملين هما : ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، وضعف القاعدة الإنتاجية، وعدم مقدرتها في الغالب على تغطية الطلب المحلي.

ولم تبدأ هذه النسبة في الزيادة إلا بعد عام 1980 لتصل إلى 1% من إجمالي الصادرات، فقد ارتفعت قيمتها إلى 53.5 مليون دينار وذلك عام 1985، وكان ذلك ناتجاً عن زيادة مصانع البتروكيماويات، حيث ارتفعت صادرات المواد الكيماوية والبتروكيماوية إلى 53.5 مليون دينار عام 1985، وذلك بعد أن كانت 0.8 مليون دينار عام 1980، كما يعود ذلك أيضاً إلى بدء دخول المشروعات الاستثمارية والتي أنجزت في الخطط التنموية السابقة في حيز الإنتاج والتصدير.

ثم ترتفع قيمة الصادرات غير النفطية لتصل إلى 210.2 مليون دينار عام 1990 وبنسبة 5.5% من إجمالي الصادرات، ويعود ذلك إلى ارتفاع قيمة صادرات المواد الخام، والتي بلغت 20.5 مليون دينار، والسلع الزراعية، والمواد الغذائية، والتي بلغت 14 مليون دينار بعد أن كانت صادراتها منعدمة تقريباً في السنوات السابقة، كما ارتفعت صادرات المواد الكيماوية والبتروكيماوية إلى 141.6 مليون دينار (جدول رقم 18).

ثم بدأت بعد ذلك الصادرات غير النفطية في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلا أن اتجاهها كان نحو الارتفاع، فقد انخفضت إلى 144.5 مليون دينار عام 1991، وبنسبة 4.6% من إجمالي

---

(1) عيسى حمد الفارسي، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها، الشراكة مع القطاع الخاص، مجلة البحوث الاقتصادية، يصدرها مركز بحوث العلوم الاقتصادية، نصف سنوية، العدد الأول، 2004، ص38 .

الصادرات، ثم ارتفعت إلى 256.2 مليون دينار عام 1995، وبنسبة 8% من إجمالي الصادرات، ثم تعود لتنخفض إلى 175.1 مليون دينار عام 1998، وبنسبة 7.3%، وأخيراً ترتفع إلى 251.7 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 4.7% من إجمالي الصادرات (شكل رقم 26).

ويمكن أن نقول أن نسبة الصادرات غير النفطية ما زالت متدنية، فهي لم ترتفع عن 8.1% من إجمالي الصادرات الليبية، وذلك خلال عام 1993، كما أن هذا الارتفاع لم يكن سببه ارتفاع وتنوع في هيكل الصادرات الليبية غير النفطية، ولكن يعود في الأساس إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية، وانخفاض نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات، ويعود ذلك الانخفاض في مساهمة الصادرات غير النفطية في إجمالي الصادرات إلى عدة عوامل أهمها :

1- ضعف القاعدة الإنتاجية غير النفطية، وعدم تنوعها بالإضافة إلى عدم مقدرة الإنتاج المحلي غير النفطي تحقيق فائض ثابت غير متذبذب للتصدير.

2- ارتفاع قيمة الصادرات النفطية، وارتفاع نسبة مساهمتها في الصادرات[1].

3- تبنت خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية زيادة الإنتاج المحلي لإحلاله محل الواردات، وليس من أجل التصدير.

4- كما لم تكن هناك أهداف واضحة في خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي نحو زيادة الصادرات من السلع المصنعة، في حين عملت هذه الخطط من أجل زيادة الصادرات النفطية[2].

5- عدم مقدرة منافسة الصادرات غير النفطية الليبية في الأسواق الخارجية، والناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما أدى إلى ارتفاع أسعار هذه السلع.

6- وجود مشاكل تعوق عملية التصدير للسلع غير النفطية سواء الزراعية أو الصناعية منها : عدم توفر البيانات والمعلومات الخاصة بأسواق التصدير، وضعف الخدمات المصرفية، والتأمين، وعدم وجود الوكلاء والوسطاء، وقد ترتب على ذلك أن اتخذت كثير من عمليات التصدير شكل الصفقات التجارية المؤقتة، ولم تتخذ شكل العمليات المنظمة والمتصلة باستمرار[3].

---

(1) عبد المطلب عبد الحميد، إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي من نفطي إلى غير نفطي، مرجع سابق، ص 208.

(2) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي.

(3) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى – اللجنة الشعبية العامة للاقتصاد والتجارة – مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الاقتصاد الليبي، طرابلس، 2002، ص13.

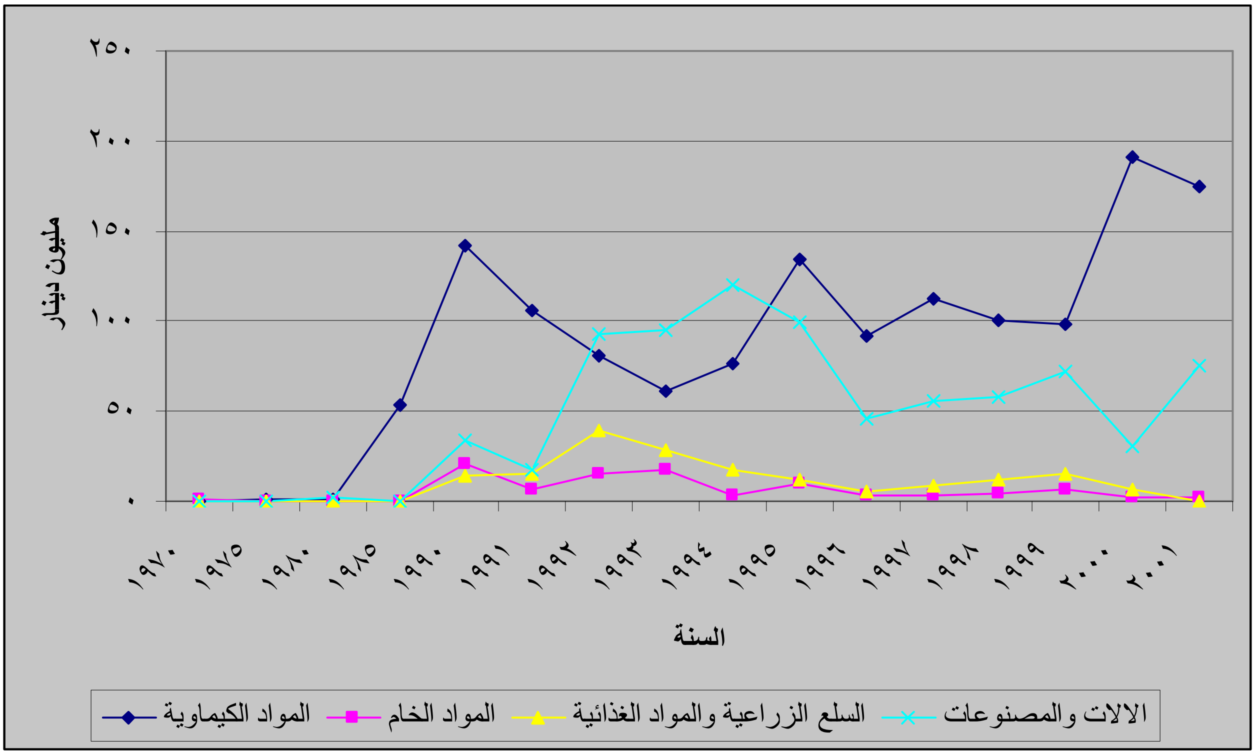
7- ارتفاع معدلات الاستهلاك، والناجم عن ارتفاع عدد السكان سـواء المحليـين أو الوافـدين، بالإضافة إلى ارتفاع القوى الشرائية للأفراد بسبب ارتفاع دخل الفـرد، ممـا أعـاق نمـو الصادرات من السلع غير النفطية، حيث ارتفعت نسبة الاستهلاك العام والخاص إلى 73.4% من الناتج المحلي الإجمالي وبما يعادل 12919 مليون دينار عام 2001 [1].

8- عدم استقرار السوق الداخلي بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية، والتي تحدث باستمرار.

9- انخفاض أسعار السلع المستوردة بالمقارنة بأسعار السلع المنتجة محلياً، مما أدى إلى إعاقـة الإنتاج المحلي في كثير من القطاعات عن تغطية الطلب المحلي.

شكل رقم 31

تطور الصادرات غير النفطية خلال الفترة من 1970 – 2001 *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 20.

(1) عيسى حمد محمد الفارسي، القطاع النفطي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي، مرجع سابق، ص12.

جدول (20)

الصادرات بدون النفط خلال الفترة من 1970 – 2001 القيمة بالمليون دينار *

السنه	المواد الكيماويه			المواد الخام			السلع الزراعيه والمواد الغذائيه			الات والمصنوعات		
	القيمه	من إجمالي الصادرات%	من إجمالي (ص) غير النفطيه	القيمه	من إجمالي الصادرات%	من إجمالي (ص) غير النفطيه %	القيمه	من إجمالي الصادرات%	من إجمالي(ص) غير النفطيه %	القيمه	من إجمالي الصادرات %	من إجمالي (ص) غير النفطيه%
1970	-	-	-	0.6	0.1	89.55	0.044	-	6.56	0.03	-	4.47
1975	1.1	0.05	63.58	0.1	0.01	5.78	0.03	-	1.73	0.5	0.04	28.9
1980	0.8	0.01	25	-	-	-	-	-	-	2.4	0.04	75
1985	53.5	1.5	100	-	-	-	-	-	-	-	-	-
1990	141.6	3.8	67.36	20.5	0.5	9.75	14	0.4	6.66	34.11	0.8	16.22
1991	105.7	3.4	73.14	6.1	0.2	4.23	15.5	0.5	10.73	17.2	0.5	11.9
1992	80.52	2.7	35.35	15.4	0.5	6.76	39.1	1.3	17.16	92.8	3	40.73
1993	60.89	2.5	30.32	17	0.7	8.47	28	1	13.95	94.9	3.9	47.27
1994	76.31	2.5	35.2	3.4	0.1	1.57	17	0.6	7.84	120.1	3.8	55.39
1995	134.8	4.2	52.61	10.1	0.3	3.95	12.2	0.4	4.76	99.1	3.1	38.68
1996	91.56	2.5	63	2.9	0.1	2	5.5	0.1	3.78	45.4	1.3	31.23
1997	112.6	3.2	62.4	2.8	0.1	1.4	9.1	0.3	5.02	55.9	1.7	31
1998	100	4.2	57.11	4.4	0.2	2.51	12.4	0.5	7.08	58.3	2.4	33.3
1999	98.21	2.7	50.8	7	0.2	3.63	15.8	0.4	8.17	72.3	2	37.4
2000	190.6	3.7	83.08	1.7	0.01	0.74	6.1	0.1	2.66	31	0.6	13.52
2001	174.2	3.2	69.13	1.8	0.1	0.71	0.4	0.01	0.16	75.3	1.4	30

* المصدر: – صبحي قنوص وآخرون ، ليبيا الثورة خمسة وعشرون عاماً ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969–1994) ، الدار الجماهيرية للنشر، مصراتة– ليبيا 1994، ص ص 348– 349. البيانات خلال الفترة من 197–1985

– مصرف ليبيا المركز ، التقرير السنوى ، سنوات مختلفة ، البيانات خلال الفترة من 1990–1993

– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية ، سنوات مختلفة ، البيانات خلال الفترة 1994–2001.

وتتمثل أهم الصادرات غير النفطية في :

أ- صادرات المواد الكيماوية والبتروكيماوية :

تأتي صادرات المواد الكيماوية في مقدمة الصادرات الليبية غير النفطية، فقد بدأت صادرات ليبيا من المنتجات الكيماوية والبتروكيماوية تقريباً منذ منتصف السبعينات، حيث صدرت ليبيا عام 1975 بحوالي 1.1 مليون دينار، وبنسبة 0.05% من إجمالي الصادرات، ومما يدل على أهمية الصادرات الكيماوية أن نسبتها كانت 63.58% من إجمالي الصادرات غير النفطية، ثم واصلت ارتفاعها بعد ذلك لتصل إلى 53.5 مليون دينار عام 1985، وبنسبة بلغت 1.5% من إجمالي الصادرات، وكانت تمثل وحدها السلع المصدرة غير النفطية في ذلك العام (جدول رقم 20) (شكل31).

أما عن الفترة من 1990-2001 فقد بلغ متوسط نسبة مساهمة صادرات المواد الكيماوية والبتروكيماوية في إجمالي الصادرات حوالي 3.35% من جملة الصادرات، حيث تراوحت هذه النسبة بين 2.5% من إجمالي الصادرات و 4.2% من إجمالي الصادرات، كما بلغ متوسط نسبة مساهمة الصادرات الكيماوية والبتروكيماوية 56.63% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وتراوحت هذه النسبة بين أعلى مستوى لها في تلك الفترة وهو 83.8% عام 2000، وأدنى مستوى لها وهو 30.32% عام 1993.

وكان اتجاه قيمتها نحو الانخفاض خلال الفترة من 1990-1993، فقد انخفضت من 141.6 مليون دينار عام 1990 إلى 60.89 مليون دينار عام 1993 (شكل رقم 32).

ومن عام 1994-2001 كان الاتجاه العام لقيمتها نحو الارتفاع رغم التذبذب من عام إلى آخر، فقد ارتفعت من 76.31 مليون دينار عام 1994 لتصل إلى 190.6 مليون دينار عام 2000، ثم تنخفض قليلاً لتصل إلى 174.2 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 31).

ويعود ذلك الارتفاع في نسبة مساهمة الصادرات الكيماوية والبتروكيماوية في إجمالي الصادرات غير النفطية والصادرات عامة واتجاهها نحو الارتفاع إلى عدة عوامل أهمها :

1- أعطت خطة التحول 1981-1985 أولوية الاستثمار والتنفيذ للصناعات التصديرية الكيماوية والبتروكيماوية والتكرير[1].

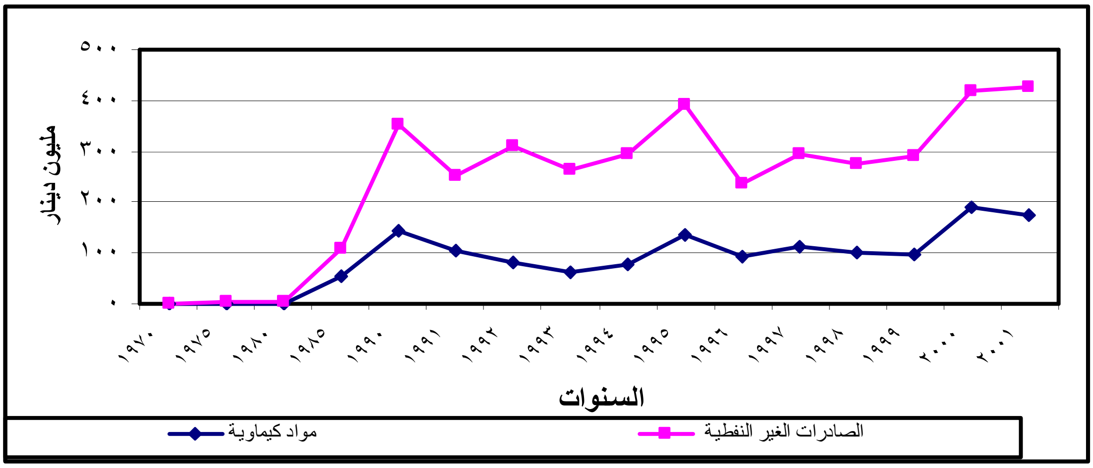
2- كما يعود ذلك الارتفاع إلى التطور الكبير والمؤثر الذي شهدته الصناعات البتروكيماوية، فقد خطا الاقتصاد الليبي خطوات كبيرة نحو توسيع هذا القطاع، وتطويره قياساً بعمره الزمني القصير، فقد نمت مشاريع البتروكيماويات في ليبيا خلال السنوات القليلة الماضية بشكل أصبحت

(1) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981-1985)، الجزء الأول، ص73 .

هذه المشاريع من أكبر الوحدات الإنتاجية على المستوى العربي والأفريقي، فعلى سبيل المثال تم إنشاء مجمع رأس لانوف الضخم للصناعات البتروكيماوية بطاقة إنتاجية تبلغ 1169 ألف/طن/السنة[1]، ويشمل هذا المجمع : أ- مصنع الإيثلين لإنتاج (إيثلين – بروبلين – خليط رباعي الكربون – جازولين حراري – زيت وقود ثقيل). ب- مصنع البولي إيثلين لإنتاج (بولي إيثلين مرتفع الكثافة – وبولي إيثلين منخفض الكثافة) بالإضافة إلى إنشاء وحدات بتروكيماوية أخرى عديدة [(2)]، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع إنتاج ليبيا من الإيثلين إلى 344.4 ألف طن حراري و 260.5 ألف طن حراري عامي 2000، 2001 على التوالي، كما ارتفع إنتاجها من البروبلين من 69 ألف طن حراري عام 1992 إلى 151.5 مليون طن عام 2001، كما ارتفع إنتاجها من خليط رباعي الكربون إلى 134.5 ألف طن متري، ومن الجازولين الحراري إلى 274 ألف طن متري، ومن الميثانول إلى 570.7 ألف طن وذلك عام 2001، كما ارتفع إنتاج ليبيا من اليوريا من 403.2 ألف طن عام 1990 ليصل إلى 748.4 ألف طن متري عام 2001، كما ارتفع إنتاج ليبيا من الأمونيا من 247 ألف طن متري عام 1990 ليصل إلى 610.5 ألف طن متري عام 2001 (الملحق الإحصائي جدول رقم 3).

شكل رقم 32

تطور صادرات المواد الكيماوية مقارنة بالصادرات غير النفطية *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 20.

(1) عيسى حمد الفارسي، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها " الشراكة مع القطاع الخاص "، مرجع سابق، ص39 .

(2) صبحي قنوص، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً " التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية "، طرابلس – ليبيا، 1999، ص326 .

حيث يتم تصدير معظم هذه المنتجات عبر ميناء رأس لانوف[1]. أما الصناعات الكيماوية فكان من أهم عوامل تطورها هو اعتمادها على مواد خام محلية موجودة في ليبيا، حيث يتم تصنيع المـواد الأولية الموجودة في الطبيعة في صورة رواسب ملحية . وأهم الإنجازات في ذلك القطـاع المجمـع الكيماوي بأبي كماش ويعتمد على الأملاح المتوفرة في سبخة أبي كماش، بالإضافة إلى مصانع الطلاء ومستلزماته، وتبلغ الطاقة الإنتاجية القائمة في هذه المصانع نحو 70 ألف طن، ومـصانع الإطـارات واللدائن، ومنتجات الإسفنج الصناعي، حيث بلغ عدد المصانع في هذا المجال حوالي ستة عشر مصنعاً في مختلف أنحاء ليبيا.

- أهم السلع الكيماوية والبتروكيماوية المصدرة.

جدول رقم (21)

الصادرات الكيماوية والبتروكيماوية عام 2001 بالدولار الليبي

السلعة	القيمة د . ل	%	الكمية كجم
هيدروكربونات أكليلية مثل غاز الإيثلين وغـاز البروبيلين وغيرهما.	70089453	40.22	2989166
مشتقات الهيدروكربونات.	9168639	5.26	31770175
أحماض وكحولات مثل أحمـاض أكـسوجينية وحامض هيدروكلوريك وأحماض الهيدريدات.	38138	0.03	1276088
الصودا الكاوية.	3325052	1.93	23794200
سماد سلفات النشادر.	10376492	5.95	1315973
سماد اليوريا.	41043877	23.55	7404426
لدائن اصطناعية على صورة حبيبات.	40183586	23.06	1299077
مجموعة القيم.	174225237	100	

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001، ص 22.

(1) راجع كلاً من :

- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي التاسع والثلاثون، 1995، طرابلس – ليبيا، 1995، ص50 .
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي الخامس والأربعين، طرابلس – ليبيا، 2001، ص47 .
- ج– صبحي قنوص، وآخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً، مرجع سابق، ص348 .

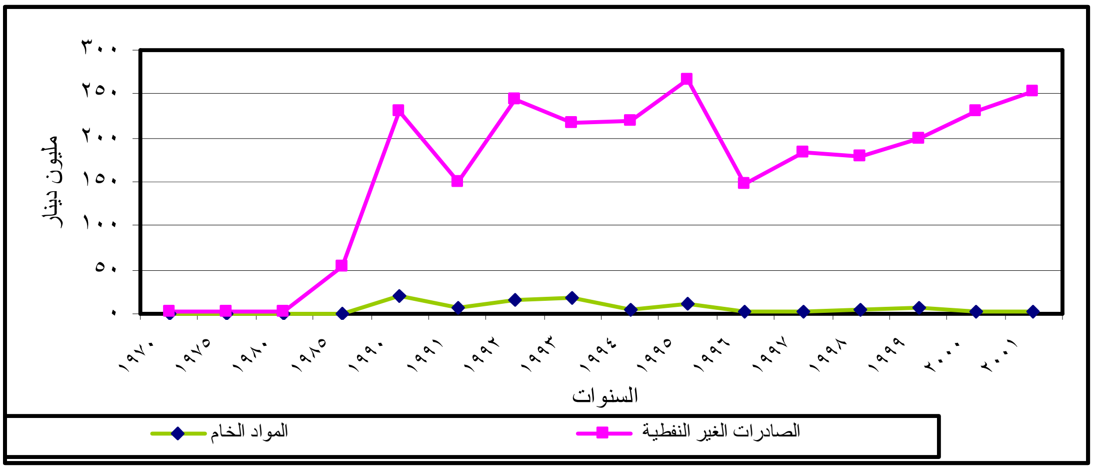
من الجدول السابق رقم (21) نجد أن صادرات ليبيا الكيماوية والبتروكيماوية تتمثل في غاز الإيثلين والبروبلين، حيث صدرت ليبيا منها عام 2001 ما قيمته 70.1 مليون دينار، وبنسبة 40.22% من إجمالي الصادرات الكيماوية والبتروكيماوية، ثم يأتي بعد ذلك سماد اليوريا بنسبة 23.55%، حيث صدرت ليبيا منه ما قيمته 41 مليون دينار، كما صدرت لدائن اصطناعية بحوالي 40 مليون دينار، وبنسبة 23%، وذلك عام 2001، ثم يأتي بعد ذلك سماد سلفات النشادر بنسبة 5.95% وبقيمة 10.4 مليون دينار، فقد صدرت ليبيا من السلع السابقة حوالي 92.8% من إجمالي الصادرات الكيماوية والبتروكيماوية، وتمثلت النسبة الباقية وهي 7.20% في كلا من مشتقات الهيدروكربونات، والأحماض، والكحولات، والصودا الكاوية.

ب- صادرات المواد الخام :

قبل عام 1990 كانت صادرات المواد الخام لا تتعدى تقريباً 0.6 مليون دينار، وذلك عام 1970، وبنسبة 0.1% من إجمالي الصادرات، إلا أنها تصدرت الصادرات غير النفطية بنسبة 89.5 %، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 5.78% من إجمالي الصادرات غير النفطية عام 1975، وذلك لانخفاض قيمتها إلى 0.01 مليون دينار، بالإضافة إلى ارتفاع صادرات ليبيا من المواد الكيماوية والبتروكيماوية، وانعدمت صادراتها تقريباً خلال فترة الثمانينات (جدول رقم 20).

شكل رقم 33

تطور الصادرات من المواد الخام مقارنة بالصادرات غير النفطية *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 20.

أما عن الفترة من 1990 – 2001 فقد كان الاتجاه في قيمة الصادرات الليبية من المواد الخام نحو الانخفاض، مع التذبذب الحاد من عام لآخر، فقد انخفضت قيمة الصادرات من المواد الخام من 20.5 مليون دينار عام 1990 إلى 6.1 مليون دينار في العام التالي مباشرة عام 1991، ثم تعود لترتفع إلى 17 مليون دينار عام 1993، واتجهت قيمتها بعد ذلك نحو الانخفاض إلى أن تصل إلى 1.8 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 31).

وبلغ متوسط نسبة مساهمة المواد الخام في إجمالي الصادرات حوالي 0.25%، وبلغ متوسط نسبة مساهمتها في الصادرات غير النفطية 3.81%، وكان اتجاه هذه النسبة نحو الانخفاض، فقد انخفضت من 9.75% عام 1990 إلى 3.95% عام 1995، ثم تواصل انخفاضها إلى أن تصل إلى 0.71% عام 2001 (شكل رقم 33)، ويعود ذلك الانخفاض إلى ارتفاع معدلات استهلاك المواد الخام في الصناعات المختلفة، حيث يتم استهلاك الحديد الخام المنتج في مجمع الحديد والصلب، والذي تشمل مكوناته : مصنعان للصلب – مصنعان لدرفلة القضبان – مصنع لدرفلة القطاعات الخفيفة والمتوسطة، ومصنعان للدرفلة على الساخن والبارد.

كما تم استهلاك معظم الإنتاج من الصوف والجلود في مصانع الغزل والنسيج والملابس والجلود مثل مصنع جنزور للنسيج والصباغة والتجهيز، ومصنع غزل الصوف بالمرج، ومصانع الجلود والأحذية، وتتركز في مدينتي بنغازي وطرابلس، بالإضافة إلى التوسع في صناعة الأسمنت ومواد البناء [1]، وخلاصة ما سبق أن التوسع في الصناعة وزيادة الطلب المحلي على المواد الخام أدى إلى ارتفاع معدلات استهلاك المواد الخام في الصناعات المختلفة، وبالتالي انخفاض معدلات تصدير المواد الخام.

جدول رقم (22)
صادرات المواد الخام عام 2001 *

السلعة	القيمة د . ل	% من إجمالي صادرات المواد الخام
صوف غنم	1034631	57.35
خبث المعادن وغشاؤها وقشورها وفضلات أخرى	62469	3.46
خردة وفضلات حديد	58000	3.21
خردة وفضلات المعادن غير الحديدية	618212	34.26
إسفنج طبيعي	31131	1.72
المجموع	1804443	100

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001، ص 22.

(1) صبحي قنوص، وآخرون، ليبيا الثورة في 25 عاماً، مرجع سابق، ص ص 298-299.

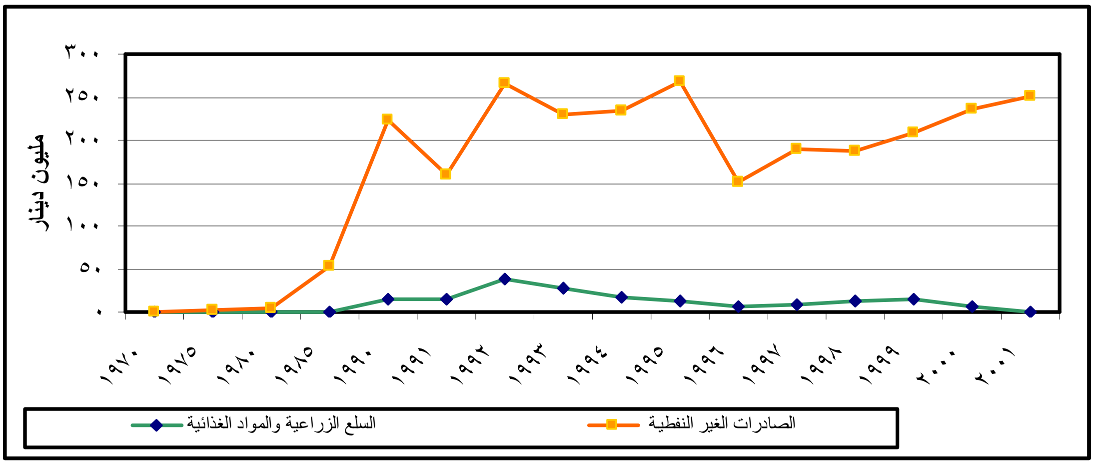
من الجدول السابق رقم (22) نجد أن صوف الغنم في مقدمة صادرات ليبيا من المــواد، فقــد بلغت قيمته عام 2001 حوالي 1034631 دينار ليبي، وبنسبة 57.35% من إجمالي صادرات المواد الخام، ثم تأتي الخردة من فضلات المعادن غير الحديدية في المركز الثــاني بنــسبة 34.26% مــن إجمالي صادرات المواد الخام، حيث صدرت ليبيا منها ما قيمته حوالي 618212 دينار، بالإضافة إلى خردة وفضلات حديد بنسبة 3.21%، وخبث المعادن بنسبة 3.46% من إجمــالي صــادرات المــواد الخام، وإسفنج طبيعي بنسبة 1.72% عام 2001، كما نلاحظ من دراسة صادرات المــواد الخــام أن أغلبها خردة، ويعود ذلك لاتجاه المواد الخام من حديد ومعادن نحو المصانع.

ج- صادرات السلع الزراعية والمواد الغذائية :

كانت صادرات ليبيا من السلع الزراعية والمواد الغذائية لا تتعدى 0.044 مليون دينار عــام 1970، وبنسبة 6.56% من إجمالي الصادرات غير النفطية، كما انخفض إلى 0.03 مليــون دينــار، وبنسبة 1.73% من إجمالي الصادرات غير النفطية في عام 1975، وبعد ذلك انعدمت صادرات ليبيا من هذه السلع تقريباً حتى عام 1990، الذي صدرت فيه ليبيا بحوالي 14 مليون دينار، وبلغت نسبتها من إجمالي الصادرات حوالي 0.4% أما نسبتها من الصادرات بدون الــنفط بلــغ 6.66% (جــدول رقم20).

شكل رقم 34

تطور الصادرات الزراعية والمواد الغذائية مقارنة بالصادرات غير النفطية *



* **المصدر** : من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم 20.

وإذا استعرضنا الفترة من 1990 حتى 2001 نجد أن متوسط قيمــة الــصادرات الزراعيــة والمواد الغذائية حوالي 14.59 مليون دينار، حيث تراوحت هذه القيمة بين أعلى مستوى لهــا وهــو 39.1 مليون دينار عام 1992، وأدنى مستوى لها هو 0.4 مليون دينار عام 2001، كما تراوحت نسبة

مساهمتها في إجمالي الصادرات بين أعلى مستوى وهو 1.3% عام 1992، وأدنى مستوى لها وهو 0.01%، أما بالنسبة لمساهمتها في إجمالي الصادرات غير النفطية فبلغت 7.33% كنسبة متوسطة للفترة، حيث تراوحت هذه النسبة بين 17.16% عام 1992 و 0.16% عام 2001، أما بالنسبة لاتجاه قيمة الصادرات من هذه السلع فكان نحو الانخفاض، فقد انخفضت من 14 مليون دينار و 39.1 مليون دينار عامي 1990 و 1992 على التوالي إلى 6.1 مليون دينار و 0.4 مليون دينار عامي 2000 و2001 على التوالي (شكل رقم 31).

بالإضافة إلى انخفاض نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات إلى 0.01%، وانخفاض نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات غير النفطية إلى 0.16% (شكل رقم 34)، ويعود ذلك الانخفاض في صادرات السلع الزراعية والمواد الغذائية إلى عدة عوامل أهمها :

1- زيادة عدد السكان، والذي ارتفع من 3821.2 ألف نسمة عام 1990 إلى 5040.16 ألف نسمة عام 2000 (جدول رقم 13).
2- ارتفاع دخل الفرد من2429 دينار عام 1990 إلى 3168 دينار عام 2001، حيث أدى ذلك إلى زيادة مستوى المعيشة، مما أدى إلى تنوع أنماط الاستهلاك، وارتفاع معدلاته من السلع الغذائية .
3- الحظر الاقتصادي الذي كان عائقاً أمام وصول كثير من السلع الغذائية عبر الجو، مما أدى إلى زيادة احتياج السوق المحلي من السلع الغذائية المصنعة محلياً.
4- التوسع الصناعي الذي شهدته ليبيا في الآونة الأخيرة، حيث اعتمدت هذه المصانع على السلع الزراعية، فقد تم إنشاء العديد من المصانع التي تستوعب السلع الزراعية مثل مصانع طحن الغلال.

جدول رقم (23)

صادرات السلع الزراعية والمواد الغذائية لعام 2001 القيمة بالدينار الليبي *

السلعة	القيمة د . ل	%	الكمية كجم
أحشاء الأبقار والضان والماعز الصالحة للأكل	5000	1.29	10000
أسماك	331297	85.42	643376
كافياد وبطارخ	4000	1.03	18500
حبوب غير مطحونة (الشوفان – الذرة – السكرية – الدخن)	23596	6.08	430000
ثوم جاف	6600	1.7	20000
خضروات طازجة أخرى	11315	2.91	100000
خضروات مجففة باستثناء البقول، والبصل، والثوم	5000	1.29	20000
برتقال طازج	1030	0.26	36000
المجموع	387838	100	

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001، ص 22.

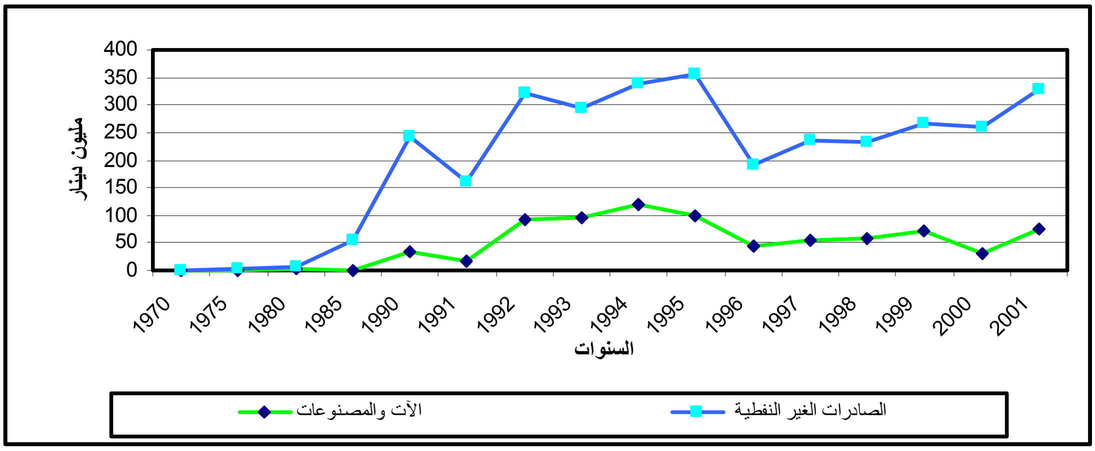
من الجدول السابق رقم (23) نجد أن صادرات الأسماك تأتي في مقدمة صادرات ليبيا من السلع الزراعية والمواد الغذائية بنسبة 85.5% منها عام 2001 حيث بلغت قيمتها حوالي 331297 دينار ليبي، ثم تأتي في المرتبة الثانية صادرات الحبوب الغير مطحونة (الشوفان والذرة السكرية، الدخن) بنسبة 6.08%، فقد صدرت ليبيا منها ما قيمته 23596 دينار ليبي، وتأتي بعد ذلك صادراتها من الخضروات الطازجة بنسبة 2.91% من إجمالي الصادرات الزراعية والمواد الغذائية، وبلغت قيمة صادراتها حوالي 11315 دينار عام 2001، حيث حققت السلع السابقة مجتمعة ما نسبته 94.5% من إجمالي صادرات ليبيا من السلع الزراعية والمواد الغذائية عام 2001، وقد تمثلت النسبة الباقية في الثوم الجاف، خضروات مجففة (باستثناء البقول والبصل والثوم)، وأحشاء الأبقار والضأن والماعز الصالحة للأكل وكافيار وبطارخ وبرتقال طازج.

د- صادرات الآلات والمصنوعات :

كانت صادرات ليبيا من هذه السلع عام 1970 لا تتعدى 0.03 مليون دينار، وبنسبة 4.47% من إجمالي الصادرات غير النفطية، ثم ارتفعت لتصل إلى 0.5 مليون دينار عام 1975 وبنسبة 0.04% من إجمالي الصادرات، وبنسبة 28.9% من إجمالي الصادرات غير النفطية، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى 2.4 مليون دينار عام 1980، وبنسبة 0.04% من إجمالي الصادرات، وارتفعت نسبة مساهمتها في الصادرات غير النفطية إلى 75% (جدول رقم 20).

شكل رقم (35)

الصادرات من الآلات والمصنوعات مقارنة بالصادرات غير النفطية *



* **المصدر** : إعداد الباحث اعتماداً على جدول رقم (20).

باستعراض الفترة من 1990-2001 نجد أن متوسط قيمة صادرات هذه السلع بلغ 66.36 مليون دينار، وتراوحت هذه القيمة بين أعلى مستوى لها، والذي بلغ 120.1 مليون دينار عام 1994، وأدنى مستوى لها 17.2 مليون دينار عام 1991، وبلغت متوسط نسبة مساهمتها في إجمالي

الصادرات حوالي 2.04%، حيث تراوحت هذه النسبة بين 3.9% عام 1993 و 0.5% عام 1991، كما ساهمت هذه السلع بنسبة متوسطة بلغت 32.21% من إجمالي الصادرات غير النفطية، حيث تراوحت بين 55.4% عام 1994 وبنسبة 11.9% عام 1991 (شكل رقم 35).

أما عن اتجاهها فكان نحو الارتفاع، فقد ارتفعت فيه صادرات هذه السلع من 34.1 مليون دينار، وبنسبة 0.8% من إجمالي الصادرات و 16.22% من إجمالي الصادرات غير النفطية عام 1990 لتصل إلى 75.3 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 1.4% من إجمالي الصادرات و 30% من إجمالي الصادرات غير النفطية (شكل رقم 31)، ويعود ذلك لارتفاع صادرات ليبيا من السلع المصنعة.

(جدول رقم 24)

صادرات ليبيا من الآلات والمصنوعات (1990 – 2001) *

السنة	آلات ومعدات نقل م . د	% من إجمالي الصادرات	% من إجمالي الصادرات غير النفطية	السلع الصناعية	% من إجمالي الصادرات	% من إجمالي الصادرات غير النفطية
1990	1.1	–	0.52	33	0.8	15.7
1991	0.7	–	0.48	16.5	0.5	11.41
1992	10.2	0.3	4.47	82.6	2.7	36.25
1993	5.2	2	2.58	89.7	3.7	44.67
1994	4.1	0.1	1.9	116.0	3.7	53.5
1995	4.6	0.2	1.8	94.5	2.9	36.8
1996	0.1	–	0.06	45.3	1.3	31.16
1997	1.3	0.1	0.72	54.6	1.6	30.26
1998	2.9	0.1	1.65	55.4	2.3	31.63
1999	0.6	–	0.31	71.7	2.0	37.09
2000	–	–	–	31.0	0.6	13.51
2001	–	–	–	75.3	1.4	29.91

* **المصدر** : مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

- صادرات الآلات ومعدات النقل :

صدرت ليبيا من هذه السلع بحوالي 1.1 مليون دينار عام 1990، وحوالي 10.2 مليون دينار عام 1992، وبنسبة 0.3% من إجمالي الصادرات، وهي أعلى قيمة حققتها صادرات الآلات ومعدات النقل خلال الفترة من 90-2001، ثم انخفضت هذه القيمة إلى 0.6 مليون دينار عام 1999، ثم إلى صفر في كل من عام 2000، 2001 (جدول رقم 24)، مما يدل على أن صادراتها في انخفاض مستمر إلى أن امتنعت ليبيا عن تصديرها في نهاية الفترة، ويعود ذلك الانخفاض إلى التوسع الذي شهدته ليبيا في السنوات الأخيرة في إقامة المشاريع الاستثمارية، ومشاريع البنية الأساسية، والتوسع في اكتشافات النفط والغاز، مما أدى إلى زيادة الطلب المحلي على هذه السلع، وارتفاع معدلات استهلاكها.

- صادرات السلع الصناعية :

كان اتجاه السلع الصناعية نحو الزيادة رغم التذبذب البسيط، فقد ارتفعت صادرات ليبيا من السلع الصناعية من 33 مليون دينار عام 1990 لتصل إلى 75.3 مليون دينار عام 2001، وبلغ متوسط هذه القيمة خلال تلك الفترة حوالي 63.8 مليون دينار، كما ارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات من 0.8% عام 1990 إلى 1.4% عام 2001، وبنسبة متوسطة بلغت 2%، وارتفعت نسبة مساهمتها في الصادرات غير النفطية من 15.7% عام 1990 إلى 30% عام 2001، وبنسبة متوسطة بلغت 31% من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة من 1990-2001 (جدول رقم 24)، ويعود ذلك الارتفاع إلى عدة عوامل أهمها :

1- تبني إستراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى الحد من اعتماد الاقتصاد الليبي على النفط كمصدر لتمويل غيره من القطاعات الاقتصادية، فقد تم التركيز على القطاعات الإنتاجية بما فيها قطاع الصناعة، وذلك لتنويع هيكل الإنتاج وسد الحاجات المحلية من السلع الصناعية والتصدير[1].
2- تمحور التخطيط التنموي في ليبيا منذ بداياته حول التنمية الصناعية[2]، حيث تعتبر الخطة الثلاثية للتنمية 1973-1975 الركيزة الأساسية لخطة الصناعة، وذلك بما شهدته من تقدم في العملية التخطيطية، وكانت الخطة تهدف في مجال الصناعة إلى تحقيق إنتاج إضافي في جميع المشاريع، بالإضافة إلى تحقيق استغلال أفضل للطاقات الإنتاجية الصناعية الموجودة، وذلك

---

(1) صبحي محمد قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً " التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969-1999)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة – ليبيا، الطبعة الثانية، 1999، ص ص 318-319.

(2) عيسى حمد الفارسي، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها " الشراكة مع القطاع الخاص "، مجلة البحوث الاقتصادية، مرجع سابق، ص34.

عن طريق توفير المواد الخام، وخلق الحوافز وعوامل التشجيع الصناعية (1). أما خطة التحول 1985/1981 فقد تم التركيز فيها على إعطاء أولوية الاستثمار والتنفيذ للصناعات التصديرية الكيماوية والبتروكيماوية، والتكرير مع الاهتمام بالصناعات التي تنتج سلع الاستهلاك النهائي والوسيط (2).

3- ارتفاع عدد المشروعات الصناعية التي دخلت الإنتاج خلال الفترة من 1970–2000، وبلغ مجموعها 388 مشروعاً صناعياً وهي موزعة كالتالي :

أ- الصناعات الغذائية 79 مشروعاً دخلت الإنتاج.

ب- صناعة الغزل والنسيج والملابس والجلود 142 مشروعاً دخلت الإنتاج.

ج- صناعة الأخشاب والورق 18 مشروعاً دخلت الإنتاج.

د- صناعة مواد البناء 35 مشروعاً دخلت الإنتاج.

ه- الصناعات الصغرى والمراكز المنتجة 17 مشروعاً دخلت الإنتاج(3).

4- ارتفاع قيمة الإنتاج الصناعي من 22.5 مليون دينار عام 1970 إلى 555 مليون دينار عام 1990، وأخيراً ارتفعت إلى 968 مليون دينار عام 2000 (جدول رقم 8)، مما يدل على أن قيمة الإنتاج الصناعي في زيادة مستمرة، مما أدى إلى وجود فائض في بعض السلع الصناعية للتصدير، حيث أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة الصادرات الليبية من السلع الصناعية.

(جدول 25)

أهم الصادرات الصناعية لعام 2001 *

السلع	القيمة د . ل	%
أسمنت أبيض.	26198614	34.7
أسلاك وزوايا وألواح وأفراخ وصفائح عريضة وبرادة من حديد أو صلب.	46810631	62.2
أدوات ومصنوعات من الألومونيوم.	86782	0.17
كتب ومطبوعات ونشرات وأدوات للمائدة – لوازم المكاتب والمدارس.	1230686	1.63
الجلود.	1002785	1.3

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001، ص 24.

---

(1) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 1973–1975، ص208 .

(2) الجمهورية العربية الليبية، وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981–1985)، الجزء الثاني، ص52 .

(3) راجع كلاً من :

– صبحي قنوص، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً، مرجع سابق، ص334.

– الهادي حسن أبو شارب، مرجع سابق، ص36.

من الجدول (25) نجد أن صادرات ليبيا من حديد أو صلب كالأسلاك، والزوايا، والألواح تأتي في مقدمة السلع الصناعية المصدرة عام 2001 بنسبة 62.2% من إجمالي صادرات السلع الصناعية، حيث صدرت ليبيا من هذه السلع ما قيمته 46810631 دينار، ويعود ذلك لإنشاء مجمع الحديد والصلب، مما أدى إلى وجود فائض في بعض السلع المصنعة من الحديد، ثم تأتي بعد ذلك صادرات ليبيا من الأسمنت الأبيض وبنسبة 34.7% من إجمالي الصادرات الصناعية، فقد بلغت قيمة صادرات ليبيا منه 26198614 دينار، كما بلغت صادرات ليبيا من الكتب والمطبوعات والنشرات، وأدوات للمائدة، ولوازم المكاتب والمدارس بما قيمته 1230686 دينار، وبنسبة 1.63% محتلة بذلك الترتيب الثالث بين الصادرات الصناعية، ثم تأتي بعد ذلك الجلود المصنعة من جلود العجول والبقر والجاموس والأغنام والماعز في الترتيب الرابع، وبنسبة 1.3% وذلك عام 2001، فقد صدرت ليبيا من السلع السابقة مجتمعة ما نسبته 99.8% من إجمالي الصادرات الصناعية، وتمثلت النسبة الباقية وهي 0.2% في كلا من الإطارات وحبال وقضبان عازلة للكهرباء، وأدوات من الفخار (السيراميك) وعربات يدوية.

ثانياً :- الهيكل السلعي للواردات :

جاء الهيكل السلعي للواردات الليبية أكثر تنوعاً من الهيكل السلعي للصادرات، ويعود ذلك إلى القصور في جوانب الإنتاج المختلفة، وتم تقسيم الواردات السلعية الليبية تحت ثلاث أقسام رئيسية هي:

1- الواردات الرأسمالية وتشمل :

- الآلات ومعدات النقل.

2- السلع الوسيطة وتشمل :

- المواد الخام.
- مواد الوقود المعدنية.
- زيوت وشحوم حيوانية ونباتية.
- مواد كيماوية.
- مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها.

3- السلع الاستهلاكية وتشمل :

- مواد غذائية وحيوانات حية.
- مشروبات وتبغ.
- مصنوعات مختلفة.
- سلع مصنفة على أساس النوع.

جدول رقم (26)

الواردات السلعية الليبية للفترة من 1970-2001 *

السنة	الواردات الاستهلاكية		الواردات الوسيطة		الواردات الرأسمالية		إجمالي الواردات
	القيمة م . د	%	القيمة م . د	%	القيمة م . د	%	القيمة
1970	72.8	36.8	66.5	33.6	58.7	29.6	198
1975	281.4	26.8	407.9	38.9	359.4	34.3	1048.7
1980	564.1	28.1	679.9	33.9	726.2	38.00	2006.2
1985	346.1	28.5	379.6	31.3	488.7	40.2	1214.4
1990	461.5	30.6	526.7	34.8	522.6	34.6	1510.8
1991	452.4	30.0	543.4	36.2	509.6	33.8	1505.4
1992	419.2	29.5	501	35.2	501.9	35.3	1422.1
1993	471.4	27.6	599	34.9	641	37.5	1711.4
1994	402.3	27.1	556.8	37.4	528.9	35.5	1488
1995	566.8	32.8	613.3	35.5	548.4	31.7	1728.5
1996	572.9	29.92	655.7	34.25	686.2	35.83	1914.8
1997	706.7	33.04	662.4	30.9	769.5	36.06	2138.6
1998	738.4	33.5	732.5	33.25	732.9	33.25	2203.8
1999	501.1	26	687.1	35.6	740.4	38.4	1928.6
2000	556.2	29	571	30	784.2	41	1911.4
2001	826.6	31.1	707.4	26.6	1126.4	42.3	2660.4

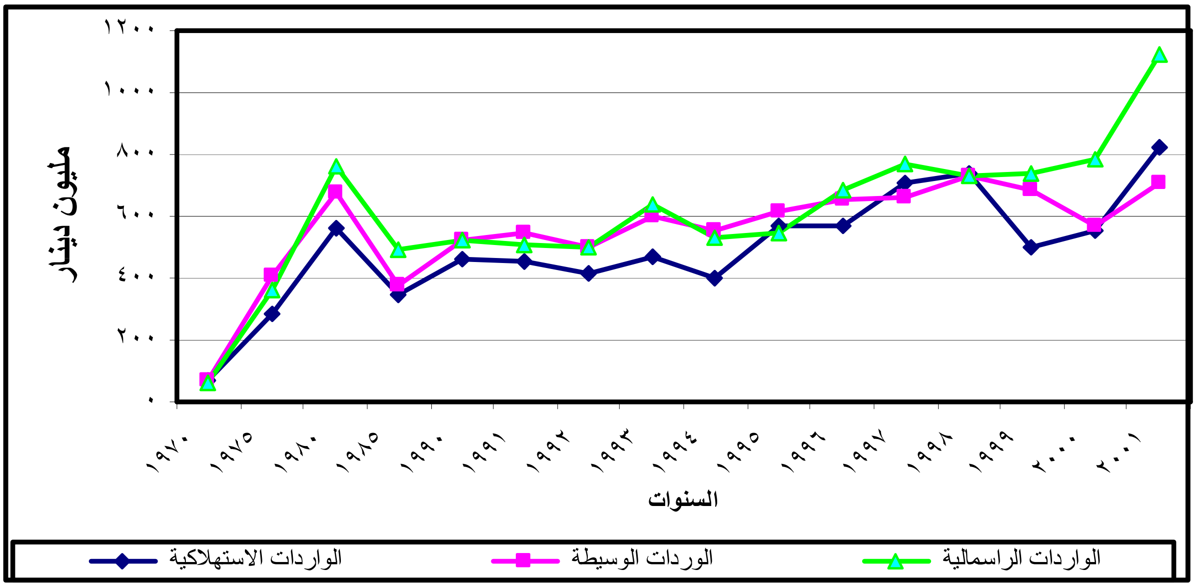
* المصدر: – صبحي قنوص وآخرون ، ليبيا الثورة في 30 عاماً ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969 – 1999) الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة – ليبيا ، الطبعة الثانية ، 1999 ، ص 362 . (البيانات خلال الفترة من 1970 – 1985).

– مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، سنوات مختلفة . (البيانات خلال الفترة من 1990 – 1995).

– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، ليبيا ، سنوات مختلفة . (البيانات خلال الفترة من 1996 – 2001).

شكل رقم (36)

تطور أقسام الواردات الليبية (1970 – 2001) *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتماداً على جدول رقم (26).

1- الواردات الرأسمالية :

تعد الواردات الرأسمالية أهم الواردات الليبية، حيث تتكون الواردات الرأسمالية من مستلزمات الإنتاج، والمعدات الرأسمالية، وقطع الغيار، ومعدات النقل المختلفة من سيارات نقل عام ونقل خاص، وسيارات الإسعاف، والإطفاء، والطائرات الصغيرة والكبيرة ولوازمها، والسفن، ومعدات شحن وتفريغ السفن.

كما تتكون هذه الواردات من الآلات اللازمة للإنتاج في القطاعات المختلفة من زراعة، وصناعة، ونفط مثل الجرارات، والحصادات، والمضخات، ومولدات الكهرباء والغاز، فضلاً عن المعدات الإلكترونية، والتكنولوجية الأخرى اللازمة للإنتاج في المجالات المختلفة[1].

وترجع أهمية الواردات الرأسمالية بالنسبة للواردات السلعية الليبية إلى عدم وجود بدائل محلية منافسة لهذا النوع من الواردات، فضلاً عن ارتباط النمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية، بما فيها القطاع النفطي باستيراد هذا النوع من السلع، كما أن استمرار ذلك مؤشر على عدم التقدم في مجال تنمية وتطوير بدائل محلية يمكن معها تخفيض الاعتماد على الخارج في توفير السلع الرأسمالية[2].

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق.

(2) عبد الناصر عز الدين بوخشيم، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، دراسة تحليلية قياسية للفترة (1973-1998)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص94.

ومن الجدول رقم (26) نجد أن قيمة الواردات من هذه السلع ارتفع من 58.7 مليون دينار عام 1970 لتصل إلى 359.4 مليون دينار عام 1975، وواصلت ارتفاعها لتصل إلى 726.2 مليون دينار عام 1980، ويعود ذلك الارتفاع إلى تنفيذ الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973-1975)، وتنفيذ خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980) حيث أدى تنفيذ هذه الخطط إلى استيراد العديد من السلع الرأسمالية من آلات ومعدات نقل، بالإضافة إلى عدم توفير هذه السلع في السوق المحلي.

ثم انخفضت هذه القيمة خلال فترة الثمانينات إلى 488.7 مليون دينار عام 1985، ويعود ذلك الانخفاض إلى ما حدث في فترة الثمانينات من انخفاض في عوائد الصادرات النفطية نتيجة إلى الركود الاقتصادي العالمي الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط، وانعكس ذلك على خطط التنمية، فلم يتم تنفيذ كثير من جوانب خطط التنمية خلال فترة الثمانينات، وإتباع الدولة سياسات مختلفة للحد من الواردات، مما أثر على انخفاض الواردات من السلع الرأسمالية.

أما عن فترة التسعينات فكان الاتجاه العام لقيمة الواردات من السلع الرأسمالية نحو الارتفاع، فقد ارتفعت من 522.6 مليون دينار عام 1990 إلى 686.2 مليون دينار عام 1996، وأخيراً ارتفعت لتصل إلى 1126.4 مليون دينار عام 2001 (جدول 27 وشكل رقم 36)، ويعود ذلك الارتفاع في قيمة الواردات الرأسمالية إلى عدة عوامل منها :

1- التحسن النسبي في عائدات النفط خلال فترة التسعينات.
2- تنفيذ العديد من برامج التنمية خلال فترة التسعينات.
3- الانفتاح الاقتصادي، والذي شهدته ليبيا خلال الفترة الأخيرة، والذي أدى إلى دخول القطاع الخاص في مجال الاستثمار، وتنفيذ العديد من المشاريع الاقتصادية من جانب القطاع الخاص[1].
4- سياسة إحلال الواردات من السلع الاستهلاكية، مما أدى إلى الاهتمام بالقطاع الصناعي لتوفير السلع الاستهلاكية.
5- عدم وجود بديل محلي للسلع الرأسمالية المستوردة.

كل ما سبق أدى إلى ارتفاع قيمة واردات ليبيا من السلع الرأسمالية من آلات ومعدات نقل.

(1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، تقرير سنوي، 1999، ص ص 259-262.

وبالنسبة لمعدل نمو الواردات الرأسمالية، فقد ارتفع خلال النصف الأول من السبعينات ليصل إلى 85.3%، ثم انخفض إلى -5.5% عام 1985، وتراوح هذا المعدل خلال الفترة من 1990-2001 بين -17.5% عام 1994 و 43.6% عام 2001، حيث بلغ متوسط معدل النمو 7.8% مما يدل على أن معدل نمو الواردات الرأسمالية في زيادة مستمرة نتيجة لخطط التنمية، والانفتاح الاقتصادي، وعدم وجود بديل محلي لهذه السلع في ليبيا.

أما عن نسبة مساهمتها في إجمالي الواردات، فقد ارتفعت هي أيضاً من 29.6% عام 1970 إلى 38% و 40.2% عامي 1980 و 1985 على التوالي.

وتراوحت هذه النسبة خلال الفترة من 1990-2001 بين 31.7% عام 1995 و42.3% عام 2001 ،وبلغ المتوسط حوالي 36% من إجمالي الواردات لهذه الفترة.

مما سبق نجد أن الواردات من السلع الرأسمالية في زيادة مستمرة في قيمتها ومعدل نموها، وفي نسبة مساهمتها في إجمالي الواردات بعكس الواردات من السلع الاستهلاكية والوسيطة، والتي انخفضت نسبتها في إجمالي الواردات لصالح السلع الرأسمالية، ويعود ذلك إلى سياسة الدولة في الحد من السلع الاستهلاكية والوسيطة، وتشجيع الاستثمار الداخلي، بالإضافة إلى عدم وجود بدائل محلية للسلع الرأسمالية.

وقد شملت الواردات الرأسمالية الليبية كلاً من الواردات من الآلات المختلفة، ومعدات النقل، فقد بلغت واردات ليبيا من الآلات حوالي 664.6 مليون دينار، وبنسبة 59% من إجمالي الواردات الرأسمالية وذلك عام 2001، أما واردات ليبيا من معدات النقل فقد بلغت حوالي 461.8 مليون دينار، وبنسبة 41% من إجمالي الواردات الرأسمالية عام 2001.

جدول (27) تطور قيمة الواردات الرأسمالية

السنة	الآلات ومعدات النقل	
	القيمة مليون دينار	% من إجمالي الواردات
1970	58.7	29.4
1975	359.4	34.3
1980	726.2	38
1985	488.7	40.2
1990	522.6	34.6
1991	509.6	33.8
1992	501.9	35.3
1993	641	37.5
1994	528.9	35.5
1995	548.4	31.7
1996	686.3	35.8
1997	769.5	35.98
1998	732.9	33.45
1999	740.4	38.4
2000	784.2	41
2001	1126.4	42.3

المصدر: - صبحي قنوص وآخرون ، ليبيا الثورة في 30 عاماً ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969 – 1999) ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة – ليبيا ، الطبعة الثانية ، 1999 ، ص 362 (البيانات خلال الفترة من 1970 – 1985).
- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، سنوات مختلفة . (البيانات خلال الفترة من 1990 – 1995).
الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، ليبيا ، سنوات مختلفة. (البيانات خلال الفترة من 1996 – 2001).

أ- الواردات الليبية من الآلات :

تمثلت واردات ليبيا من الآلات في آلات الإنشاء وأعمال البناء – آلات لصناعة النسيج والملابس – آلات لصناعة الورق والطباعة – آلات للصناعات الغذائية – آلات لمعالجة المعادن – أفران صهر للصناعة – مضخات للسوائل ومضخات هوائية – أجهزة إذاعة مسموعة ومرئية – آلات كهربائية – آلات للصناعات الكيماوية . وأهم هذه الواردات تمثلت في :

– المعدات الكهربائية :

تأتي واردات ليبيا من المعدات الكهربائية في مقدمة الواردات من الآلات، حيث بلغت وارداتها حوالي 190 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 28.6% من إجمالي واردات ليبيا من الآلات (جدول رقم 28)، كما تعد هذه الأجهزة والمعدات الكهربائية سلع إنتاجية حيث تدخل في إنتاج سلع أخرى ومنها :

- محولات كهربائية تستخدم في المصانع – ثلاجات وأجهزة تبريد وتجميد للمصانع – آلات غسيل وتنظيف كهربائية للملابس والسجاد – مطاحن أغذية وخلاطات وعصارات فواكه كهربائية – أجهزة تسخين مياه كهربائية أو مدافئ لتخزين المياه الساخنة – أجهزة كهربائية لتنظيم المرور في الشوارع وللسكك الحديدية في الموانئ والمطارات.

جدول رقم (28)

الواردات الليبية من المعدات لعام 2001

السلعة	القيمة مليون دينار ليبي	% من إجمالي واردات الآلات
آلات الإنشاء وأعمال البناء	33.2	%5
آلات لصناعة النسيج والملابس	7.3	%1.1
آلات لصناعة الورق والطباعة	6.7	%1
آلات للصناعات الغذائية	14.1	%2.1
آلات لمعالجة المعادن	20.5	%3
أفران صهر للصناعة	105.4	%15.9
مضخات للسوائل ومضخات هوائية	104.00	%15.6
أجهزة إذاعة مسموعة ومرئية	53.9	%8.1
أجهزة كهربائية وآلات كهربائية	190	%28.6
آلات للصناعات الكيماوية	8.5	%1.5
واردات أخرى	121	%18.2
المجموع	664.6	100

المصدر: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001، ص ص 47–57.

– أفران صهر للصناعة :

تأتي واردات ليبيا من أفران الصهر – المتخصصة في الصناعات المختلفة في الترتيب الثاني من حيث واردات الآلات بعد الآلات الكهربائية، إذ بلغت واردات ليبيا منها حوالي 105.4 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 15.9% من إجمالي الواردات الليبية من الآلات، وأهم وارداتها من هـذه الـسلع تمثلت في :

- أفران لمصانع الأسمنت. – أجهزة إشعال للأفران التي تعمل بالوقود.

– مضخات للسوائل ومضخات هوائية :

تأتي واردات ليبيا من المضخات في المركز الثالث بعد واردات كلاً مـن الآلات الكهربائيـة وأفران الصهر، حيث استوردت ليبيا من هذه السلع بحوالي 104 مليون دينار، وبنسبة 15.6% مـن إجمالي واردات ليبيا من الآلات وذلك عام 2001.

وأهم أنواع المضخات التي تم استيرادها تمثلت في :

- مضخات سوائل للاستعمال في الزراعة – مضخات للمحركات الانفجارية أو ذوات الاحتراق الداخلي – مضخات بيع البنزين والمنتجات النفطية لمحطات الوقود – مضخات سوائل مجهزة تحتوي على أجهزة قياس وعد للنفط – مضخات هوائية ومضخات تفريغ هواء–مضاغط غاز.

– أجهزة إذاعة مسموعة ومرئية :

بلغت واردات ليبيا منها حوالي 53.9 مليون دينار عام 2005، وبنسبة 8.1% مـن إجمـالي واردات ليبيا من الآلات، وتتمثل في :

- أجهزة إذاعة مرئية – أجهزة إذاعة مسموعة – أجهزة استقبال – أجهزة عـرض – أجهـزة إرسال للإذاعة المسموعة والمرئية.

– آلات الإنشاء وأعمال البناء :

تمثل واردات ليبيا من آلات الإنشاء وأعمال البناء نسبة 5% من إجمالي واردات ليبيـا مـن الآلات بما يعادل ذلك 33.2 مليون دينار عام 2001، وتمثلت وارداتها من هذه السلع في :– الأسمنت الأبيض والرمادي والطوب الحراري والبلاط – وبعض أحجار البناء وألواح التنظيف والحك.

– آلات لمعالجة المعادن :

وبلغت واردات ليبيا من هذه السلع حوالي 20.5 مليون دينار، وبنسبة 3% من إجمالي واردات ليبيا من الآلات وذلك عام 2001، وتمثلت أهم وارداتها في :

- آلات لفرز وغسل وغربلة الأتربة والأحجار والمواد المعدنية الصلبة.
- آلات لسحق وجرش الأتربة والحجارة وفلزات المعادن والمواد المعدنية.
- آلات وأجهزة لخلط الأتربة والحجارة وفلزات المعادن والمواد المعدنية الأخرى.

- **آلات للصناعات الغذائية :**

حيث بلغت واردات ليبيا من الآلات اللازمة للصناعات الغذائية ما يعادل 14.1 مليون دينار، وبنسبة 2.1% من إجمالي واردات ليبيا من الآلات عام 2001، وتمثلت أهم واردات ليبيا من هذه الآلات في:

- آلات وأجهزة وأدوات للمطاحن، ولمعالجة الحبوب والبقول الجافة – آلات لصناعة الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية – آلات لصناعة وتحضير وحفظ اللحوم والأسماك – آلات وأجهزة لصناعة وحفظ الخضر والفاكهة للأغراض الغذائية – آلات وأجهزة لصناعة المشروبات الخفيفة والأغذية الأخرى.

آلات أخرى تستعمل في الصناعات التالية :

- آلات للصناعات الكيماوية حيث استوردت منها ليبيا بما يعادل 8.5 مليون دينار وبنسبة 1.5% عام 2001 – آلات لصناعة النسيج والملابس بلغت واردات ليبيا منها حوالي 7.3 مليون دينار، وبنسبة 1.1% عام 2001 – آلات لصناعة الورق، وبلغت وارداتها حوالي 6.7 مليون دينار، وبنسبة 1% من إجمالي واردات الآلات عام 2001.

ب- الواردات الليبية من معدات النقل :

وتشمل واردات ليبيا من معدات النقل كلاً من :

- سيارات نقل وشحن ولوازمها – معدات تستعمل في الزراعة – محركات لمعدات النقل المختلفة – معدات لرصف الطرق – معدات رفع وشحن وتفريغ تستعمل في الموانئ – طائرات ولوازمها – معدات وحفارات آبار البترول – سفن ولوازمها – دراجات.

وسوف نتناول هذه السلع بالدراسة من حيث أهمها :

- **سيارات نقل وشحن ولوازمها :**

تأتي واردات ليبيا من السيارات ولوازمها في مقدمة واردات ليبيا من معدات النقل حيث بلغت قيمة وارداتها حوالي 305.1 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 66% من إجمالي واردات معدات النقل (جدول رقم 29). وتتمثل في : سيارات نقل الركاب – سيارات شحن كبيرة وصغيرة – سيارات إطفاء الحريق وسيارات الإسعاف – سيارات النقل العام والخاص – هياكل السيارات – أجزاء وقطع غيار ولوازم السيارات والجرارات.

جدول رقم (29)

الواردات الليبية من معدات النقل عام 2001 *

السلعة	القيمة مليون دينار ليبي	% من إجمالي واردات الآلات ومعدات النقل
محركات	40.9	8.8
معدات تستعمل في الزراعة	46.3	10
معدات لرصف الطرق	21.1	4.6
معدات وحفارات آبار البترول	9.12	2
معدات رفع وشحن وتفريغ تستعمل في الموانئ	17.7	3.8
سيارات نقل وشحن ولوازمها	305.1	66
دراجات	2.2	0.5
طائرات ولوازمها	17.2	3.8
سفن وقطع غيارات سفن	2.2	0.5
مجموع	461.8	100

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق : إحصائيات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001 . ص ص 47 – 57.

– معدات تستعمل في الزراعة :

تأتي واردات ليبيا من هذه السلع في المرتبة الثانية بعد السيارات، فقد بلغت واردات ليبيا منها حوالي 46.3 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 10% من إجمالي واردات ليبيا من معدات النقل (جدول رقم 29).

وتحتوي هذه الواردات على :

– الجرارات الزراعية – آلات وأجهزة لجني وحصد ودراسة المحاصيل الزراعية – معدات تستعمل في تسوية وتجريف وتحضير التربة.

– محركات لمعدات النقل المختلفة :

تستورد ليبيا محركات للسيارات والطائرات ووسائل النقل المختلفة تقدر بحوالي 40.9 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 8.8% من إجمالي ورادات معدات النقل (جدول رقم 29)، وينطوي تحت هذه السلع واردات ليبيا من كلاً من :

- محركات للطائرات تعمل بالاحتراق الداخلي – قطع غيار لمحركات الطائرات التي تعمل بالاحتراق الداخلي – محركات تعمل بالاحتراق الداخلي للدراجات النارية والسيارات والجرارات – محركات تعمل بالاحتراق الداخلي للنقل المائي (سفن- قوارب) – محركات نفاثة – محركات كهربائية.

– معدات لرصف الطرق :

بلغت واردات ليبيا من معدات رصف الطرق حوالي 21.1 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 4.6% من إجمالي واردات ليبيا من معدات النقل.

وتمثلت هذه الواردات في :

- مجادل آلية الحركة – جرافات آلية (بولدوزر) – آلات التسوية وغيرها آلية الحركة .

– معدات رفع وشحن وتفريغ تستعمل في الموانئ :

بلغت واردات ليبيا منها عام 2001 حوالي 17.7 مليون دينار، وبنسبة 3.8% من إجمالي واردات ليبيا من معدات النقل، وأهم واردات ليبيا منها تمثلت في :

- معدات رفع متحركة تستخدم في السفن – معدات رفع لنقل القمح والحبوب في الموانئ – أجزاء وقطع منفصلة للمعدات الرافعة – سيارات وجرارات من الأنواع المستخدمة في المصانع والمخازن وأرصفة الموانئ لنقل البضائع.

– طائرات ولوازمها :

قدرت واردات ليبيا من الطائرات ولوازمها بحوالي 17.2 مليون دينار، وبنسبة 3.7% من إجمالي واردات ليبيا من معدات النقل وذلك عام 2001 (جدول رقم 29)، حيث تستورد ليبيا :

- طائرات صغيرة ذاتية الحركة للتدريب والزراعة (لعملية البذر ورش المبيدات) – طائرات كبيرة ذاتية الحركة طائرات تجارية لنقل الركاب والبضائع – أجزاء وقطع غيار الطائرات .

– معدات وحفارات آبار البترول :

استوردت ليبيا من معدات وحفارات لقطاع البترول قدرت بـ 9.1 مليون دينار، وبنسبة 2% من إجمالي معدات النقل وذلك عام 2001 (جدول رقم 29)، وتمثلت واردات ليبيا من هذه السلع في :

- حفارات ومجارف آلية الحركة – آلات وأجهزة آلية الحركة لاستخراج الأتربة، والمعادن، وحفارات آبار البترول.

بالإضافة إلى واردات أخرى تندرج تحت بند الواردات من معدات النقل ومنها :

- السفن وقطع غيار السفن.
- دراجات بأنواعها المختلفة.

2- الواردات الوسيطة :

هي الواردات التي تدخل في إنتاج سلع أخرى، وتشمل الواردات الوسيطة كلاً من: مصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها – المواد الكيماوية – زيوت وشحوم حيوانية ونباتية – المواد الخام – مواد الوقود المعدنية.

جدول (30) تطور قيمة الواردات الوسيطية (1970 – 2001) *

السنة	مواد خام غير صالحة للأكل			مواد الوقود المعدنية			زيوت وشحوم حيوانية ونباتية			سلع نصف مصنعة			مواد كيماوية		
	القيمة م . د	% من إجمالي الواردات	% من الواردات الوسيطية	القيمة م . د	% من إجمالي الواردات	% من الواردات الوسيطية	القيمة م . د	% من إجمالي الواردات	% من الواردات الوسيطية	القيمة م . د	% من إجمالي الواردات	% من الواردات الوسيطية	القيمة م . د	% من إجمالي الواردات	% من الواردات الوسيطية
1970	3.6	1.8	5.4	6.3	3.2	9.5	2.8	1.4	4.2	42.4	21.4	63.8	11.4	5.8	17.1
1975	28.2	2.7	7	20.4	1.9	5	14.2	1.4	3.5	306.1	29.2	75	39	3.7	9.5
1980	36.9	1.8	5.4	13.1	0.7	2	37.6	1.9	5.5	484.5	24.1	71.3	107.8	5.4	15.8
1985	17.8	1.5	4.7	8.7	0.7	2.3	19.3	1.6	5.0	265.5	21.9	70	68.3	5.6	18
1990	31.9	2.1	6	4.3	0.3	0.8	28.8	1.9	5.5	359	23.8	68.2	102.5	6.7	19.5
1991	36	2.4	6.6	5.5	0.4	1.0	46.2	3.1	8.5	341.1	22.7	62.8	114.6	7.6	21.1
1992	21.2	1.5	4.2	6.1	0.4	1.2	45.9	3.2	9.2	309.7	21.8	61.8	118.1	8.3	23.6
1993	29.5	1.7	5	10.2	0.6	1.7	21.3	1.2	3.6	375.1	21.9	62.6	162.9	9.5	27.1
1994	21.8	1.5	4	12.3	0.8	2.2	34.7	2.3	6.1	365.7	24.6	65.7	122.3	8.2	22
1995	45.1	2.5	7.4	14.1	0.8	2.3	42.3	2.5	6.9	372.2	21.5	60.7	139.6	8.1	22.7
1996	33.7	1.8	5.1	7.7	0.4	1.2	35.5	1.9	5.4	433	22.6	66	145.8	7.6	22.3
1997	28.4	1.32	4.3	5.2	0.24	0.8	38.4	1.8	5.8	430.6	20.13	65	159.8	7.47	24.1
1998	44.4	2.0	6	5.5	0.25	0.8	64.3	2.9	8.8	456.1	20.7	62.3	162.2	7.36	22.1
1999	46.1	2.4	6.7	9.2	0.5	1.4	57.7	3	8.4	419.2	21.7	61	154.9	8	22.5
2000	48.8	2.6	8.5	4.8	0.3	0.8	71.2	3.7	12.5	309.6	16.2	54.2	136.6	7.2	24.0
2001	57.6	2.2	8.1	4	0.1	0.5	50.4	1.9	7.1	423.5	15.9	60	171.9	6.5	24.3

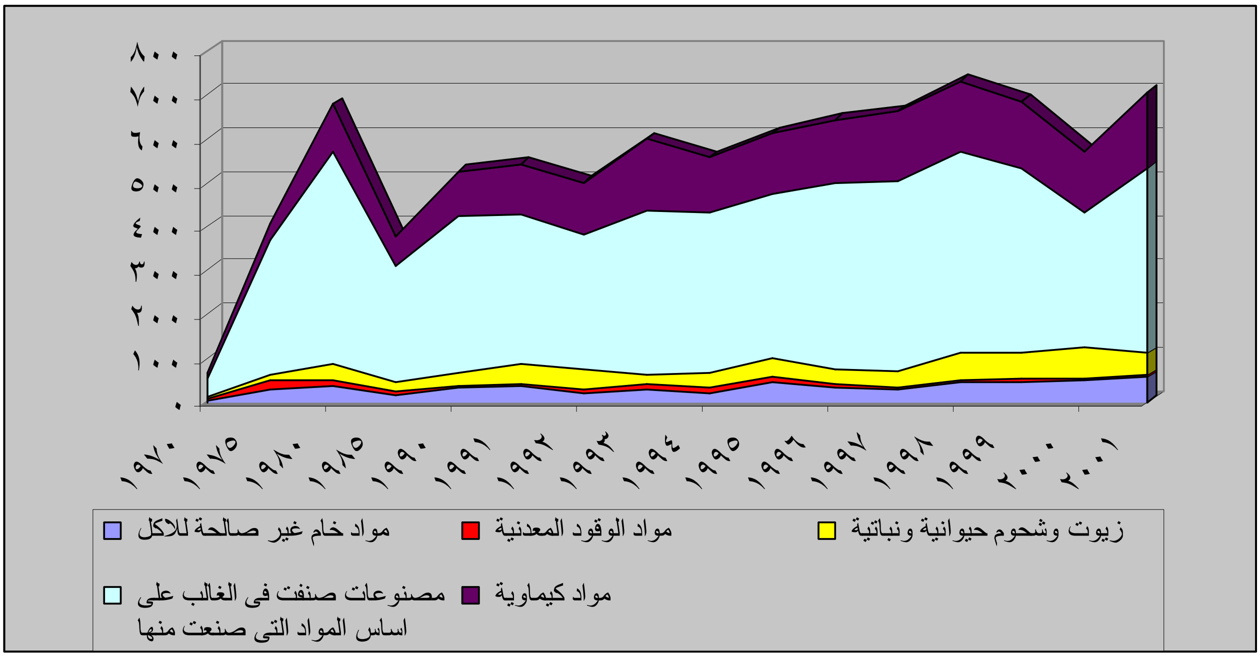
المصدر: – صبحي قنوص وآخرون ، ليبيا الثورة في 30 عاما ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969 – 1999) ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة– ليبيا ، الطبعة الثانية ، 1999 ، ص 362 (البيانات خلال الفترة من 1970 – 1985).

– مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، سنوات مختلفة. (البيانات خلال الفترة من 1990 – 1995).

– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، ليبيا ، سنوات مختلفة . (البيانات خلال الفترة من 1996 – 2001).

شكل رقم (37)

تطور الواردات الوسيطة 1970 – 2001 *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 30 .

ومن دراسة الجدول رقم (26) نجد أن :

ارتفعت قيمتها من 66.5 مليون دينار عام 1970 إلى 407.9 مليون دينار عام 1985، وواصلت ارتفاعها إلى أن بلغت 679.9 مليون دينار عام 1980، ويعود ذلك الارتفاع في قيمة الواردات الوسيطة خلال تلك الفترة إلى الأسباب السابقة الذكر.

ثم تنخفض هذه القيمة خلال فترة الثمانينات لتصل إلى 379.6 مليون دينار عام 1975 بسبب القيود الكمية على الواردات، ثم تعود لترتفع خلال فترة التسعينات، فقد ارتفعت من 526.7 مليون دينار عام 1990 لتصل إلى 732.5 مليون دينار عام 1998، وأخيراً بلغت 707.4 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 36).

وبلغ معدل نمو الواردات من السلع الوسيطة حوالي 85.5% عام 1975، ثم انخفض إلى 11.1% عام 1980، وواصل انخفاضه إلى أن بلغ (-7.4%) عام 1985.

أما الفترة من 1990-2001 فقد تراوح معدل النمويين (-16.9%) عام 2000 و 23.9% عام 2001، وبلغ متوسط معدل النمو خلال نفس الفترة حوالي 3.6%، ويدل ذلك على عدم استقرار معدل النمو في الفترة الأخيرة.

وارتفعت نسبة الواردات الوسيطة إلى إجمالي الواردات من 33.6% عام 1970 إلى 38.9% عام 1975، ثم انخفض قليلاً إلى 33.9% عام 1980.

وخلال الفترة من 1990-2001 تراوحت هذه النسبة بين 26.6% عام 2001، 37.4% عام 1994، وبنسبة متوسطة بلغت 33.7%.

ومن الشكل رقم (36) نجد أن اتجاه هذه النسبة نحو الانخفاض، وكان هذا الانخفاض بسبب ارتفاع نسبة مساهمة السلع الرأسمالية.

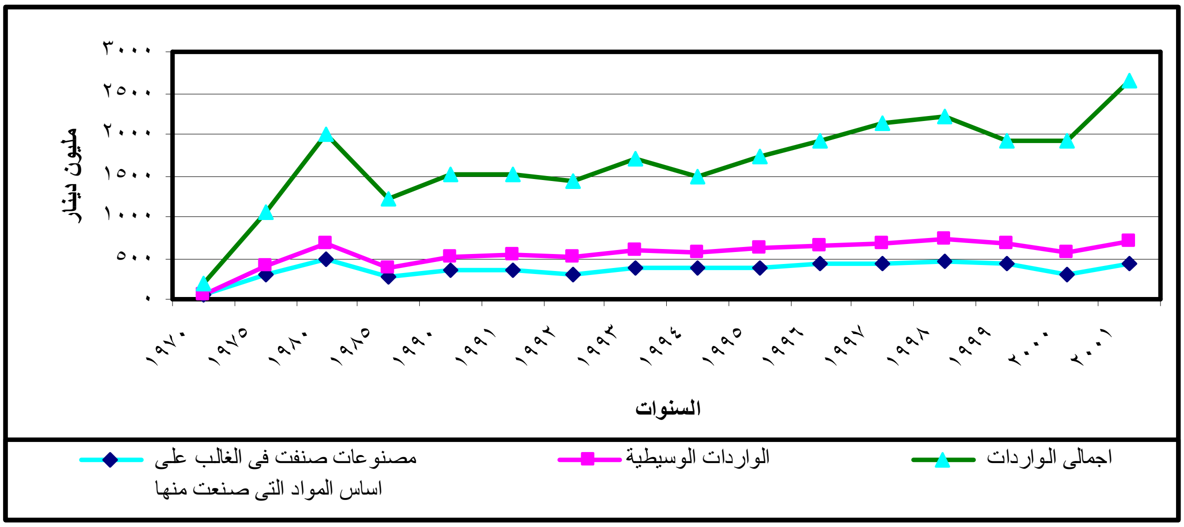
ومن أهم السلع المندرجة تحت هذا البند ما يلي :

أ- مصنوعات صنفت على أساس المواد التي صنعت منها :

من الجدول رقم (30) نجد أنه تأتي واردات ليبيا من هذه السلع في مقدمة الواردات الوسيطة، وتمثل نسبة كبيرة من إجمالي الواردات، فقد ارتفعت قيمتها من 42.4 مليون دينار عام 1970 إلى 306.1 مليون دينار عام 1975، ثم ارتفعت لتصل إلى 484.5 مليون دينار عام 1980، وانخفضت قليلاً عام 1985 إلى 265.5 مليون دينار.

شكل رقم (38)

تطور الواردات من المصنوعات التي صنفت على أساس المواد مقارنة بالواردات الوسيطة وإجمالي الواردات *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 30

وتميزت الفترة من 1990-2001 باتجاه قيمتها نحو الارتفاع، حيث ارتفعت من 359 مليون دينار عام 1990 إلى 372.2 مليون دينار عام 1995، وأخيراً ارتفعت إلى 423.5 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 37).

أما عن نسبة مساهمتها في إجمالي الواردات، فقد تميزت بالاستقرار، وعدم التذبذب، ويعـود ذلك لأهمية هذه السلع – والتي تعد سلع إنتاجية تدخل في إنتاج سلع أخرى – بالنسبة للصناعة الليبية. فقد بلغت عام 1970 حوالي 21.4%، وارتفعت إلى 29.2% عام 1975، ثم انخفـضت قلـيلاً إلـى 21.9% عام 1985.

وفي الفترة من 1990 إلى 2001 كان الاتجاه نحو الانخفاض فمن 23.8% عام 1990 إلـى 21.5% عام 1995، وأخيراً انخفضت إلى 15.9% عام 2001، وبلغ المتوسط حـوالي 21% مـن إجمالي الواردات.

وبالنسبة إلى مساهمة المصنوعات في الواردات الوسيطة، فقد احتلت مركز الصدارة بين السلع الوسيطة.

جدول رقم (31)

مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها عام 2001 *

السلعة	القيمة بالمليون دينار	%
مصنوعات جلدية	3.5	0.8
مصنوعات من المطاط	24.5	5.8
منتجات ورقية	31.9	7.53
مصنوعات خشبية	15.8	3.71
خيوط ومصنوعات نسيجية وأقمشة	46.3	11
مواد البناء	65	15.35
مصنوعات زجاجية	13.3	3.14
مصنوعات من الحديد	164.5	38.85
مصنوعات من نحاس	3	0.7
مصنوعات من الألمونيوم	15.8	3.7
مصنوعات أخرى	39.9	9.42
المجموع	423.5	100

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001، ص 36-47 .

فقد ارتفعت هذه النسبة من 63.8% عام 1970 إلى 75% عام 1975، ثم تنخفض قليلاً إلـى 70% عام 1985.

وفي الفترة من 1990-2001 بلغ متوسط هذه النسبة حـوالي 62.5%، والتـي تراوحـت بـين 68.2% في بداية الفترة عام 1990 و 54.2% عام 2000، وارتفعت إلى 60% عام 2001 (شـكل رقم (38))، **ويعود ذلك الارتفاع في الواردات من المصنوعات إلى :**

1- نقص ما هو موجود في السوق المحلي، وافتقارها للمصنوعات.
2- عدم مقدرة الإنتاج المحلي للمصنوعات من تغطية الطلب المحلي.
3- ارتفاع أسعار السلع المصنعة محلياً بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها، والناجم عن استيراد الآلات، ومعدات التشغيل، بالإضافة إلى استيراد المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة.
4- منافسة السلع الأجنبية المصنعة للسلع المحلية بسبب رخص ثمنها وجودة إنتاجها.
5- تفضيل المستهلك الليبي للسلع الأجنبية.

وأهم السلع المستوردة من هذا البند :

– مصنوعات من الحديد :

فقد بلغت واردات ليبيا منها حوالي 164.5 مليون دينار عام 2001، وما نسبته 38.8% من إجمالي المصنوعات المصنفة على أساس المواد المصنوعة منها (جدول رقم 31)، فقد استوردت ليبيا حديد صلب (زهر) وبرادة الحديد الخام ما قيمته 33.6 مليون دينار عام 2001، بالإضافة إلى قضبان وأعمدة من حديد وأسلاك وزوايا وصفائح عريضة ولوازم السكك الحديدية ومواسير وأنابيب من حديد.

– مواد البناء :

تأتي مواد البناء في الترتيب الثاني بعد المصنوعات الحديدية من واردات ليبيا من المصنوعات، فقد استوردت ليبيا منها بحوالي 65 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 15.34% من إجمالي واردات المصنوعات (جدول رقم 31).

حيث استورد ليبيا من ألواح التنظيف وورق الحك ما قيمته 25.2 مليون دينار، كما استورد أسمنت أبيض ورمادي بـ 7.7 مليون دينار، بالإضافة إلى أحجار بناء، وطوب حراري، وبلاط أسمنتي، ومصنوعات من أسفلت وطوب البناء.

– مصنوعات نسيجية وأقمشة وخيوط :

حيث استوردت ليبيا من المصنوعات النسيجية ما قيمته 46.3 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 11% من إجمالي المصنوعات.

من أمثلة هذه الواردات واردات من خيوط حرير، وخيوط من صوف، وخيوط من ألياف نسيجية، ونسيج من قطن، ومن ألياف، ومن خيوط وأقمشة من حرير، ومن كتان وجوت ومن صوف.

– مصنوعات ورقية :

من الجدول رقم (31) نجد أن ليبيا استوردت من هذه المنتجات حوالي 31.9 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 7.5% من إجمالي المصنوعات.

ومن أمثلة هذه الواردات ورق الطباعة الخاص بالجرائد، وبلغت قيمة وارداته حوالي 3.4 مليون دينار عام 2001، بالإضافة إلى ورق الطباعة والكتابة – ورق تغليف – ورق حائط – علب وأكياس من ورق – سجلات وكراسات منزلية أواني من ورق، بالإضافة إلى منتجات أخرى من عجائن الورق.

- مصنوعات من المطاط :

استوردت ليبيا من المصنوعات المطاطية بحوالي 24.5 مليون دينار، وبنسبة 5.8% من إجمالي المصنوعات عام 2001، وأهم الواردات المطاطية تتمثل في إطارات من المطاط للسيارات والشاحنات بلغت حوالي 16.3 مليون دينار عام 2001 (جدول رقم 31)، بالإضافة إلى أنابيب ومواسير من مطاط، وإطارات للطائرات والدراجات، وأحزمة مطاطية للمحركات والآلات من مطاط، وألواح، وصفائح، وأشرطة، وقضبان من مطاط.

كما تستورد ليبيا مصنوعات خشبية بلغت قيمتها 15.8 مليون دينار، وبنسبة 3.7% من إجمالي المصنوعات، وتستورد مصنوعات من الألومنيوم تقدر بحوالي 15.8 مليون دينار، وبنسبة 3.7% من إجمالي المصنوعات، كما تستورد مصنوعات زجاجية تقدر بحوالي 13.3 مليون دينار، وبنسبة 3.1% من اجمالي المصنوعات، وذلك عام 2001، بالإضافة إلى مصنوعات من نحاس، ومصنوعات جلدية .

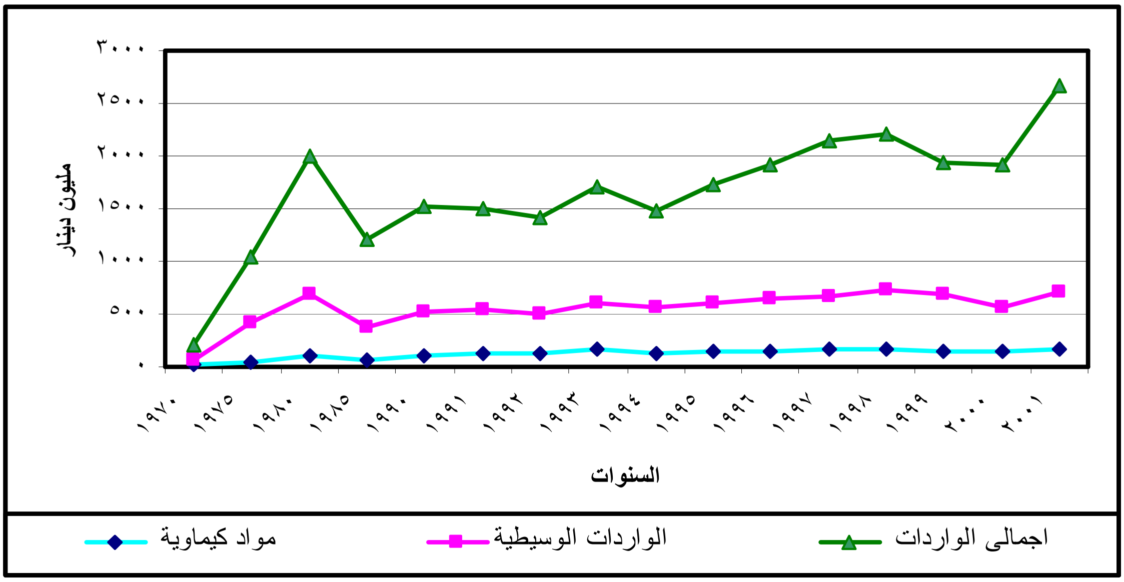
ب- الواردات من المواد الكيماوية :

تأتي واردات ليبيا من المواد الكيماوية في المرتبة الثانية بعد المصنوعات بالنسبة للواردات الوسيطية.

ومن الجدول رقم (30) نجد أن الاتجاه العام لقيمتها نحو الارتفاع، فقد ارتفعت من 11.4 مليون دينار عام 1970 إلى 107.8 مليون دينار عام 1980، ثم إلى 68.3 مليون دينار عام 1985.

شكل رقم (39)

تطور واردات المواد الكيماوية مقارنة بالواردات الوسيطة *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 30.

وفي الفترة من 1990-2001 كان الاتجاه العام لقيمتها نحو الارتفاع أيضاً رغم التذبذب من عام لآخر، فقد ارتفعت من 102.5 مليون دينار عام 1990 إلى 139.6 مليون دينار عام 1995، ثم واصلت ارتفاعها إلى أن بلغت حوالي 172 مليون دينار عام 2001 شكل رقم (37).

أما عن نسبة مساهمتها في إجمالي الواردات، فقد اتسمت بالاستقرار، وعدم التذبذب، فقد بلغت عام 1970 حوالي 5.8%، ولم تتغير كثيراً، حيث بلغت عام 1985 حوالي 5.6% من إجمالي الواردات، وخلال الفترة من 1990-2001 بلغ متوسطها 7.7%، وتراوحت بين 6.5% عام 2001 و 9.5% عام 1993، ومما يدل على استقرارها.

وبالنسبة لمساهمتها في إجمالي الواردات الوسيطة فكانت عام 1970 حوالي 17.1%، وبلغت 18% عام 1985، وارتفعت من 19.5% عام 1990 إلى 22.7% عام 1995، وأخيراً ارتفعت إلى 34.3% عام 2001 (شكل رقم 39)، وبلغ متوسط هذه النسبة للفترة من 1990-2001 حوالي 23% من إجمالي الواردات الوسيطة.

جدول رقم (32)

الواردات من المواد الكيماوية عام 2001 *

السلعة	القيمة بالمليون دينار	% من إجمالي الواردات الكيماوية
عناصر كيماوية ومركباتها .	9.9	5.75
قطران معدني ومواد كيماوية خام من أصل نفطي	11.4	6.63
مواد الدباغة والتلوين والصباغة	18.6	10.82
أدوية ومستحضرات الصيدلية	64	37.2
الزيوت العطرية ومستحضرات الزينة والتنظيف	13.8	8.00
أسمدة مصنعة	6.00	3.5
متفجرات ومنتجات الأصناف النارية	0.4	0.3
مواد من بلاستيك ومنتجات اصطناعية	14.5	8.4
مواد ومنتجات كيماوية أخرى	33.3	19.4
المجموع	171.9	100

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001، ص 5.

من الجدول رقم (32) والذي يوضح الواردات الليبية من المواد الكيماوية عام 2001 نجد أن أهم الواردات الكيماوية تمثلت في :

- أدوية ومستحضرات الصيدلة :

جاءت واردات ليبيا من الأدوية والمستحضرات في مقدمة الواردات الكيماوية، حيث بلغت واردات ليبيا من هذه السلع ما قيمته 64 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 37.2% من إجمالي الواردات الكيماوية لنفس العام، وتمثلت أهم واردات ليبيا من الأدوية في :

- مضادات حيوية - فيتامينات طبيعية - هورمونات - عدد وأمصال ومواد للتطعيم.
- أربطة قطنية وأصناف مماثلة للاستعمالات الطبية والجراحية [1].

- مواد الدباغة والصباغة والتلوين :

تأتي واردات هذه السلع في الترتيب الثاني بعد واردات الأدوية والمستحضرات، وذلك على مستوى الواردات الكيماوية، فقد بلغت واردات ليبيا من مواد الدباغة والصباغة والتلوين ما قيمته 18.6 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 10.8% من إجمالي واردات ليبيا من المواد الكيماوية، وتمثلت واردات ليبيا من هذه السلع في :

- مواد صباغة عضوية - مواد تلوين غير عضوية - دهانات مائية مخففة وورنيشات - ألوان سطحية محضرة، وألوان حاجبة للضوء، وسوائل لزخرفة الفخار، والزجاج، ومعاجين لطلاء الخزف - ألوان للفنانين والطلبة - معاجين لتثبيت الزجاج وللسد وغيرها لأعمال البويات والطلاء[2].

- مواد من بلاستيك ومنتجات اصطناعية :

بلغت واردات ليبيا من هذه السلع 14.5 مليون دينار، وبنسبة 8.4% من إجمالي واردات ليبيا من المواد الكيماوية وذلك عام 2001، وتمثلت أهم واردات ليبيا من هذه السلع في :

- اللدائن الاصطناعية - مواد من بلاستيك للاستعمال المنزلي [3].

- الزيوت العطرية ومستحضرات الزينة والتنظيف :

بلغت واردات ليبيا من هذه السلع حوالي 13.8 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 8% من إجمالي واردات ليبيا من المواد الكيماوية، وتمثلت الواردات الليبية من هذه السلع في :

- زيوت عطرية مركزة في شحوم أو زيوت ثابتة - مياه مقطرة عطرية، ومحاليل مائية من زيوت عطرية - ماء الكولونيا والروائح العطرية - معجون أسنان - صابون سائل (شامبو) - صابون ومساحيق للغسيل[4].

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، 2001، مرجع سابق، ص ص 34-35.

(2)الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، 2001، مرجع سابق، ص34.

(3) نفس المرجع السابق، ص35.

(4) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، 2001، مرجع سابق، ص35.

– **قطران معدني ومواد كيماوية خام من أصل نفطي :**

بلغت واردات ليبيا من هذه السلع 11.4 مليون دينار، وبنسبة 6.63% من إجمالي الواردات الليبية من المواد الكيماوية.

مما سبق نجد أن السلع السابقة ساهمت مجتمعة بنسبة 71% من إجمالي واردات ليبيا من المواد الكيماوية، وتمثلت النسبة الباقية وهي 29% في كلا من :

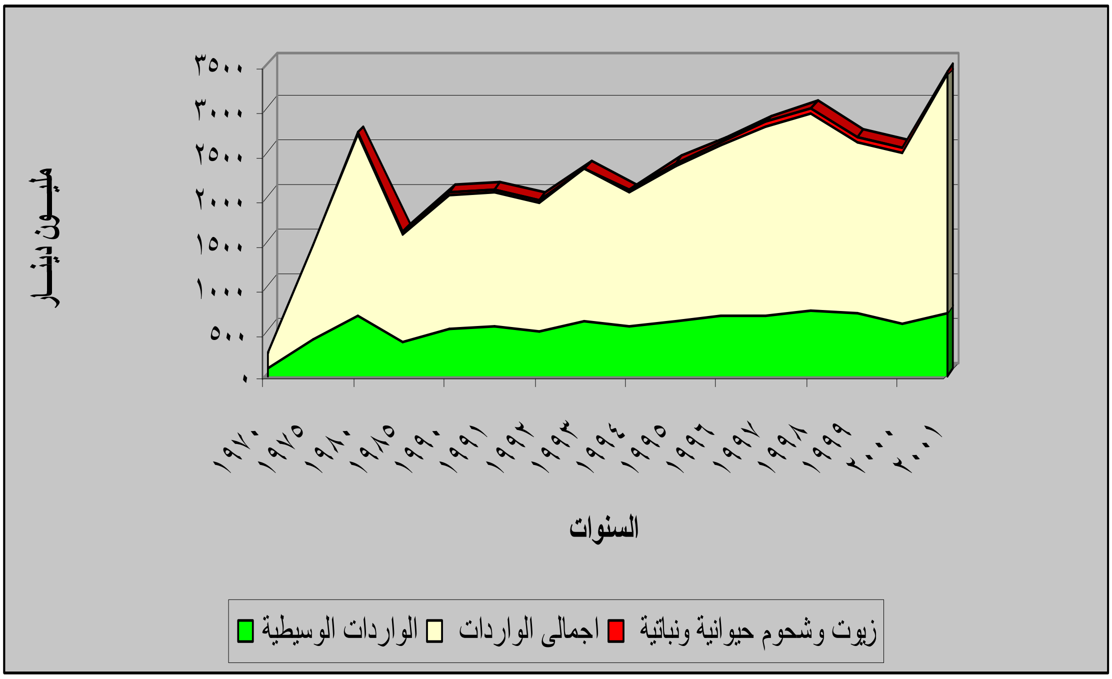
- عناصر كيماوية ومركباتها بنسبة 5.75% من إجمالي واردات ليبيا من المواد الكيماوية بما يعادل 9.9 مليون دينار عام 2001 .
- أسمدة مصنعة بنسبة 3.5% وبما يعادل 6 مليون دينار عام 2001 .
- متفجرات ومنتجات الأصناف النارية بنسبة 0.3% بما يعادل 0.4 مليون دينار عام 2001 .
- مواد ومنتجات كيماوية أخرى بنسبة 19.4% وبما يعادل 33.3 مليون دينار عام 2001 (جدول رقم 32).

ج- زيوت وشحوم حيوانية ونباتية :

من الجدول رقم (30) نجد أن واردات ليبيا من هذه السلع ارتفعت من 2.8 مليون دينار عام 1970 إلى 37.6 مليون دينار عام 1980، ثم تعود لتنخفض إلى 19.3 مليون دينار عام 1985.

شكل رقم (40)

تطور الواردات من زيوت وشحوم حيوانية ونباتية مقارنة بالواردات الوسيطة واجمالى الواردات *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 30.

وفي الفترة من 1990-2001 كان الاتجاه نحو الارتفاع أيضاً رغم التذبذب من عام لآخر، حيث تراوحت هذه القيمة بين 21.3 مليون دينار عام 1993 و 71.2 مليون دينار عام 2000، وبلغت أخيراً حوالي 50.4 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 37)، أما عن نسبة مساهمتها في إجمالي الواردات، فقد ارتفعت من 1.4% من إجمالي الواردات إلى 1.9% عام 1980.

وخلال الفترة من 1990 إلى 2001 تراوحت بين 1.2% عام 1993 و 3.7% عام 2000، وبلغ متوسطها حوالي 2.5% من إجمالي الواردات.

وبالنسبة لمساهمتها في إجمالي الواردات الوسيطة فلم تتغير كثيراً في فترة الثمانينات عن السبعينات، ففي حين بلغت حوالي 4.2% من إجمالي الواردات الوسيطة لعام 1970 نجدها تبلغ 5% عام 1985، أما فترة التسعينات (1990-2001) فكان الاتجاه نحو الارتفاع، فقد ارتفعت من 5.5% عام 1990 إلى 12.5%، 7.1% عامي 2000، 2001 على التوالي، وبلغ متوسطها حوالي 7.32% (شكل 40).

جدول رقم (33)

واردات ليبيا من زيوت وشحوم حيوانية ونباتية عام 2001 *

السلعة	القيمة بالمليون دينار	% من إجمالي واردات الزيوت والشحوم
زيوت وشحوم حيوانية	0.030	0.06
زيوت وشحوم من أصل نباتي	50.1	99.32
زيوت وشحوم حيوانية ونباتية مجهزة	0.31	0.62
المجموع	50.44	100.00

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001، ص 5.

من الجدول رقم (33) والذي يوضح واردات ليبيا من الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية عام 2001 نجد أن :

- واردات ليبيا من زيوت وشحوم من أصل نباتي بلغت 50.1 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 99.32% من إجمالي واردات ليبيا من الزيوت والشحوم . وتمثلت أهم واردات ليبيا من الزيوت والشحوم النباتية في زيت الصويا، وزيت الزيتون، وزيت بذرة عباد الشمس، وزيت الذرة، وزيت السمسم.

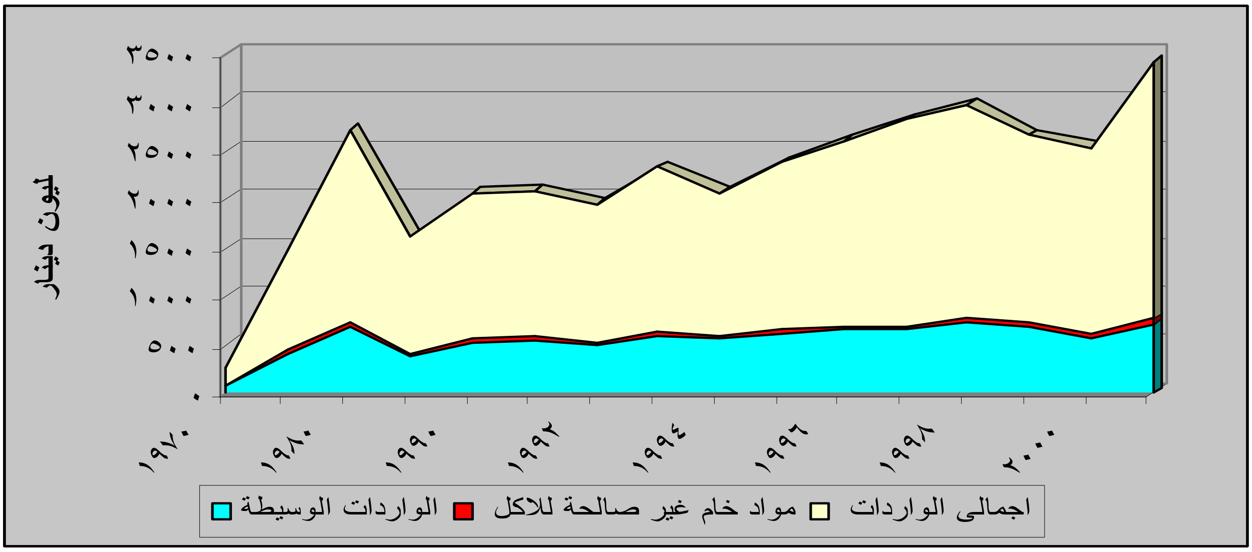
- زيوت وشحوم حيوانية ونباتية مجهزة بلغت واردات ليبيا منها 0.31 مليون دينار، وبنسبة 0.62% من إجمالي واردات ليبيا من الزيوت والشحوم عام 2001، وتمثلت واردات ليبيا من هذه السلع في زيوت حيوانية ونباتية فعلية أو مؤكسدة – وشحوم وزيوت حيوانية ونباتية مهدرجة جزئياً أو كلياً.
- زيوت وشحوم حيوانية بلغت وارداتها 0.03 مليون دينار، وبنسبة 0.06% من إجمالي واردات ليبيا من الزيوت والشحوم عام 2001، وتمثلت هذه الواردات في شحوم وزيوت أسماك، وشحوم وزيوت حيوانات ثديية[1].

د- المواد الخام :

ارتفعت واردات ليبيا من المواد الخام من 3.6 مليون دينار عام 1970 لتصل إلى 28.2 مليون دينار عام 1975، ثم 36.9 مليون دينار عام 1980، ثم تنخفض عام 1985 إلى 17.8 مليون دينار (جدول رقم 30).

شكل رقم (41)

تطور الواردات من المواد الخام مقارنة بالواردات الوسيطة واجمالى الواردات *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 30.

أما الفترة من 1990-2001 نجد أن الاتجاه العام لواردات ليبيا من المواد الخام نحو الارتفاع رغم التذبذب من عام لآخر، حيث ارتفعت من 31.9 مليون دينار عام 1990 لتصل إلى 57.6 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 37).

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، 2001، مرجع سابق، ص32 .

وساهمت واردات ليبيا من المواد الخام بنسبة 1.8% من إجمالي الواردات عام 1970، ثم ارتفعت إلى 2.7% عام 1975، ثم تعود لتنخفض إلى 1.5% عام 1985، وتراوحت هذه النسبة خلال الفترة من 1990–2001 بين 1.3% عام 1997 و 2.6% عام 2000، وبلغ متوسطها حوالي2%.

وبالنسبة لمساهمة المواد الخام في إجمالي الواردات الوسيطة، فقد ارتفعت من 5.4% عام 1970 إلى 7% عام 1975، ثم تعود لتنخفض إلى 4.7% عام 1985.

أما الفترة من 1990–2001، فقد تراوحت هذه النسبة بين 4% عام 1994 و 8.5% عام 2000، وبلغ المتوسط 6% من إجمالي الواردات الوسيطة (شكل رقم 41).

جدول رقم (34)

الواردات من المواد الخام (غير صالحة للأكل) عام 2001 *

السلعة	القيمة بالمليون دينار	% من إجمالي واردات المواد الخام
البذور الزيتية	26.9	51.8
الحطب والخشب والفلين	12.4	21.5
عجائن ونفايات وفضلات الورق	0.3	0.51
ألياف النسيج	0.3	0.51
أسمدة ومعادن خام	10.1	17.5
خامات المعادن وفضلات المعادن	0.05	0.08
مواد خام من أصل حيواني أو نباتي لم تذكر في مكان آخر	4.7	8.1
المجموع	57.75	100

* **المصدر**: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001، مرجع سابق، ص5.

من الجدول رقم (34) والذي يوضح الواردات الليبية من المواد الخام لعام 2001 نجد أن أهم واردات المواد الخام تمثلت في :

– البذور الزيتية :

حيث بلغت واردات ليبيا من البذور الزيتية 26.9 مليون دينار، وبنسبة 51.8% من إجمالي واردات ليبيا من المواد الخام وذلك عام 2001.

وتمثلت واردات البذور الزيتية في : بذور عباد الشمس – بذور السمسم – لب جوز الهند المجفف (1).

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، 2001، مرجع سابق، ص30 .

- **الحطب والخشب والفلين :**

استوردت ليبيا من هذه السلع ما قيمته 12.4 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 21.5% من إجمالي واردات ليبيا من المواد الخام.

وتمثلت واردات ليبيا من هذه السلع في :

لب الخشب وفضلات الخشب ونشارة الخشب. - كتل خشبية خام. - عوارض خشبية وأعمدة خشبية. - عوارض خشبية (فلنكات) للسكك الحديدية [1].

أسمدة ومعادن خام :

بلغت واردات ليبيا من الأسمدة والمعادن الخام 10.1 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 17.5% من إجمالي واردات ليبيا من المواد الخام.

وتمثلت واردات هذه السلع في :

فوسفات الكالسيوم الطبيعي - أسمدة حيوانية ونباتية - رخام وأحجار كلسية للنحت أو البناء[2].

مما سبق نجد أن واردات ليبيا من البذور الزيتية والحطب والخشب والفلين والأسمدة والمعادن الخام مثلت مجتمعة نسبة 90.8% من إجمالي واردات ليبيا من المواد الخام، وتمثلت النسبة الباقية في:

- عجائن ونفايات وفضلات الورق حيث بلغت 0.3 مليون دينار، وبنسبة 0.51% من إجمالي واردات المواد الخام.
- ألياف النسيج بلغت قيمتها 0.3 مليون دينار، وبنسبة 0.51%.
- مواد خام أخرى قدرت بـ 4.7 مليون دينار، وبنسبة 8.1% من إجمالي واردات المواد الخام (جدول رقم 34).

هـ- مواد الوقود المعدنية :

من الجدول رقم (30) نجد أنه ارتفعت قيمة الواردات الليبية من مواد الوقود المعدنية من 6.3 مليون دينار عام 1970 إلى 20.4 مليون دينار عام 1975، ثم تعود لتنخفض إلى 8.7 مليون دينار عام 1975، وواصلت انخفاضها في بداية التسعينات إلى 4.3 مليون دينار عام 1990، ثم ارتفعت عام 1995 إلى 14 مليون دينار، ثم تعود لتنخفض مرة أخرى إلى 4 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 37)، ويعود ذلك الانخفاض إلى اتجاه ليبيا إلى تصنيع النفط لتقلل من تصديره خاماً، وعمل ذلك على توفير المشتقات النفطية للسوق المحلي، مما قلل من واردات مواد الوقود المعدنية .

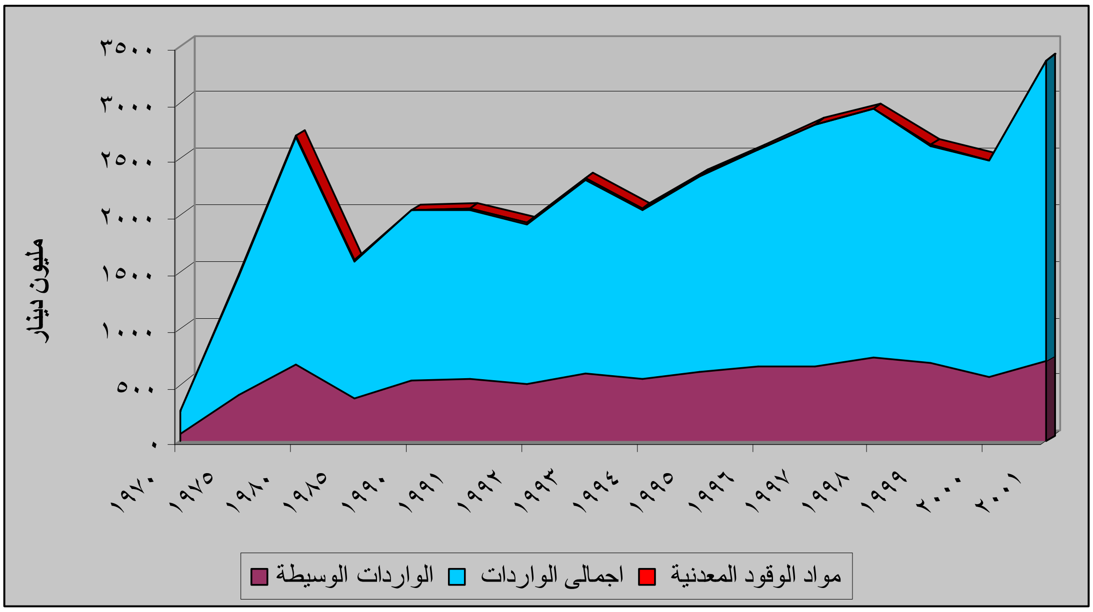
---

(1) نفس المرجع السابق، ص30.

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، 2001، مرجع سابق، ص31.

شكل رقم (42)

تطور الواردات من مواد الوقود المعدنية مقارنة بالواردات الوسيطة واجمالى الواردات *



* **المصدر** : من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم 30.

وقد ساهمت واردات ليبيا من مواد الوقود المعدنية بنسبة 3.2% من إجمالي الــواردات عــام 1970، وكان الاتجاه العام لهذه النسبة نحو الانخفاض، حيث بلغ عام 1985 حوالي 0.7%، وواصلت انخفاضها إلى 0.1% من إجمالي الواردات عام 2001، وكذلك نسبتها في إجمالي الواردات الوسيطية، فقد انخفضت من 9.5% عام 1970 إلى 2.3% عام 1995، وأخيراً انخفضت إلى 0.5% عام 2001.

جدول رقم (35)

الواردات من مواد الوقود المعدنية عام 2001 *

السلعة مواد الوقود المعدنية	القيمة مليون دينار ليبي	% من واردات المواد الخام
زيوت تشحيم	2.8	–
فحم	0.12	–
زيت الديزل وزيوت نفطية	0.6	–

* المصدر : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001.

وأهم واردات ليبيا من ذلك البند تمثلت في زيوت التشحيم، حيث بلغت وارداتها حــوالي 2.8 مليون دينار عام 2001، بالإضافة إلى الفحم، وزيت الديزل[1].

ثالثاً :- الواردات الاستهلاكية :

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس – ليبيا، 2001، ص

ومن الجدول رقم (26) نجد أن الواردات الاستهلاكية ارتفعت من 72.8 مليون دينار عام 1970 إلى 281.4 مليون دينار عام 1975، وبمعدل نمو متوسط ارتفع إلى 47.7% خلال تلك الفترة، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى 564.1 مليون دينار عام 1980، وبمعدل نمو متوسط بلغ 16.7%.

ويعود ذلك إلى الارتفاع المحقق في عوائد الصادرات، والذي أدى إلى ارتفاع دخل الفرد، مما أدى إلى ارتفاع القوة الشرائية للفرد، وبالتالي زاد الطلب على السلع الاستهلاكية من حيث الكم والنوع، بالإضافة إلى قلة العرض المحلي، وعدم مقدرة الإنتاج المحلي تغطية الطلب من السلع الاستهلاكية، ثم انخفضت هذه القيمة خلال فترة الثمانينات، فقد انخفضت إلى 346.1 مليون دينار عام 1985، وبمعدل نمو متوسط انخفض إلى (-6.4%)، ويعود ذلك إلى سياسة إحلال الواردات التي اتبعتها الدولة خلال تلك الفترة من ناحية، وإلى القيود الكمية على الواردات من السلع الاستهلاكية من ناحية أخرى.

أما الفترة من 1990-2001 فقد تميزت بالتذبذب في قيمة الواردات الاستهلاكية إلا أن الاتجاه العام كان نحو الارتفاع، فقد ارتفعت قيمتها من 452.4 مليون دينار عام 1990 إلى 566.8 مليون دينار عام 1995، ثم ارتفعت أخيراً لتصل إلى 826.6 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 36).

وتميز معدل نمو الواردات الاستهلاكية خلال تلك الفترة بالاستقرار بسبب سياسات الدولة في الحد من استيراد السلع الاستهلاكية، حيث بلغ متوسط معدل النمو للواردات الاستهلاكية للفترة من 1990-2001 حوالي 7.5%.

أما عن نسبة مساهمة الواردات الاستهلاكية إلى إجمالي الواردات فقد انخفضت من 36.8% عام 1970 إلى 28.1% عام 1980، ثم ارتفعت هذه النسبة إلى 30.6% عام 1990، وتراوحت هذه النسبة خلال الفترة من 1990-2001 بين 26% عام 1999 م و 33.5% عام 1998، وبلغ متوسط هذه النسبة حوالي 30.3% من إجمالي الواردات خلال تلك الفترة.

وكما أشرنا سابقاً أن هذا القسم يشمل كلاً من المواد الغذائية، والحيوانات الحية – مشروبات وتبغ – مصنوعات مختلفة، سلع مصنفة على أساس النوع.

جدول (36) تطور قيمة الواردات الاستهلاكية

السنة	مواد غذائية وحيوانات			مشروبات وتبغ			مصنوعات مختلفة			سلع أخرى		
	القيمة م.د	% من إجمالي الواردات	% من الواردات الاستهلاكية	القيمة م.د	% من إجمالي الواردات	% من الواردات الاستهلاكية	القيمة م.د	% من إجمالي الواردات	% من الواردات الاستهلاكية	القيمة م.د	% من إجمالي الواردات	% من الواردات الاستهلاكية
1970	39.3	19.9	54	2.5	1.3	3.43	31	15.6	42.58	-	-	-
1975	161.9	15.4	57.5	3.5	0.3	1.2	116	11.1	41.3	-	-	-
1980	338.6	16.9	60	10.7	0.5	2	214.8	10.7	38	-	-	-
1985	184.8	15.2	53.4	3.9	0.3	1.1	150.4	12.4	43.5	7.0	0.6	2.0
1990	311.7	20.6	67.5	2.1	0.2	0.5	142.5	9.4	30.9	5.2	0.4	1.1
1991	301.6	20	66.7	6.6	0.4	1.5	139.1	9.3	30.7	5.1	0.3	1.1
1992	284.3	20	67.8	6.8	0.5	1.6	117.1	8.2	28	11	0.8	2.6
1993	247.5	14.5	52.5	6.7	0.4	1.4	215.9	12.6	45.8	1.3	0.1	0.3
1994	252.8	17	62.8	5.8	0.4	1.4	136.4	9.2	34	7.3	0.5	1.8
1995	389.9	22.6	68.8	3.6	0.2	0.7	166.3	9.6	29.3	7	0.4	1.2
1996	340.6	17.8	59.5	6.5	0.3	1.1	216.3	11.3	37.8	9.5	0.5	1.6
1997	428	20.00	60.6	15.8	0.7	2.2	251.8	11.7	35.6	11.1	0.5	1.6
1998	478.5	21.7	64.8	46.9	2.1	6.5	208	9.4	28.5	5.0	0.2	0.2
1999	283.4	14.7	56.6	19.7	1	3.9	198	10.3	39.5	-	-	-
2000	384.7	20.1	69.2	6.2	0.3	1.1	165.3	8.6	29.7	-	-	-
2001	456	17.1	55.2	9.5	0.4	1.1	361.1	13.6	43.7	-	-	-

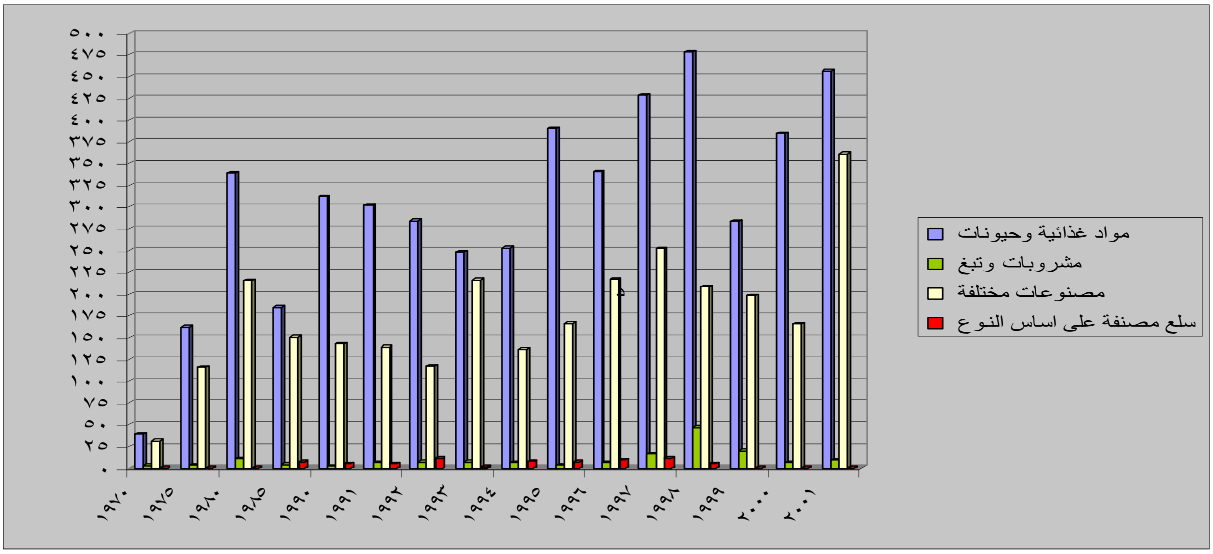
المصدر : – صبحي قنوص وآخرون ، ليبيا الثورة في 30 عاماً ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969 – 1999) الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة – ليبيا ، الطبعة الثانية ، 1999 ، ص 362 (البيانات خلال الفترة من 1970 – 1985).

– مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، سنوات مختلفة . (البيانات خلال الفترة من 1990 – 1995).

– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، ليبيا ، سنوات مختلفة . (البيانات خلال الفترة من 1996 – 2001).

شكل رقم (43)

تطور الواردات الاستهلاكية خلال الفترة 1970-2001 مليون دينار*



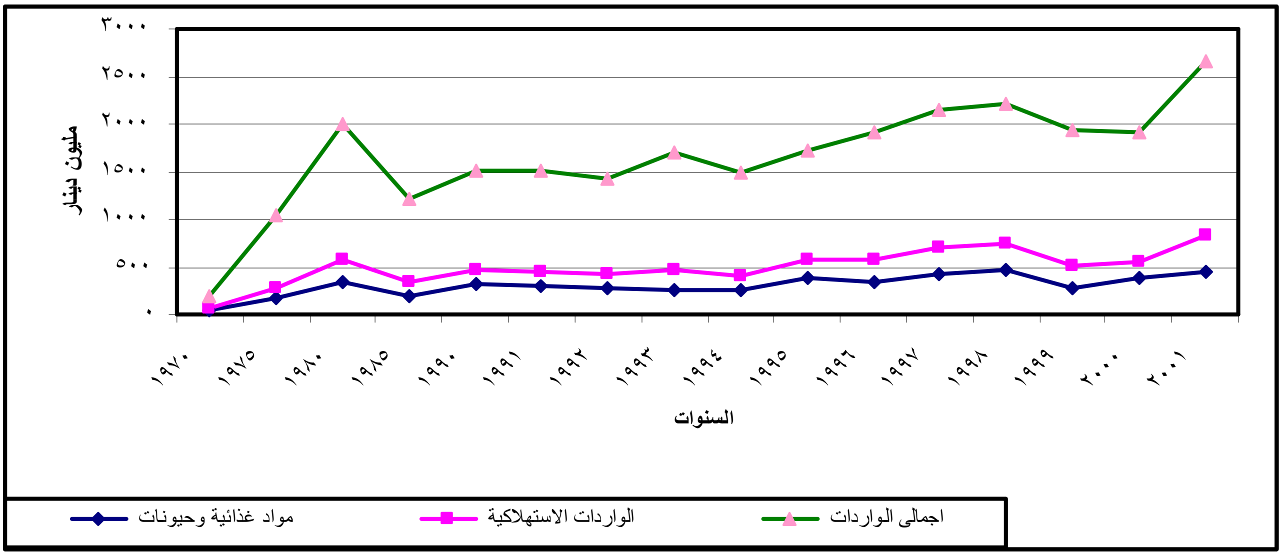
* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 36.

أ- المواد الغذائية والحيوانات الحية :

من الجدول رقم (36) نجد أن الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية ارتفعت قيمتها من 39.3 مليون دينار عام 1970 لتصل إلى 338.6 مليون دينار عام 1980، ثم تنخفض لتصل إلى 184.8 مليون دينار عام 1985 للأسباب السابقة الذكر.

شكل رقم (44)

تطور الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية مقارنة بالواردات الاستهلاكية وإجمالى الواردات *



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 36.

أما عن الفترة من 1990–2001 فقد تراوحت قيمتها بين 247.5 مليون دينار عـام 1993 و 456 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 43).

وبالنسبة لمساهمتها في إجمالي الواردات، فقد انخفضت من 19.9% عام 1970 إلـى 16.9% عـام 1980.

أما الفترة من 1990–2001 فقد تراوحت هذه النسبة بين 14.5% عام 1993 و 21.7% عام 1998 وبلغ متوسط هذه النسبة حوالي 18.8%.

جدول رقم (37)

الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية لعام 2001 *

السلعة	القيمة مليون دينار	% من إجمالي المواد الغذائية
حيوانات حية	4.1	0.9
لحوم	14.8	3.2
ألبان – زبدة – جبنة	56.1	12.3
أسماك	4.33	0.9
قمح ودقيق القمح	147.5	32.3
أرز	19.8	4.3
الشعير	15	3.3
الذرة	21.8	4.7
خضروات	32.5	7.1
فواكه بأنواعها	37.2	8.1
سكر خام ومكرر	25.3	5.5
شاي	26.4	5.7
علف للحيوان	18.2	4
سلع غذائية أخرى	35.5	7.7
المجموع	456	100

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001، ص ص 24–29.

وارتفعت نسبة مساهمتها في إجمالي الواردات الاستهلاكية من 54% عام 1970 إلى 60% عام 1980، وتراوحت هذه النسبة في الفترة من 1990–2001 بين 52.5% عام 1993 و 69.2% عام 2001، وبلغ متوسطها حوالي 62.6%، مما يدل على أن واردات ليبيا من المواد الغذائية والحيوانات الحية تأتي في مقدمة الواردات الاستهلاكية، وفيما يلي أهم الواردات الغذائية :

– القمح :

وتأتي واردات ليبيا من القمح، ودقيق القمح في مقدمة الواردات من المواد الغذائية والحيوانات الحية، فقد بلغت نسبتها إلى إجمالي الواردات الغذائية حوالي 32.3%، وبقيمة بلغت 147.5 مليون دينار عام 2001 (جدول رقم 37).

ويعود ارتفاع واردات ليبيا من القمح إلى انخفاض إنتاج القمح في ليبيا، وتذبذبه من عام لآخر بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغ الإنتاج عام 2000 حوالي 15.5 ألف طن فقط، وذلك لاعتماد محصول القمح في ليبيا على الأمطار، حيث يزرع في نطاقات الزراعة البعلية، حيث تتسم كمية الأمطار بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض من عام لآخر، مما أدى إلى عدم مقدرة الإنتاج المحلي على تغطية الاستهلاك المتزايد كماً ونوعاً . بالإضافة إلى تركز محصول القمح في شعبيات قليلة، وعدم انتشاره في ليبيا.

– الألبان :

ثم تأتي واردات ليبيا من الألبان ومنتجاته في المرتبة الثانية، فقد بلغت قيمتها عام 2001 حوالي 56.1 مليون دينار، وبنسبة 12.3% من إجمالي واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية.

– الفواكه :

وبلغت واردات ليبيا من الفواكه حوالي 37.2 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 8.1% من إجمالي الواردات الغذائية لعام 2001، ورغم ارتفاع إنتاج الفواكه في ليبيا، والذي بلغ 385 ألف طن عام 2000 إلا أن ارتفاع درجة الاستهلاك وتنوعها أدى إلى زيادة الطلب على واردات الفواكه.

– الخضروات :

وبلغت واردات ليبيا من الخضروات ما قيمته 32.5 مليون دينار، وبنسبة 7.1% من إجمالي الواردات الغذائية عام 2001، ورغم أن إنتاج ليبيا من الخضروات يحقق الاكتفاء الذاتي، إلا أن تنوع الاستهلاك، وعدم زراعة بعض الأنواع من الخضروات في ليبيا أدى ذلك إلى استيراد ليبيا أنواع متعددة من الخضروات.

– الشعير :

أما واردات ليبيا من الشعير فقد بلغت 15 مليون دينار، وبنسبة 3.3% من إجمالي الواردات الغذائية، ويعود ذلك لتأثر محصول الشعير بكمية سقوط الأمطار، والمتذبذبة من عام لآخر، وإنتاج ليبيا من الشعير لا يكفي الاستهلاك المحلي، لذلك تقوم ليبيا باستيراد الشعير لتغطية الطلب المحلي الذي يفوق الإنتاج.

- اللحوم :

وبلغت واردات ليبيا من اللحوم حوالي 14.8 مليون دينـــار، وبنـــسبة 3.2% مـــن إجمـــالي الواردات الغذائية، والحيوانات الحية عام 2001، حيث تعتبر ليبيا مستورداً صافياً للحوم خاصة لحوم الأبقار، والضأن، بالرغم من زيادة الإنتاج المحلي من لحوم الضأن والأبقار، إلا أن زيـــادة الطلـــب المحلي على الإنتاج المحلي لهذه السلع أدى إلى استيراد ليبيا للحوم.

- واردات أخرى :

تستورد ليبيا من الأرز والذرة والسكر والشاي وعلف الحيوان ما قيمته 19.8 مليون دينـــار و 21.8 مليون دينار و 25.3 مليون دينار و 26.4 مليون دينار و 18.2 مليون دينار على التوالي، وما نسبته حوالي 4.3% و 4.7% و 5.5% و 5.7% و 4% على الترتيب.

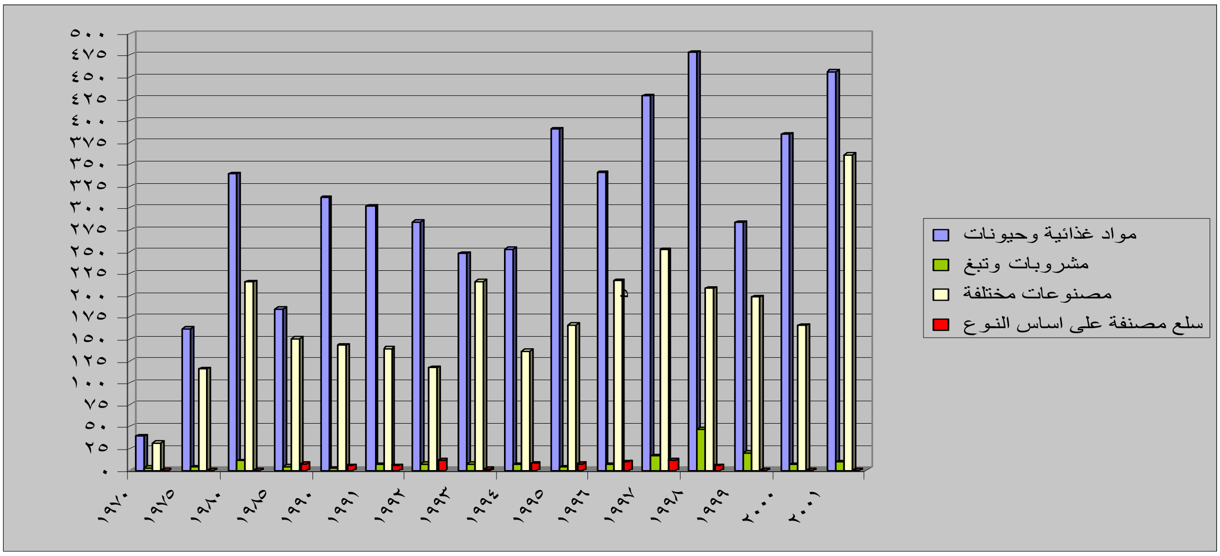
ويعود ذلك إلى عدم استطاعة ليبيا إنتاج هذه السلع إما بسبب ظـــروف متعلقـــة بـــالطقس أو ظروف متعلقة بالتربة والمياه، كما أن هذه السلع لا تتناسب مع طبيعة الأرض الليبية من حيث التربة والمياه والطقس، ولذلك ستظل ليبيا مستوردة لهذه السلع.

ب- مشروبات وتبغ :

من الجدول رقم (36) نجد أن واردات ليبيا من هذا البند ارتفعت قيمتها من 2.5 مليون دينار عام 1970 لتصل إلى 10.7 مليون دينار عام 1980، وكغيرها من السلع الاســـتهلاكية نجـــد أنهـــا تنخفض في منتصف الثمانينات فنجدها تنخفض إلى 3.9 مليون دينار عام 1985.

شكل رقم (45)

تطور الواردات الاستهلاكية خلال الفترة 1970-2001 مليون دينار*



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم 36.

وتميزت الفترة من 1990–2001 بالتذبذب الواضح في قيمة الواردات من هذه السلع، فقد تراوحت قيمتها بين 2.1 مليون دينار عام 1990 و 46.9 مليون دينار عام 1998، وبلغت في نهاية الفترة 9.5 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 43). أما عن نسبة مساهمتها في إجمالي الواردات فقد انخفضت من 1.3% عام 1970 إلى 0.3% عام 1985، أما الفترة من 1990–2001 فلم تتعدى هذه النسبة 1% باستثناء عام 1998 حيث بلغت هذه النسبة 2.1%، كما انخفضت أيضاً نسبة مساهمتها في إجمالي الواردات الاستهلاكية من 3.4% عام 1970 إلى 1.1% عام 1985، وتراوحت خلال الفترة من 1990–2001 بين 0.5% عام 1990 و 6.5% عام 1998، وبنسبة متوسطة بلغت حوالي 1.9% (شكل رقم 45)، ويندرج تحت هذا البند من الواردات كلا من مياه معدنية وغازية – مشروبات غازية وليمونادة – تبغ.

جدول رقم (38)

مشروبات وتبغ *

السلعة	القيمة بالمليون دينار	% من إجمالي المشروبات والتبغ .
مياه معدنية وغازية	1.9	%20
ليمونادة ومشروبات غازية	4.9	%51.57
تبغ	2.7	%28.43
المجموع	9.5	100

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001، ص 29.

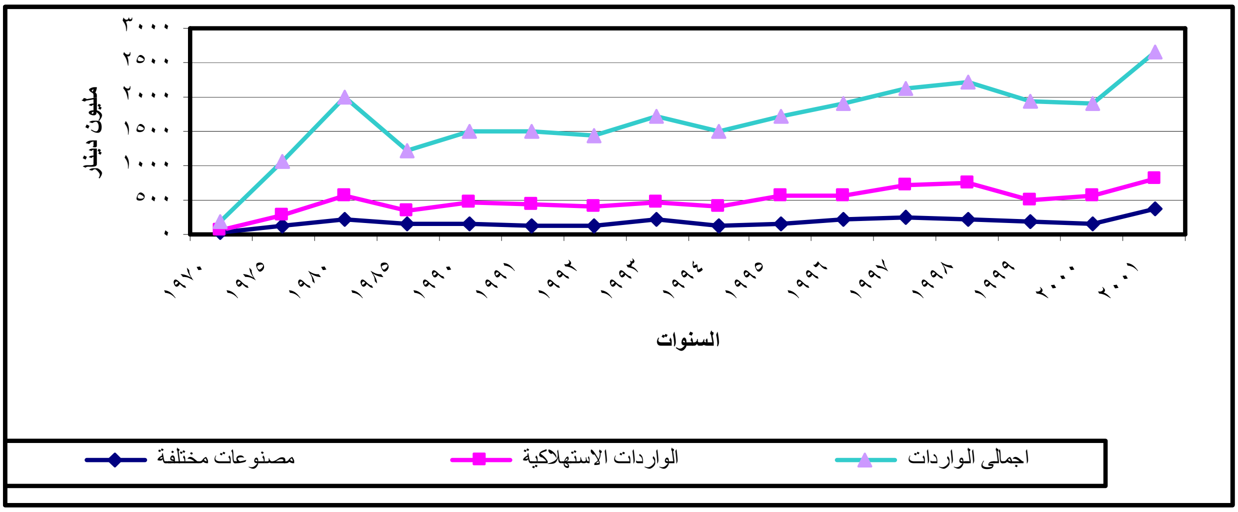
من دراسة الجدول السابق نجد أن تستورد ليبيا ليمونادة ومشروبات غازية ما قيمته 4.9 مليون دينار، وبنسبة 51.5% من إجمالي واردات ليبيا من بند المشروبات والتبغ، وتستورد ليبيا من التبغ ما قيمته 2.7 مليون دينار، وبنسبة 28.4% من إجمالي واردات المشروبات والتبغ، وتأتي صادرات ليبيا من المياه المعدنية والغازية في مؤخرة واردات ليبيا من هذا البند، حيث بلغت قيمتها 1.9 مليون دينار، وبنسبة 20% من إجمالي واردات ليبيا من المشروبات والتبغ.

ج- الواردات من المصنوعات المختلفة :

من الجدول رقم (36) نجد أن قيمة الواردات من المصنوعات المختلفة قد ارتفعت قيمتها من 31 مليون دينار عام 1970 لتصل إلى 214.8 مليون دينار عام 1980، ثم تعود لتنخفض إلى 150.4 مليون دينار عام 1985.

شكل رقم (46)

تطور الواردات من المواد المصنوعات المختلفة مقارنة بالواردات الاستهلاكية وإجمالى الواردات *



* **المصدر :** من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم 36.

وخلال الفترة من 1990–2001 تراوحت هذه القيمة بين 117.1 مليون دينار عـــام 1992 و 361 مليون دينار عام 2001، مما يدل على أن اتجاه قيمة الواردات من المصنوعات نحو الارتفـــاع رغم التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في بعض السنوات (شكل رقم 43) . أما عن نسبة مساهمتها في إجمالي الواردات فقد كانت عام 1970 حوالي 15.6% ثم انخفضت هذه النسبة انخفاضاً قليلاً عام 1985 لتصل إلى 12.4% أما الفترة من 1990 إلى 2001 فقد تراوحت هذه النسبة بين 8.6% عـــام 2000 و 13.6% عام 2001، وبنسبة متوسطة كانت 10.3%.

جدول رقم (39)

الواردات الليبية من الصناعات المختلفة 2001 *

السلعة	القيمة بالمليون دينار	% من المصنوعات المختلفة
أجهزة وأدوات صحية	122	33.8
الأثاث	40	11.1
لوازم السفر من حقائب وما شابهها	2.2	0.6
الملابس	31.7	8.78
الأحذية	5.20	1.4
أجهزة فنية وعلمية وأجهزة قياس	102.4	28.4
أدوات وأجهزة تصور فوتوغرافي وسينمائي	5.7	1.6
مصنوعات مختلفة لم تذكر في مكان آخر	51.8	14.32
المجموع	361	100

* **المصدر :** الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصائيات التجارة الخارجية، طرابلس، ليبيا، 2001، ص 6.

وعن نسبتها من إجمالي الواردات الاستهلاكية فقد انخفضت هي أيضاً من 42.5% عام 1970 إلى 38% عام 1980 لترتفع مرة أخرى إلى 43.5% عام 1985.

وخلال الفترة من 1990-2001 تراوحت النسبة بين 28% عام 1992 و 45.8% عام 1993 لتبلغ هذه النسبة في نهاية الفترة عام 2001 حوالي 43.7% من إجمالي الواردات الاستهلاكية، وبلغ متوسط نسبتها لنفس الفترة حوالي 34.5% من إجمالي السلع الاستهلاكية (شكل رقم 46).

ومن الجدول رقم (39) والذي يوضح أهم الواردات الليبية من الصناعات المختلفة عام 2001 نجد أن أهم واردات ليبيا من المصنوعات المختلفة تتمثل في :

- أجهزة وأدوات صحية :

بلغت واردات ليبيا من هذه السلع حوالي 122 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 33.8% من إجمالي واردات المصنوعات المختلفة، وبذلك تأتي في مقدمة واردات ليبيا من المصنوعات المختلفة (جدول رقم 39)، وتمثلت الواردات من هذه السلع في أجهزة وأدوات صحية ثابتة مصنوعة من خزف [أحواض غسيل واستحمام ومراحيض] (1).

- أجهزة فنية وعلمية وأجهزة قياس :

تأتي واردات ليبيا من هذه السلع في المرتبة الثانية بعد الأدوات الصحية، فقد بلغت واردات ليبيا من هذه السلع حوالي 102.4 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 28.4% من إجمالي واردات السلع الصناعية المختلفة، وتمثلت هذه الواردات في [أجهزة المساحة والهندسة – أجهزة الرصد الجوي – أجهزة للرسم والتخطيط والحساب – أجهزة وأدوات للقياس الدقيق والفحص] (2).

- الأثاث :

بلغت واردات ليبيا من الأثاث حوالي 40 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 11.1% من إجمالي المصنوعات المختلفة وتمثلت هذه الواردات في :

- أثاث للطب والجراحة والبيطرة [مثل مناضد العمليات والفحص وما يماثلها والأسرة بتجهيزات آلية للمرضى].
- أثاث من معادن للمنازل والهيئات الحكومية المختلفة.
- أثاث من خشب للمنازل والهيئات الحكومية المختلفة (3).

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس – ليبيا، 2001، ص59 .

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، 2001، المرجع السابق، ص59 .

(3) نفس المرجع السابق، ص57 .

– الملابس :

بلغت واردات ليبيا من الملابس المختلفة حوالي 31.7 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 8.78% من إجمالي المصنوعات المختلفة، وتمثلت هذه الواردات في :

- ملابس خارجية للرجال والنساء والأطفال ، ملابس داخلية للرجال والنساء والأطفال.
- بلوفرات – مناديل – شالات – جوارب قفازات – فساتين(1).

أما عن باقي السلع فقد تمثلت في :

- أدوات وأجهزة تقويم فوتوغرافي وسينمائي بلغت 5.7 مليون دينار، وبنسبة 1.6%.
- أحذية بلغت واردات ليبيا منها 5.2 مليون دينار، وبنسبة 1.4%.
- لوازم السفر من حقائب وما شابهها بلغت 2.2 مليون دينار، وبنسبة 0.6% من إجمالي واردات ليبيا من المصنوعات المختلفة.
- سلع أخرى بلغت قيمتها 51.8 مليون دينار، وبنسبة 14.32% من إجمالي واردات ليبيا من المصنوعات المختلفة (جدول رقم 39).

(1) المرجع السابق، ص58 .

الخلاصة

تناول هذا الفصل بالشرح والتحليل والتعليل دراسة تطور التجارة الخارجية ومكوناتها والميزان التجاري والهيكل السلعي للصادرات والواردات وتبين أن :

تطور قيمة التجارة الخارجية مر بأربعة مراحل يصعب تحديدها بسنوات معينة، ولكن تم تقدير هذه المراحل كالتالي :

مرحلة النمو المرتفع : 1970 – 1980 :

مرحلة النمو المنخفض من : 1981 – 1988 :

مرحلة النمو المتذبذب من : 1989 – 1998 :

مرحلة النمو المرتفع من : 1999 – 2001 :

وتبين من خلال الدراسة أن أهم العوامل التي تتحكم في ذلك النمو هو النفط الخام (إنتاجاً وأسعاراً)، فعندما ترتفع قيمة الإنتاج أو ترتفع أسعار النفط يحدث ارتفاع في قيمة الصادرات، وبالتالي يعمل الفائض المادي على ارتفاع قيمة الواردات، والعكس في حالة انخفاض إنتاج النفط أو انخفاض أسعاره.

بالتالي فإن تطور التجارة الخارجية الليبية تتحكم فيه عوامل خارجية تتمثل في أسعار النفط الخام والتي تتأثر بالأسواق العالمية ومدى انتعاشها أو ركودها.

وتبين رغم اختلاف مراحل النمو ارتفاعاً أو انخفاضاً أن قيمة التجارة الخارجية ومكوناتها في تطور مستمر.

ولمعرفة أهمية الصادرات النفطية لمكونات التجارة الخارجية قام الطالب بدراسة الميزان التجاري بما فيه عائد النفط، والميزان التجاري بدون عائد النفط، وتبين التالي :

– حقق الميزان التجاري بما فيه عائد النفط فائضاً مرتفعاً بلغ 2733.5 مليون دينار عام 2001 .

– جاء الميزان التجاري بدون عائد النفط في غير صالح ليبيا، حيث حقق عجزاً مستمراً بلغ (–2408.7) مليون دينار عام 2001.

ومن دراسة الهيكل السلعي للصادرات والواردات الليبية تبين ما يلي :

– تحتل الصادرات النفطية مركز الصدارة بين الصادرات الليبية، فقد استحوذت على 95.3% من إجمالي الصادرات الليبية عام 2001، وتنوعت الصادرات النفطية بين صادرات النفط الخام بنسبة 77.2% من إجمالي الصادرات النفطية، والمشتقات النفطية بنسبة 20.02% من إجمالي الصادرات النفطية، وغاز طبيعي بنسبة 2.73% من إجمالي الصادرات النفطية وذلك عام 2001.

- وتمثلت النسبة الباقية وهي 4.71% في الصادرات غير النفطية، والتي تمثلت في :

1- المواد الكيماوية والبتروكيماوية بنسبة 3.2% من إجمالي الصادرات.

2- الآلات والمصنوعات بنسبة 1.4%.

3- المواد الخام بنسبة 1.1%.

4- السلع الزراعية والمواد الغذائية بنسبة 0.01% من إجمالي الصادرات وذلك عام 2001.

أما بالنسبة للواردات فقد جاءت الواردات الرأسمالية في مقدمة الواردات الليبية بنسبة متوسطة 36% خلال الفترة من 1990 – 2001، وتمثلت في الآلات ومعدات النقل، ثم تأتي بعد ذلك السلع الوسيطة بنسبة متوسطة بلغت 33.7% من إجمالي الواردات، وتمثلت في المصنوعات المصنفة على أساس المواد، ومواد كيماوية، ومواد خام، وزيوت وشحوم، ومواد الوقود المعدنية.

وأخيراً الواردات الاستهلاكية بنسبة 30% من إجمالي الواردات كنسبة متوسطة للفترة من 1990 – 2001، وتمثلت في مواد غذائية وحيوانات حية – مشروبات وتبغ – مصنوعات مختلفة.

وتبين مما سبق وجود خلل في الهيكل السلعي للصادرات الليبية تمثل في اعتماد الاقتصاد الليبي على تصدير سلعة واحدة وهي النفط الخام، والذي يعد عرضة لتقلب الأسعار وعدم ثباتها، كما يعد مورداً اقتصادياً غير متجدد وعرضة للنضوج في أي وقت لذلك لابد من العمل على تنويع الهيكل السلعي للصادرات الليبية وذلك عن طريق الاهتمام بقطاعي الزراعة والصناعة.

كما انعكس هذا الخلل في الهيكل السلعي للصادرات الليبية على التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الليبية، فجاء معظم التبادل التجاري الليبي مع الدول الأوربية والدول الصناعية، بينما جاء التبادل التجاري مع الدول العربية والأفريقية دون المستوى، وذلك لطبيعة الصادرات والواردات الليبية، وسوف نرى ذلك بالتفصيل في الفصل القادم.

الفصل الثالث

التوزيع الجغرافي التجارة الخارجية

الفصل الثالث

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

- **المبحث الأول : التوزيع الجغرافي للصادرات**

أولا : التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الجغرافية في العالم

ثانيا : التوزيع الجغرافي للصادرات حسب أهم الدول

- **المبحث الثاني : التوزيع الجغرافي للواردات**

أولا : التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الجغرافية فى العالم

ثانيا : التوزيع الجغرافي للواردات حسب أهم الدول

ثالثاً : الميزان التجاري حسب المناطق الجغرافية

الفصل الثالث

التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية

تمهيد :

تمكن دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية من معرفة اتجاهات الصادرات ، والمصادر الرئيسية للواردات ، كما أنها توضح مدى التركز والتنوع الجغرافي للصادرات والواردات ، ومدى تشعب أو تخصص العلاقات الدولية الليبية ، حيث أن التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية يعد مرآة عاكسة للعلاقات الدبلوماسية الخارجية ، فهناك تأثير متبادل بين العلاقات السياسية والعلاقات التجارية.

فقد تأثر التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الليبية بالأحداث السياسية ، حيث تحولت التعاملات التجارية مع الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي منذ بداية الثمانينات ، وذلك بسبب توتر العلاقات السياسية بين البلدين.

ومن خلال دراسة الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الليبية في الفصل السابق ، وربطه بالتوزيع الجغرافي لحركة هذه السلع يمكن اقتراح أسواق جديدة للتعاملات التجارية الليبية تكون للسلع الليبية ميزة تنافسية بها ، وتستطيع ليبيا من خلالها تنويع اتجاهات صادراتها ، وتنويع مصادر وارداتها ، وبالتالي يكون بمقدورها تنويع الهيكل السلعي للصادرات.

وسوف نتناول في هذا الفصل بالدراسة التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الليبية حسب المناطق الجغرافية في العالم ، ثم التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات حسب أهم الدول.

حيث تم تقسيم المناطق جغرافياً إلى المجموعات الرئيسية التالية :

- دول أوروبا الغربية.
- مجموع الدول العربية.
- دول وسط وشمال وجنوب أمريكا.
- الدول الأسيوية.
- دول أوروبا الشرقية.
- الدول الأفريقية.

المبحث الأول
التوزيع الجغرافي للصادرات

أولاً : التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الجغرافية في العالم :
1- دول أوربا الغربية :

تبين من دراسة الجدول رقم (40) والذي يوضح التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية أن دول أوروبا الغربية تأتي في مقدمة الدول من حيث نسبة الاستحواذ على الصادرات الليبية ، فقد بلغت صادرات ليبيا إلى أوروبا الغربية خلال الفترة من 1990-2001 حوالي 2924.7 مليون دينار كقيمة متوسطة، وبنسبة متوسطة لنفس الفترة بلغت 82.7% من جملة الصادرات الليبية (شكل رقم 48 ، 49) ، فقد ارتبطت ليبيا بدول غرب أوروبا ارتباطاً وثيقاً كغيرها من الدول النامية ، والتي ترتبط تجارتها بأسواق الدول المتقدمة.

ومن دراسة تطور الصادرات الليبية والمتجه إلى دول غرب أوروبا نجدها ارتفعت من 817.9 مليون دينار عام 1971 ، وبنسبة 85% من الصادرات الليبية إلى 3043.4 مليون دينار عام 1980 ، وبنسبة 47% من جملة الصادرات الليبية ، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى 3174.3 مليون دينار عام 1990 ، وبنسبة 84.8% من جملة الصادرات الليبية.

ثم تتجه بعد ذلك العام نحو الانخفاض حتى تصل إلى أقل قيمة لها خلال فترة التسعينات لتنخفض إلى 1943.7 مليون دينار ، وبنسبة 81.8% عام 1998 ، ويعود ذلك الانخفاض إلى الحظر الاقتصادي الذي فرض على ليبيا من جانب الأمم المتحدة خلال الفترة من (1992-1997) من ناحية، وانخفاض أسعار النفط عام 1998 من ناحية أخرى ، ثم تعود بعد ذلك للارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 4363.5 مليون دينار ، وبنسبة 80.9% من جملة الصادرات الليبية عام 2001 (شكل رقم 50) ، وذلك بسبب تعليق العقوبات الاقتصادية ، والتحسن الملحوظ في أسعار النفط.

جدول (40) التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 1971-2001 (القيمة بالمليون دينار) *

السنة	أوروبا الغربية		آسيا		الدول العربية		أوروبا الشرقية		الأمريكتين		أفريقيا		بلدان أخرى		المجموع
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
1971	817.9	85.2	5.2	0.54	1.68	0.2	0.742	0.1	133.8	13.9	0.61	0.06			959.9
1974	2037.5	83.32	125.8	5.14	6.98	0.3	17.78	0.72	185.2	7.57	3.7	0.15	68.2	2.8	2445.2
1980	3043.4	47	302.2	4.6	58.11	0.9	271.3	4.2	2694.1	41.5	9.71	0.2	110.31	1.6	6489
1985	2826.3	77.5	314.8	8.6	72.12	2.0	365.1	10.1	67.3	1.8	–	–	–	–	3645.6
1990	3174.3	84.8	148.9	4.0	124.1	3.3	285.7	7.6	2.7	0.1	9.4	0.3	–	–	3745
1991	2786.7	88.4	90.9	2.88	118.3	3.7	148.3	4.7	8.5	0.3	0.1	–	0.9	0.2	3153.7
1992	2578.5	84.8	186.9	6.2	185.3	6.1	78.8	2.6	8.8	0.3	0.6	–	–	–	3038.9
1993	2126.6 0	85.8	97.3	3.9	145.7	5.9	99.4	4.00	4.5	0.2	4.2	0.2	–	–	2477.6
1994	2628.8	84.3	158.4	5.1	198.5	6.4	97.8	3.1	31	1.0	2.7	0.1	–	–	3117.2
1995	2615.6	81.2	228.9	7.1	200	6.2	144	4.5	27.3	0.8	6.4	0.2	–	–	3222.1
1996	2853.9	79.7	228.5	6.4	173.8	4.9	308.6	8.6	9.4	0.3	4.4	0.1	–	–	3578.7
1997	2500.4	71.9	253.5	7.5	230.5	6.8	447.8	13.2	19.5	0.6	3.9	0.1	–	–	3455.5
1998	1943.7	81.8	166.8	7.0	175.2	7.4	63.4	2.7	13.4	0.6	11.4	0.5	–	–	2374
1999	3068.4	83.3	254.5	6.9	217.4	5.9	90.7	2.5	10.7	0.3	40.4	1.1	–	–	3682.1
2000	4456.1	85.3	422.1	8.1	280.1	5.4	51.9	1.0	11.3	0.2	–	–	–	–	5221.5
2001	4363.5	80.9	483.8	9.0	356.7	6.6	158.8	2.9	17.2	0.3	13.9	0.3	–	–	5393.9

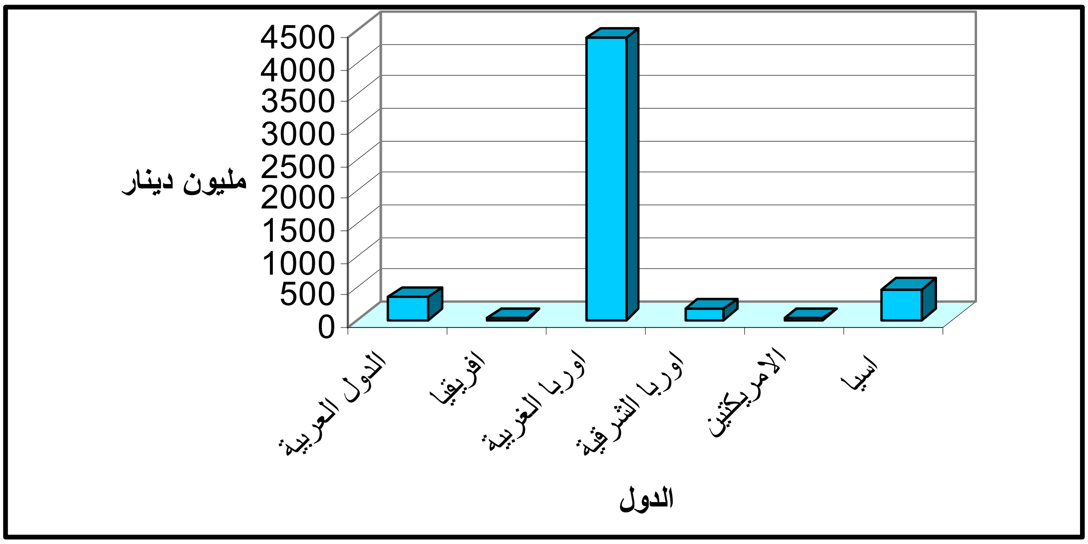
* المصدر : – مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، التاسع والثلاثون ، 1995 ، ص ص 71 – 73 .

– صبحي قنوص وآخرون ، ليبيا الثورة في 25 عاماً ، مرجع سابق ، ص 352 (البيانات خلال الفترة من 1971 – 1995)

– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 1996 ، 1997 ، 1998 ، 1999 ، 2000 ، 2001. (البيانات خلال الفترة من 1996 – 2001) .

شكل رقم (47)

التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الجغرافية عام 2001 *

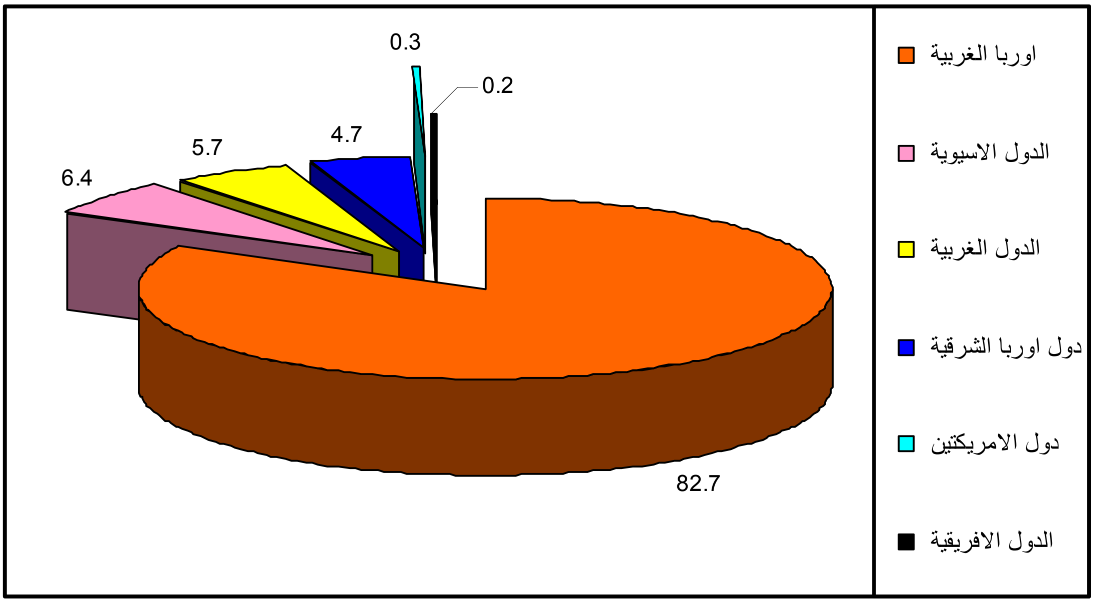


* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (40).

شكل رقم (48)

الصادرات الليبية حسب المناطق الجغرافية في العالم

متوسط الفترة 1990 – 2001 نسب مئوية *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (40).

وفيما يلي أهم العوامل التي أدت إلى صدارة دول أوروبا الغربية في التعامل التجاري من حيث الصادرات مع ليبيا :

للموقع الجغرافي دور مهم في احتلال دول أوروبا الغربية مركز الصدارة بالنسبة للصادرات الليبية، حيث تقع ليبيا على السواحل الجنوبية للبحر المتوسط في مواجهة دول جنوب أوروبا مثل فرنسا وإيطاليا وأسبانيا ، فضلاً عن قربها من دول بحر الشمال الصناعية مثل ألمانيا وهولندا وبلجيكا وبريطانيا ، والتي تعد سوقاً للنفط الليبي [1]، وبذلك فقد وضع البترول الليبي عند أطراف أصابع السوق الكبرى للبترول العربي ، ففي مقابل عدة آلاف من الكيلومترات في حالة الخليج العربي، ويضع عشرات من الآلاف في حالة الرأس ، يقع البترول الليبي على بعد بضع مئات فقط من الكيلومترات من مصبه الطبيعي ، كذلك الموقع الساحلي ، فمن حسن حظ ليبيا أن حوض بترولها الأساسي جاء قريباً للغاية من الساحل ، كما أن تصدير المنتجات النفطية – السلعة الرئيسية للتصدير في ليبيا – من الموانى الليبية إلى موانى دول غرب أوروبا لا يمر عبر مضايق أو قنوات تزيد من تكاليف النقل حيث تقع صادرات ليبيا النفطية خارج نفوذ قناة السويس ، مما أعفى البترول الليبي ابتداء من تحميله بإتاوة مرور ما سواء في أنابيب المشرق أو عبر قناة السويس ، كما حرره من أخطار التوقف في حالة إغلاق قناة السويس من الدوران حول القارة إلى طريق الرأس[2].

فعلى سبيل المثال قدرت المسافة من ميناء برقة إلى بريطانيا بحوالي (2500 ميل) أو ما يعادل (4000 كيلومتر) ، ويعتبر ذلك البعد عن دول غرب أوروبا بعداً اقتصادياً وغير مكلف ، مما يعطي للبترول الليبي ميزة تنافسية كبيرة في السوق الأوروبية[3].

فضلاً عن البعد الجغرافي عن مناطق التوتر السياسي والعسكري ، مما يسهم في تخفيض تكاليف التأمين على النقل ، ولاسيما أن تكاليف النقل والتأمين أصبحت جزءاً لا يستهان به من تكاليف إنتاج وتسويق أي سلعة أولية أو مصنعة .

كما أدت الروابط التاريخية بدول غرب أوربا إلى زيادة التبادل التجاري فمنذ القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر وجدت العديد من القنصليات الأوروبية في مدينة طرابلس تمثل دول كلاً من فرنسا والمملكة المتحدة وهولندا والنمسا وأسبانيا .. الخ والتي كانت تشرف على الجاليات التجارية الأوروبية في طرابلس[4].

---

(1) محمد عبد الغني سعودي ، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1973 ، ص255.

(2) جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية ، دراسة في الجغرافية السياسية ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1973 ، ص161 .

(3) Jarrett. H. R, Africa, Capetown, ?? , P. 267.

(4) انعام محمد سالم شرف الدين ، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي " دراسة في مؤسسات المدينة التجارية (1711–1835) ، منشورات مركز جهاد الليبيين ، الطبعة الأولى ، طرابلس – ليبيا ، 1998 ، ص ص 24–25 .

خريطة (49) التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية حسب المناطق الجغرافية

وفي القرن العشرين أدى احتلال إيطاليا لليبيا إلى بقاء ليبيا كغيرها من الدول المستقلة حديثاً مرتبطة اقتصادياً بهذه الدولة[1].

كما أن شركات أوروبا الغربية وخاصة إيطاليا والمملكة المتحدة وألمانيا كان لها السبق في التنقيب على النفط في ليبيا ، مما جعل لهذه الدول أولوية التصدير.

وعندما فرضت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية على ليبيا حاولت بعد ذلك دعوة حلفائها الغربيين لمشاركتها في العقوبات ، ولم تستجب سوى المملكة المتحدة وكندا ، أما فرنسا وألمانيا وإيطاليا وبلجيكا ولكسمبورج ، فقد استقبلوا هذه الدعوة بنوع من الفتور ، حيث كانت هذه الدول تضع نصب أعينها هدف أن تحل شركاتها محل الشركات الأمريكية العاملة في ليبيا[2].

مما أدى إلى زيادة مكانة هذه الدول التجارية خاصة بعد فرض العقوبات الاقتصادية من جانب الولايات المتحدة.

وكان من نتائج حظر ليبيا بيع النفط إلى الولايات المتحدة ، أو منع الولايات المتحدة نفسها من شراء النفط الليبي هو تحول اتجاه التجارة الخارجية الليبية إلى جهة أخرى[3]، وتكون في بعض الأحيان مصادر جديدة تحل محل المصادر السابقة والنتيجة الرئيسية من مقاطعة الولايات المتحدة التي فرضت على ليبيا ، أنها أدت إلى تكوين روابط قوية بين ليبيا ، وبين عدد من الأقطار في القارة الأوروبية، وخاصة دول أوروبا الغربية ، وخير مثال على ذلك في عام 1995 أقيم في ليبيا احتفالاً بمناسبة توصيل الشركة الألمانية ونترشال (Winter Shall) إلى إنتاج الرقم 100 مليون برميل من النفط الخام الليبي ، وقد انتهز وزير النفط الليبي هذه المناسبة ليؤكد على أن الشركات الأوروبية قد حلت محل الشركات الأمريكية في تنمية النفط والغاز في ليبيا وتجارتها[4].

والعامل المؤثر والفعال هو طبيعة الصادرات الليبية والمتمثلة في النفط الخام ، والذي يأتي على قائمة واردات دول غرب أوربا ، والتي تعتبر سوقاً رئيسياً لاستهلاك النفط الخام.

---

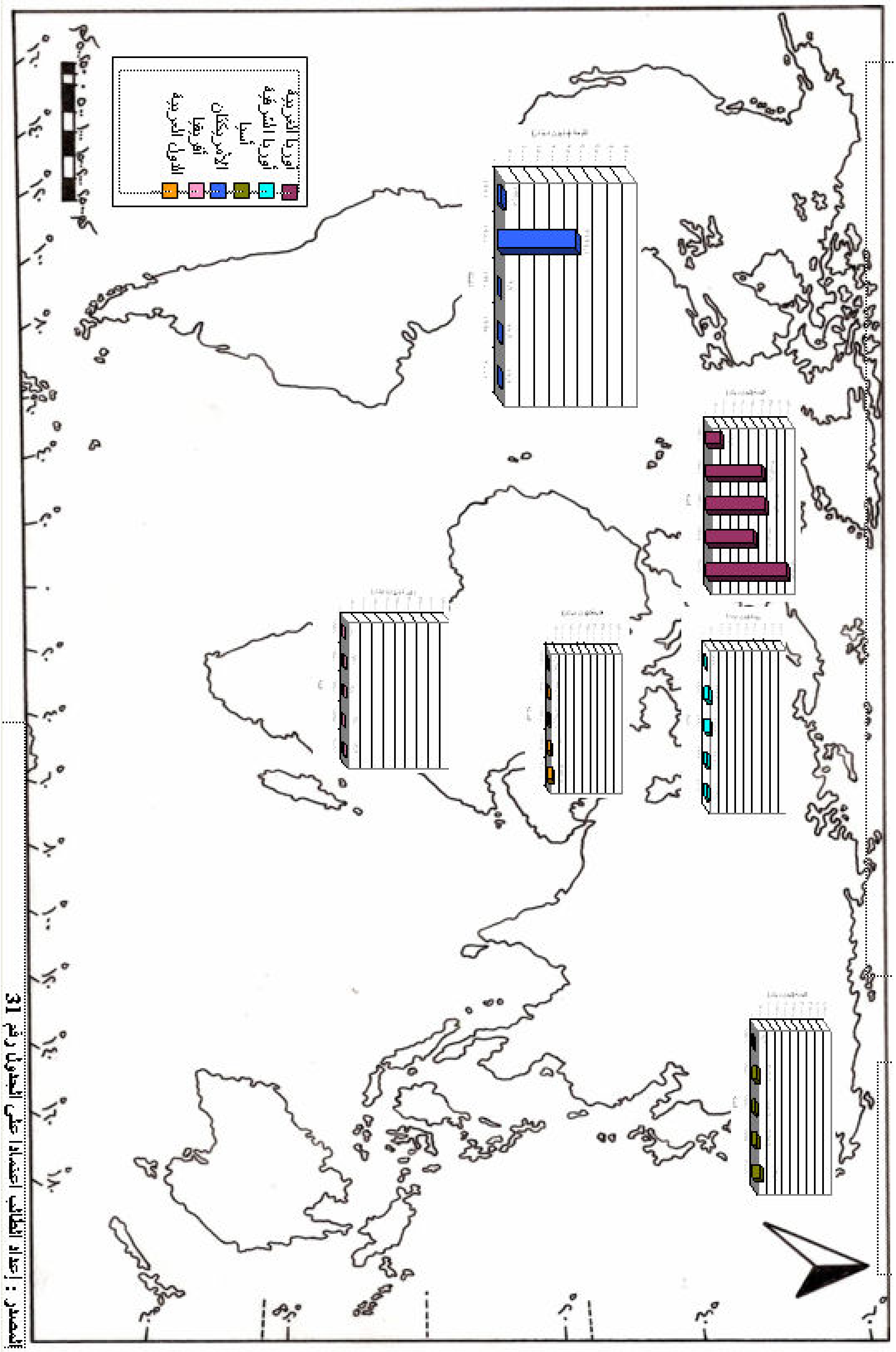
(1) فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ؟ ؟ ، ص103 .

(2) محمود حسن حسني ، العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي ، دراسة لمحددات النجاح ، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – الأهرام ، شهرية ، عدد 79 ، القاهرة 1999 ، ص24

(3) Huliaras, A, Libya and The United States, African Studies, London : Combridge university Press, Vol. 21, N. 3, 2003, P. 497

(4) Gurney, J, Libya : the political Economy of Oil, London : Oxford University, 1996, P. 35.

شكل (50) خريطة تطور التوزيع الجغرافي للصادرات حسب المناطق الجغرافية (1971-2001م) بالمليون دينار



2- الدول الآسيوية :

تأتي الدول الآسيوية في الترتيب الثاني بعد دول غرب أوروبا من حيث نسبة الاستحواذ على الصادرات الليبية ، فقد بلغت قيمة صادرات ليبيا إلى الدول الآسيوية 226.7 مليون دينار كقيمة متوسطة للفترة من 1990-2001 ، وبنسبة متوسطة لنفس الفترة بلغت 6.2% من جملة الصادرات الليبية (شكل رقم 48 ، 49).

من الجدول رقم (40) نجد أن الصادرات الليبية إلى الدول الآسيوية بدأت متدنية ، فقد بلغت 5.2 مليون دينار ، وبنسبة 0.54% من جملة الصادرات عام 1971 ، ثم ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى 314.8 مليون دينار ، وبنسبة 8.6% من جملة الصادرات عام 1985 ، ويعود ذلك إلى التوجه الليبي إلى السوق الآسيوية بعد أن فقدت أكبر سوق للنفط الليبي ، والمتمثل في الولايات المتحدة منذ بداية الثمانينات ، وبسبب الحظر الاقتصادي من جانب الولايات المتحدة على استيراد النفط.

وجاءت الصادرات الليبية إلى الدول الآسيوية بعد ذلك العام متذبذبة من عام لآخر ، فقد انخفضت إلى أدنى مستوى لها خلال التسعينات لتصل إلى 90.9 مليون دينار ، وبنسبة 2.88% من جملة الصادرات عام 1991 ، ورغم ذلك التذبذب إلا أن الاتجاه العام كان نحو الارتفاع لتصل أخيراً إلى 483.8 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 9% (شكل رقم 50) ، ويعود ذلك الارتفاع في الصادرات الليبية إلى الدول الآسيوية ، وخاصة في الآونة الأخيرة إلى التقدم الاقتصادي والتطور الصناعي الذي شهدته دول جنوب شرق أسيا – فيما عرف بالنمور الآسيوية ، مما أدى إلى زيادة استهلاك هذه الدول للنفط الخام السلعة الرئيسية للصادرات الليبية.

3- مجموع الدول العربية :

جاءت الدول العربية في الترتيب الثالث بعد كل من دول غرب أوروبا والدول الآسيوية ، فقد استحوذت الدول العربية على 5.7% من جملة الصادرات الليبية خلال الفترة من 1990-2001 (شكل رقم 48 ، 49) ، وبما يعادل 200.5 مليون دينار كقيمة متوسطة لنفس الفترة.

ومن دراسة تطور الصادرات الليبية إلى الدول العربية نجدها اتسمت بالانخفاض خلال الفترة من 1970-1985 فنجدها لم تتعد 72.1 مليون دينار ، وبنسبة 2% من جملة الصادرات عام 1985 في حين أنها كانت 1.7 مليون دينار ، وبنسبة 0.2% من جملة الصادرات الليبية عام 1971 (جدول رقم 40).

وتعد صادرات ليبيا إلى الدول العربية منخفضة بالمقارنة بدول أوروبا الغربية من 1971-1990 ، ويعود ذلك إلى التشابه في الإنتاج ، فمعظم الدول العربية تتشابه في إنتاج وتصدير النفط والصناعات القائمة على مشتقاته وهي تمثل السلعة الرئيسية للتصدير في معظم الدول العربية هذا بالإضافة إلى :

- الخلافات السياسية التي تحدث في بعض الأحيان بين ليبيا وبعض الدول العربية والناجمة عن الاتجاهات الثورية التي تبنتها ليبيا خلال هذه الفترة.
- عدم وجود سياسات تكاملية بين الدول العربية مع وجود توجهات ومصالح سياسية واقتصادية متقاربة أحياناً.
- التركيب السلعي المتشابه لتجارتها الخارجية.
- ضعف شبكة النقل والمواصلات التي تخدم حركة التبادل التجاري بين الدول العربية وليبيا(1).

ثم تحسنت خلال الفترة من 1990-2001 ، فقد ارتفعت من 124.1 مليون دينار ، وبنسبة 3.3% عام 1990 لتصل إلى 356.7 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 6.6% من جملة الصادرات الليبية (جدول رقم 40) (شكل رقم 50) ، ويعود ذلك الارتفاع خلال تلك الفترة إلى تحسن العلاقات السياسية بين ليبيا وأغلب الدول العربية ، واتساع السوق العربي ، والتحسن في مستوى الصناعات والمنتجات الليبية ، والعمل على تفعيل السوق العربية المشتركة ، بالإضافة إلى سعي ليبيا للخروج من عزلتها ، فقد بدأت ليبيا خاصة في النصف الثاني من التسعينات خطا جديداً يهدف للتراجع عن السياسات الثورية ، فقد توقفت عن دعم الثوريين والإرهابيين ، وأصلحت علاقاتها مع الدول العربية والأفريقية والأوروبية ، وأصبح لها دور في حل النزاعات وخاصة العربية مثل مشكلة جنوب السودان كما طرحت حلاً سلمياً للصراع العربي الإسرائيلي من خلال كتاب القذافي الأبيض ، ومن جانب الدول العربية فقد وقفت الدول العربية موقفاً إيجابياً لمساندة ليبيا لرفع الحظر الاقتصادي من عليها(2).

كما أن دخول منظمة التجارة الحرة العربية حيز التنفيذ اعتباراً من 1998 وتضمنت التحرير التدريجي للسلع المتبادلة من الرسوم الجمركية وصولاً إلى التحرير النهائي لها اعتباراً من يناير 2005(3).

كل ذلك دعم حركة التبادل التجاري بين ليبيا والدول العربية في الآونة الأخيرة.

---

(1) راجع كلاً من :
- محمد صبحي عبد الحكيم ، الوطن العربي (أرضه – سكانه – موارده) ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ، 1988 ، ص632 .
- عيسى حمد محمد الفارسي ، القطاع النفطي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي ، مرجع سابق ، ص31 .

(2) راجع كلاً من :
- خالد حنفي ، لماذا تخلت ليبيا عن برامج أسلحة الدمار الشامل ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عدد 109 ، دورية شهرية ، 2004 ، ص ص 7-8 .
- Huliaris, A, Qadafi's Comback : Libya and Sub-Saharan Africa in the 1990, African Affairs, London : Oxford University, Vol. 100, in. 398, 2001, P. 6.

(3) ناصر حامد ، الحمائيون " من يعرقل تحرير التجارة الخارجية المصرية " ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، دورية شهرية ، عدد 109 ، الأهرام ، القاهرة ، 2004 ، ص11 .

4- دول أوروبا الشرقية :

تأتي دول أوروبا الشرقية في الترتيب الرابع من حيث نسبة الاستحواذ على الصادرات الليبية خلال الفترة من 1990-2001 ، وبنسبة 4.7% من جملة الصادرات الليبية (شكل رقم 48 ، 49)، وبما يعادل 164.6 مليون دينار كقيمة متوسطة لنفس الفترة.

أما عن تطور الصادرات الليبية إلى دول شرق أوروبا فكان العامل المؤثر والفعال في قيمة صادراتها هو السياسات الاقتصادية التي كانت تتبعها دول أوروبا الشرقية ومدى انجذاب ليبيا إليها.

فقد تميزت الفترة من 1971-1985 بالاتجاه نحو الارتفاع في قيمتها ، فقد ارتفعت من 0.742 مليون دينار ، وبنسبة 0.1% من جملة الصادرات الليبية عام 1971 إلى 271.3 مليون دينار، وبنسبة 4.2% عام 1980 ، ثم تواصل ارتفاعها بعد ذلك رغم التذبذب من عام لآخر لتصل إلى 365.1 مليون دينار ، وبنسبة 10.1% من جملة الصادرات الليبية عام 1985 (جدول رقم 40).

ويعود ذلك إلى العلاقات الجيدة التي كانت تربط ليبيا بالدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية ، وخاصة بالاتحاد السوفيتي ، والعوامل السياسية التي أثرت في العلاقات الاقتصادية الخارجية الليبية إذ من المعلوم أن النظام الاقتصادي في ليبيا اتجه نحو تطبيق المنهج الاشتراكي سنة 1978 واستمر العمل بهذا النظام حتى منتصف الثمانينات ، بالإضافة إلى سعي السوق الاشتراكية الدولية في ذلك الوقت إلى تقوية علاقاتها بالدول النامية في أسيا وأفريقيا مما أدى إلى زيادة تجارتها معها[1]، ثم أخذت بعد ذلك العام (1985) في الانخفاض إلى أن انخفضت إلى أدنى مستوى لها خلال فترة التسعينات وهو 78.8 مليون دينار ، وبنسبة 2.6% من جملة الصادرات الليبية عام 1992 (جدول رقم 40).

ويعود ذلك الانخفاض إلى تفكك الاتحاد السوفيتي قبل انهياره ، واتجاه بعض دول أوروبا الشرقية بالعمل بالنظام الاقتصادي الحر مما عرضها لبعض المشاكل الاقتصادية وأثر ذلك في حجم الصادرات الليبية إلى دول شرق أوروبا[2].

ثم تعود للتحسن بعد ذلك لتصل إلى أقصى ارتفاع لها وهو 447.8 مليون دينار عام 1997 ، وبنسبة 13% من جملة الصادرات الليبية ، ويعود ذلك إلى استقرار الأوضاع في دول شرق أوروبا والحظر الاقتصادي من جانب الولايات المتحدة وبعض دول غرب أوروبا ، ثم تراجعت بعد ذلك لتنخفض إلى 158.8 مليون دينار ، وبنسبة 2.9% عام 2001 (شكل رقم 50).

---

(1) فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، الطبعة الثانية، 1997 ، ص157.

(2) صالح السنوسي ، أثر انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية على علاقات الشمال بالجنوب ، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، نصف سنوية، العدد الأول والثاني، بنغازي- ليبيا،1997، ص119

5- دول وسط وشمال وجنوب أمريكا :

بلغ متوسط الصادرات الليبية إلى مجموع دول الأمريكتين خلال الفترة 1990-2001 حوالي 13.7 مليون دينار ، وبنسبة متوسطة بلغت 0.3% من جملة الصادرات الليبية (شكل 49 ، 48).

أما عن تطور الصادرات الليبية إلى الأمريكتين خلال الفترة من 1971-2001 ، فقد تميزت الفترة من 1971-1980 بارتفاع الصادرات الليبية إلى الأمريكتين ، فقد ارتفعت من 133.8 مليون دينار ، وبنسبة 13.9% من جملة الصادرات الليبية عام 1971 إلى 185.2 مليون دينار ، وبنسبة 7.57% من جملة الصادرات عام 1974 ، وتواصل ارتفاعها إلى أن تصل إلى أقصى ارتفاع لها عام 1980 ، والذي بلغ 2694.1 مليون دينار ، وبنسبة 40% من جملة الصادرات الليبية (جدول رقم 40) ، ويعود ذلك الارتفاع خلال تلك الفترة إلى العلاقات السياسية والاقتصادية الجيدة التي كانت تربط ليبيا بالولايات المتحدة ، والتي كانت أكبر مستورد للنفط الخام الليبي حتى منتصف الثمانينات.

كما دفعت أطماع الولايات المتحدة كقوة كبرى إلى محاولة أن ترث السيطرة الأوروبية على كثير من الدول النامية عن طريق المساعدات والمنح والقروض والاستثمارات ، ودفع كل ذلك الولايات المتحدة أن تلعب دوراً اقتصادياً وتجارياً متميزاً في ليبيا خلال هذه الفترة [1] ، وبعد عام 1985 اتجهت قيمة الصادرات الليبية إلى الأمريكتين نحو الانخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها وهو 2.7 مليون دينار ، وبنسبة 0.1% من جملة الصادرات الليبية عام 1990 ، وأخيراً بلغت 17.2 مليون دينار ، وبنسبة 0.3% عام 2001. ويعود ذلك الانخفاض خلال الفترة من 1986-2001 إلى الخلافات السياسية بين ليبيا والولايات المتحدة ، والتي بدأت أحداثها منذ بداية الثمانينات بفرض عقوبات اقتصادية على ليبيا من جانب الولايات المتحدة ، ثم من جانب الأمم المتحدة عام 1992 ، وأخيراً تعليق العقوبات عام 1997[2]، وأثر كل ذلك على انخفاض الصادرات الليبية إلى الأمريكتين فهي لم تتعد 1% من جملة الصادرات الليبية خلال الفترة من 1990-2001 (شكل رقم 50) مما يدل على الدور الكبير الذي تلعبه العلاقات السياسية في تحديد اتجاه وتوزيع التجارة الخارجية.

6- الدول الأفريقية :

بلغت صادرات ليبيا إلى الدول الأفريقية حوالي 8.1 مليون دينار خلال الفترة من 1990-2001، وبنسبة متوسطة بلغت 0.24% من جملة الصادرات الليبية خلال الفترة (شكل رقم48، 49).

---

(1) فؤاد محمد الصقار ، مرجع سابق ، ص143 .

(2) خالد حنفي علي ، السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية ، السياسة الدولية ، العدد 156 ، دورية فصلية ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة – مصر ، 2004 ، ص118.

ويعود انخفاض الصادرات الليبية إلى الدول الأفريقية إلى :

- تشابه الهياكل الإنتاجية وتخصصها في الغالب في الإنتاج الأولي.
- تركز الصادرات الليبية في النفط الخام والذي تتركز في تصديره بعض الدول الأفريقية والدول الأخرى لا تستطيع استيراده لضعف استهلاكها منه ، وقلة حجم التجارة عبر الصحراء الكبرى بسبب بعض المعوقات منها انعدام الطرق الأمر الذي يحد من تطور التجارة بين ليبيا وجيرانها إذ أحجم التجار من الجانبين على زيادة نشاطهم التجاري لعدم وجود الطرق الملائمة ، كما تدخل أيضاً المشاكل السياسية فقد تشجع أو تعطل العلاقات التجارية بين هذه البلاد ، كما يحول عدم توفر البيانات التجارية دون نمو الأنشطة التجارية بين ليبيا وجيرانها[1].
- وفي نهاية الفترة ارتفعت الصادرات الليبية إلى الدول الأفريقية بعض الشيء لتصل إلى 40.4 مليون دينار ، وبنسبة 1.1% من جملة الصادرات الليبية عام 1999.
- وذلك يرجع إلى اتجاه السياسة الليبية إلى أفريقيا والدعم السياسي والاقتصادي من جانب ليبيا للدول الأفريقية ، وتحسن القطاع الصناعي الليبي ، أدى كل ذلك إلى التحسن الواضح في صادرات ليبيا إلى الدول الأفريقية كما هو واضح بالشكل رقم (50).
- كما عملت ليبيا على تأسيس تجمع دول الساحل والصحراء من أجل استثمار الثروات الكبيرة التي تزخر بها هذه القارة ، وخلق تكامل اقتصادي وثقافي وسياسي بين دولها حتى تتمكن من القضاء على النفوذ الاقتصادي والسياسي لدول الاستعمار الأوروبية ، وقد دعم ذلك التجمع الروابط الحضارية وتنوع المناخ ، والروابط التاريخية[2].

---

(1) أبو القاسم محمد العزابي ، وآخرون (ترجمة) ، الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية " تحليل جغرافي " ، مرجع سابق ، ص172 .

(2) محمد عبد السلام رغوان ، التجمع الأفريقي لدول الساحل والصحراء "أبعاد وآفاق"، الجديد للعلوم الإنسانية، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، عدد 5، دورية سنوية، طرابلس – ليبيا، 2000، ص ص 208–209

ثانياً :- التوزيع الجغرافي للصادرات حسب أهم الدول

أما عن أهم الدول المستوردة للسلع الليبية ، فقد تم ترتيبها حسب الأهمية النسبية وهي كالتالي :

1- إيطاليا :

تحتل جمهورية إيطاليا المركز الأول بين دول الاتحاد الأوروبي المستوردة للسلع الليبية ، وليس على مستوى الاتحاد الأوروبي فقط بل على مستوى جميع البلدان الرئيسية المستوردة للسلع الليبية.

فقد تصدرت إيطاليا قائمة الدول المستوردة من ليبيا خلال الفترة من 1990-2001 ، حيث تراوحت قيمة مشترياتها من ليبيا بين أعلى مستوى لها وهو 2246.3 مليون دينار عام 2001 ، وأدنى مستوى لها حيث بلغ 948.6 مليون دينار عام 1998 ، وبلغ متوسط صادرات ليبيا إليها خلال تلك الفترة حوالي 1487.4 مليون دينار.

ومن حيث نسبة استحواذ إيطاليا على الصادرات الليبية ، فقد تراوحت بين 48% من إجمالي الصادرات الليبية عام 1990 ، وأدنى مستوى لها حوالي 36% عام 1997،وبنسبة متوسطة بلغت 41.7% من جملة الصادرات الليبية (جدول رقم 41).

كما يلاحظ من الشكل (52) أن صادرات ليبيا إلى إيطاليا في ارتفاع مستمر رغم التذبذب من عام لآخر ، ويعود ذلك الارتفاع في الصادرات الليبية المتجه نحو إيطاليا إلى العوامل الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية ، والتي جعلت من إيطاليا العميل التجاري الأول لليبيا.

فالعوامل الجغرافية تمثلت في قرب إيطاليا بالنسبة لليبيا حيث تقع إيطاليا في مواجهة ليبيا على الجانب الآخر للبحر المتوسط ، ولا يفصل بينهما إلا وسيلة اتصال وطريق ملاحي هام كان على مر العصور الوسيط الأول بين كلاً من الشمال الأفريقي والجنوب الأوروبي ، وظهيره.

أما عن العامل التاريخي فتمثل في احتلال إيطاليا لليبيا لفترة امتدت إلى أحد عشر عاماً ، وظلت ليبيا بعد الاستقلال تابع اقتصادي لإيطاليا لفترة طويلة ، حيث استطاعت الدول المستعمرة أن تربط اقتصاد الدول المستعمرة باقتصادها وذلك حتى بعد الاستقلال(1).

وتمثلت الصادرات الليبية المتجه نحو إيطاليا في النفط الخام ، فقد صدرت ليبيا إلى إيطاليا بنحو 1721.1 مليون دينار عام 2001 من النفط الخام ، وخردة وفضلات المعادن حديد وغير حديد ، خبث المعادن ، وقود توربينات الطائرات النفاثة حيث فيول ، فيول أويل (مازوت) ، قطران معدني، غاز البروبان ، وغاز البيوتان المسالين ، هيدروكربونات أكليلية مثل غاز الإيثلين وغاز البروبلين ، مشتقات الهيدروكربونات المسلفنة ، والصودا الكاوية ، سماد سلفات النشادر ، وسماد اليوريا ، ولدائن اصطناعية على صورة حبيبات ، جلود (عجول وأغنام وماعز) ، حديد صب (زهر) والحديد الأسفنجي، وبرادة الحديد الخام – وصفائح عريضة وألواح وأفرخ من حديد أو صلب(2). (الملحق الإحصائي الجدول رقم 4).

---

(1) Brigaldino, C, African – European Relations at the turning point, Africa today.

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 65-73 (جدول رقم 8)

جدول رقم (41)

التوزيع الجغرافي للصادرات حسب أهم الدول الرئيسية خلال الفترة 1990 – 2001 القيمة بالمليون دينار

السنة	1990		1991		1992		1993		1994		1995		1996	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
إيطاليا	1792.5	47.9	1284.1	40.7	1378.9	45.4	1103.7	38	1329. 2	42.6	1354. 2	42	1544	43.1
ألمانيا	243.1	6.5	525.6	16.7	211.1	6.9	212.7	18	383.5	12.3	435	13.5	583.2	16.3
أسبانيا	344.5	9.2	303.2	9.6	320.4	10.5	258.5	10.4	378.3	12.1	422.4	13.1	329.6	9.2
فرنسا	320.5	8.5	243.4	7.7	280.1	9.2	200.9	4.8	235.5	7.6	197.2	6.1	138.7	3.9
تركيا	136.7	3.6	69.3	2.2	131.7	4.3	44.1	2	119.9	3.9	135.2	4.2	156.3	4.4
اليونان	165.1	4.4	163.7	5.2	115.4	3.8	84.0	3.4	97.1	3.1	75.5	2.3	94.5	2.7
تونس	19.5	0.5	27	0.9	47.5	1.6	36.1	1.4	52.5	1.7	80.7	2.5	75.7	2.1
المملكة المتحدة	66.8	1.8	40.8	1.3	69.4	2.3	62.2	2.7	67.2	2.2	52.7	1.7	91.1	2.5
سويسرا	1.2	0.03	60.5	1.9	8.4	0.3	0.1	–	3.7	0.1	2.1	0.1	87.5	2.5
مالطا	10.6	0.3	7.4	0.2	16.4	0.5	15.8	0.6	9.5	0.3	8.4	0.2	10.4	0.3
مصر	21.2	0.6	5.4	0.2	53.2	1.8	45.4	2	57.8	1.9	67.3	2.1	29.7	0.8
بلدان أخرى	623.3	16.64	423.3	13.4	4063	13.4	414.1	16.7	383	12.3	391.4	12.2	438	12.2
المجموع	3745	100	3153.7	100	3038.8	100	2477.6	100	3117. 2	100	3222. 1	100	3578.7	100

تابع جدول رقم (41)

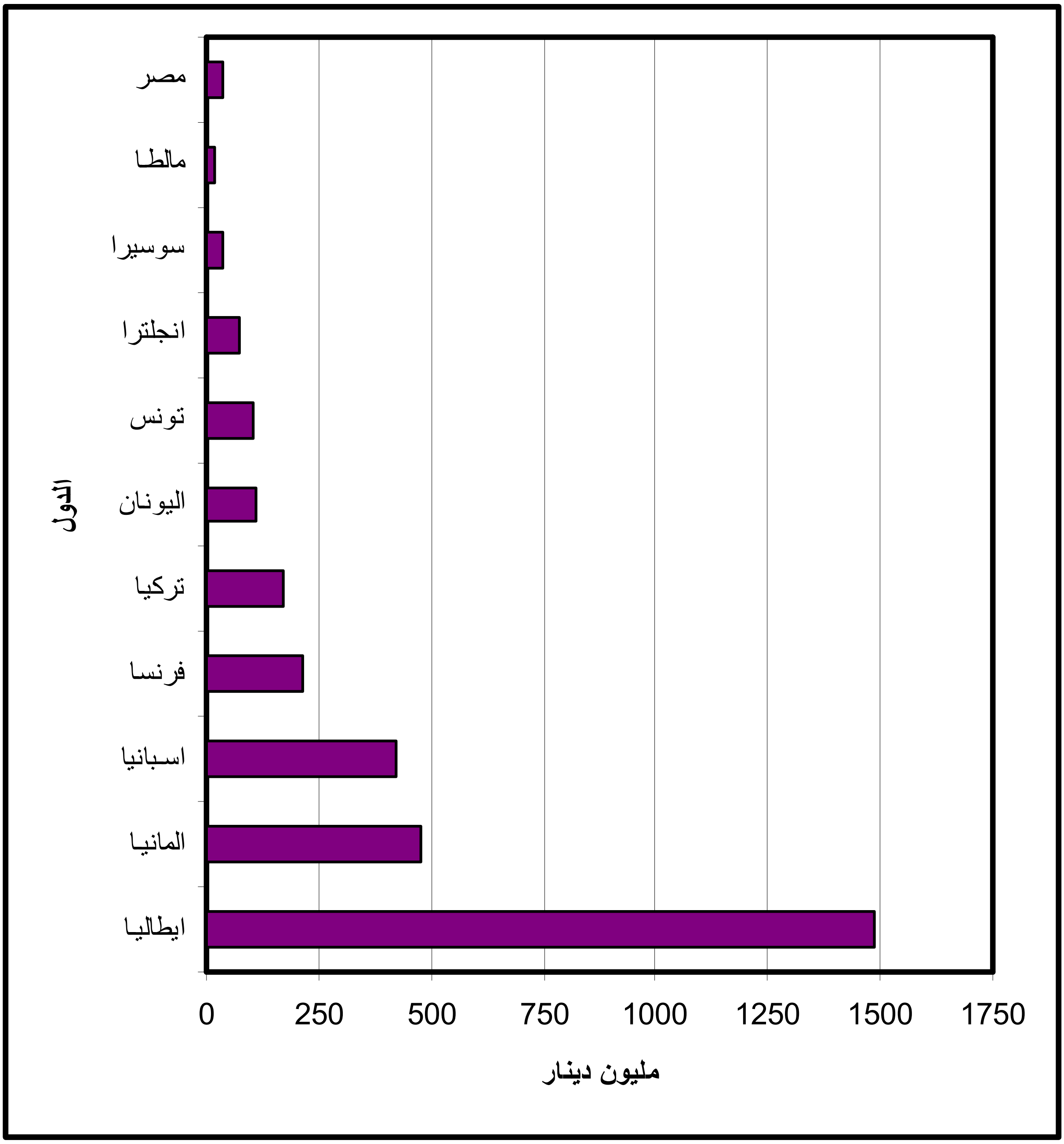
التوزيع الجغرافي للصادرات حسب أهم الدول الرئيسية خلال الفترة 1990 – 2001 القيمة بالمليون دينار *

السنة	1997		1998		1999		2000		2001		المتوسط	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
إيطاليا	1250.6	36.2	948.6	39.9	1391.3	37.7	2224.8	42.6	2246.4	41.7	1487.4	41.4
ألمانيا	517.9	15	388.3	16.4	702.3	19.1	797	15.3	761.4	14.1	480.1	14.2
أسبانيا	316	9.1	265.6	11.2	505.2	13.7	796.4	15.2	835.3	15.5	423	11.57
فرنسا	157.4	4.6	91.7	3.8	237.4	6.4	294.2	5.6	195.7	3.6	216	6
تركيا	194.8	5.6	152.7	6.4	209.2	5.7	394.1	7.5	333.5	6.2	173.1	4.88
اليونان	98.3	2.8	62.6	2.6	86.7	2.4	138.7	2.7	123	2.3	112	3.14
تونس	147.2	4.3	117.5	4.9	149.3	4.05	216.7	4.1	274.2	5	103.7	2.75
المملكة المتحدة	77.3	2.2	61.2	2.6	48.6	1.3	119.7	2.3	94.5	1.8	71	2
سويسرا	150.7	4.4	0.4	–	49	1.3	9.4	0.2	69.9	1.3	37	1
مالطا	21.5	0.6	18.9	0.8	18.0	0.5	39.2	0.7	74	1.4	21	0.5
مصر	32.4	0.9	37.8	1.8	43.8	1.3	29.3	0.7	39.4	0.7	38.6	1.2
بلدان أخرى	491.4	14.3	228.7	9.6	241.3	6.55	162	3.1	346.6	6.4	379.1	11.36
المجموع	3455.5	100	2374	100	3682.1	100	5221.5	100	5393.9	100	3542	100

* المصدر : – مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، التاسع والثلاثون ، طرابلس – ليبيا ، 1995 ، ص ص 71 – 73 . (البيانات خلال الفترة من 1990 –1995) .
– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 1996 ، 1997 ، 1998 ، 1999 ، 2000 ، 2001 . (البيانات خلال الفترة من 1996 – 2001)

شكل رقم (51)

التوزيع الجغرافي للصادرات حسب أهم الدول متوسط الفترة 1990 – 2001*



* **المصدر** : من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم 41.

من استعراض الصادرات الليبية إلى إيطاليا نجد أنها تركزت في المواد الخام من نفط خـــام ، ومعادن، وخردة ، وجلود ، وبعض المشتقات النفطية والمنتجات الكيماوية.

فمنذ القدم سعت إيطاليا لربط الاقتصاد الليبي بالاقتصاد الإيطالي ، فعملت إيطاليا أثناء فتـــرة الاحتلال على تحسين وسائل المواصلات في ليبيا ، فخصصت في مارس 1913 مبلغ 5300000 ليرة إيطالية لإعادة بناء موانى طرابلس وبنغازي ودرنة، إضافة إلى فتح فروع للمصارف الإيطاليـــة فـــي ليبيا، زيادة على فتح خطوط ملاحية جديدة بين إيطاليا وشمال أفريقيا ، مما أدى إلـــى زيـــادة حجـــم التجارة بين ليبيا وإيطاليا ، وعملت الحكومة الإيطالية بتحسين الاقتصاد الليبـــي وربطـــه بالاقتـــصاد الإيطالي[1].

وبعد الاستقلال كان هناك نقص في الخبرات التنظيمية والإدارية أثر ذلك سلبياً على الجهـــود التسويقية الأولى لأن إيطاليا أثناء فترة الاحتلال تولت إدارة جميع المرافق والخدمات العامة بما فيهـــا التجارة الخارجية لذلك استمرت الروابط التجارية القوية مع إيطاليا لذلك فإن أغلب النشاط التجـــاري الذي تمارسه ليبيا في أوروبا مع إيطاليا[2].

أما حديثاً فمعظم صادرات النفط الخام الليبي وجميع غازها الطبيعي المـــسيل يـــذهب خـــلال السنوات الحديثة إلى إيطاليا ، بالإضافة إلى ذلك تلعب شركة النفط الإيطالية (Agip) دوراً يأتي رأساً بعد شركة النفط الوطنية للبلد في إنتاج النفط الليبي وإمكانات إنتاج الغاز ، بالإضافة إلى العديـــد مـــن المشروعات المشتركة بين ليبيا وإيطاليا في مجال النفط والغاز ، ومن أهم المـــشروعات المـــشتركة لتصدير الغاز في ليبيا مشروع غرب ليبيا (Western Libyan Gas Project) المشترك مع شـــركة إنبي الإيطالية ، وتبلغ استثماراتها حوالي 5.6 مليار دولار ، وقد قامت ليبيا بإنشاء خط أنابيب غـــاز بطول 540 كم ، ويمتد تحت المياه ليربط بين ليبيا وشبه الجزيرة الإيطالية لنقل الغـــاز الليبـــي إلـــى إيطاليا[3].

أما عن اتجاه قيمة الصادرات الليبية إلى إيطاليا نجد أنها انخفضت من 1792.5 مليون دينار ، وبنسبة 47.9% من جملة الصادرات الليبية عام 1990 إلى 1354.2 مليون دينار ، وبنسبة 42% عام 1995 ، ثم تعود لترتفع قليلاً إلى 2246.4 مليون دينار ، وبنسبة 41.7% من جملة الواردات عـــام 2001 (جدول رقم 41) (شكل رقم 51).

(1) المختار الطاهر كرفاع ، الحركة العمالية في ليبيا (1943–1969) ، مركز جهاد الليبيين للدراســـات ، الطبعـــة الأولى ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي – ليبيا ، 2000 ، ص ص 33–34 .

(2) راجع كلاً من :

– جوديت غورني " تأليف " ، محمد عزيز وآخرون (ترجمة) ، مرجع سابق ، ص ص 37–38 .

- Henry, H, Libya : Past and Present, Tripoli, 1981, P. 32.

(3) قطاع البترول المصري ، البترول حول العالم ، مجلة البترول ، يصدرها قطاع البترول المصري ، العدد الثامن ، المجلد 41 ، القاهرة ، 2004 ، ص38 .

شكل رقم (52)

2- ألمانيا :

تأتي ألمانيا في المركز الثاني بعد إيطاليا على مستوى دول الاتحاد الأوروبي ، وعلى مستوى مجموع البلدان المستوردة للسلع الليبية ، وذلك بعد أن كانت أولى الدول المستوردة للبترول الليبي في فترة الستينات ، وكان يأتي بعدها إيطاليا ثم المملكة المتحدة [1]، حيث تراوحت قيمة مشترياتها من ليبيا بين أعلى مستوى لها وهو 797 مليون دينار عام 2000 وأدنى قيمة لها حيث كانت 211 مليون دينار عام 1992 ، وذلك خلال الفترة من 1990-2001 ، والتي بلغ متوسط صادرات ليبيا إلى إيطاليا خلالها حوالي 480.1 مليون دينار.

كما تراوحت نسبة استحواذ ألمانيا على الصادرات الليبية بين أعلى مستوى لها وهو 19.1% من جملة الصادرات الليبية عام 1999 ، وأدنى مستوى لها 6.5% من إجمالي صادرات ليبيا عام 1990 ، وبنسبة متوسطة بلغت 14.2% من جملة الصادرات الليبية (جدول رقم 41).

من الشكل رقم (52) نجد أن صادرات ليبيا إلى ألمانيا تنمو بإطراد بصفة عامة باستثناء بعض السنوات ، فقد ارتفعت قيمتها من 243.1 مليون دينار عام 1990 وبنسبة 6.5% من إجمالي الصادرات إلى 525.6 مليون دينار ، وبنسبة 16.7% من إجمالي الصادرات عام 1991 ، ثم تنخفض إلى أدنى مستوى لها خلال الفترة لتصل إلى 211 مليون دينار عام 1992 ، وبنسبة 6.9% ، ثم تعود بعد ذلك لترتفع تدريجياً إلى أن تصل إلى 583.3 مليون دينار عام 1996 ، وبنسبة 16.3% من إجمالي الصادرات ، وتواصل ارتفاعها إلى أن تصل إلى 761.5 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 14.1% من إجمالي الصادرات الليبية (جدول رقم 41) (شكل رقم 51).

وتمثلت الصادرات الليبية إلى ألمانيا في النفط الخام ، وبلغت صادرات ليبيا إلى ألمانيا منه حوالي 754.3 مليون دينار عام 2001 حيث استحوذ النفط الخام على نسبة 99% من إجمالي الصادرات الليبية المتجه نحو ألمانيا [2] مما يدل على التركز الشديد للصادرات الليبية نحو ألمانيا على النفط الخام. (الملحق الإحصائي جدول رقم 4).

3- أسبانيا :

تأتي أسبانيا في المركز الثالث بعد كلاً من إيطاليا وألمانيا على مستوى الاتحاد الأوروبي والبلدان المستوردة للسلع الليبية ، حيث ساعد البحر المتوسط والاتصال المباشر بين ليبيا وأسبانيا عبر البحر إلى ارتفاع قيمة الصادرات الليبية المتجه إلى أسبانيا ، فقد بلغ متوسط قيمة صادرات ليبيا إلى أسبانيا حوالي 423 مليون دينار خلال الفترة من 1990-2001 حيث تراوحت هذه القيمة بين أعلى مستوى لها 835 مليون دينار عام 2001 وأدنى مستوى لها وهو 258.5 مليون دينار عام 1993 ، وتراوحت نسبة استحواذ أسبانيا على الصادرات الليبية بين 15.5% من جملة الصادرات عام 2001 و 9.1% عام 1997 ، وبنسبة متوسطة بلغت 11.57% من مجموع صادرات ليبيا إلى جميع البلدان (جدول رقم 41).

---

(1) Waddans, F, The Libyan Oil industry, Baltimore University Press, 1980, P. 2010.

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 65-73. جدول رقم 8 .

وعندما نتابع تطور قيمة الصادرات الليبية المتجه نحو أسبانيا نجد أنهـا اتـسمت بالتذبـذب الواضح بين الارتفاع والانخفاض خلال السنوات من 1990 إلى 1993 وتميزت بالاتجاه نحو الارتفاع خلال السنوات من 1994 إلى 2001 ، ففي حين نجدها تنخفض من 344.5 مليون دينار عام 1990 إلى 258.5 مليون دينار عام 1993 ، نجدها ترتفع من 378.3 مليون دينار عام 1994 إلـى 835.3 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 52).

وتمثلت الصادرات الليبية المتجه نحو أسبانيا في النفط الخام ، والذي بلغت صـادرات ليبيـا المتجه إلى أسبانيا منه 615.4 مليون دينار ، وبنسبة 73.7% من جملة الصادرات الليبية إلى أسـبانيا وذلك عام 2001 ، غاز البروبان ، وغاز البيوتان المسالان ، والذي صدر منه إلى أسـبانيا بحـوالي 61.9 مليون دينار ، وبنسبة 7.5% من إجمالي الصادرات الليبية المتجه نحو أسـبانيا عـام 2001 ، وصدرت منتجات تقطير نفطية بـ 59.5 مليون دينار ، وبنسبة 7.1% ، كما بلغت صادرات ليبيا إلى أسبانيا من القطران المعدني حوالي 33.1 مليون دينار ، وبنسبة 4% من إجمالي الـصادرات الليبيـة المتجه نحو أسبانيا ، بالإضافة إلى بعض السلع الأخرى والمتمثلة في فيول أويل (مازوت) ، وقـود توربينات الطائرات النفاثة ، وهيدروكربونات أكليلية مثل غاز الإيثيلين والبروبيلين ، وسماد سـلفات النشادر، وسماد اليوريا – صفائح عريضة ، وألواح وأفراخ من حديد أو صلب[1]. (الملحق الإحصائي رقم 4).

ونستنتج مما سبق أن الصادرات الليبية إلى أسبانيا تركزت في الـنفط الخـام ، وفـي غـاز البروبان والبيوتان المسالية ، ومنتجات تقطير نفطية ، فقد استحوذت السلع الثلاث على 88.3% مـن إجمالي صادرات ليبيا إلى أسبانيا.

4- فرنسا :

تأتي فرنسا في المركز الرابع بعد كل من إيطاليا وألمانيا وأسبانيا على مستوى دول الاتحـاد الأوروبي، ومجموع الدول المستوردة من ليبيا ، حيث أدت السياسة الفرنسية والتي تسعى دائماً إلـى تحسين العلاقات مع دول العالم الثالث ، وخاصة الدول الأفريقية إلى زيادة التبادل التجاري بين فرنسا وليبيا ، وخاصة في الآونة الأخيرة ، حيث أيقنت فرنسا الدور الفعال الذي تلعبه ليبيا في تحقيق الوحدة الأفريقية والتكامل الأفريقي.

فقد استحوذت فرنسا على نسبة كبيرة من الصادرات الليبية ، ففي خلال الفترة مـن 1990-2001 تراوحت قيمة ما صدرته ليبيا إلى فرنسا بين 320.5 مليون دينار كأعلى مستوى عام 1990 ، وبنسبة 8.5% من إجمالي صادرات ليبيا ، وبين 91.6 مليون دينار كـأدنى مـستوى عـام 1998 ،

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 65-73. جدول رقم 8.

وبنسبة 3.8% من إجمالي الصادرات الليبية ، ويعود ذلك لما حدث في ذلك العام من انخفاض في قيمة الصادرات الليبية بصفة عامة إلى جميع البلدان ، والناجم عن انخفاض إنتاج النفط وانخفاض أسعار النفط في ذلك العام ، وبلغت متوسط قيمتها حوالي 216 مليون دينار كقيمة متوسطة ، وتراوحت نسبة استحواذ فرنسا على الصادرات الليبية بين 9.2% كأعلى مستوى عام 1992 و 3.6% من إجمالي صادرات ليبيا كأدنى مستوى عام 2001 ، وبلغ متوسط هذه النسبة حوالي6% من إجمالي الصادرات الليبية خلال الفترة 1990-2001 (جدول رقم 41).

وعند متابعة تطور قيمة الصادرات الليبية المتجه نحو فرنسا نجدها غير ثابتة ، فقد اتسمت بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض من عام لآخر ، ولكن يغلب عليها الاتجاه نحو الانخفاض ، حيث نجدها تنخفض من 320.5 مليون دينار عام 1990 إلى 197.2 مليون دينار عام 1995 ، ثم 195.7 مليون دينار عام 2001 شكل رقم (51 ، 52).

وتمثلت الصادرات الليبية المتجه نحو فرنسا في النفط الخام ، والذي بلغت قيمته حوالي 136.6 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 70% من إجمالي الصادرات الليبية المتجه نحو فرنسا ، قطران معدني قدر بحوالي 25.4 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 13% من إجمالي الصادرات الليبية المتجه إلى فرنسا ، وبالتالي يكون قد تركزت صادرات ليبيا إلى فرنسا في النفط الخام ، والقطران المعدني ، حيث استحوذا على نسبة 83% من إجمالي صادرات ليبيا إلى فرنسا عام 2001، وتمثلت النسبة الباقية في وقود توربينات الطائرات النفاثة ، ومنتجات تقطير نفطية، وفيول أويل (مازوت) وغازي البروبان والبيوتان ، وهيدروكربونات أكليلية مثل غازي الإيثيلين والبروبيلين، وسماد اليوريا ، وصفائح ، ألواح ، أفراخ من حديد وصلب[1]. (ملحق إحصائي جدول رقم 4).

5- تركيا :

تأتي تركيا في الترتيب الخامس بين مجموع الدول المستوردة للسلع الليبية ، حيث تراوحت صادرات ليبيا إلى تركيا خلال الفترة من 1990-2001 بين أعلى مستوى لها 394 مليون دينار عام 2000 وبنسبة 7.5% من إجمالي الصادرات الليبية ، وأدنى مستوى لها بلغ 44 مليون دينار عام 1993 ، وبنسبة 1.8% من إجمالي الصادرات الليبية ، كما بلغ متوسط قيمة الصادرات إلى تركيا حوالي 173.1 مليون دينار ، وبلغ متوسط نسبتها حوالي 5.5% من إجمالي الصادرات الليبية (جدول رقم 41).

ومن الشكل رقم (52) نجد أن اتجاه قيمة الصادرات إلى تركيا اتصفت بالتذبذب الشديد بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من 1990-1995 ، ففي حين نجدها ترتفع إلى 136.7 مليون دينار ، 135.4 مليون دينار عامي 1990 ، 1995 على التوالي نجدها تنخفض إلى 69.3 مليون دينار و 44.1 مليون دينار عامي 1991 ، 1993 على التوالي.

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 65-73. جدول رقم 8 .

أما الفترة من 1996 إلى 2001 فقد تميزت قيمة الصادرات إلى تركيا بالارتفاع ، فقد ارتفعت من 156 مليون دينار عام 1996 إلى 333.5 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 51).

وعن السلع المصدرة إلى تركيا يأتي النفط الخام في مقدمة هذه السلع ، حيث بلغت قيمته حوالي 325.6 مليون دينار ، وبنسبة 97.6% ، مما يدل على تركز الصادرات الليبية إلى تركيا في النفط الخام ، ومثل النسبة الباقية كلاً من غاز البروبان وغاز البيوتان ، وسماد اليوريا ، ولدائن اصطناعية ، وجلود أغنام [1]. (ملحق إحصائي جدول رقم 4).

6- اليونان :

تعد اليونان سادس الدول المستوردة للسلع الليبية على مستوى الاتحاد الأوروبي ، وسادس مجموعة الدول المستوردة للسلع الليبية ، فقد تراوحت قيمة مشتريات اليونان من ليبيا بين 165 مليون دينار عام 1990 ، وبنسبة 4.4% من إجمالي صادرات ليبيا ، وأدنى مستوى لها وهو 62.5 مليون دينار، وبنسبة 2.6% من إجمالي الصادرات الليبية ، وقدر متوسط صادرات ليبيا إلى اليونان بحوالي 112 مليون دينار ، وتراوحت نسبة استحواذ اليونان على الصادرات الليبية بين 5.2% عام 1991 و2.3% وذلك عام 1995 ، وبنسبة متوسطة بلغت 3.5% من إجمالي الصادرات الليبية (جدول رقم41).

ومن الشكل رقم (52) نجد أن الاتجاه العام للصادرات الليبية إلى اليونان في انخفاض مستمر خلال الستة سنوات الأولى ، فنجدها تنخفض من 165.1 مليون دينار عام 1990 ، وبنسبة 4.4% من إجمالي الصادرات الليبية إلى 75.5 مليون دينار عام 1995 ، وبنسبة 2.3% ، وذلك باستثناء عام 1994 ، والذي شهد ارتفاعاً عن العام السابق له حيث بلغ 97 مليون دينار.

وبعد ذلك ترتفع من 94.5 مليون دينار ، وبنسبة 2.7% عام 1996 ليصل إلى 123 مليون دينار ، وبنسبة 2.3% من جملة الصادرات عام 2001 ، وذلك باستثناء عام 1998 ، والذي شهد انخفاضاً عن العام السابق له.

ومن دراسة السلع المصدرة إلى اليونان نجد أن النفط الخام استحوذ على 85% من إجمالي تلك الصادرات ، حيث بلغت قيمته حوالي 104.6 مليون دينار عام 2001 ، كما استوردت اليونان من وقود توربينات الطائرات النفاثة بما يعادل 6.2% من إجمالي صادرات ليبيا إلى اليونان أي بحوالي 7.5 مليون دينار عام 2001[2].

وبذلك تكون الصادرات الليبية إلى اليونان تركزت في السلعتين السابقتين بنسبة 91.2% من إجمالي صادرات ليبيا إلى اليونان ، وتمثلت النسبة الباقية في السلع الآتية ومنها فيول أويل (مازوت)، وغاز البروبان ، وغاز البيوتان ، وسماد سلفات النشادر ، وسماد اليوريا ، وصفائح عريضة وألواح وأفراخ من حديد أو صلب. (ملحق إحصائي جدول رقم 4).

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 65-73. جدول رقم 8 .

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 65-73. جدول رقم 8 .

7- تونس :

تأتي تونس في الترتيب السابع بين الدول المستوردة للسلع الليبية ، وتأتي علـــى رأس الـــدول العربية المستوردة للسلع الليبية ، حيث تراوحت قيمة الصادرات الليبية المتجهة إلى تونس بين أدنـــى مستوى لها 19.5 مليون دينار ، وبنسبة 0.5% عام 1990 ، وأعلى مستوى لها 274 مليون دينار ، وبنسبة 5% من جملة الصادرات الليبية وذلك عام 2001 ، وبلغ متوسط قيمة الصادرات الليبية إلـــى تونس حوالي 103.7 مليون دينار ، وبلغ متوسط نسبة استحواذ تونس على الصادرات الليبية حـــوالي 2.75% من جملة الصادرات الليبية (جدول رقم 41).

ومن دراسة تطور اتجاه الصادرات الليبية إلى تونس نجد أنها في ارتفاع مستمر إذ نجد أنهـــا بلغت 149.3 مليون دينار ، 216.7 مليون دينار ، 274.2 مليون دينار عام 1999 ، 2000 ، 2001 على التوالي ، وذلك بعد أن كانت 19.5 مليون دينار و 27 مليون دينار ، 80.7 مليون دينار خـــلال الأعوام 1990 ، 1991 ، 1995 (شكل رقم 51 ، 52).

وتعد تونس على رأس دول الجامعة العربية المستوردة للسلع الليبية ، ويعود ذلك إلى ســـهولة الاتصال عبر البر والبحر ، حيث يربط بين الدولتين البحر المتوسط وطريق بري مباشر.

وتميزت الصادرات الليبية المتجه إلى تونس بالتنوع السلعي إلى حد ما ، فقد تمثلـــت الـــسلع الليبية المتجه إلى تونس في النفط الخام ، حيث بلغت صادرات ليبيا منه إلى تـــونس حـــوالي 101.5 مليون دينار، وبنسبة 37.1% من إجمالي الصادرات الليبية المتجه إلى تونس ، وذلك عـــام 2001 ، وتأتي بعد ذلك صادرات فيول أويل (مازوت) في الترتيب الثاني من حيث السلع المصدرة إلى تونس بقيمة تعادل 66.5 مليون دينار ، وبنسبة 24.3% من إجمالي السلع المصدرة إلى تونس ، ويأتي بعـــد ذلك وقود توربينات الطائرات النفاثة بما يعادل 30 مليون دينار عـــام 2001 ، وبنـــسبة 11% مـــن إجمالي الصادرات إلى تونس ، حيث مثلت الثلاث سلع السابقة مجتمعة نسبة تقدر 72.4% من إجمالي الصادرات الليبية إلى تونس ، وتمثلت النسبة الباقية في غاز البروبان ، وغاز البيوتـــان ، ومـــشتقات الهيدروكربونات المسلفنة ، وأحماض ، وكحولات ، وأحماض الهيدريدات ، وهاليـــدات ، وحـــامض هيدروكلوريك ، والصودا الكاوية ، وسماد سلفات النشادر ، وسماد اليوريا – لدائن اصطناعية علـــى صورة حبيبات ، جلود أغنام ، وماعز ، وإطارات ، وأسمنت أبيض ، وأسلاك من حديد أو صـــلب ، وزوايا ، وأشكال وقطاعات خاصة من حديد أو صلب ، وصفائح عريضة ، وألواح وأفرخ من حديـــد أو صلب ، وأسلاك من حديد أو صلب ، وأسلاك للربط غير عازلـــة ، وأدوات ومـــصنوعات مـــن الألومونيوم ، وعربات يدوية ، وأدوات للمائدة ، ولوازم المكاتب والمدارس ، ومـــواد بلاســـتيكية[1]. (ملحق إحصائي جدول رقم 4).

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 65-73. جدول رقم 8 .

8- المملكة المتحدة :

تأتي المملكة المتحدة في الترتيب الثامن بين دول الاتحاد الأوروبي المستوردة للسلع الليبيـة ، وبين مجموع الدول المستوردة للسلع الليبية.

وتراوحت قيمة صادرات ليبيا إلى المملكة المتحدة بين 119 مليون دينار عام 2000 كـأعلى مستوى و 40.8 مليون دينار عام 1991 كأدنى مستوى ، كما بلغ متوسط قيمة الصادرات الليبية إلى المملكة المتحدة حوالي 71 مليون دينار.

أما عن نسبة استحواذ المملكة المتحدة على الصادرات الليبية فقد تراوحت بين أعلى مـستوى لها 2.7% من جملة الصادرات عام 1993 ، وأدنى مستوى لها 1.3% من إجمالي صادرات ليبيا عام 1991 ، وبنسبة متوسطة بلغت 2% (جدول رقم 41).

ومن دراسة تطور الصادرات نحو المملكة المتحدة نجدها ترتفع من 66.8 مليون دينار عـام 1990 إلى 91.1 مليون دينار عام 1996 ، وتواصل ارتفاعها رغم التذبذب من عام لآخر إلى 119.7 مليون دينار عام 2000 ، ثم تنخفض قليلاً إلى 94.5 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 51، 52).

ويعود ذلك الارتفاع إلى السعي من جانب ليبيا لتحسين العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا والمملكة المتحدة، فقد أقرت طرابلس في عام 1999 بالمسئولية عن قتل الشرطية الإنجليزية ايفـون فليتـشر ، ودفع مبلغ ربع مليون جنيه استرليني لعائلتها ، مما دفع إلى تحسن العلاقات بين ليبيا والمملكة المتحدة وخاصة العلاقات التجارية[1]، وتمثلت الصادرات الليبية إلى المملكة المتحدة في فيول أويل (مـازوت) حيث بلغت قيمته 73.1 مليون دينار عام 2001 وبنسبة 77.4% من إجمالي الصادرات الليبيـة إلـى المملكة المتحدة ، بالإضافة إلى سماد اليوريا ، والذي بلغت صادراتها إلى المملكة المتحـدة حـوالي 0.41 مليون دينار ، وبنسبة 0.43% من إجمالي الصادرات الليبية إلى المملكة المتحدة عام 2001[2].

نلاحظ مما سبق تركز الصادرات الليبية إلى المملكة المتحدة في سلعتين فقط.

9- سويسرا :

تأتي سويسرا في الترتيب التاسع بين مجموع الدول المستوردة للسلع الليبية ، فقد تراوحت قيمة صادرات ليبيا إلى سويسرا بين أعلى مستوى لها 150.7 مليون دينار عام 1997 ، وبنسبة 4.4% من جملة الصادرات ، وأدنى مستوى لها 0.1 مليون دينار عام 1993 ، وبلغ متوسط قيمة الصادرات إلى سويسرا حوالي 37 مليون دينار ، وبنسبة 1% كنسبة متوسطة (جدول رقم 41).

ومن دراسة تطور الصادرات الليبية إلى سويسرا نجد أنها اتسمت بالانخفاض خلال الفترة من 1990-1995 فلم تتعدى قيمتها 60.5 مليون دينار ، ويعود ذلك الانخفاض إلى تضامنها مع الولايات

---

(1) خالد حنفي ، النموذج الليبي للخروج من " دائرة الاستهداف " ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية ، دورية شهرية ، عدد 100 ، الأهرام ، القاهرة ، 2003 ، ص42 .

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 65-73. جدول رقم 8 .

المتحدة في الحظر المفروض على ليبيا خلال تلك الفترة ، ثم تحسنت قيمتها خلال الفترة من 1996-2001 ، حيث تميزت بالارتفاع رغم التذبذب بالمقارنة بالفترة السابقة ، فقد ارتفعت من 87.5 مليون دينار عام 1996 إلى 150.6 مليون دينار عام 1997 ، ثم تعود لتنخفض إلى 69.9 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 51 ، 52).

أما عن السلع المصدرة إلى سويسرا فقد اقتصرت على النفط الخام بما يعادل 69.9 مليون دينار عام 2001[1].

10- مصر :

تأتي مصر في الترتيب العاشر بين الدول المستوردة للسلع الليبية ، حيث تراوحت قيمة مشتريات مصر من ليبيا بين أعلى مستوى لها وهو 67.3 مليون دينار ، وبنسبة 2.1% من جملة الصادرات الليبية وذلك عام 1995 ، وأدنى مستوى لها 5.4 مليون دينار ، وبنسبة 0.2% من جملة الصادرات الليبية وذلك عام 1991 ، وبقيمة متوسطة للفترة من 1990-2001 بلغت 38.6 مليون دينار ، وبنسبة 1.2% كنسبة متوسطة (جدول رقم 41) .

وبالنسبة لتطور قيمة الصادرات الليبية إلى مصر ، فقد اتسمت الفترة من 1990 إلى 1995 بالاتجاه نحو الارتفاع ، فقد ارتفعت قيمتها من 21.2 مليون دينار عام 1990 ، وبنسبة 0.6% إلى 45.4 مليون دينار عام 1993 وبنسبة 2% من إجمالي الصادرات الليبية لتصل إلى أعلى مستوى لها عام 1995 محققة 67.3 مليون دينار ، وبنسبة 2.1% من إجمالي الصادرات الليبية.

أما الفترة من 1996 إلى 2001 فقد تميزت بالانخفاض بوجه عام بالمقارنة بالفترة السابقة ، فقد انخفضت إلى 29.7 مليون دينار عام 1996 ، إلا أنها ارتفعت قليلاً لتصل إلى 39.4 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 0.7% من إجمالي الصادرات الليبية (شكل رقم 51 ، 52).

وتمثلت السلع المصدرة من ليبيا إلى مصر في الحديد ومصنوعاته ، ومواد كيماوية عضوية وغير عضوية ، وبترول ومنتجاته ، وجلود خام ، وبلاستيك ومصنوعاته ، وأسمدة ، وملح ، وكبريت، وأتربة ، وأحجار ، وآلات وأجهزة آلية ، وقطع غيارها ، وآلات وأجهزة كهربائية ، وقطع غيارها[2].

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 65-73. جدول رقم 8 .

[2] الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، وزارة التجارة ، القاهرة ، مصر ، 2002 .

11- مالطا :

تراوحت قيمة الصادرات الليبية المتجه إلى مالطا بين أعلى مستوى لها 74 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 1.4% من جملة الصادرات الليبية ، وأدنى مستوى لها 7.4 مليون دينار ، وبنسبة 0.2% وذلك عام 1991 ، وبقيمة متوسطة بلغت 21 مليون دينار ، وبنسبة متوسطة بلغت حوالي 0.5% (جدول رقم 41).

ومن دراسة تطور قيمة الصادرات إلى مالطا ، فقد تميزت خلال الفترة من 1990-1995 بالانخفاض حيث أنها لم تتعدى 16.4 مليون دينار عام 1992 ، وبعد عام 1996 أخذت قيمة الصادرات إلى مالطا في الارتفاع ، حيث ارتفعت من 10.3 مليون دينار عام 1996 لتصل إلى 74 مليون دينار عام 2001 (شكل رقم 51 ، 52).

وتمثلت السلع المصدرة إلى مالطا في النفط الخام بما يعادل 24 مليون دينار ، وبنسبة 32.4% من إجمالي صادرات ليبيا إلى مالطا عام 2001 ، بالإضافة إلى وقود توربينات الطائرات النفاثة بما يعادل 19.3 مليون دينار ، وبنسبة 26.1% من إجمالي الصادرات الليبية إلى مالطا ، وفيول أويل (مازوت) بما يعادل 28.7 مليون دينار ، وبنسبة 38.8% من إجمالي الصادرات المتجه إلى مالطا عام 2001 ، وتمثلت النسبة الباقية في غاز البروبان وغاز البيوتان ، وأدوات من الفخار (السيراميك) مثل الأدوات المعدة للمعامل ، وللتجارب الكيماوية ، والأدوات التي تستخدم في الزراعة ، وكتب ، ومطبوعات ، ونشرات ، وأسماك ، وبرتقال ، وعلى الرغم من انخفاض قيمة الصادرات الليبية إلى مالطا إلا أنها تميزت بالتنوع إلى حد ما بالمقارنة بدول الاتحاد الأوروبي ، والتي تميزت بارتفاع قيمتها ، والتركز الشديد في سلعة أو سلعتين[1]. (ملحق إحصائي جدول رقم 4).

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 65-73. جدول رقم 8 .

المبحث الثاني

أولاً – التوزيع الجغرافي للواردات حسب المناطق الجغرافية في العالم :

1- دول أوروبا الغربية :

انعكست العلاقة بين البترول الليبي والسوق الأوروبية على التجارة العامة ، حيث ينعكس التصدير على الاستيراد من حيث التوزيع الجغرافي ، فنجد أوروبا الغربية أكبر مورد لليبيا في حاجاتها من المصنوعات والآلات والأغذية والخامات[1]، كما نجد أن الأربعة الكبار في استيراد بترولها هم أنفسهم أكبر مورديها بصورة عامة.

وبديهي أن عناصر وبنود الاستيراد الليبي تتوزع بقدر ما تتنوع على اتساع العالم كله ، ولذلك فإن دائرة استيراد ليبيا أوسع بكثير من دائرة تصديرها البترولي التي تجد ميزتها الكبرى في أوروبا موقعاً واستهلاكاً – ومن هنا لا تحتكر أوروبا من واردات ليبيا مثلما تحتكر من صادراتها البترولية[2].

من الجدول رقم (42) والذي يوضح التوزيع الجغرافي للواردات الليبية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (1971–2001) نجد أنه تأتي دول أوروبا الغربية على رأس الدول المصدرة إلى ليبيا ، فقد استحوذت على64.3% من جملة الواردات الليبية خلال الفترة من1990–2001(شكل رقم 54، 55)، وبلغ متوسط قيمتها لنفس الفترة حوالي 1168.9 مليون دينار ، ويعود ذلك إلى :

- حاجة السوق الليبية للسلع الرأسمالية ، والتي لا تنتج محلياً أو إقليمياً على مستوى الدول العربية والأفريقية ، وتتمثل هذه السلع في الآلات ومعدات النقل بالإضافة إلى السلع الوسيطية من مصنوعات مصنفة على أساس المواد التي صنعت منها[3].
- حاجة السوق الليبية إلى تكنولوجيا استخراج النفط من معدات وأجهزة متطورة وآلات وحفارات والمتوفرة في دول غرب أوروبا.
- اعتماد مشروعات التنمية الاقتصادية على السلع الرأسمالية المنتجة في أوروبا الغربية ، حيث تقوم الشركات الأوروبية الغربية بتنفيذ معظم هذه المشروعات بالإضافة إلى ضخامة الاستثمارات الأوروبية في ليبيا[4].
- تفضيل المستهلك الليبي للسلع التي يتم إنتاجها في دول غرب أوروبا.
- الخلافات السياسية الليبية الأمريكية منذ عام 1980.

---

(1) مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، السابع والثلاثون ، 92–1993 ، طرابلس – ليبيا ، ص108 .

(2) جمال حمدان ، مرجع سابق ، ص ص 171–172 .

(3) مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، الخامس والأربعون ، 2001 ، ص ص 53–54 .

(4) مبارك حجير ، الاقتصاد الليبي " دراسة عربية مقارنة " ، الطبعة الأولى ، دار مكتبة الأندلس ، بنغازي – ليبيا ، 1973 ، ص82 .

جدول رقم (42)

التوزيع الجغرافي للواردات الليبية حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة 1971-2001 (القيمة بالمليون دينار) *

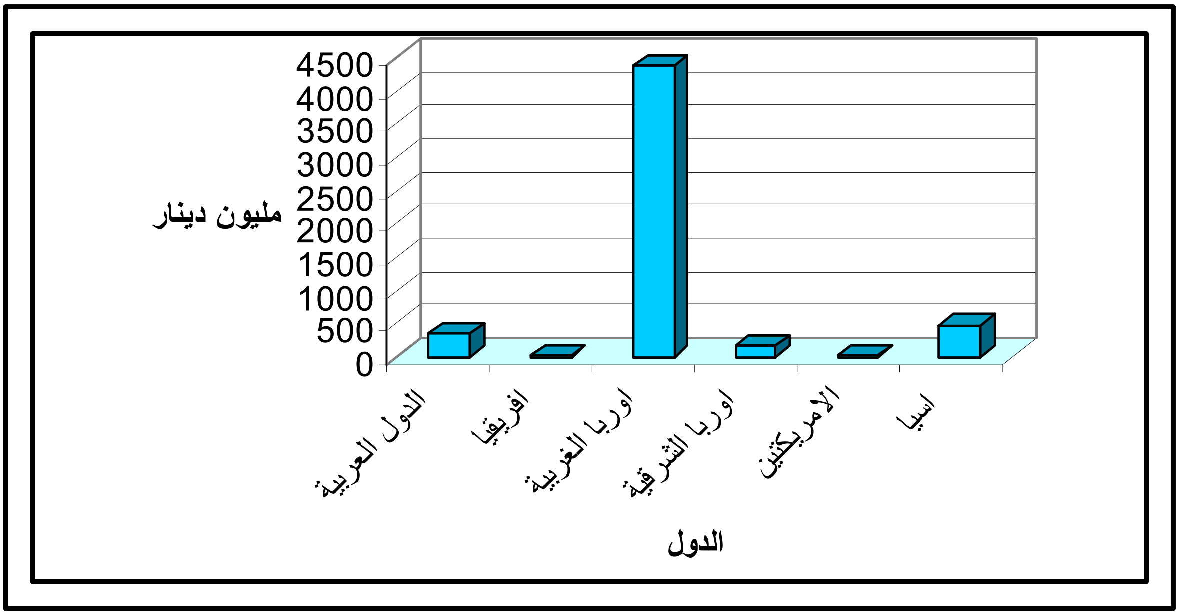
السنة	أوربا الغربية		آسيا		الدول العربية		الأمريكتين		أوربا الشرقية		استراليا		أفريقيا		المجموع
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
1971	153.13	61.2	31.21	12.5	19.66	7.8	20.46	8.2	23.55	9.4	0.407	0.1	1.94	0.8	250.4
1974	543.93	66.5	102.01	12.5	46.72	5.7	43.38	5.3	74.014	9.1	4.06	0.5	3.68	0.4	817.8
1980	1461.95	72.9	217.41	10.8	13.34	0.7	151.25	7.5	114.54	5.7	43.8	2.2	3.303	0.2	2006.2
1985	826.35	68	194.47	16	28.79	2.4	88.547	7.3	65.67	5.4	9.5	0.8	1.068	0.1	1214.4
1990	1145.6	75.8	157.7	10.4	90.2	6	75.9	5	37.2	2.5	2.5	0.2	1.8	0.1	1510.9
1991	1099.6	73	164.7	10.9	130.8	8.7	76.5	5.1	26	1.7	5.2	0.4	2.7	0.2	1505.4
1992	977.2	68.7	201.8	14.2	116.5	8.2	79.6	5.6	38.7	2.7	4.6	0.3	3.7	0.3	1422.1
1993	1215.7	71	232	13.5	162	9.5	76.4	4.5	18.9	1.1	5.6	0.3	0.9	0.1	1711.3
1994	1048.3	70.4	225.5	15.2	125.4	8.4	50.2	3.4	14.6	1.0	25.6	1.4	2.3	0.2	1487.9
1995	1200	69.4	248.8	14.4	151.3	8.8	94	5.4	15.2	0.9	8.5	0.6	10.6	0.6	1728.5
1996	1216.3	63.6	257.7	13.4	125.6	6.5	142.5	7.5	160	8.3	7.5	0.4	5.24	0.3	1914.8 4
1997	1124.7	52.6	435.2	20.3	215.6	10.1	127.7	6	196.5	9.2	37	1.7	1.9	0.1	2138.6
1998	1261.4	57.2	376	17.1	197.3	9	147.5	6.7	129.8	5.9	84.4	3.8	7.4	0.3	2203.8
1999	1069.9	55.5	400	20.7	199.9	10.4	95.5	5	139.8	7.2	16.4	0.9	7.1	0.3	1928.6
2000	1042.1	54.5	375.6	19.7	221.9	11.6	138.1	7.2	110.5	5.8	11.1	0.6	12.2	0.6	1911.4
2001	1625.6	61	419.3	15.8	271.2	10.2	154.7	5.8	145.1	5.5	21.9	0.8	22.8	0.9	2660.6
متوسط الفترة 2001-1990	1168.9	64.3	291.2	15.4	167.3	9.1	104.9	5.6	86	4.3	19.2	1	6.6	00.33	

المصدر:

- صبحي قنوص وآخرون ، ليبيا الثورة في 25 عاماً ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969 – 1994)، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة – ليبيا ، الطبعة الثانية ، 1994 ، ص 356 (البيانات خلال الفترة من 1971 – 1985).
- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، التاسع والثلاثون ، 1995 ، ص ص 75-77 . (البيانات خلال الفترة من 1990 – 1995).
- لهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، ليبيا ، سنوات مختلفة . (البيانات خلال الفترة من 1996 – 2001).

شكل رقم (53)

التوزيع الجغرافي للمعدات الليبية حسب المناطق الجغرافية عام 2001 *

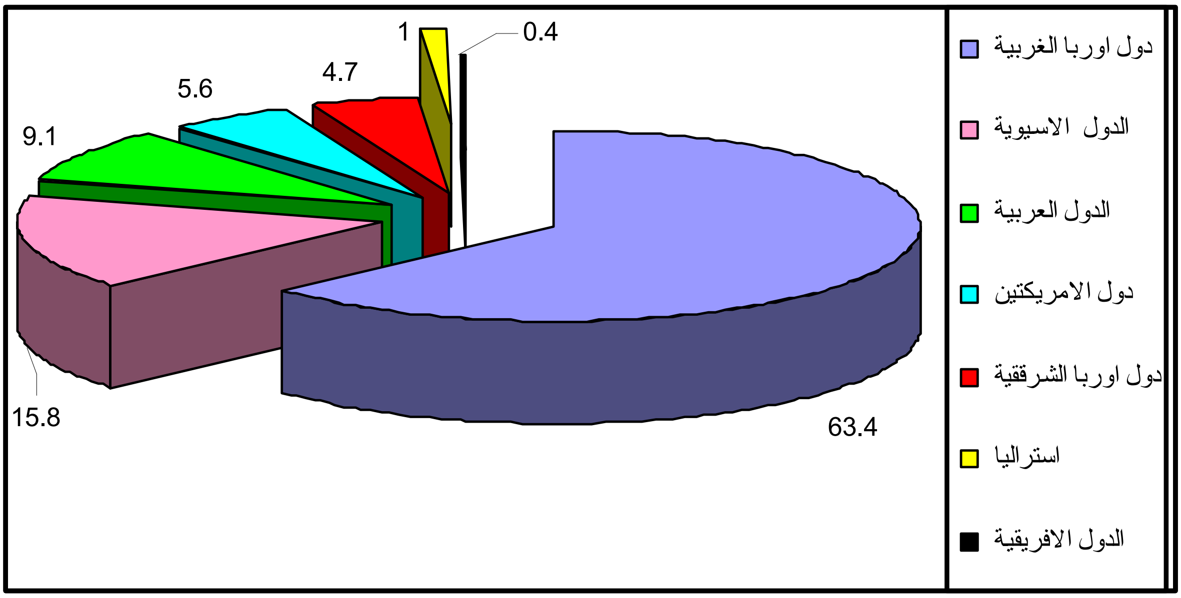


* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (42).

شكل رقم (54)

الواردات الليبية حسب المناطق الجغرافية في العالم

متوسط الفترة (1990 – 2001) نسب مئوية *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على جدول رقم (42).

كما أدى امتناع الولايات المتحدة عن تصدير المحولات الحفازية والتي تمكن المصافي الليبية من إنتاج المقطرات الأخف كثافة Lighter Distilates مثل الغازولين (البنزين) ، لذلك اشترت ليبيا عام 1983 حصصاً في شركة تام أويل (Tam Oil) وهي شركة في إيطاليا ، ولها مصفاة في كريمونا Cremona.

ثم امتلكت بعد ذلك مصفاة في كولومبي في سويسرا ، بالإضافة إلى امتلاكها شبكة من منافذ التجزئة ، وكان المحفز المباشر لهذا التصرف يعود بلا ريب إلى تفاقم العلاقات بين الولايات المتحدة وليبيا ، وهذا الوضع عزز شعور الحكومة الليبية بضرورة الإقدام على عمل عاجل يسد الحاجة إلى وجود علاقات وارتباطات أوروبية متينة[1].

وقد تطورت الواردات الليبية من الدول الأوروبية من 153.1 مليون دينار ، وبنسبة 61.2% من جملة الواردات الليبية عام 1971 إلى 1461.95 مليون دينار عام 1980 ، وبنسبة 72.9% من جملة الواردات ، ثم انخفضت إلى 826.35 مليون دينار ، وبنسبة 68% من جملة الواردات الليبية عام 1985 ، وذلك لانخفاض أسعار النفط ، ورغم ذلك ظلت الواردات من دول أوروبا مرتفعة.

ثم تعود بعد ذلك للارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 1145.6 مليون دينار ، وبنسبة 75.8% من جملة الواردات الليبية عام 1990 ، وتواصل ارتفاعها بعد ذلك لتصل إلى 1625.6 مليون دينار ، وبنسبة 61% من جملة الواردات الليبية عام 2001 (شكل رقم 56).

ثانيا- مجموعة الدول الآسيوية :

تأتي الدول الآسيوية في الترتيب الثاني بعد دول أوروبا الغربية من حيث الأهمية النسبية في إجمالي الواردات الليبية ، والتي بلغت 15.4% من إجمالي الواردات الليبية للفترة من 1990-2001 (شكل رقم 54 ، 55) ، وبما يعادل 291.2 مليون دينار كقيمة متوسطة لنفس الفترة ، ويعود ذلك إلى تنوع صادرات دول جنوب شرق أسيا ، وارتفاع جودتها ، ورخص ثمنها والناجم عن الطفرة الاقتصادية والتي شهدتها تلك الدول في الآونة الأخيرة.

وبالنسبة لتطور الواردات الليبية من الدول الآسيوية كما هو مبين بالجدول رقم (42) ففي بداية السبعينات كانت قيمتها ضئيلة ، فقد بلغت عام 1971 حوالي 31.2 مليون دينار ، وبنسبة 12.5% من جملة الواردات الليبية ، ثم أخذت في التغير نحو الارتفاع منذ بداية الثمانينات ، فقد ارتفعت إلى 217.4 مليون دينار و 194.4 مليون دينار عامي 1980 ، 1985 على التوالي ، وبنسبة 10.8% و16% من جملة الواردات الليبية على التوالي.

---

[1] جوديت غورني (تأليفاً) ، محمد عزيز وآخرون (ترجمة) ، مرجع سابق ، ص45.

شكل رقم (55)

الواردات الليبية حسب المناطق

ويعود ذلك إلى اتجاه ليبيا إلى الدول الآسيوية بعد أن حظرت الولايات المتحدة صادراتها عن ليبيا منذ تلك الفترة ، وذلك لكي تسد احتياجاتها من الدول الآسيوية.

وتواصل بعد ذلك ارتفاعها رغم التذبذب بين الارتفاع والانخفاض من عام لآخر إلى أن تصل إلى 419.3 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 15.8% من جملة الواردات الليبية (شكل رقم 56).

3- الدول العربية :

تأتي الدول العربية في الترتيب الثالث من حيث الأهمية النسبية في إجمالي الواردات الليبية ، والتي بلغت 9.1% من جملة الواردات للفترة من 1990-2001 ، وبما يعادل 167.3 مليون دينار لنفس الفترة كقيمة متوسطة (شكل رقم 54 ، 55).

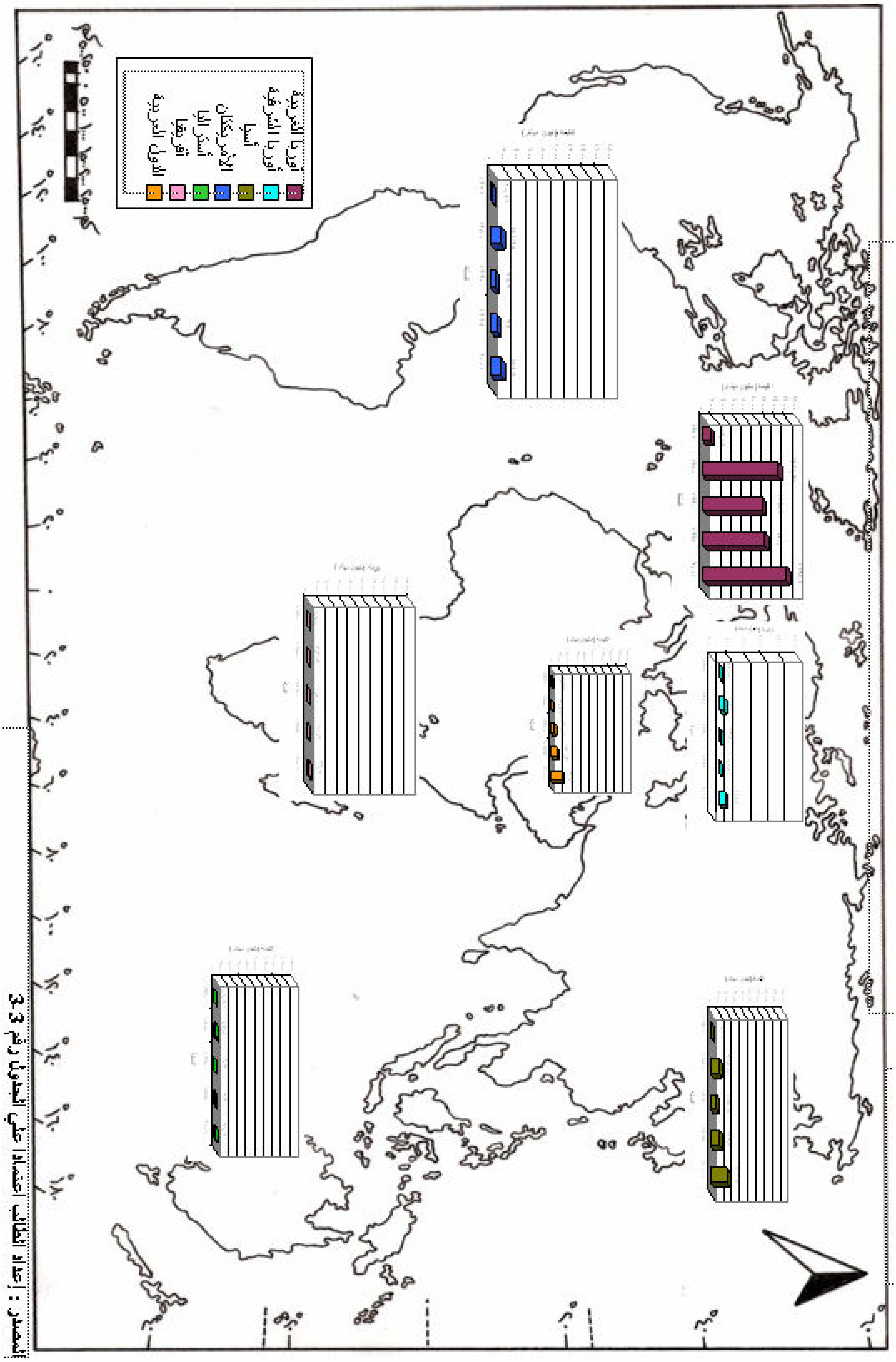
وتعد واردات ليبيا من الدول العربية منخفضة بالمقارنة بدول غرب أوروبا ودول أسيا ، ويعود ذلك لتشابه الهياكل الإنتاجية ، والاختلافات السياسية ، وضعف وضيق القاعدة الإنتاجية ، وتشابه التركيب السلعي لتجارتها الخارجية[1].

وقد تطورت قيمتها من 19.6 مليون دينار ، وبنسبة 7.8% من جملة الواردات الليبية إلى 28.79 مليون دينار ، وبنسبة 2.4% عام عام 1985 ، ثم ارتفعت إلى 90.2 مليون دينار ، وبنسبة 6% عام 1990 ، ورغم التذبذب بين الارتفاع والانخفاض في قيمتها ، إلا أنها ارتفعت في الآونة الأخيرة لتصل إلى 271.2 مليون دينار ، وبنسبة 10.2% من جملة الواردات الليبية عام 2001 (شكل رقم 56) وذلك للتحسن الذي شهدته الصناعات العربية والسلع المنتجة ، والاتجاه نحو التنسيق بين الدول العربية من جانب جامعة الدول العربية ، والعمل على إقامة مشروعات مشتركة.

[1] عيسى حمد محمد الفارسي ، القطاع النفطي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي ، مجلة البحوث الاقتصادية ، تصدر عن مركز البحوث للعلوم الاقتصادية ، العدد الأول والثاني ، بنغازي – ليبيا ، 2001 ، ص22 .

شكل رقم (56)

تطور الواردات الليبية حسب المناطق الجغرافية في العالم *



4- مجموعة دول وسط وشمال وجنوب أمريكا :

بلغت الأهمية النسبية لدول الأمريكتين في إجمالي الواردات الليبية حوالي 5.6% خلال الفترة من 1990-2001 ، وبما يعادل 104.9 مليون دينار كقيمة متوسطة لنفس الفترة.

ومن الجدول رقم (42) نجد أن قيمة الواردات الليبية من الأمــريكتين ارتفعــت مــن 20.46 مليون دينار، وبنسبة 8.2% من جملة الواردات الليبية عام 1971 إلى 151.25 مليون دينار ، وبنسبة 7.5% عام 1980 ، وبعد ذلك ونتيجة لتضارب الاتجاهات السياسية بين ليبيا والولايات المتحدة تتجه نحو الانخفاض لتصل إلى أدنى مستوى لها في فترة التسعينات وهو 50.2 مليــون دينـــار ، وبنـــسبة 3.4% عام 1994 ، ثم تعود للتحسن بعد ذلك لتصل إلى 154.7 مليون دينار ، وبنسبة 5.8% مــن جملة الواردات الليبية عام 2001 (شكل رقم 56).

5- دول أوروبا الشرقية :

بلغت واردات ليبيا من دول أوروبا الشرقية خلال الفترة من 1990-2001 حوالي 86 مليون دينار ، وبنسبة 4.3% من جملة الواردات الليبية كنسبة متوسطة (شكل رقم 54 ، 55).

أما عن تطور الواردات الليبية من أوروبا الشرقية ، فقد تميزت خلال الفتــرة مــن 1971-1980 بالاتجاه نحو الارتفاع ، فقد ارتفعت من 23.55 مليون دينار ، وبنـــسبة 9.4% مــن جملـــة الواردات الليبية عام 1971 إلى 114.54 مليون دينار ، وبنسبة 5.7% من جملة الواردات الليبية عام 1980 (جدول رقم 42) ، ويعود ذلك الارتفاع إلى التوجهات الاشتراكية الليبية خلال تلــك الفتــرة ، وإلى استقرار الأوضاع الاقتصادية والسياسية في هذه البلاد.

ثم تتجه بعد ذلك نحو الانخفاض ، فقد انخفضت إلى 65.67 مليون دينار ، وبنسبة 5.4% من جملة الواردات الليبية عام 1985 ، وواصلت انخفاضها إلى 15.2 مليون دينار ، وبنسبة 0.9% مــن جملة الواردات الليبية عام 1995.

ويعود ذلك الانخفاض إلى التحولات السياسية والاقتصادية التي بدأت تشهدها هذه المجموعـــة منذ عام 1985 ، وإلى تفكك الاتحاد السوفيتي – بالإضافة إلى الدور المحدود الذي قام بـــه الاتحـــاد السوفيتي ودول شرق أوروبا في الصراع بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية[1]، ثم تعود بعد ذلــك للارتفاع لتصل إلى 145.1 مليون دينار ، وبنسبة 5.5% عام 2001 ، وذلك لاستقرار الأوضاع في هذه البلاد (شكل رقم 56).

[1] صالح رجب صالح ، الآثار المتوقعة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1999 ، ص24.

6- استراليا ونيوزيلندا :

بلغت واردات ليبيا من استراليا 19.2 مليون دينار ، وبنسبة 1.00% من جملة الواردات خلال الفترة من 1990-2001 (جدول رقم 42) (شكل رقم 54 ، 55) ، ويعود ذلك الانخفاض إلى المسافة الشاسعة التي تفصل كلاً من استراليا ونيوزلندا عن ليبيا ، مما أدى إلى ارتفاع نفقات نقل السلع من وإلى هذه البلاد ، فقد تتأثر نفقات النقل بعوامل عديدة منها : الوزن ، والمسافة ، والحجم ، ووسيلة المواصلات ، وطبيعة الطريق[1]،وعن تطور قيمة الواردات الليبية من استراليا نجدها كالتالي :
ارتفعت من 0.4 مليون دينار ، وبنسبة 0.1% عام 1971 إلى 43.8 مليون دينار ، وبنسبة 2.2% من جملة الواردات عام 1980 ، ثم انخفضت إلى 2.5 مليون دينار ، وبنسبة 0.2% عام 1990 ، ثم تعود لترتفع إلى 21.9 مليون دينار ، وبنسبة 0.8% عام 2001 (شكل رقم 56).

7- الدول الأفريقية :

بلغت واردات ليبيا من الدول الأفريقية حوالي 6.6 مليون دينار للفترة من 1990-2001 ، وبنسبة متوسطة بلغت 0.33% من جملة الواردات الليبية ، ويعود ذلك الانخفاض إلى تشابه الإنتاج بالإضافة إلى أن معظم الواردات الليبية من السلع الرأسمالية ، والتي تستطيع الدول الأفريقية إنتاجها ، وإن تمكنت بعض الدول من إنتاجها فإنها لا ترقى إلى درجة تصديرها.

ومن دراسة تطور الواردات الليبية من الدول الأفريقية كما هو واضح بالجدول رقم (42) نجدها ارتفعت من 1.94 مليون دينار عام 1971 ، وبنسبة 0.8% من جملة الواردات الليبية إلى 3.3 مليون دينار عام 1980 ، وبنسبة 0.2% من جملة الواردات ، ثم تعود لتنخفض إلى 1.8 مليون دينار عام 1990 ، وبنسبة 0.1% من جملة الواردات ، إلا أنها اتجهت نحو الارتفاع لتصل إلى 22.8 مليون دينار ، وبنسبة 0.9% من جملة الواردات عام 2001 (شكل رقم 56) . ويعود ذلك الارتفاع في السنوات الأخيرة إلى التوجهات الليبية نحو الدول الأفريقية ، وقيام ليبيا بدور ريادي في أفريقيا من حيث التنسيق بين الدول الأفريقية لتحقيق التكامل الاقتصادي ، وتكوين الاتحاد الأفريقي ، بالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية والاقتصادية والعسكرية مع كثير من الدول الأفريقية[2].

---

(1) فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص99 .
(2) Huliaris, Qadafi's Compack, Libya and Sub-Saharan Africa in the 1990, Op-Cit, P. 6.

ثانياً – التوزيع الجغرافي للواردات حسب أهم الدول

1 – إيطاليا :

تأتي إيطاليا على رأس دول الاتحاد الأوروبي المصدرة إلى ليبيا ، كما تحتل المركز الأول بين مجموع الدول المصدرة إلى ليبيا ، ففي خلال الفترة من 1990–2001 بلغ متوسط قيمة الواردات الليبية من إيطاليا 346.8 مليون دينار (شكل رقم 57) ، حيث مثل عام 2001 أعلى قيمة حققتها الواردات الليبية من إيطاليا ، حيث بلغت 647.2 مليون دينار ، وبنسبة 24.3% من إجمالي واردات ليبيا . كما مثل عام 1994 أقل قيمة للواردات الليبية من إيطاليا ، حيث بلغت قيمتها حوالي 253.1 مليون دينار ، وبنسبة 17% من إجمالي الواردات الليبية.

كما بلغت متوسط نسبة المساهمة الإيطالية في الواردات الليبية خلال الفترة حوالي 18.8% ، فقد مثل عام 2001 أكبر نسبة مساهمة إيطالية في الواردات الليبية ، والتي بلغت 24.3% من إجمالي الواردات الليبية ، ومثل عام 1996 أقل نسبة مساهمة وهي 12.5% من إجمالي الواردات الليبية (جدول رقم 43).

ومن الشكل رقم (58) نجد أن قيمة الواردات الليبية من إيطاليا في زيادة مستمرة ، فقد ارتفعت من 279.7 مليون دينار عام 1990 ، وبنسبة 18.5% إلى 289.5 مليون دينار عام 1992، وبنسبة 20.4% من إجمالي الواردات ، ثم تواصل ارتفاعها بعد ذلك إلى أن تصل إلى 647.2 مليون دينار ، وبنسبة 24.3% من إجمالي الواردات الليبية عام 2001 ، ويعود ذلك إلى زيادة الاستثمارات الإيطالية في ليبيا ، والنشاط الواضح للشركات الإيطالية في ليبيا ، وخاصة في مجال النفط ، كما أدى تعليق العقوبات إلى سعي شركة إنبي الإيطالية إلى إنشاء كونسورنيم لاستثمار 3.5 مليار دولار في الصناعة النفطية الليبية[1].

بالإضافة إلى الارتباط الاقتصادي بين ليبيا وإيطاليا ، والذي استمر بعد استقلال ليبيا شأنها في ذلك شأن الدول المستقلة حديثاً ، حيث ظلت هذه الدول بعد الاستقلال مرتبطة تجارياً مع الدول المحتلة[2].

وفي عام 1998 تم الاتفاق بين البلدين على ما سمي الإعلان الليبي الإيطالي المشترك ، وتضمنت أهم بنود ذلك الإعلان أن يتجاوز كلا الطرفين سلبيات الماضي ، وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين في كافة المجالات ، وتواصل الحوار بين البلدين الصديقين من أجل بناء علاقات متميزة ، وإزالة العراقيل التي قد تعيق تنفيذ بنود الإعلان[3].

---

(1) خالد حنفي ، لماذا خرجت ليبيا من محور الشر ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، دورية شهرية ، العدد 88 ، الأهرام ، القاهرة ، 2002 ، ص46 .

(2) Joffe, E. G. H., Social and Economic Development of Libya, London, 1982, P. 216.

(3) مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي ، اتفاق ليبي – إيطالي لتجاوز سلبيات الماضي وتطوير التعاون ، أخبار الجماهيرية ، شهرية ، عدد 2 ، القاهرة ، 2005 ، ص23 .

جدول رقم (43)

التوزيع الجغرافي للواردات حسب أهم الدول الرئيسية بالمليون دينار خلال الفترة 1970-2001 *

السنة	1990		1991		1992		1993		1994		1995		1996	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
أيطاليا	279.7	18.5	326.1	21.7	289.5	20.4	322.9	19	253.1	17	273.2	15.8	239.1	12.5
المانيا	221.1	14.6	197	13.1	187.4	13.2	217.5	12.7	177	11.9	216.5	12.5	252.5	13.2
انجلترا	127.4	8.4	124.2	8.2	101.9	7.2	143	8.3	118.2	7.9	133.1	7.7	147.9	7.7
اليابان	65.9	4.4	50.2	3.3	61.3	4.3	74.2	4.3	62.5	4.2	68.4	4	71.1	3.7
كوريا الجنوبية	31.1	2.1	47.9	3.2	53.9	3.8	52.4	3	98.1	6.6	77.4	4.4	121.3	6.3
فرنسا	111.3	7.4	93.6	6.2	76.5	5.4	73	4.3	80.3	5.4	93.9	5.4	93.6	4.9
سويسرا	57.9	3.8	35.5	2.3	45.2	3.2	47.4	2.7	152.3	10.2	83.4	4.8	66.5	3.5
بلجيكا	41.9	2.8	30.9	2.1	29.5	2.1	37.2	2.2	21.6	1.5	45.2	2.8	55.8	2.9
تونس	33.1	2.2	32.2	2.1	24.4	1.7	43.6	2.6	31	2.1	33	1.9	40.5	2.12
هولندا	84.5	5.6	58.2	3.9	44.3	3.1	52.4	3	43.1	2.9	67.8	3.9	55.9	2.9
اسبانيا	14.5	1	13.5	0.9	10.8	0.8	23.4	1.4	40.6	2.7	42.8	2.5	47	2.4
الولايات المتحدة	18.9	1.3	19.6	1.3	30	2.1	29.7	1.8	23.4	1.6	31.7	1.8	35.1	1.8
استراليا	1.5	0.1	2.5	0.2	4	0.3	4.6	0.2	21	1.4	7.8	0.5	7.4	0.4
المغرب	32.6	2.2	53.7	3.6	36.2	2.5	43.9	2.6	42.3	2.8	47.4	2.8	40.5	2.1
تايون	17.2	1.1	15.2	1	16.3	1.1	30.2	1.8	20.7	1.4	21.5	1.2	18.9	1
مصر	10.5	0.7	20.6	1.4	33.1	2.3	54.9	3.2	35.4	2.4	44.1	2.6	37.5	2
مالطا	16.4	1.1	19.4	1.3	22	1.5	27.7	1.6	22.8	1.5	18.5	1.1	18.2	1
الصين	13.4	0.9	17.5	1.2	23.2	1.6	13.4	0.8	19.1	1.3	24.5	1.4	40.4	2.1
تركيا	78.3	5.2	95.6	6.3	98	6.9	81.4	4.7	66.2	4.5	106.4	6.1	76.5	4
البرازيل	25.8	1.6	21.1	1.4	12.7	0.9	11.4	0.7	6	0.4	19.4	1.1	30.3	1.6
دول أخرى	227.7	15	230.9	15.3	222.8	15.6	327.1	19.1	153.2	10.2	272.5	15.7	418.8	21.87
المجموع	1510.9	100	1505.4	100	1422.1	100	1711.3	100	1487.9	100	1728.5	100	1914.8	100

* المصدر: من 1970 – 1985 صبحي قنوص وآخرون ، ليبيا الثورة في 30 عاماً ، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (1969 – 1999) الدار.

تابع جدول رقم (43)

التوزيع الجغرافي للواردات حسب أهم الدول الرئيسية بالمليون دينار خلال الفترة 1970-2001 *

السنة	1997		1998		1999		2000		2001		المتوسط	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
ايطاليا	337.3	15.8	476.4	21.6	352.1	18.2	365.3	19.11	647.2	24.3	346.8	18.8
ألمانيا	274.5	12.8	239	10.9	279.1	14.5	225.6	11.8	347.2	13	236.2	12.8
المملكة المتحدة	166.9	7.8	168.4	7.7	123.9	6.4	110.6	5.8	150.3	5.7	134.7	7.3
اليابان	174.1	8.1	91.7	4.1	94.7	5	88.6	4.6	93.8	3.5	83.04	4.5
كوريا الجنوبية	64.5	3	115.4	5.2	149.9	7.8	157.7	8.2	178.7	6.7	95.7	5.19
فرنسا	132.1	6.2	122.2	5.5	106	5.5	104.5	5.5	116.8	5	100.3	5.4
سويسرا	83.9	3.9	58	2.6	79.6	4.1	55.8	3	72	2.7	69.8	3.8
بلجيكا	38.7	1.8	39.2	1.8	31.7	1.6	35.1	1.8	157	5.9	47	2.54
تونس	44.7	2.1	38.5	1.8	54	2.8	34.3	1.8	27.4	1	36.4	2.07
هولندا	54.2	2.6	36.6	1.7	38.1	2	44.6	2.4	68.2	2.5	54	3.02
اسبانيا	56.8	2.7	103.2	4.5	54	2.8	62.3	3.3	48.2	1.8	43.1	2.33
الولايات المتحدة	30.1	1.4	32	1.5	39.1	2	39.3	2.05	75	2.8	33.7	1.8
استراليا	34	1.6	83.2	3.8	12.9	0.7	10.4	0.54	21.2	0.8	17.5	1.04
المغرب	44.7	2.1	38.5	1.7	54	2.8	34.3	1.8	27.4	1	41.3	2.2
تايون	30.5	1.4	38.8	1.8	52.1	2.7	33.2	1.7	22.8	0.8	26.5	1.43
مصر	49.3	2.3	48.5	2.2	32.2	1.7	35.2	1.8	42.7	1.6	37	2
مالطا	24.4	1.1	40.2	1.8	30.9	1.6	20	1	42.3	1.5	25.2	1.3
الصين	33.2	1.6	30.6	1.4	40.3	2.1	35.6	1.8	37	1.3	27.4	1.48
تركيا	62.8	2.9	30.6	1.4	12.6	0.6	18.5	1	34.7	1.3	63.5	3.4
البرازيل	21.2	1	25.1	1.2	14.5	0.75	22.6	1.2	21.4	0.8	19.3	1.04
دول أخرى	380.7	17.8	347.6	15.8	276.8	14.35	377.9	19.8	429.1	16	305.4	16.56
المجموع	2138.6	100	2203.7	100	1928.5	100	1911.4	100	2660.4	100	1843	100

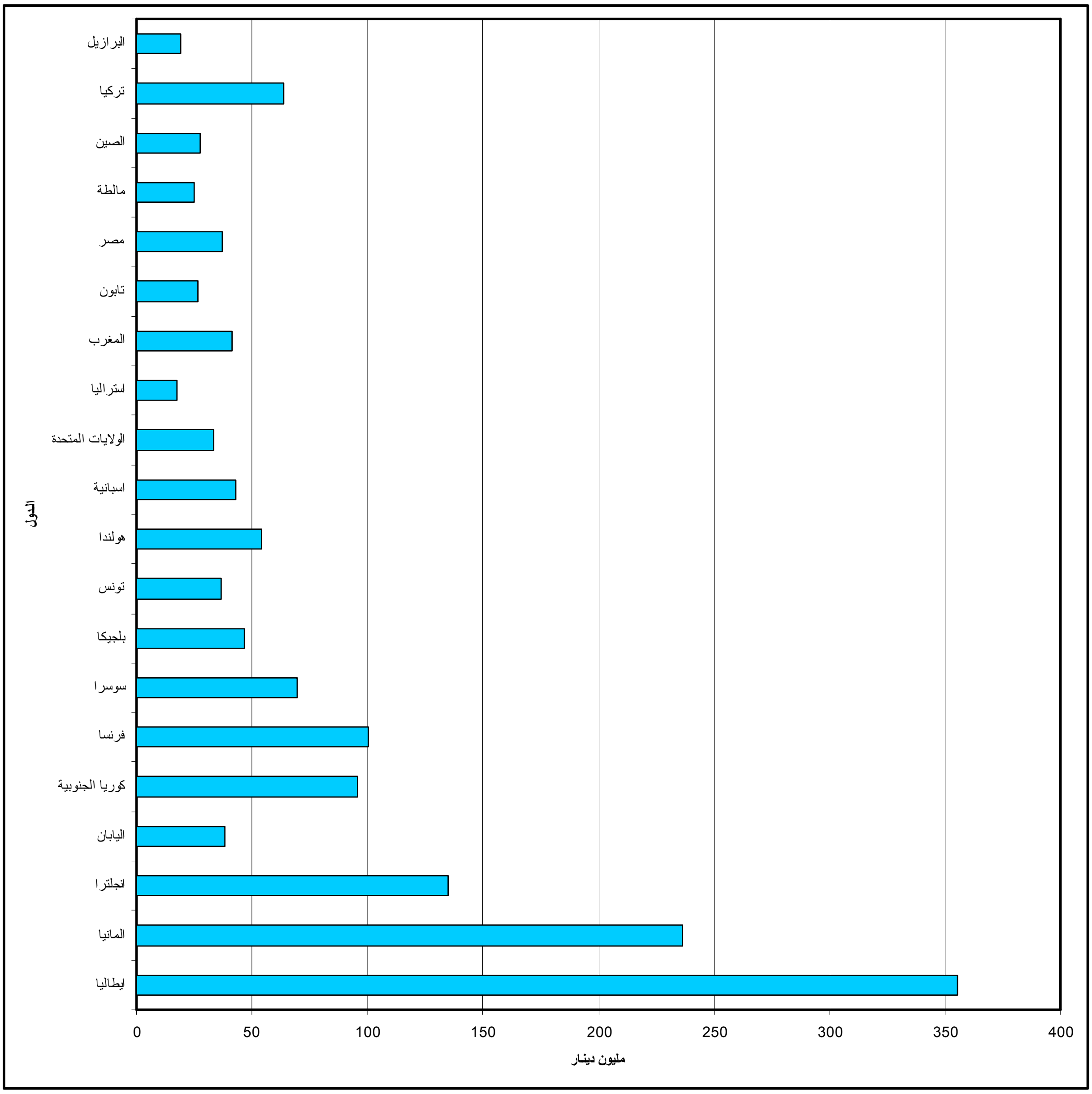
* المصدر :

– مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، التاسع والثلاثون ، طرابلس – ليبيا ، 1995 ، ص ص 75 – 77 (البيانات خلال الفترة من 1990 – 1995)

– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصائيات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، سنوات مختلفة ، (البيانات خلال الفترة من 1996 – 2001) .

شكل رقم (57)

التوزيع الجغرافي للواردات حسب أهم البلدان *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (43).

وتنوعت الواردات الليبية من إيطاليا حيث احتوت على معظم بنود السلع الرئيسية ومنها على حسب الأهمية[1]:

– **الآلات ومعدات نقل :** حيث تأتي السلع الرأسمالية على رأس السلع المستوردة من إيطاليا ، وتمثلت في الآلات ومعدات النقل، فقدرت واردات ليبيا من إيطاليا لهذه السلع بحوالي 243.9 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 38.6% من إجمالي الواردات الليبية من إيطاليا ، وتمثلت السلع المستوردة من هذا البند في :

- آلات تستعمل في الزراعة – آلات وحفارات وأجهزة تستعمل في التعدين واستخراج البترول – آلات وأجهزة تستعمل في أعمال البناء – آلات للصناعات النسيجية – آلات تستعمل في الصناعات الغذائية – آلات وأجهزة لمعالجة المعادن – أفران صهر للصناعة – مضخات هوائية ومضخات مائية – آلات وأجهزة تبريد وتكييف – آلات ترشيح وتنقية السوائل والغازات – آلات وأجهزة للإذاعة المرئية والمسموعة.
- من معدات النقل تستورد ليبيا من إيطاليا محركات تعمل بالاحتراق ، ومحركات نفاثة ، ومحركات كهربائية – سيارات النقل العام والخاص ، وهياكل وصناديق سيارات ، ودرجات ولوازمها – سفن ولوازمها – ومقطورات ، وعربات ، ومعدات للسكك الحديدية والترام – أجزاء وقطع غيار الطائرات.

– **مصنوعات متنوعة :** تأتي المصنوعات المتنوعة في الترتيب الثاني من حيث السلع المستوردة من إيطاليا ، فقد بلغت واردات ليبيا من هذا البند بما يعادل 174.6 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 27% من إجمالي الواردات الليبية من إيطاليا (الملحق الإحصائي جدول رقم).
وتمثلت السلع المستوردة من هذا البند في أثاث للمنازل والمكاتب والهيئات والمنشآت العامة والخاصة – حقائب – ملابس – أجهزة طبية وجراحة – آلات تصوير – أدوات للمائدة ولوازم المكاتب والمدارس.

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** تأتي ورادات ليبيا من ذلك البند في الترتيب الثالث بما يعادل 89.1 مليون دينار ، وبنسبة 13.8% من إجمالي واردات ليبيا من إيطاليا ، وتمثلت أهم السلع المستوردة من ذلك البند في : مصنوعات من المطاط مثل إطارات السيارات والدراجات والطائرات – مصنوعات من خشب مثل صفائح وألواح وصناديق وأبواب ونوافذ ومواسير وبكرات من خشب.

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13-19. جدول رقم 5 .

شكل رقم (58)

- مصنوعات من ورق مثل ورق الجرائد وورق الطباعة والكتابة ، وورق مقوي ، وورق كرتون – سجلات وكراسات ودفاتر ومذكرات .
- مصنوعات من نسيج مثل خيوط من نسيج وأقمشة وحبال وشباك وبطاطين وبياضات وسجاد وحصران من نسيج .
- مواد للبناء مثل الأسمنت الأبيض والرمادي وأحجار للبناء وطوب حراري ومواسير وفواصل من فخار وبلاط وترابيع للتبليط – بلاط أسمنتي – ألواح للتنظيف ووق الحك .
- مصنوعات من حديد ونحاس وألمونيوم تمثلت في قضبان وأعمدة وسبائك ولفائف وأسلاك وزوايا وأشكال وأطواق ومواسير. (الملحق الإحصائي الجدول رقم 5).

– **مواد غذائية وحيوانات حية :** بلغت واردات ليبيا من إيطاليا من هذا البند بما يعادل 69.1 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت أهم السلع من ذلك البند في دواجن – لحوم – ألبان – أسماك – أرز – شعير – دقيق القمح – خضروات وفاكهة – سكر – عسل – أعلاف.

– **زيوت وشحوم حيوانية ونباتية :** استوردت ليبيا من إيطاليا من هذا البند بما يعادل 34 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت أهم السلع المستوردة في : زيت الزيتون ، وزيت الذرة ، وزيت بذرة الكتان ، ومواد دهنية ، وشموع من أصل حيواني ونباتي.

– **مواد كيماوية :** استوردت ليبيا منها بما يعادل 25.9 مليون دينار ، وتمثلت السلع المستوردة في: أدوية للطب البشري والبيطري – مبيدات حشرية وقطرية – ودهانات.

– **مواد خام :** حيث بلغت وارداتها حوالي 8.9 مليون دينار عام 2001 ، واشتملت على كتل خشبية، وبذور تقاوي – فحم حجري ، ورمال طبيعية من جميع الأنواع ، وأتربة ملونة ، وحجر صوان. (الملحق الإحصائي جدول رقم5) بالإضافة إلى بعض السلع من بند مشروبات وتبغ – مواد الوقود المعدنية.

2- ألمانيا :

تأتي ألمانيا في الترتيب الثاني بعد إيطاليا على مستوى دول الاتحاد الأوروبي المصدرة إلى ليبيا ، كما تأتي في الترتيب الثاني على مستوى مجموع الدول المصدرة إلى ليبيا ، فقد تراوحت قيمة الواردات الليبية من ألمانيا بين أعلى مستوى لها وهو 347.2 مليون دينار ، وبنسبة 13% من إجمالي الواردات الليبية عام 2001 ، وأقل مستوى لها 177 مليون دينار ، وبنسبة 11.9% من إجمالي الواردات الليبية عام 1994 ، حيث بلغ متوسط قيمة الواردات الليبية من ألمانيا 236.2 مليون دينار خلال الفترة من 1990–2001 ، وبلغ متوسط نسبة مساهمة ألمانيا في الواردات الليبية حوالي 12.8% (شكل رقم 57) ، وقد تراوحت هذه النسبة بين أعلى مستوى لها وهو 14.6% من إجمالي

الواردات الليبية عام 1990، وأدنى مستوى لها10.9% من جملة الواردات الليبية عام1998 (جـدول رقم 43).

وتتسم الواردات الليبية من ألمانيا بالاستقرار في الفترة من 1990 إلى 1995 فلم تتغير كثيراً، فمن 221.1 مليون دينار عام 1990 إلى 216.5 مليون دينار عام 1995 ، إلا أنها تميزت بالارتفاع في الفترة التالية من 1996 إلى 2001 ، فقد ارتفعت إلى 347.2 مليون دينار ، وبنسبة 13% من إجمالي الواردات الليبية عام 2001 (شكل رقم 58).

وتنوعت الواردات الليبية من ألمانيا ، فقد اشتملت على[1] :

– **آلات ومعدات نقل :** ويأتي هذا البند على رأس السلع المستوردة من ألمانيا فقد استوردت ليبيا من هذا البند منها بحوالي 155.2 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 44.7% من إجمالي الواردات الليبية ،وتمثلت أهم السلع من هذا البند في آلات تستعمل في الزراعة – – آلات لرصف الطرق – آلات وحفارات لاستخراج الأتربة والمعادن – آلات وأجهزة تستعمل في أعمال البناء – آلات للصناعات النسيجية – آلات تستعمل في الصناعات الغذائية – آلات وأجهزة لمعالجة المعادن – أفران صهر للصناعة – مضخات وأجهزة ترشيح – آلات وأجهزة تبريد للمصانع – معدات مصانع الأسمدة الكيماوية.

– محركات لمعدات النقل – سيارات نقل الركاب والنقل العام ، وسيارات الإسعاف ، وسيارات المطافئ ، ودراجات وسفن ، وأجزاء وقطع غيار الطائرات.

– **مواد غذائية وحيوانات حية :** بلغت واردات ليبيا من ألمانيا من هذا البند من دولة ألمانيا بما يعادل 64 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 18.4% من إجمالي الواردات الليبية من ألمانيا وتمثلت أهم السلع من ذلك البند في دواجن – لحوم – ألبان – أسماك – فول – شعير – دقيق القمح – خضروات وفاكهة – سكر – عسل .

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** وقدرت واردات ليبيا من ألمانيا بالنسبة لهذا البند بحوالي 62.8 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 18.08% من إجمالي الواردات الليبية من ألمانيا.

- وتمثلت أهم السلع من هذا البند في : مصنوعات من مطاط تمثلت في إطارات من المطاط للسيارات والطائرات وأحزمة مطاطية للمحركات والآلات من مطاط.
- مصنوعات من خشب مثل صفائح وألواح وصناديق وأبواب ونوافذ من خشب.

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13-19. جدول رقم 5.

- مصنوعات من ورق مثل ورق الجرائد وورق الطباعة والكتابة ، وعجائن الورق ، ورق حائط ، وورق مقوى ، وبكرات ومواسير وحوامل من عجائن الورق – سجلات وكراسات ودفاتر ومذكرات.
- مصنوعات من نسيج مثل خيوط من نسيج وأقمشة وأكياس وخراطيم وشباك صيد وحبال وسجاد.
- مواد للبناء مثل الأسمنت الأبيض والرمادي وأحجار للبناء وطوب حراري وأحجار التلميع وألواح للتنظيف ووق الحك.
- مصنوعات من زجاج مثل ألواح ومرايا وأدوات منزلية من زجاج.
- مصنوعات من حديد أو صلب تمثلت في أسلاك ولفائف وقضبان وأعمدة ومواسير وأنابيب وزوايا ومنشآت حديدية بالإضافة إلى مصنوعات من نحاس وألومنيوم.

– **مصنوعات متنوعة :** حيث استوردت ليبيا من المصنوعات المتنوعة من ألمانيا بما يعادل 37 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 10.6% من إجمالي الواردات الليبية من ألمانيا ، وتمثلت أهم السلع المستوردة من ألمانيا من هذا البند في الملابس والحقائب وعدادات للغازات والسوائل والكهرباء وأجهزة المساحة والهندسة ولوازم المكاتب والمدارس وآلات موسيقية.

– **مواد كيماوية :** فقد استوردت ليبيا من المواد الكيماوية من ألمانيا بما يعادل 26.1 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 7.5% من إجمالي الواردات الليبية من ألمانيا ، وتمثلت أهم السلع المستوردة من هذا البند من دولة ألمانيا في : أدوية للطب البشري والبيطري وصابون – مواد للغسيل – وأسمدة كيماوية – لدائن اصطناعية – مبيدات حشرية وقطرية.

– **مواد خام :** بلغت واردات ليبيا من هذا البند من ألمانيا ما يعادل 1.2 مليون دينار ، أما واردات ليبيا من المشروبات والتبغ وزيوت وشحوم حيوانية ونباتية ومن مواد الوقود المعدنية فلم تتعد 0.65 مليون دينار (الملحق الإحصائي جدول رقم).

3- المملكة المتحدة :

تحتل المملكة المتحدة المركز الثالث من حيث دول الاتحاد الأوروبي المصدرة إلى ليبيا ، ومجموع الدول المصدرة إلى ليبيا أيضاً وذلك بعد كلا من إيطاليا وألمانيا.

فقد تراوحت قيمة الواردات الليبية من المملكة المتحدة بين 166.9 مليون دينار ، وبنسبة 7.8% عام 1997 ، وبين 101.9 مليون دينار عام 1992 ، وبنسبة 7.2% من إجمالي الواردات الليبية.

وبلغ متوسط قيمتها خلال الفترة من 1990-2001 حوالي 134.7 مليون دينار ، كما تراوحت نسبة مساهمة المملكة المتحدة في الواردات الليبية بين 8.4% عام 1990 ، وبين 5.7% عام 2000 ، وبلغ متوسط تلك النسبة حوالي 7.3% من إجمالي الواردات الليبية (جدول رقم 43).

وتميز اتجاه الواردات الليبية من المملكة المتحدة بالارتفاع رغم التذبذب الطفيف من عام لآخر ، فقد ارتفع من 127.4 مليون دينار عام 1990 ، وبنسبة 8.4% من إجمالي الواردات الليبية إلى 133.1 مليون دينار عام 1995 ، وأخيراً ارتفع إلى 150.3 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 5.7% من إجمالي الواردات الليبية (شكل رقم 58).

وتمثلت الواردات الليبية من المملكة المتحدة في[1]:

– **آلات ومعدات نقل :** تأتي واردات الآلات ومعدات النقل على رأس السلع المستوردة من المملكة المتحدة ، حيث أسهمت بحوالي 54.3% من إجمالي السلع المستوردة من المملكة المتحدة ، وبما يعادل 81.6 مليون دينار عام 2001 ، **وتمثلت أهم السلع المستوردة من هذا البند في :** آلات وأجهزة وأدوات تستعمل في الزراعة ، آلات لرصف الطرق آلية الحركة – آلات تستعمل في التعدين واستخراج النفط – آلات وأجهزة للطباعة – آلات تستعمل في الصناعات الغذائية – آلات وأجهزة لصناعة التبغ والسجائر – آلات ومعدات تقطير المياه – مضخات – أجهزة ترشيح.

– سيارات الإسعاف – سيارات خلط الأسمنت – سيارات مزودة بآلات رفع وصرف وشق التربة – سيارات نقل الركاب – سيارات شحن كبيرة – أجزاء وقطع منفصلة ولوازم السيارات والجرارات.

– **مواد كيماوية :** تسهم المواد الكيماوية بنسبة 17.4% من إجمالي السلع المستوردة من المملكة المتحدة ، وبما يعادل 26.2 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت أهم السلع المستوردة من هذا البند في : أدوية للطب البشري والبيطري ، معاجين لتثبيت الزجاج – دهانات وملمعات – مواد صباغة ومتواد تلوين – صابون ومساحيق للغسيل (الملحق الإحصائي جدول رقم).

– **مصنوعات متنوعة :** استوردت ليبيا من هذه السلع بما يعادل 17.4 مليون دينار من المملكة المتحدة ، وبنسبة 11.6% من جملة السلع المستوردة عام 2001 ، وتمثلت السلع المستوردة منها في : الأثاث والحقائب والملابس وأجهزة وأدوات بصرية وميكروسكوبات وأجهزة ضوئية وأجهزة للطب والجراحة وعدادات للسوائل والكهرباء والمياه ومطبوعات وساعات وأدوات للمائدة ولوازم المكاتب والمدارس ولوازم وأدوات الألعاب الرياضية (الملحق الإحصائي جدول رقم 5).

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** بلغت واردات هذه السلع من المملكة المتحدة بما يعادل 17.2 مليون دينار ، وبنسبة 11.5% من إجمالي السلع المستوردة من المملكة المتحدة عام 2001.

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13–19. جدول رقم 5 .

وتمثلت السلع المستوردة منها في : مصنوعات من نسيج – ومصنوعات من مطاط – ومصنوعات خشبية مثل الصناديق الخشبية وأقفاص وأوعية اسطوانية من خشب – مصنوعات ورقية مثل ورق الطباعة – مواد البناء – مصنوعات من حديد ونحاس وألومنيوم.

– **مواد غذائية وحيوانات حية :** بلغت واردات هذه السلع من المملكة المتحدة حوالي 6.1 مليون دينار ، وبنسبة 4% من إجمالي السلع المستوردة من ليبيا عام 2001 ، وتمثلت الواردات الليبية من هذا البند في : اللحوم – ألبان – أسماك – شعير – دقيق قمح – منتجات المخابز الفاخرة والعادية – خضروات وفاكهة.

كما استوردت ليبيا من المملكة المتحدة عام 2001 بما يعادل 0.85 مليون دينار مواد خام ، و 0.84 مليون دينار مواد الوقود المعدنية ، والمحروقات ، و 0.07 مليون دينار زيوت وشحوم حيوانية ونباتية. (ملحق إحصائي جدول رقم5).

4- فرنسا :

تحتل فرنسا المركز الرابع على مستوى الدول المصدرة إلى ليبيا بعد إيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة، فقد تراوحت قيمة الواردات الليبية من فرنسا بين أعلى مستوى 132.1 مليون دينار ، وبنسبة 6.2% عام 1997 ، وأدنى مستوى لها وهو 73 مليون دينار ، وبنسبة 4.3% من إجمالي الواردات الليبية عام 1993 (شكل 57) ، وبمتوسط قيمته 100.3 مليون دينار وذلك للفترة من 1990-2001.
كما تراوحت نسبة مساهمة فرنسا في الواردات الليبية بين أعلى مستوى لها وهو 7.4% وذلك عام 1990 ، وأدنى مستوى لها 4.3% عام 1993 ، وبلغ متوسط هذه النسبة حوالي 5.4% من إجمالي الواردات الليبية (جدول رقم 43).

ومن الشكل رقم (58) يتضح أن اتجاه قيمة الواردات الليبية من فرنسا أخذت في الانخفاض منذ عام 1990 إلى 1993 ، فقد انخفضت بمقدار 38.3 مليون دينار لتصل إلى 73 مليون دينار ، وبنسبة 4.3% من إجمالي الواردات عام 1993 ، وذلك بعد أن كانت 111.3 مليون دينار ، وبنسبة 7.4% من إجمالي الواردات الليبية عام 1990.

ثم أخذت بعد عام 1993 في الارتفاع خلال الفترة من 1994-2001 حيث ارتفعت بمقدار 36.4 مليون دينار لتصل إلى 116.7 مليون دينار ، وبنسبة 5% من إجمالي الواردات الليبية عام 2001 ، وذلك بعد أن كانت 80.3 مليون دينار عام 1994 ، وبنسبة 5.4% من إجمالي الواردات الليبية.

ويعود ذلك الارتفاع إلى اتساع نطاق الاستثمارات الفرنسية في ليبيا وخاصة بعد تعليق العقوبات ، فقد قامت شركة توتال – فينا الفرنسية بالاشتراك مع شركاتها وهم شركة ريبسول الأسبانية و (أو أم في) النمساوية و (ساجا بتروليوم) النرويجية بعقد صفقة مع شركة النفط الوطنية بالتنقيب في قطعة إم – 4 الجديدة في حوض مرزوق[1]، وتمثلت أهم الواردات الليبية من فرنسا في[2]:

---

(1) خالد حنفي ، لماذا خرجت ليبيا من محور الشر ، مرجع سابق ، ص46.

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13-19. جدول رقم 5.

– **آلات ومعدات نقل :** حيث استوردت ليبيا من هذا البند من فرنسا بما يعادل 63.5 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 54.4% من إجمالي الواردات الليبية من فرنسا ، مما يدل على تركز الواردات الليبية من فرنسا في ذلك البند ، وأهم السلع الفرنسية المستوردة من ذلك البند تمثلت في :

- آلات وأجهزة وأدوات مما يستعمل في الزراعة.
- آلات وأجهزة لاستخراج الأتربة والمعادن وحفارات آبار البترول.
- آلات وأجهزة مما يستخدم في الأعمال الإنشائية.
- آلات وأجهزة للصناعات الغذائية وآلات لمعالجة المعادن.
- أفران صهر للصناعة – مضخات سوائل ومضخات هوائية.

– **مواد غذائية وحيوانات حية :** احتلت هذه السلع المركز الثاني على مستوى السلع المستوردة من فرنسا بما يعادل 22.7 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 19.5% من إجمالي الواردات الليبية من فرنسا ، وتمثلت أهم السلع من ذلك البند في : الألبان ومنتجات الألبان – بقول – منتجات المخابز الفاخرة – سكر مكرر ومنتجات السكر المكرر.

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** تسهم هذه السلع بنسبة 11% من إجمالي السلع المستوردة من فرنسا وبما يعادل 12.9 مليون دينار عام 2001.

– **مواد كيماوية :** أسهمت المواد الكيماوية في الواردات الليبية بنسبة 9.5% بما يعادل 11 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت أهم السلع المستوردة من هذا البند في : الأدوية البشرية للطب البيطري ، ودهانات ، وملمعات، وصابون ، ومنظفات ، ولدائن اصطناعية ، ومبيدات حشرية وفطرية .

– **مصنوعات متنوعة :** حيث استوردت ليبيا من فرنسا من ذلك البند بما يعادل 6.1 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت أهم السلع المستوردة من ذلك البند في : الأثاث ، والملابس ، والحقائب ، وأجهزة للطب البيطري والبشري، وعدادات للغازات ، والسوائل ، والكهرباء ، والسيارات ، وأجهزة المساحة والهندسة ، وأجهزة كهربائية ، ولوازم المكاتب والمدارس.

أما واردات ليبيا من فرنسا من كلا من مواد الوقود ، والمواد الخام ، ومشروبات وتبغ فكانت 0.4 مليون دينار ، 0.3 مليون دينار ، 0.01 مليون دينار على التوالي.

مما سبق نستنتج أن واردات ليبيا من فرنسا تركزت في السلع الرأسمالية أولاً ثم السلع الاستهلاكية ثم الوسيطة (الملحق الإحصائي جدول رقم5).

5- كوريا الجنوبية :

تأتي كوريا الجنوبية في المركز الخامس بين الدول المصدرة إلى ليبيا بعد كل من إيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا ، فقد بلغ متوسط الواردات السنوية الليبية من كوريا الجنوبية حوالي 95.7 مليون دينار ، وذلك للفترة من 1990–2001.

وقد تراوحت هذه القيمة بين أعلى مستوى لها ، والذي بلغ 178.7 مليون دينار ، وبنسبة 6.7% عام 2001 ، وأدنى مستوى لها والذي انخفض إلى 31.1 مليون دينار ، وبنسبة 2.1% عام 1990 ، كما بلغ متوسط نسبة مساهمة كوريا الجنوبية في الواردات الليبية حوالي 5.19% ، حيث تراوحت هذه النسبة بين أعلى مستوى لها ، والذي بلغ 8.2% من جملة الواردات الليبية عام 2000 ، وأقل مستوى لها والذي بلغ حوالي 2.1% عام 1990 (جدول رقم 43).

ومن الشكل (58) نجد أن اتجاه قيمة الواردات الليبية من كوريا الجنوبية في زيادة مستمرة ، فقد ارتفعت من 31.1 مليون دينار ، وبنسبة 2.1% من إجمالي الواردات عام 1990 لتصل إلى 77.4 مليون دينار ، وبنسبة 4.4% عام 1995 ، وتواصل ارتفاعها بعد ذلك لتصل إلى 178.7 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 6.7% من إجمالي الواردات الليبية ، ويعود ذلك الارتفاع إلى التوسع في الاستثمارات لكوريا الجنوبية في ليبيا ، وخاصة بعد تعليق العقوبات ، فقد حدث محادثات بين شركة سيرت أويل ، وشركة هيونداي الكورية الجنوبية لإنجاز المشروع الاتحادي الليبي الذي يرمي إلى إنشاء مصانع لمعالجة الغاز بتكلفة تبلغ 400 مليون دولار[1]. وتمثلت الواردات الليبية من كوريا الجنوبية في [2]:

– **آلات ومعدات نقل :** أسهمت واردات آلات ومعدات النقل بنسبة 69% من إجمالي السلع المستوردة من كوريا الجنوبية عام 2001 ، وبما يعادل 123.2 مليون دينار ، وتمثلت هذه السلع في محركات ومولدات وآلات لرصف الطرق – آلات وحفارات ومجارف آلية متحركة – آلات وأجهزة للصناعة المطاط واللدائن – آلات للصناعات النسيجية – أجهزة تبريد وتجميد وثلاجات تستعمل في الصناعات الغذائية – آلات وأجهزة للتعدين واستخراج البترول – أفران صهر للصناعة – آلات ومعدات تقطير المياه وأجزاؤها ومضخات هوائية وأجهزة إذاعة مسموعة ومرئية – بطاريات للسيارات وسيارات شحن ونقل وإسعاف ودراجات بأنواعها.

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** بلغت واردات هذه السلع من كوريا الجنوبية بما يعادل 45.5 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 25.5% من إجمالي السلع

---

(1) خالد حنفي ، لماذا خرجت ليبيا من محور الشر ، مرجع سابق ، ص46 .

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13–19. جدول رقم 5 .

المستوردة من كوريا الجنوبية ، وتمثلت هذه السلع في : مصنوعات مطاطية ، ومصنوعات خشبية ، ومصنوعات ورقية ، ومصنوعات نسيجية ، ومصنوعات زجاجية ، ومصنوعات من حديد أو صلب ، ومصنوعات من ألمونيوم ونحاس.

– **مواد كيماوية :** بلغت واردات المواد الكيماوية من كوريا الجنوبية حوالي 5.1 مليون دينار ، وبنسبة 2.9% من إجمالي السلع المستوردة من كوريا الجنوبية عام 2001 ، وتمثلت واردات هذه السلع في أحبار للطباعة ، ودهانات ، وملمعات ، وأدوية للطب البشري والبيطري ، ومبيدات للحشرات والفطريات ، والأعشاب الضارة ، ومعجون أسنان ، وصابون ، ومساحيق للغسيل.

– **مصنوعات متنوعة :** بلغت قيمة واردات المصنوعات المتنوعة من كوريا الجنوبية حوالي 4 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 2.2% من إجمالي السلع المستوردة من كوريا الجنوبية ، وتمثلت أهم هذه السلع في الأثاث ، والحقائب ، والملابس ، وأجهزة علاج آلي، وعدادات للغازات والسوائل والكهرباء ، وأجهزة كهربائية، وأدوات للمائدة ، ولوازم المكاتب والمدارس.

وتمثلت الواردات الأخرى في المواد الغذائية والحيوانات الحية بما يعادل 0.6 مليون دينار ، ومن مواد الوقود المعدنية والمحروقات بما يعادل 0.2 مليون دينار وذلك عام 2001.

(الملحق الإحصائي جدول رقم 5).

6– اليابان :

تحتل اليابان المركز السادس بعد كل من إيطاليا وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا وكوريا الجنوبية ، وبذلك تعد اليابان من أكبر الدول تصديراً إلى ليبيا وذلك لتنوع الصادرات اليابانية وجودتها لذلك فهي تمثل مراكز متقدمة ليس على قمة الواردات الليبية فحسب بل على مستوى كثير من دول العالم ، فقد تراوحت قيمة الواردات الليبية من اليابان بين 174 مليون دينار ، وبنسبة 8.1% من إجمالي الواردات الليبية عام 1997 و 50.2 مليون دينار ، وبنسبة 3.3% عام 1991.

وبلغ متوسط قيمة الاستيراد السنوي من اليابان 83.04 مليون دينار، وبلغ متوسط نسبة مساهمة اليابان في الواردات الليبية بحوالي4.5% من جملة الواردات الليبية (جدول رقم 43) (شكل رقم57).

ومن دراسة اتجاه قيمة الواردات الليبية من اليابان نجد أنها في زيادة مستمرة رغم التذبذب ، فقد ارتفعت من 65.9 مليون دينار ، وبنسبة 4.4% من إجمالي الواردات عام 1990 لتصل إلى 174.1 مليون دينار ، وبنسبة 8.1% من إجمالي الواردات عام 1997 ، واتجهت بعد ذلك العام إلى الانخفاض لتصل إلى 93.8 مليون دينار ، وبنسبة 3.5% من إجمالي الواردات الليبية عام 2001 (شكل رقم 58).

وتمثلت أهم الواردات الليبية من اليابان في[1]:

– **آلات ومعدات النقل :** حيث أسهمت واردات الآلات ومعدات النقل بنسبة 83.3% من إجمالي السلع المستوردة من اليابان ، وبما يعادل 78.1 مليون دينار عام 2001.

وتمثلت أهم السلع المستوردة من هذا البند في المحركات والمولدات وآلات وأجهزة مما يستعمل في الزراعة ، وآلات وأجهزة للصناعات النسيجية ، وآلات وأجهزة للطباعة وآلات ومعدات تقطير المياه، ومضخات سوائل ومضخات هوائية ، وآلات ترشيح وتنقية المياه ، أفران صهر ، بطاريات للسيارات، سيارات نقل الركاب وشحن وإطفاء حريق وإسعاف ، وسيارات خلط الأسمنت ، وسيارات النقل العام، والحافلات ، وهياكل وصناديق السيارات والجرارات.

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** تأتي هذه السلع في الترتيب الثاني بعد آلات ومعدات النقل من حيث السلع المستوردة من اليابان ، وبنسبة 9% من إجمالي هذه السلع ، وبما يعادل 8.4 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت هذه السلع في مصنوعات من مطاط مثل إطارات السيارات ، وأحزمة مطاطية للمحركات والآلات من مطاط – مصنوعات ورقية مثل بكرات ومواسير وحوامل من عجائن الورق – وسجلات وكراسات ودفاتر ومناديل – مصنوعات نسيجية مثل الخيوط والأقمشة وشباك الصيد وبطاطين وبياضات.

مواد البناء مثل الأسمنت الرمادي ، وبلاط أسمنتي – ومصنوعات من أسفلت – ومصنوعات زجاجية – ومصنوعات من حديد مثل صفائح عريضة ، وألواح ، وأفراخ من حديد أو صلب ، وأسلاك من حديد ومواسير وأنابيب – ومصنوعات من ألومنيوم.

– **مصنوعات متنوعة :** بلغت واردات المصنوعات المتنوعة من اليابان بما يعادل حوالي 4 مليون دينار ، وبنسبة 4.3% من إجمالي السلع المستوردة من اليابان عام 2001 ، وتمثلت في : الأثاث ، والحقائب ، والملابس ، وأجهزة وأدوات للطب والجراحة البشري والبيطري ، وميكروسكوبات ، وأجهزة بصرية وأجهزة ضوئية ، وعدادات كهربائية ، وعدادات للسوائل وللغازات ، وأجهزة مساحة وهندسة ، وأجهزة كهربائية وإلكترونية ، وآلات للتصوير ، وساعات ، وأدوات للمائدة ، ولوازم المكاتب والمدارس ، ومطبوعات.

– **مواد كيماوية :** بلغت واردات المواد الكيماوية من اليابان حوالي 3.3 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 3.5% من إجمالي السلع المستوردة من اليابان ، وتمثلت في بعض الأحماض ، والكحولات ، وأحبار للطباعة ، والدهانات ، وأدوية للطب البشري والبيطري ، ومستحضرات عطور ، وصابون ، ومساحيق غسيل ، ومبيدات ومطهرات للفطريات والأعشاب الضارة، والحشرات.

وتمثلت الواردات الأخرى في مواد غذائية، وحيوانات حية بما يعادل 0.05 مليون دينار ، ومواد خام بما يعادل 0.04 مليون دينار عام 2001 (الملحق الإحصائي رقم 5).

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13–19. جدول رقم 5 .

7- سويسرا :

تحتل سويسرا المركز السابع بين الدول المصدرة إلى ليبيا ، فقد تميزت الواردات الليبية من سويسرا بالارتفاع ، فقد بلغ متوسط قيمة الواردات الليبية من سويسرا خلال الفترة من 1990-2001 حوالي 69.8 مليون دينار ، ففي هذه الفترة لم تنخفض قيمة الواردات الليبية من سويسرا عن 35.5 مليون دينار، وبنسبة 2.3% من إجمالي واردات ليبيا عام 1991 ، كما أنها لم تزد على 152.3 مليون دينار، وبنسبة 10.2% من إجمالي الواردات عام 1994 ، وبلغ متوسط نسبة مساهمة سويسرا في الواردات الليبية حوالي 3.8% من جملة الواردات الليبية (جدول رقم 43) (شكل رقم 57).

من دراسة اتجاه قيمة الواردات الليبية من سويسرا نجد أنها ارتفعت من 57.9 مليون دينار ، وبنسبة 3.8% من إجمالي الواردات الليبية عام 1990 لتصل إلى 152.3 مليون دينار ، وبنسبة 10.2% من إجمالي الواردات الليبية عام 1994 ثم تتجه بعد ذلك العام إلى الانخفاض إلى أن تصل إلى 72 مليون دينار ، وبنسبة 2.7% عام 2001 (شكل رقم 58).

وبالنسبة لأهم السلع المستوردة من سويسرا فقد كانت كالتالي[1]:

- **آلات ومعدات نقل :** تأتي واردات الآلات ومعدات النقل في مقدمة السلع المستوردة من سويسرا، فقد ساهمت بنسبة 53.75% من إجمالي السلع المستوردة من سويسرا بما يعادل 38.7 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت هذه السلع في آلات وأجهزة لاستخراج الأتربة والمعادن ، وحفارات آبار البترول ، آلات للصناعات الغذائية ، آلات للصناعات الورقية ، آلات تستعمل في الزراعة ، آلات ومعدات تقطير المياه ، مضخات ، مولدات ، بطاريات للسيارات ، سيارات نقل الركاب ، سيارات شحن ، أجزاء وقطع غيار الطائرات ، قطع ولوازم جميع أنواع السفن.

- **مصنوعات مختلفة :** أسهمت واردات تلك السلع بحوالي 15% من إجمالي السلع المستوردة من سويسرا بما يعادل 10.8 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت أهم السلع المستوردة منها في : الأثاث ، والحقائب ، والملابس ، وأجهزة مساحة وهندسة ، وأجهزة التحليل الفيزيائي أو الكيميائي ، وأجهزة علاج مثل أجهزة التدليك والطب النفسي ، وعدادات للغازات والسوائل والكهرباء.

- **مواد كيماوية :** استوردت ليبيا منها بما يعادل 9.1 مليون دينار ، وبنسبة 12.6% من إجمالي السلع المستوردة من ليبيا عام 2001 ، وتمثلت أهم السلع المستوردة منها في : أدوية للطب البشري والبيطري ، جلوكوزات ، وغدد ، وأمصال ومواد للتطعيم ، ودهانات ، وملمعات ، وألوان سطحية ، مواد للغسيل، وأسمدة مصنعة ، ولدائن اصطناعية ، وصمغ.

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13-19. جدول رقم 5 .

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** بلغت واردات هـذه السلع الآتية من سويسرا ما يعادل 6.5 مليون دينار عام 2001 ، واشتملت هذه السلع على مصنوعات من مطاط وورق وحديد ونحاس.

كما تم استيراد مواد غذائية وحيوانات حية بما يعادل 5.4 مليون دينار ، ومواد خام بما يعادل 1.2 مليون دينار ، ومشروبات وتبغ بما يعادل 0.3 مليـون دينـار وذلـك عـام 2001. (الملحـق الإحصائي جدول رقم 5).

8- تركيا :

تعد تركيا من الدول الهامة المصدرة إلى ليبيا ، فهي تأتي في الترتيب الثـامن بـين الـدول المصدرة إليها، فقد بلغ متوسط الاستيراد السنوي من تركيا حوالي 63.5 مليون دينار ، وتراوحت هذه القيمة بين 106.4 مليون دينار ، وبنسبة 6.2% من جملة الواردات عام 1995 و 12.6 مليون دينار، وبنسبة 0.6% من جملة الواردات عام 1999.

وبلغ متوسط نسبة مساهمة تركيا في الواردات الليبية حوالي 3.4% ، وتراوحت هذه النـسبة بين 6.9% عام 1992 و 0.6% عام 1999 (جدول رقم 43) (شكل رقم 57).

ومن دراسة الاتجاه العام للواردات الليبية من تركيا نجد أنها ارتفعت من 78.3 مليون دينار ، وبنسبة 5.2% من إجمالي الواردات عام 1990 إلى 106.4 مليون دينار ، وبنسبة 6.1% من جملـة الواردات عام 1995 ، ثم تتجه بعد ذلك نحو الانخفاض إلى أن تصل إلى 34.7 مليون دينار، وبنسبة 1.3% من جملة الواردات الليبية عام 2001 (شكل رقم 58).

تمثلت الواردات الليبية من تركيا في[1]:

– **مصنوعات متنوعة :** بلغت واردات المصنوعات المتنوعة من تركيا حوالي 16.9 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 48.7% من إجمالي السلع المستوردة من تركيا تمثلت في : الأثـاث ، وأدوات وأجهزة للطب والجراحة والطب البيطري ، ومقاييس الضغط ، ومقاييس الارتفاع ، والمعدلات الذاتية لحرارة الأفران ، وغيرها من أجهزة القياس ، وأجهزة كهربائيـة وإلكترونيـة للقيـاس والفحـص ، والتحليل والتنظيم الذاتي، وآلات التصوير ، وأدوات للمائدة ، ولوازم المكاتب والمدارس.

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** بلغت واردات هـذه السلع حوالي 6.9 مليون دينار ، وبنسبة 19.9% من إجمالي السلع المستوردة من تركيا عام 2001 ، وتمثلت واردات هذا البند في : مصنوعات نسيجية مثل الخيوط والأقمشة – مصنوعات من حديـد أو صلب تمثلت في الأسلاك ، والصفائح ، وألواح ، وأفراخ من حديد أو صـلب – مـصنوعات مـن ألومونيوم ونحاس.

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13-19. جدول رقم 5.

– **آلات ومعدات نقل :** بلغت واردات الآلات ومعدات النقل من تركيا حوالي 6.4 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 18.4% من إجمالي السلع المستوردة من تركيا ، وتمثلت هذه السلع في آلات وأجهزة تستعمل في الزراعة ، آلات الإنشاء وأعمال البناء وأعمال النفط ، آلات للمطابع ، ومضخات وأجهزة ترشيح وتنقية السوائل والغازات ، وسيارات نقل الركاب ، وهياكل السيارات والجرارات ، وأجـزاء وقطع الطائرات والسفن.

– **مواد غذائية وحيوانات حية :** بلغت واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية من تركيا بما يعادل 2.5 مليون دينار ، وبنسبة 7.2% من إجمالي السلع المستوردة من تركيا عام 2001 ، وتمثلت في الألبان ، والقمح ، والأرز ، ودقيق القمح ، والحبوب الأخرى ، ومنتجات المخابز الفاخرة ، وخضروات ، وفاكهة.

وتمثلت الواردات الأخرى في المواد الكيماوية وبما يعادل 1.2 مليون دينار ، مواد خام بما يعادل 0.7 مليون دينار عام 2001 (الملحق الإحصائي جدول رقم 5).

9- هولندا :

تأتي هولندا في الترتيب التاسع على مستوى الدول المصدرة إلى ليبيا ، فقد تراوحت قيمة صادرات هولندا إلى ليبيا بين 84.5 مليون دينار ، وبنسبة 5.6% عام 1990 ، وبين 36.5 مليون دينار ، وبنسبة 1.7% من إجمالي الواردات الليبية عام 1998 ، وبلغ متوسط هذه القيمة حوالي 54 مليون دينار.

كما ساهمت هولندا بـ 3.02% من جملة الواردات الليبية كنسبة متوسطة للفترة من 1990-2001 ، وبلغ أعلى معدل لهذه النسبة 5.6% من إجمالي الواردات الليبية عام 1990 ، وأدنى مستوى لها عام 1998 وهو 1.7% من جملة الواردات (جدول رقم 43) (شكل رقم 57).

ومن الشكل (58) نجد أن قيمة الواردات الآتية من هولندا رغم التذبذب بين الارتفاع والانخفاض إلا أنها يغلب على اتجاهها الانخفاض ، فقد انخفضت من 84.5 مليون دينار ، وبنسبة 5.6% من إجمالي الواردات عام 1990 إلى 67.8 مليون دينار ، وبنسبة 3.9% عام 1995 ، ثم تواصل انخفاضها إلى أن تصل إلى 44.6 مليون دينار ، وبنسبة 2.4% عام 2000 ، ثم ترتفع قليلاً إلى 68.2 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 2.5% من إجمالي الواردات.

أما عن أهم السلع المستوردة من هولندا ، فقد تمثلت في[1]:

– **المواد الغذائية وحيوانات حية :** تأتي السلع المستوردة من هذا البند في مقدمة السلع المستوردة من هولندا ، فقد استوردت ليبيا منه بما يعادل حوالي 31.5 مليون دينار ، وبنسبة 46.2% من إجمالي السلع المستوردة من هولندا عام 2001 ، وتمثلت أهم السلع المستوردة من هذا البند في : الدواجن – اللحوم – أسماك – أرز – بيض – دقيق قمح – منتجات المخابز الفاخرة – خضروات وفواكه – أعلاف.

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13-19 . جدول رقم 5 .

– **مصنوعات متنوعة :** أسهمت هذه السلع بنسبة 21.4% من إجمالي الواردات الآتية من هولندا ، وبما يعادل 14.6 مليون دينار عام 2001 ، وأهم السلع المستوردة من هذا البند هي : الملابس – الحقائب – الأثاث – أدوات وأجهزة للطب والجراحة والطب البيطري – عدادات للغازات والسوائل والكهرباء – أدوات للمائدة ولوازم المكاتب والمدارس.

– **آلات ومعدات النقل :** استوردت ليبيا من هذا البند من هولندا بما يعادل 9.8 مليون دينار ، وبنسبة 14.4% من إجمالي السلع المستوردة من هولندا ، وتمثلت هذه السلع في آلات وأجهزة تستعمل في الزراعة ، وآلات تستعمل في الصناعات النسيجية ، وآلات للصناعات الغذائية ، وآلات للتعدين واستخراج النفط ، ومضخات ، وبطاريات للسيارات ، وسيارات نقل الركاب ، وسيارات شحن كبيرة، ولوازم السيارات، وأجزاء وقطع للطائرات ، وسفن ولوازم السفن ومحركات.

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** بلغت واردات ليبيا منها والآتية من هولندا بما يعادل 5.1 مليون دينار ، وبنسبة 7.5% من إجمالي السلع المستوردة من هولندا عام 2001 ، وتمثلت في : مصنوعات من مطاط مثل إطارات السيارات – مصنوعات ورقية مثل سجلات وكراسات وبكرات ومواسير ورقية – مصنوعات من نسيج مثل الخيوط والأقمشة والبطاطين.

وقد استوردت ليبيا من هولندا مواد كيماوية بما يعادل 4.5 مليون دينار ، مواد خام بما يعادل 2 مليون دينار عام 2001 (الملحق الإحصائي جدول رقم 5).

10- بلجيكا :

تأتي بلجيكا في الترتيب العاشر بين الدول المصدرة إلى ليبيا ، وتميزت الواردات الليبية من بلجيكا بالارتفاع ، فقد بلغ متوسط قيمة الواردات الليبية من بلجيكا حوالي 47 مليون دينار ، فقد تراوحت هذه القيمة بين 157 مليون دينار، وبنسبة 5.9% وذلك عام 2001 ، وبين 21.6 مليون دينار، وبنسبة 1.5% من إجمالي الواردات الليبية عام 1994.

وتميزت نسبة مساهمة بلجيكا في الواردات الليبية بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض ، فقد تراوحت هذه النسبة بين 5.9% عام 2001 و 1.5% عام 1994 ، وبلغ متوسط تلك النسبة حوالي 2.54% (جدول رقم 43).

وقد ارتفعت الواردات الليبية من بلجيكا من 41.9 مليون دينار ، وبنسبة 2.8% من إجمالي الواردات الليبية عام 1990 إلى 45.2 مليون دينار ، وبنسبة 2.8% عام 1995 ، وثم تصل في النهاية إلى 157 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 5.9% من إجمالي الواردات الليبية (شكل رقم 58).

وبالنسبة لأهم السلع المستوردة من بلجيكا فهي كالتالي[1]:

– **آلات ومعدات نقل :** بلغت واردات ليبيا من بلجيكا بالنسبة لهذا البند حوالي 119.8 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 76.3% من إجمالي الواردات الليبية المستوردة من بلجيكا.

وتمثلت أهم السلع المستوردة من هذا البند في :

- آلات وأجهزة وأدوات تستعمل في الزراعة.
- آلات لرصف الطرق وجرافات آلية وحفارات آبار البترول.
- آلات للصناعات النسيجية – أفران الصهر للمصانع.
- آلات تقطير المياه ومضخات وأجهزة وآلات كهربائية.
- محركات وسيارات نقل الركاب وجرارات ولوازم السيارات والجرارات.

– **مواد غذائية وحيوانات حية :** فقد أسهمت هذه السلع بنسبة 14% من إجمالي السلع المستوردة من بلجيكا بما يعادل 22.2 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت السلع المستوردة منه في : ألبان ومنتجات الألبان – ودقيق القمح – ومنتجات المخابز.

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** حيث بلغت قيمتها بما يعادل 8.9 مليون دينار ، وبنسبة 5.6% من إجمالي السلع المستوردة من بلجيكا عام 2001 ، وتمثلت في : مصنوعات من حديد وصلب مثل كتل وأعمدة وقضبان وأسلاك من حديد – مصنوعات من ألومنيوم مثل الأسطوانات المصنعة من الألومنيوم – منتجات من زجاج مثل المختبرات للصحة وللصيدلة – مصنوعات من مطاط مثل إطارات السيارات ومواسير وأنابيب من مطاط.

– **مواد كيماوية :** قدرت السلع المستوردة من هذا البند والآتية من بلجيكا بحوالي 4.3 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت في : الأدوية والمبيدات .

– **مصنوعات متنوعة :** قدرت بحوالي 1.9 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت في ملابس ، وحقائب ، وأجهزة كهربائية (الملحق الإحصائي جدول رقم 5).

11- أسبانيا :

تأتي أسبانيا في الترتيب الحادي عشر بين الدول المصدرة إلى ليبيا ، إذ تراوحت قيمة الواردات الليبية من أسبانيا بين 103.2 مليون دينار ، وبنسبة 4.5% من إجمالي الواردات الليبية عام 1998 و 10.8 مليون دينار ، وبنسبة 0.8% عام 1992 ، وبقيمة متوسطة للفترة من 1990-2001 بلغت 43.1 مليون دينار.

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13-19. جدول رقم 5 .

واتسمت مساهمة أسبانيا في الواردات الليبية بالانخفاض ، والتي بلغت 2.33% كنسبة متوسطة للفترة من 1990-2001 ، وقد تراوحت هذه النسبة بين 4.5% عام 1998 و 0.8% من إجمالي الواردات الليبية عام 1992 (جدول رقم 43).

ومن الشكل (58) نجد أن قيمة الواردات الليبية من أسبانيا ارتفعت من 14.5 مليون دينار ، وبنسبة 1% من إجمالي الواردات الليبية عام 1990 إلى 42.8 مليون دينار ، وبنسبة 2.5% من إجمالي الواردات عام 1995 ، ثم تواصل ارتفاعها بعد ذلك إلى أن تصل إلى 103.3 مليون دينار ، وبنسبة 4.5% من الواردات عام 1998 ، ثم تعود لتنخفض إلى 48.2 مليون دينار ، وبنسبة 1.8% عام 2001.

وتمثلت السلع المستوردة من أسبانيا[1] في :

– **المواد الغذائية والحيوانات الحية :** فقد جاءت السلع المستوردة من هذا البند على رأس السلع المستوردة من أسبانيا ، فقد بلغت قيمة ما استورد منها عام 2001 حوالي 14.2 مليون دينار ، وبنسبة 29.5% من إجمالي السلع المستوردة من أسبانيا ، وتمثلت أهم السلع المستوردة من هذا البند في : ألبان – أسماك – أرز – ذرة – دقيق قمح ودقيق الحبوب الأخرى – عدس – ثوم – خضروات مجمدة أو محفوظة – فواكه – عسل – سكر – أعلاف.

– **زيوت وشحوم حيوانية ونباتية :** ساهم هذا البند بنسبة 20.8% من إجمالي السلع المستوردة من أسبانيا ، وبما يعادل 10 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت أهم السلع المستوردة منه في : زيت الذرة – وزيت السمسم – وزيت الزيتون.

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** استوردت ليبيا من ذلك البند من أسبانيا بما يعادل 9.9 مليون دينار ، وبنسبة 20.5% من إجمالي الواردات الليبية عام 2001 ، وتمثلت هذه السلع في : مصنوعات من مطاط – مصنوعات من ورق – مصنوعات من حديد ونحاس وألمونيوم.

– **آلات ومعدات النقل :** حيث ساهم هذا البند بنسبة 12.9% من إجمالي السلع المستوردة من أسبانيا ، وبما يعادل 6.2 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت في آلات وأجهزة تستعمل في الزراعة – آلات تستعمل في استخراج البترول – آلات تستعمل في الصناعات الغذائية – آلات تستعمل في المطاحن – سيارات نقل الركاب والنقل العام – طائرات صغيرة ذاتية الحركة – طائرات كبيرة ذاتية الحركة لنقل الركاب والبضائع.

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص13-19. جدول رقم 5 .

– **مصنوعات مختلفة :** بلغت واردات ليبيا من المصنوعات المتنوعة الآتية من أسبانيا ما يعادل 4 مليون دينار ، وتمثلت أهم السلع المستوردة من هذا البند في : أجهزة وأدوات التحليل الفيزيائي أو الكيميائي – أجهزة لقياس الحرارة والضغط – أثاث – ملابس.

أما الواردات الأخرى تمثلت في المواد الكيماوية بما يعادل 3.9 مليون دينار ، ومواد خام بما يعادل 0.09 مليون دينار عام 2001. (ملحق إحصائي جدول رقم5).

12- المملكة المغربية :

تأتي المملكة المغربية في الترتيب الثاني عشر على مستوى الدول المصدرة إلى ليبيا ، فقد تراوحت قيمة الواردات الليبية من المملكة المغربية بين أعلى مستوى لها وهو 54 مليون دينار ، وبنسبة 2.8% من جملة الواردات عام 1999 ، وأقل مستوى لها 27.4 مليون دينار ، وبنسبة 1% من إجمالي الواردات الليبية عام 2001 ، وبلغ متوسط قيمة ما استوردته ليبيا من المملكة المغربية خلال الفترة من 1990-2001 حوالي 41.3 مليون دينار.

كما أن متوسط نسبة مساهمة المملكة المغربية في الواردات الليبية بلغت 2.2% من جملة الواردات الليبية ، حيث تراوحت بين أعلى مستوى لها وهو 3.6% من إجمالي الواردات الليبية عام 1991 ، وأدنى مستوى لها عام 2001 وهو 1% من جملة الواردات (جدول رقم 43) (شكل رقم 57).

ومن دراسة تطور قيمة الواردات الليبية من المملكة المغربية نجد أنها ارتفعت من 32.6 مليون دينار عام 1990 ، وبنسبة 2.2% من إجمالي الواردات الليبية إلى 47.4 مليون دينار ، وبنسبة 2.8% من إجمالي الواردات الليبية عام 1995 ، ثم تتجه بعد ذلك نحو الانخفاض إلى أن تنخفض إلى 27.4 مليون دينار ، وبنسبة 1% من إجمالي الواردات عام 2001 (شكل رقم 58).

وقد جاءت المملكة المغربية في ترتيب متأخر على مستوى الدول المصدرة إلى ليبيا رغم انتماء الدولتين إلى الاتحاد المغربي العربي ، والتشابه التاريخي والحدود الجغرافية المتقاربة ، والتي من شأنها زيادة التبادل التجاري بين الدولتين[1].

---

(1) عبد العزيز تستاس : تحليل العوامل المحددة للتجارة البينية لدول المغرب العربي ، مجلة التنمية السياسية والاقتصادية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، مجلة نصف سنوية ، الكويت ، 2004 ، ص73 .

وتمثلت الواردات الليبية من المغرب في[1]:

- **مواد غذائية وحيوانات حية :** فقد أسهمت المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة 44.9% من إجمالي السلع المستوردة من المغرب ، بما يعادل 12.3 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت أهم الواردات من هذا البند في : دقيق القمح – وجبنة من جميع الأنواع – وفواكه – وحلويات – وأعلاف.
- **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** بلغت واردات هذه السلع من المغرب حوالي 9.2 مليون دينار ، وبنسبة 33.6% من إجمالي السلع المستوردة من المغرب عام 2001 ، وتمثلت أهم واردات هذه السلع في : المصنوعات الورقية مثل ورق الطباعة ، وورق الرسائل ، وورق كربون ، وعلب ، وأكياس من ورق – مصنوعات من نسيج تمثلت في أقمشة وبطاطين وسجاد – مصنوعات من حديد وصلب تمثلت في المواسير وأنابيب وصفائح عريضة وألواح وأفراخ من حديد أو صلب.
- **مواد كيماوية :** ساهمت هذه الواردات بنسبة 10.2% من إجمالي السلع المستوردة من المغرب وبما يعادل 2.8 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت أهم السلع المستوردة منها في الأدوية للطب البشري والبيطري ، وأسمدة كيماوية ، ومبيدات حشرية.
- **آلات ومعدات نقل :** بلغت واردات ليبيا من هذا البند والآتية من المغرب بحوالي 1.4 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت في : أجهزة ترشيح وتنقية الوسائل والغازات – مولدات كهربائية – وعدد آلية تستعمل في المعادن وأجزائها.

كما تم استيراد مصنوعات متنوعة بما يعادل 1 مليون دينار (الملحق الإحصائي جدول رقم 5).

13- مصر :

تأتي مصر في الترتيب الثالث عشر بين الدول المصدرة إلى ليبيا ، حيث تراوحت قيمة الواردات الليبية من مصر بين أعلى مستوى لها وهو 54.9 مليون دينار ، وبنسبة 3.2% عام 1993، وأقل قيمة لها والتي بلغت 10.5 مليون دينار ، وبنسبة 0.7% من إجمالي الواردات عام 1990.

وبلغ متوسط القيمة حوالي 37 مليون دينار للفترة من 1990–2001 ، وبنسبة متوسطة بلغت 2% لنفس الفترة (جدول رقم 43).

---

[1] راجع كلاً من :

أ- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13-19. جدول رقم 5.

ب- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية العربية ، العدد الثاني ، القاهرة ، 2001، ص198.

ومن دراسة تطور قيمة الواردات الليبية من مصر نجد أنها ارتفعت من 10.5 مليون دينار ، وبنسبة 0.7% عام 1990 لتصل إلى 44.1 مليون دينار ، وبنسبة 2.6% عام 1995 ، ثم ترتفع إلى 49.3 مليون دينار عام 1997 ، ومنذ ذلك العام اتجهت قيمة الواردات الليبية من مصر نحو الانخفاض إلى أن انخفضت إلى 42.7 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 1.6% من إجمالي الواردات الليبية (شكل رقم 58).

وتمثلت أهم السلع المستوردة من مصر في[1]:

– **مواد غذائية وحيوانات حية :** أسهمت هذه السلع بنسبة 25.3% من إجمالي السلع المستوردة من مصر ، وبما يعادل 10.8 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت هذه السلع في : القمح – الشعير – الذرة – أسماك – ألبان – مكرونة – خضروات – فاكهة.

– **مواد كيماوية : وتمثلت الواردات من هذا البند في :** أدوية للطب البشري والبيطري – مبيدات للحشرات والفطريات – عناصر كيماوية وعضوية وعناصر كيماوية – بعض الأحماض.

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** بلغت واردات ليبيا من هذه السلع والآتية من مصر حوالي 3.4 مليون دينار ، وبنسبة 8% من إجمالي السلع المستوردة من مصر ، وتمثلت أهم السلع المستوردة من هذا البند في : مصنوعات جلدية – مصنوعات من مطاط – مصنوعات من الفلين – مصنوعات خشبية – مصنوعات ورقية – مصنوعات نسيجية تمثلت في الأقمشة والخيوط والسجاد والبطاطين – مصنوعات زجاجية – مصنوعات من حديد وصلب – مصنوعات من ألومنيوم – مصنوعات من نحاس.

– **آلات ومعدات نقل :** وتمثلت السلع المستوردة من مصر في هذا البند في : آلات وأجهزة وأدوات تستعمل في الزراعة وتحضير التربة الزراعية – آلات وأجهزة أخرى آلية الحركة لاستخراج الأتربة والمعادن وحفارات آبار البترول – آلات وأجهزة للصناعات الغذائية – آلات وأجهزة لمعالجة المعادن – آلات وأجهزة لصناعة المطاط واللدائن – مضخات – سيارات نقل الركاب – سيارات النقل العام والحافلات – أجزاء وقطع منفصلة ولوازم السيارات والجرارات – سفن صيد – سفن سحب – وقاطرات سفن.

---

[1] راجع كلاً من :

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13–19. جدول رقم 5 .
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، إحصاءات التجارة الخارجية ، القاهرة ، مصر ، من 1994–2002.
- الأمانة العامة لجامعة الدول ، النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية العربية ، العدد الثاني ، القاهرة ، 2001 ، ص199.

بالإضافة إلى مصنوعات متنوعة تمثلت في: الأثاث، والحقائب، والملابس، وأجهزة للطب، وأدوات للمائدة ، ولوازم المكاتب والمدارس ، ولعب الأطفال (الملحق الإحصائي جدول رقم 5).

ومما سبق يتضح التنوع الواضح من السلع المستوردة من مصر ونموها ، ويعود ذلك للتطور الواضح في العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، ومن علامات تلك العلاقة الاقتصادية بين البلدين ما يلي:

- المشاركة المميزة للشركات والمؤسسات المصرية الاقتصادية في معرض طرابلس الدولي السنوي.
- زيادة نطاق الاستثمارات الليبية على أرض مصر ، ومن أهم هذه الاستثمارات : مشروع الصالحية الزراعي بالإسماعيلية الممتد على مساحة قرابة الـ 35000 فدان .
- رفع عدد رحلات شركة مصر للطيران العاملة على خط مصر ليبيا إلى 10 رحلات أسبوعية.
- قرار اللجنة الشعبية العامة في ليبيا بإقامة منطقة حرة في منطقة (إمساعد) على المنفذ الحدودي بجمهورية مصر العربية إلى جانب الاتفاقية الجمركية التي وقعت بين البلدين ، ومن أهم بنودها إعفاء البضائع المصنعة المحلية بكلا البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية[1].

14- تونس :

تأتي تونس في المركز الرابع عشر بين الدول المصدرة إلى ليبيا ، فقد تراوحت قيمة الواردات الليبية من تونس بين أعلى مستوى لها وهو 54 مليون دينار ، وبنسبة 2.8% من جملة الواردات وذلك عام 1999 ، وأقل قيمة لها وهي 24.4 مليون دينار ، وبنسبة 1.7% من جملة الواردات الليبية عام 1992.

وبلغ متوسط قيمة الاستيراد السنوي من تونس حوالي 36.4 مليون دينار كقيمة متوسطة ، كما بلغت نسبة مساهمة تونس في الواردات الليبية حوالي 2.07% كنسبة متوسطة خلال الفترة من 1990 إلى 2001.

كما أن استخدم مطار تونس كبديل للمطارات الليبية أثناء فترة الحظر أدى إلى رواج تجاري بين البلدين[2].

ومن الجدول رقم (43) نجد أن قيمة الواردات الليبية من تونس لم تتغير كثيراً خلال الفترة من 1990-1995 ، حيث بلغت 33 مليون دينار ، وبنسبة 1.9% عام 1995 ، وبذلك لم تتغير عن عام 1990 ، والذي حقق 33.1 مليون دينار ، وبنسبة 2.2% من إجمالي الواردات.

---

(1) صالح عمر الدروقي ، تطور واعد في العلاقات الاقتصادية ، أخبار الجماهيرية ، مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي ، دورية شهرية ، العدد الثاني ، ، القاهرة ، مايو 2005 ، ص3 .

(2) محمود حسن حسني ، العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي " دراسة لمحددات النجاح " ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية ، دورية سنوية ، عدد 79 ، الأهرام ، القاهرة ، 1999 ، ص27 .

إلا أنها بعد عام 1995 أخذت في الارتفاع إلى أن وصلت إلى 54 مليون دينار عام 1999 ، وبنسبة 2.8% من إجمالي الواردات ، ثم تعود لتنخفض إلى 27.4 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 1% من إجمالي الواردات الليبية في ذلك العام ، (شكل رقم 58) ، وتمثلت الواردات الليبية من تونس في[1]:

– **مواد غذائية وحيوانات حية :** بلغت واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية من تونس حوالي 8.9 مليون دينار ، وبنسبة 32.5% من إجمالي السلع المستوردة من تونس عام 2001.

وتمثلت أهم هذه السلع في : دقيق القمح – خضروات – فاكهة – ذرة – مكرونة – ألبان ومنتجات الألبان.

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** وساهمت واردات هذه السلع بنسبة 24.4% من إجمالي السلع المستوردة من تونس عام 2001 ، وبما يعادل 6.7 مليون دينار ، وتمثلت هذه السلع في :

مصنوعات من مطاط – مصنوعات خشبية – مصنوعات من حديد وألومنيوم تمثلت في أعمدة وسبائك وأسلاك ومواسير وأنابيب.

– **مواد كيماوية :** بلغت واردات المواد الكيماوية من تونس حوالي 3.7 مليون دينار عام 2001، وبنسبة 13.4% من إجمالي السلع المستوردة من تونس ، وتمثلت في : الأحماض وهيدروكربونات أكليلية ، وعناصر كيماوية عضوية ، وعناصر كيماوية غير عضوية ، وأدوية للطب البشري والبيطري ، ومبيدات للحشرات والفطريات ، وأسمدة كيماوية ، وصابون.

– **آلات ومعدات :** بلغت واردات الآلات والمعدات من تونس بما يعادل 2.8 مليون دينار ، وبنسبة 10.2% من إجمالي السلع المستوردة من تونس عام 2001 ، وتمثلت في آلات لرصف الطرق – آلات الإنشاء وأعمال البناء – آلات للتعدين واستخراج النفط – آلات لصناعة المطاط واللدائن الصناعية – آلات وأجهزة للصناعات الغذائية.

– **مصنوعات متنوعة :** بلغت وارداتها من تونس حوالي 2.6 مليون دينار ، وبنسبة 9.5% من إجمالي السلع المستوردة من تونس عام 2001 (الملحق الإحصائي جدول رقم 5).

15- الولايات المتحدة :

---

(1) راجع كلاً من :

– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية العربية ، العدد الثاني ، القاهرة ، 2001 ، ص200 .

– الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13-19. جدول رقم 5 .

تأتي الولايات المتحدة في الترتيب الخامس عشر بين الدول المصدرة إلى ليبيا ، وذلك بعد أن كانت الولايات المتحدة قبل عام 1981 في مقدمة الدول المصدرة إلى ليبيا [1]، ويعود ذلك التقهقر في الترتيب إلى الخلافات السياسية بين الدولتين منذ بداية الثمانينات ، ثم الإجراءات الاقتصادية والسياسية التي اتخذتها الولايات المتحدة تجاه ليبيا منذ ذلك الحين مروراً باستصدار قرار من مجلس الأمن يدين ليبيا بتورطها في عمليات إرهابية ، وفرض عقوبات اقتصادية منذ عام 1992 [2].

فبلغ متوسط الواردات السنوية الليبية من الولايات المتحدة حوالي 33.7 مليون دينار ، وقد تراوحت هذه القيمة بين أعلى مستوى لها ، والذي بلغ 75 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 2.8% من إجمالي الواردات الليبية ، وأدنى مستوى لها ، والذي انخفض إلى 18.9 مليون دينار ، وبنسبة 1.3% عام 1990 (جدول رقم 43).

ومن دراسة تطور قيمة الواردات الليبية من الولايات المتحدة نجدها رغم التذبذب من عام لآخر إلا أنها تميل نحو الارتفاع ، فقد ارتفعت من 18.9 مليون دينار ، وبنسبة 1.3% من جملة الواردات عام 1990 لتصل إلى 31.7 مليون دينار ، وبنسبة 1.8% من جملة الواردات عام 1995 ، ثم واصلت ارتفاعها لتصل إلى 35.1 مليون دينار و 39.1 مليون دينار و 75 مليون دينار ، وذلك خلال الأعوام 1996 ، 1999 ، 2001 على التوالي (شكل رقم 58).

ويعود ذلك الارتفاع في قيمة الواردات الليبية ، والتحسن النسبي في التعامل التجاري بين البلدين ، وخاصة في الآونة الأخيرة إلى رغبة كلا الطرفين في إزالة الخلافات وعودة العلاقات بينهما، وذلك لاحتياج كل منهما للآخر.

---

(1) Huliaras, A, Libya and the United States African Studies, London : Combridge University, Vol. 21, N. 3, 2003, P. 497.

(2) يوسف أبو الفضل مصطفى ، ليبيا ومواجهة الحظر الاقتصادي ، مرجع سابق ، ص4 .

فمن الجانب الليبي اتخذت عدة خطوات لتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة ومنها [1]:

1- إبعاد شبهة امتلاك أسلحة نووية.
2- اتسم السلوك الليبي في إدارة أزمة لوكربي بالمرونة.
3- إظهار النوايا الحسنة من جانب ليبيا ، فالزعيم الليبي أكد على انتهاء الصراع مع الإمبريالية الأمريكية ، وبدء مرحلة من التعاون ، وانتهاء مرحلة السلاح ، وأن طرابلس تأمل في علاقات إيجابية مع واشنطن.
4- رؤية جديدة للصراع في الشرق الأوسط ، فقد تغيرت الرؤية الليبية لهذه القضية من إزالة إسرائيل ومقاومتها أينما ذهبت وخاصة في أفريقيا إلى الإيمان بضرورة وجود دولة تجمع بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي.
5- بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 استنكرت ليبيا الحادث وأعلنت تضامنها مع الولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب[2]، كما أن ليبيا لجأت إلى طرف ثالث للحصول على المنتجات الأمريكية ، وخاصة المتعلقة بتكنولوجيا استخراج النفط[3].

ومن جانب الولايات المتحدة اتخذت عدة إجراءات لإزالة الخلافات بين الدولتين ومنها :

1- قامت عدة وفود أمريكية بزيارة ليبيا منذ تعليق العقوبات في إبريل 1999 ، بينها وفد برئاسة هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأسبق للشئون الأفريقية.
2- أخرجت الولايات المتحدة ليبيا من دول (محور الشر) فلم تصنفها كمصدر تهديد خطر ملح كما هو الحال بالنسبة لإيران وكوريا الشمالية[4].

وكان هذا الاتجاه ناجم عن المصالح الملحة للولايات المتحدة في ليبيا ، والتي تمثلت في ضغط الشركات الأمريكية بقوة لإلغاء قانون دامانتو الذي يحظر على هذه الشركات التعامل مع ليبيا – رغبة الولايات المتحدة في أن تكون ليبيا بديلاً لإيران والعراق في حالة اشتعال الحرب في المنطقة.

---

(1) راجع كلاً من :
- محمد أحمد أبو العزم ، ليبيا : الأمن ليس كافياً ، قراءات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، دورية شهرية ، العدد الثاني ، الأهرام ، القاهرة ، 2005 ، ص35 .
- خالد حنفي ، النموذج الليبي للخروج من " دائرة الاستهداف " ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، دورية شهرية ، عدد 100 ، الأهرام ، القاهرة ، 2003 ، ص ص 41-42 .

(2) Huliaras, A, Libya and the United States African Studies, Op-Cit, P. 496.

(3) تيم نبلوك ، مرجع سابق ، ص194 .

(4) محمد أحمد أبو العزم ، ليبيا : الأمن ليس كافياً ، قراءات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، دورية شهرية ، العدد الثاني ، الأهرام ، القاهرة ، 2005 ، ص35 .

كما أن صحيفة الفاينتشال تايمز ذكرت في تقرير لها خلال ديسمبر 2001 أن أمريكا تستثمر في ليبيا بشكل غير مباشر من خلال حصصها في الشركات الأوروبية والكورية الجنوبية والكندية وشركة نيرو – كندا التي يمتلك رجال الأعمال الأمريكيون أكثر من نصفها ، كما أن شركة هيونداي بها شركاء أمريكيون[1].

مما سبق يتضح أن كلا الطرفين أدرك أخيراً أنه في حاجة إلى الطرف الآخر تمثل في لجوء ليبيا إلى طريق ثالث للحصول على المنتجات الأمريكية ، وتمثل في الاستثمار الأمريكي في ليبيا بطريق غير مباشر.

وتمثلت الواردات الليبية من الولايات المتحدة في [2]:

– **آلات ومعدات نقل :** فقد أسهمت واردات الآلات ومعدات النقل بنسبة 63.3% من إجمالي السلع المستوردة من الولايات المتحدة عام 2001 ، وبما يعادل حوالي 47.5 مليون دينار ، وتمثلت واردات هذه السلع في : محركات الطائرات – محركات للدراجات النارية والسيارات والجرارات – مولدات كهربائية – آلات وأجهزة تستعمل في الزراعة – آلات وأجهزة تستعمل في التعدين واستخراج النفط – حفارات للبترول – آلات وأجهزة تستعمل في الأعمال الإنشائية والهندسية – آلات وأجهزة للصناعات الغذائية – ثلاجات وأجهزة تبريد وأجهزة تقطير المياه وأجهزة ترشيح – مضخات للسوائل ومضخات هوائية – أجهزة كهربائية للهاتف والبرق – محولات كهربائية – سيارات شحن كبيرة الحجم – سيارات الإسعاف ونقل الموتى – طائرات وقطع غيار ولوازمها.

– **مواد غذائية وحيوانات حية :** تأتي واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية بعد الآلات ومعدات النقل ، وبنسبة 21.3% من إجمالي السلع المستوردة من الولايات المتحدة ، وبما يعادل 16 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت أهم السلع المستوردة من هذا البند في : القمح ، والذرة

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** بلغت واردات هذه السلع والآتية من الولايات المتحدة حوالي 4.7 مليون دينار ، وبنسبة 6.3% من إجمالي السلع المستوردة من الولايات المتحدة عام 2001 ، وتمثلت هذه السلع في : مصنوعات جلدية – مصنوعات من مطاط تمثلت في إطارات الطائرات والسيارات – مصنوعات خشبية تمثلت في ألواح وصناديق خشبية – مصنوعات ورقية – مصنوعات نسيجية تمثلت في الأقمشة والبطاطين والسجاد – مواد للبناء

---

(1) خالد حنفي ، لماذا خرجت ليبيا من محور الشر ؟ ، ملف الأهرام الاستراتيجي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، دورية شهرية ، العدد 88 ، الأهرام ، القاهرة ، 2002 ، ص46 .

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص13–19. جدول رقم 5 .

مثل الأسمنت والطوب الحراري – مصنوعات من حديد أو صلب مثل السبائك والقضبان والأسلاك وزوايا وصفائح ومسامير من حديد بالإضافة إلى مصنوعات من ألومنيوم ونحاس .

– **مصنوعات متنوعة :** حيث أسهمت المصنوعات المتنوعة بنسبة 3.4% من إجمالي السلع المستوردة من الولايات المتحدة ، وبما يعادل 4.5 مليون دينار ، وتمثلت في : الأثاث ، والحقائب ، والملابس ، وأدوات وأجهزة للطب البشري والبيطري ، وعدادات للسوائل والغازات والكهرباء ، وأجهزة الرصد الجوي ، وأجهزة المساحة والهندسة ، وأجهزة كهربائية وإلكترونية ، وأجهزة وآلات لوازم السينما والتصوير الفوتوغرافي ، وكتب ومطبوعات ونشرات .

وتمثلت الواردات الأخرى في المواد الكيماوية بما يعادل 1.3 مليون دينار ، ومواد خام بما يعادل 0.2 مليون دينار عام 2001 (الملحق الإحصائي جدول رقم 5).

16- الصين :

تأتي الصين في الترتيب السادس عشر بين الدول المصدرة إلى ليبيا ، فقد تراوحت قيمة الواردات الليبية من الصين بين أعلى مستوى لها وهو 40.3 مليون دينار ، وبنسبة 2.1% عام 1996، وأدنى مستوى لها ، والذي بلغ 13.4 مليون دينار ، وبنسبة 0.8% عام 1993.

أما عن متوسط التصدير السنوي من الصين إلى ليبيا بلغ 27.4 مليون دينار ، كما بلغ متوسط مساهمة الصين في الواردات الليبية حوالي 1.48% من جملة الواردات الليبية إلى مجموع البلدان المستوردة منها (جدول رقم 43) (شكل رقم 57).

من دراسة الاتجاه العام لقيمة الواردات الليبية من الصين خلال الفترة من 1990-2001 نجد أنها متذبذبة من عام لآخر ، فقد ارتفعت قيمتها من 13.4 مليون دينار وبنسبة 0.9% عام 1990 لتصل إلى 40.3 مليون دينار ، وبنسبة 2.1% من جملة الواردات الليبية عام 1996 ، ثم تنخفض بعد ذلك إلى 37 مليون دينار ، وبنسبة 1.3% من جملة الواردات الليبية عام 2001 (شكل رقم 58).

وتمثلت الواردات الليبية من الصين في [(1)]:

– **المواد الغذائية والحيوانات الحية :** فقد بلغت واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية من الصين حوالي 11.7 مليون دينار ، وبنسبة 31.6% من جملة السلع المستوردة من الصين عام 2001، وتمثلت في : الأسماك – الأرز – الشعير – البقوليات – دقيق البقول – جوز الهند – عنب – لوز – مكسرات – عسل – حلويات – بهارات.

– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** وقد أسهمت هذه السلع بنسبة 25.7% من إجمالي السلع المستوردة من الصين عام 2001 ، وبما يعادل 9.5 مليون

[(1)] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13-19. جدول رقم 5 .

دينار ، وتمثلت أهم هذه السلع في : مصنوعات من مطاط مثل الإطارات للسيارات والطائرات – مصنوعات ورقية – مصنوعات خشبية – مصنوعات نسيجية – مصنوعات من حديد أو صلب – مصنوعات من ألومونيوم.

– **آلات ومعدات النقل :** بلغت واردات الآلات ومعدات النقل والآتية من الصين حوالي 7.9 مليون دينار ، وبنسبة 21.4% من جملة السلع المستوردة من الصين عام 2001 ، وتمثلت أهم الواردات من ذلك البند في : آلات وأجهزة مما يستعمل في الزراعة – آلات وأجهزة لاستخراج الأتربة والمعادن وحفارات آبار البترول – آلات وأجهزة للصناعات النسيجية – آلات وأجهزة للصناعات الورقية – آلات للصناعات المطاطية – أفران صهر كهربائية – مضخات وآلات وأجهزة رفع وتحصيل وتفريغ – آلات وأجهزة للاستنساخ.

– **مصنوعات متنوعة :** بلغت قيمتها حوالي 7.4 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 20% من جملة السلع المستوردة من الصين عام 2001 ، وتمثلت في : أثاث – حقائب – ملابس – أجهزة علاج آلي مثل التدليك والطب النفسي – ميكروسكوبات وأجهزة بصرية – أجهزة ضوئية إلكترونية – أدوات وأجهزة لطب الأسنان – أجهزة المساحة والهندسة – آلات تصوير.

بالإضافة إلى واردات المواد الكيماوية التي بلغت 0.4 مليون دينار ، ومشروبات وتبغ بحوالي 0.08 مليون دينار عام 2001 (الملحق الإحصائي جدول رقم 5).

17- تايوان :

تأتي تايوان في الترتيب السابع عشر بين الدول المصدرة إلى ليبيا ، وبلغ متوسط التصدير السنوي من تايوان إلى ليبيا خلال الفترة من 1990-2001 حوالي 26.5 مليون دينار ، فقد تراوحت هذه القيمة بين أعلى مستوى لها وهو 52.1 مليون دينار ، وبنسبة 2.7% من جملة الواردات عام 1999 ، وأدنى مستوى لها وهو 15.2 مليون دينار ، وبنسبة 1% عام 1991.

وبلغ متوسط نسبة مساهمة تايوان في الواردات الليبية حوالي 1.43% من جملة الواردات الليبية ، وتراوحت هذه النسبة خلال الفترة من 1990-2001 بين أعلى مستوى لها وهو 2.7% عام 1999 ، وأدنى مستوى لها وهو 0.8% عام 2001 (جدول رقم 43) (شكل رقم 57).

أما عن تطور قيمة الواردات الليبية من تايوان ، فقد ارتفعت قليلاً من 17.2 مليون دينار ، وبنسبة 1.1% عام 1990 إلى 21.5 مليون دينار ، وبنسبة 1.2% من إجمالي الواردات عام 1995، ثم 22.8 مليون دينار ، وبنسبة 0.8% من إجمالي الواردات الليبية عام 2001 (شكل رقم 58).

تمثلت الواردات الليبية من تايوان في[1]:

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص13-19. جدول رقم 5 .

– **آلات ومعدات نقل :** فقد بلغت واردات الآلات ومعـدات النقل من تايوان 13.5 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 59.2% من إجمالي السلع المستـوردة من تايوان عام 2001 ، وتمثلت في : آلات للصناعات الغذائية – آلات للتعدين واستخراج النفط.
– **مصنوعات متنوعة :** أسهمت المصنوعات المتنوعة بنسبة 19.7% من إجمالي السلع المستوردة من تايوان ، وبما يعادل 4.5 مليون دينار عام 2001 ، وتمثلت في : الملابس ، الحقائـب ، وأدوات ولوازم المكاتب والمدارس، وأجهزة كهربائية.
– **مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها :** حيث بلغت واردات هذه السلع والآتية من تايوان حوالي 4.3 مليون دينار ، وبنسبة 19% من إجمالي السلع المستوردة من تايوان ، وتمثلت في : مصنوعات من مطاط – مصنوعات من حديد – مصنوعات مـن ألومنيـوم – مصنوعات ورقية كما تم استيراد مواد كيماوية بما يعادل 0.3 مليون دينـار عـام 2001 (الملحـق الإحصائي جدول رقم 5).

18- مالطا :

تأتي مالطا في الترتيب الثامن عشر بين الدول المصدرة إلى ليبيا ، فقد تراوحت قيمة الواردات الليبية من مالطا بين أعلى قيمة لها وهي 42.2 مليون دينار ، وبنسبة 1.5% عام 2001 ، وأقل قيمة لها 16.4 مليون دينار ، وبنسبة 1.1% عام 1990 ، وبلغ متوسط هذه القيمة حـوالي 25.2 مليـون دينار للفترة من 1990-2001 (جدول رقم 43) (شكل رقم 57).

كما بلغ متوسط نسبة مساهمة مالطا في الواردات الليبية حوالي 1.3% من إجمالي الـواردات الليبية ، وتراوحت هذه النسبة بين 1.8% عام 1998 و 1% عام 1996 ، وساعد على ذلك استخدام ليبيا مطار مالطا كبديل للمطارات الليبية ، مما أدى إلى تدفق الواردات من مالطا[1].

وارتفعت قيمة الواردات من مالطا من 16.4 مليون دينار ، وبنسبة 1.1% عام 1990 ، ثـم 18.5 مليون دينار عام 1995 ، وارتفعت أخيراً لتصل إلى 42.3 مليون دينار ، وبنسبة 1.5% عـام 2001 (شكل رقم 19).

واشتملت السلع المستوردة من مالطا على الآتي[2]:

– **آلات ومعدات نقل :** أسهمت هذه السلع بحوالي 66.9% من إجمالي السلع المستوردة من مالطا ، وبما يعادل 28.3 مليون دينار عام 2001 ، واشتملت هذه السلع علـى : آلات وأجهـزة وحفـارات تستعمل في التعدين وفي آبار النفط – آلات للصناعات الغذائية – مضخات – محـولات كهربائيـة – سيارات شحن كبيرة وصغيرة – دراجات يدوية – محركات.

---

(1) محمود حسن حسني ، العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي ، كراسات اسـتراتيجية ، مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية ، عدد 76 ، دورية ، الأهرام ، القاهرة ، 1999 ، ص27.

(2) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13-19. جدول رقم 5.

- مصنوعات متنوعة : بلغت واردات هذه السلع من مالطا بما يعادل 5.4 مليون دينار ، وبنسبة 12.8% من إجمالي السلع المستوردة من مالطا عام 2001 ، واشتملت هذه السلع على : آلات تصوير وتسجيل – أجهزة للطب والجراحة – أثاث وحقائب – ملابس – مطبوعات ونشرات – مجلات أسبوعية ونشرات دورية – لوازم المكاتب والمدارس.

- مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها : فقد بلغت وارداتها من مالطا حوالي 4.4 مليون دينار ، وبنسبة 10.4% من إجمالي السلع المستوردة من مالطا ، وتمثلت هذه السلع في : مصنوعات من حديد ونحاس وألومنيوم تمثلت في زوايا وأشكال وصفائح وأسلاك ومواسير و أنابيب – مصنوعات من مطاط مثل إطار السيارات ومواسير وأنابيب وألواح وصفائح من مطاط – مصنوعات من خشب مثل أبواب ونوافذ وبراميل من خشب – مصنوعات من ورق .

كما تم استيراد مواد كيماوية بما يعادل 2.1 مليون دينار ، مواد غذائية بما يعادل 1.7 مليون دينار عام 2001 (الملحق الإحصائي جدول رقم 5).

19- البرازيل :

تأتي البرازيل في الترتيب التاسع عشر بين الدول المصدرة لليبيا ، فقد تراوحت قيمة الواردات الليبية من البرازيل بين أعلى مستوى لها ، والذي بلغ 30.3 مليون دينار ، وبنسبة 1.6% عام 1996، وأدنى مستوى لها ، والذي انخفض إلى 6 مليون دينار ، وبنسبة 0.4% من إجمالي الواردات عام 1994 ، وبلغ متوسط الاستيراد السنوي من البرازيل 19.3 مليون دينار للفترة من 1990-2001 ، وبلغ متوسط مساهمة البرازيل في الواردات الليبية حوالي 1.04% من جملة الواردات لنفس الفترة (جدول رقم 43) (شكل رقم 57).

ومن الشكل (58) يتضح أن قيمة الواردات الليبية من البرازيل ارتفعت من 25.8 مليون دينار، وبنسبة 1.7% من إجمالي الواردات عام 1990 ليصل إلى 30.3 مليون دينار ، وبنسبة 1.6% من إجمالي الواردات عام 1996 ، ثم أخذت بعد ذلك العام في الانخفاض إلى أن بلغت 21.4 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 0.8% من إجمالي الواردات.

وتمثلت الواردات الليبية من البرازيل في[1]:

- مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها : بلغت نسبة الواردات من هذه السلع والآتية من البرازيل حوالي 17.4 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 81.3% من جملة السلع المستوردة من البرازيل ، وتمثلت هذه الواردات في : المصنوعات المطاطية مثل إطارات من المطاط للسيارات – مصنوعات ورقية – مصنوعات من حديد أو صلب مثل الخزانات والصهاريج.

- مواد غذائية وحيوانات حية : أسهمت واردات المواد الغذائية والحيوانات الحية من البرازيل بنسبة 18.2% من جملة السلع المستوردة من البرازيل ، وبما يعادل 3.9 مليون دينار عام 2001 ،

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص13-19. جدول رقم 5 .

وتمثلت أهم السلع المستوردة من هذا البند في : اللحوم – ذرة – مكرونة – بن أخضر ومحمص – خلاصات البن – حمص – فاصوليا (الملحق الإحصائي جدول رقم 5).

20- استراليا :

تأتي استراليا في الترتيب العشرون بين الدول المصدرة إلى ليبيا ، حيث تراوحت قيمة الواردات الليبية من استراليا بين أعلى مستوى لها وهو 83.1 مليون دينار ، وبنسبة 3.8% من جملة الواردات الليبية، وذلك عام 1998 ، وبين أدنى مستوى لها وهو 1.5% ، وبنسبة 0.1% من جملة الواردات الليبية وذلك عام 1990.

حيث بلغ متوسط الواردات السنوية من استراليا حوالي 17.5 مليون دينار ، كما بلغ متوسط نسبة مساهمة استراليا في الواردات الليبية حوالي1.04% من جملة الواردات الليبية (جدول رقم 43). ومن دراسة تطور قيمة الواردات الليبية من استراليا نجد أنها متذبذبة من عام لآخر بين الارتفاع والانخفاض إلا أنها قد ارتفعت من 1.5 مليون دينار ، وبنسبة 0.1% عام 1990 إلى 7.8 مليون دينار ، وبنسبة 0.5% عام 1995 لتصل إلى 83.2 مليون دينار وبنسبة 3.7% من إجمالي الواردات عام 1998 ثم تنخفض قليلاً إلى 21.2 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 0.8% من إجمالي الواردات الليبية (شكل رقم 58).

تمثلت أهم السلع المستوردة من استراليا في[1]:

– **مواد غذائية وحيوانات حية :** حيث بلغت واردات هذه السلع من استراليا بحوالي 19 مليون دينار عام 2001 ، وبنسبة 89.6% من إجمالي السلع المستوردة من استراليا ، وتمثلت أهم السلع المستوردة من هذا البند في : اللحوم – زبدة – جبنة من جميع الأنواع – أسماك – قمح – أرز.

– **مواد كيماوية :** بلغت واردات المواد الكيماوية من استراليا حوالي 1.1 مليون دينار ، وبنسبة 5.1% من إجمالي السلع المستوردة من استراليا ، وتمثلت في : أدوية للطب البشري والبيطري . كما تم استيراد آلات ومعدات نقل بما يعادل 0.8 مليون دينار عام 2001 (الملحق الإحصائي رقم 5).

ثالثاً – الميزان التجاري حسب المناطق الجغرافية

من الجدول رقم 44 نجد أن :

– الميزان التجاري الليبي جاء في صالح ليبيا من حيث التعامل مع دول أوروبا الغربية حيث بلغ الفائض التجاري 1755.8 مليون دينار وذلك خلال الفترة 1990- 2001 شكل (59-60)

– أما عن الميزان التجاري مع الدول الآسيوية فقد جاء ى غير صالح ليبيا حيث بلغ العجز فيه – 64.5 مليون دينار وذلك خلال الفترة 1990-2001.

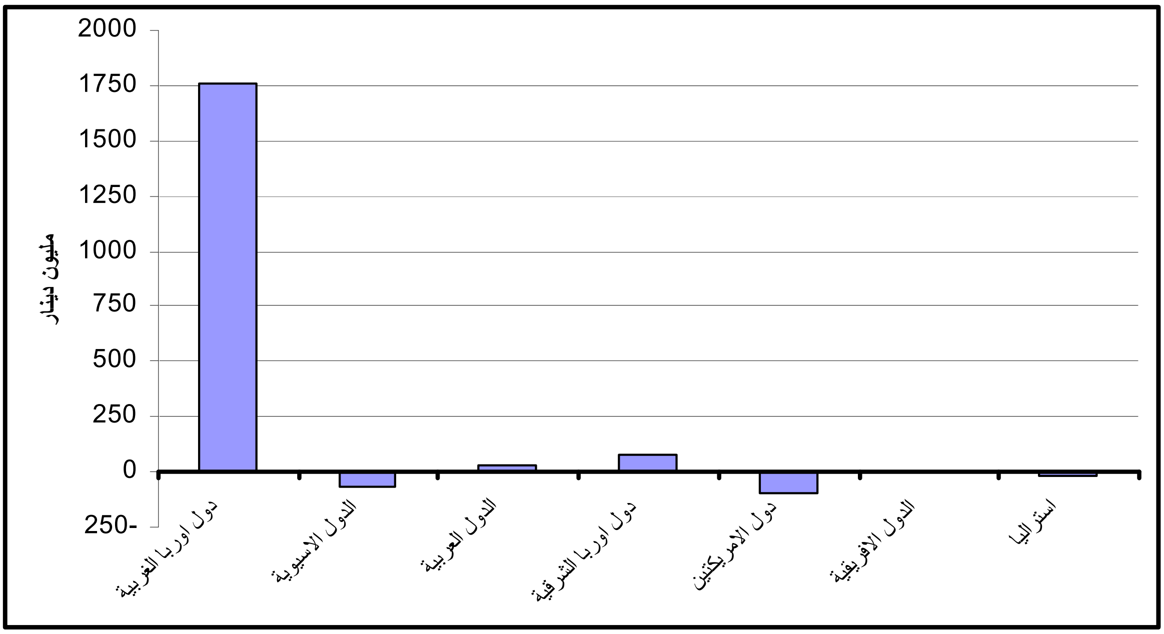
(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص13-19. جدول رقم 5 .

جدول رقم (44)
الميزان التجاري حسب المناطق الجغرافية
متوسط الفترة (1990 – 2001) *

المناطق الجغرافية	متوسط القيمة (مليون دينار)
دول أوروبا الغربية	1755.8
الدول الآسيوية	64.5 –
الدول العربية	33.2
دول أوروبا الشرقية	78.6
دول الأمريكيتين	91.2 –
الدول الأفريقية	1.5
استراليا ونيوزيلندا	19.2 –

* **المصدر** : من حساب الباحث اعتماداً على جدول رقم (40) و (42) .

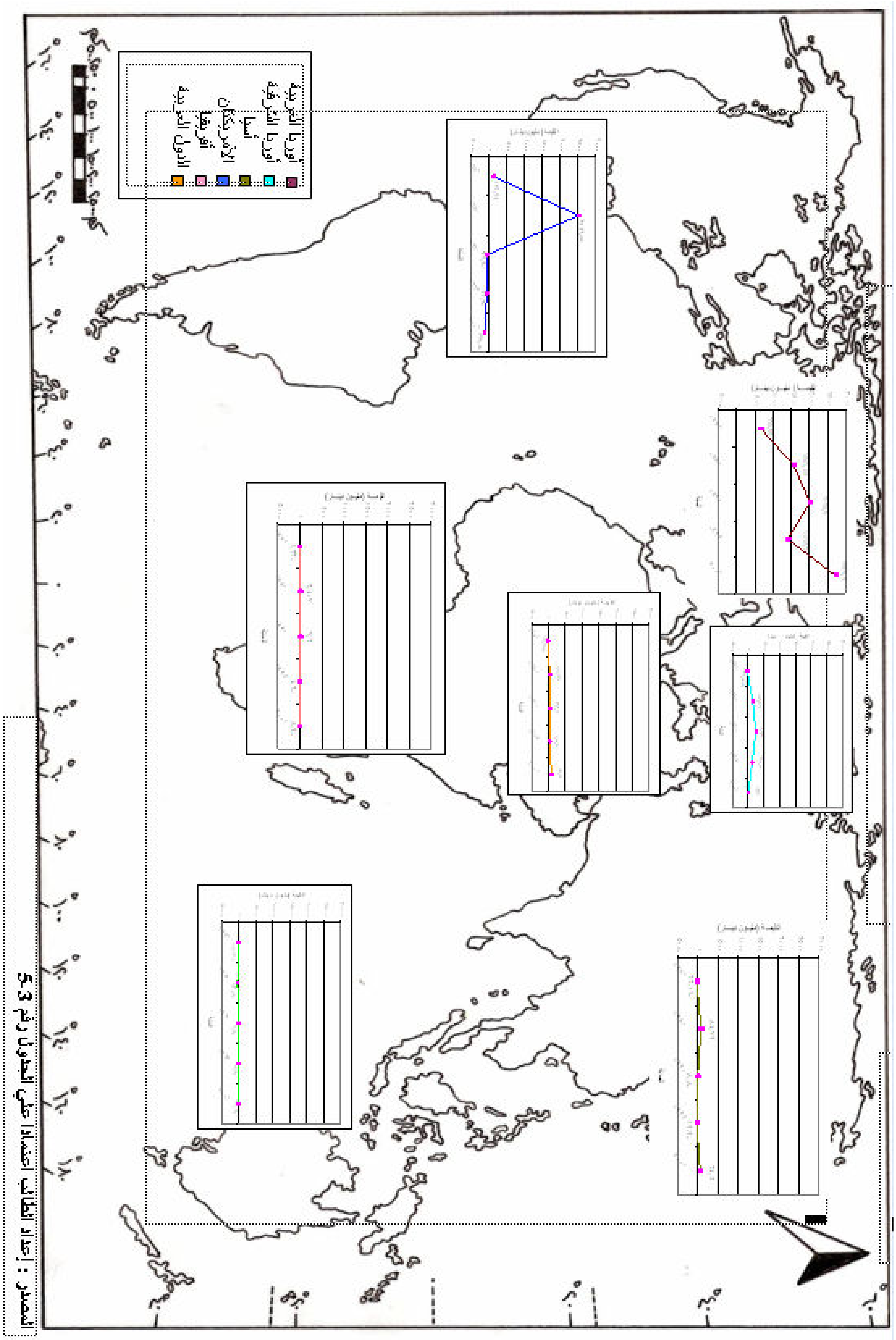
شكل رقم (59)
الميزان التجاري حسب المناطق الجغرافية متوسط الفترة (1990 – 2001) *



* **المصدر** : إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (44).

خريطة رقم (60)

تطور قيمة الميزان التجاري الليبي حسب المناطق الجغرافية (1971-2001م) بالمليون دينار*



- جاء الفائض التجاري في صالح ليبيا من حيث تعاملها مع الدول العربية وبلغ ذلك الفائض حـــوالي 33.2 مليون دينار كقيمة متوسطة للفترة 1990–2001 جدول رقم (44).

- وجاء الميزان التجاري الليبي مع دول الأمريكتين خاسراً حيث بلغ العجز –91.2 مليون دينار كقيمة متوسطة للفترة 1990–2001 جدول رقم (44) شكل رقم (59–60).

- أما عن الميزان التجاري مع دول أوربا الشرقية حقق فائضا قدر بـــ 78.6 مليـــون دينـــار كقيمـــة متوسطة للفترة من 1990–2001.

- وجاء الميزان التجارى الليبيى مع دول استراليا ونيوزيلندا خاسراً حيث بلغ العجز –19.2 مليـــون دينار كقيمة متوسطة للفترة من 1990–2001. جدول (44).

- وجاء الميزان التجارى الليبيى مع الدول الأفريقية فى صالح ليبيا وبما يعادل 1.5 مليون دينار كقيمة متوسطة خلال الفترة 1990–2001 جدول رقم (44) شكل رقم (59–60).

الخلاصة

استهدف هذا الفصل دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الليبية على مستوى الأقاليم الجغرافية ، وعلى مستوى الدول الرئيسية ، وإظهار الخلل في التوزيع الجغرافي بهدف إعادة ذلك التوزيع بما يساعد على تنويع الهيكل السلعي للصادرات ، وتبين من دراسة هذا الفصل ما يلي :

- التركز الشديد للتوزيع الجغرافي للصادرات الليبية بقدر تخصص الصادرات في سلعة واحدة ، فقد تركز التوزيع الجغرافي للصادرات الليبية في الدول الصناعية المتقدمة ، حيث استحوذت دول غرب أوروبا على 80.9% من إجمالي الصادرات الليبية عام 2001 ، ويعود ذلك لطبيعة الصادرات الليبية ، والمتمثلة في النفط من ناحية ، واحتياج السوق الأوروبية إلى هذه السلعة من ناحية أخرى ، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي والروابط التاريخية .
- جاءت الصادرات إلى الدول العربية والأفريقية ضعيفة رغم الجوار ، والروابط اللغوية والتاريخية والدينية ، فلم تتعد نسبة الصادرات إلى الدول العربية 6.6% وإلى الدول الأفريقية 0.3% من إجمالي الصادرات عام 2001 ، ويعود ذلك إلى تشابه الإنتاج وبالتالي تشابه الهيكل السلعي للتجارة الخارجية ، بالإضافة إلى الخلافات السياسية ، وتفضيل المستهلك العربي والأفريقي للسلع الأوروبية .
- أما على مستوى الدول فجاءت إيطاليا في المقدمة فقد استحوذت على 41.7% من إجمالي الصادرات الليبية عام 2001 ، ثم أسبانيا وألمانيا بنسبة 15.5% ، 14.1% من إجمالي الصادرات على التوالي وذلك عام 2001 .
- جاءت الواردات أقل تركزاً من الصادرات ، فهي تنوعت بقدر تنوع الهيكل السلعي لها ، ورغم ذلك جاءت دول أوروبا الغربية في مقدمة الدول المصدرة إلى ليبيا بنسبة 61% من إجمالي الواردات عام 2001 ، ويعود ذلك لطبيعة الواردات الليبية ، والمتمثلة في السلع الرأسمالية ، والتي تعد على رأس الصادرات الأوروبية .
- ثم تأتي بعد ذلك الدول الآسيوية بنسبة 15.8% من إجمالي الواردات عام 2001 ، ويعود ذلك إلى التطور الذي شاهدته دول جنوب شرق أسيا وعلى رأسها الصين ، والتي غزت العالم بالسلع التي تناسب جميع الأذواق وجميع المستويات .
- على مستوى الدول جاءت إيطاليا أيضاً في مقدمة الدول المصدرة إلى ليبيا بنسبة 24.2% عام 2001 ، ثم ألمانيا والمملكة المتحدة بنسبة 12.8% ، 7.3% على التوالي وذلك عام 2001.

تبين مما سبق أن معظم التبادل التجاري جاء مع الدول الصناعية المتقدمة ، وخاصة دول غرب أوروبا ، ولذلك يجب العمل على تنويع الأسواق لكي لا يقع الاقتصاد الليبي تحت تأثير سوق واحد يتحكم في الأسعار ومعرض للركود الاقتصادي في أي وقت ، كما يجب العمل على تقوية التبادل التجاري مع الدول العربية والأفريقية ، لأن ذلك من شأنه تنويع الهيكل السلعي للصادرات الليبية ، والخروج من دائرة التبعية للدول المتقدمة .

مما سبق يتضح أن هناك عوامل عديدة مؤثرة على قيمة التجارة الخارجية ، وهيكلها السلعي ، وتوزيعها الجغرافي سواء أكانت عوامل خارجية أو داخلية سوف نتناولها في الفصل القادم.

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة

في التجارة الخارجية

الفصل الرابع
العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

مقدمة.

- **المبحث الأول : العوامل التي تدفع إلى التبادل التجاري :**

أولا : العوامل الطبيعية.

ثانيا : العوامل البشرية.

- **المبحث الثاني : العوامل التي تشكل التبادل التجاري :**

أولا : النظم الاقتصادية والسياسيات التجارية.

ثانيا : منظمة التجارة العالمية وأثرها.

ثالثا : الأحداث العالمية.

رابعا : أسعار النفط

خامسا : النقل.

سادسا : المتكتلات الاقتصادية.

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

تنقسم العوامل التي توثر فى التجارة الخارجية الليبيه الى عوامل جغرافية وعوامل إقتصادية

- عوامل جغرافية وهذه العوامل تتمثل فى الاختلافات والفروق الطبيعيه والبشريه بين الاقاليم والدول فهى غالبا ماتكون عوامل تتحكم فى الانتاج وكميته والاستهلاك لذلك فهى توثر فى مكونات التجارة الخارجية اكثر من تأثيرها على التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية وقد تناولنا فى الفصل الاول العوامل الطبيعية واثرها على الهيكل الاقتصادي لذلك سوف نتناول العوامل البشرية واهمها (السكان – الانتاج بانوعه المختلفة – الاستهلاك – النقل)
- العوامل الاقتصاديه وهى عوامل تؤثر غالبا على التوزيع الجغرافي للتجاره الخارجية وتمثلت هذه العوامل فى (النظم الاقتصادية والسياسات التجاريه – منظمة التجارة العالميه – الاحداث العالميه – التكتلات الاقتصاديه)

المبحث الأول

العوامل الجغرافيه

تتلخص العوامل الجغرافيه التي تؤثر على التجاره الخارجيه في كلمة الاختلاف والتباين الذي يتمثل في جهات العالم المختلفة من الموارد المختلفة وفى طبيعة كل مورد من هذه الموارد وفي ظروف الإنتاج والضوابط التي تتحكم فيه وأخيرا في نوع الإنتاج وكمية الإنتاج.

هذه الاختلافات تتلخص في وجود الفائض الزراعي في الأمريكتين والاوقيانوسية والمناطق المدارية والفائض التعديني في أفريقيا و أسيا وأمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية و الفائض الصناعي على جانب الأطلسي والاتحاد السوفيتي واليابان و النقص في كل هذه السلع في غرب أوروبا.

هذه الصورة من صور توزيع مناطق الفائض و مناطق النقص هي التي تحتم ضرورة التبادل التجاري و تحدد الاتجاه العام لهذا التبادل[1].

كما أن هذا التباين و الاختلاف في الموارد يعود إلى وجود فروق طبيعية و بشرية واضحة بين مناطق العالم المختلفة من شأنها أن تجعل كل منطقة في حاجة إلى المناطق الأخرى في تصريف فائض إنتاجها و في استيراد ما لا تستطيع أن تنتجه بكميات كافية أو بأنواع مناسبة أو بأسعار ملائمة[2].

أي أن عوامل قيام التجارة الدولية مرتبط بالعوامل الجغرافية ارتباطا كبيرا وتتلخص هذه العوامل فى العوامل الطبيعية (الموقع – البنية و التكوين الجيولوجي – السطح– المناخ – التربة). وقد تناولنا ذلك فى الفصل الاول

والعوامل البشرية (عدد السكان و توزيعهم – الإنتاج – الاستهلاك – النقل).

أولا : العوامل الطبيعية :

1- البناء الجيولوجي :

يعد البناء الجيولوجي من أهم الضوابط التي تتحكم في العديد من الموارد الاقتصادية ومن أهمها النفط والمياه الجوفية و المعادن المختلفة و يعد البناء الجيولوجي كذلك من الضوابط المتحكمة في الإنتاج الزراعي وذلك بأثرة الواضح على السطح وبالتالي على التربة والنقل.

أي أن هناك علاقة قوية بين البناء الجيولوجي لمنطقة ما ومواردها الاقتصادية المعدنية والتي تشكل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية لهذه المنطقة.

---

(1) نصر السيد نصر، الموارد الاقتصادية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1973، ص 30-31.

(2) فؤاد محمد الصفار، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص 33.

ولما كان البناء الجيولوجي يختلف من منطقة إلى أخرى أدى ذلك إلى الاختلاف الواضح في الموارد الاقتصادية من منطقة إلى أخرى هذا الاختلاف و التباين في الموارد الاقتصادية يعد من أهم دوافع قيام التجارة الخارجية.

لذلك يحتم علينا دراسة البناء الجيولوجي لليبيا بإيجاز وذلك لتوضيح العلاقة بين البناء الجيولوجي و الموارد الاقتصادية في ليبيا.

ويمكن تلخيص التاريخ الجيولوجي لليبيا ومدى علاقته بأهم مورد اقتصادي في ليبيا آلا وهو النفط والذي يعد المورد الاقتصادي الهام الذي يشكل الهيكل السلعي للتجارة الخارجية الليبية في أن ليبيا ترتكز بصفة عامة فوق قاعدة من الصخور الأركية التي تغطى بطبقات مختلفة السمك والامتداد والعمر الجيولوجي[1].

فنجد تكوينات الزمن الاركى (ما قبل الكمبرى) (وهى صخور نارية ومتحولة مثل الجرانيت والشيست والكوارتز[2]، وتبدو هذه التكوينات ظاهرة في أماكن متفرقة في جنوب البلاد في أجزاء من مرتفعات تبيستى (هي صخور لا تسمح بتكوين البترول) ونتيجة لطبيعة هذه الصخور الصماء فلا يحتمل وجود نفط بها إلا إذا كان مهاجرا أو وقع في مصائد انكسارية أو اندفاعية[3] لذلك فان مناطق الكتلة القديمة تقع خارج مناطق عقود امتياز التنقيب عن البترول.

كما نجد تكوينات الزمن الجيولوجي الأول (الباليوزوى) وهى تكوينات من صخور جيرية و طينية وطبقات أخرى مكونة من صخور رملية أصلها قاري[4].

وتوجد صخور الكمبرى الأسفل في الجزء الشمالي الشرقي لحوض الكفرة في صورة انكسارات للحوض – ولا يحتمل وجود النفط بها رغم عمليات البحث و التنقيب على امتداد الجزء المنكسر من حوض الكفرة ويرجع السبب في ذلك لعدم وجود صخور عازلة والتي تحول دون تسرب النفط وإمكانية تجمعه في مكامن نفطية مثل مكامن حوض خليج سرت.

– أما في العصر الكمبرى الأعلى فقد تكونت ثلاث مكامن على الامتداد الشرقي لحوض خليج سرت عند حقل النافورة النفطي.

كما تنتشر صخور العصر السيلورى على نطاق واسع في غرب حوض فزان وأجزاء من مرتفعات تاسيلى.

---

(1) يسرى الجوهري، شمال أفريقية – دراسة في الجغرافية الإقليمية، دار المعارف، القاهرة، ص 184

(2) يسرى الجوهري، أسس الجغرافيا العامة " الطبيعية والبشرية " منشأة المعارف، الإسكندرية، 1977، ص 112

(3) جمال الدين الديناصورى، بحوث في جغرافية العالم العربي في أفريقية، مكتبة الأنجلو المصرية مرجع سابق، ص11.

(4) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا البشرية، مطبعة المصري، الإسكندرية، 1963، ص 14.

وتظهر التكوينات الديفونية في الجزء الجنوبي الغربي من الحماة الحمراء وعند جبال تبستي.

وقد طغى بحر تيتس القديم حتى وصل مشارف جنوب حوض مرفق في العصر الفحمي (حوالي خط عرض 25 درجة ش).

ولكن لم يلبث أن تراجع منحسرا شمالا و بعد ذلك بدأت الرواسب القارية في عملية الارساب حتى غطت الحوض.

هذا وتوجد بعض الدلائل على وجود تكوينات نفطية في عصور السيلورى والديفونى والفحمي ولكن ليست بكميات تجارية[1].

ومع بداية الزمن الثاني (الميز وزوى) بدأت مياه البحر الكربونى في الانحسار كما كانت عليه و استمرت عملية الانحسار فترة طويلة شملت أغلب فترات الزمن الثاني.

وتعد تكوينات العصر الترياسى والجوراسى عبارة عن رواسب ضخمة قارية وبحرية تتكون من الحجر الرملي القاعدي و الطفلى و صخور كربونية.

وتوجد هذه التكوينات في المنطقة الشريطية الممتدة شمال غرب أدهان أوبارى كذلك المنطقة الواقعة شرق دهان مرزق و منطقة الركن الشمالي الشرقي لجبال تبستي جنوب غرب بحر رمال ربيانة (1).

أما التكوينات النفطية الخاصة بذلك الزمن فهي تتمثل في أغلب الحقول النفطية الليبية والتي تتكون من صخور رملية ترجع للعصر الكريتاسى ومنها حقل السرير أكبر الحقول النفطية في ليبيا و حقل مسلة و حقل أبو الطفل كما أن أغلب التكوينات النفطية الحاوية على مكامن نفطية ذات إنتاجية عالية بحوض سرت ترجع في تكوينها إلى العصر الكريتاسى الأعلى ومنها حقول كوتلة و صرة و الحرام والواحة والراقوبة و الجبل و ماجد[2].

أما تكوينات الزمن الثالث (الكانيوزى) فهي تنتشر فى عدة مواضع من الصحراء ويدل على ذلك وجود بعض التكوينات البركانية فى هذه المواضع والموجودة فى جبل السودا و فى منطقة غريان و توجد مثل هذه التكوينات كذلك فى الركن الجنوبى الشرقى من ليبيا حيث تمثلها جبال العوينات و اركنو كما انها تمثل على نطاق أوسع من ذلك بكثير فى مرتفعات تبستى والايرAir و الهوجار وفى هذا الزمن غطى بحر تيتس القديم جميع الأراضي الليبية[3].

وتعد تكوينات أواخر الزمن الثالث الجيولوجية من أهم التكوينات الحديثة التى يستخرج منها البترول فى ليبيا وتتمثل هذه التكوينات فى حقول البيضاء وحقل مبروك و الظهرة و حقل الحضرة وحقل زلطن[4].

---

(1) جمال الدين الدناصوري ، بحوث في جغرافية العالم العربي في أفريقيا، مرجع سابق، ص12 .

(2) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص18 .

(3) عبد العزيز طريح شرف، مرجع سابق، ص18 .

(4) جمال الدين الدناصوري، المرجع السابق، ص13 .

وترجع الأسباب الرئيسية التى أدت إلى تكوين النفط الليبي إلى ترسيب الكائنات البحرية و التى كانت تعيش فى بحر بيتسى القديم فى حوض سرت كما ساعدت الأنهار على ردم الخليج القديم مما سبب فى تكوين النفط كما ساعدت الصخور الرملية والجيرية على تجميع النفط بين مسامها كما عملت المكامن الصخرية على حفظ النفط وعدم تسربه أو هجرته وهى عبارة عن طبقتين من الصخور أحداهما من أعلى والأخرى من أسفل وتنحصر بينهما التكوينات الحاوية للنفط[1] (شكل رقم 2).

2- السطح :

ويمكن تقسيم ليبيا إلى عدة أقاليم تضاريسية رئيسية متباينة فى مظاهرها هى من الشمال إلى الجنوب :

أ- الساحل. ب- السهول الساحلية.

ج- المرتفعات الشمالية. د- إقليم الصحراء.

أ- الساحل :

تطل ليبيا على البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله 1900 كيلو متر و هو ساحل قليل التعرج[2] وأهم الظواهر الطبيعية المنتشرة على الساحل ظاهرة الرؤوس الممتدة داخل البحر أهمها راس الهلال وراس عامر و راس التين و هى رؤوس غير متعمقة فى البحر . كما يواجه الساحل مجموعة من الجزر أهمها جزيرة فروة ومصراتة و العلية و ليست لهذه الجزر أهمية اقتصادية تذكر اللهم إلا حماية سفن الصيد و تخلو ليبيا من وجود الخلجان العميقة باستثناء خليج سرت[3].

ومن الناحية الاقتصادية يعد الساحل قليل الأهمية حيث انه لا يساعد على ظهور موانىء و مرافىء طبيعية تسمح للسفن أن ترسو دون التأثر بحركة المياه البحرية ولهذا فان إقامة الموانىء في ليبيا تحتاج إلى إنشاء أرصفة صناعية لحماية البواخر والسفن من حركة الأمواج، ويحتوي الساحل في بعض أجزائه على صخور بعضها يبرز على سطح الماء، والبعض الآخر تختفي تحت السطح، وتعوق هذه الصخور الملاحة وأعمال الصيد[4].

- السهل الساحلي :

يختلف السهل الساحلي من منطقة لأخرى، فهو عبارة عن شريط يمتد موازياً لساحل البحر يضيق ويتسع تبعاً لتقدم وتقهقر المرتفعات الشمالية وحافة الهضبة التي تحده من الجنوب، كما أنه يتداخل في الصحراء في قسمه الممتد حول خليج سرت [5]. وفيما يلي وصف مختصر لكل قسم من أقسام هذا النطاق.

---

(1) محمود علي الغدامسي، مرجع سابق، ص32 .

(2) جودة حسنين جودة، جغرافية أفريقيا الإقليمية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص279 .

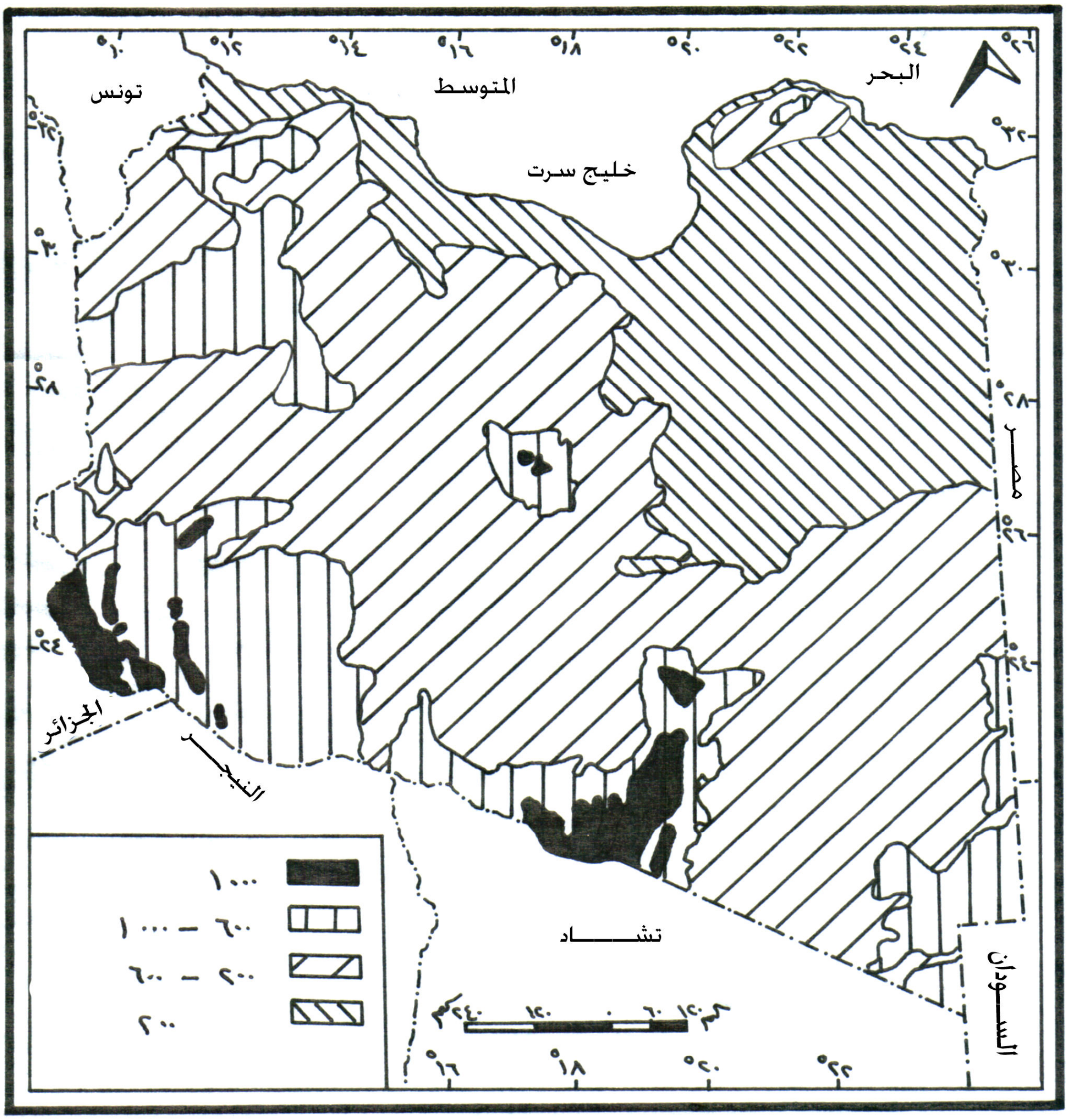
(3) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص28 .

(4) جمال حمدان، الجمهورية العربية الليبية، " دراسة في الجغرافيا السياسية "، مرجع سابق، ص95 .

(5) الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، الجماهيرية " دراسة في الجغرافيا "، الطبعة الأولى، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت – ليبيا، 1995، ص99 .

شكل (61)

مظاهر السطح (التضاريس)



ر : محمد عبدالغنى سعودى واخرون ,اطلس افريقيا , المكتبة النموذجية ,القاهرة,1967,ص03
- عبدالعزيز طريح شرف , جغرافيا ليبيا , مطبعة المصرى , الاسكندرية , 1963 ,ص84

- سهل الجفارة :

ويمتد من الحدود الليبية الغربية إلى رأس المسن غرب الخمس في الشرق، ويأخذ هذا السهل شكل المثلث قاعدته في الغرب، ويحده من الجنوب الحافة الشمالية للجبل الغربي، ويتميز هذا السهل بوجود مناطق تغطيها الكثبان الرملية، كما تظهر على السطح في الجزء الشرقي من السهل مساحات واسعة ذات سطح صخري، ويوجد في الأجزاء الغربية من السهل مجموعة من المستنقعات، كما يخترق هذا السهل مجموعة من الأودية، وأهم هذه الأودية الربيع وأبو شيبة والخروع، كما أن معظم هذه الأودية أقيمت عليها سدود لحماية المناطق المجاورة من خطر الفيضان، كذلك للحفاظ على المياه، كما أن السهل يخلو من النتوءات الطبيعية التي يعتمد عليها في بناء الموانئ[1].

ومن الناحية الاقتصادية يعد هذا السهل من أهم السهول الليبية، حيث يمتاز بوجود طبقة مائية جوفية، وتربة خصبة صالحة للزراعة، وتعتبر أراضي الجزء الساحلي والأوسط من السهل من أخصب الأراضي حيث تقوم فيها الزراعة على المياه الجوفية، فأقيمت عليها المزارع الكبيرة[2].

- سهل سرت :

ويمتد سهل سرت من رأس المسن وحتى الزويتية في شرق خليج سرت، ويختلف هذا السهل من منطقة إلى أخرى من حيث الاتساع، ففي بعض المواضع تقترب حافة الجبل من الساحل ولا تترك إلا شريطاً ضيقاً في حين يتسع في مواضع أخرى، وتنتشر الكثبان الرملية في مواضع مختلفة يتراوح ارتفاعها ما بين 50 إلى 90 متر، كما يمتاز السهل بوجود العديد من السبخات والعيون المائية، والتي من أهمها تلك التي توجد بالقرب من البريقة والعقيلة، بالإضافة إلى سبخة تاورغاء والتي تعتبر من أكبر السباخ في شمال ليبيا.

وتحتوي تربة سبخة تاورغاء على نسبة كبيرة من الأملاح، وهي فقيرة جداً في المادة العضوية، لذلك فقد زرعت بالبقوليات لتحسين خواصها، وقد استغلت مياه هذه العين في مشروع تاورغاء الزراعي، وذلك لغسل التربة والتخلص من نسبة كبيرة من الأملاح، كما يتميز هذا السهل باحتوائه على المياه الجوفية، وانتشار المزارع الكبيرة مثل مزارع الكراريم وطمينة، كما يوجد بهذا السهل منطقة حقول سرت، وتعد هذه الحقول هي أكبر الحقول الليبية إنتاجاً للنفط[3].

---

(1) محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2002، ص ص 487 – 489 .

(2) عبد الجليل الطاهر، المجتمع الليبي، المكتبة العصرية، بيروت، 1969، ص18.

(2) راجع كل من :

- الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، الجماهيرية " دراسة في الجغرافية "، مرجع سابق، ص103.

– أبو القاسم محمد العزابي، الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي الاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية (تحليل جغرافي)، مرجع سابق، ص ص 31–32 .

- سهل بنغازي :

ويشمل سهل بنغازي المنطقة الممتدة ما بين توكرة في الشرق حتى الزويتية في الغرب، ويمتد هذا السهل على هيئة مثلث رأسه في الشرق، وقاعدته في الغرب، ويقطع هذا السهل العديد من الأودية الهامة أشهرها وادي الباب، ووادي زازه، ووادي الفخ، ووادي القطارة، وهذه الأودية باستثناء القطارة صغيرة وجافة لا تجري فيها المياه إلا في وقت سقوط المطر بكميات كبيرة، بالإضافة إلى خط من المستنقعات والسبخات، كما تظهر في شرق بنغازي ظاهرة الحفر والكهوف الكارستية مثل كهف الليثي، وكهف سيدي منصور[1].

ومن حيث الأهمية الاقتصادية تمتاز هذه المنطقة بخصوبة أراضيها في بعض الأجزاء حيث التربة الطينية الحمراء، وسقوط الأمطار بكميات قياسية في شهر نوفمبر وديسمبر، مما أدى إلى زراعة الشعير والقمح، ويليهم في الأهمية الفاكهة والخضروات، ويزرع القمح على وجه الخصوص في التربة الطفلية الحمراء في شمال الجبل، بينما يزرع الشعير على الأطراف الصحراوية في الجنوب، حيث تمارس الزراعة المتنقلة، كما تربى أعداد كبيرة من الأغنام والماعز والجمال والماشية في منطقة الجبل الأخضر [2].

- المنطقة الممتدة من توكرة حتى شرق درنة :

وهنا يختفي السهل الساحلي حيث تقترب حافة الجبل الأخضر من البحر الذي ترتطم مياهه بالحافة الجبلية مباشرة في مواضع كثيرة، وتشرف مباشرة على الساحل بحروف قائمة.

- المنطقة الممتدة من شرق درنة حتى الحدود الليبية الشرقية :

يظهر السهل في هذه المنطقة، ولكنه يتسم بالضيق وعدم الاتساع، وذلك لقرب الهضبة من خط الساحل، ويقطع السهل في العديد من المواضع بعض الأودية الجافة، وتنتشر الكثبان الرملية في الأجزاء الشرقية.

وهذا النطاق يمتاز بوجود بعض الموانئ الطبيعية من أهمها ميناء طبرق، كما يتسم بضعف الموارد المائية، وضعف التربة، والتخلخل السكاني[3].

---

[1] جودة حسنين جودة، الجغرافية الطبيعية لصحاري العالم العربي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1981، ص ص 325 -345 .

[2] يسري الجوهري، شمال أفريقية " دراسة في الجغرافية الإقليمية "، دار المعارف، القاهرة، ؟؟، ص185

[3] عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص ص 103-104.

ج- السهول الداخلية المرتفعة :

سهل المرج :

وهو يقع على ارتفاع 250 – 300 م، ويقع السهل على الحافة الأولى لسفوح الجبل الأخضر، ويعد سهل المرج من أخصب المناطق في ليبيا، وخاصة في إنتاج الحبوب، إلا أن تكـرار زراعتهـا سنوياً، وعدم إتباع دورة زراعية قد يؤدي إلى انخفاض المحصول في بعض السنوات، فوفرة الميـاه، وخصوبة التربة هما العاملان الرئيسيان اللذان ساعدا على قيام مشروع الجبل الأخضر، كما ساعدا من قبل على ازدهار الإقليم زراعياً.

- سهل الأنبار :

يقع سهل الأنبار على ارتفاع حوالي 200 م فوق سطح البحر، ويشتهر بإنتاج الحبوب وزراعة بعض الموالح والفواكه [1].

د – المرتفعات الشمالية :

ويمكن تقسيم المرتفعات الشمالية إلى قسمين أساسيين المرتفعات الغربية والتي تمتد بين الحدود الغربية للأراضي الليبية حتى مدينة الخمس، والمرتفعات الشرقية والتي يطلق عليها مرتفعات الجبـل الأخضر. وتبدأ عند الطرف الشرقي لمنطقة سهل سرت، وتنتهي بالقرب من خليج البمبة[2].

فمرتفعات الجبل الغربي تتجه من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي، ويقـف فاصـلاً بـين أراضي منطقة الاستبس والصحراء في الجنوب، وسهل الجفارة في الشمال، وفي الوقت الذي تقف فيه حائلاً أمام اندفاع الرياح العكسية الممطرة إلى الجنوب فهي تقف كذلك حائلاً أمام تقدم زحف الرمـال إلى الشمال.

ويتخلل الجبل الغربي مجموعة من الأودية، وتتفاوت سفوح الجبل في ارتفاعهـا وانحـدارها حيث يتراوح ارتفاعه بين 650 – 750 م فوق سطح البحر[3].

أما الجبل الأخضر فهو يمتد على هيئة هضبة تمتد لمسافة حوالي 300 كيلومتر، وتشرف في أغلب الأجزاء شرقاً مباشرة على البحر دون أن تترك أي أثر للساحل، وإن وجد فهو شـريط ضـيق وبسيط، ويتكون الجبل الأخضر من ثلاث طبقات الأولى يتراوح ارتفاعها بين 250، 300 متر، وتمثله مدينة المرجع، والطبقة الثانية يتراوح ارتفاعها بين 450 – 600 م وتمثلها مدينة البيضاء، والطبقـة الثالثة تمثلها منطقة سيدي الحمري، ويبلغ أقصى ارتفاع لها 880 م.

---

(1) محمد المبروك المهدوي ، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص35 .

(2) الهادي مصطفى بولقمة وآخرون، الجماهيرية دراسة في الجغرافية، مرجع سابق، ص108 .

(3) جودة حسنين جودة، الجغرافية الطبيعية لصحاري العالم العربي، منشأة المعـارف، الإسـكندرية، 1981، ص ص 183 -188 .

كما تنحدر من الجبل الأخضر العديد من الأودية الكبيرة منها وادي السلايب، والعقد، والسيل، وتكسو الجبل الأخضر الأشجار والأحراش دائمة الخضرة، كما تسقط عليها كمية من الأمطار سنوياً، كما أن سهل المرج يعد سهلاً متسعاً قليل التموج بحيث يسمح بالميكنة الزراعية، وتتمثل مقومات التوسع الزراعي في إقليم سهل المرج في المقومات الطبيعية والبشرية المختلفة، وهي تلعب دوراً مهماً في تنوع الإنتاج الزراعي والرعوي [1].

هـ - الإقليم الصحراوي :

تمتد الصحراء الليبية من المرتفعات الشمالية وخليج سرت في الشمال حتى الحدود الجنوبية، وهي جزء من ذلك النطاق الصحراوي الكبير الذي يمتد في شمال أفريقيا، وفي الصحراء الليبية تتمثل بعض المظاهر الجغرافية التي من أهمها :

- المنخفضات :

حيث تضم الصحراء الليبية عدداً من المنخفضات التي تظهر بها العيون والآبار فتصلح للسكنى والنشاط البشري، وتنتظم هذه الواحات في صفين :

صف شمالي يقع بين دائرتي العرض 29 درجة، 30 درجة شمالاً، ويشمل من الشرق إلى الغرب منخفض واحات جغبوب، ومنخفضات واحات جالو وأوجلة وجخره – ومنخفض مرادة، ثم منخفض غدامس، وصف جنوبي ويضم منخفض واحات الكفرة، ومنخفض فزان[2].

- الهضبة الصخرية :

وهي هضبة صخرية متوسطة الارتفاع وتنحدر نحو الشمال، ويوجد فوق سطحها العديد من الظاهرات الجغرافية منها : (الحمادة الحمراء وحمادة مرزق – السرير والكثبان الرملية وبحر الرمال العظيم)[3].

ومن الناحية الاقتصادية تحتوي منطقة الحمادة الحمراء على العديد من الحقول النفطية، والتي منها كبير وثمين، وتتصل هذه الحقول بمصفاة الزاوية.

- كما يوجد بمنطقة العرق والسرير حقل السرير، وهو أكبر الحقول النفطية في ليبيا، وحقل مسلة.
- سهول تحاتية تغطيها الرمال : وهي التي تحتل أكبر مساحة من الصحراء.

---

(1) محمد إبراهيم حسن، جغرافية العالم العربي " طبيعياً – بشرياً – إقليمياً "، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2005، ص80.

(2) جودة حسنين جودة، جغرافية أفريقية الإقليمية، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1996، ص283.

(3) محمد عبد الغني سعودي، أفريقيا " دراسة في شخصية القارة وشخصية الأقاليم "، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1976، ص233.

- **المرتفعات الصحراوية :**

وتتمثل في المجموعة الجبلية في جنوب البلاد، والأجزاء الوسطى وهي جبال العوينات وتبستي وتاسيلي وجبال السوداء والهروج وهي كتل متفرقة لا تكون سلاسل جبلية (شكل رقم 61).

3- المناخ :

يعد اختلاف المناخ من مكان لآخر على سطح الأرض من أهم العوامل التي تدفع إلى التبادل التجاري، حيث يؤثر المناخ في الغطائين النباتي والحيواني الطبيعيين، ويحدد نوع النبات المستأنس في كل مكان، وكذلك الحيوان الذي يربى، ويتباين المناخ على سطح الأرض، ولكل نمط مناخي نوع معين من الإنتاج النباتي والحيواني، ويؤثر المناخ على تكلفة الإنتاج لأنه يؤثر على الحشرات والآفات والأمراض التي تصيب المحصول، ويؤثر المناخ أيضاً على نظام الري وكميته ومعداته[1].

وتؤثر الظروف المناخية بشكل مباشر وغير مباشر على حركة النقل البحري من خلال تأثير حركة الرياح واتجاهاتها، وكمية المطر، ودرجة الحرارة والرطوبة على حركة السفن والناقلات، وبالتالي على حركة التجارة بالموانئ، كذلك من خلال تأثيرها على خطوط النقل البري، والذي يؤثر بشكل مباشر على نقل السلع سواء من الموانئ إلى الداخل حيث مناطق الاستهلاك أو من مناطق الإنتاج إلى الموانئ حيث التصدير[2].

وتخضع ليبيا في جملتها للمناخ الصحراوي الحار الذي يسود معظم القسم الشمالي من القارة الأفريقية، ولا يستثنى من ذلك إلا الشريط الساحلي الضيق الذي يمتد على طول البحر المتوسط، وكذلك المناطق الجبلية المتاخمة لهذا الشريط في برقة وطرابلس، ثم بعض الجبال الواقعة على أطراف البلاد حيث يسود مناخ البحر المتوسط[3].

وتعد الأمطار من العناصر المناخية الهامة في تجارة ليبيا الخارجية باعتبارها عاملاً رئيسياً في توزيع السكان، وتحديد نوع النبات والحيوانات في الأقاليم المختلفة.

وأمطار ليبيا هي أمطار شتوية السقوط، فالصيف في غالبه جاف، كما أن هناك منطقتان رئيسيتان تتمتعان بقدر كبير من الأمطار السنوية وهي المنطقة الشمالية الشرقية، وتشمل الجبل الأخضر وسهل بنغازي، والمنطقة الشمالية الغربية، وتشمل سهل الجفارة والجبل الغربي، حيث أن معدلات الأمطار السنوية تنخفض كلما اتجهنا نحو الجهات المجاورة وخاصة نحو الجنوب[4].

---

(1) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية الاقتصادية، الطبعة الخامسة، الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986، ص882.

(2) حسين مسعود أبو مدينة، الموانئ الليبية " دراسة في الجغرافية الاقتصادية "، الطبعة الأولى، منشورات الشركة الاشتراكية للموانئ، مصراتة – ليبيا، 2000، ص59 .

(3) - Nelson, Harold D, Libya : A Country Study, OP-Cit, P.iix.

(4) - Wright, John, Libya : A Modern History, London : Croom Helm, 1983, P.262.

وتتسم الأمطار الساقطة بعدم الانتظام والتذبذب الحاد من عام لآخر، ومن شهر إلى شهر إلى نفس الشهر من السنة التالية، وبالتالي فمشكلة الجفاف وندرة المطر في بعض السنين تعتبر من العوامل الرئيسية التي تقف أمام التنمية الزراعية في ليبيا، كما يؤثر على سير خطط التنمية الاقتصادية في مجال الإنتاج الزراعي، فإن تذبذب الأمطار يؤثر في الإنتاج السنوي للمحاصيل الزراعية، وذلك كما حدث في جفاف عام 1970-1971 وأثر ذلك على انخفاض إنتاج الشعير والقمح[1]، مما يؤثر على العرض والطلب المحلي للمحاصيل الزراعية، مما يؤثر على حركة الصادرات والواردات من السلع الزراعية، ففي سنوات الجفاف تزداد قيمة الواردات من السلع الزراعية، وفي سنوات الوفرة في الأمطار يزداد الإنتاج وبالتالي تقل الحاجة إلى الواردات الزراعية.

كما تؤثر كثافة تساقط المطر على النقل البري، وعلى تخطيط الطريق، مما يؤثر على حركة وتوزيع البضائع المستوردة، وعلى حركة السلع المنقولة من مكان الإنتاج إلى موانى التصدير، كما تؤثر المياه المندفعة نتيجة للتساقط الشديد على الجسور والطرق، مما تؤدي إلى منع الحركة تماماً، وقد تعرضت الجسور لأنواع شديدة من التدمير، أو اكتسحتها المياه فتعطلت حركة المرور، ولسوء الحظ لا تتوفر بيانات عن كيفية تأثر حركة النقل بسقوط المطر[2].

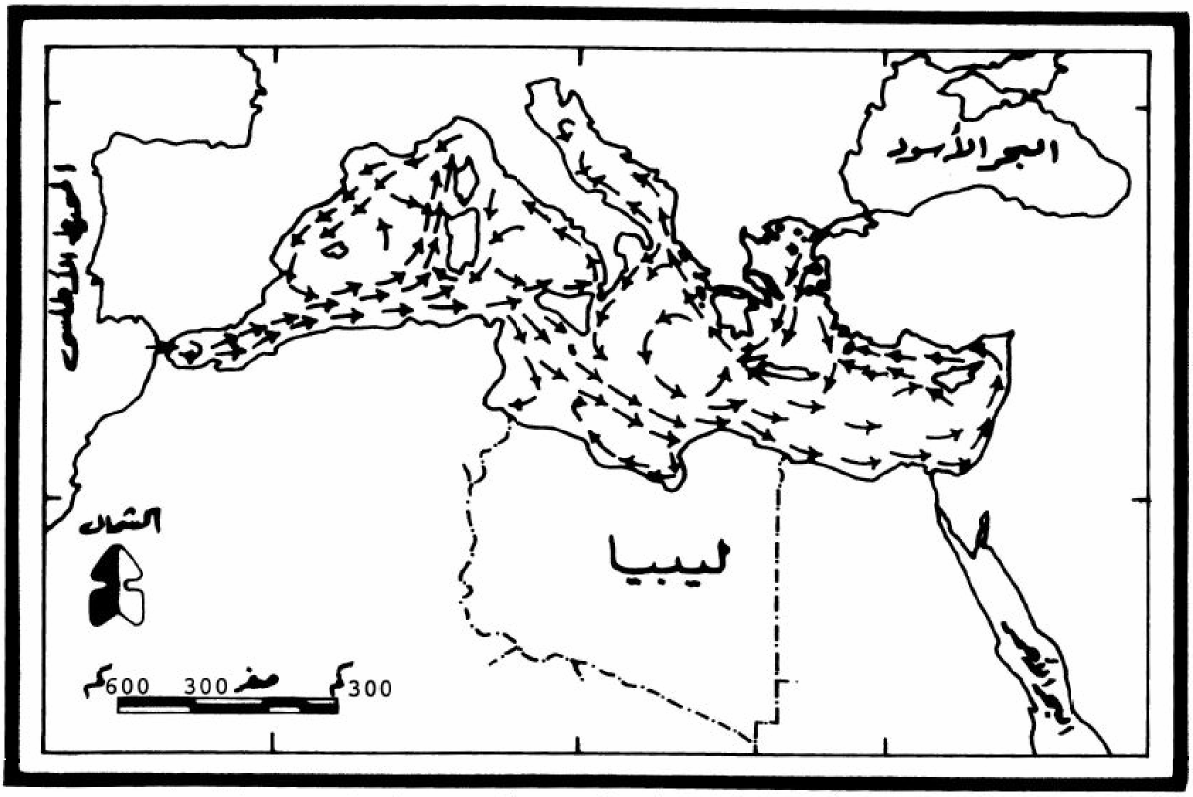
كما تؤثر المياه المندفعة على التربة، مما تؤدي إلى جرف التربة على المنحدرات وسفوح المرتفعات.

---

[1] أبو القاسم محمد العزابي، مرجع سابق، ص173 .

[2] المرجع السابق، ص47 .

شكل (62) التيارات البحرية



المصدر: حسين مسعود ابومدينة، الموانئ الليبية دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، منشورات الشركة الاشتراكية للموانئ، مصراتة، ط1، 2000، ص 57 .

- **الحرارة :** يدخل القسم الأكبر من البلاد في نطاق المناخ الحار نظراً لامتدادها بين دائرتي عرض 18.5-33 درجة شمالاً تقريباً، ولا يتمتع من رقعة ليبيا بمناخ معتدل سوى الشريط الساحلي والمناطق الجبلية التي تظاهره[1].

ويعد شهر يناير هو أكثر الشهور برودة في السنة في كل مكان بليبيا، بينما شهر يوليو بالجهات الداخلية، وشهر أغسطس بالبلدان الساحلية هي أشد الشهور حرارة، ويتراوح المعدل السنوي للحرارة بين 18 درجة في النطاق الساحلي و 23 درجة في الداخل، ولكن المدى اليومي والفصلي للحرارة كبير، وأشد جهات ليبيا حرارة وتطرفاً هو إقليم فزان، تبعاً لتطرف موقعه في جنوب غرب البلاد حيث يتراوح المدى اليومي والمدى الفصلي للحرارة بين 20 و 25 درجة مئوية، ففي سبها عاصمة الإقليم يبلغ معدل النهايات العظمى لشهر يونيو 40 درجة بينما يهبط معدل النهايات الصغرى في شهر يناير إلى 5 درجات مئوية[2].

ويؤثر ارتفاع المدى الحراري الكبير على تماسك التربة، وبالتالي على بناء الطرق، فقد تتصدع أكتاف الطرق بسهولة يفقدان جزء من التربة، بالإضافة على ما يظهر على سطح الطرق والممرات غير المعيدة من الأتربة والغبار، والمطبات العميقة، وكثيراً ما تكون الأيام الحارة مصحوبة بزوابع رملية مما يؤثر تأثيراً شديداً على الرؤيا، مما يؤثر على محركات المركبات من تلف وغير ذلك من المشاكل الميكانيكية، بالإضافة إلى ما تسببه الحرارة من نقص في ضغط الهواء للإطارات.

كما أن الحرارة مسئولة عن تحريك وتوجيه التيارات البحرية الأفقية في مسارات معينة مقابل الموانئ، مما يؤثر على حركة السفن وقدرتها على السير ضد التيار أو مع التيار مما يؤثر على حركة تشغيل الآلات ومعدل استهلاك الطاقة للسفن [3] (شكل رقم 62).

كما تؤثر الرياح والتحرك النشط للهواء على حركة الملاحة، وعملية النقل البحري، ذلك أن سرعة الرياح عندما تتجاوز حوالي 40 كيلومتر في الساعة تثير حركة الأمواج بكل العنف، ومن ثم تتحمل حركة الملاحة المتاعب في البحر الذي تفجر الرياح فيه ثورة الغضب والموج العالي، لذلك يدعو الأمر إلى تحديد مسارات التحرك الملاحي، وقد تكون الرياح عندما تعصف بكل العنف سبباً يدعو إلى إغلاق الميناء تماماً لكي يتوقف التحرك الملاحي، كما تحدث الرياح أضراراً بالغة بمنشآت الموانئ، كما تؤثر الرياح على معدلات الشحن والتفريغ بالموانئ[4].

---

[1] جودة حسنين جودة، جغرافية أفريقيا الإقليمية، مرجع سابق، ص ص 294-295 .

[2] أبو القاسم محمد العزابي، المرجع السابق، ص43 .

[3] صلاح الدين الشامي، النقل " دراسة جغرافية "، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1976، ص152 .

[4] المرجع السابق، ص65 .

وبالنظر إلى المعدلات السنوية، نلاحظ أن الرياح السائدة على المحطات الساحلية هي الرياح الشمالية والشمالية الغربية والشمالية الشرقية، فقد بلغت نسبتها في محطات طرابلس، ومصراتة وسرت، وبنغازي ودرنة 43.5%، 35%، 45%، 58%، 44.5% على الترتيب، ولهذا أخذ في الاعتبار عند تخطيط الموانئ الليبية ارتفاع نسبة هبوب الرياح الشمالية بأنواعها على الساحل الليبي، بحيث نلاحظ أن كل الموانئ محمية من هذه الرياح بواسطة حواجز كسر الأمواج، بالإضافة إلى الرياح الجنوبية، والتي تهب فجأة دون سابق إنذار، وتصل في شدتها لدرجة العواصف، وغالباً ما تكون محملة بالرمال والأتربة، الأمر الذي يعوق الرؤية مما يترتب عليه قفل الموانئ، ومنع السفن من الدخول، وبخاصة موانئ خليج سرت[1].

ثانياً : العوامل البشرية :

1- السكان :

يؤثر السكان من حيث عددهم وتوزيعهم وبعض خصائصهم بطرق مختلفة على حجم التجارة الدولية، وأنواع السلع الداخلة فيها، ولحجم سكان الدولة أثر كبير على تجارتها[2].

فحجم السكان يؤثر على زيادة الاستهلاك من ناحية، ويؤثر على قلة الفائض من السلع المنتجة من ناحية أخرى.

كما يعد السكان العامل المحرك لأي نشاط اقتصادي، فالسكان سواء عددهم أو نموهم أو توزيعهم أو مستواهم الحضاري، ومستوى دخل الفرد من الناتج المحلي كل ذلك له عامل مؤثر وفعال على الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي على التجارة الخارجية.

من الجدول رقم (13) نجد أن عدد السكان في تطور مستمر، فقد ارتفع إجمالي عدد السكان من 1963 ألف نسمة عام 1970 إلى 3245.8 ألف نسمة عام 1980، ثم يواصل بعد ذلك ارتفاعه ليصل إلى 3821.2 ألف نسمة عام 1990 وأخيراً يرتفع عدد السكان ليصل إلى 5557 ألف نسمة عام 2000.

ويرجع زيادة عدد السكان الليبيين إلى عدة عوامل منها :

1- ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان الليبيين، فقد ارتفع معدل المواليد الخام من 41.4 في الألف عام 1970 إلى 46 في الألف عام 1984، في حين انخفض معدل الوفيات من 7.6 في الألف عام 1970 إلى 7 في الألف عام 1984، وذلك لتطور الخدمات العامة بما فيها الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية المجانية، وانخفاض معدل الوفيات للأطفال، وبالتالي ارتفع معدل الزيادة الطبيعية من 3.38% عام 1970 إلى 3.9% عام 1984 وهو يعد من المعدلات المرتفعة.

---

[1] حسين مسعود أبو مدينة، مرجع سابق، ص65.

[2] محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافية الاقتصادية، مرجع سابق، ص884 .

2- الهجرة العائدة التي تدفقت على البلاد من قبل الليبيين المهاجرين الذين تركوا البلاد أثناء الاستعمار الإيطالي الغاشم، فقد دل تعداد عام 1984 على أن حوالي 57144 نسمة من الليبيين المولودين خارج البلاد أن أغلبهم قد عادوا إليها بعد تطور اقتصادها الذي صاحب اكتشاف النفط.

3- تزايد عدد السكان غير الليبيين الذين ارتفع عددهم من 47274 نسمة عام 1954 إلى 411517 نسمة عام 1984، وذلك لزيادة الطلب على الأيدي العاملة الأجنبية لعدم كفاية عدد السكان لما أتاحته خطط التنمية من مجالات عمل في القطاعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة[1].

ومن الجدول رقم (13) نجد أن تطور عدد السكان يؤثر بشكل مباشر على قيمة الواردات أكثر من تأثيره على قيمة الصادرات، فيوضح الشكل أن التطور في عدد السكان يتوافق بل يكاد يتطابق مع تطور قيمة الواردات، والتي ارتفعت من 198 مليوناً دينار عام 1970 إلى 2006 مليوناً دينار عام 1980، إلا أن الواردات قد انخفضت عام 1990 إلى 1510.8 ملايين دينار، ولم يكن ذلك ناتجاً عن انخفاض عدد السكان بل كان ناتجاً عن ترشيد الاستهلاك وإتباع سياسة تقشفية بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية في فترة الثمانينات، ثم بعد ذلك وخلال فترة التسعينات تعود قيمة الواردات للارتفاع مرة أخرى لتصل إلى 1728.5 مليون دينار، وأخيراً تصل إلى 1911.4 مليون دينار عام 2001، ويعد ذلك رد فعل مباشر لارتفاع عدد السكان.

مما سبق نجد أن ارتفاع عدد السكان الليبيين أثر على زيادة الواردات الليبية فمن الجدول رقم (13) نجد أن هناك علاقة طردية بين قيمة الواردات، وبين عدد السكان، فكلما زاد عدد السكان كلما ارتفعت قيمة الواردات، فقد أدت زيادة السكان إلى ارتفاع معدل الاستهلاك من بند المواد الغذائية، والحيوانات الحية، فقد بلغت واردات ليبيا من ذلك البند حوالي 20.1%، 17.1% من إجمالي الواردات وذلك خلال الأعوام 2000، 2001 على الترتيب.

كما أدى ارتفاع عدد السكان إلى انقطاع صادرات ليبيا من نفس البند، وذلك بعد أن كانت ليبيا تصدر بعض السلع الزراعية، والمواد الغذائية خلال فترة الثمانينات.

- التوزيع الجغرافي للسكان :

للتوزيع الجغرافي والكثافة السكانية دور مهم ومؤثر في عملية التنمية، وعملية التبادل التجاري، حيث يؤثر على توزيع السلع، والتي توزع بمقدار الكثافة السكانية، فقد يصعب توفير السلع للمناطق المنخفضة الكثافة، والمناطق النائية، والمناطق المتباعدة العمران لأن ذلك يحتاج إلى تكاليف نقل، ويحتاج إلى أجهزة حفظ وخاصة للسلع الغذائية، وذلك على عكس مناطق الكثافة العالية أو المتوسطة حيث يسهل معها التوزيع ووصول السلع بطريقة سهلة وآمنة وبدون تلف.

---

[1] ماجدة إبراهيم عامر محمد، التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا " دراسة في جغرافية السكان "، رسالة دكتوارة غير منشورة، معهد البحوث الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1994، ص ص 16-17.

جدول رقم (45)

التوزيع الجغرافي للسكان الليبيين عام 1995 *

المنطقة	عدد السكان	%
البطنان	140.851	3.2
الجبل الأخضر	353.164	8
بنغازي	594.463	13.5
الوسطى	209.101	4.7
الواحات	47.375	1.1
الجفرة	34.651	0.8
سوف الجين	69.828	1.6
مصراتة	46.916	10.6
النقازة	233.610	5.3
طرابلس	121.4929	27.50
الزاوية	470.694	10.6
الجبل الغربي	300.340	6.8
فزان	274.867	6.2
المجموع	4413033	

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الجماهيرية ، كتيب الجيب الإحصائي ، طرابلس – ليبيـا ، 1999 ، ص12 .

بلغ عدد سكان ليبيا عام 1995 (4413033 نسمة) استأثرت مدينة طرابلس بـ 1214929 نسمة، أي بما يعادل 27.5% من إجمالي سكان ليبيا، وهي بذلك تأتي في مقدمة المدن الليبية من حيث عدد السكان ومن حيث النسبة .

ثم تأتي بعد ذلك مدينة بنغازي، والتي استحوذت على 13.5% من إجمالي السكان أي ما يعادل 594463 نسمة .

ثم تأتي بعد ذلك مدينة الزاوية، والتي استحوذت على 10.6% من إجمالي السكان أي ما يعادل 470694 نسمة، وهي بذلك تأتي في المركز الثالث بعد طرابلس وبنغازي.

وجاء عدد سكان مصراتة مساوياً تقريباً عدد سكان الزاوية حيث استأثرت بنسبة 10.6% من إجمالي السكان، أي ما يعادل 470694 نسمة.

ثم تأتي مدينة الجبل الأخضر في المركز الخامس بنسبة 8% من إجمالي السكان، وما يعادل 353164 نسمة.

ثم تأتي بعد ذلك مدينتي الجبل الغربي وفزان بنسبة 6.8% و 6.2%، وما يعادل 300340 نسمة و 274867 نسمة على الترتيب (جدول رقم 45).

مما سبق نجد أن مدينتي طرابلس وبنغازي استحوذا على نسبة 51.6% من إجمالي السكان، وما يعادل 2280086 نسمة، وذلك لتركز النشاط الاقتصادي، وتوافر الخدمات، وارتفاع مستوى المعيشة، حيث تمثل المدينتين أكبر سوق في الجماهيرية، حيث يتركز النشاط التجاري في المدينتين.

كما أن المدن السبع السابقة استحوذت على 83.2% من إجمالي سكان ليبيا، وتوزعت النسبة الباقية وهي 16.8% من إجمالي السكان بين المدن التالية :

النقازة 5.3%، الوسطى 4.7%، البطنان 3.2%، سوف الجين 1.6%، الواحات 1.1%، الجفرة 0.8%.

أما عن الكثافة السكانية فقد بلغت الكثافة العامة5 ,2 نسمة/كم2.

وذلك عام 1995 $\frac{4413033}{1.760000 \text{ كم}} = 2.5$

وفى بلد كليبيا تكون الكثافة العامة غير معيرة ولذلك سوف تستخدم الكثافة الزراعية والكثافة الفعلية.

فالكثافة المحصولية (الزراعية)= 7.6/كم2

وذلك عام 1995 $\frac{4413033}{577108 \text{ كم}} = 7.6$ / كم2

أما الكثافة الفعلية فهي تختلف أيضا من مكان إلى آخر فنجدها كثافة مرتفعة فى المناطق الساحلية فى شمال البلاد يبلغ معدلها 50نسمة/كم2 بينما هي حوالي 1 نسمة / كم2 فى الجنوب(1).

مما سبق نستنتج أن هناك كثافة عامة منخفضة جدا وكثافة فعلية مرتفعة في مناطق ومنخفضة في مناطق أخرى ويعود ذلك إلى كبر مساحة ليبيا من ناحية وكبر المناطق الصحراوية من ناحية أخرى وأثر سوء التوزيع الجغرافي للسكان على جوانب التنمية المختلفة وعلى النقل والمواصلات فأدى بعد المناطق المأهولة بالسكان، والتي يفصل بينها مناطق واسعة غير مأهولة إلى صعوبة الاتصال، وصعوبة التكامل الاقتصادي فهناك مدن ليبية فى الشرق أقرب إليها المدن المصرية من العاصمة، وهناك مدن ليبية في الغرب أقرب إليها المدن التونسية ومن طرابلس وبنغازي.

(1) السيد فليفل وآخرون، مصر الأفريقية " كتاب الملتقى الأفريقي "، جمعية الملتقى الأفريقي، الأهرام، القاهرة، 2006، ص52 .

كما أثر ذلك الوضع على التنمية الاقتصادية وخاصة الزراعية، حيث أدى انخفــاض الكثافــة السكانية إلى صعوبة استصلاح الأراضى لقلة الأيدي العاملة وبعد الاراضى التى يمكن استـــصلاحها عن المناطق المأهولة بالسكان.

- نصيب الفرد من الناتج المحلى :

يعد السكان المستهلك المحرك الرئيسي لحركة السلع الصادرة والواردة، حيث يؤثر دخل الفرد من الناتج المحلى والمستوى الاقتصادي والمعيشي، والقدرة الشرائية على قيمة التجارة الخارجية.

فكلما ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ارتقى مستوى المعيشة، وارتفعت القــوة الشرائية للفرد وبالتالى يتحول الاستهلاك من استهلاك الأساسيات إلى استهلاك الكماليات، مما يــؤدى إلى زيادة قيمة الواردات وتنوعها فمن الجدول رقم (13) سنجد التأثير الواضح لنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى على قيمة الواردات فكان لارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى من 656 دينار عام 1970 إلى 3166 دينار عام 1980 أثره على ارتفاع قيمة الواردات، والذي ارتفع من 198 مليون دينار عام 1970 إلى 2006 مليون دينار عام 1980.

كما يتضح أيضا أثر دخل الفرد من الناتج المحلى الاجمالى على قيمة الواردات خلال الفتــرة التالية ، حيث أدى انخفاض دخل الفرد من 3166 دينار عام 1980 إلى 2429 دينار عام 1990 إلى انخفاض قيمة الواردات من 2006 مليون دينار عام 1980 إلى 1510.8 مليون دينار عام 1990.

فكان انخفاض دخل الفرد من الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الثمانينات أثره على انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض القوى الشرائية مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك وكان لكل ذلــك رد فعــل مباشر على قيمة الواردات بالانخفاض وبعد عام 1990يعود دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالي إلى الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى 3496 دينار عام 2000 (شكل رقم 21)، تبع ذلك ارتفاع وتطور في قيمة الواردات والتي ارتفعت لتصل إلى 1911.4 مليون دينار.

مما سبق يتضح أن هناك علاقة طردية بين دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالي وبين قيمة الواردات الليبية.

جدول رقم (46)

تطور أهم قطاعات الإنتاج مقارنة بتطور مكونات التجارة خلال الفترة

(1970 – 2001) القيمة (مليون دينار) *

السنة	الإنتاج النفطي	الإنتاج الصناعي	الإنتاج الزراعي	إجمالي الإنتاج	إجمالي الصادرات	إجمالي الواردات	إجمالي التجارة الخارجية
1970	812.6	28.7	33.1	1288.3	841.8	198	1039.8
1980	6525.7	210.4	236.9	10553.8	6486.4	2006.2	8492.6
1990	2235.8	645	612.8	9284.5	3745	1510.9	5255.9
1995	2426.5	862.5	974.5	12474	3222.1	1728.5	4950.5
2000	6661	972.9	1439.7	1762.2	5221.4	1911.4	7132.8

* **المصدر :**

- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق : إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، سنوات مختلفة.
- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، سنوات مختلفة .

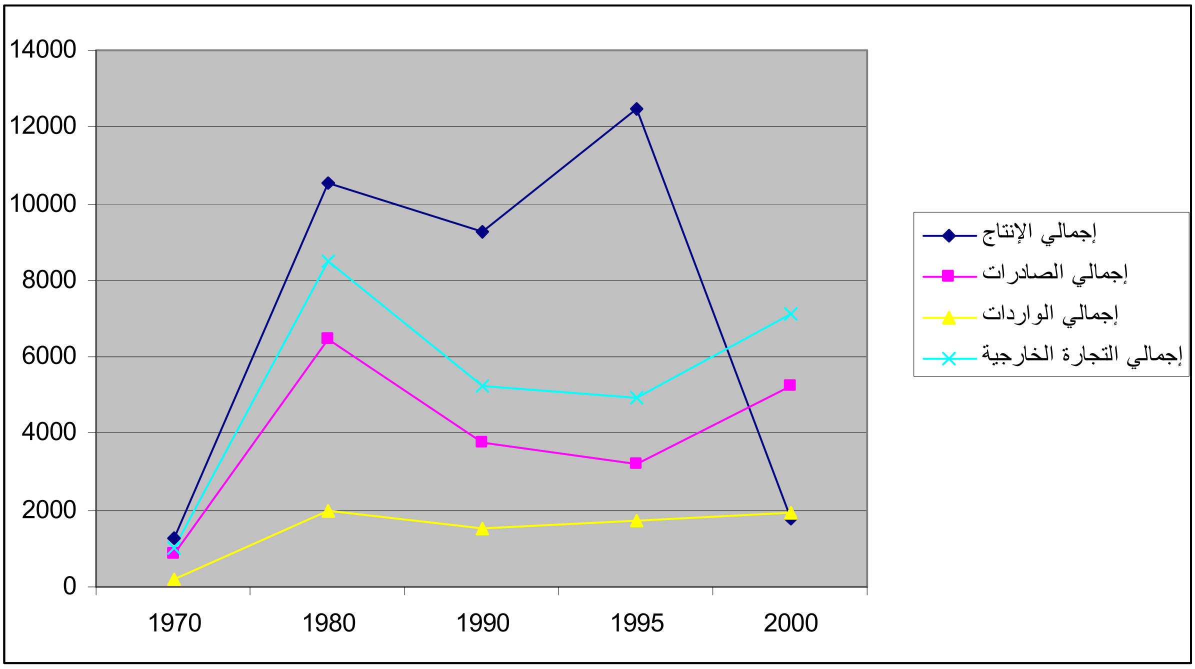
2 – الإنتاج بأنواعه المختلفة :

إن الإنتاج بجميع مكوناته آثاره المباشرة على التجارة الخارجية ومكوناتها.

ويؤكد ذلك الجدول رقم (46) والشكل رقم (63) ، والذي يوضح العلاقة التطورية بين إجمالى الإنتاج والتجارة الخارجية ومكوناتها، حيث أثر الارتفاع الواضح فى قيمة الإنتاج خلال فترة السبعينات على التجارة الخارجية، فقد ارتفع إجمالي التجارة الخارجية من 1039.8 مليون دينار عام 1970 إلى 8495 مليون دينار عام 1980، وارتفعت قيمة كلا من الصادرات والواردات إلى 6489 مليون دينار و2006.2 مليون دينار على التوالي عام 1980، وكان ذلك الارتفاع فى قيمة التجارة الخارجية ومكوناتها رد فعل مباشر لارتفاع قيمة الإنتاج الليبي من 1288.3 مليون دينار عام 1970 إلى 10553.8 مليون دينار عام 1980، ومما يؤكد تبعية التجارة الخارجية لكمية الانتاج وقيمته تأثرها بالانخفاض الذي حدث في قيمة الإنتاج خلال فترة الثمانينات فمن الشكل رقم(63) نجد أن اتجاه الإنتاج خلال تلك الفترة كان نحو الانخفاض، فنجده ينخفض إلى 9284.5 مليون دينار عام 1990، وتبع ذلك الانخفاض انخفاض قيمة كلا من الصادرات والواردات، وإجمالي التجارة الخارجية إلى 3745 مليون دينار و1510.9 مليون دينار و5255.9 مليون دينار على الترتيب خلال نفس العام .

وأخيرا ترتفع قيمة الصادرات والواردات إلى5221.4 مليون دينار و1911.4 مليون دينار على التوالى لترتفع إجمالى قيمة التجارة الخارجية إلى 7132.8 مليون دينار وذلك عام 2000، ويعد ذلك الارتفاع رد فعل مباشر لارتفاع قيمة الإنتاج إلى 17620.2 مليون دينار خلال نفس العام.

شكل (63) تطور إجمالي الإنتاج مقارنة بمكونات التجارة الخارجية *



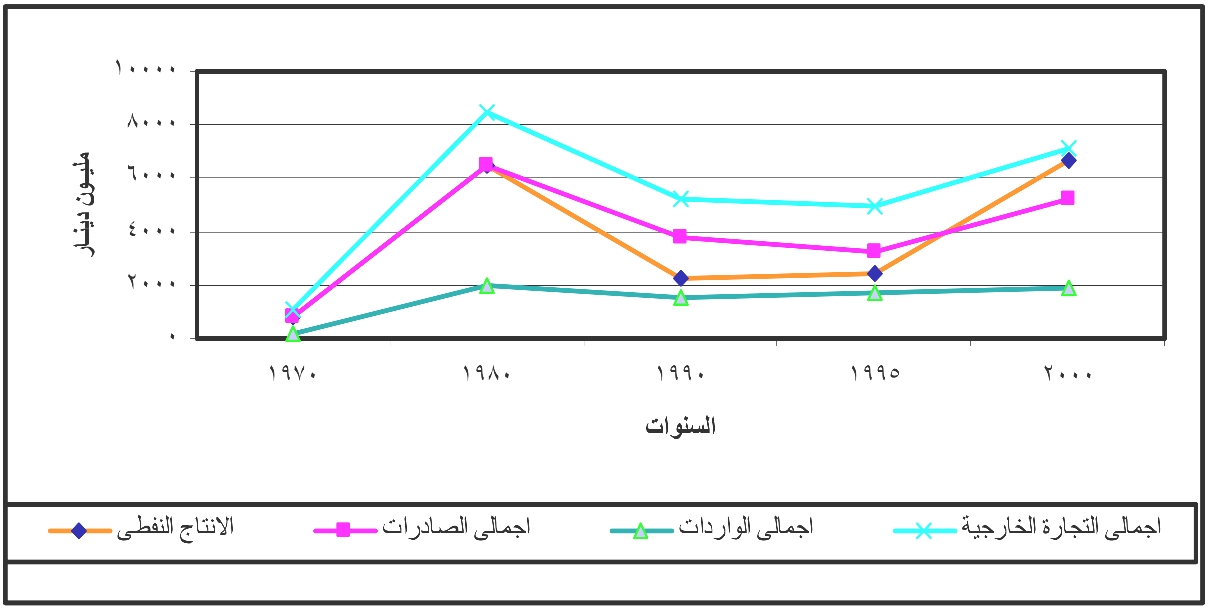
المصدر : من إعداد الطالب اعتمادا على الجدول رقم (46).

وسوف نتناول أهم قطاعات الإنتاج الليبي التي لها علاقة مباشرة وأثر فعال على التجارة الخارجية، وأهم هذه القطاعات النفط والزراعة والصناعة يأتي النفط على رأس القطاعات الاقتصادية المؤثرة على التجارة الخارجية فمن الجدول رقم (46) والشكل رقم (64) نستطيع أن نستنتج أن لإنتاج النفط الخام تأثيراً مباشراً على الصادرات الليبية وأثر غير مباشر على الواردات . فقد أثر الارتفاع الذي حققه إنتاج النفط خلال فترة السبعينات بالإيجاب على التجارة الخارجية ومكوناتها ، فأدى ارتفاع إنتاج النفط من 812.6 مليون دينار عام 1970 إلى 6525.7 مليون دينار عام 1980 إلى ارتفاع قيمة الصادرات من 841.8 مليون دينار عام 1970 إلى 6489 مليون دينار عام 1980.

كما ارتفعت الواردات نتيجة لذلك من 198 مليون دينار عام 1970 إلى 2006.2 مليون دينار عام 1980 وذلك لاعتماد الواردات على العوائد النفطية، وبذلك ارتفعت قيمة إجمالي التجارة الخارجية إلى 8492.6 مليون دينار عام 1980.

كما أثر انخفاض إنتاج النفط خلال فترة الثمانينات على التجارة الخارجية ومكوناتها بالسلب ومن الشكل رقم (64) نجد أن اتجاه انتاج النفط خلال فترة الثمانينات كان نحو الإنخفاض الواضح ويتضح من الشكل أن الانخفاض فى الإنتاج أقرب إلى الانحدار حيث انحدر الإنتاج إلى 2235.8 مليون دينار عام 1990، وانحدر نحو الانخفاض نتيجة لذلك قيمة كل من الصادرات و الواردات، وبالتالي التجارة الخارجية إلى 3745 مليون دينار و1510.9 مليون دينار و5255.9 على الترتيب خلال نفس العام.

شكل (64) تطور قيمة الإنتاج النفطي مقارنة بمكونات التجارة الخارجية



* **المصدر :** من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم (46).

ثم يعود الإنتاج النفطي نحو التحسن خلال فترة التسعينات ليصل إلى 6661 مليون دينار عام 2000 ليرتفع معه قيمة كلا من الصادرات والواردات والتجارة الخارجية فمن الشكل رقم (4-2) والتحليل السابق يتضح التأثير المباشر للإنتاج النفطى على التجارة الخارجية ومكوناتها، فنجد أن التجارة الخارجية ترتفع بارتفاع الإنتاج النفطى، وتنخفض بانخفاض الإنتاج النفطي، مما يوضح الأثر المباشر لإنتاج النفط على التجارة الخارجية ومكوناتها.

وما زال للإنتاج الزراعي والصناعي أثر قليل الأهمية بالنسبة للتجارة الخارجية بل أن القطاعين ربما يتأثران بالتجارة الخارجية أكثر مما يؤثران فيها، فنجد كلا القطاعين يعتمد اعتمادا يكاد يكون كليا على الواردات الرأسمالية فالقطاع الزراعي يعتمد على الواردات فى الحصول على جميع المعدات الزراعية.

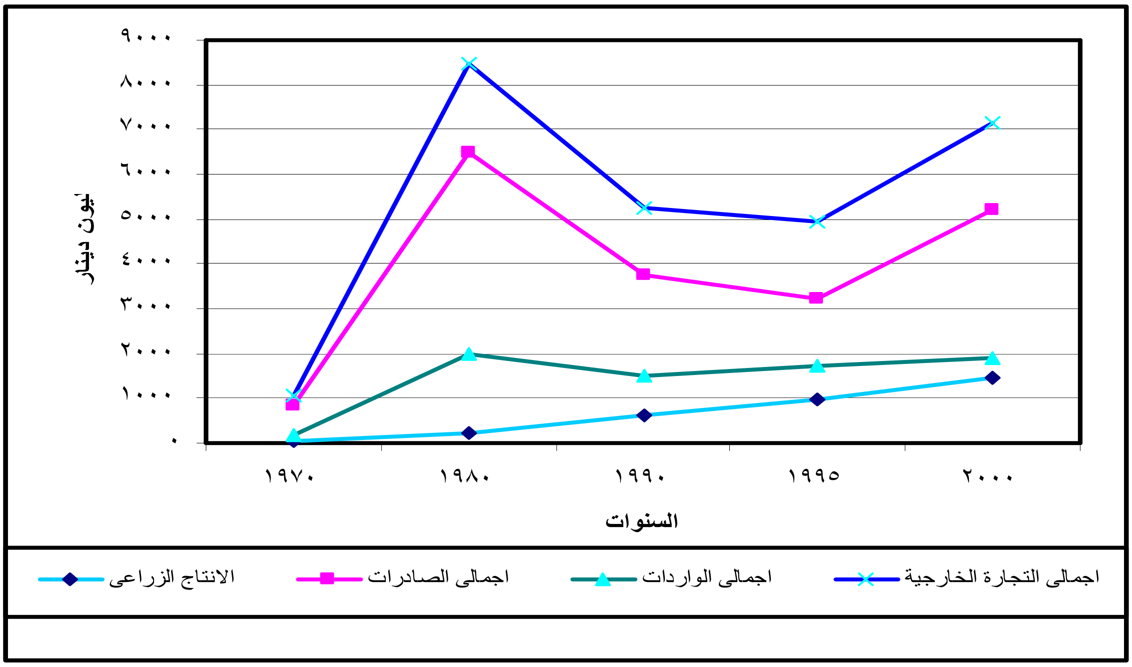
ولا يصدر من الإنتاج الزراعي إلا الفائض القليل عن الاستهلاك.

وبالنسبة لقطاع الصناعة نجده يعتمد أيضا على الواردات فى الحصول على السلع الرأسمالية، وقطع الغيار اللازمة للمصانع مثل الآلات اللازمة لصناعة النسيج والصناعات الغذائية والكيماوية[1].

أي أن هناك تأثير متبادل بين القطاعين الزراعي والصناعي من ناحية، وقطاع التجارة الخارجية من ناحية أخرى، وخاصة الواردات حيث تنمية كلا القطاعين يعمل على زيادة قيمة الواردات، وذلك كما حدث خلال الخطط التنموية العديدة، وكان أساس هذه الخطط تنمية كلا القطاعين، وتوفير السلع الرأسمالية اللازمة لذلك عن طريق الواردات.

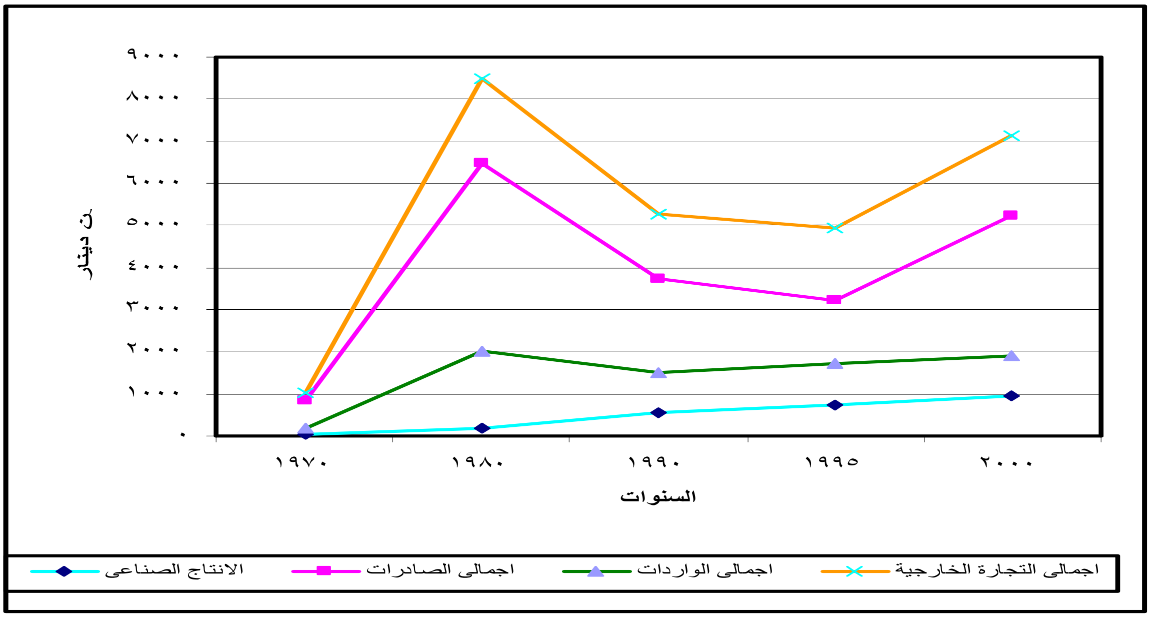
(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، طرابلس – ليبيا، 2001 .

شكل رقم (65)
تطور قيمة الإنتاج الزراعي مقارنة بمكونات التجارة الخارجية خلال الفترة (1970 – 2000) *



* **المصدر :** من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم (4-2).

شكل رقم (66)
تطور قيمة الإنتاج الصناعي مقارنة بمكونات التجارة الخارجية *



* **المصدر :** من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم (4-2).

لذلك نجد من خلال الشكل رقم (65) أن العلاقة التطورية بـين الإنتـاج الزراعـي وقيمـة الواردات أكثر وضوحا وترابطا منها في العلاقة التطورية بين الإنتاج الزراعي والصادرات وإجمالي التجارة الخارجية، فقد ارتفعت قيمة الإنتاج الزراعي من 33.1 مليون دينار عام 1970 لتـصل إلـى 612.8 مليون دينار عام 1990، وأخيراً 1439.7 مليون دينار عام 2000 جدول رقم (46).

وكان ذلك التطور الزراعي متوافقاً إلى حد ما مع التطور الذي شهدته قيمة الواردات، والتـي ارتفعت من 198 مليون دينار عام 1970 إلى 1510.9 مليون دينار عام 1990، وأخيراً تصل إلـى 1911.4 مليون دينار عام 2000 جدول رقم (46).

ويتشابه فى ذلك الإنتاج الصناعي أيضا والذي كانت العلاقة التطورية التى تربطه بـالواردات أكثر منها مع بقية مكونات التجارة الخارجية، حيث ارتفعت قيمة ذلك القطاع من 28.7 مليون دينـار عام 1970 إلى 645 مليون دينار عام 19990، وأخيراً 972.9 مليون دينار عام 2000 ليتوافق بذلك مع التطور في قيمة الواردات الليبية شكل رقم (66).

مما سبـق يمكن أن نستنتج أن إنتاج النفط له تأثير مباشر على قيمة الصادرات أكثـر مـن تأثيره على الواردات، وذلك وإن كان له عامل كبير أيضاً في تمويل الواردات .

أما القطاع الزراعي والقطاع والصناعي فاقتصر تأثيرهما على قيمة الـواردات دون التـأثير الفعال على الصادرات.

3 – الاستهلاك :

يعد الاستهلاك من العوامل المؤثرة في حركة الصادرات والواردات، فالاستهلاك هـو الـذي يحدد الفائض من السلع المنتجة، كما أنه يحدد احتياجات الدولة من الواردات، لذلك وجـب علينـا أن ندرس على الأقل استهلاك ليبيا من أهم السلع المنتجة ألا وهي النفط .

فمن دراسة الجدول رقم (47) والشكل رقم (67)، والذي يوضح استهلاك النفط في ليبيا، خلال الفترة من 1990–2001 م.

جدول رقم (47)

استهلاك الطاقة في ليبيا (1990 – 2001) ألف برميل / يوم *

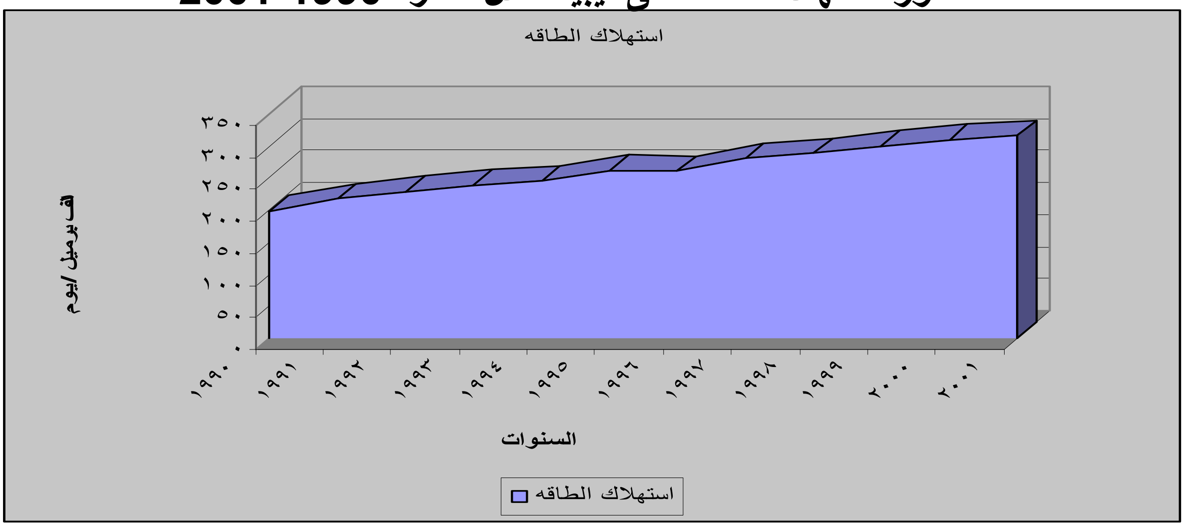
السنوات	الاستهلاك	معدل التغير
1990	198	–
1991	217	9.6
1992	229	5.5
1993	238	3.9
1994	245	2.9
1995	262	2.6
1996	260	0.76 -
1997	280	7.69
1998	288	2.85
1999	299	3.8
2000	310	3.68
2001	316	1.93

* **المصدر** : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد 20، الكويت، 1993، ص76 .

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي، العدد التاسع والعشرون، الكويت، 2002.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، النشرة الشهرية، العدد الأول، دورية شهرية، الكويت، 2000، ص39.

شكل رقم 67

تطور استهلاك الطاقة فى ليبيا خلال الفترة 1990-2001 *



* **المصدر** : من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم 47.

نجد أن أعلى معدل استهلاك للطاقة في ليبيا كان في عام 2001، حيث بلغ معدل الاستهلاك حوالي 316 ألف برميل/يومياً، وأن أقل معدل استهلاك كان عام 1990 حيث بلغ 198 ألف برميل/يومياً، وبمتوسط استهلاك خلال تلك الفترة بلغ حوالي 257 ألف برميل نفط / يومياً، ويدل ذلك على أن معدل استهلاك ليبيا للنفط في ارتفاع مستمر، فقد ارتفع ذلك المعدل من 198 برميل / يومياً عام 1990 إلى 262 ألف برميل / يومياً عام 1995، ثم يواصل ارتفاعه إلى أن يصل إلى 316 ألف برميل / يومياً، وذلك عام 2001، وتعود هذه الزيادة في معدل الاستهلاك لعدة أسباب أهمها :

1- خطط التنمية والتي تبنتها الدولة حيث تتضمن العديد من المشروعات مثل مشروع النهر الصناعي العظيم .

2- الاتجاه نحو التصنيع، وسياسة إحلال الواردات، مما دفع الدولة إلى التوسع في التصنيع لتوفير السلع اللازمة للسوق الليبية، مما أدى إلى زيادة الاستهلاك من النفط .

3- التوسع في الصناعات البترولية .

إلا أن هذا الارتفاع في معدل استهلاك النفط لم يؤثر على تطور الصادرات النفطية، وذلك للتوسع في الاكتشافات البترولية الجديدة.

المبحث الثاني
العوامل التي تشكل التبادل التجاري

تختلف العوامل التي تشكل التبادل التجاري عن العوامل التي تدفع إلى التبادل التجاري، فالعوامل التي تشكل التبادل التجاري يتصل الجزء الأكبر منها باعتبارات بشرية أكثر منها طبيعية، ويظهر أثر هذه الضوابط في حجم التبادل التجاري زيادةً أو نقصاناً، وفي التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية[1]، وهنا يظهر على سبيل المثال أثر كل من النظم الاقتصادية والسياسات التجارية والحروب والمنظمات والتكتلات الاقتصادية على التجارة الخارجية من حيث الحجم والتوزيع.

أولاً : النظم الاقتصادية والسياسات التجارية :

يقصد بالسياسة التجارية موقف الدول إزاء العلاقات الاقتصادية التي يؤسسها الأشخاص المقيمون على إقليمها مع الأشخاص المقيمين بالخارج، وتختلف السياسات والنظم التجارية الدولية في الوقت الحاضر اختلافاً بيناً فهي في الدول الرأسمالية غيرها في الدول الاشتراكية، وهي في الدول الصناعية المتقدمة غيرها في الدول النامية، ولكل دولة أهدافها الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها بوسائلها الخاصة[2].

وللنظم والسياسات التجارية خاصة والاقتصادية عامة التي تتبعها الدول المختلفة آثاراً بعيدة المدى على إنتاجها وتجارتها وتقدمها التجاري، وتؤثر النظم والسياسات التجارية والتي تتبعها الدولة تأثيراً مباشراً على التجارة الخارجية للدولة .

ولعل أهم هذه العوامل والتي تؤثر تأثيراً مباشراً هي سن القوانين، وفرض الرسوم الجمركية العالية[3].

1 – النظم الاقتصادية :

وهناك صورتان للنظم الاقتصادية وهما : حماية التجارة، وحرية التجارة .

أ – حماية التجارة :

وتخضع التجارة الخارجية في هذه السياسة لتنظيم وإشراف الدولة، وقد تبنت الدول النامية هذه السياسة بما فيها ليبيا، وذلك لتخصصها في إنتاج المواد الخام رخيصة الثمن، والاعتماد على الدول المتقدمة الصناعية في الحصول على حاجاتها من المنتجات المصنعة، وقد يكون السبب من إتباع هذه السياسة هو إضافة مصدر جديد إلى مصادر الدخل القومي، وحماية الصناعات الوطنية، وتوسيع قاعدتها من أجل تنويع مصادر الدخل القومي، وتوفير فرص عمل للأيدي العاملة [4].

---

[1] نصر السيد نصر، الموارد الاقتصادية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، 1973، ص31 .

[2] قدري الشرقاوي، التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة، 1991، ص75 .

[3] فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، مرجع سابق، ص59 .

[4] محمد خميس الزوكة، جغرافية التجارة الدولية، مرجع سابق، ص ص 112-115 .

ب- حرية التجارة :

ينادي أصحاب هذا الاتجاه بإطلاق حرية محاور التجارة العالمية دون أية قيود تعيق حركتها، ومنع التدخل الحكومي في التجارة الخارجية، ويستند مؤيدوا حرية التجارة الدولية إلى المبررات التالية:

- تؤدي حرية التجارة الدولية إلى تقسيم العمل وتطبيق مبدأ التخصص في الإنتاج.
- رفع مستوى الجودة، وتقليل نفقات الإنتاج قدر الإمكان.
- اتساع حجم الأسواق القومية والدولية على حد سواء(1).

ويمكن تقسيم سياسة ونظم التجارة الخارجية الليبية المتبعة إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى : من 1970 – 1977 :

بعد قيام الثورة مباشرة صدرت عدة قوانين وقرارات أدت إلى زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية، وكان ذلك على حساب القطاع الخاص وبموجب هذه القوانين أمم نشاط التجارة الخارجية ونشاط التأمين بكافة أشكاله، ونشاط تجارة السيارات وقطع غيارها، ونشاط الوكالات التجارية.

وقد استمر تواجد القطاع الخاص رغم ذلك في بعض المجالات جنباً إلى جنب مع القطاع العام.

الفترة الثانية : 1978 – 1988 :

تميزت هذه الفترة بصدور تشريعات حدت من نشاط القطاع الخاص بشكل مطلق، ورسخت هيمنة القطاع العام على كل النشاطات الاقتصادية، وبما فيها نشاط التجارة الخارجية من حيث الاستيراد والتصدير والتجارة الداخلية أي التوزيع.

وتركزت أهداف التجارة الخارجية على استيراد الآلات والمعدات، والمواد الأولية الضرورية للمشاريع الإنتاجية المضمنة في الخطة أو الاستيراد لسد العجز في الإنتاج المحلي من المواد الغذائية، والسلع الاستهلاكية الأخرى، مع الحماية الكافية للمنتجات المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية المشابهة والتقييد بالأهداف الموضوعة في الخطة(2).

---

(1) جلال الشافعي، العولمة الاقتصادية " الأثر على الضرائب في مصر "، الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، عدد 179، شهرية، القاهرة، 2002، ص9 .

(2) راجع كلاً من :

- أحمد سعيد الشريف، مداخل استراتيجية لإنشاء وتطوير سوق المال في ليبيا، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الهيئة القومية للبحث العلمي، نصف سنوية، العدد الأول والثاني، بنغازي – ليبيا، 1997، ص ص 97-99 .
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، نظم التجارة الخارجية في دول السوق العربية المشتركة وإمكانية التنسيق بينها، عمان – الأردن، 1981، ص29 .

واتسمت هذه المرحلة بكثير من المشاكل والعيوب الناجمة عن إتباع هذه السياسة ومنها :

- تدني مستوى الكفاءة الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج .
- العجز المستمر في الميزانية العامة، وكبر حجم الدين العام .
- تدني حصيلة الإيرادات من الصرف الأجنبي .
- انخفاض الرسوم الضريبية بجميع أنواعها .
- تهميش القطاع الخاص والتقليص من دوره في كثير من المجالات الإنتاجية والخدمية .

كل هذه المشكلات وغيرها، جاءت لتطبيق الدولة العديد من التشريعات والقرارات التي اقتصرت على عملية تنظيم التبادل التجاري خلال تلك الفترة[1].

الفترة الثالثة : 1989 – 2001 :

وهي الفترة التي سادت منذ عام 1989، والتي تميزت بالدعوة إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني في إطار انتشار ظاهرة الخصخصة، حيث بدأت الدعوة بالتوجه نحو الإنتاج الصناعي والزراعي، وعدم الاعتماد على عائدات النفط الخام، وذلك من خلال التشاركيات، والتي تسمح للأفراد بمزاولة كافة أنواع الأنشطة الاقتصادية والتجارية[2].

وفي أوائل التسعينات صدرت عدة قوانين تهدف إلى تشجيع خصخصة شركات القطاع العام، وتوسيع نطاق أنشطة القطاع الخاص[3]. وفيما يتعلق بالسياسات التجارية جرى التوسع المنظم والتدريجي في الإجراءات القائمة حالياً، المتمثلة في تحرير المبادلات والأسعار، والتجارة الداخلية والخارجية، وفتح المجال أمام القطاع الأهلي لاستيراد السلع بسعر الصرف الذي تحدده الدولة، وتوفير العملة الأجنبية اللازمة لتغطية الطلب، بالتناسب مع مراحل إزالة القيود على التمويل الخارجي، والعمل على منع الاحتكار في مجالات الصناعة والتجارة والفندقة، والسياحة، والمال، والتأمين، وتقديم الخدمات[4].

---

(1) خالد عوض الفيتوري، تحليل الصادرات الليبية مع رؤية مستقبلية (1982–1998)، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2001، ص47 .

(2) مصطفى عبد الله اليوسفي، التجارة الخارجية والتنمية الصناعية في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة جامعة المنصورة، المنصورة – مصر، 1999، ص213 .

(3) صندوق النقد الدولي، تقرير بعثة الصندوق عن مشاورات المادة الرابعة لعام 1998 مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، مرجع سابق، ص7 .

(4) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، التقرير الوطني للتنمية البشرية، ليبيا، 2002، ص200 .

2 – السياسات التجارية الليبية :

وفيما يلي نستعرض لأهم السياسات التجارية المتبعة في ليبيا، والتي لها تأثير مباشر على التجارة الخارجية :

أ- الرسوم الجمركية :

عادة ما تفرض الدولة رسوماً على السلع المستوردة لترفع من سعرها دعماً لموقف النظائر الوطنية من المنافسة، وهي نوعان : تعريفة حامية واقية Protective، وتعريفة مانعة Prohibitive[(1)].

ونتيجة لما حدث في بداية الثمانينات من ركود اقتصادي عالمي أثر على ميزان المدفوعات الليبي، وتسبب في انخفاض إيرادات الصرف الأجنبي من الصادرات الليبية – اضطرت الحكومة الليبية إلى إصدار بعض القرارات الجمركية في عام 1986 تقضي برفع الرسوم الجمركية على بعض السلع وهي سارية المفعول حتى الوقت الراهن وعلى سبيل المثال منها الرسوم الجمركية على الجرارات والسيارات المختلفة، حيث وصلت فئة التعريفة على بعض الأصناف من السيارات إلى حوالي 400% [(2)].

وقد كان الهدف الأساسي من رفع الرسوم الجمركية هو دعم الخلل الذي حدث في ميزان المدفوعات، حيث تشكل حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الواردة من الأسواق العالمية إيراداً إضافياً يضاف إلى الخزانة العامة للدولة يسهم في تغطية جانباً من التزاماتها المالية[(3)].

وفيما يتعلق بالإعفاءات الجمركية للسلع ذات المنشأ الغربي فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أنه بالرغم من أن ليبيا تعد عضواً في منظمة التجارة الحرة العربية التي بدأ تنفيذها منذ 1998/1/1، والتي من المنتظر أن تكتمل بعد عشر سنوات من هذا التاريخ، ويعد تشريعها الجمركي متناغم أو متناسق مع متطلبات منظمة التجارة الحرة العربية في ظل صدور القانون رقم (12) لسنة 1989 الذي بموجبه تم إعفاء البضائع ذات المنشأ العربي من الضرائب الجمركية، إلا أن تفعيل هذا القانون ما يزال متعثراً في الوقت الراهن، ويتضح ذلك عدم تطبيق الإعفاءات الجمركية التي يتيحها القانون في المنافذ الحدودية بين ليبيا وباقي الدول العربية حتى الوقت الراهن[(4)].

---

(1) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا الاقتصادية، مرجع سابق، ص891 .

(2) عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الليبية، مرجع سابق، ص68 .

(3) محمد خميس الزوكة، جغرافية التجارة الدولية، مرجع سابق، ص112 .

(4) صالح رجب صالح عبيدة، الآثار المتوقعة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الدراسات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1999، ص30 .

ب- السياسة الكمية المباشرة :

ويقصد بها تحديد الكميات المصدرة أو المستوردة بطريقة مباشرة وذلك من خلال الأدوات التالية [1]:

- حظر استيراد بعض المنتجات :

فقد صدر قرار عام 1981 رقم 1315 يقضي بحظر استيراد 86 سلعة، وقد كان الهدف من هذا القرار هو تخفيض قيمة الواردات بشكل قاطع فتناول بالتحديد 86 سلعة يمنع استيرادها من الخارج، وتجدر الإشارة إلى أن الفترة الأخيرة قد تم فيها تحرير بعض السلع من الحظر المفروض عليها.

- إخضاع كل السلع لرخص الاستيراد :

في عام 1981 صدر قرار برقم 1339 تم بموجبه إخضاع جميع السلع المستوردة لنظام رخص الاستيراد مسبقاً، وذلك تنظيماً لعملية الاستيراد والتحكم في نوع الواردات وكميتها، وبالتالي فإن الجهات غير المخولة بالاستيراد لا تمنح رخص استيراد لها، فالشركات والمنشآت والأفراد الذين لم تشمل قيمة وارداتهم في الموازنة الاستيرادية يمنعون من الحصول على رخص استيراد، ولا يحق لهم الاستيراد، وتجدر الإشارة إلى أن اشتراط الحصول على رخص استيراد لكل من يريد أن يورد سلعة إلى السوق المحلي كان أداة فعالة في الحد من تدفق الواردات للداخل، والتي يترتب عليها زيادة في التزامات الدفع بالصرف الأجنبي، ولكن بالرغم من ذلك لجأ أفراد كثيرون إلى عمليات غير قانونية لإدخال بعض السلع التي أصبحت نادرة في السوق المحلي، وذلك بسبب دافع الربح الكبير نتيجة لارتفاع أسعار هذه السلع محلياً بسبب نقص المعروض منها، وزيادة الطلب عليها [2].

- الموازنة السلعية الاستيرادية :

ويقصد بها تحديد قيمة معينة للإنفاق على كل مجموعة من الواردات المنظورة سواء كانت للاستهلاك، أو كانت مواد خام، أو سلعاً وسيطة لتشغيل المصانع، أو لتلبية احتياجات القطاع الزراعي من البذور والمبيدات والمعدات 00 الخ.

وقد روعي في هذه الموازنة تحديد الاحتياجات الضرورية للبلاد فقط، وتم تقليص واستبعاد استيراد كثير من السلع (في عدد من السنوات)، مثل السيارات، والسلع الاستهلاكية المعمرة، والسلع الكمالية، فكانت الأولوية في إنفاق الصرف الأجنبي حسب هذه الموازنة تعطي للسلع التموينية الضرورية، والأدوية، ومعدات الإنتاج، والمواد الخام[3].

---

[1] قدري الشرقاوي، " التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً "، مرجع سابق، ص85 .

[2] عطية المهدي الفيتوري، " ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي – دراسة تحليلية للتجارة الخارجية الليبية "، مرجع سابق، ص ص 67-68 .

[3] صالح رجب صالح عبيدة، مرجع سابق، ص31 .

- الرقابة على الصرف الأجنبي :

يقصد بالرقابة على النقد القيود التي تفرضها الدولة على حرية المعاملات في النقد الأجنبي، وتتدخل الدولة في حركة النقد الأجنبي إما لمنع قيمة العملة الوطنية من التدهور في الخارج أو لمنع هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج.

ويستخدم نظام الرقابة على النقد لتقييد حركة التجارة الخارجية، وذلك بمنع استيراد السلع الأجنبية منعاً باتاً أو منعاً جزئياً حماية للإنتاج الوطني، كذلك تستخدم هذه السياسة للتمييز بين الاستيراد من السلع المختلفة مثل منع استيراد الكماليات، وتشجيع استيراد سلع ضرورية، ومنع تصدير سلعة معينة، وتشجيع تصدير سلع أخرى[1].

وبدأ تطبيق هذه السياسة خلال الفترة من (1963-1980) وذلك بهدف توفير الصرف الأجنبي، ولكن بعد عام 1980 وبسبب انخفاض إيرادات النفط بدأ استخدام هذه السياسة بشكل متشدد، مما أدى إلى ظهور ما عرف بالسوق السوداء للصرف الأجنبي[2].

وفي عام 1993 اتخذت عدة إجراءات من أجل تخفيض الرقابة على الصرف الأجنبي، وذلك من خلال إصدار القانون رقم (1) في عام 1993 من أجل تخفيض الرقابة على الصرف الأجنبي، وإعطاء حوافز للمصدرين والمستثمرين الأجانب، والدفع بقطاع التجارة الخارجية، وتطوير النظام المصرفي، وهذه الإجراءات التي تهدف إلى تخفيف الرقابة على الصرف ما يلي :

- السماح للقطاع الخاص باستيراد السلع الاستهلاكية شبه الضرورية، والسلع الوسيطة في إطار موازنات متعددة.
- السماح بفتح حسابات بالنقد الأجنبي.
- صرف المخصصات السنوية للسفر للمقيمين بالنقد الأجنبي[3].

ومن خلال السياسات السابقة المتبعة في ليبيا خضعت التجارة الخارجية للعديد من القيود والتي تحد من حركة التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً ومن أهم هذه القيود :

- تحتاج الواردات إلى تراخيص استيراد حيث توجد قائمة بالمنتجات التي يحظر استيرادها من بينها استيراد السلع الكمالية .
- يتم جانب كبير من الواردات ضمن الميزانية السنوية للسلع (بصفة رئيسية السلع التي تستوردها الحكومة ومؤسسات الأعمال العامة) وتوفير النقد الأجنبي الرسمي لها. وتتم عمليات استيراد السلع أيضاً من خلال التجارة الحدودية، مع توفير النقد الأجنبي اللازمة لها من سوق الصرف الموازية التي تمررها الحكومة كأمر واقع.

---

[1] قدري الشرقاوي، التجارة الخارجية – استيراد وتصدير، مرجع سابق، ص87 .

[2] عطية المهدي الفيتوري، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي، مرجع سابق ص117 .

[3] خالد عبد الرحمن عوض الفيتوري، تحليل الصادرات الليبية مع رؤية مستقبلية " 1982 – 1998 "، مرجع سابق، ص ص 55-56 .

- تلتزم شركات القطاع العام بإيداع مبلغ يعادل 25% من قيمة الواردات مقدماً، ويلتزم المستوردون في الشركات والقطاع الخاص بإيداع مبلغ يعادل 100% من الواردات مقدماً إلا في حالة حصولهم على إعفاء من المصرف المركزي.
- تتراوح رسوم الاستيراد من صفر إلى 250 في المائة.
- يجب على مصدري المنتجات غير التقليدية أن يكونوا مسجلين لدى مجلس تشجيع الصادرات، وأن يقدموا الوثائق المطلوبة الخاصة بصادراتهم المقررة.
- تحتاج جميع عمليات التصدير منذ فبراير 1996 إلى فتح اعتمادات مصرفية عن طريق خطابات ائتمان.

تم في سنة 1994 وقف العمل بسياسة الحدود المفتوحة التي كانت سارية خلال الفترة 1989-1993، حيث تم تشديد الرقابة على تجارة الحدود بصورة مطردة[1].

ثانياً : منظمة التجارة العالمية وأثرها :

تعد منظمة التجارة العالمية امتداداً للجات (MTS) وهو النظام التجاري متعدد الأطراف The Multilateral Trading System (MTS) وكانت بدايته الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) الموقعة في 30 أكتوبر 1947 وبدأ سريانها في أول يناير 1948.

وتضمنت الاتفاقية تخفيضات جمركية من جانب الدول الأعضاء، وقواعد للحد من استخدام الإجراءات التجارية التقييدية (الحظر – الحصص الكمية – القيود الإدارية كالتراخيص وغيرها) ووقع عليها 23 دولة.

أما (جات) اليوم فهي (WTO) منظمة التجارة العالمية World Trade Organization والتي أسفرت عنها دورة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وبدأت نشاطها في أول يناير 1995[2].

أما عن المبادئ الرئيسية للمنظمة تتمثل في :

- العدول عن استخدام القواعد الفردية إلى استخدام القواعد متعددة الأطراف.
- اقتصار الحماية على استخدام التعريفة الجمركية.
- مبدأ عدم التمييز.
- قاعدة المعاملة الوطنية (معاملة المنتجات الأجنبية نفس معاملة المنتجات الوطنية).
- المعاملة الخاصة والتمييزية للدول النامية والأقل نمو[3].

---

[1] صندوق النقد الدولي، تقرير بعثة الصندوق عن مشاورات المادة الرابعة لعام 1998، مرجع سابق، ص9

[2] عادل محمد خليل، تبسيط الجات، الأهرام الاقتصادي، مؤسسة الأهرام، دورية شهرية، عدد 139، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1999، ص ص 504 .

[3] فؤاد مصطفى محمود، موسوعة التصدير العربية في تنمية وتسويق الصادرات، شركة النصر للتصدير والاستيراد، المجلد الأول، مطابع لوتس، القاهرة، ؟؟، ص60 .

ومن دراسة الوضع الاقتصادي الليبي في الفصل الأول يمكن أن نستنتج بعض المشكلات التي يمكن أن تتعرض لها ليبيا في حالة انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية ومنها :

1- ستتكبد الخزينة العمومية خسائر فادحة من جراء التفكيك الجمركي تتمثل في تراجع الإيرادات.
2- تخفيض التعريفة الجمركية ثم إلغاؤها كلياً على مدى 10 سنوات سيؤدي لا محالة إلى الرفع من مستوى الاستيراد على حساب التصدير.
3- فتح الأسواق أمام المنتج الأوروبي والغربي المتميز بالجودة العالية سيكون على حساب المنتج المحلي الذي بلا شك لن يصمد أمام منافس قوي، مما يدفع عدداً كبيراً من المؤسسات الليبية لغلق أبوابها وتسريح عمالها، مما يؤثر سلباً على الأوضاع الاجتماعية وعلى الصادرات.
4- باعتبار ليبيا بلداً يعتمد على الواردات في سد الفجوة الغذائية (مواد غذائية وسلع زراعية) فإن توسيع نطاق تحرير المبادلات حسب اتفاقية الجات مع تخفيض الدعم المقدم من طرف الدول المتقدمة على هذه المواد سيرفع من تكلفة فاتورة الواردات الغذائية [1].

لذلك يجب مراعاة هذه الجوانب السلبية عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

1- أثر الاتفاقية على الصادرات :

من دراسة هيكل الصادرات الليبية نجد أن صادرات ليبيا من النفط الخام والغاز استأثرت بنسبة 95.3% من إجمالي الصادرات عام 2001، أما باقي الصادرات غير النفطية لم تتعد سوى 4.7% عام 2001 أغلبها منتجات كيماوية وبتروكيماوية واللدائن الاصطناعية وسماد اليوريا والنشادر وغاز الإيثيلين والبروبلين بالإضافة إلى منتجات مصنع الحديد والصلب بالإضافة إلى ضعف الصادرات من السلع الصناعية والزراعية[2].

وعند دخول ليبيا عضوية المنظمة العالمية للتجارة سوف تتأثر السلع المصنعة الليبية، وذلك لعدم مقدرة السلع المصنعة محلياً منافسة السلع المصنعة الأجنبية سواء في الخارج أو في الداخل، وذلك لأن صناعات الدول المتقدمة اكتسبت قدرة تنافسية كبيرة، مما يجعل المنتجات الصناعية الليبية غير قادرة على المواجهة في أسواق الدول الصناعية الغربية وفي أسواق الدول العربية والأفريقية.

كما حرصت الدول الصناعية المتقدمة على عدم إدخال النفط في مفاوضات (الجات) لتوفر لنفسها حرية الحركة في فرض الضرائب والقيود على وارداتها منه، إلا أنها لم تلجأ لفرض ضرائب جمركية على وارداتها من النفط الخام، إذ اختارت أسلوب فرض الضرائب على المنتجات المتكررة،

---

[1] زغيب شهرزاد – عيساوي ليلى، آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مرجع سابق، ص91 .

[2] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، 2001، ص

وهو ما يؤدي إلى رفع السعر بالنسبة للمستهلك النهائي لتقيـــد زيادة الاستهلاك، وارتفاع الطلب على النفط[1].

كما أنه في حالة دخول ليبيا عضوية المنظمة العالمية للتجارة لا يسمح لها بتـصدير بعـض السلع لأنها إما أنها تتلقى دعماً أو أنها تمثل شكلاً من أشكال الإغراق حسب تفـسير المنظمـة لهـذه القضايا، ومن ذلك يتبين ضعف قاعدة الاقتصاد الليبي وضعف مؤسســـاته الإنتاجية، وعدم قـدرتها على المنافسة خارج الحدود الليبية[2].

2 - أثر الاتفاقية على الواردات :

الجانب الآخر المتعلق بانضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية سيكون تدفق الواردات عندما ترفع الحواجز الكمية بشكل كامل، وتخفيض الرسوم الجمركية بشكل تـدريجي، وتواجـه المنتجـات الوطنية بمنتجات أجنبية يمكن أن تكون أقل منها تكلفة وقد تكون أعلى جودة[3].

كما أنه من المتوقع أن يؤدي خفض الدعم الزراعي بنسبة 40% خلال تنفيذ الاتفاقية (1995-2005) إلى زيادة أسعار القمح بنسبة 30% تقريباً في الدول المصدرة مما يؤدي بالتبعية إلى مزيد من الاختلالات في الموازنة التجارية الليبية، ووضع أعباء إضافية على الموازنة لاستيراد الغذاء، حيـث تعد السلع الغذائية من أهم الواردات الليبية، فضلاً عن تأثر الإنتاج الحيواني نظراً للارتفاع المتوقع في أسعار الأعلاف من الحبوب الخشنة[4].

إن انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية يجب أن يقترن بتخطيط سليم يراعي إمكانيات البلد الحقيقية، ويستخدم هذه الإمكانيات بالشكل الأفضل، حيث تتمتع ليبيا بموارد طبيعية من نفط وغـاز – حديد 00 الخ، ويجب أن يخطط النشاط الاقتصادي بناءاً على ذلك، وتستغل هذه المـوارد الاسـتغلال الأمثل، بالإضافة إلى الموارد المالية حيث تعد ليبيا من الدول النفطية المهمة، وبالتـالي فـإن إقامـة المشاريع الإنتاجية فيها يجب ألا تواجه مشكلة تمويل، وكل ما في الأمر هو حسن استخدام هذه الموارد المالية، وتوظيفها لاستغلال الموارد الطبيعية[5].

---

(1) عرفان تقي الحسني، التجارة الخارجية العربية والنظام التجاري الدولي الجديد رؤى وآفاق، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، دورية فصلية، عدد 1، طـرابلس – ليبيـا، 1997، ص ص 142-143.

(2) عطية المهدي الفيتوري، التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية، مجلة دراسـات المركـز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، فصلية، العدد 12، 2003، ص ص 198-179 .

(3) فؤاد مصطفى محمود، مرجع سابق، ص71 .

(4) سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص210 .

(5) عطية المهدوي الفيتوري ، التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص186.

كما يجب على الصناعة الليبية أن تهيئ نفسها، وترفع كفاءتها، والعمل على إعادة الهيكلة، والاندماج في السوق العربية المشتركة والاتحاد الأفريقي وتفعيلهما وإلا فاحتمال تدمير الصناعات الليبية قائماً إذا فتحت أسواقها للمنافسة الخارجية الحادة دون تخطيط واستعداد لذلك.

كما يجب على ليبيا والدول العربية أن تتشبث بالمادة 20 من اتفاقية الجات، والتي تتيح للدول المصدرة للنفط اتخاذ ما تراه من إجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة والنادرة، ففي هذه المادة ما يمكن دول أوبك بما فيها ليبيا من وضع حد أعلى للإنتاج بقصد المحافظة على معدل معقول للنضوب، وليس ممارسة احتكار تجاري مقيد لحركة التجارة، والعمل على تعديل التركيب المحصولي للدول العربية للتوسع في السلع ذات الميزة النسبية لها[1].

ثالثاً : الأحداث العالمية :

للأحداث العالمية وخاصة الحروب في منطقة الشرق الأوسط آثارها المباشرة على إنتاج وصادرات النفط في هذه المنطقة، مما يؤثر على الأسعار العالمية للنفط، وبالتالي على التجارة الخارجية للدول النفطية، ومن أهم هذه الحروب والأحداث التي لها أثاراً على التجارة الخارجية الليبية الحرب العراقية الإيرانية، وحرب أكتوبر 1973، وحرب الخليج 1991، والأحداث الجارية في فلسطين.

1 – الحرب العراقية الإيرانية :

نشبت الحرب بين العراق وإيران من أجل السيطرة على شط العرب، وهو مصب نهري دجلة والفرات الذي يفصل بين الدولتين، حيث أدى النزاع بين العراق وإيران إلى تقليص الصادرات تماماً من كلا الدولتين، وامتد أثر الحرب بين العراق وإيران إلى الصادرات البترولية من منطقة الخليج بأكملها، كما أدى هذا النزاع إلى خسارة مقدارها 3.8 مليون برميل يومياً من السوق العالمي[2]، حيث أدى ذلك الوضع إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى زيادة العائدات النفطية الليبية، وبالتالي ارتفاع قيمة الصادرات الليبية.

2 – حرب أكتوبر 1973 :

أدت حرب أكتوبر 1973 والتي نشبت بين مصر وسوريا من ناحية وإسرائيل من ناحية إلى ارتفاع أسعار النفط الخام عقب امتناع الدول العربية تضامناً مع مصر وسوريا عن تصدير النفط الخام إلى الدول الغربية المساندة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة، وكانت الحكومة الليبية آنذاك تؤيد

---

(1) سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مرجع سابق، ص ص 215-216 .

(2) علي فهمي (ترجمة)، الجغرافية السياسية للنفط ، تقرير الكونجرس الأمريكي، الطبعة الأولى، سينا للنشر، القاهرة، 1991، ص10.

حظر النفط، وكانت أول من حظر بيع النفط إلى الأقطار التي كانت تدعم إسرائيل خلال الحرب بين العرب وإسرائيل[1].

كما أدت حرب أكتوبر 1973 إلى زيادة أسعار السلع المصنعة التي تصدرها الدول الصناعية مما أدى ذلك إلى ارتفاع قيمة الواردات، وأثر بالتالي على ارتفاع قيمة التجارة الخارجية الليبية خلال فترة السبعينات [2].

كما أثر موقف ليبيا العدائي من إسرائيل على العلاقات التجارية بين ليبيا والولايات المتحدة، وتطور التوتر بين البلدين فيما بعد إلى أن وصل إلى المقاطعة الأمريكية للمنتجات الليبية.

وبعد انتهاء الحرب، وتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية قام عدد كبير من الدول العربية (دول الرفض) بمقاطعة مصر إلى جانب إسرائيل.

حيث قامت دول الرفض بتهديد الغرب بعدم إمدادهم بالنفط حتى لو لم تقم حرب جديدة بين العرب وإسرائيل، فقد تبنى عدد كبير من الدول العربية المنتجة للنفط موقفاً مؤداه أنه طالما لم تؤيد الدول الصناعية المستهلكة للنفط موقف الدول الرافضة، فسوف تتوتر العلاقات بين المستهلكين والمنتجين العرب الرئيسيين، كما أنها ستتخذ قرارات تحديد الإنتاج والتسعير دون اهتمام كبير بمصالح الغرب[3]، ويعني هذه الاستعداد لاستخدام النفط لخدمة الأهداف السياسية العربية أنه حتى مع تسوية النزاع العربي الإسرائيلي يحتمل حدوث انقطاع في الإمدادات النفطية، وإجراء مناورات سياسية على تلك الإمدادات، مما أدى إلى وجود نوع من الخوف من جانب الدول الغربية على استقرار إمدادات النفط، مما دفع هذه الدول إلى زيادة وارداتها من النفط خوفاً من انقطاع الإمدادات مستقبلاً، وبالتالي أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط عقب معاهدة السلام.

3 – الثورة الإيرانية :

وفي الفترة التي تلت الثورة الإيرانية بالرغم من ارتفاع الإنتاج العالمي من النفط فعلاً بعد الثورة بوقت قليل، إلا أن المستهلكين للنفط عالمياً قد اندفعوا بشكل سريع لشراء كميات ضخمة من النفط لتخزينه تحسباً لأي ظرف طارئ في المستقبل، ونظراً لكون المخزون في كثير من تلك الدول كان منخفضاً في تلك الفترة، فقد ترتب على ذلك ارتفاع سعر النفط في السنة التالية إلى الضعف تقريباً، حيث ارتفعت الأسعار إلى أكثر من 40 دولاراً للبرميل[4].

---

[1] محمد عزيز وآخرون " ترجمة "، ليبيا الاقتصاد السياسي للنفط، الطبعة الأولى، جامعة قار يونس، بنغازي، 2003، ص35.

[2] مصطفى عبد الله اليوسفي، التجارة الخارجية والتنمية الصناعية في ليبيا، مرجع سابق، ص128.

[3] علي فهمي (ترجمة)، الجغرافية السياسية للنفط، تقرير الكونجرس الأمريكي، مرجع سابق، ص ص 48–50.

[4]– المرجع السابق، ص50.

4 – حرب الخليج 1991 :

في الثاني من أغسطس 1990 اجتاحت العراق دولة الكويت، فقد أدى ذلك الاجتياح إلى توقف الصادرات النفطية من كلا الدولتين، واللتان تعدان من أكبر منتجي ومصدري النفط في منطقة الخليج العربي.

فقد أثار ذلك الغزو المخاوف من جانب الغرب والولايات المتحدة خاصة بعد الزيادة الضخمة في أسعار البترول، والتي تخطت حاجز الاثنين والأربعين دولاراً للبرميل.

كما ارتفع سعر الخام من 21.55 دولار أمريكي للبرميل إلى 30.9 دولاراً للبرميل لبترول غرب تكساس (التصنيف الأمريكي الخام) منذ الغزو العراقي للكويت.

ورغم اتجاه كثير من الدول على رأسها السعودية إلى زيادة إنتاجها لإحداث حالة توازن في الأسعار، إلا أن الأسعار ظلت مرتفعة حيث امتنعت كلا من ليبيا وإيران عن زيادة إنتاجها من النفط[1].

ونتيجة لذلك الوضع والخوف المتزايد من جانب الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة من زيادة أسعار النفط، والذي يؤثر بدوره على اقتصادياتهم، فقد تبنت الولايات المتحدة حشد أكبر قوة منذ الحرب العالمية الثانية، وذلك لتحرير الكويت، واحتلال العراق في ذلك الوقت فكانت حرب الخليج 1991، وانساقت الجيوش العربية وعلى رأسها الجيش المصري أمام الحشود الغربية في تلك الحرب تحقيقاً للمصالح الأمريكية في حين أن هذه الجيوش تقف عاجزة عن مناصرة أطفال فلسطين أو حتى منع المجازر اليومية هناك.

ولكي لا نبعد عن بيت القصيد فإن هذه الحروب أدت إلى ارتفاع واضح في أسعار النفط السلعة الأولى للتصدير في ليبيا، مما أدى بدوره إلى ارتفاع عوائد هذه السلعة، وارتفاع قيمة الصادرات الليبية، وزيادة معدل التبادل التجاري مع ليبيا.

5- الأحداث الجارية في فلسطين :

كما أن للأحداث الجارية في فلسطين أثارها الواضحة على التجارة الخارجية الليبية، وخاصة التوزيع الجغرافي لها، حيث كانت وما زالت ليبيا تدعم الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً، فقبل المشروع الليبي لإقامة دولة إسراطين كانت ليبيا تقف دائماً موقفاً معادياً للكيان الصهيوني، فكانت ليبيا تدعم الدول المقاطعة لذلك الكيان، وتعمق العلاقات الاقتصادية والتجارية مع هذه الدول، وخاصة الأفريقية منها، كما أنها كانت تقاطع الدول المساندة للكيان الصهيوني، وكانت ترفض دائماً التطبيع مع الكيان الصهيوني.

مما أثر ذلك على التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الليبية، حيث أثر ذلك الموقف المعادي للكيان الصهيوني على العلاقات الليبية الأمريكية، وتحول العلاقات التجارية من الولايات المتحدة إلى دول غرب أوروبا وذلك على سبيل المثال.

---

[1] إيهاب صلاح الدين، أسعار النفط قبل وبعد الأزمة " أزمة الخليج " التطورات والاحتمالات "، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، دورية فصلية، العدد 103، القاهرة، يناير 1991، ص ص 113-117.

6 - الحظر الاقتصادي :

تسبب تنفيذ قراري مجلس الأمن رقم 748 عام 1992، ورقم 883 لعام 1993 في إلحاق أضرار بالغة بالشعب الليبي في مختلف أوجه الحياة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، وأثرت العقوبات في البرامج والخطط الإنمائية[1].

حيث بلغت الخسائر المالية منذ العقوبات في 15 إبريل 1992 وحتى تاريخ تعليق العقوبات في 5 إبريل 1999 حوالي 33602.4 مليون دينار (جدول رقم 48).

فقد كان للحظر الاقتصادي تأثير على التجارة الخارجية الليبية من عدة أوجه، فقد أثر على التجارة الخارجية بطريق مباشر وغير مباشر عن طريق تأثيراته السلبية على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وسوف نتناول أثر الحظر على أهم هذه القطاعات.

أ- القطاع الزراعي والثروة الحيوانية :

أدى الحظر الاقتصادي إلى أثار سلبية كبيرة على قطاع الزراعة، وقدرت الخسائر المالية لقطاع الزراعة لعام 1998 بحوالي 34.3 مليون دينار، وقدرت الخسائر خلال فترة العقوبات من 1992-1999 حوالي 1494.8 مليون دينار. (جدول رقم 48).

وتمثل ذلك الضرر في تدني إنتاج شتلات الفاكهة، وإعاقة توريد الشتلات، وعدم تمكن المصدرين من تصدير الإنتاج الفائض من الخضروات المختلفة.

وتدني المردود الاقتصادي بالوحدات الإنتاجية والقوى العاملة بسبب النقص الواضح في مستلزمات الإنتاج مثل الأدوية والمبيدات وقطع الغيار والأسمدة، والتأخر في توريد قطع الغيار اللازمة لمصانع الشركات التابعة لقطاع الزراعة.

جدول رقم (48)

حجم الخسائر المالية الناجم عن الحظر الاقتصادي (1992 – 1999) *

القطاعات الاقتصادية	الخسائر المالية بالمليون دينار
القطاع الزراعي والثروة الحيوانية	1494.8
القطاع الصناعي	5850.9
القطاع النفطي	5876.3
قطاع التجارة	8628
القطاعات الأخرى	11752.4
إجمالي الخسائر	33602.4

* **المصدر** : تقرير الأمم المتحدة، وقائع سنوات الحظر على ليبيا، مجلة المؤتمر، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، نصف شهرية، العدد الأول، طرابلس، 2002، ص ص 32-37 .

[1] محمود حسن حسني، العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي " دراسة لمحددات النجاح "، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، شهرية، العدد 79، الأهرام، القاهرة، 1999، ص23 .

تأثر قطاع الثروة الحيوانية بالحظر الاقتصادي كما وكيفاً نتيجة لتوقف الآلات ومعدات التشغيل في المنشآت التي لها علاقة بالثروة الحيوانية مثل مصانع الأعلاف والألبان، ودبغ الجلود، والصوف، وتأخر وصول الإمدادات البيطرية، مما أدى إلى ارتفاع حالات النفوق في بعض المواسم إلــى 90% في قطعان الحيوانات والدواجن، وبلغت الخسائر التي تكبدتها الثروة الحيوانية خلال فتــرة العقوبــات حوالي 7710.4 مليون دينار[1].

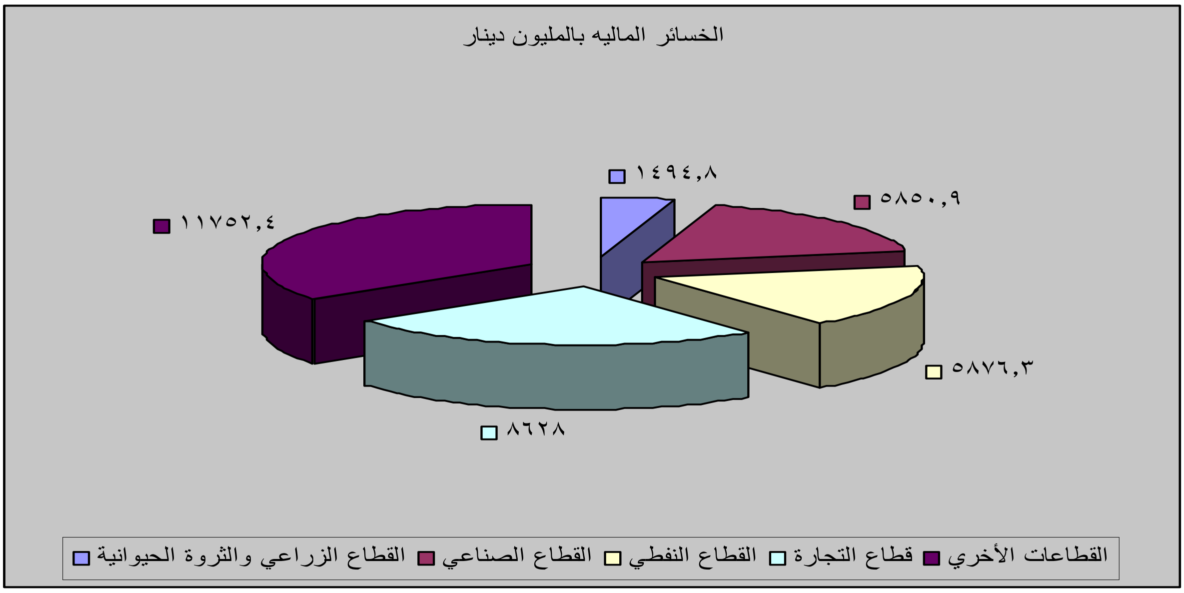
ب- قطاع الصناعة :

أدى الحظر الاقتصادي إلى العديد من الخسائر التي أدت في مجملهــا إلــى تــأخير العمليــة الإنتاجية، وتعطيل العديد من خطوط الإنتاج بالشركات، والمصانع التابعة للقطاع، مما أدى إلى نقص في الكثير من السلع الصناعية المنتجة محليا، وارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج وقطــع الغيــار التــي تحتاجها المصانع نتيجة لذلك توقفت كثيراً من المصانع.

وبلغت الخسائر المالية التي لحقت بقطاع الصناعة حوالي 5850.9 مليون دينار (جدول رقــم 48 شكل رقم (68).

كل رقم (68)

قيمة الخسائر المالية الناجمة عن الحظر الاقتصادى *



* **المصدر** : من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم 48.

---

[1] تقرير الأمم المتحدة، وقائع سنوات الحظر على ليبيا، مجلة المؤتمر، المركز العالمي لدراســات وأبحــاث الكتــاب الأخضر، نصف شهرية، العدد الأول، طرابلس، 2002، ص 35 .

وتمثلت أهم الأضرار بذلك القطاع في عدم وصول قطع الغيار المطلوبة بصورة عاجلة عن طريق الجو، مما أدى إلى توقف المصانع مما نتج عنه انخفاض في الإنتاج، وبالتالي ارتفاع في التكلفة النهائية للمنتج، مما أضعف من مقدرة السلع الصناعية الليبية من المنافسة في الداخل والخارج بالإضافة إلى تأخر عمليات الاستيراد من المواد الخام وقطع الغيار [1].

كل ذلك أثر على الإنتاج الصناعي كما ونوعاً، مما أثر على مقدرة الإنتاج الصناعي من منافسة السلع الأجنبية في الداخل والخارج، مما أضعف من دور السلع الصناعية في هيكل الصادرات الليبية خلال فترة الحظر.

ج- قطاع النفط :

يعد قطاع النفط أهم القطاعات الاقتصادية في ليبيا، كما أنه يعد القطاع الأول المسئول عن تشكيل هيكل التجارة الخارجية الليبية من صادرات وواردات، ففي حين أنه يؤثر على هيكل الصادرات بطريقة مباشرة نجده يؤثر أيضاً على هيكل الواردات وقيمتها، حيث تعد العوائد النفطية هي الممول الرئيسي للواردات.

فقد تأثر هذا القطاع الفعال والمؤثر في التجارة الخارجية بالحظر الاقتصادي، فقد بلغت الخسائر المالية في ذلك القطاع بـ 5876.3 مليون دينار. (جدول رقم 48) شكل رقم (68).

وتمثلت الخسائر الليبية بالنسبة لذلك القطاع في :

- فاقد في الإنتاج بسبب انخفاض كفاءة معدات الإنتاج نظراً لعدم إمكانية الحصول على قطع الغيار اللازمة لهذه المعدات، وكذلك عدم الحصول على التقنية المتطورة.
- ارتفاع أسعار المعدات وقطع الغيار نظراً لاستغلال الموردين لظروف الحظر المفروض على ليبيا [2] . كما اعتمدت ليبيا في ذلك على القطاع الخاص، وحصلت على مستلزمات إنتاج النفط والخاضعة للعقوبات بطرق غير مباشرة انطوت على دفع مبالغ كبيرة إلى أطراف ثالثة.
- انخفاض العوائد نتيجة للتأخير في تطوير المصافي والصناعات البتروكيماوية، ومشروع خط الغاز الساحلي، وارتفاع تكاليف النقل سواء البري والجوي[3].

كان الحظر الاقتصادي مركزاً على عدم تزويد ليبيا بالمعدات اللازمة لاستخراج النفط، وعدم تزويدها بالتكنولوجيا الحديثة في ذلك المجال مما عطل وأخر التطور في ذلك القطاع، مما عطل الإنتاج في بعض المواضع النفطية، وكان لذلك أكبر الأثر في انخفاض صادرات ليبيا من النفط الخام، مما أثر على انخفاض قيمة التجارة الخارجية، وعدم استقرارها أثناء سنوات الحظر من 1992-1999م.

---

(1) الهادي حسن أبو شارب، دور التنمية الصناعية في تغيير هيكل الصادرات الليبية، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الدراسات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص ص 113-114 .

(2) تقرير الأمم المتحدة، وقائع سنوات الحظر على ليبيا، مرجع سابق، ص38 .

(3) تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (العراق – ليبيا – السودان)، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، دورية شهرية، بيروت – لبنان، ، ص194 .

د – قطاع التجارة :

تكبد قطاع التجارة خسائر فادحة من جراء العقوبات الاقتصادية، فبالإضافة إلى الخسائر المباشرة لذلك القطاع نجده يشترك ويتأثر بالخسائر الملحقة بباقي القطاعات الاقتصادية.

فقد بلغت الخسائر في ذلك القطاع حوالي 8628 مليون دينار خلال فترة العقوبات (جدول رقم48) شكل رقم (68)، وتمثلت هذه الخسائر في :

- تدهور حالات الاستيراد والتصدير حيث ارتفعت تكاليف الشراء والنقل لبعض السلع التي أمكن استيرادها وتصديرها.
- تدني ملحوظ في معدلات عائدات التصدير لتدني حجم الإنتاج الصناعي والزراعي والصيد البحري.
- أدى تجميد الأرصدة المالية بالخارج إلى فقدان التسهيلات المصرفية.
- ارتفاع أسعار السلع والخدمات بالسوق المحلي بشكل ملحوظ، فقد ارتفع معدل التضخم من 1.3% عام 1989 إلى 15.7% عام 1994.
- وبلغت الخسائر المالية من جراء عدم تنفيذ الاعتمادات المصرفية في أوقاتها المحددة حوالي 1960 مليون دينار، وتتمثل في استيراد الملابس بأنواعها، والأغذية، وحليب الأطفال، والمستلزمات الكهربائية، ومواد البناء، والأثاث المنزلي، والأدوية ومستلزمات التشغيل.
- كما تم منع المصارف في الدول الأخرى من تقديم أية تسهيلات مالية للمصارف الليبية في تمويل التجارة، كما أن المصارف الدولية وكنتيجة لتطبيق قرار الحظر أصبحت تصر على وجوب التغطية النقدية الكاملة المسبقة لفتح الاعتمادات الليبية.
- كما تم منع البلدان من تصدير معدات ومواد معينة ضرورية لتشغيل وصيانة وتطوير الصناعة النفطية، مما أدى إلى إلحاق ضرر شديد بأهم صناعة في البلاد، وهي الصناعة التي تمثل الرافد الرئيسي للاقتصاد الوطني.
- منع الصادرات الليبية من غير النفطية والغاز والمنتجات الزراعية مما حرم ليبيا فرص تطوير وتنمية صناعاتها الأخرى خاصة تلك التي كانت مهيأة لنشاط التصدير، والتي حظيت باستثمارات كبيرة خلال السنوات الماضية [1].
- وكان من الآثار المباشرة للحظر الاقتصادي أن سمحت الحكومة للتجار وأصحاب المشروعات والمؤسسات الصغيرة بممارسة التجارة والاستيراد والتصدير، فإنها أدركت أنهم أكثر مهارة من الحكومة في تأمين الموارد الاستهلاكية، ووضع القانون رقم (9) لسنة 1992 الأساسي بخصخصة المشروعات الحكومية العاملة في ميادين الإنتاج والتوزيع والتجارة والخدمات والزراعة والصناعة والنقل والسياحة 000 الخ [2].

---

[1] تقرير الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص37 .

[2] تيم نبلوك، مرجع سابق، ص 196 .

فقد كان للحظر الاقتصادي على ليبيا آثار سلبية على التجارة الخارجية، حيث أثر على حرمان ليبيا من واردات مهمة للتنمية، وخاصة قطاع النفط الذي يعد دعامة الاقتصاد الليبي، والسلعة الرئيسية للتصدير، والذي حرم من مستلزمات الإنتاج من معدات وآلات وتكنولوجيا استخراج النفط، كما أدى إلى حرمان ليبيا من تصدير فائض إنتاجها من السلع غير النفطية والزراعية، مما أدى إلى تدهور الإنتاج الصناعي، كما أدى إلى فقدان المنتجات الليبية المنافسة السعرية والنوعية، وذلك لعدم إمكانية التصدير جواً بسبب الحظر الجوي.

رابعاً : أسعار النفط :

تعد ليبيا في مقدمة الدول العربية النفطية والغير عربية النفطية التي طالبت مراراً برفع أسعار النفط، فقد دخلت في كثير من المفاوضات مع الشركات العاملة في ليبيا من أجل ذلك الغرض بعد الاستقلال.

وبصفة عامة نجد أن أسعار النفط تتأثر بعدة عوامل، ومن أهم هذه العوامل ما يطرأ على النفط ومشتقاته من تغير في العلاقة بين الطلب عليه والعرض منه، ومن المحددات الأخرى لأسعار النفط القيمة النوعية للنفط، فيختلف النفط من حيث أنواعه، ونستخلص من هذا أن أهم العوامل المؤثرة في أسعار النفط تتمثل في:

- الموقع الجغرافي كالبعد أو القرب من سوق المستهلك.
- الجودة أي مدى خلو النفط من الشوائب كالكبريت والشمع[1].

فنجد أن النفط الليبي يعد من أجود أنواع النفط، ومن حيث الموقع الجغرافي فيعد النفط الليبي من أقرب مناطق إنتاج النفط من أسواق استهلاكه في أوروبا الغربية، حيث يوجد اتصال مباشر بين النفط الليبي وأسواق استهلاكه في أوروبا عن طريق البحر المتوسط، ومن ناحية الجودة يعد النفط الليبي خالياً من الشوائب مثل الكبريت والشمع، بالإضافة إلى انخفاض تكلفة استخراجه من باطن الأرض لقربه من السطح[2].

---

[1] محمد عزيز، وآخرون، ليبيا " الاقتصاد السياسي للنفط "، مرجع سابق، ص6 .

[2] - Baker, J, Oil and African Development, Journal of African Studies, vol. 15, N.2, London : Combridge university press, 1977, P.186.

كل هذه المميزات التي يتمتع بها النفط الليبي جعل شركات النفط تتكالب عليه، مما زاد من الطلب العالمي على النفط الليبي، مما عزز من موقف ليبيا من التفاوض مع هذه الشركات من أجل رفع أسعار النفط الليبي.

وهناك حدث هام أثر على أسعار النفط الليبي أحدث تغيراً هاماً في مسار التجارة الخارجية الليبية، فمنذ عام 1970 شنت الحكومة الليبية هجوماً مباشراً على شركات النفط العاملة في القطر الليبي، مطالبة إياها بإجراء تغيرات في الترتيبات المتعلقة بالتسعير والملكية، أثر ذلك الاتجاه من قبل الحكومة الليبية، والاستجابة من قبل الشركات للمطالب الليبية على اتجاه الأسعار نحو الارتفاع[1].

فقد ارتفعت أسعار النفط من 8.6 دولارات للبرميل عام 1970 ليصل إلى 24.6 دولار للبرميل عام 1974، ثم تواصل ارتفاعها بعد ذلك لتصل إلى 48.7 دولار للبرميل عام 1980 (جدول رقم 49).

كما أدت حرب أكتوبر عام 1973 إلى ارتفاع أسعار النفط الخام عقب امتناع الدول العربية – تضامناً مع مصر وسوريا – عن تصدير النفط الخام إلى الدول الغربية المساندة لإسرائيل وعلى رأسها الولايات المتحدة، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والتي بلغت عام 1974 (24.6) دولاراً للبرميل[2].

لذلك فقد شهدت الفترة من 1970–1980 ارتفاعاً حاداً في أسعار النفط، وسيطرة الاقتصاد الوطني على صناعة استخراج النفط، وتأميم الشركات النفطية الأجنبية.

---

(1) Allan, J. A, Agricultural Development in Libya, Op-Cit, P.333.

(2) حامد عمر ضو الهوني، أسعار البترول وأثرها على موازين مدفوعات دول الأوبك الأفريقية خلال الفترة من 1979 إلى 1993، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم النظم السياسية والاقتصادية، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1997، ص3 .

جدول رقم (49)

أسعار النفط الخام (1970 – 2001) *

السنوات	السعر الحقيقي (دولار للبرميل)
1970	8.6
1971	10.2
1972	10.0
1973	9.2
1974	24.6
1975	22.3
1976	25.0
1977	25.1
1978	22.8
1979	44.6
1980	48.7
1981	48.1
1982	46.3
1983	45.5
1984	43.7
1985	43.0
1986	17.8
1987	21.7
1988	16.3
1989	19.9
1990	23.4
1991	19.7
1992	19.0
1993	18.7
1994	17.1
1995	16.9
1996	20.7
1997	20.5
1998	14.0
1999	19.7
2000	29.1
2001	24.4

* **المصدر**: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القاهرة ، 2001 ، ص 281

كما أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة أسعار السلع المصنعة التي تصدرها الدول الصناعية مما أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات.

انعكس كل ذلك على ارتفاع قيمة الصادرات الليبية، والتي ارتفعت من 841.8 مليون دينار عام 1970 إلى 6489 مليون دينار عام 1980، وارتفاع قيمة الواردات من 198 مليون دينار عام 1970 إلى 2006.2 مليون دينار عام 1980، مما أثر على ارتفاع قيمة التجارة الخارجية، والذي ارتفع إلى 8495 مليون دينار عام 1980، وذلك بعد أن كانت 1039.8 مليون دينار عام 1970.

أما الفترة من 1981-1989 فقد شهدت تراجعاً كبيراً في أسعار النفط العالمية، وانخفاضاً في الطلب العالمي على النفط، مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات الليبية، وأثر ذلك في المقابل في انخفاض قيمة الواردات السلعية والرأسمالية، وفي قيمة إجمالي التجارة الخارجية.

فقد انخفضت أسعار النفط من 48.1 دولاراً للبرميل عام 1981 إلى 19.9 دولاراً للبرميل عام 1989، في حين انخفضت أسعار النفط إلى 16.6 دولاراً للبرميل عام 1988 (جدول رقم 49).

ويعود ذلك الانخفاض في أسعار النفط إلى الركود الاقتصادي العالمي، والذي بدأ منذ بداية الثمانينات، حيث أثر في استقرار الاقتصاد العالمي، وقد اقترن هذا الركود بارتفاع مستويات التضخم العالمي، مما حدا بكثير من الدول الصناعية إلى إتباع سياسة ترشيد الاستهلاك من النفط الخام، وإيجاد مصادر بديلة أرخص، مما قلل الطلب على النفط.

كما عملت الدول المستهلكة للنفط على تخزين كميات كبيرة من النفط لاستخدامها في التأثير على عرض النفط، وزيادة الإنتاج من دول خارج منظمة أوبك، إضافة إلى السياسات التقشفية الهادفة إلى التقليل من الكميات المستهلكة من النفط، واتباع سياسة التوسع في الإمدادات غير النفطية، والتعويض عن استخدام النفط كوقود[1].

كل هذه الأسباب السابقة أدت إلى انخفاض أسعار النفط في فترة الثمانينات، والتي أثرت على انخفاض قيمة الصادرات من 4609.8 مليون دينار عام 1981 إلى 2407.4 مليون دينار عام 1989، مما أدى إلى انخفاض قيمة التجارة من 7091.2 مليون دينار عام 1981 إلى 3882.4 مليون دينار عام 1989 .

ومن الجدول رقم (49) نجد أن أسعار النفط خلال الفترة من 1990-2001 تميزت بالتذبذب وعدم الاستقرار، ونجد أنها تميل نحو الانخفاض بالمقارنة بفترة السبعينات.

---

(1) راجع كلا من :

- حسين عبد الله، أسعار النفط " التصحيح عبر آليات السوق "، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، دورية شهرية، عدد 154، الأهرام، القاهرة، 2005، ص5 .
- تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير سنوي، العدد الرابع عشر، القاهرة، 1987، ص ص 11-13 .

فنجد أن أسعار النفط انخفضت من 23.4 دولاراً للبرميل و 19.7 دولاراً للبرميل عامي 1990 إلى 1991 على التوالي إلى 14 دولاراً للبرميل عام 1998. ويعود ارتفاع أسعار النفط خلال عامي 1990 و 1991 إلى أزمة الخليج(1).

إلا أن منذ عام 1993 حتى عام 1998 تميل أسعار النفط نحو الانخفاض، وذلك يعود إلى عدة عوامل منها ما هو متصل بعوامل نفسية مثل احتمال عودة الصادرات النفطية العراقية، ومنها ما هو متعلق بسياسات السوق النفطية المتمثلة في انكماش الطلب على النفط من ناحية، ووفرة الإمدادات من ناحية أخرى، حيث أدى ارتفاع الإمدادات إلى وجود فائض في السوق مما شكل عامل ضغط تنازلي على الأسعار(2).

إلا أن الانخفاض الحاد في أسعار النفط والذي شهده عام 1998 كان ناتجاً عن المشاكل المالية والمصرفية والنقدية التي ظهرت في اليابان والشرق الأقصى، وجنوبي شرقي أسيا، فجاءت بنكسة اقتصادية وركود اقتصادي جديد(3).

أدى ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات الليبية من 3745 مليون دينار عام 1990 إلى 2374 مليون دينار عام 1998، مما أثر على انخفاض إجمالي التجارة الخارجية، والتي انخفضت من 5255.9 مليون دينار عام 1990 إلى 4577.7 مليون دينار عام 1998.

كما أدى ارتفاع أسعار النفط في عامي 2000، 2001 إلى 29.1 دولاراً للبرميل و24.4 دولاراً للبرميل على الترتيب إلى ارتفاع قيمة الصادرات إلى 5221.5 مليون دينار و 5393.9 مليون دينار عامي 2000 ،2001 على الترتيب، وارتفاع قيمة التجارة الخارجية إلى 7132.8 مليون دينار، 8054.3 مليون دينار عامي 2000، 2001 على التوالي.

كما أن ارتفاع أسعار الواردات السلعية أدى إلى ارتفاع إجمالي قيمة التجارة الخارجية، وخاصة تلك السلع التي يتم استيرادها من أوروبا وأمريكا، إذ أن هذه الدول لجأت إلى رفع أسعار سلعها المصدرة إلى دول منظمة الأوبك بصفة خاصة، وذلك رداً منها على رفع هذه الدول لأسعار النفط بعد عام 1973، ورغم أن أسعار النفط انخفضت بعد ذلك إلا أن أسعار هذه السلع لم ينخفض، مما أثر في ارتفاع قيمة الواردات(4).

من خلال العرض السابق نجد أن أسعار النفط لها دور كبير في ارتفاع وانخفاض إجمالي التجارة الخارجية الليبية لأن ليبيا تكاد تعتمد في صادراتها ووارداتها على النفط الخام الذي يمثل نسبة 95.3% من إجمالي الصادرات الليبية عام 2001، وتعد عوائد النفط الخام الممول الأساسي للواردات الليبية سواء الرأسمالية والاستهلاكية والوسيطية (5).

---

(1) حسين عبد الله، مرجع سابق، ص20 .

(2) تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير سنوي، العدد عشرون، القاهرة، 1993، ص ص 22-23 .

(3) محمد عزيز، وآخرون، مرجع سابق، ص12 .

(4) مصطفى عبد الله اليوسفي، مرجع سابق، ص134 .

(5) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، 2001 .

خامساً : النقل Transport :

يقصد بالنقل تحريك أو نقل أي شيء (سلع) أو أي شخص من مكان لآخر، وتعني المواصلات أو الاتصالات نقل المعلومات أو الأخبار Communications وتشمل وسائل المواصلات كل وسائل النقل مثل الطرق والسكك الحديدية، والوسائل الخاصة مثل التلغراف والتليفون والراديو والتليفزيون.

وللمواصلات الحديثة أهمية بالنسبة للسلع سريعة التلف، والسلع ذات الأحجام الضخمة، ومن ناحية أخرى فإن تحسين النقل يؤدي إلى إدخال محصولات تجارية، كذلك فإن الطرق الفرعية تساعد على زيادة الإنتاج، وبالتالي تساعد على تنويع الصادرات وزيادتها، كما إن وسائل النقل الحديثة والجيدة توفر الوقت اللازم للنقل[1].

ويعد النقل عملية متممة للإنتاج، فالإنتاج أياً كانت طبيعته يعد عديم القيمة أو محدود في قيمته إذا لم تتوافر له وسائل النقل، وعلى ذلك لا تتكامل عملية إنتاج السلع أو المنتجات المختلفة إلا بنقلها إلى أسواق التصريف بوسائل النقل، كما أن للنقل قيمة إنتاجية تتمثل في الفرق بين قيمة المنتجات قبل نقلها وبعده، حيث يزيد النقل من قيمة المنتجات لتغير مكانها، حيث تزيد قيمة البترول العربي إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية واليابانية . لذا يعد النقل عملية أساسية لا غنى عنها لتوفير السلع والمنتجات عن طريق التبادل التجاري[2].

ويعتبر النقل من العوامل الهامة لقيام التجارة الدولية، ولا تزدهر التجارة داخلية كانت أم خارجية إلا إذا توفرت وسائل النقل الرخيصة حتى لا ترفع تكلفة النقل من سعر السلعة فتقوى على المزاحمة في الأسواق الدولية.

إن للنقل دوراً هاماً في تحديد الأهمية النسبية للقيمة التجارية التي تتمتع بها كل دولة، إذ يسهل على الدولة التي تتمتع بشبكة نقل ومواصلات جيدة أن تصدر أية سلعة فائضة، وبتكلفة منخفضة [3].

وتنقل معظم التجارة الدولية عن طريق البحار والمحيطات، لذلك كان من الأهمية بمكان وقوع الإقليم على السواحل البحرية الكثيرة التعاريج والفجوات، وكلما كانت الجهات الداخلية للدولة – والتي تتميز بنشاطها الاقتصادي أو بكثرة سكانها قريبة من البحار والمحيطات كلما كانت تكاليف النقل منها وإليها أقل تكلفة وساعد ذلك على نمو تجارتها[4].

---

(1) السعيد إبراهيم البدوي، النقل في أفريقيا (الأنماط – المشكلات – الحلول)، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 22، ص2.

(2) محمد خميس الزوكة، جغرافية النقل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص21 – ص56 .

(3) محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا الاقتصادية، مرجع سابق، ص ص 889–890 .

(4) فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، الطبعة الثالثة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1997، ص67 .

وساعد موقع ليبيا على البحر المتوسط ووجود المدن الهامة اقتصادياً وسكانياً على ساحل البحر المتوسط (طرابلس وبنغازي)، كما أدى تقوس خليج سيرت نحو الداخل إلى قرب الموانئ من آبار إنتاج النفط، مما قلل من تكاليف نقل النفط من مناطق الإنتاج إلى موانئ التصدير.
كما ساعد البحر المتوسط على ربط الموانئ الليبية بالموانئ الأوروبية المختلفة، وخلاصة القول يعد النقل هو الرابط بين الزراعة والصناعة والتجارة.
وسوف نتناول أهم وسائل النقل في ليبيا، والتي تعد عصب التنمية الاقتصادية، والركيزة الأساسية للتجارة الخارجية والداخلية على حد سواء وأهمها :

النقل البري – النقل البحري – النقل الجوي.

1 – النقل البري :

يعد النقل البري هو شريان التنمية الاقتصادية في أي قطر، فهو حلقة الوصل الرئيسية بين مناطق الإنتاج عامة، ومناطق التصدير أو الاستهلاك، كما يعد حلقة الوصل بين المواد الخام والمصانع المختلفة.

كما تعد الطرق البرية داخل القطر هي الوسيلة الرئيسية لوصول السلع المنتجة أو المستوردة إلى المستهلك في أي مكان داخل القطر، كما تعد الطرق البرية عاملاً رئيسياً لتنمية المناطق النائية داخل النطاق الصحراوي الكبير في ليبيا، والتي عانت قبل الثورة من صعوبة الاتصال بين أجزائها، وذلك لمحدودية الطرق المعيدة وضيقها.

وتغير الوضع بعد الثورة فمنذ قيام الثورة ازداد طول شبكات الطرق الرئيسية حيث زادت أطوالها من 5800 كم عام 1970 إلى 8800 كم عام 1977.

جدول رقم (50)

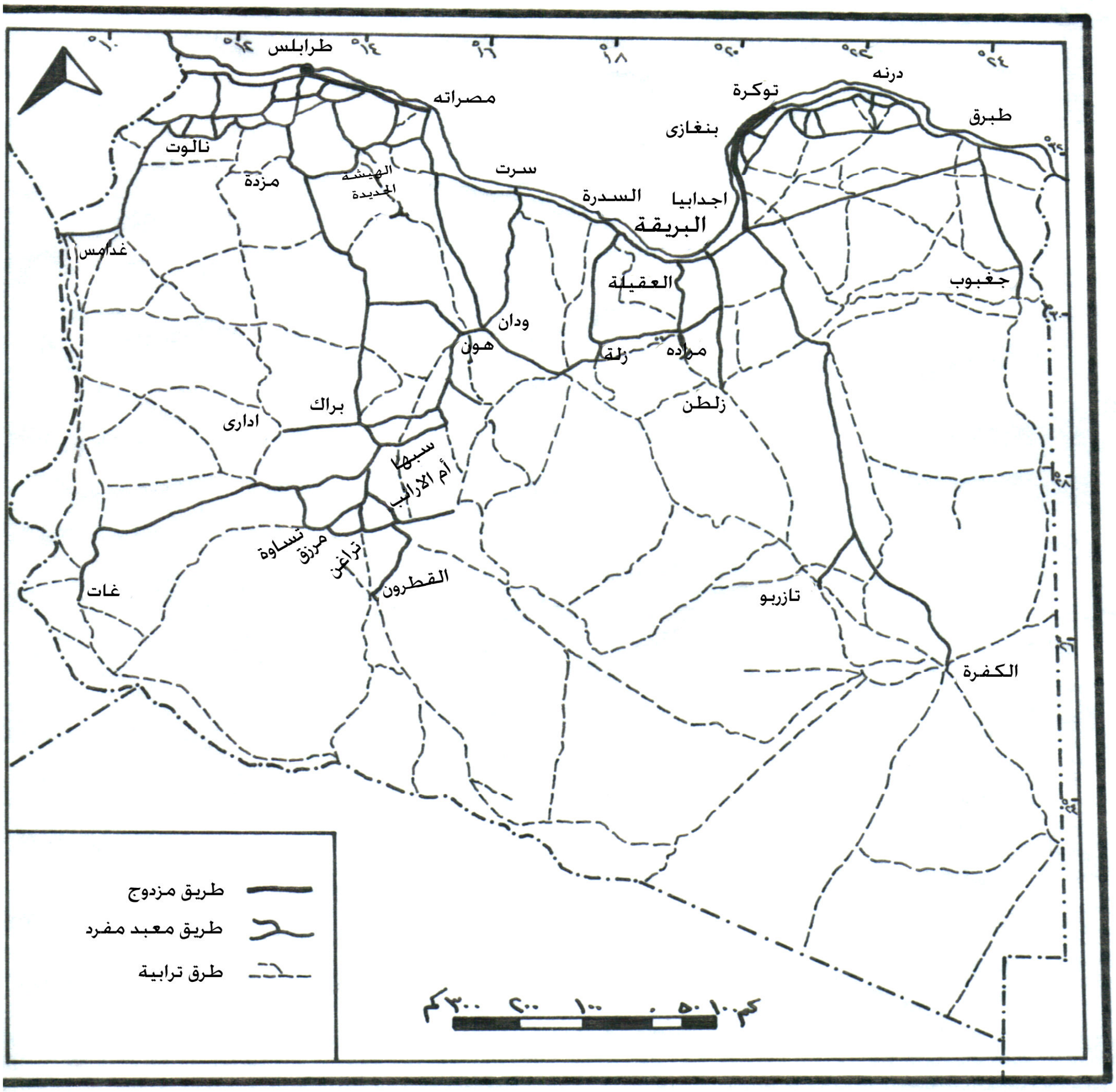
تطور أطوال الطرق الرئيسية والزراعية (1970 – 1997) *

السنة	الطرق الرئيسية كم	الطرق الزراعية كم
1970	5800	250
1977	8800	–
1980	10700	–
1985	15700	7500
1987	15930	7500
1992	16874	7500
1997	17985	7550

* **المصدر**: الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الجماهيرية، كتيب الجيب الإحصائي، طرابلس–ليبيا، 1999، ص29.

شكل رقم (4-6)

شبكة الطرق البرية فى ليبيا



المصدر : حسين مسعود ابو مدينة , الموانى اليبية (دراسة فى الجغرافية الاقتصادية , مصراتة - ليبيا , الطبعة الاولى , 200, ص 219

ثم 10700 كم عام 1980، ثم 15700 عام 1985، وتواصل بعد ذلك ارتفاعها إلى أن تصل إلى 15930 كم، 16874 خلال عامي 1987، 1992 على الترتيب، وترتفع أخيراً لتصل إلى 17985 كم عام 1997.

وبذلك تكون زادت أطوال الطرق الرئيسية في ليبيا من 5800 كم عام 1970 إلى 17985 كم عام 1997، أي بزيادة قدرها حوالي 12185 كم.

كما زادت أطوال الطرق الزراعية من 250 كم عام 1970 إلى 7550 كم عـــام 1997، أي بزيادة قدرها حوالي 7300 كم . (جدول رقم 50).

كما تم إنشاء العديد من الجسور في المناطق المختلفة، ولازم هذا التطور في أطوال شـــبكات الطرق، وإنشاء الجسور زيادة عددية في المركبات المسجلة والعاملة داخل ليبيا.

فقد ارتفع عدد المركبات من 1161602 مركبة عام 1994 إلـــى 1243418 مركبـــة عـــام 1997، أي بزيادة عددية خلال تلك الفترة بلغت 81816 مركبة .

وقد شملت المركبات المسجلة والعاملة في ليبيا كلاً من سيارات ركاب بلغ عـــددها 859028 سيارة، وعربات بضائع 350532 عربة، وحافلات 1492 حافلة، ودراجات ناريـــة 1159 دراجـــة، ومركبات أخرى 31207 مركبة وذلك عام 1997 (الملحق الإحصائي جدول رقم).

ويدل ذلك على التطور الواضح الذي شهدته البلاد من حيث أطوال الطرق والجسور المختلفة، وزيادة عدد المركبات المسجلة والعاملة في ليبيا (شكل رقم 69) .

مما أثرى كـــل ذلك الحركة التجارية داخل ليبيا، مما سهل عملية توزيع السلع، ووصولها إلى المناطق النائية، كما سهل نقل المنتجات من المناطق النائية إلى موانئ التصدير . كما أدى ذلك التحسن في وسائل النقل البري إلى اكتشاف آبار جديدة، وزيادة الإنتاج النفطي . وكان لكل ذلك أكبـــر الأثـــر على تطور قيمة التجارة الخارجية في ليبيا.

2 – النقل البحري :

تعد عملية النقل البحري في خدمة مجتمع الدول بمعنى أن يكون التحرك الملاحي لكي يخـــدم النقل على المستوى العالمي، ويتحمل النقل البحري عندئذ مسئولية الاتصال والترابط والتكامل بين دول العالم، ومراكز الثقل الاقتصادية فيها، ومن ثم تلعب عملية النقل البحري دوراً إيجابيـــاً فـــي أعـــالي البحار، وتمثل بعداً فعالاً في حركة التسويق.

وقد تتفوق عملية النقل البحري على عمليات النقل البري لأنها تكون الأرخص أجوراً والأكثر استجابة. وقد تنفرد عملية النقل البحري أحياناً لكي لا تنافسها وسيلة نقل أخرى في خدمة التجارة، كما أنها تهيئ الأسلوب الأفضل من حسن التوزيع وصولاً إلى التكامل الاقتصادي بين الدول[1].

---

[1] صلاح الدين الشامي، النقل دراسة جغرافية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1976، ص152 .

وتعد الموانئ نافذة الدولة المطلة بها على العالم الخارجي، وتلعب الموانئ دوراً هاماً في تجارة الدولة، وكلما كانت هذه الموانئ خالية من العوائق الطبيعية كتجمد المياه أو هبوب الرياح والأعاصير الشديدة أو وجود الصخور أو الشطوط الرملية في مداخلها أو قريبة منها كلما زادت أهمية الميناء، وزادت تجارته، كما تساعد الموانئ ذات المرافئ العميقة على رسو السفن الكبيرة التي يمكنها أن تحمل آلاف الأطنان من البضائع(1).

وتعد الموانئ الليبية بمثابة شريان التنمية الاقتصادية في ليبيا، فتعد الموانئ هي المنفذ التجاري بالنسبة للصادرات البترولية، والتي تعد دعامة الاقتصاد الليبي، كما تعد المنفذ التجاري بالنسبة للواردات من السلع الرأسمالية التي تعد دعامة خطط التنمية الاقتصادية، والمشاريع الاستثمارية المتعددة، والسلع الاستهلاكية اللازمة للاستهلاك المحلي.

أما بالنسبة لملائمة الساحل الليبي لقيام الموانئ نجد أن ليبيا تطل بواجهة بحرية طويلة على البحر المتوسط بطول 1900 كم2. إلا أن الساحل الليبي قليل التعاريج والمتمثلة في الرؤوس والخلجان التي يمكن أن تنشأ عليها مرافئ طبيعية كبيرة شأنه في ذلك شأن السواحل الأفريقية عموماً، وبهذا فإن صناعة الموانئ في ليبيا مكلفة جداً، حيث تكون للأعمال الصناعية، المتمثلة في حواجز الأمواج والأرصفة، وقنوات الملاحة دور مهم وضروري من أجل خلق الميناء(3).

فالموانئ الليبية عامةً اصطناعية كلفت نفقات كثيرة في إنشائها وتطويرها، فليبيا تعد دولة بحرية رئيسية بين دول حوض البحر المتوسط، فالبلاد في حاجة ماسة للاتجاه نحو البحر المتوسط بحكم موقعها الجغرافي والاستراتيجي بالنسبة للقارة الأفريقية كجسر يربط القارة بالعالم الآخر في الشمال، وارتباطها بأوروبا تجارياً، حيث السوق الهام لصادرات النفط، والمصدر الأول للسلع الرأسمالية بالنسبة لليبيا.

وساعد تقوس خليج سرت نحو الداخل، وامتداده جنوباً على قرب الحقول النفطية من خليج سرت، وهذا مما قرب المسافة بين الحقول النفطية في حوض سرت، والتي تبلغ حوالي 90% من الحقول النفطية في ليبيا – والموانئ النفطية الواقعة على خليج سرت(4).

أما بالنسبة للتيارات البحرية الموازية للساحل الليبي فهي من التيارات الخفيفة، ولهذا فإنها لا تؤثر على عمليات النقل البحري من الموانئ الليبية وإليها باستثناء ميناء زوارة الذي يعاني من ظاهرة الترسيب بفعل التيارات البحرية، ولهذا فإنه يحتاج إلى التطوير المستمر، وتتعرض الموانئ الليبية إلى الأمواج القوية في فصل الشتاء، ولا تتوقف حركة الملاحة بالموانئ الليبية إلا أياماً قليلة في فصل الشتاء، كما حدث في شتاء عام 1988 فقد حطمت الأمواج القوية جزءً من حاجز الأمواج الشمالي بميناء طرابلس(5).

---

(1) فؤاد محمد الصقار، جغرافية التجارة الدولية، مرجع سابق، ص68 .

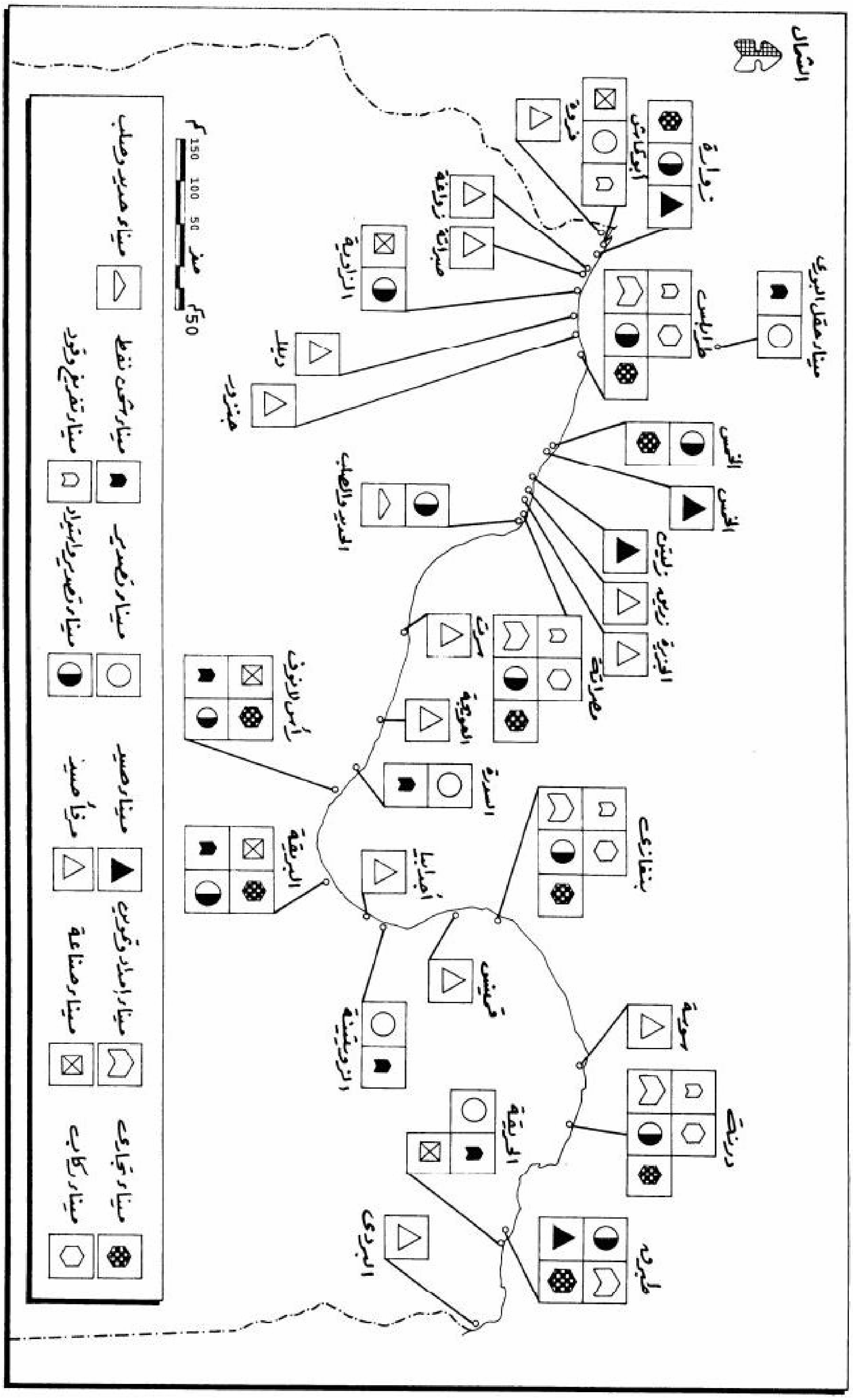
(2) عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، مرجع سابق، ص68 .

(3) حسين مسعود أبو مدينة، الموانئ الليبية، مرجع سابق، ص21 .

(4) محمود على الغدامسي، النفط الليبي، مرجع سابق، ص19 .

(5) حسين مسعود أبو مدينة، مرجع سابق، ص58 .

شكل (70) تصنيف الموانئ الليبية حسب الوظيفة



المصدر: حسين مسعود أبومدينة، الموانئ الليبية دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، منشورات الشركة الاشتراكية للموانئ، مصراتة، ط1، 2000، ص 171

ويمكن تقسيم الموانئ الليبية حسب الوظيفة إلى :

أ- الموانئ التجارية :

وهي 9 موانئ ولها أغراض ووظائف متعددة مثل : طرابلس البحري – بنغازي البحري – مصراتة البحري – ميناء الخمس البحري – درنة – طبرق – البريقة التجاري النفطي – زوارة – رأس لانوف التجاري النفطي [(1)] (شكل رقم 70).

حيث يتم في هذه الموانئ تداول الكثير من أنواع البضائع ومنها : القمح – المواد الغذائية – الأعلاف – المشتقات النفطية – الأجهزة والآلات وغيرها من البضائع.

ب- الموانئ النفطية :

بلغ عدد الموانئ النفطية المتخصصة في نقل النفط ستة موانئ وهي : الزاوية النفطي – السدرة النفطي – الزويتية النفطي – البريقة النفطي – رأس لانوف – طبرق [(2)] (شكل رقم 70).

وترتكز الموانئ البترولية في ليبيا أساساً على تصدير خام النفط باستثناء ميناء البريقة، ورأس لانوف، فظهرت لهم أهمية أخرى متمثلة في النشاط الصناعي، وذلك بعد إنشاء بعض الصناعات الجديدة مثل تسييل الغاز، وتصديره، وتكرير الخام، وقيام بعض الصناعات البتروكيماوية.

ومن حيث الأهمية يأتي ميناء السدرة في المرتبة الأولى من حيث تصدير البترول الخام، ويأتي بعده ميناء الزويتية، ثم رأس لانوف، فالبريقة [3].

ج- الموانئ الصناعية :

اقتصرت الموانئ الصناعية المتخصصة في ليبيا على ميناء واحد هو ميناء الحديد والصلب بمصراتة[(4)] (شكل رقم 70).

وأدى التحسن الواضح في إنشاء وصيانة الموانئ، وإدخال معدات الشحن والتفريغ إلى إنجاز عمليات الشحن والتفريغ بسرعة، ومن ثم فإن التكدس على الأرصفة قد خف، وتوفرت الأماكن في المخازن، مما أدى إلى الزيادة الواضحة في حجم حركة الصادرات والواردات[(5)].

وسوف نتناول أهم الموانئ الليبية الفعالة والحيوية في مجال التجارة الخارجية وأهمها:

- ميناء طرابلس :

يعد ميناء طرابلس أهم الموانئ الليبية التجارية، وذلك لأن ظهيره يحتضن أكثر نسبة من السكان بلغت حوالي 27% من مجموع السكان عام 1995، فقد بلغ عدد سكان طرابلس في ذلك العام حوالي 1311761 نسمة[(6)].

[(1)] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الكتيب الإحصائي، 2001، ص110 .

[(2)] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، المرجع السابق، ص110 .

[(3)] محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص301 .

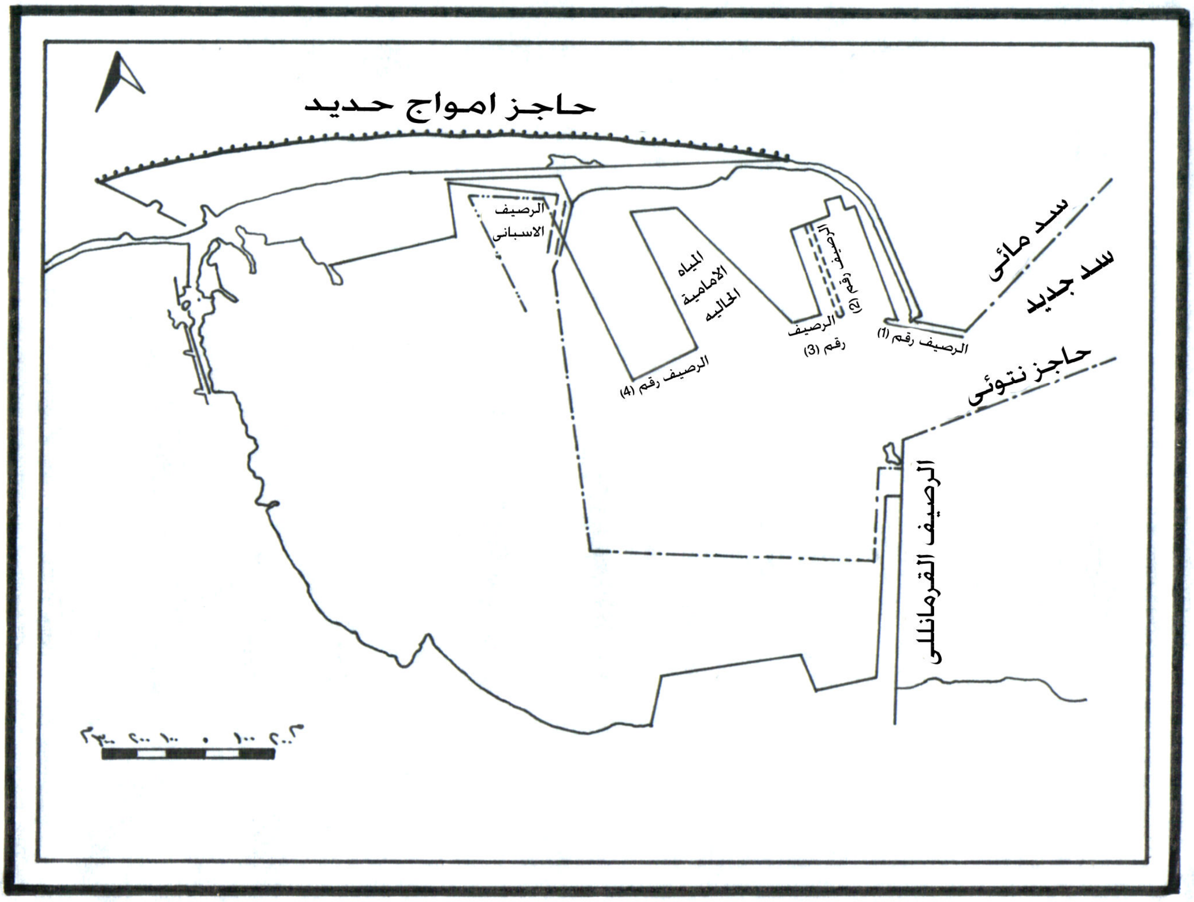
[(4)] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، المرجع السابق، ص110 .

[(5)] السعيد إبراهيم البدوي، النقل في أفريقيا (الأنماط – المشكلات – الحلول)، مرجع سابق، ص82 .

[(6)] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الجماهيرية " كتيب الجيب الإحصائي "، طرابلس، 1999، ص13 .

شكل رقم (71)

الشكل العام لميناء طرابلس



المصدر: محمد المبروك المهدوى , جغرافية ليبيا البشرية , الطبعة الثالثة ,جامعة قاريونس , بنغازى ,1998, ص377

بالإضافة إلى وجوده وسط أغنى المناطق الزراعية والصناعية، وهي منطقة الجفارة، كما اشتهرت مدينة طرابلس منذ أقدم العصور بالتجارة، فتقع المدينة وميناؤها عند نهاية طريق تجاري هام يمتد من طرابلس مخترقاً ممرات الجبل الطرابلسي إلى غدامس، ومنها يمتد إلى أذرى في وادي الشاطئ، ثم إلى سبها عاصمة الجنوب، ومنها يتفرع إلى فرعين أحدهما إلى غات فحوض النيجر، والثاني يمتد إلى أوزو فحوض تشاد، وكانت غدامس مركزاً مهماً للنشاط التجاري[1].

بالإضافة إلى ذلك تتصل مدينة طرابلس بباقي المدن الليبية عن طريق شبكة نقل برية وجوية.

---

[1] محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي، منشورات الجامعة الليبية، طرابلس – ليبيا، 1972، ص ص 36-37 .

ويتمثل الميناء في خليج صغير يحف به من الشمال الغربي رصيف صخري تقطع بفعل التعرية، فأصبح عبارة عن صخور بارزة متجاورة يمتد على هيئة حاجز يأخذ اتجاه شمالي شرقي جنوبي غربي (شكل رقم 71).

ويأتي ميناء طرابلس في المركز الأول بين المواني الليبية من حيث نسبة الاستحواذ على الواردات بنسبة 38.8% من إجمالي البضائع التي تم استيرادها والتي بلغت 6.5 مليون طن عام 1993.

ويأتي الميناء في المركز الثاني من حيث نسبة الاستحواذ على الصادرات الليبية بنسبة 29.2% عام 1993 (الملحق الإحصائي جدول رقم 7).

أما عن عدد البواخر التجارية التي دخلت ميناء طرابلس بلغت 2066 باخرة عام 1993، و 1919 باخرة تجارية عام 1997، وبنسبة 58% من إجمالي عدد البواخر التجارية التي دخلت الموانئ الليبية عامةً، والذي بلغ عددها 3302 باخرة عام 1997.

كما بلغ وزن البضائع المفرغة والمشحونة في الميناء حوالي 2679.7 طن عام 1993 انخفضت إلى 2323.4 طن عام 1997، وبنسبة 35% من وزن البضائع المفرغة والمشحونة في الموانئ الليبية عامةً، والذي بلغ وزنها حوالي 6627.2 طن عام 1997 (الملحق الإحصائي جدول رقم 7).

مما يدل كل ذلك على أهمية الميناء اقتصادياً وتجارياً، وأثره الواضح على التجارة الخارجية الليبية.

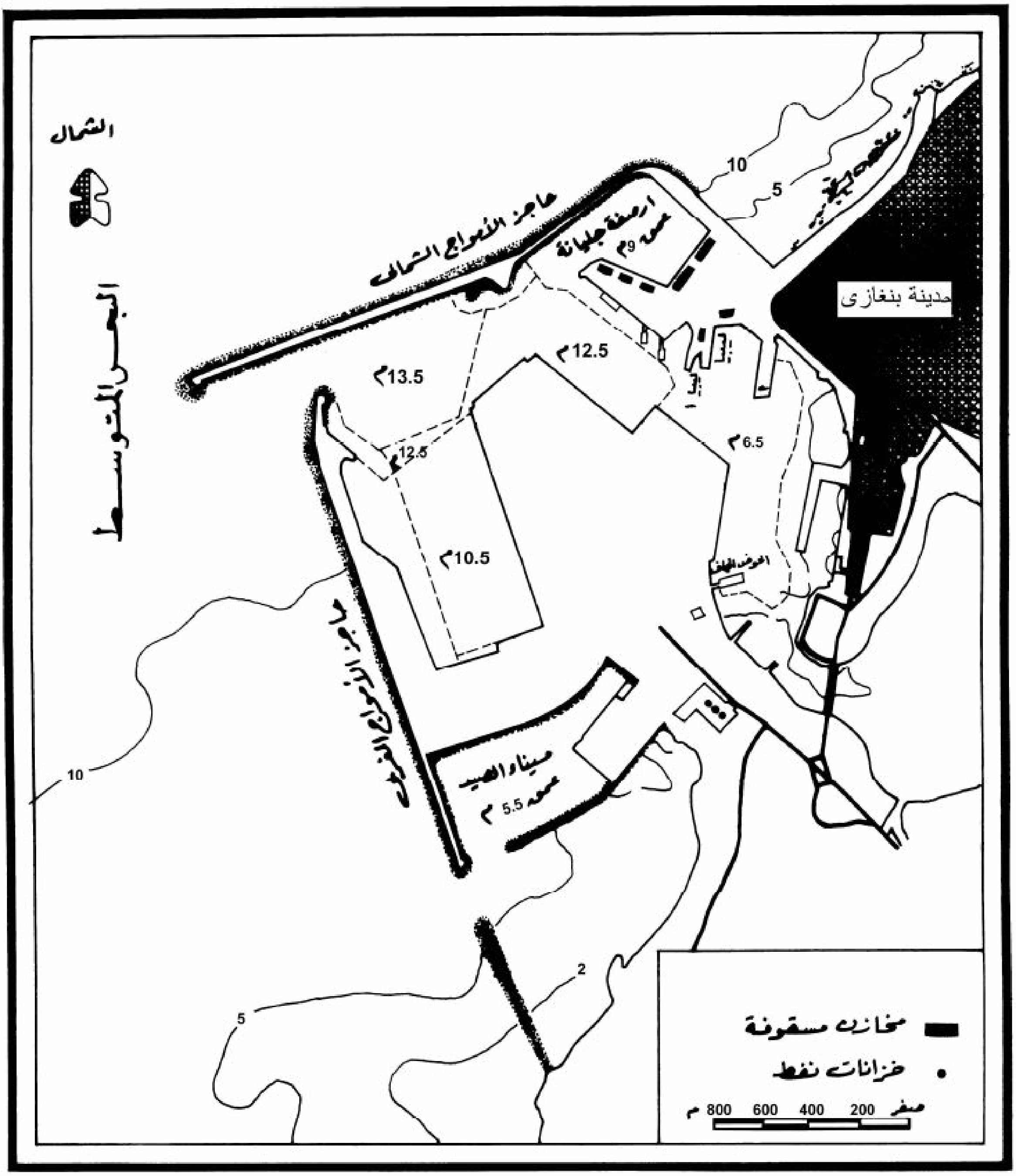
- ميناء بنغازي :

يأتي ميناء بنغازي في المركز الثاني من حيث أهميته النسبية، حيث بلغت نسبة وارداته 20.1% من إجمالي الواردات، كما يأتي في المركز الثالث بين الموانئ الليبية من حيث نسبة الصادرات، وذلك بعد مينائي مصراتة وطرابلس بنسبة 5.5% من إجمالي الصادرات عام 1993. (الملحق الإحصائي جدول رقم7).

وقد بلغت عدد البواخر التجارية التي دخلت الميناء حوالي 909 باخرة عام 1993، و 653 باخرة عام 1997، وبنسبة 19.8% من إجمالي عدد البواخر التجارية التي دخلت الموانئ الليبية عامة، والذي بلغ عددها حوالي 3302 باخرة عام 1997 (الملحق الإحصائي جدول رقم 8).

كما بلغ وزن البضائع المفرغة والمشحونة في ميناء بنغازي حوالي 1334.7 طن عام 1993 انخفضت إلى 1116.9 طن عام 1997 بنسبة 16.8% من إجمالي وزن البضائع المفرغة والمشحونة في الموانئ الليبية عامة، والذي بلغ وزنها حوالي 6627.2 طن عام 1997 (الملحق الإحصائي جدول رقم 9).

شكل (72) الشكل العام لميناء بنغازي البحري



المصدر: حسين مسعود أبومدينة، الموانئ الليبية دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، منشورات الشركة الاشتراكية للموانئ، مصراتة، ط1، 2000، ص143

وأن أهمية ميناء بنغازي قد جاءت نتيجة لعدة عوامل أهمها : الظـروف الطبيعيـة والموقـع الجغرافي، فالعامل الأول يتمثل في وجود لسان صخري يمتد في مياه البحر، ووجود بعض الجزر، أما بالنسبة للعامل الثاني فالمينـاء يقع في الأطراف الشمالية لمدينة بنغازي على دائرة عـرض 32.6 شمالاً، وخط طول 20.4 شرقاً[1] (شكل رقم 72).

كما يمتاز الميناء بظهير ونظير جيدين فوجود الميناء في مدينة بنغازي، والذي يـصل عـدد سكانها إلى 666.7 ألف نسمة عام 1995، وبنسبة 13.9% من إجمالي سكان ليبيا خلال نفس العام[2]. كما يقع الميناء وسط منطقة زراعية تغطيها في أغلب الأجزاء التربة الطينية الحمراء، كما أن ارتباط مدينة بنغازي بالمدن الأخرى بطرق جيدة قد وسع وزاد امتداد هذا الظهير فمدينة بنغازي تعتبر سوقاً رئيسياً للسلع والمنتجات المحلية.

كما أن موقع الميناء على الساحل الجنوبي للبحر المتوسط سهل عمليـة الاتـصال بـالموانئ المناظرة في شمال وشرق البحر المتوسط، وبالتالي سهل اتصال شعوب هذه المنـاطق عـن طريـق التجارة.

بالإضافة إلى الأهمية التاريخية لمدينة بنغازي، فتتجمع عندها طرق الجبل الأخضر، ثم يمتـد الطريق بعد ذلك نحو الجنوب إلى واحة جالو ومنها إلى واحة الكفرة وهي غدامس الـشرق إذ كانـت تتجمع عندها مسالك متعددة ومنها الطريق الرئيسي إلى السودان[3].

- ميناء الحديد والصلب :

يأتي ميناء الحديد والصلب في المركز الثالث بين الموانئ الليبية من حيث الأهمية الاقتصادية، فقد استحوذ الميناء على نسبة 15% من إجمالي الواردات الليبية عام 1993.

وزادت أهميته بإنشاء مجمع الحديد والصلب بمصراتة، فأصبحت صادراته تتمثل في منتجات الحديد والصلب، ووارداته تتمثل في خام الحديد اللازمة لصنع الحديد والصلب.

- ميناء مصراتة :

يحتل ميناء مصراتة المركز الرابع بنسبة 14.7% من إجمالي الواردات، ويأتي في المركـز الأول بين الموانئ الليبية من حيث نسبة الصادرات، فقد استحوذ على 60.2% من إجمالي الصادرات الليبية. (الملحق الإحصائي جدول رقم 7).

---

[1] محمد إبراهيم حسن، دراسات في جغرافية ليبيا والعالم العربي، مرجع سابق، ص37 .

[2] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، الجماهيرية " كتيب الجيب الإحصائي "، طرابلس – ليبيا، 1999، ص13 .

[3] محمد إبراهيم حسن، جغرافية الوطن العربي " طبيعياً وبشريا وإقليمياً "، مركز الإسكندرية للكتـاب، الإسـكندرية، 2005، ص ص 441-442 .

وقد بلغ عدد البواخر التجارية التي دخلت الميناء حوالي 401 باخرة عام 1993 زاد عددها إلى 432 باخرة عام 1997، وبنسبة 13% من إجمالي عدد البواخر التجارية التي دخلت الموانئ الليبية خلال عام 1997 (الملحق الإحصائي جدول رقم8).

كما بلغ وزن البضائع المفرغة والمشحونة في ميناء مصراتة حوالي 2258.8 طن عام 1993 ثم ارتفعت هذه الكمية إلى 2762.2 طن عام 1997 بنسبة 41.7% من إجمالي وزن البضائع المفرغة والمشحونة في الموانئ الليبية. (الملحق الإحصائي جدول رقم9).

ومما زاد من أهمية الميناء أنه يقع على الطريق الغربي لخليج سرت، ويخدم ظهيراً يتكون من سهول غنية بثرواتها الزراعية، وبعد ربطه بسكة حديد الشاطئ يستخدم الميناء منطقة داخلية غنية بخام الحديد[1].

- ميناء البريقة :

يقع ميناء البريقة في الجزء الجنوبي الشرقي لخليج سرت، وإلى الغرب من مدينة أجدابيا بحوالي 70 كم، وإلى الشرق من مدينة طرابلس بمسافة 800 كم، وهو يعد أول ميناء ليبي لنقل زيت البترول من حقل زلطن على بعد 175 كم جنوباً، وتمتاز البريقة بعمق مينائها وحمايته من العواصف[2].

ويأتي ميناء البريقة في المركز الخامس بين الموانئ الليبية بالنسبة للواردات الليبية، فقد استحوذ على نسبة 6.5% من إجمالي الواردات، كما سجل نسبة 1% من إجمالي الصادرات الليبية (الملحق الإحصائي جدول رقم 7).

أما عن عدد البواخر التجارية التي دخلت الميناء حوالي 193 سفينة عام 1993 انخفض ذلك العدد إلى 150 باخرة عام 1997، وبنسبة 4.5% من إجمالي عدد البواخر التجارية التي دخلت الموانئ الليبية في ذلك العام (الملحق الإحصائي جدول رقم8).

كما بلغ وزن البضائع المفرغة والمشحونة في الميناء حوالي 427.9 طن عام 1993 وانخفضت هذه الكمية إلى 184.3 طن عام 1997، وبنسبة 2.8% من إجمالي وزن البضائع المفرغة والمشحونة في الموانئ الليبية خلال نفس العام. (الملحق الإحصائي جدول رقم 9).

وتعود أهمية هذا الميناء على الرغم من وقوعه في منطقة مخلخلة سكانياً، إلا أن معظم المواد الخاصة بمشروع النهر الصناعي تم استيرادها عن طريق هذا الميناء، حيث أقيم مصنع للأنابيب الخرسانية جنوب ميناء البريقة بحوالي 20 كم، كما يتم عن طريقه استيراد جميع مستلزمات الشركات النفطية العاملة بالمنطقة بالإضافة إلى وجود مناطق مرتفعة جنوب الميناء أعطت موقعاً مناسباً لإنشاء الخزانات [3].

---

(1) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص389 .

(2) محمد إبراهيم حسن، جغرافيا الوطن العربي " طبيعياً وبشرياً وإقليمياً "، مرجع سابق، ص 442 .

(3) محمود علي الغدامسي، النفط الليبي، مرجع سابق، ص110 .

شكل رقم (73)

موقـــع الجماهيريـــة الليبيـــة بالنـــسبة للخطـــوط الملاحيـــة

أما باقي الموانئ فتسهم بنسب متواضعة من إجمالي الصادرات والواردات فيأتي مينائي طبرق ودرنة بنسبة 2.1%، 2% من إجمالي الواردات على الترتيب، وبنسبة 0.1%، 0.7% من إجمالي الصادرات على الترتيب.

ويأتي بعد ذلك مينائي زوارة ورأس لانوف بنسبة 0.4% من إجمالي الواردات لكل منهم، كما يساهم ميناء زوارة بنسبة 3.3% من إجمالي الصادرات (الملحق الإحصائي جدول رقم 7).
ويعود انخفاض الأهمية النسبية للموانى السابقة إلى فقر ظهيرهما، وقلة سكانها، حيث سيطر مينـــائي طرابلس وبنغازي على ظهيرهما[1].

وبالنسبة للخطوط الرئيسية التي يسير فيها الأسطول الليبي هي [2]:

1- خط طرابلس – مرسيليا – طرابلس.

2- خط طرابلس – جنوة – طرابلس.

3- خط طرابلس – ليتورنو – طرابلس.

4- خط بنغازي – مرسيليا – بنغازي.

5- خط صفاقس – سوسة – بنغازي.

6- خطوط شرق البحر المتوسط.

وتشمل بريوس (اليونان) – أزمير – اللاذقية (شكل رقم 73) .

كذلك مجموعة من الخطوط الملاحية تسير منها سفن تجارية غير ليبية منها :

1- غرب البحر المتوسط – ليبيا.

2- البحر الأدرياتيكي – المتوسط – ليبيا.

3- الجزر البريطانية – ليبيا.

4- شرق المتوسط – ليبيا.

5- البحر الأسود – المتوسط – ليبيا.

6- الشرق الأقصى – المتوسط – ليبيا.

7- الأمريكتان – ليبيا.

---

[1] حسين مسعود أبو مدينة، الموانئ الليبية، مرجع سابق، ص179 .

[2] محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص374 .

3 – خطوط الأنابيب :

لخطوط الأنابيب أهمية كبيرة لنقل البترول الخام أو المكرر، حيث أن ذلك يوفر جهد وأموال إنشاء الطرق التي تحتاج إلى صيانة مستمرة، كما أن الأنابيب ينتظم فيها تدفق البترول بسرعة (5–6 كم في الساعة) وتعد وسيلة آمنة، كما أن الطرق معرضة للانجراف والاستهلاك السريع بواسطة ناقلات البترول الضخمة من اللواري.

هذا بجانب أن هذه الطرق تحدث فيها حوادث كثيرة، وفي نفس الوقت فإن خطوط الأنابيب تعبر الأنهار، وتخترق الجبال والغابات، وهذا لا يتيسر بسهولة بالنسبة للطرق[1].

وتمتلك ليبيا شبكة أنابيب برية للنفط والغاز ومنتجاتها، وكذلك تسهيلات تصدير للنفط الخام كاملة التجهيز إضافة إلى خط أنابيب الغاز الذي يجري بناؤه حالياً، ويربط ليبيا بالأسواق الأوروبية عبر إيطاليا[2].

وتتمتع ليبيا بشبكة من أنابيب النفط الخام والمشتقات النفطية والغاز الطبيعي، حيث سهلت هذه الأنابيب نقل النفط ومشتقاته من مناطق الإنتاج إلى مناطق التكرير والتصدير.

وساعد على ذلك انحدار السطح وخاصة في حوض سرت من الجنوب نحو الشمال، مما جعل حركة النفط في خطوط الأنابيب حركة انسيابية تلقائية، ولا تحتاج إلى مضخات إلا في مواضع قليلة، وأهم الخطوط التي تنقل النفط في ليبيا هي:

أ– خطوط الأنابيب الواصلة إلى ميناء مرسى البريقة، وأهم هذه الخطوط هي :

- خط ناصر – البريقة، ويستخدم في نقل النفط الخام، ويبلغ طوله 107 ميلاً، وقطره (36) بوصة.
- خط ناصر – البريقة، ويستخدم في نقل الغاز الطبيعي بطول 108 ميلاً، وقطره (36.3) بوصة.
- خط دفة – ناصر لنقل الغاز الطبيعي بطول 68 ميلاً، وقطره 24.8 بوصة.
- خط ناصر – حطيبة لنقل الغاز الطبيعي بطول 54 ميلاً، وقطره 30 بوصة.
- خط حطيبة – البريقة بطول 64 ميلاً، وبقطر 30 بوصة.
- خط زلطن – البريقة بطول 172 كم، وبقطر (75 سم) (الخط الأول).
- خط زلطن – البريقة (الخط الثاني) بطول 172 كم، وبقطر 50 سم[3].

وقد ساعد وجود مناطق مرتفعة جنوب الميناء أعطت موقعاً مناسباً لإنشاء الخزانات.

---

(1) السعيد إبراهيم البدوي، النقل في أفريقيا (الأنماط – المشكلات – الحلول)، مرجع سابق، ص28 .

(2) مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي، إعادة هيكلة الصناعات النفطية لخدمة المجالات الحيوية الأخرى، أخبار الجماهيرية، مجلة شهرية، عدد 6، مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي، القاهرة، 2005، ص42 .

(3) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير الإحصائي السنوي، 1996، جدول رقم (3–1–9).

ب- خطوط الأنابيب الواصلة إلى ميناء السدرة :

يقع خليج ميناء السدرة على شاطئ خليج سرت عند النقطة الجغرافية 38-30 درجة شمالاً و21-18 درجة شرقاً، ولقد اختارته شركة أويزس بعد موافقة الحكومة [1].

وأهم الخطوط هي :

- الواحة – السدرة لنقل النفط الخام بطول 267 ميلاً، وبقطر 24 بوصة.
- جالو – الواحة لنقل النفط الخام بطول 94 ميلاً، وقطر 30 بوصة.
- الدفة – الواحة لنقل النفط الخام بطول 21 ميلاً، وبقطر 30 بوصة.
- سماح – الظهرة لنقل النفط الخام بطول 114 ميلاً، وبقطر 32 بوصة.
- الظهرة – السدر لنقل النفط الخام بطول 86 ميلاً، وبقطر 30 بوصة.
- باهي – الظهرة – السدر لنقل النفط الخام بطول 29 ميلاً، وبقطر 20 بوصة.

ج- خطوط الأنابيب الواصلة إلى ميناء رأس لانوف :

وتمثلت أهم خطوط الأنابيب الواصلة إلى ميناء رأس لانوف :

- كم 46 – رأس لانوف لنقل النفط الخام بطول 141 ميلاً، وبقطر 36 بوصة.
- وصلة بيضا – رأس لانوف لنقل النفط الخام بطول 55 ميلاً، وبقطر 30 بوصة.
- أمال – رأس لانوف لنقل النفط الخام بطول 170 ميلاً، وبقطر 30.36 بوصة.
- مسلا – رأس لانوف لنقل النفط الخام بطول 298 ميلاً، وبقطر 36.42 بوصة [2].

4 - النقل الجوي :

يعد موقع ليبيا على ساحل البحر المتوسط وشمال أفريقيا والظروف المناخية المناسبة للطيران من جفاف وسماء صافية، وكذلك التطور الاقتصادي السريع أعطى كل ذلك ليبيا أهمية كبيرة في النقل الجوي الدولي، وستزداد هذه الأهمية حيث أن مطار طرابلس سيكون محطة دولية للخطوط الجوية التي تمر بالبلاد، والتي تربط أفريقيا بأوروبا وأسيا، خاصة بعد أن تم افتتاح مطار طرابلس العالمي الذي أنشئ حديثاً لاستقبال أي نوع من الطائرات، وتقديم كافة الخدمات لها.

واستخدمت الطائرات في ليبيا لنقل الركاب والبضائع والبريد، كما استخدمت الطائرات الصغيرة في مجالات الإنتاج الزراعي، وذلك عن طريق رش المناطق بالمبيدات لمقاومة الآفات، ومقاومة الحشرات، وبذر الحبوب[3].

---

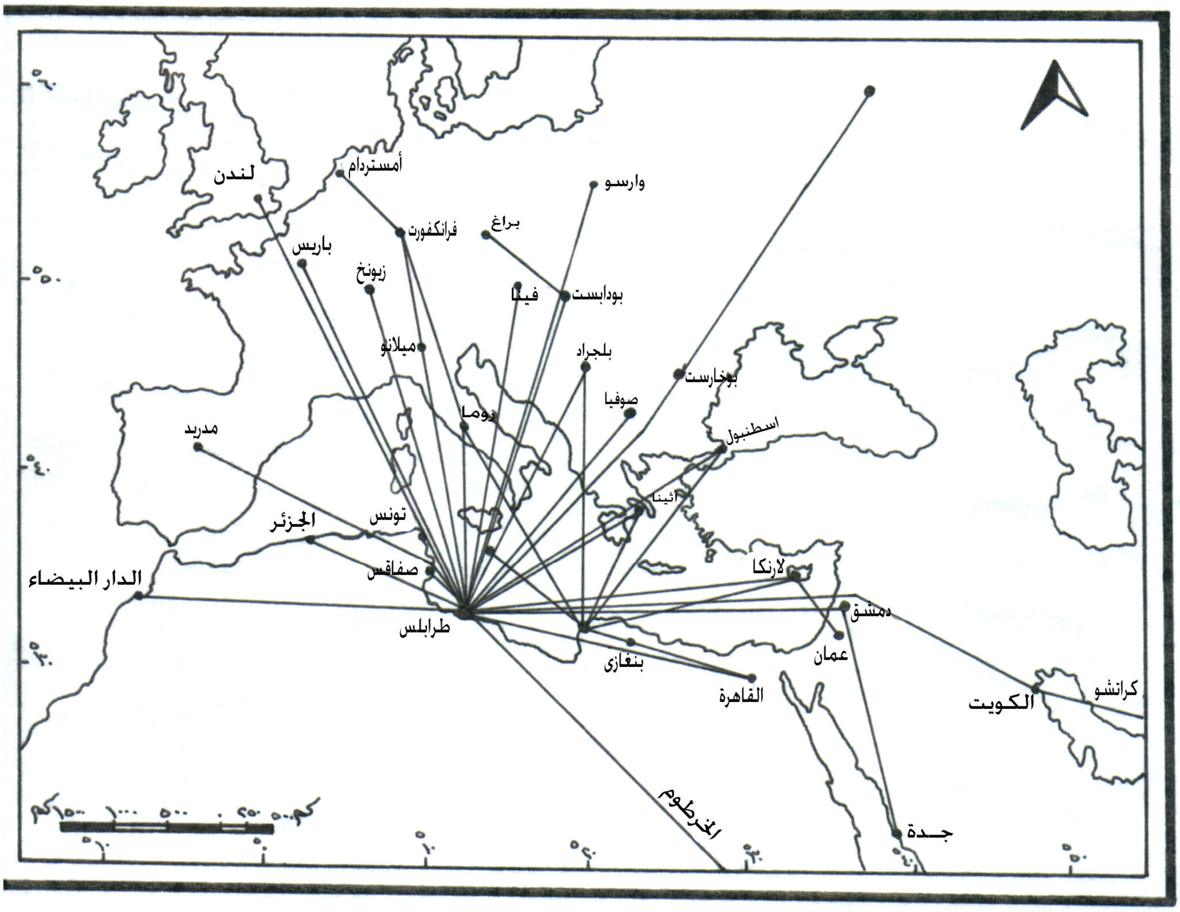
[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المرجع السابق، جدول رقم (3 – 1 – 9) .

[2] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المرجع السابق، جدول رقم (3 – 1 – 9) .

[3] محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية، مرجع سابق، ص ص 362-365 .

شكل رقم (4-9)

الشبكة الدولية للخطوط الجوية العربية الليبية



المصدر : صبحى قنوص واخرون , ليبيا الثورة فى 25 عام (1996-1994), الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان , مصراتة - ليبيا , الطبعة الاولى , 1994, ص 498

وقد تم إنشاء مشاريع متكاملة لبعض المطارات خلال خطة التنمية المختلفة كمطـــار الكفـــرة، ومطار غدامس، وإنشاء مطارات جديدة مثل مطارات غات – مصراتة – هون – براك 000 الـــخ . وغيرها كما تم تطوير مطار طرابلس وبنغازي وسبها[1].

فقد دعمت حركة النقل الجوي الإنتاج والتنمية في ليبيا مما ساعد على سرعة نقـــل البـــضائع والمنتجات من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك الداخلي، كما ساعدت على ســـرعة نقـــل الـــسلع الصادرة والواردة للبلاد.

[1] صبحي قنوص وآخرون، ليبيا الثورة في خمسة وعشرون عاماً، مرجع سابق، ص493 .

وأهم الخطوط الجوية حركة هي :

- خط بنغازي – القاهرة والعكس، فقد تم عن طريق هذا الخط نقل 21% من مجموع الركاب عام 1975، وتليه في الأهمية طرابلس – روما والعكس.
(16% من مجموع الركاب).
- طرابلس القاهرة والعكس (15% من مجموع الركاب).
- بنغازي – أثينا والعكس (10% من مجموع الركاب) .
- طرابلس – لندن والعكس (5 % من مجموع الركاب) [1] (شكل رقم 74).

وجاء الحظر الاقتصادي في 15 أبريل 1992 بمثابة الضربة القاضية للنقل الجوي الليبي، حيث فقد قطاع الإنتاج، وقطاع التجارة عنصراً حيوياً لدعم الإنتاج، ووسيلة هامة لتبادل السلع سواء في الداخل أو بين الداخل والخارج، حيث عجزت شركة الطيران الزراعي عن تنفيذ برامج مكافحة الجراد الصحراوي، ومكافحة الآفات والأمراض الزراعية، ونشر الأسمدة، وذلك بسبب تعطل طائراتها لعدم حصولها على قطع الغيار اللازمة، مما أدى إلى تضرر الشركات والمشاريع الكبيرة لإنتاج الحبوب، وتعثر الخطط التنموية، وأصبح التخطيط لها أمراً صعباً، كما أدى الحظر إلى خسائر جسيمة للشركات، فقد تكبدت الشركة الجوية العربية الليبية خسائر مالية بلغت 2861274.9 دولاراً، وتكبدت الشركة الاشتراكية للمطارات خسائر مالية بلغت 72557.7 دولاراً [2].

سادساً – التكتلات الاقتصادية :

تعد التكتلات الاقتصادية من أهم الضوابط المتحكمة في حركة التجارة الخارجية، حيث تؤثر على التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات، وذلك لما تتيحه هذه التكتلات من اتفاقيات اقتصادية وتجارية على نطاق واسع من شأنها تسهيل حركة التجارة، وإزالة العقبات التجارية بين دول التكتل، وما تتيحه من ميزة تنافسية لسلع دول التكتل.

وأهم التكتلات التي لها أثر على التجارة الخارجية الليبية ما يلي :

1 – التكتلات العربية :

تعد التكتلات العربية من أهم السبل للخلاص من تبعية التجارة الليبية للدول الصناعية، وتمثلت هذه التكتلات في اتفاقية عام 1953 للتجارة العابرة، واتفاقية عام 1964 لإنشاء السوق العربية المشتركة، واتفاقية عام 1981 لتنمية التجارة البينية، وكان الهدف من هذه الاتفاقيات تحرير التجارة بين البلاد العربية[3].

---

(1) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا البشرية مرجع سابق، ص367 .

(2) تقرير الأمم المتحدة، وقائع سنوات الحظر على ليبيا، مرجع سابق، ص ص 37–38 .

(3) سعيد النجار، سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية، صندوق النقد العربي، دار العالم العربي للطباعة، القاهرة، 1992، ص24 .

أما التطور الحديث الذي حصل على صعيد التعاون التجاري العربي فهو الاتفاق الذي توصل إليه المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية في عام 1995 للتحرك الجاد نحو تحقيق منطقة تجارة حرة، وبعدها عقدت العديد من الاجتماعات لرسم طريق واضح في هذا الاتجاه، وقد أقيمت رسمياً المنطقة الحرة، وتم بالفعل تحرير بعض المنتجات الزراعية، والمواد الغذائية، ومجموعة من السلع الصناعية قامت بتنفيذها بعض الأقطار العربية[1].

وقد قامت الدول المشتركة في منطقة التجارة العربية في عام 2000 بتخفيض الرسوم الجمركية، والضرائب ذات الأثر المتماثل التي تفرضها بنسبة 40% من تلك التي كانت سارية في نهاية 1999، وتشكل هذه النسبة تخفيضاً هاماً على أسعار السلع العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء في المنطقة[2].

وعلى هامش الدورة العادية (73) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية تم إعلان قيام منطقة تجارة حرة رباعية بين مصر وسوريا والعراق وليبيا في بغداد يوم 7 يونيو 2001 تحت عنوان (إعلان عن بدء التنفيذ لمراحل تطبيق السوق العربية المشتركة في بعض البلدان العربية) مع الاتفاق أيضاً على الالتزام بتوحيد التشريعات والأنظمة الجمركية فيها.

وعلى هامش الدورة العادية (73) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية تم إعلان قيام منطقة تجارة حرة رباعية بين مصر وسوريا والعراق وليبيا في بغداد يوم 7 يونيو 2001 تحت عنوان "إعلان عن بدء التنفيذ لمراحل تطبيق السوق العربية المشتركة في بعض البلدان العربية مع الاتفاق أيضاً على الالتزام بتوحيد التشريعات والأنظمة الجمركية فيها"[3].

ورغم أن السير في اتجاه السوق العربية المشتركة يتسم بالبطء وعدم الجدية والمصداقية في تنفيذ بنود الاتفاقيات المبرمة، إلا أن التوجهات الأخيرة وخاصة من جانب ليبيا نحو تفعيل التبادل التجاري أثر بالفعل على حركة التبادل التجاري بين ليبيا والدول العربية.

– اتحاد المغرب العربي :

تأسس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير من عام 1989 بين الدول (الجزائر – ليبيا – موريتانيا – المغرب – تونس) وكان الهدف الرئيسي من تأسيسه هو زيادة التبادل التجاري بين دوله، وتحقيق حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات ورؤوس الأموال بينها، إلا أن هذا الهدف يعد بعيد

---

(1) عرفان تقي الحسيني، الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دورية فصلية، عدد 11، القاهرة، 1998، ص53 .

(2) الهادي حسن أبو شارب، دور التنمية الصناعية في تغيير هيكل الصادرات الليبية، رسالة دكتوراة غير منشورة، قسم الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2004، ص ص 194-195 .

(3) محمد سالم إبراهيم، الوطن العربي " دراسة في الواقع والمشكلات "، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص 339 .

المنال حيث أن حصة التجارة البينية بين دول الاتحاد بقيت صغيرة لم تتجاوز 3% من مجموع تجارة دوله، وذلك رغم العوامل الدافعة والحافزة لذلك التعاون، والتي من أهمها الحدود الجغرافية المتقاربة، والتشابه التاريخي والثقافي(1)، ويعود ذلك إلى أن هذه الدول جميعاً تتشابه في الاحتياجات والإنتـاج، حيث تحتاج إلى السلع الوسيطة بشكل رئيسي، ويقل اعتمادها على الاستيراد في تلبية احتياجاتها مـن السلع الاستهلاكية والنهائية، إذ تعتمد هذه الدول بشكل عام على صناعات المـواد الغذائيـة، وعلـى الصناعات المنجمية بشكل خاص.

وتجارة ليبيا مع هذه الدول محدودة ومتركزة مع تونس والمغرب، أما عن التجارة البينية مـع الجزائر فهي محدودة جداً إن لم تكن معدومة بالمرة، ويرجع ذلك إلى أن صادرات كلا منهما تعتمـد إلى حد كبير على النفط والغاز الطبيعي، وعلى المشتقات النفطية.

أما عن ورادات موريتانيا من الخارج فهي تتركز أساساً في مواد غذائية وآلات ومعدات نقل، وهي لا تختلف عن ما تستورده ليبيا(2).

2 – التكتلات الأفريقية :

رغم ضعف التبادل التجاري بين ليبيا والدول الأفريقية، والتبعية الأفريقية للـدول الـصناعية المتقدمة وذلك لتشابه الصادرات والواردات، فهناك مؤشرات عديدة تبشر بزيادة التبادل التجاري مـع الدول الأفريقية من أهمها الوحدة الأفريقية المتمثلة في التكتلات الاقتصادية، وأخيراً الاتحاد الأفريقـي حيث تمثل الوحدة الأفريقية الملاذ والخلاص الوحيد للتبعية الأفريقية للدول المتقدمة، فإن العمل علـى الوحدة والتكامل الاقتصادي وزيادة التبادل التجاري بين دول القارة من شـأنه تـشجيع الـصناعات الأفريقية، والتوجه نحو تصنيع المواد الخام بدلاً من تصديرها إلى الدول الصناعية بأبخس الأثمـان، ومن شأنه أيضاً تحرير القارة اقتصادياً وسياسياً من التبعية للدول المتقدمة الصناعية .

ومن أهم هذه التكتلات التي تعد ليبيا لها دور كبير في تأسيسها هي تجمع الساحل والصحراء والاتحاد الأفريقي.

أ – تجمع دول الساحل والصحراء :

عقدت أول ندوة لتجمع دول الساحل والصحراء بتاريخ 1998/10/12 في بنغازي، وكانـت حول البعد الاستراتيجي لتجمع دول الساحل والصحراء، ثم انعقدت في 1999/4/14 بمدينـة سـرت الليبية، وضمت كلاً من ليبيا والسودان ومالي وبوركينافاسو،والنيجر، وقد حضرت مصر أعمال هـذه القمة بصفة مراقب دولي(3).

---

(1) - Testas, Abd La Ziz , Analysis of factors Constraiming Intra – Maghreb trade, Journal of development and Economic policies, Vol. 6, N.2, Al Kewet, 2004, P. 73.

(2) الهادي حسن أبو شارب، دور التنمية الصناعية في تغيير هيكل الصادرات الليبية، مرجع سابق، ص197

(3) محمد عبد السلام زغوان، التجمع الأفريقي لدول الساحل والصحراء، أبعاد وآفاق، مرجع سابق، ص22

ويشكل تجمع الساحل والصحراء جزءاً جغرافيا وبشرياً واقتصادياً وسياسياً لا يستهان به، وأفريقيا اليوم هي القارة الوحيدة التي يمكنها أن تعتمد على ذاتها دون الحاجة إلى معونة من أحد، خاصة وأن التلاحم التاريخي بدأ منذ القدم، وعرف طريق الهجرات العربية المكثفة من الشرق إلى شمال أفريقيا قبل الإسلام وبعده امتزج الدم العربي بالدم الأفريقي، وكان التحرك في اتجاه حلف أفريقيا مع نفسها الذي يعزز العلاقة العربية الأفريقية.

كل هذه العوامل تمثل حافزاً مهماً وفعالاً من أجل التواصل الحضاري بين دول تجمع الساحل والصحراء لتحقيق التكامل الاقتصادي، وزيادة التبادل التجاري عن ما هو عليه في الوضع الحالي.

ب - الاتحاد الأفريقي :

بدأ الاتحاد الأفريقي - (من القذافي - سرت - ليبيا) - بإعلان سرت 1999/9/9 حيث يعد هذا الإعلان تاريخ ميلاًاد الاتحاد الأفريقي، حيث نص الإعلان على إنشاء اتحاد أفريقي يتماشى مع الأهداف النهائية لميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وأحكام المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، وكما تقرر في هذا الإعلان إنشاء المؤسسات التالية :

- البنك الأفريقي المركزي - والاتحاد النقدي الأفريقي، ومحكمة العدل الأفريقية - وبرلمان عموم أفريقيا.
- كما تقرر تقوية وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية كدعائم لتحقيق أهداف الجماعة الاقتصادية الأفريقية، وتحسين الاتحاد المرتقب.

وتم إقامة الاتحاد الأفريقي رسمياً في قمة سرت الثانية 2001/3/2، وتأكدت الوحدة الأفريقية في قمة دوربان بجنوب أفريقيا يوليو 2002 م [1].

حيث ألقى الرئيس الليبي معمر القذافي كلمة جاء فيها :

"يجب أن تقف الدول الأفريقية موقف تفاوض أفريقي واحد مع السوق الأوروبية المشتركة أو مع الاتحاد الأوروبي أو مع النافا والأسواق العالمية قوة تفاوضية واحدة، جمارك واحدة، تصدير واحد، استيراد واحد ويجب أن تزيل الحدود، ويقع الاندماج الأفريقي، وإزالة النظام الجمركي ... الاقتصاد الأفريقي ينهض بالحرية .. بحرية الحركة حركة البشر وانسياب السلع والبضائع حتى حركة الحيوانات من مرعى إلى مرعى ... الاقتصاد الأفريقي لا يمكن أن ينهض بتعزيز الهويات، وبزيادة الجمارك والضرائب "[2].

---

[1] أحمد حجاج، الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية، آفاق أفريقية، دورية فصلية، المجلد الثالث، عدد 12، القاهرة، شتاء 2002-2003، ص7 ..

[2] المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، الاتحاد الأفريقي، مجلة المؤتمر، دورية شهرية، العدد السادس، طرابلس - ليبيا، 2002، ص11 .

إن سعي ليبيا الجاد نحو تأسيس الاتحاد الأفريقي يتم عن نية ليبية حقيقية من أجل التوجه نحو أفريقيا سياسياً واقتصاديا واجتماعياً، وهذا ما تم استنتاجه من خلال كلمة الرئيس الليبي، وعزمه من أجل تحقيق الوحدة الأفريقية بما يكفل حرية انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول الأفريقية بدون حواجز أو عقبات، كما يدعو إلى إزالة الحدود والبوابات والجمارك.

هذا التوجه الليبي من شأنه أن يزيد من قيمة التبادل التجاري بين ليبيا والدول الأفريقية، ويقلل من التبعية الليبية للدول المتقدمة استيراداً وتصديراً، كما أن أفريقيا تعد سوقاً وامتداداً طبيعياً للسلع الليبية المصنعة، حيث أن الهيكل الصناعي الليبي يحوي بداخله سلعاً كثيرة تستوردها السوق الأفريقي من الدول الغربية.

لذلك يمكن أن تكون السوق الأفريقية نافذة للسلع الليبية المصنعة، كما يستلزم هذا التوجه نحو السوق الأفريقية دراسة هذه السوق جيداً، ودراسة احتياجاتها، وأذواقها، وقدراتها الشرائية، وذلك لكي يناسب الإنتاج هذه الأسواق، ويتوافق مع المتطلبات، والأذواق، والقدرة الشرائية.

الفصل الخامس

مشكلات التجارة الخارجية

ومستقبلها

الفصل الخامس

مشكلات التجارة الخارجية و مستقبلها

❖ المبحث الأول : مشكلات التجارة الخارجية :

أولا : مشاكل الإنتاج.

ثانيا : مشاكل الصادرات :

1- التخصص في تصدير سلعة واحدة.

2- انخفاض الصادرات الصناعية.

3- انخفاض الصادرات الزراعية.

ثالثا : ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج:

رابعا : تبعية التجارة الخارجية للدول المتقدمة.

خامسا : ضعف التبادل التجاري مع الدول العربية و الأفريقية.

سادسا : مشاكل الأسواق الخارجية.

سابعا : مشاكل النقل.

❖ المبحث الثاني : مستقبل التجارة الخارجية.

أولا : التوقعات المستقبلية للتجارة الخارجية.

ثانيا : الوصيات :

1- إعادة هيكلة الإنتاج .

2- تنمية الصادرات :

أ- تنمية الصادرات الصناعية.

ب- نتيجة الصادرات الزراعية.

3- إعادة التوزيع الجغرافي للتجارة.

4- الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

5- التوسع في سياسة الخصخصة.

6- تنمية قطاع النقل.

الفصل الخامس

مشكلات التجارة الخارجية الليبية

تمهيد:

تعاني التجارة الخارجية الليبية من عدة مشاكل مثلها مثل باقي الدول النامية حيث تتمثل هذه المشاكل في الاختلالات الهيكلية في الإنتاج والتخصص في إنتاج سلعة معينة وما يترتب على ذلك من المشكلات أهمها التخصص في تصدير سلعة واحدة والتنوع والتعدد الواضع في السلع المستوردة.

وأدى ذلك الوضع من التخصص في الإنتاج والتصدير والتنوع في الواردات إلى تبعية التجارة الخارجية الليبية للدول المتقدمة الصناعية وضعف التبادل الليبي مع الدول العربية والأفريقية.

كما ترتب على ذلك الوضع انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج والذي يؤدي إلى تأثر الاقتصاد الليبي باقتصاديات الدول الأخرى وبالأحداث العالمية.

وفيما يلي أهم مشكلات التجارة الخارجية الليبية:

أولاً: مشاكل الإنتاج:

الإنتاج المحلي هو المصدر الذي تستمد منه التجارة الخارجية أسس تكوينها وسواء كان هذا الإنتاج زراعياً أو صناعياً أو نفطياً فإن حجمه ومدى قدرته أو زيادته أو عجزه عن مواجهة الطلب المحلي من أهم العوامل التي تحدد ما إذا كان البلد مستورداً صافياً أو مصدراً لسلعة معينة أو مجموعة من السلع[1].

وتتمثل أهم مشكلات الإنتاج في ليبيا في الاختلال الهيكلي للإنتاج فمن خلال دراسة هيكل الناتج المحلي في الفصل الأول نجد أن هناك اختلال هيكلي واضع في الناتج المحلي. حيث تمثل التجارة الخارجية الليبية وزن كبير في الاقتصاد الليبي وبالتالي لها أهمية كبيرة لهذا الاقتصاد مع ملاحظة أن قطاع النفط هو الذي يبرز هذا الوزن وتلك الأهمية فالصادرات تكاد تكون معظمها صادرات نفطية والواردات تغطى من الموارد النفطية مما يدل على ذلك أن النسبة الإجمالية للتجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي كانت 80.71% في عام 1970 ، ثم 56.6% في عام 1990 ، وأخيراً انخفضت إلى 45.7% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2001 ، جدول رقم (10) ، ورغم هذا الانخفاض إلا أن هذه النسبة مازالت مرتفعة.

ويعود ذلك إلى سيطرة قطاع النفط على حركتي الصادرات والواردات كما ذكرنا سابقاً حيث استحوذ قطاع النفط على 34.1% من الناتج المحلي في حين لم يستحوذ قطاع الصناعة إلا على 5.9% وقطاع الزراعة على 8.6%.

(1) قدري الشرقاوي، "التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً"، مرجع سابق، ص19.

أي أن الاقتصاد الليبي يكاد يعتمد على مورد اقتصادي واحد ولا يخفي ما يحمله الاعتماد على النفط من مخاطر عديدة أهمها تضوب النفط بعد فترة من الزمن بالإضافة إلى مخاطر تذبذب العائدات النفطية ومخاطر هبوط أسعارها إلى جانب المخاطر السياسية وذلك كما حدث أثناء الحظر الاقتصادي وما تعرضت له ليبيا من تدهور اقتصادي في كافة المجالات الاقتصادية.

وبالرغم من إن هدف التنمية كان زيادة مساهمة قطاع الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن ذلك لم يتحقق حتى الآن فبالرغم من إن القيمة المضافة للقطاعين في تزايد مستمر عام بعد آخر إلا أنها لم تحقق التوازن بينها وبين قطاع النفط وكل ذلك يؤكد أن القطاعين يعانيان من مشكلات كثيرة تحتاج إلى المزيد من الجهد لتحقيق هدف المشاركة الحقيقية لكلا القطاعين في زيادة الموارد غير النفطية ولذلك لابد من تحقيق وإيجاد بدائل فعلية تكون بديلة عن النفط في حالة تضوبه أو تعرضه لأزمة سعرية أو سياسية.

- وتنحصر أهم مشاكل الإنتاج في ليبيا فيما يلي:

1- عدم توافر المواد الخام والمستلزمات الإنتاجية في مجال الإنتاج الزراعي والصناعي ، فالإنتاج الزراعي في ليبيا يعتمد على الواردات في سد مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمبيدات الحشرية والكيماويات بالإضافة إلى الآلات والمعدات الزراعية والمستلزمات الأخرى التي يؤدي نقصها أو عدم انتظام توافرها إلى عرقلة الإنتاج الزراعي بل وإصابته بأضرار خطيرة في بعض الأحيان.

كما يعاني الإنتاج الصناعي في ليبيا من نقص المعدات الرأسمالية وقطع الغيار وانخفاض معدل انسياب الموارد الأولية وغير ذلك من مستلزمات الإنتاج الصناعي ويؤدي كل ذلك إلى انخفاض معدلات الإنتاج بل وإلى وجود الطاقات العاطلة التي تؤدي إلى تبديد كثير من الموارد الاقتصادية المختلفة [1].

وكثيراً ما يحدث أن يتعطل الإنتاج في المصانع بسبب عدم انتظام مدخلات الإنتاج من مواد خام وقطع غيار مما يؤثر على عدم انتظام الإنتاج واضطرابه وتذبذبه وتعرضه للانخفاض الحاد.

2 - عدم توافر العمالة المدربة والكوادر الفنية والماهرة حيث تواجه المزارع والمصانع والشركات الليبية نقص في العمالة المدربة والماهرة.

3 - انخفاض مستوى الجودة في الإنتاج وترجع هذه المشكلة إلى عدة أسباب منها حداثة العهد بالتنمية الاقتصادية وعدم توافر الخبرة الفنية وانخفاض مستوى جودة الخامات والمواد المستعملة ومستلزمات الإنتاج الأخرى وعدم الاهتمام بالبحوث الخاصة بالتطوير والتجديد في مجالات الإنتاج المختلفة.

4 - مشكلة النقل الداخلي والخارجي: وهي أيضاً من أهم العقبات التي تواجه الإنتاج لما لها من دور رئيسي في نقل مستلزمات الإنتاج والمنتج النهائي وتتمثل هذه المشاكل في ارتفاع تكاليف النقل إلى جانب عدم توافر وسائل النقل البري المجهزة مثل أو مستلزمات الإنتاج في الأوقات المناسبة وأحياناً تتلف هذه السلع عند نقلها من مدينة على أخرى[1].

---

[1] قدري الشرقاوي،"التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً"، مرجع سابق، ص19.

5 – ارتفاع تكاليف الإنتاج ويؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الصادرات وترجع هذه المشكلة إلى ما يلي:
– وجود طاقات عاطلة غير مستغلة فينخفض حجم الإنتاج ــ ضيق السوق المحلي وضعف القدرة على غزو الأسواق الخارجية مما يترتب عليه عدم تحقيق الحجم الاقتصادي الأمثل للإنتاج وبالتالي ارتفاع التكلفة الثابتة بالنسبة للوحدة(2) ــ عدم توفر المواد الخام وضرورة الاستيراد من الخارج بأسعار مرتفعة تشمل تكاليف النقل والتأمين لمسافات تقصر أو تطول.

ثانياً: مشاكل الصادرات :

1 ــ مشكلة التخصص في تصدير سلعة واحدة :

تعتمد ليبيا كغيرها من الدول النامية اعتماداً يكاد يكون تاماً على إنتاج وتصدير سلعة أولية واحدة فالنفط الخام والمنتجات النفطية تشكل كل الصادرات الليبية تقريباً بنسبة 95.3% من إجمالي الصادرات في عام 2001 (1).

وهي بذلك تنضم لبلدان العالم القلائل التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة مثل البلدان المصدرة للنفط الأخرى (السعودية، الكويت، الإمارات، إيران).

وتواجه ليبيا في هذا الخصوص كثيراً من المشكلات الاقتصادية الناجمة عن عدم مرونة إنتاجها الذي لا يمكنه تكيف نفسه بسرعة مع الظروف الاقتصادية السريعة التغير(2).

ومن أهم هذه المشكلات ما يلي:

أ – انخفاض أسعار النفط :

يعد انخفاض أسعار النفط من أهم المشكلات التي تواجه ليس الصادرات الليبية والتجارة الخارجية فقط بل الاقتصاد الليبي بأكمله فانخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض إيرادات الصرف الأجنبي فالطلب العالمي للنفط قد ينخفض لكثير من الأسباب.

وهذا يؤثر في النمو الاقتصادي لبقية القطاعات الاقتصادية حيث يتعذر تنفيذ خطط التنمية بسبب انخفاض إيرادات الصرف الأجنبي عن التقديرات المتوقعة في الخطة وبالتالي يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وقيمة التجارة الخارجية مرهوناً بعوامل خارجة عن إرادة الاقتصاد وخارجه عن المتغيرات التي يمكن التحكم أو التأثير فيها.

وعلى سبيل المثال ما حدث أثناء الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية في عام 1981 ــ 1985، والتي لم ينفذ منه سوى 57.8% من مشاريع الخطة وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية مما أدى انخفاض إيرادات الصرف الأجنبي دون المستوى المتوقع لها مما أثر بالتالي في معدل نمو القطاعات

---

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوفيق: "إحصائيات التجارة الخارجية"، طرابلس، ليبيا، (في: عام 2001)، ص (ط).

(2) فؤاد محمد الصقار، "جغرافية التجارة الدولية"، مرجع سابق، ص 201.

الاقتصادية المختلفة وعلى صادرات هذا القطاعات كل ذلك وحدث بسبب الاعتماد على تصدير سلعة وحيدة[1].

ب – تعرضها للمنافسة من دول أخرى:

قد تتعرض الدول المعتمدة على محصول واحد للمنافسة من دول أخرى تستطيع إنتاج نفس المحصول بتكاليف أقل انخفاضاً[2]. وذلك عندما حدث في الثمانينات عندما لجأت الدول الصناعية إلى إيجاد بدائل خارج أوبك لتوفير متطلباتها من النفط الخام وبالتالي التأثير على سعر النفط وعائدات دول الأوبك كيف ما تشاء[3].

كما أن الضغوط السياسية والتكتلات السياسية و الاقتصادية الدولية من الأمور التي تجعل الدول المنتجة للخامات أو لسلعة واحدة تتعرض بين الحين والآخر لضغوط اقتصادية من الدول المستهلكة لهذه الخامات[4].

وذلك كما حدث من قبل الولايات المتحدة والتي كانت أكبر مستهلك للنفط الليبي عندما فرضت ضغوطاً اقتصادية وعقوبات اقتصادية على ليبيا من جانبها منذ بداية الثمانينات واستطاعت أن تستقطب معظم الدول الصناعية إلى موقفها المعادي لليبيا.

مما أثر كل ذلك على الصادرات الليبية والتجارة الخارجية لها الاقتصاد الليبي ككل وكل ذلك بسبب اعتماد ليبيا على سلعة واحدة للتصدير.

ج – نضوب النفط مستقبلاً:

النفط مورد اقتصادي غير متجدد ومعرض للنضوب إن عاجلاً أو آجلاً حيث تمتلك ليبيا احتياطي نفطي يقدر بـ45000 مليون برميل وتنتج ليبيا سنوياً من النفط الخام حوالي 516240 ألف برميل سنوياً (وذلك: في عام 1997)[5].

وبقسمة الاحتياطي على الإنتاج السنوي تستطيع استنتاج موعد تصوب النفط.

$$\frac{\text{45000000 ألف برميل}}{\text{516240 ألف برميل سنوياً}} = \text{87.2 عام}$$

---

(1) عطية المهدي الفنوري، "ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي"، مرجع سابق، ص ص 19 ــ 21.

(2) فؤاد محمد الصقار، مرجع سابق، ص 201.

(3) علي أحمد عتيقة وآخرون: "العرب.. والأزمة الاقتصادية العالمية، النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي"، الحلقة النقاشية السنوية، المعهد العربي للتخطيط، فاطمة للنشر والترجمة، الكويت، (في: عام 1985)، ص 7.

(4) فؤاد محمد الصقار، "جغرافية التجارة الدولية"، مرجع سابق، ص 202.

(5) شعبان عبد الجيد عبد المؤمن، الملحق الإحصائي عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، بحوث اقتصادية عربية، تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دورية فصلية ، عدد 17، خريف (عام 1999)، ص11.

أي أن النفط الليبي سوف ينتهي بعد 87.2 عام أي في عام 2085 .

فيما سبق نستنتج أن في عام 2085 ، سوف تتعرض ليبيا لفقدان مورد اقتصادي هام يقوم عليه الاقتصاد الليبي لذلك لابد من معالجة تلك المشكلة عن طريق إيجاد بدائل أخرى للنفط وذلك عن طريق استقلال عوائد النفط في الاستثمارات الصناعية والزراعية والسياحية .

2 – مشكلة انخفاض الصادرات الصناعية:

يعد قطاع الصناعة من القطاعات المهمة التي يمكن من خلالها تنمية الصادرات وتغير الهيكل السلعي للتجارة الخارجية ويمكن من خلالها الخروج من دائرة الاعتماد على سلعة أولية واحدة ألا وهي النفط ولكن يواجه ذلك القطاع عدة معوقات جعلته غير قادرة على تغير الهيكل التجاري.

جدول رقم (51)

مؤشرات التجارة الخارجية للسلع الصناعية *

	1970	1980	1990	1995	2000	2001
قطاع الصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي	2.22	2	6.9	6.9	5.5	5.9
الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات	–	0.04	0.8	3.1	0.6	1.4
الواردات الصناعية إلى إجمالي الواردات	37	34.8	33.2	31.1	24.8	29.5
الصادرات الصناعية إلى الناتج الصناعي	0.10	1.14	5.28	11.5	3.2	7.2
الواردات الصناعية إلى الناتج الصناعي	255.7	332.3	77.75	62.5		

* **المصدر :**

الجدول من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (9) ، (20) ، (30) ، (36).

ويدل على ذلك بعض المؤشرات الهامة التي تدل على ضعف القطاع الصناعي الليبي وبالتالي ضعف الصادرات الصناعية الليبية ومنها:

أ - انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 1.7% في عام 1970 ، وارتفعت إلى6.9% في عام1990، ثم انخفضت إلى5.9% في عام2001، جدول رقم (51)

ب- انخفاض نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات فلم تساهم الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات بأي نسبة تذكر في عام 1970، وبلغت في عام 1990 ، حوالي 0.8% من إجمالي الصادرات ثم ارتفعت قليلاً إلى 3.1% في عام 1995 ، ثم تعود لتنخفض مرة أخرى إلى 1.4% في عام 2001). وتدل هذه النسب على التدني الواضع لمساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات وتشكل انخفاض نسبة الصادرات الصناعية مشكلة خطيرة بالنسبة للتجارة الخارجية الليبية حيث يؤدي ذلك الانخفاض إلى انفراد سلعة واحدة للتصدير وهي النفط الخام وما لذلك من مخاطر ذكرت سابقاً.

ج- ارتفاع نسبة الواردات الصناعية إلى إجمالي الواردات حيث كانت 37% عام 1970 ثم 34.8% عام 1980 ثم انخفضت إلى 33.2% عام 1990 ، وتواصل انخفاضها إلى أن تصل إلى 29.5% عام 2001 ورغم ذلك الانخفاض إلا أنها ما زالت تمثل نسبة مرتفعة بالنسبة لإجمالي الواردات (جدول رقم 51).

د - انخفاض الصادرات الصناعية بالنسبة إلى الناتج الصناعي فقد كانت هذه النسبة 0.1% في عام 1970 ، وارتفعت قليلاً إلى 5.28% في عام 1990 ، ثم إلى 11.5% في عام 1995، ثم عادت إلى الانخفاض مرة أخرى إلى 3.2% في عام 2000، وارتفعت إلى 7.2% في عام 2001 ، وإلى جانب الانخفاض الواضح في هذه النسبة نجدها متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض وعدم الثبات على معدل نمو ثابت.

هـ- ارتفاع نسبة الواردات الصناعية إلى إجمالي الناتج الصناعي فقد ارتفعت من 255.7% عام 1970 إلى 332.3% عام 1980 وبعد ذلك العام تنخفض هذه النسبة إلى 77.7% عام 1990 ثم 49% عام 2000 ثم ترتفع قليلاً إلى 75.4% عام 2001 ورغم الاتجاه نحو الانخفاض إلا أن هذه النسبة ما زالت مرتفعة.

جدول رقم (52)

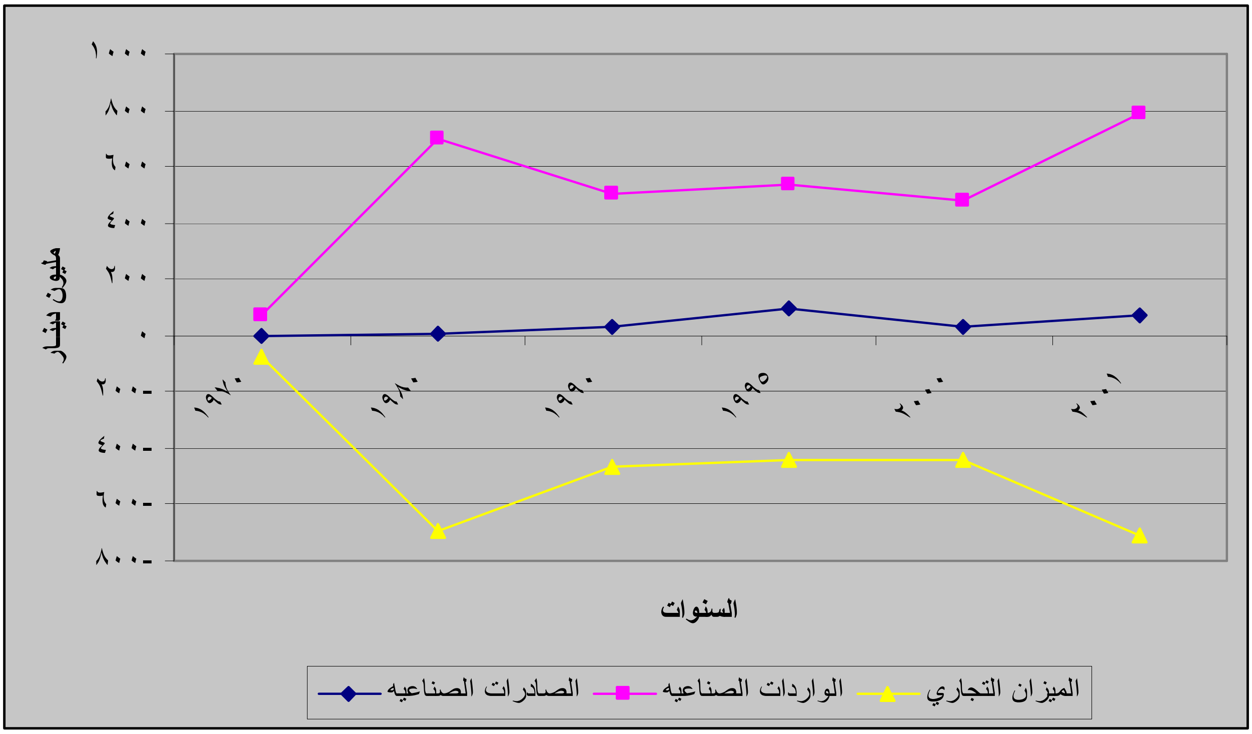
الميزان التجاري للسلع الصناعية (1970–2001) *

	1970	1980	1990	1995	2000	2001
الصادرات	0.3	3.4	34.1	99.1	31	75.3
الواردات	73.4	699.3	501.5	538.5	474.9	784.6
الميزان التجاري	73.37 −	695.9 −	467.4 −	439.4 −	443.9 −	709.3 −

* **المصدر** : الجدول من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (2–7) ، (2–17) ، (2–23).

شكل رقم (75)

الميزان التجاري للسلع الصناعية (1970-2001) *



* **المصدر** : من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم (52).

وتكمن أهم مشكلة في التجارة الخارجية الليبية في العجز الكبير في الميزان التجاري الصناعي واستمرار ذلك العجز مع ارتفاعه حيث ارتفع ذلك العجز من –73.4 مليون دينار في عام 1970، إلى –467.4 مليون دينار في عام 1990 ، ثم يواصل ارتفاعه إلى أن بلغ– 709.3 مليون دينار في عام 2001.

مما سبق يتضح أن هناك مشكلة حقيقية تتمثل في التدهور الواضح في قطاع الصناعة والذي أدى بدوره إلى خلل في الهيكل الاقتصادي الليبي وخلل في هيكل الصادرات الليبية سببه انخفاض الصادرات الصناعية بالمقارنة بالصادرات النفطية.

ويعود هذا الخلل في القطاع الصناعي والذي أدى بدوره إلى ضعف الصادرات الصناعية وخلل في الميزان التجاري للسلع الصناعية والذي جاء في غير صالح ليبيا إلى عدة عوامل أهمها:

أ – تركز الصناعة في مدينتي طرابلس وبنغازي:

من أهم المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة في ليبيا هو التركز الصناعي في مدينتي طرابلس وبنغازي حيث استأثرت مدينة طرابلس بنسبة 23% من إجمالي المنشآت الصناعية في ليبيا كما استأثرت مدينة بنغازي بنسبة 12.9% من إجمالي المنشآت الصناعة في ليبيا وبذلك يكون بطرابلس وبنغازي حوالي 35.9% من إجمالي المنشآت الصناعية في ليبيا وذلك في عام 2001 [1].

مما يدل على إن هناك سوء توزيع للمنشآت الصناعية في ليبيا افتقار ليبيا إلى البنية الأساسية اللازمة لقيام الصناعة حيث يتطلب التطور الصناعي والتوزيع العادل للمنشآت الصناعية إلى وجود الطرق المعبدة ووسائل القوة المحركة ووسائل توزيع المنتجات والمنشآت التي تقوم بالخدمات المالية وغير ذلك من المرافق الأساسية.

وقد ترتب على تركز الصناعة في مدينتي طرابلس وبنغازي هجرة الفلاحين من المناطق الريفية إليهما وكان ذلك على حساب الإنتاج الزراعي وتطوره وبطبيعة الحال سوف تؤدي زيادة هذه الهجرة إلى زيادة نسبة البطالة. أضف إلى ذلك فإن زيادة السكان في المدينة سوف يترتب عليها مشاكل خاصة بالإسكان والخدمات الاجتماعية هذا وسوف يستمر تيار الهجرة إلى هاتين المدينتين إن لم تتخذ خطوات إيجابية في تشجيع إقامة الصناعة في مناطق أخرى غير طرابلس وبنغازي ما دامت تتوفر المقومات اللازمة لقيام الصناعة هناك وبطبيعة الحال ستتصل الصناعات الجديدة بالإنتاج الزراعي والحيواني وتتكون صناعات ريفية تلائم الحياة في ليبيا[2].

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق: "النتائج النهائية للتعداد الصناعي"، طرابلس، ليبيا، في عام 2001 ، ص.ج.

[2] يسري الجوهري: مرجع سابق، ص 213.

ب – نقص الخبرة الفنية:

ويرجع هذا النقص إلى عوامل كثيرة أهمها:

انتشار الأمية على نطاق واسع بالإضافة إلى أن الشركات الأجنبية التي تستغل الموارد الاقتصادية حرصت كل الحرص على عدم تكوين كوادر فنية يمكنها القيام بالتصنيع[1].

ج – النقص في المواد الخام:

يواجه قطاع الصناعة في ليبيا مشكلة قلة المواد الخام الموجه إلى الصناعة سواء كانت مواد خام زراعية أو معدنية ويعود ذلك إلى مقر ليبيا في كثير من المواد الخام اللازمة للصناعة لذلك يتم استيراد معظم المواد الخام اللازمة للصناعة من الخارج. ومن الصناعات التي تعتمد على استيراد المواد الخام الصناعات الاستهلاكية وتشمل المنسوجات والأثاث ومنتجات الطعام والطباعة والصناعات الميكانيكية الخفيفة.

د – وجود بطالة مقنعة:

تعد مشكلة البطالة المقنعة من المشكلات الهامة لهذا القطاع بالإضافة إلى انخفاض إنتاجية العامل ويعزى السبب في ذلك إلى وجود عدد من العمال أكثر من الحاجة إليهم في قطاع الصناعة بالإضافة إلى تبعية أغلب المصانع للقطاع العام كما يعزى انخفاض إنتاجية العامل إلى القصور في تدريب العمال وعدم وجود نظام حوافز وعدم استخدام الأسس العملية في تقييم الأفراد العاملين والتقييم على أسس شخصية بالإضافة إلى جهل العامل بالآلة التي يديرها والأدوات التي يستخدمها[2].

هـ – ضيق السوق المحلي:

يعد ضيق السوق الليبي عقبة أمام تسويق السلع المصنعة حيث أدى ضيق السوق المحلي إلى حرمان الصناعة من وفورات الحجم (الإنتاج الكثير)، وماله من مزايا مثل قلة التكاليف وبالتالي انخفاض الأسعار والقدرة على المنافسة حيث أدى ضيق السوق إلى ارتفاع تكاليف إنتاج السلع الصناعية بالإضافة إلى انخفاض جودتها[3].

وقد عانى السوق الليبي ضيق على المستوى الكمي والكيفي حيث تمثل هذا الضيق في انخفاض عدد السكان وانخفاض القوة الشرائية.

---

(1) السعيد إبراهيم البدوي: "الصناعة"، الموسوعة الأفريقية ، المجلد الأول، "قسم الجغرافيا"معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، (في: عام 1997)، ص ص 335 ــ 336.

(2) ناصر جواد محمد حسن، دراسة تحليلية لمحددات إنتاج قطاع الصناعة في الجماهيرية الليبية (خلال الفترة من: عام 1988–1998)، مجلة الدراسات العليا، فصلية، عدد ، طرابلس، ليبيا، في عام 2004، ص ص 53 –58

(3) محمد عبد العزيز عجيمة ، "التنمية الاقتصادية (مفهومها– نظرياتها– سياستها)"، الدار الجامعية، الإسكندرية، في عام 2004 ، ص 373.

وفي الواقع يعتبر حجم السوق المحلي هو الأساس الذي شكل الصناعة المحلية في ليبيا إذ أن حجم السوق صغير والسبب في ذلك لا يرج فقط إلى أن عدد السكان قليل ومحدود ولكن أيضاً إلى أن هذه الأعداد القليلة غير مركزة في المناطق الرئيسية للعمران بل متناثرة في أماكن عديدة تفصل بينها مساحات كبيرة غير عامرة بالسكان، كما أن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية بين البدو وسكان الريف وسكان الحضر، والاختلاف في قدرتهم، الشرائية ونوع السلع المستهلكة كلها تؤثر على السوق وتحد من قيام وحدات صناعية كبيرة، وتسمح فقط بقيام الصناعة المحلية[1].

و – المنافسة القوية للصناعة الليبية:

تواجه الصناعة الليبية منافسة قوية تتمثل هذه المنافسة في زيادة مساهمة الواردات من هذه الصناعات في السوق الليبية وتقهقر حصة الإنتاج الوطني في السوق المحلية وأهم الصناعات التي تواجه منافسة قوية في ليبيا هي الأحذية والصناعات الجلدية والملابس بمختلف أنواعها، المشروبات الغازية والمكرونة والحواسيب، وإطارات السيارات والأثاث والأفران، الأجهزة المرئية .. الخ.

بالرغم من وجود شركات ومنشآت وطنية تقوم بصناعة هذه السلع وغيرها وهي غالباً سلع للاستخدامات النهائية إلا أن هذه الشركات الوطنية أصبحت تواجه منافسة كبيرة من قبل الإنتاج المستورد، لدرجة أن بعض هذه الشركات الوطنية أصبح على حافة الإفلاس، نظراً للخسائر السنوية المستمرة ولعدم قدرتها على دفع التزاماتها نظراً لتكرس إنتاجها وإحجام المستهلك عن شراء هذا الإنتاج وذلك لارتفاع التكاليف أو انخفاض الجودة أو كلاهما[2].

3 ـ مشكلة انخفاض الصادرات الزراعية:

تضافرت عدة عوامل طبيعية وبشرية لتعطي للاقتصاد الليبي إنتاجاً زراعياً متذبذباً، كما أن معدلات الزيادة في الإنتاج الزراعي كانت هي الأخرى متذبذبة وشهدت بعض السنوات انخفاضاً ملحوظاً في الإنتاج، خصوصاً بالنسبة لمحاصيل الزراعة البعلية القمح والشعير نتيجة لاعتماد جزء كبير من هذه المحاصيل على الأمطار، بالإضافة إلى تذبذب إنتاجية الهكتار من عام لآخر وتذبذب إجمالي الإنتاج.

وأدى ضعف الإنتاج الزراعي وتذبذبه إلى ارتفاع الفجوة الغذائية. فنظراً لقصور الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء والألبان والأسماك والزيوت والشحوم من جهة ولارتفاع متوسط دخل الفرد من جهة أخرى فقد تمت وتطورت فجوة غذائية على النحو المبين بالجدول رقم (53).

---

(1) يسري الجوهر، مرجع سابق، ص 210.

(2) عطية المهدي الفينوري ، "التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية ، مرجع سابق ، ص ص 179 – 180.

جدول رقم (53) الفجوة الغذائية في ليبيا *

السلعة	الفجوة الغذائية (ألف طن)		معدل نمو الفجوة %
	1970 – 1972	1982 – 1984	
الحبوب (جملة)	348.357	989.836	157.53
القمح	240.618	215.270	10.53 -
الأرز	27.13	57.37	111.46
الشعير	75.00	ـــــ	100.0 -
البطاطس	ـــــ	4.69	ـــــ
البقوليات	5.19	19.95	284.39
الخضر (جملة)	11.43	0.213	98.13 -
الفاكهة (جملة)	43.53	15.287	64.88 -
السكر	61.68	125.81	103.97
زيوت وشحوم نباتية	19.23	58.726	205.38
اللحوم الحمراء	12.41	195.11	1422.32
لحوم الدواجن	0.91	ـــــ	100.00
البيض	1.93	1.26	34.71
اللبن السائل	53.91	492.674	813.96
أسماك	3.419	10.16	197.16

* **المصدر:** المنظمة العربية للتنمية الزراعية، "الكتاب الإحصائي التحليلي"، العدد الرابع، في عام 1987.

– محمد عبد الجليل أبو: "الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا، مرجع سابق، ص 32.

ويبدو من الجدول أن هناك فجوة غذائية تتفاوت حدتها من سلعة لأخرى وقد يعزى ظهور هذه الفجوة إلى زيادة متوسط الدخل ومن ثم زيادة معدلات نمو الاستهلاك بنسب تفوق معدلات نمو إنتاج معظم السلع الزراعية.

لقد صاحب الفجوة الغذائية، تطور ونمو التجارة الخارجية للموارد الغذائية والحيوانات الحية، على نحو يتفق مع تطور ونمو الفجوة الغذائية، مما أدى إلى ظهور عجز مستمر في الميزان التجاري للمواد الغذائية.

وتشير الإحصاءات إلى ضآلة دور الصادرات الزراعية في إجمالي الصادرات وارتفاع نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات الليبية على النحو المبين بالجدول:

جدول رقم (54)

مؤشرات التجارة الخارجية للسلع الزراعية *

السنوات / المؤشرات	1970	1980	1990	1995	2000	2001
نسبة الصادرات الزراعية إلى الصادرات الكلية %	ـــــ	ـــــ	0.4	%0.4	%0.1	%0.01
نسبة الواردات الزراعية إلى الواردات الكلية %	19.9	16.9	20.6	22.6	20.1	17.1
نسبة الصادرات الزراعية إلى الناتج الزراعي %	0.13	ـــــ	2.3	1.3	0.4	%0.02
نسبة الواردات الزراعية إلى الناتج الزراعي %	118.7	143	50.8	40	26.7	%30.14

* **المصدر** : الجدول من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (20 ، 36 ، 11).

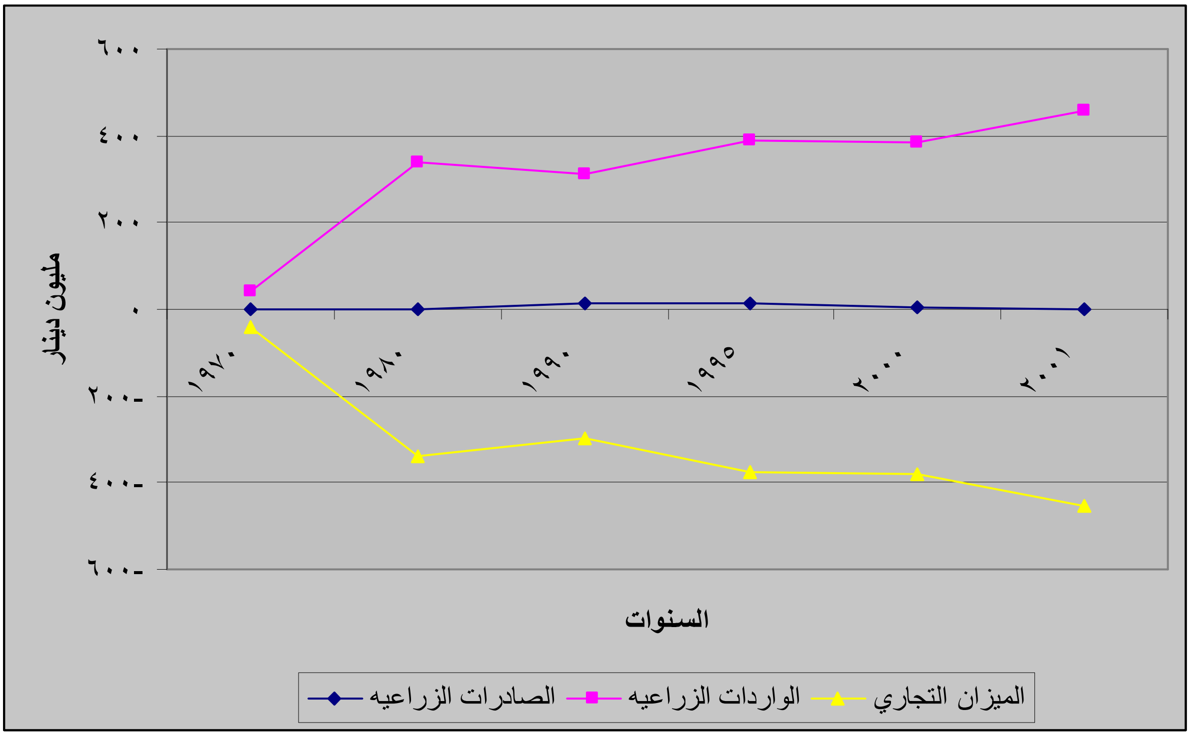
من الجدول نجد الانخفاض الحاد في نسبة الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات الكلية فهي لم تتعدى 0.4% في عامي 1990-1995، وانخفضت إلى 0.01% من إجمالي الصادرات في عام 2001.

وفي المقابل نجد للارتفاع الواضح في نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات الكلية والذي تطور من 20% في عام 1970 ، إلى 22.6% من إجمالي الواردات في عام 1995 ، ثم انخفض قليلاً إلى 17.1% في عام 2001.

كما جاءت نسبة الواردات الزراعية إلى الناتج الزراعي مرتفعة فقد بلغت في عام 1970 ، حوالي 118.7% ونتيجة لارتفاع الاستثمار الموجه نحو القطاع الزراعي انخفضت هذه النسبة إلى 50.8% في عام 1990 ، ثم إلى 30.1% في عام 2001.

شكل رقم(76)

الميزان التجارى للسلع الزراعية (1970-2001)



* **المصدر** : من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم (5-3).

ورغم ذلك الانخفاض إلا أن هذه النسبة تعد نسبة كبيرة بالمقارنة بنسبة الصادرات الزراعية إلى الناتج الزراعي والتي انخفضت من 2.3% في عام 1990 ثم إلى 0.02% في عام 2001 (شكل رقم5-2).

(جدول رقم 54)

الميزان التجاري للسلع الزراعية(بملايين الدنانير)(1970-2001)

	1970	1980	1990	1995	2000	2001
الصادرات	0.44	ــــ	14	12.2	6.1	0.4
الواردات	39.3	338.6	311.7	389.9	384.7	456
الميزان التجاري	38.86-	338.6-	297.7-	377.7-	378.6-	455.6-

* **المصدر** : الجدول من إعداد الطالب اعتماداً على الجدول رقم (2-2،7-23).

ولقد انعكس قصور الإنتاج في القطاع الزراعي على الميزان التجاري للسلع الزراعية فقد تطور العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية من -38.86 مليون دينار في عام 1970 ، إلـــى -297.7 مليون دينار في عام 1990 ، وأخيراً ارتفع إلى -455.6 مليون دينار في عام 2001 (جدول رقم 55).

ومما سبق يمكن أن نقول أن العوامل السابقة أو المشكلات السابقة قد تكاملت لتجعل في النهاية ليبيا مستورداً صافياً للسلع الزراعية والمواد الغذائية.

نستخلص مما سبق أن الميزان التجاري للسلع الزراعية في غير صالح ليبيـــا (شــكل رقــم 76) ، ويعود ذلك إلى العديد من المشكلات التي يواجهها ذلك القطاع والمتمثلة في:

أ - مشكلة المياه :

يرتبط النشاط الزراعي ارتباطاً وثيقاً بموارد المياه حيث يتوقف نمط الزراعة ونوع المحاصيل الزراعية والإنتاج الزراعي على كمية المياه المتاحة ونوعيتها، وترجع مشكلة المياه في ليبيا إلى عـــدم وجود مجرى مائي دائم فيها وتقتصر المياه السطحية فيها على الجريان الموسمي في الأوديـــة الجافـــة بالإضافة إلى وقوعها في النطاق الجاف وشبه الجاف مما كان له انعكاس على طبيعة أمطارهـــا التـــي تتصف بالندرة والتذبذب ولا يمكن الاعتماد عليها كمورد مائي وتعد المياه الجوفية هي المورد المـــائي الرئيسي في ليبيا ولكنها مياه غير متجددة وتتعرض للسحب الجائر ولا تكفي الأمطار الساقطة لتعويض ما يسحب منها ولذا فهي في طريقها إلى التناقص والنضوب[1].

بالإضافة إلى زيادة معدل الاستهلاك عن معدل التجديد وتغذية المياه الجوفية والزيادة الـــسكانية المستمرة والسعي المستمر للقضاء على التخلف والرفع من مستوى حياة الفرد وما يترتب على ذلك من احتياجات مائية متزايدة لمختلف الاستعمالات البشرية والصناعية والزراعية.

كما تؤدي الزيادة السكانية إلى مشاكل بيئية، متمثلة في تراكم المخلفات البشرية فـــي المحـــيط البيئي مما يؤدي إلى تلوث المصادر المائية وتدهور نوعيتها، كما أن معظم الموارد المائيـــة الجوفيـــة المستعملة حالياً تحتوي على نسب عالية من الأملاح وبمجرد أن تتبخر هذه المياه في عمليات الإنتـــاج الزراعي تتراكم هذه الأملاح في الوسط البيئي الإنتاجي مثل التـــرب الزراعيـــة ومجـــاري المخلفـــات الصناعية[2].

---

(1) عطية محمود طنطاوي: "موارد المياه في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى"، "دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، القاهرة، في عام 1997، ص 1.

(2) سعد أحمد الغرباني: "أزمة المياه.. وتواصل التنمية"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، الهيئـــة القوميـــة للبحـــث العلمي، دورية نصف سنوية، العدد الأول، طرابلس ، 1995، ص ص 224 ـــ 225.

ب- ضعف التربة:

تعتبر التربة ثاني عناصر البيئة الطبيعية بعد المياه من ناحية الأهمية في التأثير على الحياة النباتية والتربة عبارة عن الطبقة السطحية القليلة السمك التي يثبت فيها النبات جذوره[1].

ومن أهم المشكلات التي تتعرض لها التربة في ليبيا هي مشكلة التعرية وتتعرض التربة في ليبيا للتعرية للأسباب التالية:

- عوامل طبيعية :

حيث تؤدي غزارة الأمطار وزيادة سرعة الرياح إلى تعرية التربة والانجراف خاصة في المناطق ذات الانحدار الشديد مثل المناطق الواقعة على سفوح الجبال كالجبل الأخضر، كما أن الجهات التي تغطيها التربة الرملية أكثر تعرضاً للانجراف.

- عوامل بشرية :

وتتمثل العوامل البشرية التي تؤدي إلى التعرية في حرث الأراضي الزراعية على السفوح الجبلية بحيث تتجه خطوط الحرث في اتجاه الانحدار مما يؤدي إلى انجراف التربة.

- إزالة الغطاء النباتي الطبيعي سواء كان غابات أو حشائش لأي سبب من الأسباب مما يؤدي إلى سهولة تعرية التربة[2].

ومن أهم الترب التي تتعرض للتعرية في ليبيا هي الترب الرملية وهي تربة غير متماسكة تتعرض للتعرية بفضل الرياح لعدم وجود حماية لها كما تعتبر هذه التربة فقيرة في عناصرها الغذائية مثل النيتروجين والفوسفور والبوتاسيوم والمواد العضوية والمعدنية بالإضافة إلى انخفاض قدرتها على الاحتفاظ بالرطوبة وسرعة تفاديها وانخفاض سعتها الاقتصادية الأيونية[3].

- ملوحة التربة :

تتعرض التربة الموجودة بالقرب من الشريط الساحلي للتشبع بأملاح البحر إذ تتداخل مياه البحر مع المياه العذبة، أو بسبب ما تحمله الرياح من البحر من جزيئات الماء والملح وتزود به التربة المجاورة أو لسيطرة الجفاف الشديد حيث تعجز مياه الأمطار عن غسل التربة من الأملاح.

وثمة تخوف بأن تتسرب مياه البحر إلى الطبقات الأرضية في المناطق الساحلية مما يؤدي إلى تدمير المصدر الوحيد المتوفر لمياه الري للزراعة الساحلية[4].

---

[1] محمد محمود إبراهيم الديب، "الجغرافيا الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 143.

[2] محمد خميس الزوكة، "المدخل إلى الجغرافيا الاقتصادية"، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، في عام 1987، ص 89.

[3] محمد المبروك المهدوي، مرجع سابق، ص 42.

[4] محمد عبد الغني سعودي، الوطن العربي، مرجع سابق ، ص 495.

ج – مشكلة الأيدي العاملة:

بالرغم من إن قطاع الزراعة لازال يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم القوى المنتجة إلا أن نسبته تتجه نحو الانخفاض فقد انخفضت من 17% في عام 1998، إلى 16.5% في عام 2000، وكان هذا الانخفاض لصالح الأنشطة الاقتصادية الأخرى وخاصة قطاع النفط وقطاع الخدمات[1].

ويعود ذلك الانخفاض إلى الهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن وخاصة مواطن العمل الجديد وقد تحكمت في تلك الهجرة عوامل مختلفة منها عوامل طرد متعددة في الريف وأهمها البطالة وانعدام الخدمات التعليمية والصحية وظروف المعيشة السيئة وانخفاض إنتاجية الأرض وارتفاع تكاليف الإنتاج، مما نتج عنه انخفاض دخل الفرد وانخفاض مستوى المعيشة بالإضافة إلى شح الأمطار وخاصة من جهات الزراعة الأولية والضغط السكاني على الأراضي الزراعية، أما عن عوامل الجذب التي تمثلت في المدن وخاصة طرابلس وبنغازي فهي توافر فرص العمل بسبب تركز الخدمات والمصانع في المدن وارتفاع معدلات الأجور في المدينة ومستوى المعيشة تبعاً لذلك وتوفر الخدمات الاجتماعية والصحية[2].

فقد أدت فرص العمل الجديدة والتي ظهرت بعد اكتشاف النفط إلى تهرب العمالة من الأعمال المثمرة في قطاع الزراعة إلى العمل في المدن وفي الوظائف الحكومية ونقص حاد في القطاع الزراعي والقطاع الخاص بوجه عام[3].

ومما سبق يمكن أن نقول أن العوامل السابقة قد تكاملت لتجعل في النهاية ليبيا مستورداً صافياً للسلع الزراعية والمواد الغذائية.

ثالثاً: ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج:

جرت العادة على قياس درجة الانفتاح الاقتصادي بنصيب التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي وعليه فإن الاقتصاد يكون مفتوحاً إذا كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي مرتفعة ويكون أقل انفتاحاً إذا كانت هذه النسبة منخفضة[4].

ومن هذا المنطلق نجد ليبيا تعتمد اعتماداً يكاد يكون كلياً على الاقتصاديات الخارجية من حيث سد الفجوة بين الطلب المحلي والعرض المحلي حيث تعتمد ليبيا على الواردات في سد الفجوة الغذائية المرتفعة وتعتمد على الواردات في الحصول على السلع الرأسمالية اللازمة للتنمية الاقتصادية حيث

---

(1) مصرف ليبيا المركزي، "التقرير السنوي الخامس والأربعون"، طرابلس، في عام 2001، ص 26.

(2) ماجدة إبراهيم عامر، "التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا"، "دراسة في جغرافيا السكان"، مرجع سابق، ص ص 46 ــ 49.

(3) المختار الطاهر كرفاع، "الحركة العمالية في ليبيا"، مرجع سابق ، ص 215.

(4) زغيب شهر زاد وآخرون ، "آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة"، مجلة العلوم الإنسانية، تصدر عن جامعة محمد حيضر، عدد 22، دورية نصف سنوية، دار الهدى للطباعة والنشر، بسكرة – الجزائر، في عام 2003، ص 89.

بلغت نسبة الواردات الليبية إلى إجمالي الناتج المحلي حوالي 15% في عام 2001، وذلك بعد أن كانت 15.4% و19% و16% خلال (الأعوام 1970 ــ 1980 ــ 1990)، على التوالي جدول رقم(12).

وتعد هذه النسبة مرتفعة ومؤشراً على زيادة اعتماد الاقتصاد الليبي على الاقتصاديات الخارجية.

كما تعتمد ليبيا على الصادرات اعتماداً يكاد يكون كلياً في تمويل التنمية الاقتصادية في كافة المجالات الاقتصادية وفي تمويل الواردات فقد بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2001، حوالي 30.6% وذلك بعد أن كانت 65.3% و61.5% و40% خلال (الأعوام 1970 ــ 1980 ــ 1990)، على التوالي.

وبذلك تكون درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج قد بلغت 45.7% في عام 2001، وذلك بعد أن كانت درجة الانفتاح على الخارج 80.7% و80.9% و56.6% خلال الأعوام1970-1980-1990، على التوالي جدول رقم (12).

ومما سبق نستنتج أن الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات المنفتحة على الاقتصاديات الخارجية وبذلك يعد الاقتصاد الليبي عرضة للتأثر بهذه الاقتصاديات والمثال على ذلك تأثر الاقتصاد الليبي والتجارة الخارجية الليبية بالركود الاقتصادي الذي أصاب الدول الصناعية في الثمانينات، كما تأثرت التجارة الخارجية الليبية بالركود الاقتصادي الذي أصاب دول شرق آسيا في عام 1998.

رابعاً: تبعية التجارة الخارجية الليبية للدول المتقدمة:

من دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الليبية نجد أن معظم تجارة ليبيا الخارجية مع الدول المتقدمة الصناعية.

فنجد أن حوالي 70.5% من إجمالي الواردات الليبية تأتي من هذه الدول كما أن حوالي 80.9% من إجمالي الصادرات الليبية تذهب إلى الدول المتقدمة وذلك في عام 2001، وتستأثر دول أوروبا الغربية وحدها حوالي 61% من إجمالي الواردات و80.9% من إجمالي الصادرات في عام 2001، (جدول رقم 40 ــ 42).

ويعود ذلك إلى طبيعة الصادرات الليبية والمتمثلة في النفط الخام حيث تعد هذه الدول أكبر مستهلك لهذه السلعة، بالإضافة إلى طبيعة الواردات الليبية والمتمثلة غالباً في السلع الرأسمالية والاستهلاكية والتي تعد هذه الدول المصدر الأول لهذه السلع وأدى ذلك إلى ارتباط ليبيا ارتباطاً وثيقاً بالدول المتقدمة الصناعية[1].

وبذلك تتأثر التجارة الخارجية الليبية بالحالة الاقتصادية لهذه الدول وبذلك تعد ليبيا تابعاً اقتصادياً لهذه الدول الصناعية في تصريف الفائض من النفط الخام واستيراد الآلات والمعدات والسلع الاستهلاكية

(1) الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، إحصاءات التجارة الخارجية، في عام 2001، طرابلس، ليبيا، في عام 2001، ص ص (ط ــ و).

الأخرى، مما جعل ليبيا تقع تحت رحمة هذه الدول الصناعية والتي يمكنها ذلك الوضع من إن تمــارس ضغوطاً اقتصادية وسياسية في أي وقت على ليبيا.

وخير دليل على ذلك العقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها ليبيا من قبل هــذه الــدول وعلــى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية منذ بداية الثمانينات مما أثر تأثيراً كبيراً على التجارة الخارجية الليبية والاقتصاد الليبي ككل.

ولولا طبيعة الصادرات الليبية وتخصص اتجاهها نحو الدول الصناعية لما تأثر الاقتصاد الليبي بذلك الحظر[1].

كما تكمن المشكلة في ذلك الوضع أيضاً أن ظروف التجارة الدولية لا تحــابي الــدول الناميــة الفقيرة وخاصة تلك التي يسودها إنتاج السلع الأولية والتي تكون وارداتها من السلع الــصناعية، ومــن المعروف انخفاض أسعار السلع الأولية في مقابل الارتفاع المفرد في أسعار السلع الصناعية وهذا معناه أن أسعار السلع الأولية لا ترتفع بنفس معدل ارتفاع أسعار السلع الصناعية[2].

أضف على ذلك قيود السياسات الحمائية والإجراءات الرقابية والتي تمارسها الدول الصناعية.

وعلى ليبيا البحث عن أسواق أخرى لتصريف الصادرات وخاصة أسواق الدول العربية وأسواق الدول الأفريقية والدول النامية الأخرى.

خامساً: ضعف التبادل التجاري مع الدول العربية والأفريقية:

ومن دراسة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الليبية نجد إن التبادل التجاري الليبي مع الدول العربية والأفريقية جاء ضعيف جداً بالمقارنة مع غيرها من الدول الصناعية المتقدمة.

فلم تتعد الصادرات الليبية إلى الدول العربية نسبة 6.6% من إجمالي الصادرات الليبية في عام 2001. ولم تتعد وارداتها من الدول العربية نسبة 10.5% لنفس العام جدول رقم (40 ، 42).

وجاء التبادل التجاري مع الدول الأفريقية غير العربية أسوأ حالاً منه مع الدول العربيــة فلــم تتعــدى صادرات ليبيا إلى الدول الأفريقية نسبة 0.3% في عام 2001، كما لم تتعد الواردات الليبية من الــدول الأفريقية نسبة 0.9% في عام 2001 ، جدول رقم (40 ، 42).

وهذه النسب إن دلت فإنها تدل على تدني التبادل التجاري الليبي مع الدول العربية والأفريقيــة رغم الجهود المبذولة لتفعيل السوق العربية المشتركة والاتحاد الأفريقي.

---

(1) انظر:

Carol B. Thompson, us trade with Africa, African Growth. Opportunity? Review of African, vol. 31. No, 101. P. 460

(2) فؤاد محمد الصقار: "جغرافية التجارة الدولية، مرجع سابق، ص ص 195 ــ 196.

ويرجع ذلك الانخفاض إلى عدة عوامل أهمها:

- جمود هياكل الإنتاج والصادرات، فالإنتاج قائم على الصناعات الاستخراجية والزراعة مع ضعف شديد لحصة الصناعة التحويلية في هذا الإنتاج مع ضعف كبير لقدرتها التنافسية[1].
- التشابه في الإنتاج والتماثل في طبيعة الصادرات والتي تتمثل في الموارد الأولية والنفط وفي طبيعة الواردات التي تتمثل في السلع الاستهلاكية والرأسمالية والمشكلة تكمن في نقص التبادل التجاري مع الدول العربية والأفريقية حتى في السلع التي يمكن تبادلها على نطاق واسع مع الدول العربية والأفريقية[2].
- المشكلات السياسية والحدودية والمائية والتداخل السكاني والهجرات المتبادلة المستمرة وغيرها من مخلفات الماضي الاستعماري لهذه البلدان التي تعرقل عملية تطوير التعاون والتنسيق الاقتصادي والسياسي والثقافي والسياسي فيما بينها.
- الدور الكبير الذي تلعبه الدول الرأسمالية المتقدمة في منع حركة الاقتراب والتعاون والتكامل الاقتصادي في ما بين بلدان العالم الثالث خشية فقدانها لأسواقها ومصادر خاماتها ومواقعها السياسية وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة والتي تعاظم نفوذها وتزايد دورها وتأثيرها في رسم سياسات المنطقة وهيمنتها الفعلية على سياسات إنتاج وتصدير النفط الخام والتأثير في أسعاره وأسواق تصريفه وهي بالتالي قادرة على تأمين انسيابه الدائم إلى أسواقها بالكميات والأوقات والأسعار التي تقررها تقريباً ووجهت في الوقت نفسه ضربة شديدة للعمل المشترك لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك)، و(الأوابك)، وتأثيرها المباشر والغير مباشر على السياسات الاقتصادية والتجارية وعلى العلاقات التجارية العربية – الدولية والعربية – العربية وبخاصة في إعاقة جهودها التنموية المشتركة[3].

سادسا: مشاكل الأسواق الخارجية:

تواجه ليبيا مشكلة هائلة متمثلة في التغيرات العاصفة في البيئة الاقتصادية الدولية وهذه التغيرات تتمثل في الموجة العالمية لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية والتي أصبحت مؤثرة بفاعلية في كل اقتصادات العالم بعد إن تمخضت عن اتفاقات وتنظيمات دولية كأطر ناظمة لتحرير العلاقات الاقتصادية الدولية وقد تم من خلال هذه الأطر مراعاة مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة حيث تم تحرير تجارة السلع الصناعية والتي تملك الدول الصناعية ميزات نسبية فيها دون تحرير حقيقي لتجارة السلع الأولية (الزراعية، النفطية)، بالإضافة إلى كثير من البنود الأخرى في اتفاقيات تحرير التجارة والتي من شأنها محاباة الدول الرأسمالية المتقدمة على حساب الدول النامية[4].

---

(1) أحمد السيد النجار، "الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الانحدار المنذر"، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، دورية شهرة، عدد 84، الأهرام، القاهرة، في عام 1999، ص 27.

(2) عرفان تقي الحسيني، الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية، بحوث اقتصادية عربية، تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دورية فصلية، عدد 11، ربيع، في عام 1998، ص 52.

(3) كاظم حبيب، "الاقتصاد العربي بين التبعثر والوحدة"، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دورية نصف سنوية، العدد الأول، القاهرة، في عام 1992، ص ص 29 ـــ 38.

(4) أحمد السيد النجار، "الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الانحدار المنذر"، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية، عدد 84، شهرية، الأهرام، بالقاهرة، في عام 1999، ص ص 28 ـــ 30.

ويمكن أن ندرج أهم المشكلات التي تواجه التجارة الخارجية الليبية في هذا الصدد فيما يلي:

1 ــ المنافسة:

وهي أهم المشاكل التي تواجه السلع في الأسواق الخارجية فالمستهلك يمارس ولاءاً خاصاً للسلع ذات الأقدام الراسخة في السوق وذلك فإنه لا بد من جهود ضخمة ومكثفة لتحويل المستهلك من الــولاء للسلعة القديمة إلى الولاء للسلع الجديدة التي تبحث عن فرص تسويقية في الأسواق[1].

بالإضافة إلى ذلك انخفاض جودة الصادرات الصناعية الليبية وعدم مقدرتها على المنافسة الجادة فــي الأسواق الخارجية والداخلية ويعود ذلك إلى عدة عوامل منها:

- عدم الاهتمام بالتعبئة والتغليف، وكذلك خدمات الصيانة والتسهيلات الائتمانية وعدم الالتزام بشروط التسليم ومواعيده وغيرها من هذه المجالات التي تعتبر مهمة وأكثر إغــراءاً وجاذبيــة للمــستورد الأجنبي.
- عدم الاهتمام بالمواصفات القياسية في تصنيع السلع المراد تصديرها مما يعوق دخولها وتصريفها في السوق الدولية.
- عدم الاهتمام ببحوث التصدير ودراسة الأسواق التي يمكن التصدير إليها.
- عدم توافر الموارد المالية للمنتجين لاستغلال الفرص التصديرية المتاحة لهم بالإضافة إلى عدم توافر القروض اللازمة لتحويل عملية التصدير في كثير من الدول النامية.
- نقص المعلومات والبيانات المتاحة عن الأسواق الأجنبية أو خاصة ما يتعلق بأذواق المستهلكين[2].

2 – التكتلات الاقتصادية :

وتحقق هذه التكتلات غالباً مزايا لصادرات الدول الأعضاء فيها مما يؤدي إلى اتساع نطاق السوق مع رفع الكفاءة، والاهتمام بالجودة، أما الدول التي لا تشترك في التكتل فإنها تواجه مشكلتين:

الأولى: منافسة شديدة من منتجات الدولة العضو في التكتل علاوة على منافسة منتجات دول السوق في أسواق هذه الدولة وبذلك تتضاعف المشكلة.

الثانية: صعوبة تخطي الحواجز الجمركية العالية المفروضة على صادرات الدول غيــر الداخلــة فــي التكتل[3].

بالإضافة إلى السياسات التحديدية والتي تواجه الصادرات الصناعية الليبية في العالم الخــارجي خاصة من جانب دول الاتحاد الأوروبي المستورد الأساسي للبتروكيماويــات (أهــم صــادرات ليبيــا

---

(1) قدري الشرقاوي، "التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً"، مرجع سابق، ص 26.

(2) خالد عبد الرحمن عوض الفينور، "أثر تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الليبي على الميزان التجاري"، دبلوم، معهد التخطيط القومي، القاهرة، في عام 1997، ص ص 34 ــ 35.

(3) قدري الشرقاوي، "التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً"، مرجع سابق، ص 27.

الصناعية)، ففي ضوء عدم اشتراك ليبيا في منظمة التجارة العالمية فإنها تفرض على الصادرات البتروكيماوية الليبية رسوم جمركة تميزية تعمل على زيادة سعر هذه الصادرات في دول الاتحاد، وتضاعف من مركزها التنافسي ، مما يحول دون تطورها في المستقبل، خاصة إذا علمنا أن هناك مشاكل تواجه هذه الصناعة في السوق المحلي أيضاً، بالإضافة إلى القيود التعريفية وغير التعريفية التي تفرضها بعض الدول النامية على هذه الصادرات مثل رومانيا ويوغسلافيا وكوريا الجنوبية والبرازيل[1].

سابعاً – مشكلات النقل:

يواجه النقل في ليبيا العديد من المشكلات والتي غالباً ما تكون مشكلات طبيعية بسبب الطبيعة الصحراوية الغالبة على تضاريس ليبيا كما للعوامل المناخية آثاراً سلبية على النقل في ليبيا وخاصة النقل البري.

1 – مشكلات النقل البري:

أ – الأمطار:

من المعروف أن أخطار الأمطار على الطرق تزداد في الأقاليم الصحراوية التي تتعرض أحياناً لسقوط الأمطار في شكل زخات شديدة مصحوبة بالعواصف الرعدية التي يترتب عليها حدوث سيول جارفة تعطل حركة النقل على الطرق المرصوفة بل كثيراً ما ينتج عنها حدوث تلفيات شديدة في الطرق ويؤدي سقوط الأمطار إلى تعطل النقل على الطرق الترابية وعدم صلاحيتها للنقل الميكانيكي خلال فترات سقوط الأمطار[2].

وفي ليبيا كثيراً ما تنزل الأمطار في شكل وابل شديد على منطقة ضيقة نسبياً فإن تدفق مياه الأمطار يكون له آثار مدمرة فجسور الطريق تتعرض للخراب وإذا لم توجد مصارف واسعة فإن المياه قد تكتسح سطح الطريق وتؤدي إلى منع الحركة تماماً وخير مثال على ذلك تعرض طريق بوقرين – سبها لفيضانات شديدة خصوصاً في منطقة منخفضات الجفره حيث اكتسحت المياه أجزاء كثيرة منه مما سبب تأخيراً لحركة المرور وزيادة الحوادث[3].

---

(1) راجع كلاً من صالح رجب عبيدة: "الآثار المتوقعة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي"، مرجع سابق، ص ص 39 ـ 40.

ـ عرفان تقي الحسيني: "التجارة الخارجية العربية والنظام التجاري الدولي"، الجديد رؤى وآفاق، مجلس الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، دورية فصلية ، عدد (1) ، طرابلس- ليبيا،1997 ، ص ص 136 ـ 137.

(2) محمد خميس الزوكة: "جغرافية النقل"، الطبعة الثالثة، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، في عام 2004، ص41.

(3) أبو القاسم محمد العزابي وآخرون (ترجمة)، "الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية (تحليل جغرافي)"، الطبعة الأولى، المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، في عام 1981، ص 47.

ب - الرياح:

تؤثر الرياح في النقل فوق اليابس حيث ينتج عن شدة هبوبها تكون العواصف وخاصة الرملية منها والتي تؤدي إلى تعطل حركة النقل سواء على الطرق المرصوفة أو على الخطوط الحديدية نظراً لتراكم الرمال[1].

وتتعرض الطرق في ليبيا للعواصف الرملية التي تعرف باسم القبلي وتنشأ هذه العواصف عادة في المناطق الصحراوية وتسبب المتاعب والمصاعب للمناطق المأهولة المجاورة والقبلي رياح جافة شديدة الحرارة محملة بالغبار تنشأ في الصحراء الكبرى، وتسبب العواصف الرملية للنقل مشكلتين أساسيتين هما الرمال المتنقلة فقد تتجمع الكثبان الرملية على طول الطريق أو غيره وقد تشكل طبقة رملية كبيرة كما تسبب العواصف الرملية في ضعف الرؤية[2].

كما أن توزيع السكان والتنمية الاقتصادية في ليبيا والذي يتسم بالتبعثر وعدم التركز إلا في نقاط قليلة أدي ذلك إلي ارتفاع تكاليف إنشاء الطرق وصيانتها وهكذا يعني أن الطرق وخطوط السكك الحديدية ينبغي أن تعبر مناطق واسعة ذات إنتاجية منخفضة قبل الوصول إلى هذه المناطق ذات الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي مما يزيد ذلك من تكاليف إنشاء وصيانة الطرق كما يؤدي ذلك إلي سرعة تلف معدات النقل[3].

2 - مشكلات المواني:

تعد صناعة المواني في ليبيا مكلفة جداً وذلك لطبيعة الساحل الليبي الذي يتسم بالاستقامة وقلة التعاريج فصناعة المواني في ليبيا تحتاج إلى أعمال صناعية مكلفة كإنشاء حواجز الأمواج والأرصفة وقنوات الملاحة.

كما تمثل التيارات البحرية مشكلة بالنسبة لميناء زواره الذي يعاني من ظاهرة الترسيب بفعل التيارات البحرية لذلك فإن عملية التطهير المستمرة للميناء مكلفة جداً.

كما أن الأمواج القوية وخاصة في فصل الشتاء تمثل مشكلة في بعض الأوقات حيث تعمل على تلف حواجز الأمواج.

كما تعاني بعض المواني الليبية من صغر مساحة التخزين وضيق الأرصفة وقلة عمق الغاطس من أهم أسباب ازدحام المواني بالسفن والبضائع خصوصاً إذا أضافنا إلى ذلك الزيادة الكبيرة في أعداد السفن وأحجامها.

---

(1) محمد خميس الزوكة: "جغرافيا النقل"، مرجع سابق، ص 41.

(2) أبو القاسم محمد العزابي، الطرق والنقل البرى والتغير الاجتماعى والاقتصادى فى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية " تحليل جغرافى" ، مرجع سابق، ص ص 52 ــ 54.

(3) السعيد إبراهيم البدوي ، النقل فى أفريقيا " الأنماط – المشكلات – الحلول " ، مرجع سابق ، ص 56.

المبحث الثاني
مستقبل التجارة الخارجية

أولاً: التوقعات المستقبلية للتجارة الخارجية:

تعد الإسقاطات المستقبلية لمكونات التجارة الخارجية من المؤشرات الهامة للتوقعات المستقبلية حيث تعتمد هذه الإسقاطات على تطور قيمة مكونات التجارة الخارجية للفترة من عام 1990 ــ 2001، وهذه التوقعات أخذت بدون اعتبار للمتغيرات الاقتصادية والسياسية سواء الداخلية أو الخارجية فهي تعتمد على تطور الأرقام فقط وذلك لإعطاء صورة مستقبلية لمكونات التجارة الخارجية خلال الفترات المستقبلية حتى عام 2050 .

(جدول رقم 56)

التوقعات المستقبلية لمكونات التجارة الخارجية *

السنة	إجمالي الصادرات مليون دينار	إجمالي الواردات مليون دولار	إجمالي التجارة الخارجية مليون دينار	الميزان التجاري مليون دينار
2005	4936.7	2655.5	7592.2	2281.4
2010	5672.75	3082.82	8755.5	2590.00
2015	6408.7	3510.1	9918.8	2899
2020	7144.7	3937.4	11082.1	3207.3
2025	7880.7	4364.7	12245.4	3516.00
2030	8616.7	4792	13408.7	3825.00
2035	9352.75	5219.3	14572.00	4133.5
2040	10088.75	5646.62	15735.4	4442.13
2045	10824.7	6073.9	16898.6	4750.85
2050	11560.7	6501.2	18062.00	5059.5

* **المصدر:** الجدول من إعداد الطالب اعتماداً على الأرقام الواردة بالجدول رقم (14)

* – تم إيجاد التوقعات المستقبلية عن طريق معادلة الاتجاه العام بناءً على الأرقام الواردة بالجدول رقم (14) و(الملحق الأحصائى جدول رقم)

معادلة الاتجاه العام ص = أ + ب س

حيث أ = $\frac{\text{مج ص}}{\text{ن}} = \frac{42460.2}{12} = 3538.35$

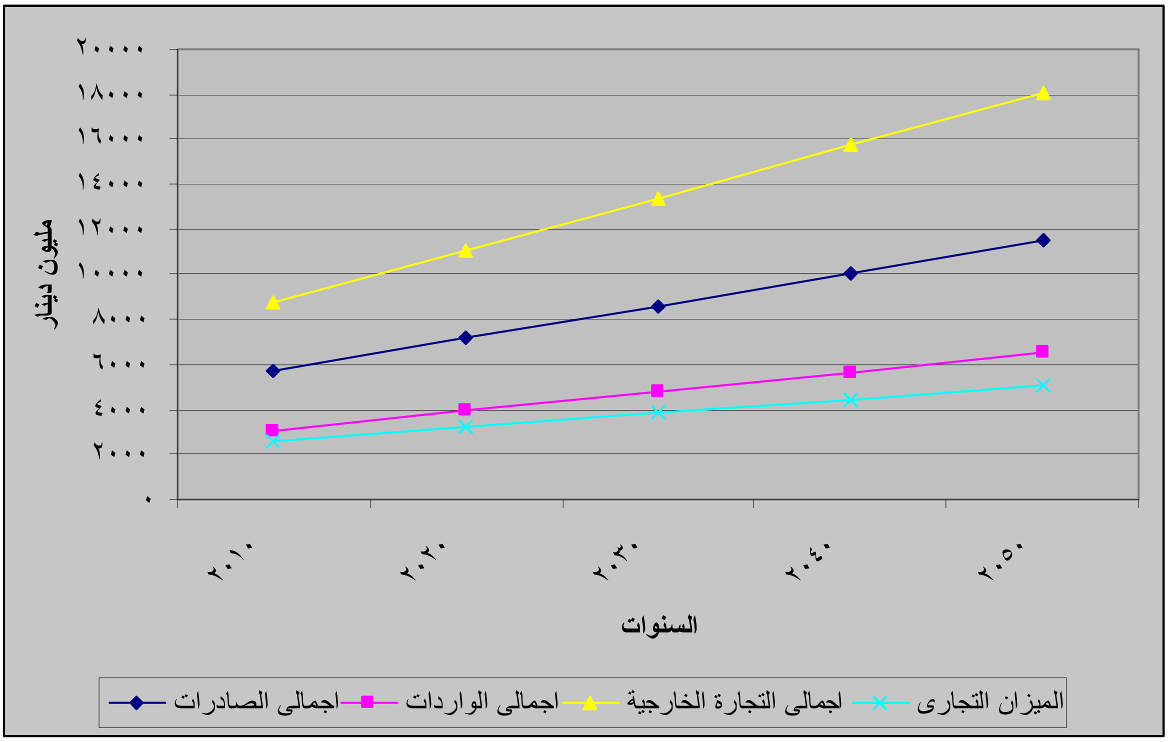
ب = $\frac{\text{مج س ص}}{\text{مج س 2}} = \frac{42106.4}{572} = 73.6$

مثال : صادرات سنة 2025 = س = 2(2025 – 1995.5 = 29.50 ×2 = 59

ص 2025= 3538.35 +73.9 ×59 =3538.35 +4342.4=7880.75 مليون دينار.

شكل رقم 77

التوقعات المستقبلية لمكونات التجارة الخارجية *



* **المصدر** : من إعداد الطالب أعتمادا على الجدول رقم 56.

فمن الجدول السابق رقم (56) والشكل رقم (77) نجد أن قيمة الصادرات الليبية قدرت في عام 2005، حوالي 4936.7 مليون دينار وسوف ترتفع هذه القيمة لتصل إلى 7144.7 مليون دينار في عام 2020، ثم تواصل ارتفاعها لتصل إلى 8616.7 مليون و10088.75 مليون دينار وذلك في عامي 2030 ــ 2040، وأخيراً سوف تصل إلى 11560.7 مليون دينار في عام 2050.

أما عن قيمة الواردات سوف تصل إلى 3082.82 مليون دينار في عام 2010 ، وتواصل ارتفاعها إلى 3937.4 مليون دينار في عام 2020 ، ثم تواصل ارتفاعها إلى أن تصل إلى 4792 مليون دينار و5646.62 مليون دينار وذلك خلال عامي 2030 ــ 2040 ، على التوالي:

وأخيراً سوف تصل إلى 6501.2 مليون دينار في عام 2050 ، أما عن الميزان التجاري فإن الإسقاطات المستقبلية له تدل على إنه في صالح ليبيا حيث إنه سيصل إلى 2590 مليون دينار في عام

2010 ، ويواصل ارتفاعه إلى أن يصل إلى 3825 مليون دينار و4442 مليون دينار وذلك خلال عامي 2030 ــ 2040 ، على التوالي.

وسوف يصل إلى 5059.5 مليون دينار وذلك في عــام 2050 ، كمــا أن إجمــالي التجــارة الخارجية سيرتفع من 7592.2 مليون دينار في عام 2005 ، ليــصل إلــى 8755.5 مليــون دينــار و11082.1 مليون دينار وذلك خلال عامي 2010 ــ 2020 ، ويواصل ارتفاعه إلى أن يــصل إلــى 13408.7 مليون دينار و15735.4 مليون دينار خلال عامي 2030 ــ 2040 ، على التوالي.

وأخيراً سيصل إلى 18062 مليون دينار في عام 2050 ، وهذا التطور بناءاً علــى الأرقــام الواردة بإحصاءات التجارة الخارجية للفترة من عام 1990 إلى عام 2001 .

كما أنه ربما يحدث ما لم تحدث متغيرات مستقبلية سواء سياسية أو اقتصادية على المستوى الــدولي أو المحلي.

ومن خلال العرض السابق نجد أن هناك تطور بالإيجاب في قيمة الصادرات والــواردات مــع استمرار تفوق قيمة الصادرات على الواردات وسيؤدي ذلك إلى تطور قيمة الميزان التجاري وارتفــاع قيمته لصالح ليبيا.

ثانياً: التوصيات:

مما سبق اتضح لنا العديد من المشكلات التي تعاني منها التجارة الخارجية الليبية مما يؤثر ذلك على تطور التجارة الخارجية وعلى نمو القطاعات الاقتصادية.

ولذلك سوف نتناول معالجة لأهم مشكلات التجارة الخارجية وذلك من خلال إعادة هيكلة الإنتاج وتنمية القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لكي نرقي ونطور من الصادرات الليبية غير النفطية وخاصة الصادرات الصناعية والزراعية كما يجب مواكبة التطورات الاقتصادية العالمية والاتفاقيات التجارية العالمية والاندماج في هذه الاتفاقيات. ففي ظل نظام العولمة الحالي لا يمكن أن تعيش دولة بمفردها أو منعزلة عن العالم.

وفيما يلي أهم التوصيات التي يوصي بها الطالب :

1- إعادة هيكلة الإنتاج :

رغم الجهود التي بذلت من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي ورغم تحقيقه زيادة في ناتج القطاع الصناعي والزراعي إلا أن هذه الزيادة لم تؤد إلى اتزان الهيكل الإنتاجي فمازال قطاع النفط ينفرد بالهيمنة على الصادرات والواردات ولذلك لابد من وضع خطة تنموية تعمل على إعادة هيكلة الإنتاج الليبي وإن تكون دعائم الاقتصاد الليبي عبارة عن مثلث يتكون أضلاعه من الصناعة والزراعة والنفط أي أن يكون النفط أحد ثلاث دعائم الاقتصاد الليبي وليس الداعم الوحيد والمهيمن الوحيد على الصادرات والواردات.

ويعد قطاع الصناعة من القطاعات الهامة والتي يمكن من خلالها قيادة عملية التنمية في مرحلة ما بعد النفط وذلك لأن هذا القطاع يمتلك مقومات ذاتية تمكنه من ذلك حيث من الممكن في إطار علاقات التشابك القطاعي أن تقوم صناعات مختلفة من مدخلاتها تأتي من القطاعات الأخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الثروة البحرية وقطاع النفط ومخرجاتها هي منتجات تؤدي إلى مواجهة الطلب المحلي من جانب والطلب الخارجي من جانب آخر خاصة إذا اختيرت الصناعات الجديدة وطورت الصناعات القائمة على هذا الأساس لكي تصب في تحقيق هذا الهدف[1].

كما يجب الاهتمام بالصناعات الخفيفة والصغيرة كالصناعات الثقيلة كما يجب أن يكون النفط الخام مصدر أساسي للتصنيع وتصدير النسبة الكبيرة منه كمنتجات نصف مصنعة أو منتجات نهائية عوضاً عن تصديره كخامات أولية.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد: "إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي من نفطي إلى غير نفطي"، مرجع سابق، ص 216.

كما يجب الاهتمام بالقطاع الزراعي وبزيادة الإنتاج الزراعي بالتوسع الرأسي والتوسع الأفقي وذلك عن طريق استصلاح الأراضي والحفاظ عليها من التصحر وإدخال التقنية الحديثة من آلات ومعدات زراعية والاهتمام بالسلالات الزراعية ذات الإنتاجية العالية ومكافحة ومقاومة الآفات الزراعية.

كما أن قطاع الرعي يعد من القطاعات الهامة والتي يجب تنميتها وتطويرها والاهتمام بالمراعي وإتباع أساليب حديثة في مجال الثروة الحيوانية والحد من الرعي الجائر وإدخال الخدمات البيطرية.

كما أن الثروة البحرية يمكن أن تساهم في الناتج المحلي إذا أحسن استغلال الشواطئ الليبية.
وهناك قطاع السياحة الذي يعد من القطاعات التي يمكن أن تساهم في تنمية الجوانب الاقتصادية وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في قطاع السياحة وتوفير الخدمات والمرافق المساندة ومرافق البنية التحتية اللازمة للرفع من مستوى الخدمات السياحية والمحافظة على الآثار بمختلف أنواعها والعمل على تدريب العمالة والتوعية السياحية وتشجيع السياحة البيئية مع البلدان المجاورة والتعاون معها في مجالات التسويق والترويج والتطوير وتدريب العناصر البشرية(1).

2 - تنمية الصادرات الليبية:

التصدير هدف قومي يهم الدول النامية كما يهم الدول المتقدمة ولا يقل الدور الذي يؤديه من أي استثمار ويقف التصدير على قدم المساواة مع الاستثمار في الدور الذي يقوم به في تنمية الدخل القومي، كما أن زيادة الصادرات وتنويعها أمر في غاية الأهمية لتنمية مصادر الدخل القومي وتنويعها ولتحقيق هدف تنمية الصادرات الليبية وتنويعها لابد من معالجة العديد من القضايا الهامة المرتبطة بالصادرات التي من أهمها:

- ارتفاع تكلفة الصادرات الليبية وارتفاع تكلفة الشحن للأسواق العالمية.
- غياب استراتيجية واضحة المعالم للصادرات الليبية.
- المنافسة الأجنبية للسلع الليبية سواء في الأسواق المحلية والخارجية.
- نقص الخبرة في مجال التسويق الدولي(2).

---

(1) مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي، "استراتيجية لتطوير السياحة وتفعيل النشاط الأهلي الاستثماري"، أخبار الجماهيرية، شهرية، عدد 6، في عام 2005، ص ص 44 ــ 45.

(2) عيسى حمد الفارسي، "تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها"، الشراكة مع القطاع الخاص، مجلة البحوث الاقتصادية، مركز علوم البحوث الاقتصادية ، دورية نصف سنوية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، بنغازي، ليبيا، 2004، ص 49.

ولمعالجة الأمور السابقة ينبغي وضع استراتيجية واضحة المعالم بشأن التصدير تأخذ في الاعتبار الأمور التالية:

أ - الإنتاج من أجل التصدير:

ففي هذا الشأن يوصي بالتحول من الإنتاج للاكتفاء الذاتي أو الإنتاج من أجل إحلال الواردات إلى الإنتاج من أجل التصدير حيث يراعي في الإنتاج التالي:

- إعطاء الأولوية للمشاريع الإنتاجية التي تحقق أهداف الصادرات من إنتاج السلع التي تؤدي إلى زيادة أو توفير العملات الصعبة وتنويع الصادرات.
- إنتاج السلع الضرورية وذات الأهمية الاستراتيجية.
- استغلال الموارد المحلية المتاحة، النفطية والمعدنية والزراعية[1].

كما أن التصدير يجب أن يكون في خدمة الإنتاج، فإن التصدير يقود الإنتاج ويحدد اتجاهاته كذلك يجب أن يكون الإنتاج في خدمة التصدير وذلك عن طريق توجيه قطاع الإنتاج للسلع المطلوب إنتاجها ومواصفاتها ونوعيتها ومتطلبات واحتياجات الأسواق الخارجية.

كما يجب أن توضع خطة للإنتاج والاستهلاك على مستوى الدولة بحيث تسمح بوضع معايير موضوعية لكل سلعة لتخصيص حصة محددة للتصدير من الإنتاج الزراعي والصناعي لا يتأثر بضغط الاستهلاك المحلي الذي يجب أن تلجأ في علاجه أساليب أخرى خلاف منع التصدير وعلى سبيل المثال رفع الإنتاجية وزيادة الطاقة الإنتاجية وترشيد الاستهلاك[2]. كما يجب إلزام المصدرين بمراعاة الجودة الفائقة مع تطوير الإنتاج، ودراسة الأسواق الخارجية وأذواقها والربط بينها وبين الإنتاج.

ب - الاهتمام بالخدمات التصديرية:

ويكون ذلك الاهتمام عن طريق توفير المعلومات التجارية عن الأسواق الخارجية ومتطلباتها وعرض السلع الليبية في الأسواق الخارجية وذلك عن طريق نظام المعلومات ويجب ربط نظام المعلومات بمصادر بنوك المعلومات ودوائر الاستعلام التجارية.

ويراعي في مجال التسويق الخارجي إقامة أسابيع ترويجية وأسابيع عرض ودعاية للمنتجات الليبية داخل الأسواق الخارجية وخاصة دول السوق الأوروبي والدعاية للمنتجات الليبية داخل الأسواق الخارجية بصورة دورية ومتطورة عن طريق وسائل الإعلام المختلفة خاصة المرئية[3].

ج - العمل على نشر الوعي التصديري :

---

(1) أبو بكر طاهر حامد مرجع سابق، ص 337.

(2) فؤاد مصطفى محمود، مرجع سابق، ص 40.

(3) المرجع السابق ، ص ص 43 ــ 49.

وذلك عن طريق نشر وتنمية الوعي الإنتاجي والتصديري داخل الوحدات الإنتاجية الخاصة والعامة ويتم تنفيذها باستخدام كافة وسائل الإعلام والاتصالات المختلفة وعقد مؤتمرات عامة للتصدير بانتظام وبصورة دورية.

د – التوسع في إقامة المعارض الليبية والاشتراك في المعارض والأسواق الدولية:

تعتبر المعارض والأسواق التجارية واجهة عرض لمنتجات الدولة إذ أنها إحدى الوسائل المتعددة لتنمية صادرات الدولة إلى أسواق الدول الأخرى.

كما تعد المعارض الليبية مثل معرض طرابلس الدولي النافذة التي تطل منها ليبيا على العالم والنافذة التي يطل العالم من خلالها على ليبيا حيث يشارك في هذا المعرض العديد من الدول والشركات التي تسعى إلى إقامة علاقات اقتصادية مع ليبيا تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة وزيادة الإنتاجية وزيادة حجم التبادل التجاري بينها وبين ليبيا[1].

كما أن هذه المعارض تعد عنوان السوق الليبي والثقافة الليبية كما تعد رابطة اقتصادية تجارية وثقافية بين العديد من الدول. كما يوصي بإقامة معارض ثقافية وسياحية ليبية جنباً إلى جنب مع المعارض التسويقية للمنتجات الليبية.

هـ – دعم الصادرات:

ويتقرر مبدأ دعم الصادرات وتحديد قيمته في ضوء ظروف الدولة وسياستها الاقتصادية والمالية والاجتماعية وبصفة مؤقتة ولتشجيع الصناعات المجدة بعد استنفاذ كل الوسائل لتحسين الإنتاج وتطويره وخفض تكلفته[2].

و– تنمية الصادرات الصناعية:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن من خلالها إعادة هيكلة الصادرات الليبية كما أنها يمكن أن تكون البديل الأول للصادرات النفطية ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال التغلب على المشكلات التي تواجه قطاع الصناعة في ليبيا وذلك من خلال التوصيات التالية:

– التوزيع العادل للمنشآت الصناعية :

حيث يعد التوزيع العادل للمنشآت الصناعية من أهم عوامل تنمية الصادرات الصناعية لذلك يجب إعادة توزيع المنشآت الصناعية والحد من تركزها في مدينتي طرابلس وبنغازي وما لذلك التركز من مشاكل اقتصادية واجتماعية ذكرت سابقاً.

---

(1) مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي بالقاهرة ، "انطلاقة اقتصادية جديدة في معرض طرابلس الدولي"، أخبار الجماهيرية، تصدر عن مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي، شهرية، العدد الثاني، القاهرة، 2005 ، ص 26.

(2) فؤاد مصطفى محمود، مرجع سابق، ص 112.

لذلك يجب العمل على إقامة تجمعات صناعية في المدن الأخرى ولا يتم ذلك إلا من خلال الاهتمام بتطوير البنية التحتية لقطاع الصناعة من خدمات أساسية مختلفة كالكهرباء والمياه والصرف الصحي وإنشاء التجمعات السكنية بجوار التجمعات الصناعية وكذلك الاهتمام بإنشاء وتعبيد الطرق وتأمين وسائل نقل البضائع والركاب بأسعار منخفضة من وإلى التجمعات الصناعية فإن التوزيع العادل للمنشآت الصناعية يقضي على كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية فإن ذلك يعمل على توفير فرص عمل في المناطق النائية والحد من هجرة الأيدي العاملة إلى مدينتي طرابلس وبنغازي وما يترتب على ذلك من تكدس السكان في هاتين المدينتين وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة بهما.

كما يجب أن يكون توزيع المنشآت الصناعية مرتبط بتوافر الخامات أي يكون مرتبط بالإنتاج الزراعي والحيواني والتعديني.

- الحد من مشكلة البطالة المقنعة:

يؤدي تكدس العمال في المصنع الواحد إلى العديد من المشكلات وأهمها زيادة تكلفة الإنتاج وانخفاض إنتاجية العامل.

ولذلك يجب القضاء على هذه المشكلة عن طريق القطاع الخاص للاستثمار في قطاع الصناعة عن طريق الدعم المالي وتسهيل الإجراءات الإدارية والمنافسة المتكافئة بين القطاع العام والقطاع الخاص والعمل على إنشاء مؤسسات مشتركة بين القطاع الخاص والعام حيث أثبتت التجارب نجاح هذه الشراكة في العديد من المؤسسات وفي كلتا الحالات يجب ضمان حقوق العاملين.

كما يوصي بتدريب القوى العاملة وتطويرها بالمستوى الذي يساعدها على إدارة المعدات والآلات وطرق صيانتها وإصلاح الأعطال فيها حتى تستمر عملية الإنتاج بدون توقف، وربط الأجور بالإنتاجية لتقليل تكاليف الإنتاج. وعدم ظهور التضخم، وزيادة الإنفاق في التكوين الرأسمالي لاستيعاب أعداد أكبر من القوى العاملة في هذا القطاع[1].

- توفير مدخلات الإنتاج:

تتعرض بعض المصانع في ليبيا إلى التوقف عن الإنتاج أحياناً ويعود ذلك إلى عدم انتظام مدخلات الإنتاج.

لذلك يوصي بتوفير مدخلات الإنتاج بالكميات المناسبة كي تستمر عملية الإنتاج بدون توقف وتقليل الفاقد منه ومن ثم زيادة إنتاجية مدخلات الإنتاج ويكون ذلك عن طريق توفير المواد الخام اللازمة للصناعة محلياً بقدر الإمكان.

---

(1) ناصر جواد حبي ، "دراسة تحليلية لمحددات إنتاج قطاع الصناعة في الجماهيرية الليبية خلال الفترة من عام 1988ـ 1998، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، عدد ، فصلية، طرابلس، ليبيا، في عام 2004، ص 59.

تنويع مصادر الموارد الخام والآلات والمعدات المستوردة من الخارج وعدم الاعتماد في ذلك على مصدر أو دولة واحدة لضمان توفير استمرارها.

كما يجب أن يكون هناك مخزوناً من مدخلات الإنتاج يكفي على الأقل لمدة عام.

كما يجب معالجة المشاكل الإدارية والجمركية المتعلقة بعملية استيراد المواد الأولية.

- توفير رؤوس الأموال:

تعد ليبيا من الدول التي لا تعاني من هذه المشكلة وهي مشكلة رأس المال فيعد رأس المال متوفر في ليبيا من خلال العوائد النفطية ولكن المشكلة تكمن في عدم التوجيه الأمثل لرؤوس الأموال لذلك يجب أن تكون الأولوية لقطاع الصناعة لأنه من أهم القطاعات القادرة على إعادة هيكلة الصادرات الليبية، ويكون ذلك عن طريق زيادة نسبة الاستثمار في القطاع الصناعي من خلال برامج التنمية ودعم القطاع الخاص بالقروض المصرفية وتسهيل الإجراءات الخاصة بذلك للاستثمار في القطاع الصناعي.

- السعي من أجل الاكتفاء الذاتي ثم إيجاد فائض للتصدير:

يجب أن تتجه استراتيجية التصنيع أولاً إلى الاكتفاء الذاتي في كل السلع الضرورية والتي تتوافر لها المواد الخام الأولية كبديل للواردات ثم التخطيط للتوسع الأفقي والرأسي لإيجاد فائض للتصدير [1].

- إقامة تعاون صناعي مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

كما يوصي بإقامة تعاون صناعي مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية وذلك بالتعاون في إنتاج مشروعات مشتركة متكاملة وصناعات تحويلية وتجميعية بهدف تصديرها للأسواق الخارجية وبمواصفات الصناعة الأوروبية[2].

- تنمية القطاعات الصناعية المؤهلة للدخول في هيكل الصادرات:

يوجد في ليبيا قطاعات صناعية مؤهلة لتنمية مصادر الدخل والدخول في هيكل الصادرات الليبية ومنافسة صادرات النفط الخام ومن أهم هذه الصناعات:

- الصناعات البترولية والغاز:

---

(1) أبو بكر طاهر حامد ، "التجارة الخارجية لجمهورية السودان الديمقراطية في عام 1968 ــ 1978 "، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ص ص 317 ــ 318.

(2) فؤاد مصطفى محمود، "مستقبل التصدير في مصر" (آفاقه وأبعاده)، النشرة الاقتصادية، شركة النصر للتصدير والاستيراد، إدارة البحوث الاقتصادية، نشرة سنوية، عدد 42، مطابع شركة النصر للتصدير والاستيراد، القاهرة، 1983 ، ص 28.

ويمكن تنمية هذه الصناعات عن طريق زيادة المنتجات البترولية وتنويعها والحرص على جودتها بما يفي واحتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض للأسواق العالمية.

- الصناعات البتروكيماوية :

تعتمد كثير من الصناعات على المواد البتروكيماوية كمدخلات في العملية الإنتاجية لذلك ينبغي التوسع في إنتاج المنتجات البتروكيماوية النهائية وتصديرها على هيئتها النهائية.

- صناعة المنسوجات :

هناك إمكانية لقيام صناعات نسيجية متطورة في ليبيا اعتماداً على إمكانياتها في إنتاج الألياف التركيبية استغلالاً لميزتها النسبية في صناعة البتروكيماويات.

- الصناعات الغذائية والدوائية:

تعتبر الصناعات الغذائية والدوائية من بين المشروعات المؤهلة للاستثمار المحلي والأجنبي ذلك لاتساع السوق الليبي[1].

3 - تنمية الصادرات الزراعية:

تعاني ليبيا من مشكلة انخفاض الصادرات الزراعية لذلك فإن تنمية قطاع الزراعة يساهم في التغير الهيكلي السلعي للتجارة الخارجية وتنويع الصادرات فإذا أرادت ليبيا أن تطور قطاعاتها الاقتصادية وإن تزيد من تجارتها الدولية فعليها بزيادة الدخل الزراعي وتنمية ذلك القطاع لتحقيق الأهداف التالية:

- إيجاد فائض من الطعام والمواد الغذائية لسد احتياجات سكانها ولتصدير جزء منها إلى الخارج.
- خلق مزيد من الدخل للمشتغلين بالزراعة يساعد على توفير مدخرات محلية وزيادة القوة الشرائية.
- مد الصناعات المحلية بمادتها الأولية من فائض الإنتاج الزراعي. لذلك كله نجد أن التطور الزراعي لازم للتطور في مجالات الاقتصاد الأخرى[2]. ويتم ذلك عن طريق التوصيات التالية:

- المحافظة على الموارد المائية والبحث عن موارد مائية جديدة:

تعتبر موارد المياه أهم عامل من عوامل تنمية الصادرات الزراعية فبدون مياه لا تكون هناك حياة زراعية لذلك يوصي بالتالي:

- ترشيد الاستهلاك:

---

(1) عيسى حمد الفارسي، "تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها"، الشراكة في القطاع الخاص، مرجع سابق، ص ص 38 ــ 39.

(2) فؤاد محمد الصقار، مرجع سابق، ص 200.

ويكون ذلك عن طريق توعية المستهلك بأهمية المياه وأهمية المحافظة عليها والمحافظة على الموارد المائية من التلوث وذلك بتوعية السكان بعدم إلقاء المخلفات في المياه وغير ذلك من عوامل تلوث المياه مثل إلقاء مخلفات المصانع في المجاري المائية، وتكون التوعية عن طريق وسائل الإعلام المختلفة.

- إتباع وسائل الري الحديثة مثل الري بالرش والري بالتنقيط لأن في هذه الوسائل توفير في المياه والتقليل من وسائل الري بالغمر ويجب أن تروي الأراضي الزراعية ليلاً وليس نهاراً لعدم تعرض المياه للتبخر.
- كما يوصي بتبطين الترع والمصارف بمواد عازلة لتمنع تسرب المياه وخاصة في التربة الرملية.
- يجب تكثيف المزيد من الجهود العلمية والموارد المالية وتسخيرها للبحث عن موارد مائية جديدة غير تقليدية والتقليل من الطلب على المياه والرفع من كفاءة استغلالها.
- الاستمرار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فبالرغم من إن هذه التنمية قائمة على إجهاد الموارد المائية إلا أنها تؤدي إلى توليد موارد مالية وأنظمة مؤسسية قادرة على تمويل وتنمية وإدارة موارد مائية جديدة من مصادر غير تقليدية لتعويض الموارد المائية المستنفذة(1).
- ولأهمية المياه الباطنية في ليبيا لابد من وضع سياسة ثابتة للرعي وتشجير الأودية وعمل المدرجات وبناء الجسور وإقامة القنوات من أجل المحافظة على التربة والمياه وحتى تزيد كمية المياه المعوضة للمياه الباطنية(2).

- التوسع الرأسي وزيادة الإنتاج :

المقصود بالتوسع الرأسي هنا زيادة الإنتاج من نفس المساحة التي تستغل في الوقت الحالي عن طريق تطوير أساليب الإنتاج الحالية وإدخال الأساليب الحديثة التي ترفع من الإنتاجية الحالية للأرض(3). وتحسين الغلات والقضاء على المبيدات الحشرية واستنباط سلالات جيدة للمحاصيل الزراعية والاهتمام بالتسميد وإتباع الدورة الزراعية لعدم إجهاد التربة والاهتمام بالبحوث الخاصة بالتطوير والتجديد في مجالات الإنتاج الزراعي(4).

ـ التوسع الأفقي وزيادة الإنتاج :

---

(1) سعد أحمد الغرباني، أزمة المياه.. وتواصل التنمية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، مرجع سابق، ص ص 229 ـ 230.

(2) يسري الجوهري، شمال أفريقيا "دراسة في الجغرافية الإقليمية"، دار المعارف، القاهرة، ؟؟، ص 186.

(3) نصر السيد نصر، الموارد الاقتصادية، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة في 1973 ، ص 326.

(4) قدري الشرقاوي، التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، مرجع سابق، ص 13.

يعنى بالتوسع الأفقي زيادة المساحة التي تستغل وذلك عن طريق استصلاح الأراضي والحفاظ على الأراضي المستصلحة وحمايتها من التصحر أو التملح والتعرية وذلك عن طريق عمل مصاطب زراعية وعمل مجاري مائية وخزانات وسدود للحفاظ على مياه الأمطار والتحكم فيها وعمل مصدات للرياح بالأشجار لحماية التربة من زحف الرمال[1].

- الحفاظ على التربة من التعرية :

تعد تعرية التربة من أهم المشكلات التي تواجه قطاع الزراعة في ليبيا وللحفاظ على التربة من التعرية يوصي بالتالي:

- إنشاء المصاطب على سفوح الجبال لتحد من جرف التربة عن طريق الأمطار.
- إتباع طريقة الحرث الكنتورية في الأراضي الزراعية على السفوح الجبلية وفيها تكون خطوط الحرث متعامدة على اتجاه انحدار السفوح.
- المحافظة على الغطاء النباتي الطبيعي سواء كان غابات أو حشائش وذلك عن طريق تنظيم عمليات قطع الأشجار وإتباع سياسة التشجير وتنظيم عمليات الرعي بحيث لا تربي أعداد من الحيوانات تفوق طاقة المراعي.
- إتباع دورة زراعية منظمة[2].

- إزالة ملوحة التربة:

ويكون ذلك عن طريق غسل التربة باستمرار والاهتمام بإنشاء شبكات الصرف المغطى والمكشوف وعمل مصدات للرياح وخاصة في المناطق المجاورة للبحر لتحجز الرياح الآتية من البحر وما تحمله من جزيئات الماء والملح.

- توفير مدخلات الإنتاج:

حيث يوصي في ذلك الشأن توفير الأسمدة والمبيدات الحشرية والكيماويات والمستلزمات الأخرى للإنتاج الزراعي محلياً والحد من استيرادها من الخارج والعمل على توفير المستلزمات الزراعية بانتظام لكي لا يتأثر الإنتاج الزراعي بالتذبذب من عام لآخر.

- العمل على توفير الآلات والمعدات اللازمة للزراعة والحد من الاعتماد على مصدر أو دولة واحدة في توفير هذه الواردات بل يجب تنويج المصدر لضمان توفير السلع الرأسمالية اللازمة للإنتاج الزراعي وعدم انقطاعها.

---

(1) نصر السيد نصر، المرجع السابق، ص 329.

(2) محمد خميس الزوكة ، المدخل إلى الجغرافية الاقتصادية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية في 1978 ، ص ص 89 - 90.

3 – إعادة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية :

من أهم المشكلات التي تعاني منها التجارة الخارجية الليبية وخاصة الصادرات هي التركز الجغرافي في أسواق الدول الصناعية المتقدمة وخاصة أوروبا الغربية وما لذلك التركز من مشكلات ومخاطر يمكن أن تصيب الاقتصاد الليبي ذكرت سابقاً.

لذلك يجب النظر في إعادة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الليبية وذلك من خلال التوجه إلى الأسواق العربية والأفريقية والدول النامية.

ويجب دراسة هذه الأسواق دراسة جيدة ودراسة متطلبات واحتياجات هذه الأسواق والقدرة الشرائية والمستوى الاقتصادي وعادات وتقاليد وأذواق السكان في هذه الأسواق.

ودراسة السلع الموجودة بها ومدى جودتها والعمل على إنتاج سلع أعلى منها في الجودة أو في مستوى جودتها وذلك لكي تكون السلع الليبية قادرة على المنافسة في هذه الأسواق.

حيث تعد هذه الأسواق بالنسبة لليبيا الملاذ الوحيد للتنويع الهيكل السلعي للصادرات الليبية والخروج من دائرة الاعتماد على النفط في الصادرات وتغطية الواردات.

فهذه الأسواق يمكن من خلالها زيادة الصادرات الصناعية والزراعية وتغطية احتياجات ليبيا من السلع المستوردة والمتوفرة في السوق العربي والأفريقي وذلك للخلاص من تركز التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية في أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

حيث أن الجوار الجغرافي والعلاقات التاريخية والتقارب الثقافي ــ كاللغة والدين والعادات والتقاليد ــ كل ذلك من شأنه أن يدعم السلع الليبية في هذه الأسواق كما أن عامل الجوار الجغرافي من شأنه أن يقلل من تكاليف النقل وبالتالي انخفاض أسعار السلع الليبية بالإضافة إلى الاتفاقيات التجارية في إطار السوق العربية المشتركة والاتحاد المغربي وتجمع دول الساحل والصحراء والاتحاد الأفريقي من شأنها أن تدعم وتذكي السلع الليبية في هذه الأسواق.

ورغم التشابه والتماثل في إنتاج ليبيا والدول العربية والأفريقية إلا أن هناك سلع كثيرة يمكن تبادلها على نطاق واسع فعلى سبيل المثال تشمل الصادرات المغربية والتونسية إلى ليبيا على منتجات غذائية (ألبان وبقوليات وتوابل، وأسمدة، وأعلاف)، وسلع صناعية مثل المنسوجات والأجهزة المنزلية ومواد البناء وقطع الغيار.

في حين أن الصادرات الليبية إليها تتمثل في الحبوب والصناعات البتروكيماوية والكيماوية ومنتجات تكرير النفط والأسمنت[1].

كما أن هناك الكثير من الدول العربية والتي تعد دول غير نفطية أو إنتاجها محدود منه ومن هذه الدول الأردن ولبنان ومصر وسوريا فمن الممكن أن تصدر ليبيا لهذه الدول النفط والغاز والمنتجات

---

[1] الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق: إحصاءات التجارة الخارجية.

البتروكيماوية والكيماوية والحديد والصلب وتستورد منها الآلات والمعدات والكثير من السلع الرأسمالية الأخرى المتوفرة في هذه الدول.

كذلك الحال بالنسبة للدول الأفريقية غير العربية والتي هي في حاجة إلى كثير من السلع الليبية الموجودة في الهيكل السلعي للصادرات الليبية والتي يمكن التوسع في إنتاجها وتصدير فائضها إلى هذه الأسواق.

ولعدم مقدرة الدول العربية والأفريقية على سداد قيمة الصادرات الليبية نقداً فإن سياسة المقايضة بالنسبة للصادرات الليبية غير النفطية تعد من أهم السبل لزيادة التبادل التجاري مع الدول العربية الأفريقية.

4 ـ الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية :

رغم الجوانب السلبية والمشكلات التي يمكن أن تتعرض لها ليبيا من جراء انضمامها إلى المنظمة إلا أن ذلك شيء لا بد منه حيث لا تستطيع دولة أن تعيش منعزلة عن النظام العالمي. فالبلد غير العضو في المنظمة سيواجه بجملة من الإجراءات والعوائق التي تحد من تدفق منتجاته إلى أسواق البلدان الأعضاء في المنظمة، ولكي تزال هذه العقبات والعوائق عليه الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

فالميزة الأساسية التي يحصل عليها أي بلد من انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية هي سهولة نفاذ سلعة إلى الأسواق الخارجية دون تميز ضد هذه السلع.

وكل ذلك يستدعي من جانب ليبيا العمل على زيادة الصادرات من ناحية وكيفية رفع كفاءة مؤسسات الإنتاج المنافسة للواردات من ناحية أخرى حتى لا تغزو الواردات السوق الليبية وتنكمش المؤسسات الإنتاجية الوطنية[1].

كما يجب استغلال الاستثناءات والإجراءات للبلدان التي قد يلحق بها ضرر من جراء التحاقها بالمنظمة.

كما يجب على ليبيا استغلال إمكانياتها الحقيقية وتستخدم هذه الإمكانيات بالشكل الأفضل وأهمها:

– الموارد الطبيعية :

بإمكان ليبيا استغلال مواردها الطبيعية نفط خام، غاز، خام الحديد، إمكانيات إنتاج الألمونيوم، بعض المواد المعدنية، الشواطئ الجميلة، الصحراء ذات الكثبان الرملية، الشمس الساطعة طوال السنة وهي تعد مصدراً من مصادر الطاقة.

فهذه الموارد الطبيعية تشكل قاعدة أساسية لكثير من النشاطات الاقتصادية، وبالتالي فإنه بالإمكان دراسة الوفرة النسبية لهذه الموارد وتخطيط النشاط الاقتصادي المستقبلي بناءاً على ذلك.

– استغلال الموارد المالية :

---

[1] عطية المهدي القينوري، التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 176.

مما لا شك فيه أن ليبيا ليس لديها فقر في الموارد المالية فكما هو معروف ليبيا هي إحدى الدول النفطية المهمة وبالتالي فإن إقامة المشاريع الإنتاجية فيها يجب إلا تواجه مشكلة تمويل كما هو الحال في كثير من البلدان النامية وكل ما في الأمر هو حسن استغلال هذه الموارد المالية وتوظيفها لاستغلال الموارد الطبيعية التي سبق ذكرها.

- الموارد البشرية :

تعتبر ليبيا من البلدان النفطية صغيرة الحجم بالنسبة إلى قوة العمل بها أو عدد سكانها وبما أن ليبيا قد قطعت شوطاً كبيراً في التنمية البشرية بما لديها من مؤسسات تعليمية وصحية وثقافية فإن القوى البشرية فيها مؤهلة للقيام بدور إيجابي في التنمية الاقتصادية ويمكن زيادة الاستثمار في هذه الموارد المهمة الذي يجب أن يعول عليه كثيراً في إحداث عملية التنمية[1].

5 - التوسع في سياسة الخصخصة :

إن نمو الاقتصاد القومي لا يقوم على ساق واحد، بل من الضروري السير على ساقين في طريق التنمية لتحقيق الأهداف المطلوبة[2].

حيث يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في تحقيق التنمية من حيث مساهمته في تخفيف العبء وخفض التكاليف التنموية التي تتولاها الدولة حيث أن تحقيق التنمية هو مسؤولية مشتركة بين الحكومة وأفراد المجتمع، وعلى ذلك فإن نجاح وكفاءة القطاع الخاص يقاس بمقدار ما تحققه من مشروعات بالجهود الذاتية وكذلك بما توفره من دعم عن طريق مدخراتها المحلية أو مدخرات المواطنين، إضافة إلى ذلك حث الأفراد على المساهمة في إقامة المشروعات الخدمية والإنتاجية ويأتي هذا من خلال:

- مساعدة ودعم الوحدات المحلية لتنمية واستغلال مواردها المحلية.
- العمل على تعظيم دور المشاركة الشعبية في عملية التنمية وذلك بتحميل أفراد المجتمع بجميع فئاته وقطاعاته مسؤولية المساهمة في البناء والتطوير.
- تشجيع دور الادخارات الذاتية في المشاريع التنموية.
- في حالة عدم توفر المدخرات المحلية بالشكل الكافي يجب العمل على توفير القنوات المالية المصرفية الكفء لتمويل هذه المشاريع الإنتاجية.
- يجب توضيح الغموض والتردد الذي لازم أغلب التشريعات التي صدرت مؤخراً لإعادة تنظيم الاقتصاد الليبي فسياسات التحرير الاقتصادي لابد أن تكون جادة وأن تتخذ مواقف واضحة في تعاملها مع كثير من الأمور الهامة، فالتحول ليس مجرد إجراءات وقرارات تصدرها السلطات

---

(1) عطية المهدي الفيتوري، "التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية"، مرجع سابق، ص 186.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، "إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي من نفطي إلى غير نفطي، مجلة البحوث والدراسات العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، سنوية، عدد 22، القاهرة في 1994 ، ص 217.

- خديجة عبد الكريم ، التحول المحلي والتنمية: مجلة دراسات ص 201 ــ 202، المركز العالي لدراسات وأبحاث الكتاب الأقصر، فصلية، عدد 12، طرابلس في 2003 ، ص ص 203 ــ 204.

الاقتصادية، بقدر ما هو تهيئة المناخ العام والاستعداد النفسي لدى القيادات والعــاملين للتغيــر الاجتماعي والاقتصادي بما يتفق وعمل قوى السوق[1].

- كما يجب مراعاة العمالة وأجورهم ووضع قوانين تحفظ لهم حقوقهم ليتساوى العامل في القطاع الخاص بالعامل في القطاع العام من حيث الحوافز والعلاوات والتدريج الوظيفي وإن يحكم ذلك بقوانين صارمة.
- مراعاة القطاع العام وعدم القضاء عليه لحساب القطاع الخاص بل يجب أن يتواجد القطاع العام إما بالمشاركة مع القطاع الخاص أو المنافسة المتكافئة مع القطاع الخاص، وإن يستثمر القطاع العام في المجالات التي يعرض عنها القطاع الخاص مثل الاستثمار في قطاع الخدمات.
- العمل على الحد من الفساد الإداري والمالي أثناء الخصخصة أي يجب أن تكون هنــاك رقابــة صارمة على عملية البيع والشراء.
- يجب الاستفادة من تجارب الدول النامية في مجال الخصخصة وخصوصاً تلك الدول التي تتشابه مع ظروف الاقتصاد الليبي.

6 - تنمية قطاع النقل – ويتم ذلك من خلال :

أ ــ تطوير النقل البري:

يعتبر النقل البري الوسيلة الوحيدة لربط المناطق بعضها ببعض خصوصاً وإن البلاد متراميــة الأطراف مساحتها تقترب من 2 مليون كم^2 فإن توفير شبكة جيدة للطرق يعد عــاملاً رئيــسيا لتنميــة المناطق البعيدة والقرى المبعثرة داخل هذا النطاق الصحراوي الكبير كما تعمل هذه الطرق على ربــط البلاد بالأقطار المجاورة[2].

وللطرق البرية أهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية ونقل السلع من مناطق إنتاجهــا إلــى مناطق استهلاكها وإلى موانى التصدير ونقل السلع الإنتاجية والاستهلاكية من الموانى إلــى المنــاطق الاستهلاك.

ويواجه النقل البري في ليبيا العديد من المشكلات معظمها مشكلات مناخيه ناتجة عن الأمطار والرياح ولتجنب هذه المشكلات يوصي بالتالي:

- يجب أن توضع الأمطار في الاعتبار عند تصميم الطرق المرصوفة حيث يراعى عنــد إنــشاء شبكات الطرق في الأقاليم المطيرة أن تزود بالجسور والمصارف التي تجنب حدوث أضــرار جسيمة للطرق المرصوفة عند سقوط الأمطار الغزيرة والعكس.
- كما يستوجب التعرف على الآثار المناخية المحتملة قبل البدء الفعلي في تنفيذ الطريــق وذلــك لأجل أخذ كل الاحتياطات اللازمة لتجنب ضياع المال والوقت أثناء عملية التنفيذ وما يتبعها من صيانة فيما بعد.

---

(1) أحمد سعيد الشريف

(2) صبحي قتوص، وآخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً، مرجع سابق، ص 477.

- الاهتمام بتطوير وصيانة الطرق البرية التي تربط ليبيا بالدول المجاورة وذلك لتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ليبيا ودول الجوار.
- كما يجب الاهتمام بتعبيد الدروب التي تربط بين مراكز العمران والإنتاج وإنشاء الخدمات على طول الطرق المعبدة.
- توفير خدمات الإصلاح والصيانة للمركبات العامة وإنشاء الكثير من الورش وتجهيزها بالآلات والمعدات والمهندسين والفنيين.
- وفي قطاع السكك الحديدية ــ حيث تم الانتهاء من إنشاء خط للسكك الحديدية الواصل بين الحدود الليبية الشرقية والغربية[1].

يوصي بربط هذا الخط بمصر شرقاً وتونس غرباً وسوف يساهم تسيير هذا القطار بين مصر وليبيا وتونس في زيادة حركة الأفراد والبضائع وزيادة حجم التبادل التجاري بين مصر وليبيا وتونس.

ب - تطوير النقل البحري والموانئ:

إن مكانة ليبيا الأفريقية ومكانتها على مستوى دول حوض البحر المتوسط وموقعها الاستراتيجي المهم على الساحل الجنوبي من البحر المتوسط فرض ضرورة تطوير الموانئ البحرية والرفع من مستوى الخدمات بما يتمشى، وحجم النشاط التجاري والبرامج التنموية والتي شملت مختلف القطاعات الاقتصادية[2].

لذا يوصي بالتالي:

- تطوير الموانئ البحرية القائمة وذلك بتوسيع هذه الموانئ وبناء حواجز أمواج لها وتوسيع الأرصفة القائمة بها وإنشاء أرصفة جديدة وذلك لاستيعاب السفن ذات الأحجام الكبيرة وتسهيل عمليات الشحن والتفريغ.
- إنشاء موانئ جديدة لتخفيف الضغط الذي يقع على الموانئ القائمة ولاستيعاب حجم البضائع الواردة والصادرة الآخذة في الازدياد والناتجة عن ضخامة المشاريع التي تضمنتها خطط التحول وبرامج التنمية.
- تطوير وتجديد الأرصفة القائمة وإنشاء أرصفة جديدة.
- تعميق الممرات المائية لدخول السفن العملاقة لزيادة البضائع الخارجة والداخلة.
- إنشاء مخازن جديدة وتوسيع المخازن القائمة وذلك لرفع القدرة الاستيعابية في الموانئ.

---

(1) مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي، سفير مصر في الجماهيرية العظمى "الفرصة مهيأة للمستثمرين المصرين لإقامة مشروعات عديدة في ليبيا، أخبار الجماهيرية، شهرية، العدد الثاني، تصدر عن مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي، القاهرة في مايو عام 2000، ص 17.

(2) صبحي قنوصي، وآخرون، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً، مرجع سابق، ص 481.

- توفير احتياجات الموانئ من المعدات البحرية والبرية المختلفة والتجهيزات اللازمة للموانئ وتزويدها بالقاطرات البحرية والرافعات العائمة والمقطورات والجرارات وتحسين وسائل الشحن والتفريغ.
- تطوير الورش التابعة للموانئ والقائمة وإنشاء ورش جديدة وتوفير قطع الغيار.
- الاهتمام بتدريب العمالة والكوادر الفنية العاملة بالميناء.
- العمل على ربط الموانئ بالظهير العمراني ومناطق الإنتاج وذلك عن طريق شبكة جيدة من الطرق المعيدة والسكك الحديدية وذلك لربط الموانئ بمناطق الإنتاج والاستهلاك وذلك لسهولة نقل السلع الإنتاجية والاستهلاكية من المواني إلى مناطق الاستهلاك ونقل السلع المصدرة من مناطق الإنتاج إلى الموانئ .
- تنمية الأسطول البحري الليبي والذي يشمل ثلاث أنواع من السفن وهي ناقلات النفط وبواخر البضائع وسفن الركاب وذلك عن طريق زيادة عدد السفن والتخلص من السفن المتهالكة وصيانة وإصلاح السفن الصالحة للعمل.

ج – تطوير النقل الجوي:

نظراً لأهمية النقل الجوي في النقل السريع وخصوصاً وأن ليبيا دولة مترامية الأطراف وينتشر سكانها قليلو العدد على شكل تجمعات قليلة متناثرة خاصة في المناطق الداخلية.

ونظراً لأهمية ذلك القطاع يوصي بالاهتمام بالنقل الجوي لربط هذه التجمعات وتقريب المسافة بينهما لذلك يجب الاهتمام بالطيران المدني وبناء المطارات وتطوير الأسطول الجوي وبناء المكاتب الخاصة بالطيران.

- كما يوصي بتطوير وتوسيع المطارات القائمة وإنشاء مطارات داخلية جديدة.
- كما يوصي بإنشاء شبكة من الطرق الجوية تربط المطارات الليبية بالمطارات الأفريقية والعربية.

الخاتمة

أولاً – أهم النتائج.

ثانياً – أهم التوصيات.

الخاتمة

أولاً – أهم النتائج :

بعد دراسة التجارة الخارجية للجماهيرية الليبية من مختلف جوانبها ومقوماتها ومـــشاكلها اســـتطاع الطالب أن يستنتج الآتي :

يعد اكتشاف النفط بكميات تجارية وبداية تصديره منذ أوائل الستينات نقطة تحول جذرية في خط سير الاقتصاد الليبي والذي تحول من اقتصاد عجز بكل المقاييس إلى اقتصاد فائض ، فقـــد اســـتطاعت الحكومة الليبية من خلال ذلك الفائض تمويل خطط التنمية الاقتصادية على مر العصور المختلفة .

يعد قطاع النفط عصب الاقتصاد الليبي فقد ساهم قطاع النفط بنسبة 34% من إجمـــالي النـــاتج المحلي الإجمالي ، وساهم قطاع الخدمات بنسبة 32.5% ، كما ساهم قطاع التجارة بنسبة 10.3% ، ثم يأتي قطاع الزراعة بنسبة 8.6% ، وساهم قطاع البناء والتشييد بنسبة 6.71% ، ويأتي قطاع الصناعة بنسبة 6.7% من إجمالي الناتج المحلي وذلك عام 2001.

يعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً منفتحاً على الخارج ودل على ذلك ارتفاع نسبة التجارة الخارجيـــة إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، فقد بلغت هذه النسبة 42.2% كنسبة متوسطة خلال فترة التسعينات ، حيث بلغ متوسط مساهمة الواردات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 14.5% ، كما بلغـــت نـــسبة الصادرات 27.7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة التسعينات.

التطور الواضح في إجمالي التجارة الخارجية وارتفاع قيمتها ، والذي بلغ 8054.3 مليون دينار عام 2001 ، والذي يعود في أساسه إلى ارتفاع قيمة الصادرات ، والذي ارتفع إلـــى 5393.9 مليـــون دينار، والناجم عن ارتفاع عوائد الصادرات النفطية عمل ذلك الفائض المادي على تغطيـــة الـــواردات وارتفاع قيمتها ، والذي ارتفع إلى 2960.4 مليون دينار عام 2001 ، مما أدى ذلك إلى وجود فـــائض في الميزان التجاري قدر عام 2001 بـــ 2733.5 مليون دينار .

العجز الواضح في قيمة الميزان التجاري بدون الصادرات النفطية ، حيث قدر ذلك العجز بـــــ (–2408.7) مليون دينار عام 2001 ، مما يدل على أهمية العوائد النفطية في قيمة مكونـــات التجـــارة الخارجية سواء الصادرات أو الواردات أو الميزان التجاري.

تحتل الصادرات النفطية مركز الصدارة بين الصادرات الليبية ، فقد استأثرت بنسبة 95.3% من إجمالي الصادرات عام 2001 ، وتمثلت أهم الصادرات النفطية في النفط الخـــام والمـــشتقات النفطيـــة والغاز الطبيعي.

ما زالت نسبة صادرات النفط الخام مرتفعة رغم الجهود المبذولة مـــن أجـــل تـــصنيع الـــنفط وتصديره في صورة مشتقات نفطية أو مواد تامة الصنع ، فقد بلغت نسبة صادرات النفط الخام حـــوالي 77.24% من إجمالي الصادرات النفطية عام 2001.

تمثل الصادرات غير النفطية نسبة متدنية في إجمالي قيمة الصادرات الليبية فهـي لـم تتعـدى 4.7% من إجمالي الصادرات.

تمثلت أهم الصادرات غير النفطية في صادرات المواد البتروكيماوية بنسبة 69.2% من إجمالي الصادرات غير النفطية ، كما ساهمت بنسبة 3.2% من إجمالي الصادرات عام 2001.

مثلت الصادرات الزراعية نسبة متدنية في إجمالي الصادرات غير النفطية قدرت بـ 0.16%، وجاءت نسبة مساهمتها إلى إجمالي الصادرات أسوأ حالاً فهي لم تتعدى 0.01% عام 2001.

ما زالت الصادرات الصناعية بما فيها الآلات تمثل نسبة متدنية في إجمالي الصادرات علـى الرغم من اهتمام خطط التنمية المختلفة بتطوير قطاع الصناعة الليبية لتكون الصادرات الصناعية البديل الأول للصادرات النفطية فيما بعد ، فهي لم تتعدى 1.4% من إجمالي الصادرات ، إلا أنها مثلت نـسبة مرتفعة إلى إجمالي الصادرات غير النفطية قدرت بـ 30% عام 2001.

جاءت معظم التبادلات التجارية مع دول أوروبا الغربية سواء الصادرات أو الـواردات ، فقـد استحوذت دول أوروبا الغربية على نسبة 80.9% من إجمالي الصادرات الليبية ، كما استحوذت علـى نسبة 61% من إجمالي الواردات الليبية ، وجاءت الدول الأسيوية في المركز الثاني بنـسبة 9% مـن إجمالي الصادرات و 15.8% من إجمالي الواردات عام 2001 . وتوزعت النسبة الباقية على الـدول العربية ودول وسط وشمال وجنوب أمريكا ودول أوروبا الشرقية وأفريقيا.

ومن حيث أكثر الدول تعاملاً مع ليبيا فقد جاءت إيطاليا في مقدمة الدول تعاملاً مع ليبيا ، فقـد جاءت إيطاليا في مقدمة الدول تعاملاً مع ليبيا ، وذلك لعدة عوامل أهمها الموقع والعلاقـات التاريخيـة والسياسية بين البلدين ، فقد استأثرت إيطاليا على 41.7% من إجمالي الصادرات الليبية وعلى 24.3% من إجمالي الواردات عام 2001.

تركز التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات مع الدول المتقدمة الصناعية وضـعف التبـادل التجاري مع الدول العربية والأفريقية والنامية.

تضافرت العوامل الطبيعية لتعطي ليبيا ثروة نفطية ومعدنية وموقعاً جغرافيا فريداً اسـتطاعت ليبيا أن تستغله في بناء اقتصادها.

تبين وجود علاقة تطورية بين قيمة الإنتاج الليبي والتجارة الخارجية ومكوناتها.

كما أن هناك علاقة تطورية بين قيمة الإنتاج النفطي والتجارة الخارجية.

أدى الارتفاع والتطور الواضح في قيمة الإنتاج الزراعي والصناعي إلى تنوع الهيكل الـسلعي للصادرات.

تأثرت التجارة الخارجية الليبية بالأحداث العالمية والحروب ، والتي أهمها الحـرب العراقيـة الإيرانية وحرب أكتوبر 1973 وحرب الخليج 1991.

كما أثرت التكتلات الاقتصادية التي تنتمي إليها ليبيا على تشكيل التوزيع الجغرافي للـصادرات والواردات.

تواجه التجارة الخارجية الليبية عدة مشكلات تمثلت في :

اعتماد الاقتصاد الليبي على مورد اقتصادي واحد ألا وهو النفط ، والذي يعد مورد غير متجدد معرض للنضوب وعرضة لمخاطر تذبذب الأسعار.

التخصص في تصدير سلعة واحدة ، فقد استحوذت الصادرات النفطيـــة علـــى 95.3% مـــن إجمـــالي الصادرات.

انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، والتي بلغت 5.9% عام 2001.

انخفاض نسبة الصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات والتي لم تتعدى 1.4% عام 2001.

ارتفاع نسبة الواردات الصناعية إلى إجمالي الواردات والتي بلغت 29.5% عام 2001.

انخفاض الصادرات الصناعية إلى الناتج الصناعي حيث بلغت 7.2% عام 2001.

ارتفاع نسبة الواردات الصناعية إلى إجمالي الناتج المحلي الصناعي ، والتي ارتفعت إلى 75.4% عام 2001.

ارتفاع العجز في الميزان التجاري الصناعي إلى (– 709.3) مليون دينار عام 2001.

انخفاض الصادرات الزراعية إلى إجمالي الصادرات فهي لم تتعدى 0.01% عام 2001.

ارتفاع نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات الكلية ، والذي بلغ 17.1% عام 2001.

ارتفاع نسبة الواردات الزراعية إلى الناتج الزراعي إلى 30.14% عام 2001.

انخفاض نسبة الصادرات الزراعية إلى الناتج الزراعي إلى 0.02%.

تطور العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية ، والذي بلغ (– 455.6) مليون دينار عام 2001.

ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج ، والتي ارتفعت إلى 45.7% عام 2001.

تبعية التجارة الخارجية الليبية للدول المتقدمة.

ضعف التبادل التجاري مع الدول العربية والأفريقية.

ثانياً – أهم التوصيات :

من خلال استعراض النتائج يمكن التوصية بالتالي :

إعادة هيكلة الإنتاج من خلال وضع خطة تنموية تعمل على إعادة هيكلة الإنتاج الليبي عن طريق تنمية قطاع الصناعة والزراعة والسياحة.

تنمية الصادرات الليبية وذلك من خلال الإنتاج من أجل التصدير ، والاهتمام بالخدمات التصديرية ، والتوسع في إقامة المعارض الليبية ، والاشتراك في المعارض الدولية.

تنمية الصادرات الصناعية من خلال تنمية القطاعات الصناعية المؤهلة للدخول في هيكل الصادرات مثل الصناعات البترولية والغاز والصناعات البتروكيماوية وصناعة المنسوجات والصناعات الغذائية والدوائية.

تنمية الصادرات الزراعية عن طريق التوسع الرأسي والأفقي في الرقعة الزراعية ، وإتباع أحدث الوسائل لزيادة الإنتاج الزراعي ، والحفاظ على التربة من التعرية والتصحر.

إعادة التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية من خلال التوجه إلى الأسواق العربية والأفريقية والدول النامية.

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ودراسة ذلك جيداً للاستفادة من مميزات ذلك الانضمام وتجنيب سلبياته.

التوسع في سياسة الخصخصة مع الحفاظ على القطاع العام ، وعدم إهماله بل يجب أن يتواجد القطاعين جنباً إلى جنب ومراعاة الاتزان بينهما على ألا يطغى قطاع منهم على الآخر.

تنمية قطاع النقل وتطويره لأنه يعد شريان التنمية الاقتصادية وعصب التجارة الداخلية والخارجية.

الملاحق

ملحق رقم (1)

التوزيع الجغرافي لمحصول الزيتون عام 2001 *

الشعبيات	النسبة المئوية
النقط الخمس	% 12
صبراتة وصرمان	% 11.7
ترهونة مسلاته	% 10.4
طرابلس	% 10.2
تاجوراء	% 9.9
الجفارة	% 9.5
المرقب	% 9.2
المرج	% 8.7
المجموع	% 81.6

التوزيع الجغرافي لمحصول العنب عام 2001 *

الشعبيات	النسبة المئوية
الجبل الأخضر	% 15.7
طرابلس	% 11.6
أجدابيا	% 9.3
النقاط الخمس	% 7.9
أوباري	% 6
الجفارة	% 5.1
المجموع	% 55.1

تابع ملحق رقم (1)

التوزيع الجغرافي لمحصول التين عام 2001

الشعبيات	النسبة المئوية
البطنان	% 14.4
طرابلس	% 11
أجدابيا	% 10.4
النقاط الخمس	% 9.8
ترهونة مسلاتة	% 8.8

التوزيع الجغرافي لمحصول الشعير عام 2001

الشعبيات	النسبة المئوية
الجفارة	% 25.4
المرج	% 10.3
ترهونة مسلاته	% 7.6
أجدابيا	% 6.1
المرقب	% 5.6
تاجوراء	% 5.5
الزاوية	% 5.5

التوزيع الجغرافي لمحصول الطماطم عام 2001

الشعبيات	النسبة المئوية
الواحات	% 45.8
الجفارة	% 16.3
سبها	% 6.4
الجبل الأخضر	% 6.2
المجموع	% 75

تابع ملحق رقم (1)

التوزيع الجغرافي لمحصول البطاطس عام 2001

الشعبيات	النسبة المئوية
تاجوراء	% 58.5
الجفارة	% 13.8
ترهونة مسلاته	% 12.8
الزاوية	% 5.3
المجموع	% 90.4

التوزيع الجغرافي لحيوانات الضأن عام 2001

الشعبيات	النسبة المئوية
الحزام الأخضر	9.1 % من إجمالي عدد حيونات الضأن بالجماهيرية
سرت	% 8.5
المرقب	% 7.5
ترهونة مسلاته	% 7
أجدابيا	% 6
المرج	% 5.1
البطنان	% 4.3
تاجوراء	% 4
عزيان	% 3.8
الزاوية	% 3.5

التوزيع الجغرافي لإنتاج القمح عام 2001

الشعبيات	النسبة المئوية
الكفرة	40.3 % من إجمالي إنتاج هذا المحصول
المرج	% 11
الجبل الأخضر	% 9.7
أوباري	% 6.1
أجدابيا	% 6.1
ترهونة مسلاته	% 4.6

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، الإدارة العامة للإحصاء والتعداد ، نتائج التعداد الزراعي في عام 2001 على مستوى الجاهيرية ، طرابلس ، ليبيا ، ص ص 20 – 25.

ملحق رقم (2)
أعداد رؤوس الحيوانات بين تعدادي 1987 ، 2001 *

	1987	2001
الإبل	81418	132363
الأبقار	23272	69342
الضأن	4364546	5642895

* **المصدر** : الدار العامة للإحصاء والتعداد ، نتائج التعداد الزراعي لعام 2001 ، طرابلس – ليبيا – ص 18.

ملحق رقم (3)

الإنتاج الكمي من البيتروكيماويات - ألف طن متري *

المنتجات	1970	1980	1990	1995	2000	2001
الأمونيا	-	660	660	650	671.7	610.5
اليوريا	-	907.5	907.5		884.2	748.4
الميثانول	-	660	660	635	685.1	571.5
الإيثيلين	-	-	309.3	296.00	344.4	260.5

* **المصدر :** - صبحي قنوص وآخرون ، ليبيا الثورة في 25 عاماً ، مرجع سابق ، ص 332.
- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، 1995 ، مرجع سابق ، ص 50.
- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، 2001 ، مرجع سابق ، ص 47.

ملحق رقم (4)

الصادرات من السلع كل سلعة على حدى حسب بلد المقصد خلال عام 2001 *

السلعة حسب بلد المقصد	وحدة الكمية	القيمة دينار ليبي	الكمية
أحشاء الأبقار والضأن والماعز الصالحة للأكل			
مصر	كجم	5000	10000
أسماك طازجة أو مبردة .			
الإمارات العربية المتحدة	كجم	2249	4000
تونس		314223	618626
مالطا		14825	20750
المجموع		331297	18500
كافيار وبطارخ			
تونس	كجم	4000	18500
حبوب أخرى غير مطحونة			
المغرب	كجم	5700	30000
تونس		17896	400000
المجموع		23596	430000
ثوم جاف			
تونس	كجم	6600	20000
خضروات طازجة أخرى			
إيطاليا	كجم	11315	100000
خضروات مجففة باستثناء البقول والبصل والثوم .			
تونس	كجم	5000	20000
برتقال			
مالطا	كجم	1030	36000
صوف غنم			
الإمارات العربية المتحدة	كجم	52768	100000
ألمانيا		752919	305000
المغرب		53622	30000
تركيا		3720	21000
تونس		171602	600000
المجموع		1034631	1056000

تابع جدول رقم (4)

الصادرات من السلع كل سلعة على حدى حسب بلد المقصد خلال عام 2001 *

السلعة حسب بلد المقصد	وحدة الكمية	القيمة دينار ليبي	الكمية
خبث المعادن وفضلات أخرى مشابهة .			
إيطاليا	كجم	59469	520000
تونس		3000	100000
المجموع		62469	620000
خردة وفضلات حديد صلب			
إيطاليا	كجم	7200	400000
تونس		15622	190000
مصر		35178	55000
المجموع		58000	645000
خردة وفضلات المعادن غير حديدية لم تـــذكر فـــي			
مكان آخر	كجم	263782	2634958
الأردن		20200	180000
الإمارات العربية المتحدة		71438	867000
إيطاليا		123747	1630000
تونس مصر		139045	8973333
المجموع		618212	14285291
اسفنج طبيعي	كجم		
اليابان		31131	2451
النفط الخام			
أسبانيا	برميل	615327182	43882552
البرتغال		9852351	595769
الصين الشعبية		27605720	1894638
ألمانيا		754273438	52110471
الهند		71628839	5045260
اليونان		104567553	746009
إيطاليا		1721618483	12032513
تركيا		325575385	23115523
تونس		101549219	7233100
سويسرا		69884073	5025960
فرنسا		136624986	9275598
مالطا		23965200	1575000
يوغسلافيا		9594510	629338
المجموع		3972066939	27145435

تابع جدول رقم (4)

الصادرات من السلع كل سلعة على حدى حسب بلد المقصد خلال عام 2001 *

السلعة حسب بلد المقصد	وحدة الكمية	القيمة دينار ليبي	الكمية
وقود توربينات الطائرات النفاثة جيث فيول	لتر		
أسبانيا		14314379	10188005
السنغال		6926592	61682671
المملكة المتحدة		20949658	15301744
اليونان		7526798	55667248
إيطاليا		57688212	44837831
توجو		5261033	37410322
تونس		29911298	21784262
فرنسا		836331	5089026
لبنان		3286800	20000000
مالطا		19328693	15040434
موريتانيا		1304370	9000000
هولندا		21034637	15218092
المجموع		188368801	14125529
منتجات تقطير نفطيـــة متوســـطة أخـــرى وزيـــوت متوسطة مستخرجة من المواد المعدنية	كجم		
أسبانيا		59437455	48279550
إيطاليا		20940855	17115010
فرنسا		2933465	25345300
المجموع		83311775	67929090

تابع جدول رقم (4)

الصادرات من السلع كل سلعة على حدى حسب بلد المقصد خلال عام 2001 *

السلعة حسب بلد المقصد	وحدة الكمية	القيمة دينار ليبي	الكمية
فيول أويل (مازوت) لم تذكر في مكان آخر			
أسبانيا	كجم	29548102	23093227
الأرجنتين	كجم	4188673	29923367
البرتغال	كجم	1163688	12941621
السويد	كجم	96963	2063863
المغرب	كجم	20360064	17149152
المملكة المتحدة	كجم	73092314	86405488
الهند	كجم	37768827	42431632
اليونان	كجم	6921646	57012458
إيطاليا	كجم	279384305	32824958
تونس	كجم	66461546	53805512
سنغافورة	كجم	4237800	47491172
فرنسا	كجم	18179458	13876285
كوريا الجنوبية	كجم	507600	11403850
مالطا	كجم	28710912	36257483
مصر	كجم	9928781	12923812
هولندا	كجم	14040503	12490924
المجموع		594591182	64276674
قطران معدني والمنتجات المتحصل عليها من تقطيره			
أسبانيا	كجم	33015434	26030085
البرتغال	كجم	17636613	16250147
الهند	كجم	3309477	27510198
إيطاليا	كجم	67169236	55983338
فرنسا	كجم	25371843	21778169
هولندا	كجم	16751639	18088700
المجموع		163254242	14088146

تابع جدول رقم (4)

الصادرات من السلع كل سلعة على حدى حسب بلد المقصد خلال عام 2001 *

السلعة حسب بلد المقصد	وحدة الكمية	القيمة دينار ليبي	الكمية
غاز البروبان وغاز البيوتان المسالين			
أسبانيا		61855362	34888964
البرازيل		1886911	740686
البرتغال		327063	137447
المغرب		570371	239027
اليونان		2811566	1520835
إيطاليا		43304066	22410197
بلغاريا		285792	180188
تركيا	م و ح	4629679	2264273
تونس		13663609	4956640
سوريا		1212447	526373
فرنسا		828674	470329
فينزويلا		3199016	1609445
لبنان		452416	212446
مالطا		2008895	744847
مصر		3563883	1487932
المجموع		140599750	72389629
هيدروكربونات اكليلية مثل غـــاز الايثيلـــين وغـــاز			
البروبيلين		10769620	45529846
أسبانيا		1172463	4492196
السويد		6407821	32425299
ألمانيا		4890939	17633786
المغرب		781887	4704493
الهند		8045493	35426165
إيطاليا	كجم	2936398	10129657
بلجيكا		734478	4857658
تايوان		9360852	38808222
فرنسا		1403822	8829067
ماليزيا		4271833	22064270
مصر		14286742	56509590
هولندا		5027105	17506397
يوغسلافيا			
المجموع		70089453	29891664

تابع جدول رقم (4)

الصادرات من السلع كل سلعة على حدى حسب بلد المقصد خلال عام 2001 *

السلعة حسب بلد المقصد	وحدة الكمية	القيمة دينار ليبي	الكمية
مشتقات الهيدروكربونات المسلفنة أو المنترنة أو النترزة	كجم		
إيطاليا		144575	500000
تونس		5472438	19333175
مصر		3551626	11937000
المجموع		9168639	31770175
أحماض وكحولات وأحماض الهيدريدات وهاليدات وأحماض كيتونات أكسوجينية أحادية أو مركبة وأحماض أخرى ذات وظيفة .	كجم		
تونس		32198	1232000
حامض هيدروكلوريك .	كجم		
تونس		5940	44088
الصودا الكاوية	كجم		
إيطاليا		2740323	20775000
تونس		253764	1575000
مصر		330965	1444200
المجموع		3325052	23794200
سماد سلفات النشادر	كجم		
أسبانيا		544186	5250223
البرازيل		2322859	18590309
المغرب		287598	4387458
الهند		1272299	19498834
اليونان		524773	8005691
إيطاليا		1058770	18767878
تونس		4366007	57096936
المجموع		10376492	13159732

تابع جدول رقم (4)

الصادرات من السلع كل سلعة على حدى حسب بلد المقصد خلال عام 2001 *

السلعة حسب بلد المقصد	وحدة الكمية	القيمة دينار ليبي	الكمية
سماد اليوريا	كجم		
أسبانيا		4986623	82641668
البرازيل		2773279	55016514
البرتغال		170136	3259315
الجزائر		1410932	24252691
السودان		1671996	32784233
الكاميرون		753969	13962380
المغرب		3685824	60746350
المكسيك		1914542	37718058
المملكة المتحدة		408465	7915992
الهند		967183	19190135
اليونان		164456	2789761
إيطاليا		16647522	29500858
تركيا		3012863	57448015
تونس		197252	3197855
فرنسا		342651	6564197
فينزويلا		955130	19652877
نيجيريا		981054	18294036
المجموع		41043877	74044266

تابع جدول رقم (4)

الصادرات من السلع كل سلعة على حدى حسب بلد المقصد خلال عام 2001 *

السلعة حسب بلد المقصد	وحدة الكمية	القيمة دينار ليبي	الكمية
لدائن اصطناعية على صورة حبيبات			
الجزائر	كجم	414762	1083750
المغرب		1194560	3400000
إيطاليا		10321667	32410686
بلجيكا		7005714	23953200
تركيا		259559	100000
تونس		11257884	37320730
سوريا		311400	1000000
لبنان		1099796	3396250
مصر		8318244	26343153
المجموع		40183586	12990776
جلود العجول			
إيطاليا	كجم	111500	96000
جلود فصيلتي البقر والجاموس والخيول مجهزة			
مصر	كجم	24000	20000
جلود أغنام			
الأردن	كجم	6334	70000
إيطاليا		716392	5156924
تركيا		9816	109606
تونس		60435	160540
كوريا الجنوبية		36713	407922
المجموع		829690	5904992
جلود الماعز			
إيطاليا	كجم	32083	58000
تونس		3237	14000
المجموع		35320	72000

تابع جدول رقم (4)

الصادرات من السلع كل سلعة على حدى حسب بلد المقصد خلال عام 2001 *

السلعة حسب بلد المقصد	وحدة الكمية	القيمة دينار ليبي	الكمية
جلود ملمعة أو ممعدنة إيطاليا	كجم	2275	7000
إطارات أخرى لم تذكر في مكـــان آخـــر وأطـــواق وأشرطة للإطارات الأردن تونس	كجم	5623 2736	250 127
المجموع		8359	377
حشو وأصناف من حشو من مواد نسيجية مصر	كجم	300	10000
أسمنت أبيض تونس	كجم	26198614	44805060
أدوات من الفخار (السيراميك) مثل الأدوات المعـــدة للمعامل وللتجارب الكيماوية والأدوات التي تـــستخدم في الزراعة . مالطا	كجم	3200	16000
حديد صب (زهر) والحديد الأسفنجي وبرادة الحديـــد الخام إيطاليا	كجم	3000	100000
أسلاك من حديد أو صلب (حديد تسليح بناء) الأردن تونس مصر	كجم	397123 10723076 4139616	2998123 71487173 31843200
المجموع		15259815	10632849
زوايا وأشكال وقطاعات خاصة من حديد أو صلب تونس سوريا	كجم	170508 121538	1311600 934907
المجموع		292046	2246507

تابع جدول رقم (4)
الصادرات من السلع كل سلعة على حدى حسب بلد المقصد خلال عام 2001 *

السلعة حسب بلد المقصد	وحدة الكمية	القيمة دينار ليبي	الكمية
صفائح عريضة ، وألواح ، وأفرخ من حديد أو صلب	كجم		
أسبانيا		5489304	49902763
البرتغال		269239	2692390
اليونان		458904	4088040
إيطاليا		16289941	18009993
تونس		1815511	16504645
فرنسا		1238569	17693842
مصر		5088324	50883240
هولندا		524533	9296460
المجموع		31174325	33116131
أسلاك من حديد أو صلب وأسلاك للربط غير عازلة باستثناء (العيدان)	كجم		
الجزائر		7168	60000
تونس		74277	270000
المجموع		81445	330000
أدوات ومصنوعات من الألومينيوم لم تذكر في مكان آخر	كجم		
الأردن		16225	12980
تونس		70557	58605
المجموع		86782	71585
أسلاك ضفائر وحبال قضبان عازلة للكهرباء بما فيها المطلية والمؤكسدة وإن كانت مزودة بوصلات .	كجم		
الجزائر		6000	37000
عربات يدوية (براويط)	كجم		
تونس		7800	1500
كتب ومطبوعات ونشرات وإن كانت مكونة من صفحات متفرقة	كجم		
بينين		5400	17275
غانا		5600	16000
مالطا		6202	2550
المجموع		17202	35825
أدوات للمائدة ولوازم المكاتب والمدارس مواد بلاستيكية	كجم		
الجزائر		22213	400000
تونس		1191271	3450400
المجموع		1213484	3850400
المجموع الكلي		5393965364	

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا – 2001 ص ص 65 – 73 ، جدول رقم (8).

ملحق رقم (5)

قيمة الواردات حسب أقسام السلع وبلدان المنشأ خلال عام 2001 بالمليون دينار *

بلدان المنشأ	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام غير صالحة للأكل	مواد الوقود المعدنية والمحروقات	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	آلات ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	صفقات وسلع لم تصنف حسب النوع	المجموع
أقطار الجامعة العربية											
الجزائر	98827	239971	14500	0	0	26004	78219	184417	81651	0	723589
البحرين	3616	0	0	0	0	31521	1873526	808200	0	0	2716863
الأردن	2835648	1096788	1922	0	0	5763314	1132033	1387971	3490454	0	15.708.130
الكويت	0	0	0	0	0	1855	0	0	354	0	2209
لبنان	13207	0	0	0	0	2168	229112	133422	3069685	0	3.447.594
المغرب	12.257.255	339.169	326.941	0	0	2.783.922	9.227.523	1.393.003	1.037.143	0	27.364.956
عمان	213234	0	0	0	0	370652	1911	751352	36451	0	1373600
المملكة السعودية	972258	153138	0	13106	0	2113212	4136731	9369095	367890	0	17.125.430
السودان	60678	0	57964	0	0	0	0	333	0	0	118975
سوريا	574609	38488	84172	0	835	854552	917349	530153	2217961	0	5218119
تونس	41.326.218	2.681.690	4.287.487	118.585	5.359.281	16.996.850	31.300.136	12.987.682	12.030.539	0	127.088.468
الإمارات	3517403	2061007	17795	41130	39684	4000899	5472563	7398090	5005160	0	27553731
مصر	14410330	325949	351634	3600	5085	3982904	8498053	9012583	6155185	0	42745323
المجموع	76283283	6936200	5142415	176421	5404885	36927853	62867156	43956301	33492473	0	271186987
بلدان أفريقية											
بينين	327175	0	0	0	0	0	0	0	0	0	327175
الكاميرون	6609662	0	28749	0	0	0	0	0	0	0	6638411
الكونغو	0	0	963839	0	0	0	0	0	0	0	963839
غينيا الاستوائية	0	0	184132	0	0	0	0	0	0	0	184132
غانا	59792	0		0	0	0	0	0	0	0	59792

تابع ملحق رقم (5)

قيمة الواردات حسب أقسام السلع وبلدان المنشأ خلال عام 2001 بالمليون دينار *

بلدان المنشأ	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام غير صالحة للأكل	مواد الوقود المعدنية والمحروقات	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	آلات ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	صفقات وسلع لم تصنف حسب النوع	المجموع
غينيا	5586	0		0	0	0	0	0	0	0	5586
ساحل العاج	9518557	0	256128	0	0	0	0	0	0	0	9774685
بلدان المنشأ	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام غير صالحة للأكل	مواد الوقود المعدنية والمحروقات	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	آلات ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	صفقات وسلع لم تصنف حسب النوع	المجموع
النيجر	8712	0		0	0	0	0	0	0	0	8712
جنوب أفريقيا	2235643	0	1616782	153066	0	70789	479157	62213	18541	0	4636191
السنغال	83132	0	0	0	0	0	0	0	0	0	83132
سيراليون	0	0	0	0	0	0	84272	0	0	0	84272
تانزانيا	0	0	0	0	0	0	0	0	8008	0	8008
[دول الاتحاد الأوروبي											
النمسا	8750568	29878	5369937	89309	0	1108155	6141044	3817246	462067	0	25768204
بلجيكا	22.147.406	0	3.282	94.170	0	4.244.349	8.868.018	119.785.834	1.828.600	0	156971659
الدنمارك	512169	9867	3515	0	0	2298696	800033	826432	496921	0	4947633
فنلندا	13198	0	411043	0	0	0	216033	260635	78206	0	979115
فرنسا	22.655.439	976	291.939	393.633	0	11.006.364	12.877.407	63.459.434	6.091.926	0	116777118
ألمانيا	63.902.697	546.409	1.161.732	644.217	949	26.096.133	62.781.525	155.150.583	36.903.973	0	347188218
اليونان	7004258	0	209196	135105	0	225549	946425	705425	485831	0	9711789
أيرلندا	3986998	165478	0	0	0	788110	1024627	2984214	627721	0	9577148
إيطاليا	69.040.149	976.702	8.883.231	750.519	33.976.717	25.967.319	89.086.310	243.931.517	174.594.441	0	647206905
لوكسمبورج	0	0	0	0	0	1804	0	102800	19332	0	123936

تابع ملحق رقم (5)

قيمة الواردات حسب أقسام السلع وبلدان المنشأ خلال عام 2001 بالمليون دينار *

بلدان المنشأ	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام غير صالحة للأكل	مواد الوقود المعدنية والمحروقات	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	آلات ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	صفقات وسلع لم تصنف حسب النوع	المجموع
هولندا	31.433.050	0	1.964.689	50.671	758.795	4.511.161	5.111.790	9.812.009	14.604.104	0	68246269
البرتغال	19189	0	0	0	0	418611	256142	1114749	168527	0	1977218
أسبانيا	14.176.058	3.792	90.274	0	10.014.728	3.876.206	9.865.995	6.157.681	4.002.042	0	48186776
السويد	40093	0	667267	1312	0	1547799	18495826	15556085	1263480	0	37571862
المملكة المتحدة	6.100.714	26.232	849.757	845.750	74.875	26.147.691	17.200.122	81.634.210	17.443.871	0	150323222
المجموع	249781986	1759334	19905862	3004686	44826064	108237947	233671297	705298854	259071042	0	1625557072
دول أوروبية أخرى											
أيسلاندا	161407	0	13155	0	0	100000	27553	316320	71287	0	689722
مالطا	1.650.535	131.831	16567	171.114	738	2.134.732	4.388.661	28.315.763	5.444.447	0	42254388
النرويج	0	0	0	0	0	189096	108317	1020355	155652	0	1473420
سيشل	0	0	0	0	0	0	0	10479	0	0	10479
سويسرا	5.372.011	267.431	1.204.346	848	0	9.118.261	6.506.363	38.702.963	10.836.368	0	72008591
ألبانيا	0	0	0	0	0	0	1826	46044	11152	0	59022
بلغاريا	1220152	0	0	0	0	53138	81712	110433	0	0	1465435
تشيكيا	5367	0	0	0	52066	0	1182448	722112	976411	0	2938404
سلوفاكيا	0	0	0	244	0	402279	468311	1258233	1109	0	2130176
المجر	162134	0	0	0	0	654	257819	187700	77638	0	685945
بولندا	609184	0	0	0	0	175225	384632	75015	3817899	0	5061955
رومانيا	2587115	0	369834	0	0	44265	1445736	208656	42978	0	4698584
روسيا	96999	0	0	0	0	400818	994977	3391438	149312	0	5033544
يوغسلافيا	3152847	16881	0	0	0	322051	1820005	1172903	74594	0	6559281
المجموع	15017751	416143	1603902	172206	52804	12940519	17668360	75538414	21658847	0	145068946

تابع ملحق رقم (5)

قيمة الواردات حسب أقسام السلع وبلدان المنشأ خلال عام 2001 بالمليون دينار *

بلدان المنشأ	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام غير صالحة للأكل	مواد الوقود المعدنية والمحروقات	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	آلات ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	صفقات وسلع لم تصنف حسب النوع	المجموع
دول شمال ووسط وجنوب أمريكا											
الأرجنتين	15198334	0	22068292	0	0	0	2642412	243468	1500	0	40154006
البرازيل	3.929.026	0	3.488	0	0	6.255	17.401.140	9.244	500	0	21.349.653
كندا	854785	0	131278	0	0	217464	1497142	12977251	1376204	0	17054124
الشيلي	0	0	0	0	0	0	4100	0	0	0	4100
السلفادور	0	0	0	0	0	1000	30737	426	0	0	32163
جواتيمالا	15024	0	0	0	0	0	0	0	0	0	15024
هندوراس	0	0	21510	0	0	0	0	0	0	0	21510
المكسيك	250216	0	0	0	0	0	3101	158052	8992	0	420361
الولايات المتحدة	15.961.15 2	95.396	764.041	161.942	0	1.292.032	4.717.562	47.503.810	4.489.436	0	74.985.371
الأوروجواي	76953	0	0	0	0	0	0	0	0	0	76953
فينزويلا	572665	0	0	0	0	0	0	0	0	0	572665
المجموع	36858155	95396	22988609	161942	0	1516751	26296194	60892251	5876632	0	154685930
دول آسيوية											
بنغلادش	0	0	0	0	0	0	229428	0	0	0	229428
تايوان	50.165	0	53.791	9.632	6.008	247.975	4.315.824	13.548.408	4.527.070	0	22.758.873
الصين الشعبية	11.659.14 5	78.644	68.499	547	8.248	386.379	9.492.209	7.887.452	7.408.694	0	36.989.817
قبرص	210990	74507	91203	0	17945	79059	461755	719969	777793	0	2433221
هونج كونج	0	0	0	0	0	0	7642	372300	208893	0	588835
الهند	1397217	73800	3249994	0	3394	104985	854385	2440554	158493	0	8282822

تابع ملحق رقم (5)

قيمة الواردات حسب أقسام السلع وبلدان المنشأ خلال عام 2001 بالمليون دينار *

بلدان المنشأ	مواد غذائية وحيوانات حية	مشروبات وتبغ	مواد خام غير صالحة للأكل	مواد الوقود المعدنية والمحروقات	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	مواد كيماوية	مصنوعات صنفت في الغالب على أساس المواد التي صنعت منها	آلات ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	صفقات وسلع لم تصنف حسب النوع	المجموع
أندونيسيا	201274	10206	206077	0	8782	478799	2200552	256032	823189	0	4184911
إيران	290486	0	251578	0	0	41506	36714	81789	40893	0	742966
اليابان	53.765	0	39.718	0	0	3.238.325	8.366.794	78.043.050	4.031.118	0	93.772.770
كوريا الجنوبية	623.462	4.037	63.133	206.255	65.131	5.113.505	45.469.932	123.181.410	3.995.021	0	178.721.886
ماليزيا	91657	0	0	0	0	3573	125797	1726148	518199	0	2465374
الباكستان	1256	0	15531	0	0	144592	690787	94897	7400	0	954463
الفلبيين	0	0	0	0	0	0	44965	0	0	0	44965
سنغافورة	21738	0	0	393	28927	38079	431786	4118732	318611	0	4958266
سيريلانكا	22270344	0	2668	4923	0	0	0	0	0	0	22277935
تايلاند	258093	0	2623	0	0	23041	2472857	908677	1082455	0	4747746
تركيا	2.498.273	29.442	688.286	137.958	6.602	1.140.199	6.898.015	6.433.672	16.890.039	0	34.722.486
فيتنام	72599	0	0	0	0	0	0	0	0	0	72599
دول آسيوية أخرى	0	0	0	0	0	0	335008	0	0	0	335008
المجموع	39700464	270636	4733101	359708	145037	11040017	82434450	239813090	40787868	0	419284371
أستراليا	18.982.909	0	160.455	0	0	1.070.102	26.656	800.543	173.997	0	21.214.662
نيوزيلندا	554377	0	0	0	0	53385	18019	12742	450	0	638973
المجموع	19537286	0	160455	0	0	1123487	44675	813285	174447	0	21853635
المجموع الكلي	456027184	9477709	57583974	4028029	50428790	171857363	423545561	1126374408	361087858	0	2660410876

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001 ، ص ص 13 – 19 ، جدول رقم 5.

ملحق رقم (6)

عدد المركبات المسجلة والعاملة في ليبيا (1994 – 1997) *

البيان	1994	1995	1996	1997
سيارات ركاب	740 079	763 205	796 318	859 028
حافلات	2 176	2 419	1 490	1 492
عربات بضائع	339 212	350 784	356 038	350 532
دراجات نارية	1 103	1 237	1 112	1 159
مركبات أخرى	79 032	85 284	20 263	31 207
المجموع	1 161 602	1 202 929	1 175 221	1 243 418

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، كتيب الجيب الإحصائي ، طرابلس – ليبيا – 1999 ، ص

ملحق رقم (7)

النسب التوزيعية لواردات والصادرات من البضائع العامة (1993) وصادرات النفط الخام (1986) في الموانى الليبية

الميناء	البضائع العامة (1)				النفط الخام (2)	
	الواردات بالطن	%	الصادرات بالطن	%	الصادرات مليون طن	%
طبرق	138.450	2.1	368	0.1	--	--
الحريقة	--	--	--	--	66	16
درنة	131.071	2	3798	0.7	--	--
بنغازي	1.304.034	20.1	30689	5.5	--	--
الزويتينة	--	--	--	--	76	18.5
البريقة	422.516	6.5	5373	1	42	10.2
رأس لانوف	27.425	0.4	--	--	75	18.2
السدرة	--	--	--	--	153	37.1
الحديد والصلب	970.535	15	--	--	--	--
مصراتة	953.270	14.7	334965	60.2	--	--
طرابلس	2.517.283	38.8	162436	29.2	--	--
زوارة	27.702	0.4	18267	3.3	--	--
الإجمالي	6.492.286	100	555896	100	412	100

المصدر :

– حسين مسعود أبو مدينة : الموانى الليبية ، دراسة في الجغرافيا الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، الشركة الاشتراكية للموانى ، مصراتة – ليبيا ، 2000 ، ص 344 .

ملحق رقم (8)

عدد البواخر التجارية التي دخلت المواني الليبية (1991 – 1997)

الموانى	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
طبرق	35	20	28	24	20	20	12
درنة	108	88	75	52	37	37	34
بنغازي	1 124	782	909	716	683	663	653
البريقة	156	187	193	175	123	121	150
رأس لانوف	14	24	48	44	85	73	83
مصراتة	440	391	401	352	369	418	432
طرابلس	1 680	1 303	2 066	1 789	1 908	1 921	1 919
زوارة	65	786	30	25	31	18	19
المجموع	3 622	3 559	3 750	3 177	3 256	3 271	3 302

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، كتيب الجيب الإحصائي ، طرابلس – ليبيا – 1999 ، ص

ملحق رقم (9)

وزن البضائع المشحونة والمفرغة عن طريق الموانـي الليبيـة

(1991 – 1997) (طن)

السنوات	بضائع مفرغة	بضائع مشحونة	المجموع
1991	6592.4	327.3	6 919.7
1992	5850.4	456.4	6 306.8
1993	6492.3	555.9	7 048.2
1994	5276.6	572.1	5 848.7
1995	5142.1	750.9	5 893.0
1996	5638.3	623.9	6 262.2
1997	5980.0	647.2	6 627.2

* **المصدر** : الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، كتيب الجيب الإحصائي ، طرابلس – ليبيا – 1999 ، ص

ملحق رقم (10)

تطور الإنتاج الكمي لأهم السلع الصناعية (ألف طن) *

السنة	طحن الغلال	الخضر والفواكه	الأعلاف	ملح الطعام	الحديد والصلب	الأسمنت	اللدائن ومنتجاتها	الأنابيب الحديدية	الأسلاك والكابلات	الأجهزة المرئية	مسحوق التنظيف
1990	393	37	775	16	2.03	4	46	28	3.8	99.5	21.7
1991	414	32.4	600	11.7	2.8	4.3	44.8	30	3.6	56	22
1992	502	16.1	620	12.7	3.208	3.9	46.8	40.2	4.5	86.4	28
1993	478	14	86	13.5	3.684	4.3	41.2	42.9	4.6	101.6	31.6
1994	473	13.1	610	17	3.586	3.7	43.3	39.1	5.1	63.2	22.1
1995	420	13	740	17	3.573	3.2	49	20	3.3	51.2	25.0
1996	478	–	656	15	3.60	3	41	26.9	3	63.7	–
1997	416	12.2	799	17.7	6.621	2.9	42.8	25.6	3.6	60	
1998	479	11.3	766	12	751	2.9	78.4	19	4.3	76	14
1999	464	9.4	904	14	1004	3	71.9	17	7	51	14
2000	341	10.4	500	14	1092	3.2	64.6	18	4.3	63	14
2001	343	3.1	495	16	760	3.3	50.2	16	0.5	42	7.6

* **المصدر :**

– مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، سنوات مختلفة.

– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2002.

تابع جدول رقم (11)

جدول معادلة الاتجاه العام *

السنة	ص الصادرات	س السنة – السنة الوسطى × 2	س ص	س 2
1990	3744.9	– 11	– 41193.9	121
1991	3153.7	– 9	– 28383.3	81
1992	3038.8	– 7	– 21271.6	49
1993	2477.6	– 5	– 12388	25
1994	3117.2	– 3	– 9351.6	9
1995	3222.1	– 1	– 3222.1	1
1996	3578.7	1	3578.7	1
1997	3455.6	3	10366.8	9
1998	2374.1	5	11870.5	25
1999	3682.2	7	25775.4	49
2000	5221.4	9	46992.6	81
2001	5393.9	11	59332.9	121
متوسط	42460.2	صفر	42106.4	572

* الجدول يوضح طريقة إيجاد التوقعات المستقبلية للتجارة الخارجية.

تابع جدول رقم (11)

معادلة الاتجاه العام *

السنة	ص الصادرات	س	س ص	س2
1990	3744.9	11 –	41193.9 –	121
1991	3153.7	9 –	28383.3 –	81
1992	3038.8	7 –	21271.6 –	49
1993	2477.6	5 –	12388 –	25
1994	3117.2	3 –	9351.6 –	9
1995	3222.1	1 –	3222.1 –	1
1996	3578.7	1	3578.7	1
1997	3455.6	3	10366.8	9
1998	2374.1	5	11870.5	25
1999	3682.2	7	25775.4	49
2000	5221.4	9	46992.6	81
2001	5393.9	11	59332.9	121
	42460.2		42106.4	572

* الجدول يوضح طريقة إيجاد التوقعات المستقبلية للصادرات.

ملحق رقم (12)

الإنتاج المحلي للمشتقات النفطية بآلاف الأطنان المترية *

السنة	بنزين	الغاز الطبيعي (أسطونات)	وقود الطائرات وكيروسين	نافتا خام	زيت الغاز	زيت الوقود	المجموع
1990	577	98	1166	2178	3397	6849	13099
1991	559	101	1083	2047	3302	6389	12486
1992	617	155	1296	2260	3580	7554	14245
1993	577	121	999	2058	3104	6868	13799
1994	616	124	1264	2097	3516	6978	14595
1995	660	87	1198	2000	3390	6656	13991
1996	722	101	1321	2227	3661	7367	15399
1997	707	131	1412	2401	3598	7738	15987
1998	654.6	109.1	1370.7	2094.7	3440	6662	14331.1
1999	799	163.6	2357.5	2665.6	4124	7183	17292
2000	762.8	153.2	1526.1	2108.2	3976.2	6780	15306.5
2001	770.7	163	1598.3	2521.7	3692.6	6324.4	15070.7
المتوسط	668.5	125.57	1382.6	2221.5	3565	6945.7	

*** المصدر :**

1- Cehtral Bank of Libya, Economic Bulletin, Vol. 44. P. 38.

2- Document of International monetary Fund and Not for Public USE Social Peoples Libyan Arab Jamahiriya, 1990, P. 49.

3- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، إدارة البحوث والإحصاء ، 1998 ، مجلد 38 ، عدد 1.3، مطبعة الوثيقة الخضراء .

قائمة المراجع

المراجع و المصادر

1 - الكتب العربية :

1- أبو القاسم محمد العزابي ، الطرق والنقل البري والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجماهيرية الليبية الشعبية الاشتراكية " تحليل جغرافي " المنشأة الشعبية للنشر ، الطبعة الأولى ، طرابلس – ليبيا ، 1981.

2- السعيد إبراهيم البدوي ، النقل في أفريقيا (الأنماط – المشكلات – الحلول) مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

3- السيد فليفل وآخرون ، مصر الأفريقية " كتاب الملتقى الأفريقي " جمعية الملتقى الأفريقي ، الأهرام، القاهرة ، 2006.

4- المختار الطاهر كرفاع ، الحركة العمالية في ليبيا (1943-1969) مركز جهاد الليبية للدراسات ، الطبعة الأولى ، دار الكتب الوطنية ، بنغازي-ليبيا ، 2000 .

5- الهادي مصطفى بولقمة وآخرون ، الجماهيرية " دراسة في الجغرافيا " ، الطبعة الأولى ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، سرت-ليبيا ، 1995.

6- إنعام محمد سالم شرف الدين ، مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي " دراسة في مؤسسات المدينة التجارية (1711-1835) منشورات مركز جهاد الليبية ، الطبعة الأولى ، طرابلس – ليبيا ، 1998 .

7- جمال الدين الديناصوري ، بحوث في جغرافيا العالم العربي في أفريقيا ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1968 ، ص11.

8- جمال حمدان ، الجمهورية العربية الليبية " دراسة في الجغرافيا السياسية " ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1973.

9- جودة حسنين جودة ، الجغرافيا الطبيعية لصحاري العالم العربي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1981.

10- .... ، جغرافية أفريقيا الإقليمية ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1996.

11- حسن محمد الحديدي ، الزراعة المروية وأثرها على استنزاف المياه الجوفية في شمال غرب سهل الجفارة ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، طرابلس – ليبيا ، 1986.

12- حسين مسعود أبو مدينة ، الموانى الليبية " دراسة في الجغرافيا الاقتصادية " ، الطبعة الأولى ، منشورات الشركة الاشتراكية للمواني ، مصراتة-ليبيا ، 2000.

13- رفعت سيد أحمد ، الطريق إلى طرابلس " العلاقات الليبية – الأمريكية " ، الطبعة الأولى ، مركز القادة للكتاب والنشر ، القاهرة ، 1992.

14- سعيد النجار ، سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية ، صندوق النقد العربي ، دار العالم العربي للطباعة ، القاهرة ، 1992.

15- سليمان المنذري ، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.

16- شكري غانم ، الاقتصاد الليبي قبل النفط ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، طرابلس-ليبيا ، ؟؟

17- صبحي قنوص وآخرون ، ليبيا الثورة في ثلاثين عاماً (1969-1999) – التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، بنغازي ، 1999.

18- .... ، ليبيا الثورة في 25 عاما (1969-1994) "التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية" ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، مصراتة – ليبيا، الطبعة الأولى ، 1994.

19- صلاح الدين الشامي ، النقل "دراسة جغرافية" ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1976.

20- عبد الجليل الطاهر ، المجتمع الليبي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1969.

21- عبد العزيز طريح شرف ، جغرافيا ليبيا ، مطبعة المصري ، الإسكندرية ، 1963.

22- عزيز محمد حبيب ، ليبيا ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة، ؟؟

23- عيسي علي إبراهيم ، الاساليب الكمية والجغرافيا ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1995.

24- فؤاد محمد الصقار ، جغرافية التجارة الدولية ، الطبعة الثالثة ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1997.

25- فؤاد هاشم عوض ، التجارة الخارجية والدخل القومي ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ؟؟

26- فايز محمد العيسوي ، خرائط التوزيعات البشرية (أسس وتطبيقات) ، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، 1996.

27- فتحي محمد أبوعيانة ، مدخل إلي التحليل الاحصائي في الجغرافيا البشرية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ؟؟ .

28- قدري الشرقاوي ، التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً ، مكتبة التجارة والتعاون ، القاهرة ، 1991.

29- مبارك حجير ، الاقتصاد الليبي "دراسة عربية مقارنة" ، دار مكتبة الأندلس ، الطبعة الأولى، بنغازي – ليبيا ، 1973.

30- محمد إبراهيم حسن ، جغرافيا العالم العربي " طبيعياً – بشرياً – إقليمياً " ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2005.

31- .... ، دراسات في جغرافية ليبيا والوطن العربي ، منشورات الجامعة الليبية ، طرابلس–ليبيا ، 1972.

32- محمد المبروك المهدوي ، جغرافية ليبيا البشرية ، الطبعة الثالثة ، جامعة قاريونس ، بنغازي ، 1998.

33- محمد خميس الزوكة ، جغرافية التجارة الدولية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2004 ، ص135.

34- محمد صبحي عبد الحكيم وآخرون ، الوطن العربي "أرضه – سكانه – موارده" مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1995.

35- محمد عبد العزيز عجيمة ، التنمية الاقتصادية (مفهومها – نظرياتها – سياساتها) ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004.

36- محمد عبد الغني سعودي ، أفريقيا " دراسة في شخصية القارة وشخصية الأقاليم " ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة.

37- .... ، الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1973.

38- .... ، الوطن العربي ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 2002.

39- محمد عزيز وآخرون "ترجمة" – جوديث غورني " تأليف " : ليبيا " الاقتصاد السياسي للنفط "، الطبعة الأولى ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي – ليبيا ، 2003.

40- محمد علي الليثي وآخرون ، التنمية الاقتصادية " مفهومها – نظرياتها – سياساتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2004

41- محمد محمود إبراهيم الديب ، الجغرافيا الاقتصادية ، الطبعة الخامسة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1986.

42- محمود علي الغدامسي ، النفط الليبي " دراسة في الجغرافيا الاقتصادية وإنتاجية النفط والغاز العربي"، الطبعة الأولى ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، 1998.

43- معمر القذافي ، الكتاب الأخضر ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، طرابلس- ليبيا ، الطبعة الأولى ، 1990.

44- نصر السيد نصر ، الموارد الاقتصادية ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، 1973.

45- يسري الجوهري ، أسس الجغرافيا العامة " الطبيعية والبشرية " ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، 1977.

46- .... ، شمال أفريقيا " دراسة في الجغرافيا الإقليمية ، دار المعارف ، القاهرة ، ؟؟

2 - التقارير والإحصاءات :

1- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القاهرة ، 1990.

2- .... ، النشرة الإحصائية للتجارة الخارجية العربية ، العدد الثاني، القاهرة ، 2001.

3- .... ، التقرير العربي الموحد ، القاهرة ، 2001.

4- .... ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، نظم التجارة الخارجية في دول السوق العربية المشتركة وإمكانية التنسيق بينهما ، عمان – الأردن ، 1981.

5- .... ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، القاهرة ، 2002.

6- الجمهورية العربية الليبية ، وزارة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1981-1985)، الجزء الأول ، طرابلس – ليبيا.

7- الجمهورية العربية الليبية ، وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973-1975).

8- .... ، وزارة التخطيط ، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي (1976-1980)، المطبعة العصرية ، طرابلس – ليبيا.

9- الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء ، وزارة التجارة ، القاهرة – مصر ، 202.

10- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، المؤسسة العربية ، الكويت ، 1991.

11- .... ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، الكويت ، 1992.

12- .... ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية ، تقرير سنوي ، الكويت ، 1999.

13- .... ، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، المؤسسة العربية ، تقرير سنوي ، الكويت ، 2000.

14- الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق ، النتائج النهائية للتعداد الصناعي 2001 ، طرابلس – ليبيا ، 2001.

15- .... ، تقرير التنمية البشرية ، طرابلس – ليبيا ، 1999.

16- .... ، التقرير الوطني للتنمية البشرية ، ليبيا ، 2002.

17- .... ، الكتيب الإحصائي ، طرابلس – ليبيا ، 2001 .

18- .... ، المسح الاقتصادي والاجتماعي " الخصائص الديمغرافية ، الجزء الأول ، 2002 – 2003.

19- .... ، الجماهيرية ، كتيب الجيب الإحصائي ، طرابلس – ليبيا ، 1999.

20- .... ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 1998.

21- .... ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 1999.

22- .... ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2000.

23- .... ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 2001.

24- .... ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 1997.

25- .... ، الإدارة العامة للإحصاء والتعداد ، نتائج التعداد الزراعي لعام 2001 م على مستوى الجماهيرية ، طرابلس – ليبيا ، 2001.

26- .... ، إحصاءات التجارة الخارجية ، طرابلس – ليبيا ، 1996.

27- تقرير الأمين العام السنوي ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ، تقرير سنوي ، العدد الرابع عشر ، القاهرة ، 1987 .

28- .... ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوبك) ، تقرير سنوي ، العدد عشرون ، القاهرة ، 1993 .

29- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية في عقد الثمانينات والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ، مطبعة المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الخرطوم ، 1994.

30- جهاز تنفيذ مشروع النهر الصناعي العظيم ، النهر الصناعي العظيم ، 1994.

31- صندوق النقد الدولي ، الجماهيرية العربية الشعبية الاشتراكية ، تقرير خبراء الصندوق (1998–1999).

32- .... ، تقرير بعثة الصندوق عن مشاورات المادة الرابعة لعام 1998 مع الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.

33- علي فهمي (ترجمة) ، تقرير الكونجرس الأمريكي ، الجغرافيا السياسية للنفط، الطبعة الأولى ، سينا للنشر ، القاهرة ، 1991.

34- مصرف ليبيا المركزي ، التقرير السنوي ، طرابلس – ليبيا ، 1995.

35- .... ، التقرير السنوي ، دار الازدهار للطباعة ، مصراتة – ليبيا ، 1990.

36- .... ، التقرير السنوي الخامس والأربعون ، دار الازدهار للطباعة ، مصراتة – ليبيا ، 2001.

37- .... ، التقرير السنوي السابع والثلاثون ، طرابلس – ليبيا ، 1992-1993.

38- .... ، التقرير السنوي السادس والثلاثون ، 2000.

39- .... ، النشرة الاقتصادية ، إدارة البحوث والإحصاء ، مجلد 38 ، عدد 1-2 ، نشرة فصلية ، طرابلس – ليبيا ، 2002 ، ص30.

40- .... ، النشرة الاقتصادية ، العدد 43 ، طرابلس – ليبيا ، 1995.

41- .... ، النشرة الاقتصادية ، دورية فصلية ، عدد 44 ، طرابلس – ليبيا ، 2004.

42- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) ، تقرير الأمين العام السنوي ، العدد التاسع والعشرون ، الكويت ، 2002.

43- .... ، النشرة الشهرية ، العدد الأول ، دورية شهرية ، الكويت ، 2000.

44- .... ، التقرير الإحصائي السنوي ، 1996 .

45- .... ، تقرير الأمين العام السنوي ، الكويت ، 1992.

46- وزارة التخطيط ، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (1973-1975) ، طرابلس –

3 - الأبحاث والدراسات والدوريات :

1- أحمد السيد النجار ، الاقتصادات العربية من الصعود الزائف إلى الإنحدار المنذر ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، دورية شهرية ، عدد 84 ، الأهرام ، القاهرة ، 1999.

2- أحمد حجاج ، الاتحاد الأفريقي ومنظمة الوحدة الأفريقية آفاق أفريقية ، دورية فصلية ، المجلد الثالث ، عدد 12 ، القاهرة ، 2002-2003.

3- أحمد سعيد الشريف ، مداخل استراتيجية لإنشاء وتطوير سوق المال في ليبيا ، مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، نصف سنوية ، العدد الأول والثاني ، بنغازي-ليبيا ، 1997.

4- أحمد علي محمود ، السكان والموارد بالجماهيرية ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، العدد الأول ، طرابلس -ليبيا ، 1995

5- السعيد إبراهيم البدوي ، " الصناعة " ، الموسوعة الأفريقية ، المجلد الأول ، قسم الجغرافيا ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة، 1997.

6- المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، الاتحاد الأفريقي ، مجلة المؤتمر ، دورية شهرية، العدد السادس ، طرابلس-ليبيا ، 2002.

7- إيهاب صلاح الدين ، أسعار النفط قبل وبعد الأزمة " أزمة الخليج والتطورات والاحتمالات " ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، دورية فصلية ، العدد 103 ، القاهرة ، 1991.

8- تقرير الأمم المتحدة ، وقائع سنوات الحظر على ليبيا ، مجلة المؤتمر ، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، نصف شهرية ، العدد الأول ، طرابلس ، 2002 .

9- تيم نبلوك ، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (العراق – ليبيا – السودان) ، المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، دورية شهرية ، بيروت-لبنان ،

10- جلال الشافعي ، العولمة الاقتصادية " الأثر على الضرائب في مصر " ، الأهـرام الاقتصادي ، مؤسسة الأهرام ، عدد 179 ، دورية شهرية ، القاهرة ، 2002 .

11- حسين عبد الله ، أسعار النفط " التصحيح عبر آليات السوق " ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، دورية شـهرية ، عـدد 154 ، الأهرام ، القاهرة ، 2005 .

12- خالد حنفي ، النموذج الليبي للخروج من " دائرة الاسـتهداف " ملـف الأهـرام الاستراتيجي ، مركز الدراسات السياسية والاسـتراتيجية ، دوريـة شهرية ، عدد 100 ، الأهرام ، القاهرة ، 2003 .

13- .... ، السياسة الخارجية الليبية والتحولات الجذرية ، الـسياسة الدوليـة، العدد 156، دورية فصلية ، مطابع الأهرام التجاريـة ، القـاهرة ، 2004 .

14- .... ، لماذا تخلت ليبيا عن برامج أسلحة الدمار الشامل ، ملف الأهـرام الاستراتيجي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتجية، عدد 109 ، دورية شهرية ، 2004.

15- .... ، لماذا خرجت ليبيا من محور الشر ، ملف الأهرام الاسـتراتيجي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، دورية شهرية ، عـدد 88 ، الأهرام ، القاهرة ، 2002 .

16- زغيب شهرزاد وآخرون ، آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجـارة ، مجلـة العلـوم الإنسانية ، تصدر عن جامعة محمد حيفر ، عدد 22 ، دورية نصف سنوية ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بسكرة – الجزائر، 2003.

17- سعد أحمد الغرباني ، أزمة المياه .... وتواصل التنميـة ، مجلـة العلـوم الاجتماعيـة والإنسانية ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، دورية نـصف سـنوية، العدد الأول ، 1995 .

18- شعبان عبد الجيد عبد المؤمن ، الملحق الإحصائي عـن الجماهيريـة العربيـة الليبيـة الـشعبية الاشتراكية العظمى ، بحوث اقتصادية عربيـة ، الجمعيـة العربيـة للبحوث الاقتصادية ، دورية فصلية ، عدد 17 ، خريف 1999.

19- شكري غانم ، كلمة ألقاها في المؤتمر الوطني الأول حـول مزاولـة الأنـشطة الاقتصادية بالجماهيرية ، مجلة المؤتمر ، المركز العالمي لدراسـات وأبحاث الكتاب الأخضر ، شهرية ، العدد الثامن عشر، طـرابلس- ليبيا ، 2003 .

20- صالح السنوسي ، أثر انهيار النظام الدولي ثنائي القطبيـة علـى علاقـات الـشمال بالجنوب ، مجلة البحـوث الاقتـصادية ، مركـز بحـوث العلـوم الاقتصادية ، نصف سنوية ، العدد الأول والثاني ، بنغازي – ليبيا ، 1997 .

21- صالح عمر الدروقي ، تطور واعد في العلاقات الاقتصادية ، أخبار الجماهيرية ، مكتـب متابعة العلاقات العربي الليبي ، دورية شـهرية ، العـدد الثـاني ، القاهرة ، مايو 2005.

22- عادل محمد خليل ، تبسيط الجات ، الأهرام الاقتصادي ، مؤسسة الأهـرام ، دوريـة شهرية ، عدد 139 ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، 1999 .

23- عبد العزيز تستاس ، تحليل العوامل المحددة للتجارة البينية لدول المغرب العربي ، مجلة التنمية السياسية والاقتصادية ، المعهد العربي للتخطـيط بالكويـت ، المجلد السادس ، العدد الثاني ، مجلة نـصف سـنوية ، الكويـت ، 2004.

24- عبد المطلب عبد الحميد ، إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي من نفطي إلى غير نفطي ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية، سنوية ، عدد 22 ، القاهرة ، 1994 .

25- عثمان حسين السعيدي ، القياس الكمي للعوامل المؤثرة على إنتاجية محصول الطماطم في شعبية الجبل الأخضر ، مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، مجلد 15 ، عدد 1 ، نصف سنوية ، 2004 .

26- عرفان تقي الحسيني ، "التجارة الخارجية العربية والنظام التجاري الدولي ، الجديد رؤى وآفاق ، مجلس الدراسات العليا ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، دورية سنوية ، عدد ، طرابلس – ليبيا.

27- .... ، الاتحاد الأوروبي ومستقبل التجارة الخارجية العربية ، بحوث اقتصادية عربية ، تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، دورية فصلية ، عدد 11 ، ربيع سنة 1998.

28- عطية المهدي الفيتوري ، التخطيط الاقتصادي في ظل فهم أفضل لمنظمة التجارة العالمية ، مجلة دراسات ، يصدرها المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر ، عدد 12 ، دورية فصلية ، طرابلس–ليبيا ، 2003 .

29- .... ، ميزان المدفوعات وقيمة الدينار الليبي " دراسة تحليلية لدور التجارة الخارجية في تحديد قيمة الدينار الليبي " منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، الطبعة الأولى ، الثورة للطباعة والنشر ، بنغازي–ليبيا ، 1992 .

30- علي أحمد عتيقة وآخرون ، النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي " العرب .. والأزمة الاقتصادية العالمية " الحلقة النقاشية الثامنة ، سنوية ، المعهد العربي للتخطيط، كاظمة للنشر ، الكويت ، 1985.

31- .... ، العرب .... والأزمة الاقتصادية العالمية " النفط والتنمية الصناعية في الوطن العربي " ، الحلقة النقاشية السنوية الثامنة ديسمبر 1984 .

32- عيسى حمد الفارسي ، القطاع النفطي والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الليبي "1970 – 1995"، مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، دورية نصف شهرية ، العدد الأول ، بنغازي–ليبيا، 2001.

33- .... ، تنمية مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويعها " الشراكة مع القطاع الخاص"، مجلة البحوث الاقتصادية ، مركز بحوث العلوم الاقتصادية ، نصف سنوية ، مجلد 15 ، العدد الأول ، بنغازي – ليبيا ، 2004 ، ص35 .

34- فؤاد شاكر ، الاقتصاد الليبي " الماضي – الحاضر – آفاق المستقبل " ، مجلة اتحاد المصارف العربية ، تصدر عن اتحاد المصارف العربية ، دورية شهرية ، عدد 253 ، بيروت ، 2002.

35- فؤاد مصطفى محمود ، موسوعة التصدير العربية في تنمية وتسويق الصادرات ، شركة النصر للتصدير والاستيراد ، المجلد الأول ، مطابع لوتس ، القاهرة ، ؟؟

36- فضل الأيوبي ، التحولات الحديثة في البيئة الصحراوية – السكان والتنمية الزراعية في مناطق (أم الأرانب – الحميرة – زويلة) دراسة ميدانية جغرافية ، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية ، تصدرها الجمعية الجغرافية الليبية ، سنوية ، العدد الثاني ، مطابع الوحدة العربية ، الزاوية – ليبيا ، 1997 .

37- قطاع البترول المصري ، البترول حول العالم ، مجلة البترول ، يصدرها قطاع البترول المصري، العدد الثامن ، المجلد 41 ، القاهرة ، 2004 .

38- كاظم حبيب ، الاقتصاد العربي بين التبعثر والوحدة ، بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، دورية نصف سنوية ، العدد الأول ، القاهرة ، 1992.

39- كريم البكري ، استعمالات الأسمدة النيتروجينية في الترب الليبية ، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية ، تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية، سنوية ، العدد 2 ، مطابع الوحدة العربية ، الزاوية – ليبيا ، 1997.

40- مجموعة من الخبراء والباحثين ، قضية لوكربي ومستقبل النظام الدولي "الأبعاد السياسية والاستراتيجية والقانونية" مركز دراسات العالم الإسلامي ، الطبعة الأولى ، 1992.

41- محمد أبو العزم ، ليبيا – الأمن ليس كافياً ، قراءات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد الثاني ، الأهرام ، القاهرة ، 2005.

42- محمد عبد الجليل أبو سنينة ، الموارد الزراعية والحيوانية في ليبيا " محاولة في استشراق المستقبل " ، الهيئة القومية للبحث العلمي ، الطبعة الأولى ، طرابلس–ليبيا ، 1993 .

43- محمد عبد السلام زغوان ، التجمع الأفريقي لدول الساحل والصحراء أبعاد وآفاق ، الجديد للعلوم الإنسانية ، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية ، دورية سنوية ، العدد5، طرابلس – ليبيا ، 2000 .

44- محمد عبد العزيز ، التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ودورها في تحقيق التكامل الاقتصادي ، المجلة الجغرافية العربية ، الجمعية الجغرافية المصرية ، عدد 41 ، دار الطباعة ، القاهرة ، 2003.

45- محمد لامة ، اتجاهات التغير في كمية الأمطار وأثرها في التصحر في منطقة سهل بنغازي ، مجلة الجمعية الجغرافية الليبية ، تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية ، سنوية ، العدد 2 ، مطابع الوحدة العربية ، الزاوية – ليبيا ، 1997 .

46- محمود حسن حسني ، العقوبات الاقتصادية الدولية والعالم العربي " دراسة لمحددات النجاح " ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، شهرية ، العدد 79 ، الأهرام ، القاهرة ، 1999.

47- مصطفى عمر ، العوامل الطبيعية والاستعمار والفقر " صفحات عن التاريخ الاجتماعي الليبي"، مجلة الجديد للعلوم الإنسانية ، المركز القومي للبحوث والدراسات العلمية، دورية سنوية ، العدد 5 ، مطابع الوحدة العربية ، الزاوية–ليبيا ، 2000.

48- مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي ، اتفاق ليبي – إيطالي لتجاوز سلبيات الماضي وتطوير التعاون ، أخبار الجماهيرية ، شهرية ، عدد 2 ، القاهرة ، 2005.

49- .... ، إعادة هيكلة الصناعات النفطية لخدمة المجالات التنموية الأخرى، أخبار الجماهيرية ، مكتب العلاقات العربي الليبي ، عدد 6 ، القاهرة، 2005.

50- .... ، انطلاقة اقتصادية جديدة في معرض طرابلس الدولي ، أخبار الجماهيرية ، شهرية ، العدد الثاني ، القاهرة ، 2005.

51- .... ، سفير مصر في الجماهيرية العظمى ، الفرصة مهيأة للمستثمرين المصريين لإقامة مشروعات عديدة في ليبيا ، أخبار الجماهيرية ،

شهرية ، تصدر عن مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي ، القاهرة ، 2000.

52- .... ، قلاع صناعية في كل مكان من أرض الجماهيرية ، أخبار الجماهيرية ، مجلة شهرية ، العدد 6 ، مكتب متابعة العلاقات العربي الليبي ، القاهرة ، 2005 .

53- .... ، استراتيجية لتطوير السياحة وتفعيل النشاط الأهلي الاستثماري ، أخبار الجماهيرية ، شهرية ، عدد 6 ، 2005.

54- ناصر جواد محمد حسن ، دراسة تحليلية لمحددات إنتاج قطاع الصناعة في الجماهيرية الليبية (1988-1998) مجلة الدراسات العليا ، فصلية ، عدد، طرابلس – ليبيا ، 2004.

55- ناصر حامد ، الحمائيون " من يعرقل تحرير التجارة الخارجية المصرية " ، ملف الأهرام الاستراتيجي.

56- يوسف أبو الفضل محمد ، ليبيا ومواجهة الحظر الاقتصادي ، رسالة الجنوب ، جريدة شهرية ، العدد التاسع ، سوهاج – مصر ، 2004.

4 - الرسائل العلمية :

1- أبو بكر طاهر حامد ، التجارة الخارجية لجمهورية السودان الديمقراطية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، 1984 .

2- الهادي حسن أبو شارب، دور التنمية الصناعية في تغيير هيكل الصادرات الليبية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، قسم الدراسات الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2004.

3- حامد عمر ضو الهوني ، أسعار البترول وأثرها على موازين مدفوعات دول الأوبك الأفريقية خلال الفترة من 1979 إلى 1993 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم النظم السياسية والاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 1997 .

4- خالد عبد الرحمن عوض ، أثر تخفيض قيمة سعر صرف الدينار الليبي على الميزان التجاري، دبلوم ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 1997

5- خالد عوض الفيتوري ، تحليل الصادرات الليبية مع رؤية مستقبلية (1982-1998) ، رسالة ماجستير غير منشورة قسم الأقتصاد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2001 .

6- رجب ضو لمريض ، جامعة الدول العربية وقضية لوكربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، قسم العلوم السياسية ، طرابلس – ليبيا .

7- صالح رجب صالح عبيدة، الآثار المتوقعة لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الليبي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم الدراسات الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، 1999.

8- عبد الناصر عز الدين بوخشيم، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي " دراسة تحليلية قياسية للفترة من (1973-1998) ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، قسم الاقتصاد ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، 2003 .

9- عطية محمود طنطاوي ، موارد المياه في الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى ، دراسة تطبيقية ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 1997 .

10- ماجدة إبراهيم عامر محمد ، التركيب الاقتصادي للسكان في ليبيا "دراسة في جغرافية السكان"، رسالة دكتوراة غير منشورة ، معهد البحوث الأفريقية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، 1994.

المراجع غير العربية :

1. Afrique , J. The Atlas of Africa , Afrique , Holland , 1973.
2. Allan , J.A. , Libya : The Experience of oil , London : Croom Helm , 1981.
3. Allan , J.A., Agricultural Development in Libya After oil , African Affairs, London : Oxford university , N. 300 , July 1976.
4. Baker , J., Oil and African Development , Journal of African Studies , Vol. 15 , N. 2 , London , comb ridge university press , 1977.
5. Bescir , Mohamed , The Libyan Jamahiriya , Dar Al Fergiani , Tripoli , 1976.
6. Gurney , Judith , Libya , The political economy of oil , London , Oxford university press , 1996.
7. Habib , Henry , Libya , past and present , Valletta , Edam pub. House , 1979.
8. Huliaras , A., Libya and the united states , Journal of contemporary : African studies , London , comb ridge university press. Vol. 21 , N. 3 , Sept. 2003.
9. Joffe , E.G.H., Social and economic development of Libya , London : MENAS press , 1982.
10. Nelson , Harold D., Libya : A country study , Washington , American University press , 1979.
11. Stein , Leslie , Developing countries and international trade , the journal of modern African studies , Vo. 8 ,

N.4 , London , comb ridge university press , 1970.

12. Testas , Abdlaziz , Analysis of Factors constraining intra – Maghreb Trade, Journal of Development and Economic polices , vol. 6 , N.2. Al Quit , 2004.

13. Wad dons , Franck , The Libya oil industry , Baltimore , Johns Hopkins university press , 1980.

14. Wright , John , Libya , A modern History , London , Croon Helm, 1993.

15. Wright , Johne , Libya – Chad and the Central Sahara , Hurst and Company , London , 1989.